



T.C.

BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

HARİCİLERİN İTİKAT AYETLERİNİ YORUMLAMA

YÖNTEMİ

(Himyânü'z-Zâd İlâ Dâri'l-Me'âd Örneği)

Hazırlayan

Mustafa Muhammed MAHMUD

DOKTORA TEZİ

Danışman

Doç. Dr. Naim DÖNER

BİNGÖL - 2025

T.C.
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

HARİCİLERİN İTİKAT AYETLERİNİ YORUMLAMA
YÖNTEMİ

(Himyânü'z-Zâd İlâ Dâri'l-Me'âd Örneği)

Hazırlayan
Mustafa Muhammed MAHMUD

DOKTORA TEZİ

Danışman
Doç. Dr. Naim DÖNER

BİNGÖL – 2025



الجمهورية التركية

جامعة بينغول معهد العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإسلامية

منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد "تفسير هميان الزاد إلى دار المعاد أنموذجاً"

مصطفى محمد محمود

رسالة دكتوراة

المشرف

أ. د. نعيم دونر

بينغول 1446 هـ – 2025 م

المحتويات

TEZ KABUL VE ONAY خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.

VI المقدمة

VIII ÖZET

IX SUMMARY

II..... المختصرات

1..... المدخل

2..... سبب اختيار البحث

2..... الغاية من البحث

3..... منهج البحث

5..... الدراسات السابقة

5..... مصادر البحث

6..... موضوع البحث

7..... صعوبات البحث

10..... لمحة عن الكتاب

14..... الفصل الأول

14..... فرق الخوارج وموقفها من القرآن والسنة

15..... المبحث الأول: وأسباب ظهور الخوارج وتفرقها

15..... المطلب الأول: تعريف الخوارج لغة واصطلاحاً

17..... المطلب الثاني: أقوال العلماء في الخوارج

21..... المطلب الثالث: أسباب ظهور الخوارج

23..... المطلب الرابع: فرق الخوارج

35..... المطلب الخامس: زمن ظهور الخوارج

38..... المطلب السادس: أشهر صفات الخوارج

45..... المبحث الثاني: تأويل الكتاب السنة عند الخوارج

45..... المطلب الأول: منهج القرآن في الإيمان

50..... المطلب الثاني: منهج الخوارج في الاستدلال بالنصوص

54..... المطلب الثالث: منهج الخوارج في التعامل مع السنة

66..... المطلب الرابع: الفرق بين الخوارج ومنهج المتكلمين

70..... المطلب الخامس: مفهوم أهل السنة والجماعة عند الخوارج

77..... المطلب السادس: المنهج المشابه لمنهج الخوارج

81..... المبحث الثالث: الهوى والبدعة عند الخوارج

81..... المطلب الأول: تعريف الهوى لغة واصطلاحاً

84..... المطلب الثاني: الخوارج وأصحاب الأهواء

90..... المطلب الثالث: الهوى والخوارج

93.....	المطلب الرابع: تعريف البدعة لغة واصطلاحاً
97.....	المطلب الخامس: الخوارج وأصحاب البدع
100.....	الفصل الثاني.....
100.....	عقيدة الخوارج ومنهجهم في تفسير آيات الاعتقاد
101.....	المبحث الأول: العقيدة والإيمان عند الخوارج
101.....	المطلب الأول: القول في الإيمان والمؤمنين عند الخوارج
110.....	المطلب الثاني: التوحيد عند الخوارج
116.....	المطلب الثالث: تنزيه الله تعالى عند الخوارج
121.....	المطلب الرابع: الفرق بين الإيمان والإسلام عند الخوارج
125.....	المطلب الخامس: مذهب الخوارج في زيادة الإيمان ونقصانه
133.....	المطلب السادس: اليقين والشك والثواب والعقاب عند الخوارج
137.....	المطلب السابع: إيمان المقلد عند الخوارج
140.....	المطلب الثامن: الولاء والبراء
142.....	المبحث الثاني: الكفر وما يلحق به عند الخوارج
142.....	المطلب الأول: الكفر والشرك والمعاصي عند الخوارج
147.....	المطلب الثاني: قول الخوارج في التكفير بالذنوب
152.....	المطلب الثالث: أثر المعاصي عند الخوارج
157.....	المطلب الرابع: مفهوم التفارق عند الخوارج
159.....	المطلب الخامس: الصغائر والكبائر والفرق بينها عند الخوارج
162.....	المطلب السادس: الوعد والوعيد والخلود في النار عند الخوارج
166.....	المطلب السابع: رأي الخوارج في التوبة ومغفرة الذنوب
170.....	المطلب الثامن: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الخوارج
174.....	المطلب التاسع: الفرق بين الظالم والفاسق والمشرک عند الخوارج
181.....	المبحث الثالث: مسائل عقديّة وأدلتها عند الخوارج
181.....	المطلب الأول: رؤية الله سبحانه وتعالى في رأي الخوارج
185.....	المطلب الثاني: قول الخوارج في الصفات المتشابهات والاستواء على العرش
189.....	المطلب الثالث: هل إبليس من الملائكة؟
192.....	المطلب الرابع: كتب الله ورسله عند الخوارج
196.....	المطلب الخامس: الإيمان برسول الله ﷺ عند الخوارج
205.....	المطلب السادس: معتقد الخوارج باليوم الآخر
215.....	المطلب السابع: القضاء والقدر والوعد والوعيد عند الخوارج
219.....	المطلب الثامن: الهداية والتوفيق والإضلال والخذلان في مفهوم الخوارج
221.....	المطلب التاسع: رأي الخوارج في خلق أفعال العباد
223.....	المطلب العاشر: الفرق بين الهدى والضلال عند الخوارج
227.....	المطلب الحادي عشر: الفرق بين إرادة الله وأمره عند الخوارج

230	المبحث الرابع: خلاصة منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد
230	المطلب الأول: دراسة حول منهج الخوارج العقدي
238	المطلب الثاني: التناقض في منهج الخوارج التفسيري
249	المطلب الثالث: منهج الخوارج التفسيري
255	المطلب الرابع: قيمة منهج الخوارج في تفسير آيات الإيمان والاعتقاد
259	الفصل الثالث
259	منهج الخوارج في تأويل القرآن ورواية السنة
260	المبحث الأول: مصادر الاعتقاد
261	المطلب الأول: القرآن
266	المطلب الثاني: السنة
272	المطلب الثالث: العقل
278	المطلب الرابع: مفهوم الكتاب والسنة عند الخوارج
284	المبحث الثاني: توحيد المعتقد في القرآن وموقف الخوارج منه
285	المطلب الأول: موقف الخوارج من جمع الكلمة
289	المطلب الثاني: الاختلاف في تفسير آيات الاعتقاد
292	المطلب الثالث: الخوارج ومسألة خلق القرآن
298	المطلب الرابع: أثر الاختلاف في تفسير آيات الاعتقاد
302	المبحث الثالث: تعدد مناهج تفسير آيات الاعتقاد
302	المطلب الأول: التعدد في مناهج التفسير
307	المطلب الثاني: أسباب تعدد مناهج تفسير آيات الاعتقاد
311	المطلب الثالث: نتائج تعدد المناهج في تفسير آيات الاعتقاد
315	المبحث الرابع: الخوارج والتفسير بالرأي والهوى
316	المطلب الأول: الخوارج والتفسير بالهوى
319	المطلب الثاني: التفسير بالرأي لدى الخوارج
321	المطلب الثالث: الإيمان بالله تعالى عند الخوارج
328	الفصل الرابع
328	منهج تفسير الخوارج "هميان الزاد إلى دار المعاد أمودحاً"
329	المبحث الأول: التعريف بـهميان الزاد إلى دار المعاد ومصنّفه
329	المطلب الأول: تعريف بمصنّف "هميان الزاد إلى دار المعاد"
331	المطلب الثاني: تعريف بكتاب "هميان الزاد إلى دار المعاد"
336	المطلب الثالث: منهج المصنّف في تفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد"
345	المطلب الرابع: منهج المصنّف في تفسير آيات الاعتقاد
351	المبحث الثاني: تفسير الخوارج ومكانته من ضوابط التفسير
351	المطلب الأول: حصيلة الخوارج من التفسير

352.....	المطلب الثاني: أهمية التفسير والغاية منه عند الخوارج
357.....	المطلب الثالث: شروط التفسير (قواعده وضوابطه)
365.....	المطلب الرابع: تصنيف تفسير الخوارج
376.....	المطلب الخامس: مقابلة منهج الخوارج بمنهج المفسرين المنضبط
381.....	المبحث الثالث: مباحث من علوم القرآن في "هميان الزاد إلى دار المعاد"
382.....	المطلب الأول: دور أسباب النزول في تفسير آيات الاعتقاد
389.....	المطلب الثاني: المحكم والمتشابه في تفسير آيات الاعتقاد
394.....	المطلب الثالث: المتشابه وتأويله وتأثيره على آيات الاعتقاد
397.....	المطلب الرابع: فهم النصوص بالعام والخاص، والتخصيص، والمطلق والمقيد
402.....	المطلب الخامس: الناسخ والمنسوخ عند الخوارج
408.....	المطلب السادس: الإسرائيليات والحكايات في تفسير الخوارج
413.....	الخاتمة
419.....	المصادر والمراجع
438.....	KAYNAKÇA
.....	ÖZGEÇMİŞ
.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.

BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

Doktora tezi olarak hazırladığım "**Haricilerin Akaid Ayetlerini Yorumlama Yöntemi (Himyânü'z-Zâd İlâ Dâri'l-Me'âd Örneği)**" adlı çalışmanın öneri aşamasından sonuçlanmasına kadar geçen süreçte bilimsel etiğe ve akademik kurallara özenle uyduğumu, tez içindeki tüm bilgileri bilimsel ahlak ve gelenek çerçevesinde elde ettiğimi, tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığım bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

18 / 04 / 2025

Mustafa Muhammed Mahmud

المقدمة

الحمد لله على نعمة الإيمان الذي نزلت به وبَيَّنَّته آيات القرآن المحكمات، فهدت المؤمنين إلى أصول الدين بحججه القاطعات، فبلَّغه رسوله ﷺ حتى ترك الأمة على المحجة البيضاء، فَنُظِّمَتْ آياته نظماً رصيناً تشابحت برصانة نظمه آياته، وأَحْكَمَتْ وفُصِّلَتْ ففسَّرَ محكمُها متشابهها، حتى غدا كلُّ تفسير وتأويل بعيدٍ عن هدي القرآن ومقاصده وضوابطه مردود.

وأفضل الصلابة وأكمل التسليم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، إمام الأئمة من العلماء والمفسرين، المخاطب بقول الله تعالى: {وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} "النحل، 64/16" فبلَّغه ﷺ بقوله وعمله، فلا يزيغ عن هديه إلا ضالٌّ؛ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه. وعلى آله الطَّاهرين وسائر أصحابه وتابعي نهجهم إلى يوم الدين، المعتصمين بالوحي المتلو "القرآن" وغير المتلو "السنة" المفسرة للقرآن؛ فاستقاموا عليهما عقيدة وعملاً وخلقاً. فإذا فسروا القرآن فبضوابطه يفسروه، فلا يجرؤون أصلاً على القول فيه بدون علم؛ وكيف يستمرئون ذلك بعد أن أُشْرِيت قلوبهم حباً وتعظيماً للقرآن.

وبعد! فإنَّ علم التفسير رأس العلوم وأشرفها، وهو السبيل لفهم المراد من كلام الله، والمرجع الأول لأصول الدين وفروعه. وكلام الله ومعانيه غزيرة غير متناهية.

وإنَّ هداية الناس إلى الإيمان بالله واليوم الآخر من أولى مقاصد القرآن: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} "النحل، 89/16"، والعقيدة الثابتة بالوحي هي أساس الدين، فلذلك سُمِّيَتْ "أصول الدين"، ولهذا اعتنى القرآن بتثبيتها في الأذهان والأفئدة. ولما كانت الصلة وثيقة بين علم التوحيد والقرآن، كان لا بدَّ من التحقيق في تفسير القرآن وخاصة لآيات الاعتقاد، بالضوابط العلمية والقواعد الأصولية. ومن أهمِّ مقاصد القرآن إثبات الاعتقاد بالبراهين، والرَّدَّ على الكافرين والمخالفين بالحجج وقطع الشكِّ باليقين. فأهل البدع والأهواء يحتجّون لمذهبهم بالقرآن، ويردّون على مخالفهم بنصوصه، بتأويل ما تشابه منها، معرضين عن منهج السلف بتفويض علم ما تشابه من القرآن إلى الله؛ فتأويل المتشابه خطر على العقيدة، إن لم تُردَّ الآيات المتشابهات إلى المحكمات. فلهذا كان لا بدَّ من التحقيق في مسائل الاعتقاد، وصيانتها عن كلِّ زيغٍ أو بدعة دخيلة؛ كحمل الآيات النازلة في أهل الكتاب والمشركين وتأويلها في أهل القبلة من المسلمين، والإعراض عن قول الله تعالى في محكم بيانه: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} "النساء، 59/4" أي: ردّوه إلى كتاب الله تعالى وإلى

سنة رسوله ﷺ. وهذا أمرٌ منه تعالى برّد مسائل أصول الدين وفروعه إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ومثله قوله تعالى: {وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ} "الشورى: 10/59". فما قطع به كتاب الله وشهد له رسوله ﷺ فهو الحق، وما سواه فضلال مبين. وإنّ عدم فهم النص . خاصة لمن خالط قلبه مرضٌ . يدفع إلى أن حمل معناه على وجه غير مرادٍ، أو تجاهل المعنى المراد من عبارة النص ودلالته، بسبب التمسك بالرأي والهوى.

سنتعرف في هذا البحث على الخوارج بفرقها وصفاتها وأسباب خروجها وزمنه، ومنهجهم في تأويل القرآن والسنة، ومفهوم الجماعة عندهم، وصلتهم بالبدعة والهوى. إضافة إلى بيان موطن الشبهة والاختلاف في بعض المسائل بينهم وبين الفرق والجماعات الأخرى، وما هي مصادر الاعتقاد عندهم، وموقفهم من السنة، وبيان أسباب تعدد منهج التفسير ونتائج هذا التعدد. وقد تجلّى ذلك من خلال الوقوف على أشهر المسائل العقدية وأدلتها؛ كمسألة الإيمان وأركانه وزيادته ونقصانه، والشك واليقين، والفرق بين الإسلام والإيمان، والإيمان بالقضاء والقدر، والوعد والوعيد، والهداية والضلال. إضافة إلى بيان مسائل تتعلق بتوحيد الله وتنزيهه، وما يتعلق بالكفر والتكفير، والفسق والظلم، والمعصية الكبيرة والصغيرة، ودخول النار والخلود فيها، والفرق بين إرادة الله وأمره ومشيئته. ثم دراسة إجمالية حول منهج الخوارج العقدي وما فيه من محاسن وتناقضات، للتعرف على قيمة منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد. وكان تفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد" نموذجاً لهذه الدراسة، والكشف عن منهج مصنفه في تفسير الآيات، وقيمة هذا المنهج، وما تضمنته من مباحث في علوم القرآن؛ كأسباب النزول، والمحكم والمتشابه، العام والخاص، المطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، وموقفه من الإسرائيليات. وإذا أطلقت كلمة المصنف في هذا البحث فالمقصود بها مصنف "هميان الزاد إلى دار المعاد" وهو محمد بن يوسف بن أطفيش. للوصول بالختام إلى أهم النتائج التي يمكن لقارئ هذا البحث أن يلاحظها، مقرونة بأهم التوصيات التي يُوصى بها لمن انتهى من قراءة هذا البحث.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدّم بخالص شكري إلى الأساتذة المشاركين، والإخوة الذين ساهموا في تنقيح هذا العمل وما قاموا به من عمل خالصٍ؛ وأخصُّ بالثناء أستاذي والمُشرف على رسالتي الدكتور نعيم دونر، لحرصه على أن تخرج هذه الرسالة بحلّة متناسقة، ولكلِّ من كان معه من الأساتذة الكرام في لجنة المتابعة والمناقشة، فقد أتحفوني بخبراتهم، ومن أبرزهم الدكتور أمر الله ولكن الذي أجاد وأفاد، كما أقدم شكراً خاصاً للدكتور محمد سيد أوغلو على ما تفضّل به من ملاحظاته القيّمة.

ÖZET

Tezin Başlığı: Haricilerin Akaid Ayetlerini Yorumlama Yöntemi
(Himyânü'z-Zâd İlâ Dâri'l-Me'âd Örneği)

Tezin Yazarı : Mustafa Muhammed MAHMUD

Danışman : Doç. Dr. Naim DÖNER

Anabilim Dalı: Temel İslam Bilimleri

Bilim Dalı : Tefsir Bilim Dalı

Kabul Tarihi : 27.02. 2025

Sayfa Sayısı : XIV (Ön kısım) + 451 (tez)

Bu akademik çalışma, Haricilerin tanımı, özellikleri, kolları, görüşleri, inançları ve isyan sebepleri etrafında şekillenmektedir. Çalışma, erken dönem ve çağdaş İbadîler arasındaki farklılıkları aydınlatmaktadır. Araştırma, Haricilerin tefsir metodolojisini ve inanç ayetlerini yorumlama biçimlerini, tefsir kuralları çerçevesinde ele almakta ve Haricî olmayan âlimler ve müfessirlerin görüşleriyle karşılaştırmalı olarak incelemektedir. Bu karşılaştırma, en önemli itikadî meseleler ve ilgili ayetler üzerinden, Haricilerin yorumlarındaki isabetli ve hatalı noktaları ortaya koymaktadır.

Bu tez, ayrıca tefsir kavramını, müteşabih ayetlerin yorumlanmasını, sünnetin Kur'an karşısındaki konumunu ve Kur'an ile sünneti birlikte ele alan veya ayıran ekolleri incelemektedir. Kur'an ilimleri araştırmalarının Kur'an'ın ve inanç ayetlerinin tefsir ve te'vilindeki rolü ele alınmaktadır. Kur'an'ın imana davet metodolojisi, bidat kavramı, heva ve heva ehli tanımı ile tefsirdeki ihtilaf sebepleri açıklanmaktadır.

Tez, tevhid, iman ve bunun sübut ve zevali, artması ve eksilmesi, küfür, şirk, nifak, günahlar (küçük ve büyük), va'd ve va'id, cehennemde ebedilik, tevbe ve mağfiret, emr-i bi'l-ma'ruf ve nehy-i ani'l-münker, Allah'ın sıfatları ve rü'yettullah, iman esasları, hidayet ve dalalet, kulların fiillerinin yaratılması gibi temel inanç meselelerini ele almaktadır. Haricilerin inanç ayetlerini yorumlama metodolojisinin değeri incelenmekte ve Ehl-i Sünnet müfessirlerinin görüşleriyle karşılaştırılmaktadır. Araştırma, çalışmayla ilgili önemli sonuçları ve tavsiyeleri içeren bir sonuç bölümüyle tamamlanmaktadır.

Anahtar Kelimeler: Haricîler, İbaziye, Ettafeyyîş Tefsir, İtikadî ayetler, Himyânü'zâd.

SUMMARY

Title of The Thesis: The Method of Kharijites in Interpreting Doctrinal Verses (The Example of Himyan al-Zad ila Dar al-Ma'ad)"
The Author: Mustafa Muhammed MAHMUD
Supervisor : Assoc. Prof. Dr. Naim DÖNER
Department of Islamic Sciences – Division of Tafsir
Date: 27.02. 2025
Number of Pages: XIV (front part) + (thesis)) 451
<i>This scholarly investigation focuses on comprehensively examining the Kharijites, encompassing their definition, characteristics, subsects, theological perspectives, ideological foundations, and the underlying motivations for their historical emergence. The research illuminates the distinctions between early and contemporary Ibadism, critically analyzing their theological and interpretative methodologies.</i> <i>The study meticulously explores the Kharijites' hermeneutical approach to Quranic exegesis, particularly their interpretation of theological verses. By systematically evaluating their interpretative methods against established scholarly interpretative principles, the research critically compares their exegetical approaches with those of mainstream Islamic scholars and exegetes. This comparative analysis reveals both the concordant and divergent aspects of Kharijite scriptural interpretation.</i> <i>The research employs "Himyan al-Zad ila Dar al-Ma'ad" as a representative textual model to scrutinize the methodological approaches of its author and contemporaneous scholarly perspectives. A comprehensive examination is conducted to highlight the interpretative accuracies and potential hermeneutical deviations within this scholarly work.</i>
Keywords: Kharijites. Ibadism, Eттаfeyyish, Tafsir, Doctrinal verses, Himyan al-Zad.

عنوان الرسالة: منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد "تفسير هميان الزاد إلى دار المعاد أَمْوُذَجًا"
إعداد الطالب: مصطفى محمد محمود
المشرف: أ. د. نعيم دونر
معهد العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم التفسير
تاريخ القبول: 2025/2/27
عدد الصفحات: القسم الأول XIV + 451
خلاصة البحث تدور حول تعريف الخوارج وصفاتهم وفرقهم وآرائهم وعقيدتهم وأسباب خروجهم، وتسليط الضوء على الإباضية الأولى والمعاصرين، والفرق بينهما، وبيان منهج الخوارج في التفسير وتأويلهم لآيات الاعتقاد، وعرض ذلك على ضوابط التفسير، مع مقارنته بنقل بعض أقوال العلماء والمفسرين من غير الخوارج؛ وكان ذلك من خلال الوقوف على أشهر المسائل الاعتقادية والآيات التي ذكرتها. وكان تفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد" أَمْوُذَجًا للنظر في منهج مصنفه ومنهج مَنْ وافقه أو خالفه في تأويل تلك الآيات، وإظهار ما وقع فيه من الصواب الموافق، أو الخطأ المخالف؛ وكان من لوازم ذلك التعريف بهذا المصنف وبمن صنفه. وبيان تأويل المتشابه، ومكانة السنة من القرآن، والفرق التي تعتمد على القرآن والسنة أو تفرّق بينهما. ودور بعض مباحث علوم القرآن في تفسير وتأويل القرآن وآيات الاعتقاد، وتعريف البدعة والهوى وأهل الأهواء، وسبب الاختلاف في التفسير. وتناول البحث أهمّ المسائل الإيمانية؛ كمسألة التوحيد والإيمان وثبوته وزواله، وزيادته ونقصانه، والكفر والشرك والنفاق، والذنوب الصغائر والكبائر، والوعد والوعيد والخلود في النار، والتوبة والمغفرة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصفات الله تعالى ورؤيته، وأركان الإيمان، والهداية والضلال، وخلق أفعال العباد، وما شابه ذلك. ثم دراسة وبيان قيمة منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد، مقترناً بأقوال بعض المفسرين من أهل السنّة. وختم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بهذه الدراسة.
كلمات مفتاحية: الخوارج، الإباضية، التفسير، أَمْوُذَجًا، الآيات الاعتقادية، هميان الزاد.

المختصرات

- ج: الجزء.
- ص: الصفحة.
- تح: تحقيق.
- ط: طبع.
- ط 1 ط 2 ط 3 . . . : طبعة أولى طبعة ثانية طبعة ثالثة وهكذا.
- ط/د: طبع دار.
- ت/ط: تاريخ الطبع.
- ت/ن: تاريخ النشر.
- ب/ت: بدون تاريخ.
- ب/ن: بدون نشر.
- ب/ط: بدون طبع.
- ن/د: دار النشر.
- (ت: 1357 هـ): تاريخ الوفاة بالهجري.
- ق 1 . ق 2: وهذا يعني القسم الأول أو القسم الثاني من جزء من تفسير هميان الزاد.
- " " : استخدم هذا لخصر القول المنقول، وللعناوين من أسماء الكتب وغيرها.
- " " : يستخدم لخصر الكلمة أو الجملة المعنية ضمن النص.
- () : لخصر نصّ الحديث أو الأثر.

المدخل

قال الله تعالى: {مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} "الأنعام، 38/6" و{تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ} "النحل، 89/16". فمن أراد العلمَ فعليه بالقرآن، ففيه خبر الأولين والآخرين، وهو رأس العلوم وأصلها. وإن جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن، وجميع ما حكم به النبي ﷺ مما فهمه من القرآن. وليست تنزل بأحد في الدين نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها؛ وإنما يُدرك من ذلك بقدر اجتهاد الطالب وفهمه. ولذلك قيل: "ما من شيء إلا ويمكن استخراجَه من القرآن لمن فهمه الله. فقد جمع القرآن علوم الأولين والآخرين". "البلغة إلى أصول اللغة" لمحمد صديق خان القنوجي، (ت: 1307 هـ)، ص 232.

فعلى المفسر أن يلاحظ أوصاف القرآن، ويستحضر مقاصده، لتعينه على تحديد الغاية من تفسيره، وتضبط له منهجه، وأن يركّز جهده في نوع من أنواع التفاسير، فيوفقه حقّه من البيان. فبهذا استخراج العلماء من تفسير القرآن علوماً.

وليحذر من تسلل بدعة إلى تفسيره مخالفة للعقيدة - أصول الدين - لأنّ التفسير إنما هو لتقريب معاني القرآن وإظهار إعجازه، والوقوف على هديه وإرشاده، وخفايا أسرارهِ ودقائق إشاراته؛ لا لترويج الأفكار الهاوية والبدع المخالفة، ولا لتكليف تأويله ليسانَد الضلالات الاعتقادية.

ولما كان الهدف من هذا البحث بياناً منهج الخوارج في تفسير آيات الإيمان والاعتقاد فلهذا تعرّض لأهمّ ضوابط التفسير وقواعده، حسب ما قرره العلماء بالقرآن وعلومه. وكان لا بدّ من تناول مجموعة من مسائل الإيمان الاعتقادية بشيء من التوضيح، لمعرفة منهج أهل العلم في تفسير آياتها، بعد الكشف عن منهج الخوارج فيها، ومقابلته بمنهج أهل السنة والجماعة، فكان الكشف عن منهج الخوارج وعرضه على منهج أهل السنة والجماعة وسيلة لتمييز منهج المحققين في تفسير هذه الآيات، والوصول إلى العقيدة التي دعا إليها رسول الله ﷺ كما جاءته وحياً من الله تعالى. ثمّ تقييم منهج الخوارج ودراسته دراسةً علمية. ولكن الوصول إلى هذا لا بدّ له من النظر في تفسير الخوارج، لمعرفة السبيل الذي انتهجوها، وعدم التّقول عليهم بما لم يثبت عنهم؛ إذ إنّ من الإجحاف في حقهم الاكتفاء بما قيل فيهم بالظنّ والتّخمين، والإعراض عمّا صدر عنهم بالقطع واليقين.

فلذلك اختير "هميان الزاد إلى دار المعاد" لمحمد بن يوسف بن صالح بن أطفيش الوهبي الإباضي (ت: 1332 هـ) ليكون أنموذجاً في معرفة منهج الخوارج في تفسير آيات الإيمان والاعتقاد؛ ببيان منهج مصنفه أولاً، ثم بمنهج سائر الخوارج. وسترد ترجمته في موضعه.

نجد في هذا البحث كشف عن منهج الخوارج في تفسيرهم، بعد عرضه على ضوابط التفسير كما هو معروف عند المفسرين؛ ليتضح مدى مطابقته أو شذوذه عن أصول التفسير وضوابطه، إضافة إلى نقده بميزان العلماء وبما قرره المشتغلون بهذا العلم.

سبب اختيار البحث

سبب اختيار هذه الدراسة: التحذير من الخوض في تفسير القرآن دون امتلاك الأدوات المؤهلة للقول فيه. ومن الأسباب أيضاً: التحقيق في مسائل الاعتقاد، بالرجوع إلى أصول أدلتها. وسبب اختيار "هميان الزاد إلى دار المعاد" ليكون أنموذجاً في معرفة منهج الخوارج لتفسير آيات الاعتقاد؛ لأن مؤلفه من علماء "الإباضية" المتأخرين، وهم على اختلاف بين عن عامة الخوارج ومتقدمي الإباضية؛ وليكون حجة على معتقدات غلاة الخوارج، بعد أن بين العلماء وحكموا باعتدال الإباضية.

الغاية من البحث

من أهم أهداف هذا البحث بيان أن القرآن حمّل أوجه من المعاني؛ ولكنها ليست كلّها مرادة لله تعالى. وخاصة آياته المتعلقة بالاعتقاد. والقرآن المعجز المبين. وخاصة المتشابه منه. ليس لأحد أن يفسره برأيه وهواه؛ بل إن منهج السلف رضي الله عنهم التوقف فيه وتفويض معناه إلى الله تعالى.

وتتجلى أهمية هذا البحث في بيان المنهج الحق في تفسير القرآن بضوابطه، وتمييزه عن دخيله وفقاً لمنهج أهل الحق الذين يستعظمون الإقدام على التفسير لآيات الاعتقاد بلا دليل أو مستند. وبيان المنهج الذي انتهجته الخوارج في تأويل آيات الاعتقاد، والأدلة التي اعتمدها في التأويل، والاطلاع على طريقة ردّ العلماء عليها. ومعرفة الاعتقاد الحق الذي أوجبه الله تعالى نصّاً في كتابه المجيد، وبياناً على لسان رسوله الأمين ﷺ، وتقريراً على السنة الراسخين في العلم.

وتظهر أهمية هذا البحث بمعرفة التفسير الملتزم بقواعد ومنهج المفسرين، وتمييزه عن التفسير المتحرر عن تلك الضوابط والقيود؛ إما بتقديم رؤية العقل أو باتباع باعث الهوى. وإنّ العقل مخلوق، يُصيب أحياناً

ويُخطئُ أخرى؛ ومعرفةً ليست نابعة من ذاته، وإنما متوقفة على قدر استعداداته وتحصيله العلمي وسعة إدراكه المعرفي؛ فالأصل فيه أنه قاصر عن الإحاطة بحقيقة الأمور وكنهها؛ فكيف به إذا كان مُشرباً بالهوى! فعندئذٍ يضلُّ ضلالاً مبيناً، وهو حينها مخطئٌ وإن أصاب؛ لما روى الترمذي 50/5 في السنن، عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ). وهذا الحديث إن صحَّ فإتّما أراد به الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل؛ فمثله لا يجوز تفسير القرآن به. وأما الرأي الذي له دليل، فالحكم وتفسير القرآن به جائز. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث، مع ما فيه من كشفٍ لأهمّ مسائل الاعتقاد، واستعراض آراء الخوارج وتأويلاتهم في نصوص القرآن وما يشهد لها أو يردّها. وذلك قبل إصدار حكم بحقّ الخوارج ومنهجهم في التأويل. كما يسعى هذا البحث لتقرير المسائل الاعتقادية، بصريح القرآن وصحيح السنة، ومعرفة منهج الخوارج في تفسيرهم لآيات الاعتقاد وتأويل للمتشابه؛ وموقفهم من المتشابه.

منهج البحث

لم تكن الغاية الأولى لهذا البحث جمع أقسام العقيدة ومسائلها؛ ولذلك لم يكن منهج البحث كمنهج المتكلمين وتقسيماتهم لعلم التوحيد؛ من الإلهيات والنبوات والسمعيات؛ بل إنه اعتنى بعرض مسائل في سبيل الوصول إلى منهج المصنف في "هميان الزاد إلى دار المعاد" وطريقة تناوله للنصوص، وتفسيرها لتكون دليلاً للمسائل العقدية؛ ولا يُشترط لذلك تقصي جميع المسائل التي ذكرها المصنف؛ بل يحصل ذلك بالوقوف على مجموعة وافية منها.

وليتّضح منهج البحث وتتسلسل أفكاره وموضوعاته كان لا بدّ من البدء بجمع المادة العلميّة للبحث، من مصنفات الخوارج. رغم قلّتها. ومن مصنفات العلماء الذين ذكروا الخوارج وعقائدهم ومناهجهم وتفسيرهم وصفاتهم؛ ومناقشتها ونقدها بما لها أو عليها، ليظهر ما فيها من صواب موافق أو خطأ مخالف، ومدى موافقتهم للتفسير والاعتقاد أو مباينتها؛ وذلك بالرجوع إلى مصنفات المفسرين والمحدثين والفقهاء والمتكلمين وتقاريرهم في آيات الاعتقاد.

كان مسلك البحث للوصول إلى أهدافه المرادة، بالنظر في مصنفات الخوارج. لمعرفة منهجهم. وطريقة تأويلهم لآيات الاعتقاد، وكان تفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد" أنموذجاً لهذه المصنفات. إضافة إلى البحث والنظر في مختلف فرق الخوارج وآرائها.

وبعد الوقوف على ما تيسّر للخوارج من تفسير، تمّ الرجوع إلى المصادر التفسيرية المعتمدة، لإظهار وجه الشبه أو الاختلاف في المنهج التفسيري الاعتقادي، بين الخوارج والمعتزلة أو غيرهم، وبين جمهور العلماء والمفسرين. ومن ثمّ تقييمه وعرضه على منهج أهل الحق.

وكذلك في المسائل العقدية، تمّ عرضها ومقارنة الأقوال فيها، لمعرفة المعتقد المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة وبين الخوارج ومن نهج نهجهم؛ وقد يحتاج البحث إلى النظر في المناهج الأخرى. كالمعتزلة مثلاً. لمعرفة مدى تقارب منهجها بمنهج الخوارج.

ولما كانت طبيعة الإنسان مستعدة لتقبّل الآراء التي تعرضُ له أولاً، وخاصة إن صدرت من أهل البدع الذين يُتقنون فنّ الجدل؛ فمن الخطر تقديم معرفة الاعتقاد الفاسد قبل معرفة اعتقاد أهل الحق، وذلك خشية تمكّن الاعتقاد الفاسد في الذهن، فقد يعسر محوّه واستبداله بالاعتقاد الحق؛ ولهذا لم ينهج هذا البحث منهج السرد والتقصي لأقوال الخوارج في معتقداتهم؛ وإنما اقتصر على إبراد ما لا بدّ منه، لبيان منهجهم العام في تفسير آيات الاعتقاد. فسارت الخطّة في هذا البحث وفق خطوات متلاحقة للوصول إلى النتيجة المرادة. والتي كانت موضوعات وأسس البحث فيها تدور حول محاور ثلاثة:

الأول . دراسة حول الخوارج، وأسباب خروجهم، وما انفردوا به من الآراء؛ لفهم أفكارهم ومعتقداتهم، ومدى موافقتها أو مخالفتها لما عليه جمهور العلماء؛ بغية توضيح حقيقة المنهج الذي انتهجوه في تفسير القرآن، وتأويلاتهم لآيات الاعتقاد منه.

الثاني . يتعلق بالتفسير ومنهج الخوارج فيه، حيث كان ينقل نماذج من مصنفاتهم، ومقابلتها بما أثبتته جمهور المفسرين. مع تخريج الأحاديث من مظانها الأصلية.

الثالث . يتعلّق بمسائل الاعتقاد، فقد تمت دراسة الكثير منها؛ سواء التي ورد ذكرها في القرآن مفصلة أو جاءت تابعة لموضوع النصّ؛ ذلك لأنّ الآيات التي ذكرت مسائل الاعتقاد يصعب حصرها، كونها تكررت في نصوص القرآن بأساليب عديدة؛ فتارة تكون الآية تسعى لترسيخ تلك المسألة العقدية، وتارة ترد في النص على سبيل الربط بينها وبين الموضوع الذي سبقت الآية لبيانها. فلذلك اختير في هذا البحث بعض المسائل العقدية الأصلية، وتطرّق أحياناً لبعض الفرعيات منها، وإلى الآيات التي يستدلّ بها الخوارج وأقوالهم فيها، وكيف ردّ العلماء عليهم. وقد سار هذا البحث آخذاً بمنهج التوثيق لما يُنقل عن الخوارج عموماً وما يتم نقله من كلام المصنّف خاصة.

الدراسات السابقة

على الرغم من وقوع بعض الدراسات حول أفكار الخوارج وعقائدهم؛ إلا أنه لم يسبق أن اتُّجهت دراسة تعني بمنهجهم التفسيري لآيات الاعتقاد، ونقد هذا المنهج مقابلًا بأصول التفسير، والحكم له أو عليه على ضوء منهج وأدلة أهل السنة والجماعة. فقد وُجدت دراسة بعنوان "الإباضية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم" لناصر بن محمد بن صالح الصائع. وما توفر من الدراسات المتعلقة بالخوارج لم تختص إحداها بدراسة تكشف عن منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد، والأدلة التي اعتمدها، وموقفهم من القرآن والسنة، إضافة إلى تتبع فرق الخوارج وأسباب خروجهم وما ورد فيهم، وبيان معتقداتهم وأفكارهم ومنهجهم في تفسير أدلتها. ولعلَّ أقرب الدراسات لموضوع هذا البحث: رسالة بعنوان "الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها"، والتي كانت في جامعة أم القرى. وهي رسالة ماجستير في العقيدة الإسلامية، بتاريخ "1299 هـ"، لغالب بن علي عواجي. وتوجد دراسة عن الخوارج بعنوان "الخوارج دراسة عقدية من خلال شروح الكتب الستة". كما توجد رسالتا ماجستير متعلقتان بمصنّف "هميان الزاد إلى دار المعاد": الأولى للباحث جهلان عدّون، وهي بعنوان "الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ أطفّيش"، والثانية للباحث مصطفى بن الناصر بعنوان "آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفّيش العقدية". إضافة إلى دراسات أخرى؛ ولكنها ليست كهذه الدراسة. فالغاية والمنهج المتبع في تلك الدراسات ليست كغاية ومنهج الدراسة في هذا البحث.

مصادر البحث

- هميان الزاد إلى دار المعاد، محمد بن يوسف بن أطفّيش الوهي الإباضي المصعبي، (ت: 1332 هـ). سلطنة عمان - وزارة التراث القومي والثقافي، ط/2، ت/ط: 1413 هـ.
- إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، محمد بن يوسف بن أطفّيش، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، العدد/29، ت/ن: 1402 هـ. وله تيسير التفسير، وقفية الأمين غازي للفكر القرآني. 2012/1433.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله، أبي منصور التميمي الإسفراييني، (ت: 429 هـ) نشر/د. الآفاق الجديدة. بيروت، ط/2، ت/ط: 1397 هـ.
- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان. لأبي المظفر، يوسف بن قزّوغلي بن عبد الله المعروف بسبط

ابن الجوزي، (ت: 654 هـ)، تح: محمد بركات وكامل الخراط وعمار ربحاوي. ط/د. الرسالة، ط/1،
ت/ط: 1434 هـ.

- **الإبانة عن أصول الديانة**، لعلي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن
موسى بن أبي بردة بن أبي موسى، أبي الحسن الأشعري (ت: 324 هـ)، تح: فوقية حسين محمود، ط/د.
الأنصار. القاهرة، ط/1، ت/ط: 1397 هـ.

- **العرش**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت: 748 هـ)،
تح: محمد بن خليفة بن علي التميمي، ط/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة،
ط/2، ت/ط: 1424 هـ.

- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية**،
لمحمد بن أحمد بن سالم، أبي العون شمس الدين السفاريني الحنبلي، (ت: 1188 هـ)، نشر/مؤسسة
الخافقين ومكتبتها. دمشق، ط/2، ت/ط: 1402 هـ.

- **قواعد العقائد**، لمحمد بن محمد الغزالي أبي حامد الطوسي، (ت: 505 هـ)، تح: موسى محمد
علي، نشر/عالم الكتب. لبنان، ط/2، ت/ط: 1405 هـ.

موضوع البحث

منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد إلى دار المعاد "تفسير هميان الزاد إلى دار المعاد أمودجاً".
بدأ البحث - بعد المقدمة والمدخل - بتعريف الخوارج وبيان صفاتهم وتسلط الضوء على فرقهم، وخاصة
الإباضية، وأهم عقائدهم والأسباب التي دعت لخروجهم، والوقوف على نماذج من مشاركتهم في تأويل
وتفسير القرآن، للوقوف على منهجهم في تفسير آيات الاعتقاد، وعرضه على ضوابط التفسير. وعرض
تفسيرهم على أقسام التفسير والكشف عن محاولات الخوارج التفسيرية. ولكي تظهر قيمة تفسيرهم كان
لا بدّ من دراسة منهجهم على ضوء ما هو ثابت من أقوال العلماء بعلوم القرآن والمفسرين والمحققين في
أصول الدين، فبذلك تنكشف أوجه تأويل الخوارج. ولن يستبق البحث بالحكم على منهجهم أو له حتى
يتمّ تسليط الضوء عليه وعلى أمثلة ومقتطفات من أعمالهم التفسيرية. وهذا يتطلب الوقوف على أشهر
المسائل الاعتقادية بأدلتها وأقوال المفسرين فيها. وكان تفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد" أمودجاً للنظر

في منهج مصنّفه في تأويل تلك الآيات، وإظهار ما وقع فيه من وفاق لمنهج المفسرين من أهل الحق؛ ومن مقتضيات التعريف بهذا العمل المصنّف تسليط الضوء على من صنّفه.

وكان من لوازم هذا البحث بيان مكانة السنة من القرآن عند جمهور العلماء وعند الخوارج؛ فإن أهل الحق على اختلاف مذاهبهم لا يفرقون بينهما؛ ولكنّ أدعياء الحق من الذين أُشربت قلوبهم البدعة والضلالة يفرّقون بينهما، متخذين من ذلك وسيلة ليدسّوا ما عندهم من عقائد وآراء وإظهارها على أنها من الدين. ولتكمّل حلقات البحث في هذه الدراسة فقد تمّ التعرّض لمباحث من علوم القرآن لمعرفة دورها في تفسير وتأويل القرآن وآيات الاعتقاد.

فجمع هذا البحث أهمّ المسائل الاعتقادية؛ كمسألة التوحيد والإيمان وثبوتة وزواله، وزيادته ونقصانه، والكفر وبما يحصل، والشرك وموجبه، والنفاق والمنافق، والذنوب الصغائر والكبائر وجزاء الإصرار عليها، ومسألة الوعد والوعيد، والخلود في النار، وأثر التوبة والمغفرة على العصاة، وحكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاختلاف في صفات الله تعالى ورؤيته، وأركان الإيمان، والهداية والضلال، وخلق أفعال العباد. مع دراسة تحليلية لقيمة منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد. واقتُرنت هذه القضايا بأقوال المفسرين من علماء أهل السنة. وختم البحث بخاتمة احتوت أهمّ النتائج والتوصيات المتعلقة بالمسائل العقدية وجوانبها.

صعوبات البحث

كانت المسألة الأولى من الصعوبات في مسيرة هذا البحث عدم توفر نسخة مطبوعة لكتاب "هميان الزاد إلى دار المعاد" في المحيط الذي تم بحث موضوع هذه الرسالة فيه. وقت تم تجاوز هذه الصعوبة بالحصول على الكتاب على شكل ملفات pdf ولكنها طافحة بالأخطاء الإملائية والإعرابية، حتى سرت تلك الأخطاء إلى آيات من القرآن وردت في الكتاب؛ وحتى المطبوع منه قد تفسّدت فيه الأخطاء المطبعية كما هو مدوّن في مقدمة إحدى طبعات الكتاب.

تليها صعوبة جمع أقوال المصنّف التفسيرية لآيات الاعتقاد، حيث كانت متناثرة في الكتاب، وكان ينبغي أن توجد في مظانّها من النصوص؛ ولكن المصنّف ذكرها تارة تبعاً لنصوصها الخاصة بموضوعها العقدي، وتارة أخرى يستغلّ ورودها في الآية لمناسبة اقتضت ذكرها تبعاً للموضوع الذي تناولته النصوص الأخرى، المتعلقة بالأحكام أو الخلق والإيجاد أو قصص الأنبياء أو أخبار الأمم وأحوالهم.

تعريف موجز بكتاب هميان الزاد إلى دار المعاد

أما عنوان الكتاب المصنف فقد اختاره مصنفه كما ذكره مؤلف كتاب التفسير والمفسرون محمد حسين الذهبي: "هميان الزاد إلى دار المعاد". وفي نسخة عنوانه "تفسير هميان الزاد إلى دار المعاد". ووجد على غلاف لنسخة وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان بتاريخ 1401 هجري الموافق 1980 ميلادي "هميان" بدلاً من "هميان" فكان العنوان "تفسير القرآن المسمى هميان الزاد إلى دار المعاد". وذكره الزركلي في الأعلام بعنوان "هميان الزاد إلى دار المعاد". و"الهميان بمعنى التكة، وقيل للمنطقة هميان، ويقال للذي تجعل فيه النفقة ويشد على الوسط: هميان. والهميان دخيل معرب. والعرب قد تكلموا به قديماً"¹.

مصنف الكتاب: هو محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش، وقد اشتهر بـ "أطْفِيش". ولد سنة (1236 هـ)، الموافق لسنة (1820 م) في بلدة يسجن² في وادي ميزاب. بني يزقن غرداية بالجزائر وتوفي فيها عام (1332 هـ) الموافق لعام (1914 م) بعد أن عمّر سبعاً وثمانين. وقيل ستاً وتسعين. سنة. وتلقّبه جماعته بعدة ألقاب؛ فمنها نسبة إلى البلد الذي ولد وتوفي فيه (الجزائري والميزابي واليسجني)³، ومنها نسبة إلى نحلته وأتجاهه العقدي (الإباضي الوهبي)، ومنها نسبة إلى عشيرته (الحفصي والعدوي). اشتهر عند الإباضية بلقب "القطب" وأصبح هذا اللقب عندهم علماً مقصوراً عليه. .

أجزاء الكتاب وطبعاته: بلغت عدد مجلداته "13" جلداً كما ذكر بعضهم في طبعة قديمة يبدو أنه لم يعد لها أثر. وذكر الزركلي بأن الكتاب يتوزع في "14" جزءاً⁴. ولكن عندما طبع الكتاب في سلطنة عمان بتاريخ "1401 هـ"، صرح مقدم الكتاب وزير التراث القومي والثقافة العماني فقال: "منذ ست وتسعين عاماً رأى هذا السفر النور حين طُبِع لأول مرة بزنجبار، فعُثِر على نسخة منه تقع في "15"

¹ محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبي منصور (ت: 370 هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، نشر/د. إحياء التراث العربي. بيروت، ط1، ت/ط: 2001 م ج6، ص176.

² تسمى بعدة أسماء منها "بني يزقن أو بني يسجن". ومعنى يزجن: النصف، أي نصف سكانها هاجروا إليها، أو أن الكلمة جاءت من تحريف أو تعريب كلمة "يزقن". انظر المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، ج8، العدد 02، تاريخ 2022.

³ فالجزائري نسبة إلى الجزائر، في الصحراء العربية الكبرى. والميزابي نسبة إلى وادي ميزاب، يقع غرب مدينة الجزائر العاصمة على بعد 400 كم. اليسجني نسبة إلى قرية بني يسجن بوادي ميزاب في الجزائر.

⁴ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، (ت: 1396 هـ)، الأعلام، ط/د. العلم للملايين، ط5، ت/ط: 1423 هـ، ج7، ص157.

جزءاً. وذكر بأن الكتاب تفتشت فيه الأخطاء المطبعية، مضيفاً بأنه لا يخلو إن قال إنه لم يسلم سطر واحد في الكتاب من التحريف، الذي يصعب على القارئ تداركه وفهمه والعمل به. وقد كتبت هذه العبارة على غلافه "إن الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب هي على مسؤولية المؤلف، ولا تعبر بحال من الأحوال عن آراء حكومة سلطنة عمان ولا تحمل إزاءها أية مسؤولية"⁵. والنسخة التي اعتمد البحث عليها تتكون من "14" جزءاً، وفي نسخة أخرى "15" جزءاً. وكانت بعض أجزائها مؤتلفة في جلد واحد، وبعضها قسمين في الجلد الواحد، وهذه الأجزاء التي انقسم فيها الجزء الواحد إلى قسمين هي: الجزء السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر؛ وأما الأجزاء الباقية فكانت على شكل جزء واحد غير منقسم. وكان عنوان الكتاب "تفسير القرآن المسمى هيميان الزاد إلى دار المعاد".

طبع الجلد (1) سنة 1401 هجرية، الموافق 1980 ميلادية. وطبع الجلد (2) سنة 1401 هجرية، الموافق 1981 ميلادية. والجلد (3) سنة 1402 هجرية، الموافق 1982 ميلادية. والجزء (4) سنة 1403 هجرية، الموافق 1983 ميلادية. تحقيق عبد الحفيظ شلبي. وطبع الجلدان (5) سنة 1406 هجرية، الموافق 1986 ميلادية. وأما المجلدات (6 . 7 . 8 بقسميها) فطبعت سنة 1406 هجرية، الموافق 1986 ميلادية. وطبع الجلد (9 بقسميه) سنة 1409 هجرية، الموافق 1988 ميلادية. والجلد (10 بقسميه) سنة 1406 هجرية، الموافق 1986 ميلادية. وطبعت المجلدات (11 . 12 . 13) سنة 1411 هجرية، الموافق 1991 ميلادية. والجلد (14) سنة 1412 هجرية، الموافق 1991 ميلادية. والجلد (15) سنة 1411 هجرية، الموافق 1991 ميلادية.

وهذه الطبعة وقعت فيها أخطاء مطبعية، إلا أنها أقل من سابقتها. ونُشر الكتاب من قبل موقع "جامع الكتب الإسلامية" تحت قسم (كتب الطوائف المبتدعة) فبلغ عدد أجزائه (16). بينما طبع للمرة الأولى بزنجر من قبل المطبعة السلطانية 1314 هـ، وكان ثلاثة عشرة جلدًا.

وفي البلاد التي يتواجد فيها الإباضية بعد طبع الكتاب يجعلونه وقفاً، فيحرّمون بيعه وشراءه، كما جاء في مطلع القطعة العاشرة من الكتاب: "أوقف سيدنا الإمام هذا الكتاب على طلبة العلم ابتغاء ما عند الله من الثواب، وهرباً من أليم العقاب، إلى أن قال: "وإنه قد أخذ عهد الله وميثاقه على من صار في يده شيء من هذا الكتاب أن لا يبيعه ولا يهبه ولا يرهنه ولا يملكه، وأن لا يمنعه من كان مستحقاً

⁵ أطفيش، هيميان الزاد إلى دار المعاد، ج1، صفحة الغلاف.

للقراءة منه، ولا يعطيه من هو غير مأمون عليه خوفاً من ضياعه، وإن احتاج إلى إصلاح فليصلحه من صار في يده، وأجره على الله تعالى. وفقاً مؤبداً صحيحاً شرعياً، لا يحال ولا يزال، ولا يباع ولا يورث ولا يوهب ولا يرهن ولا يملك حتى يرث الأرض وارثها. أشهد الله تعالى على ذلك وكافة المسلمين، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم"⁶.

لمحة عن الكتاب: تتكون البداية لكل سورة، ببيان أسماء السورة وعدد آياتها وكلماتها، وربما عدد حروفها، ذكر المكي والمدني منها. وهذا أنموذج لهذه البداية من أول سورة إبراهيم، حيث يذكر بأنها "مكية إلا قوله تعالى أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ (28) جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ"⁷، فهما مدنيتان. وآياتها خمسون أو إحدى وخمسون أو اثنتان وخمسون أو ثلاث وخمسون أو أربع وخمسون أو خمس وخمسون. وعدد كلماتها "861" وقيل "855". وحروفها "3434" وقيل "3430". وفي فضائل السورة يروي عن رسول الله ﷺ: (من قرأ سورة إبراهيم أعطي من الأجر بعدد من عبد الأصنام وعدد من لم يعبدوها)، ويذكر رواية أخرى بمعنى الأولى مع اختلاف بالفاظها"⁸. ثم يتناول فضائل السورة كما في بداية سورة الحج؛ حيث روى عنه ﷺ بلا إسناد: "(من قرأها أعطي حجة وعمرة بعدد من حج واعتمر فيما مضى وفيما بقي). وعن فوائدها حكى بأنهم قالوا من كتبها في جلد غزال وجعلها في صحن مركب جاءه الريح، وإذا كتبت ومُحيت ورُش بمائها موضع سلطان جائر فإنه لا يهناً بعيش، وتراه قلقاً خائفاً حذراً إلى أن ينتقل منه بإذن الله"⁹.

وعلى هذا المنوال أو زيادة عليه أو اختصار فيه بدأ المصنف في كل سورة من سور القرآن الكريم. ويتسم الكتاب بالإطناب في ذكر المسائل النحوية والبلاغية والمعاني، مع بيان أوجه القراءة في بعض المناسبات. ويتخذ من ذلك طريقاً للتفسير، وفي بعض الآيات أو جزء منها يقلب المسألة من التفسير إلى النحو والإعراب؛ كما فعل عند قوله تعالى {يَعْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ}¹⁰ حيث فسره بقوله: "مجزوم عند بعضهم في جواب شرط محذوف، لا باعتبار تؤمنون أي إن تفعلوه، أو في جواب استفهام مقدّر أي: هل تقبلون

⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 10، ق 1، ص 6.

⁷ إبراهيم، 28/14، 29.

⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج 9، ق 1، ص 3.

⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 11، ص 5.

¹⁰ الصف، 13/61.

أن أدلكم. { يغفر لكم } يبعد جعله جواباً لهل أدلكم، لأنّ مجرد دلالة لا يوجب المغفرة¹¹. ولعل المصنف استند في إيضاح معنى الآية إلى ما بينه عند آيات العفو والمغفرة المنتشرة في القرآن، فاقصر على النحو والإعراب وأعرض عن المعنى حتى لا يكرر هنا؛ ولكن يؤخذ عليه أنه لم يشير إلى معنى النص بإشارة، وإنما جعل التفسير هنا إعراباً صرفاً. وتكرر منه هذا في مواضع متعدّدة.

وفي الكتاب يتكرر ذكر الأحكام الفقهية، عند تفسير آيات الأحكام، بما يشبه الفقه المقارن. ولا ينسى المصنف بأن يُرجّح منها مذهب الإباضية، مع الإشارة إلى من وافقهم أو خالفهم. حتى لو كان المخالفون من الإباضية ذاتهم، فإنه يردّ عليهم فيما يرى خلافه من الأحكام الفقهية؛ ومن ذلك إنكاره على من قال من الإباضية بفطر من أصبح جنباً في رمضان، فردّ على هذا الرأي بقوله: "إن قوله تعالى {كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ} ¹² دالٌّ على أن ترك الاغتسال لا يفطر به"¹³. وكثيراً ما يتم التوافق في الأحكام بين الإباضية والمذهب الحنفي.

كما نجد في الكتاب أن بعض ما فيه من التفسير استخدمت فيه المصطلحات الأصولية، كالخاص والعام، وكالاجتهاد والتقليد والاتباع، ومسألة التكليف بما لا يطاق. كما سيأتي في موضعه من هذا البحث. وفيه من علم المنطق ما يحتاج إليه لتقرير الأحكام والعقيدة، للاستدلال على بعض الآراء العقدية؛ كنفي إمكان رؤية الله تعالى وكفر أصحاب الكبائر وخلودهم في النار. ويعتبر الكتاب من تفسير القرآن بالقرآن وبالمأثور والرأي على المنهج التحليلي التفصيلي.

وهذا الكتاب يعدُّ المرجع الأول للمذهب الإباضي، مع التنويه بأقوال المذاهب الأخرى تقريراً أو انتقاداً. ففي بعض المسائل تتوافق أقوال الإباضية مع المذاهب الأخرى، وفي مسائل أخرى يقع فيه الاختلاف. ويكاد لا تخلو بضع صفحات متتالية في الكتاب من ذكر مسائل الاعتقاد، وذلك عند الآيات التي يُستدلُّ بها للمسائل العقدية، فيتمّ تناول تلك الآيات بطريقة تصوّب المذهب الإباضي في العقيدة. مثال ذلك تفسير المصنف لقوله تعالى {فَيَعْفُرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ} ¹⁴ "ولا دليل على جواز المغفرة لصاحب الكبيرة الميت بلا توبة منها كما زعم غيرنا"¹⁵.

¹¹ أطفيش، هميان الزاد، ج 14، ص 240.

¹² البقرة، 2/187.

¹³ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 54.

¹⁴ البقرة، 2/284.

¹⁵ أطفيش، هميان الزاد، ج 3، ص 462.

ورغم ذلك فقد اتسم هذا الكتاب المصنّف في التفسير باحتوائه على محاسن قد لا توجد في غيره؛ يتخللها بعض المخالفات العقدية والعلمية له أو لغيره ممن ينقل عنهم من المذاهب الأخرى. فمن المخالفات التي وردت فيه: إنكار صفات الله تعالى، وإنكار رؤية الله تعالى لأهل الجنة، وإنكار الشفاعة لأصحاب الكبائر، إضافة إلى القول بخلق القرآن، وغير ذلك مما يرد في حينه.

وله من المحاسن والفوائد ما يدعو إلى التوقف والتأمل في الحكم له أو عليه، ومن الأمثلة على محاسنه ما ذكره مصنفه عند تفسير قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ} ¹⁶، حيث قال: "الله عالم بالخير والشر ومجازٍ عليهما معاً، فلم ذكر الخير وحده؟ ذلك لأن المقام مقام جلب المنافع بعد الزجر عن الشر، وللإشعار بأنه جواد، ألا ترى أنَّ الجواد الكريم من الناس كيف يذكر الخير ويجازي به أضعافاً" ¹⁷.

والكتاب كشف عن أفكار مصنفه الخاصة، مقرونة بأقوال وآراء الآخرين، إضافة إلى الأدلة من المعقول والمنقول والروايات، سواء من آراء المفسرين أو غيرهم، للاستشهاد بها أو لنقدها، مع الإشارة إلى القول الموافق أو المخالف منها. فاحتوى الكتاب على كثير من الردود على المخالفين بالحجج العقلية والنقلية، بقطع النظر عن قيمة هذه الردود والانتقادات بالميزان العلمي الدقيق. إذ لا ريب من وجود انتقادات علمية على انتقادات المصنف ذاتها. كما يظهر هذا في مسألة الاستواء على العرش، والآيات التي تذكر الوجه واليد والعين وأشباهاها. فكان رأي المصنف موافق لقول الخلف بعض الموافقة؛ ذلك أنَّ الخلف لا يقولون بوجوب التأويل، إلا إن وقعت شبهة لا تزول إلا بالتأويل. ولكن المصنف يرى وجوب التأويل في مثل هذه المسائل، ويردّ على من يفوض معناها إلى الله، وهو منهج العلماء الأجلاء المنصفين، كما نُقل عن الإمام مالك رحمه الله تعالى.

يعتبر "هميان الزاد" من التفسير بالمأثور والرأي معاً؛ لأن مصنفه ينقل ما روي من المأثور المتعلق بالنص، ثم يُعمل فكره ويتأمل في معنى الآية، ويرجح بين الروايات التي ينقلها.

وكان ينظر أولاً بفكره في معنى الآية، فربما يوافق قول الإمامين الزمخشري والبيضاوي أو يخالفهما، وإذا خالفهما فإنه يأتي بوجه مماثل أو أحسن مما ذكره. فإذا أعمل رأيَه في تفسير الآية يختم ذلك بقوله: "هذا ما ظهر لي". قرأ الكثير من كتب التفسير، فتأثر واستفاد من معانيها. كنقله عن الإمام الرازي في

¹⁶ البقرة، 197/2.

¹⁷ أطفيش، هميان الزاد، ج3، ص 114.

شرح الأسماء الحسنى: "ما من عبد حفظ جوارحه إلا حفظ الله عليه قلبه، وما من عبد حفظ الله قلبه إلا جعله حجة على عباده"¹⁸. ونقل من حكم ابن عطاء الله قوله: "إذا أراد الله أن يعطي عبداً شيئاً وهبه الاضطرار فيجيبه، وإذا أراد أن يمنعه منعه الاضطرار فلا يجيبه"¹⁹. ولأنَّ الأخطاء اللغوية الإملائية انتشرت في الكتاب كانت القراءة فيه تحتاج إلى التأني والتكرار ليتضح المعنى المراد من هذه الكلمة أو تلك الجملة أو ذاك السياق.



¹⁸ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 12، ص 241.

¹⁹ أطفيش، هميان الزاد، ج 3، ص 42.

الفصل الأول

فرق الخوارج وموقفها من القرآن والسنة.

قبل التعرف على منهج الخوارج في التفسير، وخاصة في تفسير آيات الاعتقاد، لا بد من الكشف عن حقيقة الخوارج، بدءاً من أول خروجهم وأسبابه، وتشكُّل فرقهم وجماعاتهم وصفاتهم وسيرهم. وذلك لمعرفة طريقة تفكيرهم في تقرير معتقداًهم وتأويلاتهم لآيات القرآن؛ وهذا ما يورث إدراك منهجهم في تفسير الأدلة لمعتقداًهم؛ وما هي دواعي انقساماتهم وتعدد فرقهم، والسبب في اختلاف آرائهم ومعتقداًهم. ومعرفة هذا مما يساهم في معرفة المنهج الذي ساروا عليه في العقيدة والإيمان، التي انتهوا إليها بعد تأويلاتهم لما يلزمهم نصوص القرآن.

المبحث الأول: أسباب ظهور الخوارج وتفرّقها

تناول هذا المبحث تعريف الخوارج وأقوال العلماء فيهم، وأسباب خروجهم وزمنه، واستعرض معظم فرقهم وجماعاتهم، وكشف عن أبرز صفاتهم وما ورد فيهم من الأحاديث والأخبار؛ فأظهر خفاياهم وما ينطوي في آرائهم واعتقاداتهم.

المطلب الأول: تعريف الخوارج لغة واصطلاحاً

الخوارج لغة: الأصل في كلمة الخوارج من خرج خروجاً نقيض الدخول. والخارجي مَنْ يخرج ويُشرف بنفسه. والخرّاء ذات لونين. قال الله تعالى: {أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَّاجَ رَبِّكَ خَيْرٌ} ²⁰ فأجر ربك وثوابه خيرٌ. وفي الحديث (الخارج بالضم) ²¹؛ أي: غلّة العبد عندما يُشتري ويُستغلّ، ثم يُعثر على عيبٍ فيه دلّسه البائع، فللمشتري رده. وخرّج الغلام لوحه إذا كتب فترك مواضع منه. وخرّج فلان عمله خالف بعضه بعضاً. وخرّجها أدّبها، كخرّج المعلم تلميذه. وعامٌ أخرج: فيه خصبٌ وجذب. والخرّاء: أرضٌ فيها حجارةٌ بيضاء وسوداء، ورجل خارجيٌّ إذا ساد وليس له أصل. ويُقال: فلان خرّيج فلان. والخوارج قومٌ عُرفوا بخروجهم على الناس ²².

الخوارج اصطلاحاً: هم الذين خرجوا على عليٍّ لقبوله التحكيم، ومن قبله على عثمان لإنكارهم عليه أموراً، فقتلوه. جاء عن بشر بن شغاف أنه قال: سألتني عبد الله بن سلام عن الخوارج؟ فقلت له: إنهم أطول الناس صلاةً وصوماً، ولكنهم سفكوا الدماء وسلبوا الأموال، وقلت لهم أن لا تقتلوا عثمان، ولكنهم مضوا إليه فحاصروه في بيته وقتلوه ²³.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "سمّيت الخوارج بالحرورية لأنهم نزلوا بحروراء، فتعاقدوا فيها على قتال أهل العدل. وحروراء قرية قريبة من الكوفة. وفي الحديث: (يخرج من ضئضئ هذا)، و(يخرج في هذه

²⁰ المؤمنون، 72/23.

²¹ الترمذي، سنن الترمذي، ج 2، ص 572.

²² انظر كتاب تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبي منصور الهروي، (ت: 370 هـ)، تح: محمد عوض مرعب، ط/د. إحياء التراث العربي - بيروت، ط/1، ت/ط: 1421 هـ، ج 7، ص 25، 29؛ وكتاب جمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد، أبي بكر الأزدي (ت: 321 هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، ط/د. العلم للملايين - بيروت، ط/1، ت/ط: 1407 هـ، ج 1، ص 443، 444.

²³ عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، أبي بكر ابن أبي شيبة، (ت: 235 هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار = مصنف ابن أبي شيبة، تح: كمال يوسف الحوت، ط/مكتبة الرشد. الرياض، ط/1، ت/ط: 1409 هـ، ج 7، ص 556.

الأُمَّة" ²⁴. وكانوا خرجوا لدعواهم بأن علياً كان يعرف قتلة عثمان، فلم يقتصّ منهم لرضاه أو لأثمّ قتلوه بمواطأته؛ وأجمعوا على التبرّي منهما، فأرسل إليهم عليّ من يكلّمهم فلم يُدعِنوا، وشرطوا عليه بأن يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم. وأجمعوا على أنّ من لا يعتقد بمعتقدهم فهو كافرٌ، يُباح دمه وماله وأهله. ثمّ إنّ عليّاً رضي الله عنه سار إليهم، فالتقى بهم في النهروان، فقتل معظمهم إلّا بضعة نفر، تفرّقوا في البلاد فنشروا فيها معتقداًهم؛ وانضمّ إليهم من رأى رأيهم. وظهروا في العراق مع نافع بن الأزرق (ت: 65 هـ)، وفي اليمامة مع نجدة بن عامر (ت: 72 هـ). ومنهم من زعم بأن عثمان وعليّاً وأصحاب الجمل وصقّين ومن رضي بالتحكيم جميعهم كفّار، وصنف زعم أنّ كلّ من ارتكب كبيرةً كافرٌ. وكان منهم من أنكر الصلوات الخمس، زاعماً بأنّ الواجب ركعة بالغداة وأخرى بالعشي فقط ²⁵.

وترى الخوارج بأن في هذا الاسم "الخوارج" مدحٌ لهم، لأنه يعبر عن خروجهم لإعلاء كلمة الحق والدين، مستدلّين بقوله تعالى: {وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} ²⁶، زاعمين بأنّ خروجهم كان في سبيل الله طلباً للشهادة ونصرة دينه. ولقّبوا بالحكمة لقولهم لا حكم إلا لله، وبالحرورية لتجمعهم في حروراء، وبالمارقة للحديث الذي ورد فيه أنهم (يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية)، وكذلك بالشرارة لأنهم يرون بأنهم شرّوا أنفسهم. أي باعوها. لله تعالى ولنصرة دينه، وبالسبئية نسبة لأصولهم الذين اتبعوا ابن سبأ اليهودي، وبأهل النهروان نسبة للمكان الذي قاتلهم فيه علي رضي الله عنه، وبالنواصب لأنهم ناصبوا العدا لعلّي بسبب رضاه بالتحكيم، وبالمكفرة لأنهم يكفّرون بالذنوب. فكانت الخوارج أول من خالف وخرج عن الجماعة، وأحدث الصدع في وحدة المسلمين عندما خرجوا على علي رضي الله تعالى عنه.

ذكر الإمام النووي رحمه الله في كلامه على الأحاديث الواردة في الخوارج أن هذه الأحاديث دليلٌ لمن يكفر الخوارج، فقال: واختلف العلماء في تكفيرهم، حتى كان بعضهم يأبى الكلام في هذه المسألة، معتذراً بأن الغلط فيها صعبٌ؛ لأنّ إدخال ألف كافرٍ في الملة أهون من إخراج مسلم منها، وذلك لشناعة التكفير وخطورته في الدين؛ فلذلك اضطربت الأقوال في الخوارج لأنها من المعوصات؛ فلم يصرحوا بكفرهم،

²⁴ محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676 هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط/د. إحياء التراث العربي - بيروت، 2/، ت/ط: 1392 هـ، ج 7، ص 164.

²⁵ أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري شهاب الدين أبي العباس، (ت: 923 هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط/المطبعة الأميرية. مصر، ط/7، ت/ط: 1323 هـ، ج 10، ص 84.

²⁶ النساء، 100/4.

وقالوا أقوالاً لا تؤدّي إليه. ومذهب الشافعي وجماهير العلماء من أصحابه أن الخوارج والقدرية وجماهير المعتزلة وسائر أهل الأهواء لا يكفرون²⁷. وعن أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى أنه قال لبعض أصحابه: "اشهد عليّ أنّي لا أكفر أحداً من أهل القبلة، لأن الكلّ يشير إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف في العبارات"²⁸.

فلم يجمع العلماء على تكفير الخوارج، لما ورد عنه عليه السلام في الحديث: (ألا إنّ سيخرج من أمّتي أقواماً أشدّاء أحداً، ذلقةً ألسنتهم بالقرآن، لا يجاوز تراقيهم)²⁹. "فهذا من الدلائل على أنّ الخوارج من المسلمين؛ لأن لفظ "من" يقتضي كونهم من الأمة، لا كفاراً. وقد جاء من رواية علي رضي الله عنه (يخرج من أمّتي قوم) وفي رواية أبي ذر (بعدي من أمّتي) أو (سيكون بعدي من أمّتي). فلهذا وقع الخلاف في تكفيرهم، والصحيح عدم تكفيرهم"³⁰.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في الخوارج

لم يرد نصٌّ صريح في القرآن بذكر الخوارج، وإنما وردت فيهم نصوص نبوية، يُضاف إليها أقوال للمفسرين عند تفسيرهم للآيات التي تحذر من الفرقة والاختلاف، وذكروا من قبل شرح الأحاديث التي وردت في الخوارج. فهم يدخلون في النصوص التي تحذر من اتباع المتشابه، وتحذر من الفرقة والاختلاف، كقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا}³¹، فهذه الآية تعمّ كل كافرٍ وصاحب بدعة، وقوله "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ" هم الخوارج"³². وكان سبب نزول قوله تعالى {وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ

²⁷ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 7، ص 160.

²⁸ انظر تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، (ت: 571 هـ)، نشر/د. الكتاب العربي. بيروت، ط 3، ت/ط: 1404 هـ، ص 149.

²⁹ أحمد ابن حنبل، المسند، مسند البصريين، حديث أبي بكر نفع بن الحارث بن كلدة، ج 34، ص 97.

³⁰ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 7، ص 160.

³¹ آل عمران، 7/3.

³² محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي، (ت: 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط/د. الكتب المصرية. القاهرة، ط 2، ت/ط: 1384 هـ، ج 4، ص 13.

أَعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ³³ ما جاء عن أبي سعيد الخدري قال: (بينما النبي ﷺ يقسم، جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي، فقال اعدل يا رسول الله، فقال ويلك! ومن يعدل إذا لم أعدل؟ قال عمر دعني أضرب عنقه، قال دعه، فإنَّ له أصحاباً يحقُّرُ أحدكم صلاتَه مع صلاته، وصيامه مع صيامه، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية³⁴، ينظر في قُدْذِه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في رِصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نَصِيه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم. آيتهم رجلٌ إحدى يديه . أو قال ثدييه . مثل ثدي المرأة، أو قال مثل البضعة، تدردر³⁵، يخرجون على حين فرقة من الناس. قال أبو سعيد رضي الله عنه: أشهدُ سمعتُ من النبي ﷺ، وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه، جيء بالرجل على النعت الذي نعته النبي ﷺ. فنزل فيه قوله تعالى {وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ} ³⁶. وأما قوله تعالى {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} ³⁷ فقد ذكر الإمام الطبري رحمه الله عند هذه الآية، عن علي رضي الله عنه أنه سُئل عن قوله تعالى {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} فقال: "إنهم كفرة أهل الكتاب، وقال بعضهم هم الخوارج"³⁸. قال علي رضي الله عنه: (سلوني قبل أن تفقدوني)، فقال ابن الكواء الخارجي: مَنْ هم {الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ} ³⁹؟ فقال: (منافقو قريش)، قال فَمَنْ {الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا}؟ قال: (أهل حروراء)⁴⁰. وقال تعالى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ} ⁴¹،

33 التوبة، 58/9.

34 أي الصيد المرمى، يريد أن دخولهم في الإسلام ثم خروجهم منه ولم يتمسكوا منه بشيء كالسهم الذي دخل في الرمية ثم يخرج منها ولم يعلق به شيء منه. انظر شرح القسطلاني . إرشاد الساري، ج 7، ص 486.

35 الرِّصَاف فمدخل النصل من السهم، والنصل حديدة السهم، والقُدح عوده، والقُدز ريش السهم، والفُوق والفُوقَة الحز الذي يجعل فيه الوتر، والنَّصِيّ القُدح. والبُضعة قطعة من اللحم، وتدردر: تضطرب وتذهب وتبجيء. كما ذكره النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج 7، ص 165.

36 البخاري، صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف، وأن لا ينفر الناس عنه، رقم 6933، ج 9، ص 17.

37 الكهف، 104/18.

38 محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، نشر/مؤسسة الرسالة، ط1، ت/ط: 1420 هـ، ج 18، ص 127.

39 إبراهيم، 28/14.

40 الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج 2، ص 383.

41 آل عمران، 106/3.

والخوارج هم (الذين اسودّت وجوههم).⁴² ونقل الإمام الطبري عن أبي أمامة في قوله سبحانه وتعالى {فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ} قال "هم الخوارج"⁴³. وعند قوله تعالى {فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ}⁴⁴ قال القرطبي في قوله {وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ}: "الآية تعم كل طائفة؛ من كافر وزنديق وجاهل وصاحب بدعة. قال قتادة: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} إن لم يكونوا الحرورية وأنواع الخوارج فلا أدري من هم"⁴⁵. قال مصعب بن سعد: "كنت أقرأ على أبي، حتى إذا بلغت هذه الآية {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا}⁴⁶ قلت يا أبتاه! أهم الخوارج؟ قال لا يا بني، أقرأ الآية التي بعدها {أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا}⁴⁷، قال: هم المجتهدون من النصارى، كان كفرهم بآيات ربهم بمحمد ﷺ؛ ولكن الخوارج هم الفاسقون {الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ}⁴⁸.

وكان الإمام مالك يقول: "لم يكن شيء من هذه الأهواء على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، وكان يسمي الذين خرجوا على عثمان بالخوارج"⁴⁹. وعن جابر قال: "بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمةً بالجعرانة، إذ قال له رجل: اعدل، فقال له: لقد شقيت إن لم أعدل"⁵⁰. وعن أبي سعيد قال: (بعث علي رضي الله عنه إلى النبي ﷺ بذهبية فقسّمها؛ فغضبت قريش والأنصار وقالوا يُعطي صناديد أهل نجد ويدعنا! قال إنما أتألفهم. فأقبل رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناتئ الجبين، كثّ اللحية مخلوق، فقال: اتق الله يا محمد، فقال: من يطع الله إذا عصيت؟ أيأمني الله على أهل الأرض، فلا تأمنوني. فسأله رجل قتله فمنعه، فلما ولى قال: إن من ضيضي هذا. أو في عقب هذا. قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل

⁴² الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 7، ص 94.

⁴³ الطبري، جامع البيان، ج 23، ص 358.

⁴⁴ الصف، 5/61.

⁴⁵ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 4، ص 13.

⁴⁶ الكهف، 104/18.

⁴⁷ الكهف، 105/18.

⁴⁸ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج 2، ص 402. والآية من سورة البقرة، 27/2.

⁴⁹ جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض أبي بكر الفريابي، (ت: 301 هـ)، كتاب القدر، تح: عبد الله بن حمد المنصور، ط/أضواء السلف، ط/1، ت/ط: 1418 هـ، ص 215.

⁵⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين، رقم: 3138، ج 4، ص 91.

الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد⁵¹.

وأثر عن بعض الخوارج وضع الحديث على رسول الله ﷺ ليستشهد به في التفسير. وهذا لا يصدق على كافة الخوارج؛ لمعتقدهم بكفر مرتكب الذنب، والكذب عندهم من الكبائر، وهو على الله ورسوله من أكبر الكبائر. وإنما وجد فيهم أفراد يفعلون هذا؛ وأما علماؤهم. رغم قتلهم. وصلحائهم فليسوا كذلك. فلهذا كانت الخوارج أقلّ الفرق كذباً، لما كانوا عليه من تعبد. قال أبو داود: "ليس في أهل الأهواء أصحّ حديثاً من الخوارج"⁵².

واستدل جماعة من العلماء بهذه {قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}⁵³، كالإمام القرطبي على أنّ الإمام ينبغي أن يكون من أهل العدل والإحسان والفضل، مع القوة للقيام بذلك، فأما أهل الفسق والجور والظلم فليسوا له بأهل. ولذلك ذهب أكثر العلماء أنّ الصبر على الإمام الجائر أولى من الخروج عليه، لما في منازعته من فساد، باستبدال الأمن خوفاً، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي السفهاء، والغارات على المسلمين. والظالم لا يكون خليفة ولا حاكماً ولا مفتياً، ولا حتى إماماً للصلاة، ولا تُقبل روايته للحديث، ولا شهادته في الأحكام؛ ولكنّه لا يُعزل بفسقه ما لم يعزله أهل الحلّ والعقد. وما كان منه في السابق من أحكام موافقة للصواب، فهي ماضية لا تُنقض. كما نصّ على هذا الإمام مالك في الخوارج والبغاة، بأنّ أحكام الخوارج لا تُنقض إذا أصابوا بها وجهاً من الاجتهاد، بشرط ألا يخرقوا الإجماع أو يخالفوا النصوص. ولما خرج الخوارج أيام الصحابة رضي الله عنهم، لم يتتبع الأئمة أحكامهم، ولم ينقضوا شيئاً منها، ولا أعادوا الزكاة التي أخذوها، ولا أبطلوا الحدود التي أقاموها؛ لأنهم أصابوا وجهاً من الاجتهاد، فلم تنتقض أحكامهم⁵⁴.

هذا بعض ما ورد وقيل في الخوارج، ومن مجموعها يتبين من أمرهم أنهم ليسوا خارج الأمة؛ بل هم من المسلمين؛ فتكون اجتهاداتهم في موضع النظر والتمحيص، والحكم في أمرهم ليس بآراء الرجال؛ وإنما بحكم الشارع بدليله؛ فلا يصدق القول في مجموعهم بأنهم كفرة، إلا من أتى منهم بما يخرج به من الإسلام. فقد أنصفهم علماؤنا الأفاضل، فذكروهم بما لهم أو عليهم.

⁵¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عز وجل {وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوهَا}، رقم 3344، ج 4، ص 137. كما رواه مسلم في صحيحه.

⁵² ذكره ابن حجر في فتح الباري، ج 1، ص 432.

⁵³ البقرة، 124/2.

⁵⁴ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 2، ص 107، 110.

المطلب الثالث: أسباب ظهور الخوارج

من أهم أسباب ظهور الخوارج: جهلهم بالقرآن مع أنهم يكثر من تلاوته، ولكنهم لم يفقهوا من معنى آيات الاعتقاد إلا ما استقر في أنفسهم وما سبق لهم من آرائهم، فضلاً عن أخذهم وتأويلهم لمتشابه القرآن. ثم إنهم ألزموا أنفسهم تلاوة القرآن وإقراءه، ولكنهم ابتدعوا عنه ولم يتفقهوا فيه ولا عرفوا مقاصده. ووصفهم رسول الله ﷺ بأنهم يقرؤون القرآن ولا يجاوز حناجرهم. وكان من الأسباب التي ساقطتهم إلى الخروج:

أولاً - أنهم مع جهلهم بالقرآن شرعوا يتأولونه على غير وجهه؛ فأولوا النصوص وجعلوا ما نزل منها في المشركين وأهل الكتاب حملوه على المؤمنين، مستندين إلى تأويلاتهم الضالة لما تشابه من القرآن، {يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ} ⁵⁵.

ثانياً - دعواهم بأن علياً رضي الله عنه أخطأ لرضاه بالتحكيم، زاعمين بأن الحكم عند قبول علي للتحكيم أسند للرجال من دون الله؛ وفي رأيهم لا يجوز إسناد الحكم لغير الله لأن ذلك كفر، ورفعوا المصاحف على رماحهم قائلين "لا حكم إلا لله" وبذلك أعلنوا خروجهم على علي ومن معه ⁵⁶.

ثالثاً - النزاع الذي وقع حول الخلافة؛ إذ كان للخوارج رأي بمقامات الإمام الصالح للخلافة. وذهبوا إلى أن الخلاف بين علي ومعاوية كان نزاعاً حول الإمامة؛ فلهذا تجرؤوا بالخروج عليهما رضي الله عنهما. إضافة إلى حسدهم قريشاً وتطلعهم لانتزاع الزعامة منهم ⁵⁷.

رابعاً - زيغهم في تأويل الآيات المتشابهات، فأولوها على ما يوافق آراءهم. وهذا ما فتح لهم باب التأويل والتحريف لنصوص القرآن، حيث تاهوا فيه وتعددت به آراؤهم؛ بل تخالفت حتى تناقضت، وكفر بعضهم بعضاً. ومن أسباب نزول قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ} ⁵⁸ ما وروى الإمام أحمد مرفوعاً بأنهم الخوارج؛ لاتباع المتشابه وتأويله، وهي لكل مبتدع سلك مسلك الخوارج. ذلك ما سيوضحه هذا البحث في المواضع المناسبة، كما سيرد.

⁵⁵ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، (ت: 790 هـ)، الاعتصام، تح: سليم بن عيد الهلالي، نشر/د. ابن عفان، السعودية، ط/1، ت/ط: 1412 هـ، ج 3، ص 159.

⁵⁶ انظر شرح القسطلاني. إرشاد الساري، ج 10، ص 84.

⁵⁷ غالب بن علي عواجي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، ج 1، ص 238.

⁵⁸ آل عمران: 7/3.

خامساً - قولهم بأنّ الخلفاء والولاة والحكّام والأمراء، بدءاً من خلافة عليّ رضي الله عنه إلى حُكّام الأمويّين والعباسيّين جميعهم ظلّام، فزعموا أنّهم إنّما خرجوا لرفع هذا الظلم وإزالة تلك المنكرات⁵⁹.
سادساً - حرصهم على متاع الدنيا، وعدم الرضا بقسمة النّبيّ، وأنّه ﷺ لم يعدل في قسمتها، فاعترضوا عليه عليه ﷺ، كذاك الرجل الذي قال لرسول الله ﷺ اعدل يا محمد⁶⁰.

سابعاً - أن أكثرهم من فقراء عرب البادية، حيث القساوة وضيق الفكر بسبب البعد عن العلم والعلماء. وورد في الحديث: (مَنْ بدا جفا)⁶¹. قال الإمام النووي: "في هذا الحديث أنّ أهل البادية هم الأعراب، ويغلب فيهم الجهل والجفاء"⁶². وكانوا زهّاداً، وعندهم عاطفة دينية ولكنها متشددة، فأصبحت هذه العاطفة دافعاً لخروجهم. ولتشدّدهم في العبادة فإنّ المسلم يحقر صلاته عندما يرى صلاة أحدهم، ويستقلّ صيامه عند رؤيته صيامهم، ويحقر قراءته للقرآن عندما يطّلع على قراءتهم.

ثامناً - العصبية القبليّة عندهم، وأخذهم بظواهر آيات الوعيد، ووضعها في غير مواضعها، وما نزل في الكافرين أنزلوه على المسلمين. ولسلوكلهم طريق التّشدّد، خلافاً للحديث: (إنّما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين)⁶³. "وكان عليّ رضي الله عنه يناصرهم ويتلطّف بهم"⁶⁴. ولهذا فإنّ معظم فرق الخوارج زالت، إلا الإباضية، وهي تنفي صلتها بالخوارج.

تاسعاً - جاء في الخوارج أحاديث تذكر بعض أسباب ظهورهم؛ كانتهازم فرقة المسلمين للخروج عليهم، ومن هذه الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم (يُخْرِجُونَ عَلَى حِينِ فِتْرَةٍ مِنَ النَّاسِ)⁶⁵. فهم يستغلون الفرقة فيخرجون.

⁵⁹ عواحي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، ج 1، ص 239.

⁶⁰ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت: 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، الكثيرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، ج 18، ص 95.

⁶¹ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت: 241 هـ)، مسند أحمد بن حنبل، الكثيرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ج 14، ص 340، وتتمّة الحديث: (ومن اتّبع الصّيد غفل، ومن أتى أبواب السّلطان افتتن، وما ازداد عبداً من السّلطان قريباً إلّا ازداد من الله بعداً).

⁶² النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب السّؤال عن أركان الإسلام، ج 1، ص 169.

⁶³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قول النبي ﷺ (يسروا)، رقم 6128، ج 8، ص 30.

⁶⁴ سليمان بن سحمان بن مصلح بن مالك الخنعمي، (ت: 1349 هـ)، منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع، (تح: عبد السلام برجس)، مكتبة الفرقان، ط 3، ت/ط: 1422 هـ، فصل في قصّة الخوارج، ص 49.

⁶⁵ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج 18، ص 95.

المطلب الرابع: فرق الخوارج

فرق الخوارج لا تكاد تحصى؛ لأنها تختلف وتنقسم على نفسها، ولأنها فرقةً حربيّةً مُتقلّبةً، فبلغت أكثر من عشرين فرقة، وكلُّ منها تفرّقت جماعاتٍ لأسبابٍ واهية. ومن دواعي تفرقهم: اختلافهم في تفسير آيات الاعتقاد. وكانت غالبية فرقهم تكفّر عثمان وعليّ وأصحاب الجمل وصيّينَ والحكّمين ومَن صوّبهما أو رضيَ بالتحكيم، ويجمعون على تكفير مرتكب الكبيرة. إلّا بعضاً منهم. وعلى تكفير طلحة والزبير وعائشة؛ ويعظّمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهم جميعاً.

وكانت أشهر فرق الخوارج هي: "المحكمة والأزارقة والنجدات والبَيْهسيّة والعجاردة والصلبيّة والميمونيّة والحزبيّة والخلفيّة والأطرافيّة والشُعبيّة والحازميّة والثعلبيّة والأخنسيّة والمعبديّة والرشيديّة والمكرميّة والمعلوميّة والمجهوليّة والإباضيّة والأصفريّة، والخفصيّة"⁶⁶. ويلاحظ على جماعاتهم قلة تماسكها؛ فهي مستمرة بالانقسام، فتتولد من كل فرقة منها عدّة فرق. وهذا الانقسام كان له أثرٌ على ثقافتهم وعلومهم، وعدم اتفاقهم على قول واحد في الاعتقاد، لاختلافهم في تأويلها. وأوّل هذه الفرق ظهوراً هي:

الحكّمة أو الحروريّة: سمّيت بالحكّمة لإنكارها التحكيم أعقاب وقعة صيّين؛ فقالوا معترضين لا حكم إلّا لله؛ وخرجوا على عليّ لرضاه بالتحكيم. قال فيهم الإمام النّووي: "الحروريّة هم الخوارج، وسبب تسميتهم بالحروريّة لأنهم نزلوا بحروراء قُرب الكوفة"⁶⁷.

قال فيهم رسول الله ﷺ: (يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ)⁶⁸، ومما قاله عليه الصلاة والسلام في حقّ الخوارج: (يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ الْحَدِيثِ)⁶⁹. وكان من أمرهم أنهم لم يكتفوا بتكفير عليّ رضي الله عنه بل لعنوه، وطعنوا في عثمان وفي أصحاب الجمل وصيّين، وقاموا بالسّي واستحلال الفروج والأموال، وتأوّلوا القرآن على ما يوافق أهواءهم، وأعرضوا عما يخالفهم من السُّنة.

⁶⁶ محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، (ت: 606هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تح: علي سامي النشار، نشر/د. الكتب العلمية - بيروت، ص 47.. 51.

⁶⁷ يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 7، ص 164.

⁶⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج 4، ص 200.

⁶⁹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب استتابة المعاندين والخارجين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف وألا ينفر الناس عنه، ج 9، ص 17.

وانضمَّ إليهم من افتتن برأيهم، وكانوا متخفين إلى أن قتل ابن ملجم علياً رضي الله عنه. وتوالى افتراقهم واختلافهم؛ فكانت منهم فرقة الأزارقة⁷⁰.

فرقة الأزارقة: أصحاب نافع بن الأزرق، خرجوا معه من البصرة إلى الأهواز أيام ابن الزبير وقتلوا عمَّاله، وكانوا قرابة ثلاثين ألف، وهم أشدَّ الخوارج. ومن بدعهم: "تكفير القاعدين عن الجهاد معهم، والبراء منهم، وكفروا من لم يهاجر إليهم"⁷¹. وبعد أن كفروا علياً رضي الله عنه، "ادَّعوا بأنه المراد بقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ}⁷². قالوا: بأنَّ الله تعالى أنزل في قاتل عليٍّ {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ}⁷³. وكفروا طلحة والزبير وعائشة وابن عباس ومن كان معهم، وقالوا بتخليدهم في النار. وقالوا إذا جازت الكبائر والصغائر على الأنبياء جاز عليهم الكفر، وقالوا إنّ إبليس فعل كبيرة واحدة برفضه السجود لآدم عليه السلام⁷⁴.

فرقة العمريّة: كان "أصلهم أزارقة، وهم يكفرون بالمعاصي، ويتبرؤون من عليٍّ وعثمان، ويتولّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهم، ويتعبّدون كثيراً"⁷⁵.

النَّجْدَاتِ العاذريّة: أصحاب نجدة بن عامر الحنفي (ت: 66 هـ)، خرج مع عسكره والتحقوا بالأزارقة. وسمُّوا بالعاذريّة لأنَّهم عذروا بالجهالات بأحكام الفروع. وكفروا النَّاس، وقالوا بالولاء والبراء. وبايعوا نجدة ولقبوه بأمر المؤمنين ثمَّ كفروه. وقالوا لا تجوز البراءة من موافقيهم إذا أصابوا حدّاً، فلعلَّ الله يعفو عنهم، وإنَّ عذّبهم فبغير النَّار يعذبهم، ثمَّ يُدخلهم الجنّة. وقالوا من نظر إلى حرام أو كذب فهو مُشرك إنَّ أصرَّ، ومن شرب خمرًا أو سرق أو زنى غير مُصِرٍّ، فغير مُشرك. وافتترقت بعد موت زعيمها إلى

⁷⁰ محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، أبي الفتح الشهرستاني، (ت: 548 هـ)، الملل والنحل، ط/مؤسسة الحلبي، ترقيم الكتاب

موافق للمطبوع وهو مذيل بالحواشي، ج 1، ص 120.

⁷¹ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 120.

⁷² البقرة: 204/2.

⁷³ البقرة: 207/2.

⁷⁴ انظر كتاب المجموع شرح المذهب للنووي مع تكملة السبكي والمطيعي، ج 19، ص 218؛ وكتاب الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، أبي الفتح الشهرستاني، (ت: 548 هـ)، ط/مؤسسة الحلبي، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بالحواشي، ج 1، ص 120.

⁷⁵ محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبي الحسين العسقلاني الملقب، (ت: 377 هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، ط/المكتبة الأزهرية للتراث. مصر، ص 51.

عطويّة وفديكيّة، وتبرأتا من بعضهما⁷⁶.

فرقة البيهسيّة: أصحاب الهيصم بن جابر أبي بيهس (ت: 94 هـ)، طلبه الحجاج في زمن الوليد فهرب إلى المدينة، كما طلبه عثمان المزني فظفر به وحبسه، ثم قطع يديه ثمّ رجله ثم قتله. وذهب قومٌ منهم إلى عدم تحریم إلا ما دلّ عليه قوله تعالى: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وصَّاهُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ، وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ}⁷⁷. وبعضهم رأى بأنّ السُّكر كفر، وإذا حصل من الشَّراب الحلال فلا بأس به. وقالوا إذا فعل الرَّجلُ الحرام فلا يُحكم بكفره حتى يُرفع إلى الإمام ويحدّه، وإذا فعل ما لم يرد فيه حدٌّ فمغفورٌ له. ثمّ تفرقت البيهسيّة إلى واقفيّة وعوتيّة وشيبيّة ويُسمون بمُرَجَّة الخوارج وأصحاب السَّؤال وأصحاب التفسير الذين يقولون بوجوب تفسير القول قبل الحكم على صاحبه⁷⁸. وكفّرت الواقفيّة أبا بيهس، وتبرأ هو منها. وخالفوا صريح القرآن بتأويلاتهم، "والقرآن عندهم ليس مخلوقاً ولا قديماً"⁷⁹. وأما العوتيّة: فقد اختلفت فرقتين، واتَّفقتا على أنّ كفر الإمام كفرٌ للرعيّة. وأصحابُ التفسير يرون أنّ مَنْ شهد شهادةً يُنظر في تفسيرها. وعند أصحاب السَّؤال أنّ مَنْ شهد الشَّهادتين فهو مسلم، ويقولون بالولاء والبراء، ويرون بأنّ الإيمان بما جاء من عند الله جملة فحسب؛ فإن لم يعلم المكلف فعله أن يسأل عمّا فُرض عليه. "ويعتقدون أنّ مَنْ فعل مُحَرَّماً وهو عالم بتحريمه فقد كفر لعلمه بتحريمه وليس لفعله. وأطفال المسلمين عندهم مُسلمون في الدُّنيا والآخرة، وأطفال الكافرين كافرون. ورأوا أنّ مَنْ لا يعرف الله وأسماءه ولا تفاصيل أحكام الشريعة فهو كافر"⁸⁰. وفرقة الشَّبيبيّة: وهي مرجئة الخوارج، أتباع شبيب بن يزيد الشَّيباني (ت: 77 هـ)، ويُكنّى أبا الصَّحاري⁸¹.

فرقة العجاردة: أصحاب عبد الكريم بن عجرد (ت: 625 هـ)، الذي وافق آراء التَّجديات،

⁷⁶ محمد بن أحمد المَلْطِي العسقلاني، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص 53.

⁷⁷ الأنعام: 145/6.

⁷⁸ عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله، أبي منصور البغدادي التميمي الإسفراييني، (ت: 429 هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، نشر/د. الآفاق الجديدة. بيروت، ط 2، ت/ط: 1397 هـ، ص 125.

⁷⁹ فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص 47.

⁸⁰ الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص 47.

⁸¹ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 125.

وكان من معتقداته: "وجوب دعوة الطفل إلى الإسلام إذا بلغ، وأن أطفال المشركين وآباءهم في النار. ويرون أن المال لا يكون فيئاً حتى يُقتل صاحبه، والهجرة فضيلة وليست فريضة، وفاعل الكبيرة كافر. وأنكروا سورة يوسف من القرآن"⁸². وافتقرت العجاردة إلى إحدى عشرة فرقة: "الميمونية والحمزية والمعلومية والصِّلانية والحازمية والمجهولية والشَّعبيَّة، ثم افتقرت الثعلبية إلى شيبانية وأخنسية ومكرمية ومعبدية"⁸³.

الصِّلانية: "أصحاب عثمان بن أبي الصِّل، الذي خالف العجاردة بقوله: إذا أسلم الرجل تولَّيناه، انفصلت عن العجاردة، ويتبرؤون من أطفاله إلى أن يبلغوا فيدخلوا الإسلام. والميمونية: أصحاب ميمون بن خالد القائل إنَّ القدر بخيره وشرِّه هو من خلق العبد، والعبد هو الذي يُدَّعه، وأنَّ الله يريد الخير، ولا يريد الشرَّ، ومعاصي العباد ليست بمشيئة الله. وينكرون كون سورة يوسف من القرآن. ويوجبون قتال السُّلطان ومن رضي بحكمه أو أعانه أو طعن في معتقد الخوارج، ودليل السُّلطان، وأطفال المشركين يدخلون الجنة"⁸⁴.

والحمزية: "أتباع حمزة بن أدرك الذي وافق الميمونية، ولم يُخالفهم إلا في أطفال المشركين بحكم أنهم في النار. ووافقوا الميمونية؛ ولكنهم اختلفوا بينهم في القدر واستحقاق الرئاسة، فانقسموا فرقتين وتبرأت كلُّ منهما عن الأخرى"⁸⁵.

والصِّلادية: يقولون بقول الحرورية وبقول الحمزية، ويستحلُّون الأموال ويسفكون الدِّماء، وهم "من أشد فرق الخوارج"⁸⁶.

والخلفيَّة: أصحاب خلف الخارجي، خالفوا الحمزية بالقدر، فقالوا بأنَّ القدر بخيره وشرِّه من الله، وبهذا وافقوا أهل السنَّة. ورأوا أنَّ الحمزية مُتناقضة في آرائهم، لأنَّهم قالوا "لو أنَّ الله عذَّب العباد على الأفعال التي قدَّرها عليهم لظلمهم"⁸⁷.

والأطرافية: مذهبهم في القدر مذهب حمزة؛ عذروا من ترك ما لا يعرفه من الشريعة إذا أتى به

⁸² الشاطبي، الاعتصام، ج 3، ص 148.

⁸³ الشاطبي، الاعتصام، ج 3، ص 148.

⁸⁴ الشاطبي، الاعتصام، ج 3، ص 148.

⁸⁵ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 130.

⁸⁶ محمد بن أحمد المَلْطِي العسقلاني، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص 53.

⁸⁷ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 131.

من طريق العقل، وقالوا بأن الواجبات تثبت بالعقل كالمعتزلة. وعنهم تفرعت طائفة المحمدية، أصحاب محمد بن رزق⁸⁸.

والشُعبيّة: أصحاب شعيب بن محمد، الذي كان من العجاردة مع ميمون، فتبرأ منه لقوله بأن الله يخلق أفعال العباد، وهم يكتسبونها بالقُدرة والإرادة، ويُسألون ويجازون عليها، ولا يحدث في هذا الوجود إلا ما شاء الله حدوثه. وفيما يتعلّق بالوعيد والإمامة كانوا على رأي سائر الخوارج. وفي حكم الأطفال والفُعود عن القتال والتّوي والتّبري كانوا على رأي العجاردة⁸⁹.

والحازمية: أصحاب حازم بن عليّ، "اعتقدوا بأن الله خالق أفعال العباد، وأنّه لا يكون إلا ما يشاء الله. وقالوا بأن الله إمّا أن يتولّى العباد على ما في علمه، إن حُتم لهم بالإيمان؛ وإمّا أن يتبرأ منهم وفق علمه وما يصيرون إليه من الكفر"⁹⁰.

والشّراة⁹¹: التي أعجبها هذا اللقب، لأنه مستقى من قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ}⁹². وهم يُكفرون بجميع المعاصي، ويتبرّؤون من عثمان وعليّ، ويتولّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما. ويقولون بأن كفر الغصاة كفرٌ نعمة لا كفرٌ شرك. ولهم كتبٌ ألفوها لتصحيح مذهبهم، أثبتوا فيها حُججاً لآرائهم، وفيهم ظهرت مذاهب المعتزلة؛ فترك بعضهم مذهب الخوارج ودخل في الاعتزال⁹³.

والثعلبية: أصحاب ثعلبة بن عامر (ت: 32 هـ)، كان موافقاً لزعيم العجاردة ثمّ اختلفا، فنُقل عنه قوله: لا يُحكم على الأطفال بولايةٍ ولا بعداوةٍ حتّى يبلغوا ثمّ يُدعون إلى الإسلام، فإن أبوا فهم كفّار. ثمّ تبرّأت العجاردة من ثعلبة وأصحابه. وتفرقت فرقاً؛ منهم الأخنسية أصحاب الأخنس بن قيس. وأصل

⁸⁸ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 131.

⁸⁹ الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 131.

⁹⁰ الإسفراييني، الفرق، ص 131.

⁹¹ الشّراة: وهو جبل شامخ مرتفع في السماء من دون عسفان تأوي إليه القروذ ينبت التّبع والقرط والشوحط، وهو لبني ليث خاصة ولبني ظفر من سليم، وهو عن يسار عسفان وبه عقبة تذهب إلى ناحية الحجاز لمن سلك عسفان يقال لها الخريطة مصعدة مرتفعة جداً. ويُقال للذي ينتسب إليها شروي. وإذا قيل: قومٌ شراة فهم من الخوارج. معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت: 626 هـ)، ط/د. صادر. بيروت، ت/ن: 1431 هـ، ج 3، ص 33.

⁹² التوبة، 111/9.

⁹³ الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: 170 هـ)، كتاب العين، (تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال، ج 6، ص 283.

عقائدهم ثعلبية إلا في بعض الفروع. ومن آراء زعيمهم في مسألة التوقف في أهل القبلة من الذين كانوا في دار التقية قوله: فمن ثبت أنه مؤمنٌ يصح له الولاء، ومن كان كافراً وجب التبرؤ منه. وكان الأحنس بن قيس في بداية أمره من الثعلبية، ولكنه انفصل عنهم. وهم يعتقدون تحريم القتل والاغتيال والسرقعة في السرّ، وعدم جواز قتال أهل القبلة حتى يُدعون إلى الإسلام، فمن أبى يُقاتل. وهم متفقون مع عامة الخوارج.⁹⁴

والمعبدية: انشقوا عن الثعلبية، وهم أتباع معبد بن عبد الرحمن، الذي "خالف الأحنسية في القول بجواز تزويج المسلمات من مشرك، وفي مسألة أخذ الزكاة من العبيد"⁹⁵.

والرشيدية (العشرية): أصحاب رشيد الطوسي. "ويُدعون بالعُشرية لأن زعيمهم أصرَّ على أن زكاة ما سقي بالأخار والقنى العشر، فبرئت منه الثعلبية وسموهم العشرية"⁹⁶.

والشيبانية: أصحاب شيبان بن سلمة، كان من الثعلبية، وبعد انفصال زعيمهم تبرأت جميع الخوارج منه. "ومن مذهبهم القول بالجبر ونفي القدرة الحادثة، والقول بأن الله لم يكن يعلم حتى خلق لنفسه علماً"⁹⁷.

والكرامية: أصحاب مكرم بن عبد الله البجلي، كان من الثعلبية، وكفر تارك الصلاة، لا لتركها بل لجهله بالله، وأجرى هذا المعنى على مرتكب الكبيرة. وذهب إلى أن العارف بوحداية الله لا يفعل معصية إلا إذا غفل عن معرفته، واستدلَّ على ذلك بقول رسول الله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن)⁹⁸. وخالفت الكرامية الثعلبية بإيمان الموافاة، أي أن الله يتولَّى عباده أو يعاديهم على ما يصيرون إليه عند الموت، لا على أعمالهم، لعدم الوثوق بالمداومة عليها إلى الوفاة، فإن استمرَّ إلى وفاته فهو من أصحاب الإيمان فيؤلى، وإلا فيعادي. وفي حقِّ الله تعالى قالوا: تكون الموالات والمعاداة وفق علم الله حال الوفاة. وجميع خوارج الكرامية يقولون بهذا⁹⁹.

⁹⁴ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 129، 132.

⁹⁵ الشاطبي، الاعتصام، ج 3، ص 363.

⁹⁶ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 133.

⁹⁷ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 134.

⁹⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب السارق حين يسرق، رقم: 6782، ج 8، ص 159.

⁹⁹ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 134.

والمعلومية والمجهولية: أصلهم حازمية، انفردوا بقولهم أن من لا يعرف الله بأسمائه وصفاته لا يكون مؤمناً حتى يعلمها. ورأوا أن الفعل من خلق العبد، فتبرأت الحازمية منهم. ورأوا أن من علم بعضاً من أسماء الله وجهل بعضاً فهو لا يعرف الله. وقالوا بأن الله خالق أفعال العباد. وكان الفرق بين المعلومية والمجهولية: أن المعلومية يرؤن بأن من لم يكن يعرف جميع أسماء الله فهو كافر. وأما المجهولية فيرون بأن معرفة جميعها لا تجب؛ فيكفي معرفة بعضها¹⁰⁰.

والبدعية: أصحاب يحيى بن أصد، ومذهبهم أن من يعتقد بمعتقداتهم فهو من أهل الجنة قطعاً، ولا يقول إن شاء الله، لأن الشك لا يجوز في الاعتقاد، فلم يجوزوا قول أنا مؤمن إن شاء الله، بل عليه أن يقول: أنا من أهل الجنة قطعاً¹⁰¹.

والصفريّة الرّياديّة: أصحاب المهلب بن أبي صفرة، خرجوا على الحجاج فقاتلوه، فأبادهم وخضع له زعيمهم. وهم لا يؤذون كباقي الخوارج. وقد خالفوا الإباضية والنجدات والأزارقة بعدم تكفير من تخلف عن القتال من موافقيهم، ولم يكفروا أطفال المشركين. ورأوا أن الذنب الذي فيه حد ليس شركاً ولا كفراً؛ بل من سرق فهو سارق، ومن قذف فقاذف، وأما من فعل أكبر الكبائر فكافر. ويعتقدون في أنفسهم الإيمان، متسائلين هل سبق في علم الله أننا من أهل الإيمان؟ وقسموا الشرك إلى طاعة الشيطان وعبادة الأوثان. ورأوا الكفر كفران: إنكار للرّبوبيّة وإنكار للنعمة. ورأوا أن البراء من أهل الجحود والإنكار فريضة؛ وأما البراء ممن أتى بمنكرات فيها حدود فسنة¹⁰².

الإباضية: بعد تتبع أخبار الإباضية تبين وجود الفارق في الفكر والعقيدة والمنهج بين الإباضية المعاصرة والإباضية الأولى، فالإباضية القدامى كانت أفكار الخوارج ومعتقداتهم متأصلة فيها؛ بل لعلهم كانوا في فترة من تاريخ خروجهم يتصفون بالشدّة والضاوة في إيذاء المؤمنين؛ وهذا لا يعني أن المعاصرين من الإباضية امتداد لمن سبقها. فلعلّ المشاركة بين الإباضية المعاصرة وسلفها كانت في الاسم وبعض الأفكار التي تسربت إليها.

¹⁰⁰ فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص 51.

¹⁰¹ أبو منصور الإسفرائيني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 134.

¹⁰² أبو منصور الإسفرائيني، الفرق بين الفرق، ص 46.52.

وعلى كلِّ حال فقد سُمِّوا بالإباضية نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي¹⁰³، وهذه النسبة إلى إباض - ويقال إلى أباض - هي قرية باليمامة. ومصادر الإباضية تكاد تُجمع على أن ابن إباض لم يكن إمامهم ومؤسس دعوتهم، وإنَّ كان من علمائهم البارزين؛ ويرون بأنَّ إمامهم ومؤسس حركتهم جابر بن زيد (ت: 93 هـ)، وهو تابعي ومحدث وفقه ومفسِّر، وكان من أخصِّ تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما. وبعض المصادر تذكر بأنَّ جابر تبرأ من انتساب الإباضية إليه. ومن ذلك ما ذكر بأنَّه أتى ناسٌ من الإباضية إلى جابر، فذكروا السلطان ونالوا منه، فقال لهم: ما لكم وللسلطان؟ وأنكر قولهم. وكان جابر يكثر الاختلاف إلى هند بنت المهلب فقالت: فلا والله إن سمعته يضاهي في قوله شيئاً من أمر الإباضية ولا أمر الحرورية¹⁰⁴. وبعض الكتَّاب المتأخرين يُثبتون نسبة الإباضية إلى جابر بن زيد. ومنهم من قال: إن دولة بني أمية نسبت للإباضية إلى عبد الله بن إباض التميمي، فرضي الإباضية بهذه التسمية؛ إلا أن المؤسِّس الحقيقي للإباضية هو التابعي الكبير جابر بن زيد. وعندما أخذت الإباضية بالنمو انضمَّ إليهم بعض أهل النهروان، من المحكمة الرافضين للتحكيم، فاعتزلوا الفتنة وما فيها من استباحة الدماء، إلا الأزارقة والنجدات والصفريَّة الذين انفردوا بتكفير المخالفين وأهل الكبائر، بخلاف الإباضية الذين لم يوافقهم في هذا الرأي. والإباضية المعاصرة منهجها التعايش السلمي واحترام المعتقدات والمذاهب¹⁰⁵.

والإباضية المعاصرة تنفي نسبتها إلى الخوارج. كما في كتاب الأعلام لخير الدين الزركلي (ت: 1396 هـ) إذ قال بأنَّ أخبار الأباضيين كثيرة قديماً وحديثاً، ولا يزالون يعيشون على طريقة منظَّمة

¹⁰³ عبد الله بن إباض المقاعسي المري التميمي، من بني مرة بن عبيد بن مقاعس، رأس الإباضية، وإليه نسبتهم. اضطرب المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته، وكان معاصراً لمعاوية، وعاش إلى أواخر أيام عبد الملك بن مروان. عدَّه الشَّماخي في التابعين، وعده محمد بن زكريا الباروني في مقدمة أبناء النصف الثاني من المئة الأولى للهجرة، بعد جابر بن زيد. ونقل نشوان الحميري عن أبي القاسم البلخي المعتزلي: "حكى أصحابنا بأنَّ عبد الله لم يمت حتى ترك قوله أجمع، ورجع إلى الاعتزال" وليس في كتب الإباضية تأكيد هذا. وفي الكامل للمبرد: قول ابن إباض أقرب الأقاويل إلى السَّنة. وفي هامش على الأغاني لم يذكر مصدره: "خرج ابن إباض في أيام مروان بن محمد". وهذا وهم، فقد مات قبل أيام مروان بأربعين عاماً. وانتشر مذهبه قديماً في بربر المغرب. وعرف مذهب ابن إباض باسمه قبل هذا التاريخ. وأكثر مترجميه يضبطون "إباض" بكسر الهمزة، وقال المقرئ: "ويقال: إن نسبة الإباضية إلى أباض، قرية باليمامة، نزل بها نجدة". وأصحابه يقولون بأنَّ وفاته كانت في أواخر أيام عبد الملك بن مروان. وابن العماد يشير إلى أن عبد الله كان قبل حوادث 130 هـ فيقول: "فيها كانت فتنة الإباضية المنسوبين إلى عبد الله ابن إباض، وكان داعيتهم في هذه الفتنة عبد الله بن يحيى الجندي الكندي الحضرمي". انظر الأعلام لخير الدين الزركلي، ج4، ص 62.

¹⁰⁴ علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، المصري الحكري الحنفي، (ت: 762 هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط 1، ت/ط: 1422 هـ، ج 3، ص 123.

¹⁰⁵ عبد العزيز بن سعود المعولي، مذهب الإباضية، ط 4، ص 4.. 10.

وتقاليد عريقة في الجزائر؛ فإذا ماطل مدينٌ دائئته، فإنه يدخل المسجد ويعلن مَظلمته، فيُقاطِع المدينُ ولا يكلمه الناس حتى يفي الحق الذي عليه. وفي سلطنة عمان لهم السيادة في البلاد. وفي وادي ميزاب الجزائري لهم في كل بلدٍ "مجلس العزابة" يألفه من انقطع للعلم والدين، عازباً عن الدنيا. ويتألف هذا المجلس من عشرة أشخاص تقريباً، يجتمعون في المسجد لفصل الخصومات بين الناس؛ لأنهم يرفضون الاحتكام لمحاكم غير إسلامية، فإذا حكموا لأحدٍ فأبى، فإنهم يتبرؤون منه إلى أن يردَّ الحق لصاحبه ويتوب¹⁰⁶. والذي حملهم على هذا الفعل محبتهم لإنصاف المظلوم، وإقامة شعائر الدين، فلهم أجرهم على قدر إخلاصهم وولائهم لدينهم وأهله.

قال الأستاذ محمد أبو زهرة (ت: 1394 هـ): "الإباضية أكثر الخوارج اعتدالاً، وأقربهم تفكيراً إلى الجماعة الإسلامية، فهم أبعد عن الغلو والشطط؛ ولذلك بقوا، ولهم فقهٌ جيد، وآراء فقهية خاصة، وفيهم علماء ممتازون. ويقيم بعضهم في الصحراء الغربية وزنجبار"¹⁰⁷.

وهم ليسوا على منهج موحدٍ في الفكر والاعتقاد، كما علمنا ذلك عند استعراض فرقهم. حتى إن الفرقة الواحدة منهم غير متفقة؛ وقد صرح المصنف بأن الإباضية ليست طائفة واحدة؛ بل هي جماعات عديدة؛ فقال في معرض حديثه عن رؤية الباري تعالى: "ونفي الرؤية مذهب الإباضية بأصنافها، هذا مذهبنا معشر الإباضية المغربية، ولم يعذر الإباضية النفوسية"¹⁰⁸. فهذا يدلُّ على وجود إباضية نفوسية، وهي غير الإباضية المغربية.

ومن معتقدات متقدميهم أنَّ مخالفينهم من أهل القبلة كفارٌ وليسوا بمشركين، وغنيمة أموالهم حلال في الحرب لا قبلها، لأنَّ قتلهم أو سبيهم غيلةٌ حرام، ودار مخالفينهم دارٌ توحيد، إلا معسكر السلطان فدارٌ بغي. ورأوا بأن مرتكب الكبيرة موحدٌ ولكنه غير مؤمن، وأفعال العباد من كسبهم وبخلق الله تعالى، وأنَّ العالم يفنى إذا فني أهل التكليف. وأجمعوا على أن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة، لا يخرج من الملَّة، وتوقفوا في أطفال المشركين¹⁰⁹. وقالوا بإمكان وجود طاعةٍ لا يُراد بها الله. واختلفوا في المنفاق؛ فقالوا إنَّ

¹⁰⁶ الزركلي، الأعلام، ص 62.

¹⁰⁷ محمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي، (ت: 333 هـ)، تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة، تح: مجدي باسلوم، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1426 هـ، ج 1، ص 112.

¹⁰⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 108.

¹⁰⁹ فلم يجزوا بيمانهم وكفرهم. وأما أطفال المشركين الذين ماتوا قبل البلوغ، فلم يقولوا بكفرهم وخلودهم في النار، ولا بيمانهم ودخولهم الجنة.

المنافقين في عهد النبي ﷺ كانوا موحّدين، ولكنهم كفروا بفعلهم الكبائر، لا بالشرك. وذهبوا إلى أنّ كل ما أمر الله تعالى به فهو عامٌّ للمؤمن والكافر، ليس فيه خصوص. وقالوا لا يخلق الله تعالى إلا دليلاً على وحدانيّته. وجوّزوا إرسال رسول بلا دليل، ويكلّف العباد بما أوحى إليه، ولا يجب عليه إظهار المعجزة. وقد تفرقت مذاهبهم¹¹⁰؛ فانقسموا إلى حفصية وحارثية ويزيدية، وفرقة يُقال لها "أصحاب طاعة لا يراد الله بها"¹¹¹. وهم يتفقون بأنّ كفّار هذه الأمة¹¹² ليسوا مشركين ولا مؤمنين؛ بل هم كفار؛ فأجازوا شهادتهم، وحرّموا دماءهم في السرّ. ومنهم من ظهر في الهند¹¹³. وذكر محمد العسقلاني (ت: 377 هـ) وهو يعدّ فرق الخوارج فقال: الفرقة الخامسة من الخوارج هي الإباضية، أصحاب إباح بن عمرو، خرجوا من سواد الكوفة، "فقتلوا النَّاسَ وَسَبَوْا الدُّرِّيَّةَ وقتلوا الأطفال، وكفّروا الأمّة، وأفسدوا في العباد والبلاد؛ فبقي منهم بقايا بسواد الكوفة"¹¹⁴. وإباضية الأندلس "يحزّمون طعام أهل الكتاب، ويوجبون القضاء على من احتلم في نهار رمضان، ويتيمّمون قرب آبارٍ يشربون منها"¹¹⁵.

وافترقت الإباضية إلى حارثيّة؛ وهم أتباع أبي الحارث الذي وافق المعتزلة في القول بالقدر، وخالف الإباضية. وخالفت الحارثية بالاستطاعة قبل الفعل. أي قدرة على الفعل زائدة على صحّة الجسد. وفي القدر، وعذروا المخالف إذا كان غير عالمٍ بأنّها مخالفة¹¹⁶.

ومنهم القائلون بطاعة لا يراد بها الله؛¹¹⁷ فيجوز عندهم فعل طاعاتٍ دون أن يقصد فاعلُها التقرب إلى الله¹¹⁸.

¹¹⁰ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 134، 135.

¹¹¹ زعم هؤلاء أنّه يصح وجود طاعات كثيرة وإن لم يقصد بها صاحبها الله تعالى؛ فإن صاحبها مطيع لله تعالى في فعله وإن لم يرد بهذه الطاعة التقرب إلى الله تعالى، زاعمين استحالة تقرّبه إليه تعالى قبل معرفته، فلا تصحّ ممن عرف الله طاعةً إلا إن قصد التقرب بها إلى الله جلّ وعلا. انظر الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، للإسفراني، ص 85.

¹¹² يقصدون بكفّار هذه الأمّة: المخالفين لهم في الرأي والمعتقد، وهم جُلّ المسلمين.

¹¹³ الإسفراني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 18.

¹¹⁴ محمد بن أحمد العسقلاني الملقب، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص 52.

¹¹⁵ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبي محمد الأندلسي القرطبي الظاهري، (ت: 456 هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط/مكتبة الخانجي - القاهرة، ج4، ص 144.

¹¹⁶ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 136.

¹¹⁷ شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، (ت: 1188 هـ)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضيئة في عقد الفرقة المرضية، ب/ت، ط/مؤسسة الخافقين ومكتبتها. دمشق، ط/2، ت/ط: 1402 هـ، ج 1، ص 88.

¹¹⁸ طاهر بن محمد الإسفراني، أبي المظفر، (ت: 471 هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، نشر: عالم الكتب - لبنان، ط/1، ت/ط: 1403 هـ، ص 59.

ومنهم **اليزيدية**؛ أصحاب يزيد بن أنيسة (ت: 450 هـ)، كان من الإباضية، ثم خرج عن الإسلام بالكلية، حيث قال: بأن رسولاً سيُبعث من العجم بكتاب ينزل عليه دفعة واحدة، وتكون شريعته موافقة للصابئة التي ذكرت في القرآن، وهي ناسخة لشريعة محمد ﷺ. وقال بأن من شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب - ولو لم يدخل في دينه - فهو مؤمن¹¹⁹.

وذهبوا إلى أن من فعل ذنباً فيه حدٌ فهو كافرٌ مشركٌ، سواء كان موافقاً أو مخالفاً، ومن فعل ذنباً ليس فيه حدٌ فهو مشرك. وأمر الله عامٌ للمؤمن والكافر، وليس خاصاً بالمؤمن. وقال بعضهم بأن المعجزات ليست شرطاً للرسول، وتبليغ الوحي للتكليف. وهؤلاء تفرّقوا إلى عدّة فرق. ومن معتقداتهم: أن مخالفهم كفارٌ - كفر نعمة - لا كفر شرك. ويرون أن مرتكب الكبيرة يجب تكفيره، وأنه خالد في النار إن لم يتب منها قبل موته. وينفون جواز رؤية الله للمؤمنين في الآخرة، لأنها تستلزم التحيُّز على زعمهم. كما يقولون بخلق القرآن، على تفصيل في هذه المسألة عندهم، سيرد ذكره في موضعه. وهم يؤوّلون صفات الله تعالى، وينكرون الشفاعة يوم القيامة للمذنبين¹²⁰.

وجاء في منشور لدار الإفتاء المصرية بأن الإباضية طائفة من المسلمين، وإن كان لها مسائل عقدية ومذهب فقهي خاص، وهم يعتمدون فيه على الرأي. وهي تنتسب إلى التابعي جابر بن زيد الأزدي¹²¹. وأما ما اشتهر عند المؤرخين بأن نسبة الإباضية إلى عبد الله بن إباح، الذي عاش في زمن عبد الملك بن مروان، فهي نسبة عرضية، سببها بعض المواقف الكلامية والسياسية التي اشتهر وتميّز بها ابن إباح. والإباضية الأول لم يستعملوا هذه التسمية؛ فيلقّبون أنفسهم جماعة المسلمين وأهل الدعوة، ثم ظهر فيهم استعمال كلمة الإباضية، فأذعنوا لهذا الاسم وتقبّلوه¹²².

وكانت أشهر المسائل التي خالف بها الإباضية أهل السنة: نفي رؤية الله كالشيعة والمعتزلة، وأن أهل الكبائر إذا ماتوا بدون توبة فهم مخلّدون في النار، ويعتقدون بأن المؤمنين بعقيدتهم يدخلون الجنة

¹¹⁹ أبو منصور الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ص 263.

¹²⁰ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 135.

¹²¹ جابر بن زيد الأزدي: يكنى بأبي الشعثاء. عن عطاء رحمه الله تعالى قال: سمعت ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يقول: لو نزل أهل البصرة عند قول جابر بن زيد لأوسعهم عما في كتاب الله علماً. انظر كتاب الطبقات لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، (ت: 230 هـ)، الطبقات الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ط/د. الكتب العلمية، ج 7، ص 133.

¹²² دار الإفتاء المصرية، سؤال عن الإسماعيلية والإباضية، تاريخ الفتوى: 2012/12/14، فتوى رقم: 2390.

دون غيرهم¹²³. وقالوا عن شفاعة النبي ﷺ إنها لا تكون إلا لمن مات غير مصرٍّ على الكبائر، فهي للتخفيف على المؤمنين، وتعجيل دخولهم الجنة، أو زيادة درجة لبعض المؤمنين. ويرون أن من أقرَّ بوحداية الله تعالى وبرسالة النبي ﷺ يسمّى موحدًا حتى لو ضيَّع الفرائض وعمل الكبائر، فلا يسمى مؤمنًا ولا مشركًا؛ بل هو كافرٌ كُفِّرَ نعمة لا كفر شرك، فهو عندهم موحدٌ عاصٍ؛ فإذا مات دون توبة كان مخلدًا في النار، ولهذا فإنهم يؤكِّدون أنَّ الإيمان بدون تطبيقٍ للفرائض لا معنى له. وقالوا لما تُؤدِّد العاصي بالخلود في النار كان كلُّ مَنْ مات على معصية دون توبة مخلدًا في النار؛ وإن جرت عليه أحكام المسلمين في الدنيا باعتباره موحدًا؛ لقوله تعالى: {وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}¹²⁴. وهذا القول فيه تضيق لرحمة الله وعفوه؛ فإنَّ عموم الآية التي تمسك بها أصحاب هذا المذهب خاصّة بمن عصى بالكفر، بدليل نصوص القرآن والسنة؛ وإنَّ قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}¹²⁵ من أقوى الدلائل على العفو عن أصحاب الكبائر على سبيل التفضّل لا الوجوب بالإجماع¹²⁶. والإباضية يعتمدون في الفقه على القرآن والسنة والإجماع والرأي كغيرهم من المسلمين، ولكنهم يقدّمون ما صحّحه الربيع بن حبيب من علمائهم، حيث ألّف كتابه الصحيح في القرن الثاني الهجري، ويعتبرون مصنفه أعلى من الصحيحين¹²⁷. وأسست الإباضية المعاصرة موسوعة فقهية، واعتمد مذهبهم لدى جهات علمية في البلاد التي ينتشرون فيها؛ كمجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ومجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ولاقى مذهبهم كثيرًا من رسائل الماجستير والدكتوراه في الأزهر، وبحث هذه الرسائل مذهب الإباضية وأُسسه وأصوله. ومن أهم كتب الإباضية: "المدونة" لأبي غانم الخرساني، وفيه مسائل علمية بطريقة فقهية لأئمة الإباضية. وهناك خلافات فقهية بين الإباضية وبين أهل السنة في المنهج، لا بالتضاد؛ كرفضهم للأحاديث التي توجب اشتراط القرشيّة للإمامة الكبرى؛ فلم يشترطوا سوى الإسلام والتقوى والحرية والكفاءة. خلافا

¹²³ ويقصدون بالمؤمنين كلَّ مَنْ وافقهم في العقيدة والقول والعمل.

¹²⁴ النساء، 14/4.

¹²⁵ النساء، 48/4.

¹²⁶ انظر دار الإفتاء المصرية، تاريخ 2012/12/14، رقم 2390.

¹²⁷ روى أحاديث مناكير وقال البخاري عنه: منكر الحديث. وقال النسائي: منكر الحديث. انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، (ت: 365 هـ)، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض وعبد الفتاح أبو سنة، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1418هـ، ج 4، ص 41.

لأهل السنة. ومن كتب الإباضية "قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة" لجميل بن خميس السعدي (ت: 1278 هـ)، يقع في (92) جزءاً، ألفه في القرن الحادي عشر، وطُبعت منه أجزاء كثيرة. ومن أشهر علمائهم: الشيخ محمد بن يوسف بن أَطْفَيْش الجزائري (ت: 1332 هـ)، وضياء الدين الثميني (ت: 1223 هـ). وللإباضية مراجعها التي لا تخرج عن أصول المذاهب الفقهية¹²⁸.

قال المصنف رحمه الله تعالى: إِنَّ ديانة الإباضية الوُهْبِيَّة كالضوء قولاً واعتقاداً، فليس فيها ما يؤدِّي إلى الزيغ والإلحاد؛ بخلاف من يؤدي اعتقاده إلى تشبيه الله بالخلق؛ لأنَّ دعوى رؤيته تعالى توجب اللون والتحيُّز والجهات والحلول¹²⁹. ويقصد بهذا الإنكار على أهل السنة الذين يثبتون الرؤية الواردة في صرح القرآن وصحيح السنة¹³⁰. "فإذا سلمنا أنَّ الإباضية من الخوارج فهي من أعدل فرقهم، وأقربها إلى منهج أهل السنة، وأجازوا شهادتهم ومناكحتهم والتوارث معهم"¹³¹.

والإباضية حركة دينية فكرية، ومدرسة مذهبية إسلامية معتدلة، وهي أقرب المذاهب إلى أهل السنة، إذ يتفقون معهم في أصول الفقه ومصادر التشريع، وتحريم دماء المسلمين وأموالهم. وقد أعلنت الإباضية براءتها من الخوارج¹³². ووصفهم الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي رحمه الله تعالى بقوله: "الإباضية عُرفت بالورع في دينهم والإخلاص لله في أعمالهم؛ وهذا الجانب مشترك بينهم وبين إخوانهم المسلمين"¹³³.

ثمَّ إِنَّ الاختلاف في الفروع ليس مبرراً للخروج من الملة؛ فلا ينبغي تكفير أحد طالما أنه يقرُّ بالإسلام ولا ينكر ما عُلم من الدين بالضرورة، ولا يجوز الطعن به؛ وإنما يُبيِّن له الحق، والمخالف لذلك يُحكم عليه بالردة والكفر.

المطلب الخامس: زمن ظهور الخوارج

ليس لظهور الخوارج زمن محدّد؛ فلكلّ عصر خوارجه؛ وقد توالى خروجهم على النحو الآتي:

¹²⁸ انظر دار الإفتاء المصرية، تاريخ 2012/12/14، رقم 2390.

¹²⁹ محمد بن يوسف بن أَطْفَيْش، (ت: 1332 هـ)، إزالة الاعتراض عن محقّي آل إباح، سلطنة عمان. وزارة الثقافة والتراث الإسلامي، ت/ط: 1983، العدد/29، ص 53.

¹³⁰ أَطْفَيْش، إزالة الاعتراض، ص 54.

¹³¹ محمد السيد حسين الذهبي، (ت: 1398 هـ)، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ج 2، ص 224.

¹³² انظر كتاب "الإباضية مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج"، لعلي محمد الصلابي ط 1، ت/ط: 1428 هـ.

¹³³ محمد سعيد رمضان البوطي، (ت: 1434 هـ)، منشورات اجتماعية، دار الفكر، دمشق، ص 196.

في عصر النبوة: روى أبو سعيد رضي الله تعالى عنه: (بيننا النبي ﷺ يقسم، جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي، فقال اعدل يا رسول الله! فقال ويلك! ومن يعدل إذا لم أعدل؟ قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: دعني أضرب عنقه، قال دعه، فإن له أصحاباً، يحقر أحدكم صلاته مع صلاته، وصيامه مع صيامه، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر في قُدْذِهِ¹³⁴ فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نضيبه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل إحدى يديه . أو قال ثدييه . مثل ثدي المرأة . أو قال مثل البضعة . تدردر، يخرجون على حين فرقة¹³⁵ من الناس)¹³⁶.

ففي هذا الحديث أنّ الوقت الذي ينشط فيه الخوارج هو عند فرقة الناس . وأنّ الرجل الذي اعترض على قسمة رسول الله ﷺ هو أنموذج للخوارج.

زمن الخلفاء الراشدين: اشتدّت فتنتهم زمن خلافة عثمان رضي الله عنه، حيث تواطؤوا وألبوا الناس على قتله . وقوي تجمعهم زمن خلافة علي رضي الله عنه . وقد جاء في الأثر: (إنّ أول يوم تكلمت فيه الخوارج يوم الجمل)¹³⁷.

خروجهم أوقات الفتن: كان خروجهم مقترنا باختلاف المسلمين وتفرّقهم، لقوله ﷺ: (يخرجون على حين فرقة من الناس)¹³⁸. وفي رواية (يخرجون على فرقة من الناس مختلفة)¹³⁹. وفي حديث: (ينشأ نشء يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج قرن قُطع)، وفي رواية أنهم مستمرّون بخروجهم عبر الأجيال المتلاحقة، لما ورد (يخرج قومٌ في آخر الزمان)¹⁴⁰.

¹³⁴ القذذ هو ريش السهم.

¹³⁵ ضبطه "حين فرقه" أي: في وقت افتراق الناس، أي افتراق يقع بين المسلمين. انظر شرح النووي على مسلم، ج 7، ص 166.

¹³⁶ البخاري، صحيح البخاري، كتاب: استتابة المرتدّين والمعاندين وقتالهم، باب: ترك قتل الخوارج للتألف وألا ينفر الناس عنه، رقم: 6933، ج 9، ص 17. والآية من سورة التوبة 58/9.

¹³⁷ ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار = مصنف ابن أبي شيبة، ج 7، ص 261.

¹³⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب: استتابة المرتدّين والمعاندين وقتالهم، باب: ترك قتال الخوارج للتألف، وأن لا ينفر الناس عنه، رقم الحديث 6933، ج 9، ص 17.

¹³⁹ أحمد ابن حنبل، المسند، المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ج 18، ص 302.

¹⁴⁰ سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، (ت: 204 هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تح: محمد بن عبد المحسن التركي، نشر: د/هجر . مصر، ط 1، ت/ط: 1419 هـ، ج 2، ص 237.

وعن شريك بن شهاب قال: "كنت أتمنى أن ألقى رجلاً من أصحاب النبي ﷺ لأسأله عن الخوارج، فلقيت أبا برزة، فقلت له هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الخوارج؟ قال نعم، سمعت رسول الله ﷺ بأذني ورأيت به عيني؛ أتي رسول الله ﷺ بمالٍ فقسّمه، فأعطى مَنْ عن يمينه وَمَنْ عن شماله، ولم يُعطِ مَنْ وراءه شيئاً، فقام رجل من وراءه فقال يا محمد! ما عدلت في القسمة - رجلٌ أسود مطموّم الشعر عليه ثوبان أبيضان - فغضب رسول الله ﷺ غضباً شديداً، وقال: (والله لا تجدون بعدي رجلاً هو أعدل عليكم مني، ثم قال: يخرج في آخر الزمان قومٌ - كأنّ هذا منهم - يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، سيماهم التحليق، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، هم أشرُّ الخلق والخليقة)¹⁴¹. فإذا لاحظوا يقظة من الناس خنسوا، وعند الغفلة عنهم يتذرّعون بفساد الحكّام ليخرجوا عليهم. ولما تفرّقوا بعد وقعة النهروان أخذوا ينشرون أفكارهم، فاجتمع حولهم عصابة تخوض المعارك، فراجت أفكارهم، واستعرت ثوراتهم على الحكّام.

أطوار خروجهم: وقد يكون خروجهم في خفاء وترقّب دعوة لأفكارهم، بالإكراه والإخافة إن وجدوا فرصة، أو بالطعن في أعلام المسلمين، ووصف عقيدتهم بالضلال. "وكانت لهم حركات ثورية، يخرجون على شكل جماعات تقوم على حكام الأمويين، ومن بعد ذلك سلكوا طريقة حرب العصابات، إلى أن كان زمن نافع بن الأزرق"¹⁴². وبعده ظهوروا على هيئة فرق، استمرت في ثوراتها إلى أيام العباسيين. ويسلكون طرائق مختلفة ليجمعوا من حولهم الناس. ومن تتبّع تلك الحركات يجدها مدوّنة في كتب التاريخ على أنّها وقائع وأحداث تاريخية"¹⁴³.

خروجهم مع الدجال: واستمرّ ظهورهم لشدّتهم واعتدادهم بآرائهم وتحمسهم لها، فكلمّا تهيّأت لهم الفرصة خرجوا، حتى إنهم ليخرجون مع الدّجال، لقوله ﷺ (لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع

¹⁴¹ أحمد بن شعيب بن علي النسائي الخراساني، (ت: 303 هـ)، السنن الكبرى، تح: حسن شليبي وشعيب الأرنؤوط وعبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/مؤسسة الرسالة. بيروت، ط/1، ت/ط: 1421هـ، ج 3، ص 497.

¹⁴² كان زمن خروجه بتاريخ 64 هـ. وقد ظهر كزعيم للخوارج عامّة، ولفرقة الأزارقة خاصة.

¹⁴³ غالب بن علي عواجي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، ج 1، ص 241.

الدَّجَال¹⁴⁴. قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كلما خرج قرن قُطِعَ) أكثر من عشرين مرة، حتى يخرج في عراضهم الدجال¹⁴⁵.

وفي رواية: (حتى يخرج الدجال في بقيتهم)¹⁴⁶. جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: "لكل شيء دولة؛ فلأشرف على الصّعاليك دولة، ثم للصّعاليك وسفلة النّاس دولة في آخر الزّمان، حتّى يُدال لهم من أشرف النّاس، فإذا كان ذلك فزوّدك الدّجال، ثم السّاعة والسّاعة أدهى وأمر"¹⁴⁷.

المطلب السادس: أشهر صفات الخوارج

اتصفت الخوارج على مرّ الزمان بصفات توارثتها جيلاً بعد جيل؛ كالتكفير وإطالة شعر اللحية وحلق الرأس. ومن الصفات التي غلبت على فرقهم أنهم:

- يحملون الآيات التي نزلت في غير المسلمين فيضعونها في أهل الإيمان؛ فكان ابن عمر رضي الله عنهما يرى بأن الخوارج شرار الخلق، فقال: "إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفّار، فجعلوها على المؤمنين"¹⁴⁸.

- حداث الأسنان سفهاء الأحلام؛ أخرج الإمام البخاري عن عليّ رضي الله تعالى عنه قال: "إذا حدّثكم عن رسول الله ﷺ حديثاً، فو الله لأن آخرّ من السماء أحبّ إليّ من أن أكذب عليه، وإذا حدّثكم فيما بيني وبينكم، فإنّ الحرب خدعة، وإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: (سيخرج قوم في آخر الزمان، حداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم

¹⁴⁴ أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني، (ت: 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، أول مسند البصريين، حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، ج 33، ص 43.

¹⁴⁵ محمد بن يزيد القزويني أبي عبد الله، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273 هـ)، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: د/إحياء الكتب العربية. فيصل عيسى البابي الحلبي، ج 1، ص 61.

¹⁴⁶ معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبي عروة البصري نزيل اليمن، (ت: 153 هـ)، الجامع "منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق"، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط/2، ت/ط: 1403 هـ، ج 11، ص 377.

¹⁴⁷ نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، (ت: 228 هـ)، كتاب الفتن، تح: سمير أمين الزهيري، ط/مكتبة التوحيد. القاهرة، ط/1، ت/ط: 1412، ج 1، ص 243.

¹⁴⁸ الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، محيي السنة أبي محمد البغوي، (ت: 516 هـ)، شرح السنة، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي. دمشق. بيروت، ط/2، ت/ط: 1403 هـ، ج 10، ص 233.

القيامة" ¹⁴⁹. وفي رواية: (يأتي في آخر الزمان قومٌ حُذِثَ الأَسنان، سُفِهَاءُ الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم. فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة) ¹⁵⁰.

- **يسيئون الظن بالمسلمين ورسول الله ﷺ**؛ قال أبو سعيد الخدري: (بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً، أتاه ذو الخويصرة - رجلٌ من بني تميم - فقال: يا رسول الله اعدل، فقال: ويلك! ومن يعدل إذا لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل. فقال عمر: يا رسول الله! ائذن لي فيه فأضرب عنقه؟ فقال دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية) ¹⁵¹. ومن ذلك ما ذكره المصنف رحمه الله عندما جاء بهذه الرواية، حيث ردَّ على شراح الحديث بأنهم زعموا أنَّ قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ ¹⁵² نزل في ذي الخويصرة التميمي، واسمه حرقوص بن زهير، قال وهم زعموا أنه أتى رسول الله ﷺ وهو يقسم الصدقة فقال يا رسول الله اعدل، فقال ﷺ ويحك من يعدل إن لم أعدل؟! وردَّ أيضاً على من وصف حرقوصاً أنه من المنافقين، وقد عَقَّبَ المصنف على هذه الرواية راداً على الرواة والشراح فقال: "وذلك غلط أو عمل فاحش، أوصلهم إليه العلق في ذم أهل الصواب، الذين هم الإباضية، حتى كذبوا وخرَّجوا الآية والحديث فيه وفي أصحابه. وإنما حرقوص صحابي شهد له رسول الله ﷺ بالجنة" ¹⁵³.

وقد علمنا من هو حرقوص الذي قال فيه المصنف أنه من أهل الحق. ترجم له أهل العلم فذكروا أنه حرقوص بن زهير بن السعدي، الملقب بذي الخويصرة، صحابي من بني تميم، خاصم الزبير، فأمر النبي ﷺ باستيفاء حقه منه، وأمره عمر بن الخطاب بقتال الهرمزان، فاستولى على سوق الأهواز ونزل بها، ثم

¹⁴⁹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحد بعد إقامة الحجة عليهم، رقم 6930، ج 9، ص 16.

¹⁵⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب إثم من رآى بقراءة القرآن أو تأكل به، رقم الحديث: 197، ج 6، ص 5057.

¹⁵¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم 3610. ج 4، ص 400.

¹⁵² التوبة، 58/9.

¹⁵³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 6، ص 28.

شهد صفين مع عليٍّ، وبعد الحكمين صار من أشدّ الخوارج على عليٍّ، فقتل فيمن قتل بالنهروان. وفي سيرته اضطراب¹⁵⁴.

- كثرة قراءتهم للقرآن حتى إنهم يُصعقون ويختلجون عند قراءته؛ عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال: وجدت أقواماً ما رأيت خيراً منهم، يذكرون الله فيرتعد أحدهم حتى يُغشى عليه، فقعدت معهم، فقليل لا تقعد معهم، فلما رأني القائل كأنه لم يأخذ ذلك فيّ قال: (رأيت رسول الله ﷺ يتلو القرآن، ورأيت أبا بكر وعمر يتلوان القرآن، فلا يصيبهم هذا، أفتراهم أخشع لله من أبي بكر وعمر! فرأيت أن ذلك كذلك فتركهم)¹⁵⁵.

وذكر لعائشة رضي الله عنها جماعة إذا سمعوا القرآن اختلجوا وصُعقوا؟ فقالت: (إنّ القرآن أرفع من أن يُذهب عقول الرجال؛ وإنما {الله نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ}¹⁵⁶. وسئل أنس عن جماعة يُصعقون عندما يُقرأ القرآن، فقال ذلك فعل الخوارج¹⁵⁷.

- يستغلّون وقوع الفرقة بين المسلمين فيخرجون عليهم: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال في الحديث الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ويخرجون على حين فرقة من الناس)¹⁵⁸.

- كثافة شعر لحاهم وطوله مع حلق رؤوسهم: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (بعث عليٌّ بذهبة في تربتها إلى رسول الله ﷺ، فقسّمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر. قال فجاء رجل كُثّ اللحية، مشرف الوجنتين، غائر العينين، ناتئ الجبين، محلق الرأس، فقال اتق الله يا محمد! الحديث)¹⁵⁹.

- التميّز بالمظهر والهيئة: جاء في رواية: (فقام رجل غائر العينين، مُشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كُثّ اللحية، محلق الرأس، مشمّر الإزار..¹⁶⁰).

¹⁵⁴ الزركلي، الأعلام، ج 2، ص 173.

¹⁵⁵ سليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، (ت: 360 هـ)، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط/د. مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط/2، ج 3، ص 102.

¹⁵⁶ الزمر: 23/39.

¹⁵⁷ الشاطبي، الاعتصام، ج 2، ص 123.

¹⁵⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم 3610، ج 4، ص 200.

¹⁵⁹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم 1064، ج 2، ص 741.

¹⁶⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي وخالد إلى اليمن، رقم 4351، ج 5، ص 163.

- يقاتلون مَنْ خالفهم مِنَ المسلمين، دون أهل الكفر والإلحاد؛ فبعد قول رسول الله ﷺ

(إِنَّ مِنْ ضَيْضِيّ هَذَا قَوْماً يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ) قال: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، لمن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد)¹⁶¹.

- زخرفتهم القول المخالف لأفعالهم؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه: (سيكون في

أمّتي اختلاف وفرقة؛ قومٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَرْوَقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى قُوقِهِ⁽¹⁶²⁾، هم شرّ الخلق والخلقة..¹⁶³.

- يظهر بين أعينهم أثر السجود وهم شر الخلق؛ عن أبي برزة أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول

حين اعترض على قسمته رجلٌ بين عينيه أثر السُّجود: (يُخْرِجُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ رَجُلًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ) إلى أن قال: (هم شرّ الخلق والخلقة)¹⁶⁴. ذكر أبو نُعَيْمٍ في معنى شرّ الخلق والخلقة فقال: "قيل إنّهما مترادفان. أي الخلق والخلقة. وقيل: المراد بأحدهما البهائم وبالأخر النّاس"¹⁶⁵.

- أشدّاء أحداء؛ عن مسلم بن أبي بكر قال: سمعت والدي يحدث عن النّبي ﷺ: (ألا إنّ

سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ أَشَدّاءُ أَحَدَاءُ، ذَلَقَةُ أَلْسِنَتِهِمْ بِالْقُرْآنِ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ)¹⁶⁶.

- يتأولون القرآن ويتبعون متشابهه؛ قال تعالى {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ

ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ} ¹⁶⁷. وعن مجاهد أنّه قال في قوله تعالى {فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ}: إنّ الباب الذي ضلّوا فيه {وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ}. وكان قتادة إذا قرأ هذه الآية {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ} يقول بأنهم الحرورية والسبئية، ويقسم لقد كان في أهل بدر والحديبية الذين شهدوا مع رسول الله ﷺ بيعة الرضوان من المهاجرين والأنصار خير لمن استخبر وعبرة لمن استعبر، لمن كان يعقل أو يبصر،

¹⁶¹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخواص وصفاتهم، رقم الحديث: 1064، ج 2، ص 741.

¹⁶² الفوق والقوقة: موضع الوتر. كما في كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، (ت: 597 هـ، (تح: علي حسين البواب)، دار الوطن: الرياض، ب/ت.ط، ج 3، ص 118.

¹⁶³ أبو داود، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في قتال الخوارج، ج 4، ص 243.

¹⁶⁴ أحمد ابن حنبل، المسند، حديث أبي برزة الأسلمي، ج 33، ص 44.

¹⁶⁵ أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدّين شيخ الإسلام، أبو العباس، (ت: 852 هـ)، الصّواعق الخرقّة على أهل الرّفص والضّلال والزّندقة، تح: عبد الرّحمن التركي وكامل الخطّاط، ط/مؤسسة الرّسال. لبنان، ط/1، ت/ط: 1417 هـ، ج 1، ص 8.

¹⁶⁶ أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، مسند البصريين، حديث أبي بكر نفيح بن الحارث بن كلدة، ج 34، ص 97.

¹⁶⁷ آل عمران، 7/3.

إن الخوارج خرجوا وأصحاب رسول الله ﷺ يومئذ كثير بالمدينة والشام والعراق، وأزواجه يومئذ أحياء، والله إن خرج منهم ذكر ولا أنثى حرورياً قط، ولا رضوا الذي هم عليه ولا مالؤوهم فيه، بل كانوا يحدثون بعيد رسول الله ﷺ إياه ونعته الذي نعتهم به، وكانوا ييغضونهم بقلوبهم ويعادونهم بألسنتهم، وتشدد والله عليهم أيديهم إذا لقوهم. ولعمري لو كان أمر الخوارج هدى لاجتمع، ولكنه كان ضلالاً فتفرق، وكذلك الأمر إذا كان من عند غير الله وجدت فيه اختلافاً كثيراً، فقد ألاسوا هذا الأمر منذ زمان طويل، فهل أفلحوا فيه يوماً أو أنجحوا؟ يا سبحان الله! كيف لا يعتبر آخر هؤلاء القوم بأولهم؟ لو كانوا على هدى قد أظهره الله وأفلجه ونصره، ولكنهم كانوا على باطل فأكذبه الله وأدحضه، فهم كما رأيتهم كلما خرج لهم قرن أدحض الله حجتهم، وأكذب أجدوئتهم، وأهرق دماءهم؛ وإن كنتموا كان قرحاً في قلوبهم وغماً عليهم، وإن أظهروه أهراق الله دماءهم، ذاكم والله دين سوء فاجتنبوه. والله إن اليهود لبدعة، وإن النصرانية لبدعة، وإن الحرورية لبدعة، وإن السبئية لبدعة، ما نزل بمن كتاب ولا سنهن نبي¹⁶⁸. فلذلك تفرقت الخوارج واختلفت. فلو كانوا على الهدى لأظهرهم الله ونصرهم. فكلما خرجوا واحتجوا بحجة دحضها الله؛ إذ لم تكن عقيدتهم في كتاب ولا في سنة¹⁶⁹. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ. فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ. وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}¹⁷⁰، فقال قال رسول الله ﷺ: (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمأهم الله فاحذروهم)¹⁷¹.

- وهم كلاب النار كما جاء وصفهم من الصادق المصدوق ﷺ حيث قال فيهم: (الخوارج كلاب النار)¹⁷². قال الحكيم الترمذي عند هذا الحديث: "هذا المفتون صار من طبعه أنه يهتك ويغير، ويؤيس ويقتط، ويؤتب ويكفر؛ فإن مجموع هذه الخصال هي طباع الكلاب. وهؤلاء الخوارج بفعلهم

¹⁶⁸ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 5، ص 207.

¹⁶⁹ الطبري، جامع البيان، ج 6، ص 186.

¹⁷⁰ آل عمران: 7/3.

¹⁷¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: {مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ}، رقم 4547، ج 6، ص 33. ورواه مسلم، في كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، رقم 2665، ج 4، ص 2053.

¹⁷² ابن ماجة، سنن ابن ماجة، المقدمة، باب: في ذكر الخوارج، ج 1، ص 61.

وقولهم كلبوا على عباد الله، وأخذوا ينظرون إليهم بعين البغيضة والعداوة والملازمة، فلما دخلوا النار أصبحوا في هيئة أعمالهم كلاباً، كما كانوا على الموحدين في الدنيا كلاباً¹⁷³.

- في قلوبهم زيغ وهم شر القتلى، والبشرى لمن قتلوه: فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: (شرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، وَحَيْرُ قَتِيلٍ مَنْ قَتَلُوا، كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ. قَدْ كَانَ هَؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ فَصَارُوا كُفَّارًا. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)¹⁷⁴. قال الإمام المناوي رحمه الله: "إنهم الخوارج، الزاعمين أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلد في النار أبداً؛ وهم قوم ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا"¹⁷⁵؛ وذلك لأن في قلوبهم زيغ، فمروا من الدين، وكفروا الموحدين بالذنب، وتأولوا التنزيل على غير وجهه، فخذلوا بعد ما أُيدوا حتى صاروا كلاب النار. والمؤمن يستر ويرحم، ويرجو المغفرة والرحمة؛ والمفتون الخارجي يهتك ويعير ويقتط، وهذه أخلاق الكلاب وأفعالهم"¹⁷⁶.

- وصفوا بالمارقة: كما جاء في الحديث (.. يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية)¹⁷⁷. سئل علي رضي الله عنه: "أكفار هم؟ فقال: "من الكفر فروا، هم قوم أصابتهم فتنة فعموا وصموا"¹⁷⁸. ومعنى (يمرقون من الدين) أي: "يخرجون منه خروج السهم إذا نفذ من الصيد، ولم يتعلق به من الدم شيء، فسموا بالمراق. فيخرجون من طاعة الأئمة كخروج السهم من الرمية"¹⁷⁹. وعن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه أنه رأى رؤوساً منصوبة على درج مسجد دمشق، فسأل فقيل إنها رؤوس الخوارج، يؤتى بها من العراق. فقال: "هم كلاب النار - ثلاثاً. وشر قتلى تحت ظل السماء، طوبى لمن قتلهم وقتلوه - ثلاثاً. ثم بكى وقال: إن هؤلاء كانوا مسلمين فخرجوا من الدين، وقرأ: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ..

¹⁷³ محمد بن علي بن الحسن بن بشر، الحكيم الترمذي أبي عبد الله، (ت: 320 هـ)، نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، (تح: عبد الرحمن عميرة)، دار الجليل - بيروت، ج 1، ص 22.

¹⁷⁴ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، المقدمة، باب: في ذكر الخوارج، ج 1، ص 62.

¹⁷⁵ الكهف، 104/18.

¹⁷⁶ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 3، ص 509.

¹⁷⁷ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم 3610، ج 4، ص 400.

¹⁷⁸ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 3، ص 509.

¹⁷⁹ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، أبي محمد بدر الدين العيني، (ت: 855 هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، نشر: د/إحياء التراث العربي - بيروت، ج 15، ص 231.

{وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا}¹⁸⁰، ثم قال: سمعته من رسول الله ﷺ أكثر من مرة¹⁸¹.

- يدعون بأنهم أهل الحق في نصرة الدين ثم يخرجون مع الدجال؛ لقول رسول الله ﷺ: (إنه كائن فيكم قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز رؤوسهم، كلما طلع منهم قرن قطع، كلما طلع منهم قرن قطع. حتى ذكر عشرين مرة وزيادة. حتى يكون آخرهم يخرج مع الدجال)¹⁸². وقيل لأبي سعيد: "هل يقر الخوارج بالدجال؟ فقال لا"¹⁸³. وهم يُسمّون أنفسهم أهل الحق؛ إشارة منهم إلى أن ما سواهم أهل باطل وضلال. وهم الذين أخبر عنهم النبي ﷺ فذكر بأنهم أشداء أحماء، ذليقة ألسنتهم بالقرآن.

ومن صفاتهم التحليق والتسبيد؛ والتحليق هو إزالة الشعر لا بالكلية، وأما التسبيد فهو استئصال الشعر من جذوره. فتراه تارة يُسبّدون رؤوسهم فيزيلون شعره بالكلية ويستأصلونه من جذوره، وتارة بتقصيره. والتحليق للخوارج، وأما السلف فكانوا يوفّون شعورهم¹⁸⁴.

¹⁸⁰آل عمران: 105/3.

¹⁸¹القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 4، ص 9.

¹⁸²الطبراني، المعجم الكبير، ج 13، ص 620.

¹⁸³أحمد ابن حنبل، المسند، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ج 18، ص 275.

¹⁸⁴أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني الشافعي، (ت: 852 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط/د. المعرفة. بيروت، ت/ط: 1379 هـ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ج 8، ص 68.

المبحث الثاني: تأويل الكتاب السنة عند الخوارج

القرآن يأمر بالتزام السنة، والسنة ترشد وتوصي بملازمة القرآن، فهما مصدر العقيدة وأحكام الدين، فهما كاملان متكاملان. فالقرآن فيه أصول عقائد الدين، وإقامة البراهين للردّ على منكريها؛ فلذلك تعلّق به كافة الطوائف وردّت بدلالاته أو بتأويل نصوصه على من خالفها. فلذلك كانت ضوابط التفسير ضرورية للعلم بصحة إقامة تلك الأدلة¹⁸⁵.

يكشف هذا المبحث عن منهج الخوارج في تأويلاتهم، وعرض منهجهم على منهج القرآن في الإيمان والدعوة إليه، ويوضّح منهج المحدثين في الاستدلال بالسنة النبوية ومقابلته بمنهج الخوارج. بالإضافة إلى عرض منهج الخوارج على منهج المتكلمين من أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: منهج القرآن في الإيمان

وردت كلمة المنهج بلفظ السبيل في قوله تعالى: {فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ} ¹⁸⁶، {وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} أي: سلكوا الطريق التي أمرتهم أن يسلكوها، ولزموا المنهج الذي أمرتهم بلزومه، وهو الدخول في الإسلام. ومنه قوله تعالى: {فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا} ¹⁸⁷ بالتقرب إليه بالإيمان والطاعة، فهما المنهاج الموصل إلى مرضاته. وقوله تعالى: {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} ¹⁸⁸ يدلّ على وجود شرعة ومنهاج لكلّ أمة؛ كقوله تعالى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا} ¹⁸⁹؛ والمقصود بكلمة الدين: أصوله وعقائده، لا فروع وأحكامه؛ فالأحكام والتكاليف تتغيّر من شريعة نبيّ إلى آخر؛ أمّا أصول الدين وعقائده فواحدة في جميع الشرائع؛ قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ} ¹⁹⁰.

قال المصنف رحمه الله تعليقاً على القول بأن الشرعة والمنهاج الوارد ذكرهما في القرآن بمعنى واحد، وإنما كُثِّرَت للتأكيد، ليوافق بقوله في بعض ما ذكره قول المفسرين فالاختلاف يقع في فروع الشريعة، وأمّا

¹⁸⁵ انظر التسهيل لمحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، أبي القاسم ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741 هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، نشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت، ط1، ت/ط: 1416 هـ، ص 18.

¹⁸⁶ غافر، 7/40.

¹⁸⁷ المزمل، 19/73.

¹⁸⁸ المائدة، 48/6.

¹⁸⁹ النور، 13/42.

¹⁹⁰ الأنبياء، 25/21.

العقائد فلا فرق بين شرعنا وشرع من قبلنا؛ فالدين واحد من لدن آدم عليه السلام. ولهذا كان لكل قوم شرعة، وهي الشريعة ذاتها. ووصفها القرآن بالمنهاج، قال تعالى: {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} ¹⁹¹، فالدين لا تغاير في عقائده، قال الله تعالى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ} ¹⁹². ويؤيد ما قاله الإمام القشيري رحمه الله: "أراد به أصول الدين، فإنها لا تختلف في جميع الشرائع" ¹⁹³.

وإلى هذا المعنى أشار المصنف عند قوله تعالى {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ} ¹⁹⁴، بأن المقصود من الهدى الذي كان عليه الأنبياء هو التوحيد وما يتعلق به من أصول الدين، فقال بأن "الذين هداهم الله هم الأنبياء، فبهداهم لا بغيره أَقْتَدِهِ، أي تمسك بهداهم واتبعه، والمراد بهداهم التوحيد وأصول الدين، وما لا يختلف في الأمم، فأمره الله في القرآن بالتوحيد وأصول الدين" ¹⁹⁵.

وقد يكون الاختلاف بين الشرائع بإحلال ما كان حراماً؛ كأكل شحوم الأنعام والغنائم؛ حيث كانت محرمة على من قبلنا. وقد يكون في العبادات؛ من الصلاة والزكاة والصيام وغيرها. فالصلاة مثلاً شرعت لنا ولمن قبلنا، وإنما الاختلاف في كيفية أدائها؛ قال تعالى في عيسى عليه السلام: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} ¹⁹⁶، وهكذا في سائر أركان الإسلام؛ فهي مشروعة لجميع الأمم، ولكن ليس جميعها على منهاج واحد؛ فتشريعها عامٌّ ومنهاجها خاص.

وأما "الفروع فمختلفة، فالآية تدلّ على أصولٍ واحدة في جميع الشرائع" ¹⁹⁷. قال الله تعالى: {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} يعني أهل الملل المختلفة، فجعل الله لكلّ ملةً شريعةً ومنهاجاً؛ فالتوراة شريعة، والإنجيل شريعة، والقرآن شريعة؛ يحلّ الله ويحرم فيها ما يشاء، ليعلم من يطيعه ممن يعصيه. وأما الدين فأصوله ثابتة، وجوهره توحيد الله تعالى والإخلاص له؛ وبذلك كانت دعوة جميع الرسل عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام. قال تعالى: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} أي ثبتنا على المنهاج الواضح، ثم

¹⁹¹ المائدة، 48/5.

¹⁹² الشورى، 13/42.

¹⁹³ عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، (ت: 465 هـ)، لطائف الإشارات = تفسير القشيري، تح: إبراهيم البسيوني، نشر/الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر، ط 3، ج 3، ص 346.

¹⁹⁴ الأنعام، 9/6.

¹⁹⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 79.

¹⁹⁶ مريم، 31/19.

¹⁹⁷ القشيري، لطائف الإشارات، ج 3، ص 346.

بَيِّنَ ذَلِكَ فَقَالَ: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} ¹⁹⁸.

وقد امتاز منهج القرآن في إثبات العقيدة والدعوة إلى الإيمان بإقناع العقل بأسلوب ينسجم مع الفطرة ويطمئن القلب، لتقوى الصلة بالله، وتسود المودة والتراحم بين الناس؛ فلا يُعرض عنها إلا مَنْ أَعْرَضَ عن الحق، فهم {صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ} ¹⁹⁹. وهذا ما ذكره المصنف عند هذه الآية بأن هذه صفات المشركين، إذ ذمهم بشهرة تلك الصفات من حيث إنها معلومة لهم، والمعنى أنهم صُمٌّ عن قبول الحق، بكُمٌّ عن النطق به، عميٌّ عن طريقه ²⁰⁰.

فمنهج القرآن في الدعوة إلى الإيمان يكون بتقرير التوحيد والنبوة والحشر، فسلوك سبيل ذلك بمحاورة العقل بقضايا لا سبيل إلى إنكارها إلا من مكابر. فعندما أراد القرآن إثبات الوجدانية أتى بالأحداث الكونية، وسأل أسئلة يُسَلِّم الجميع بها - حتى المشركون أنفسهم - لتكون دليلاً على وحدانية الله؛ فينقادون إيماناً بأنه لا إله إلا الله وحده. وفي هذا براهين على وحدانية الله وتفردّه بالخلق والإيجاد والتدبير، وهو العليم الخبير بما انطوت عليه صدورهم ومفاتيح قلوبهم، وقد قال: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} ²⁰¹. ولإثارة العقل والقلب أكثر القرآن من التساؤل؛ فمرة يسأل: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}، ويقول: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} ²⁰². وكان منهج القرآن في عرض القوانين والحوادث والمقدّرات الإلهية وحكاية الأخبار المألوفة والغيبية يسلك سبيلاً يرسّخ الإيمان بالله؛ كقوله تعالى: {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ، فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ، كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ..} ²⁰³ وقال تعالى: {قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} ²⁰⁴. ومن منهج المصنف أنه يجري في تفسيره مقتفياً منهج القرآن

¹⁹⁸ الفاتحة، 7/1.

¹⁹⁹ البقرة، 18/2.

²⁰⁰ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 2، ص 147.

²⁰¹ الملك، 14/67.

²⁰² البقرة، 111/2.

²⁰³ يونس 31/10.

²⁰⁴ يونس، 3136/10.

في بيان عقيدة التوحيد، فيستدل لإثبات التوحيد بقوله تعالى {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} ²⁰⁵، ويذكر أنَّ البرهان على أن الإله واجب الوجود، ولا يتحقق الوجود دون ذات واحدة ²⁰⁶. ويبين الفرق بين الظن واليقين في قوله {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} ²⁰⁷ ويوضح أنَّ الحق يُدرك بما هو عليه بالعلم واليقين، لا بالظن والتوهم، والعبرة بالظن تقع في العمليات لا في الاعتقاد ²⁰⁸. إنَّ منهج القرآن متكامل في عرض الإيمان بحكمة ورفق للوصول إلى الحقيقة {فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ} ²⁰⁹، وينتقل إلى طريقة التهديد لمن يستكبر عن الإيمان، فيحذره بالحرمان من الإيمان بقوله {كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} إن استمرَّ في عناده. فمنهج القرآن في الدعوة إلى الإيمان بين تهديد وتقريع: {قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ} ²¹⁰. ويحكم على العقائد الباطلة بأنها ظنون، والله عليم بفعل الكافرين، ويحاسبهم حساباً عسيراً، فلعلَّهم يؤمنون فيتخلَّون عن كفرهم.

وأما منهج الخوارج في مسألة الإيمان فإنه مخالف لحكمة القرآن؛ إذ إن القرآن دعا إلى الإيمان ورغب فيه وفي الازدياد منه؛ وأما الخوارج فإنهم يقنطون من رحمة الله تعالى؛ فيتلَمَّسون عشرات المؤمنين وزلاته ليخرجوه عن الإيمان؛ وهو منهج باطل، نص القرآن على خلافه، فقال تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا} ²¹¹. فقوله تعالى بأنه يغفر الذنوب جميعاً وعدُّ منه سبحانه بمحوها، وأنه سيُخرج مؤمني العصاة من النار لا محالة. وذهبت الخوارج مع المعتزلة إلى خلاف هذا، فالعصاة عندهم يدخلون النار، وهم مخلدون فيها للعذاب ²¹².

والقرآن متنوع الأساليب في تقرير مسائل الإيمان والتحريض على الاعتقاد به، وإثبات عقيدة البعث وقيام الساعة والحشر والنشر والحساب، والجزاء بنعيم الجنة أو عذاب النار. وإثبات النبوة والرسالة؛ والأعمال الحسنة والأخلاق الكريمة، والتخلي عن الأعمال السيئة؛ وفي سبيل الدعوة إلى الالتزام بشرع

²⁰⁵ الأنبياء، 22/21.

²⁰⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 8، ص 343.

²⁰⁷ النجم، 28/53.

²⁰⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 13، ص 296.

²⁰⁹ يونس، 32/10.

²¹⁰ يونس، 34/10.

²¹¹ الزمر، 53/39.

²¹² أطفيش، هيمان الزاد، ج 12، ص 75.

الله تعالى عقيدة وعبادة اتبع القرآن منهجاً ينسجم مع العقول والفطر السليمة. فلا إثبات البعث قال تعالى: {فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ، أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ، قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيزٌ، بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ} ²¹³. فبعد قول المشركين {هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ، أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ} قال {قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ} فكل جزء من هذا الجسد. ولو اختلط بالتراب. يعلمه الله، وسيجمعه فيبعثه للحشر والجزاء. وفي هذا المنهج ترسيخ بأن الله وحده المتصرف بقدرته وحكمته في هذا الوجود. فالحوادث الكونية كلها لتثبيت الإيمان بوحداية الله وقدرته: {فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ، وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ، رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا} ²¹⁴. والمخلوقات التي يألفها الإنسان ويحسُّ بها جعلها القرآن سبيلاً لإقناع العقل واطمئنان القلب. ولكن الخوارج ضيقوا الإيمان على الناس؛ فوضعوا قيوداً للإيمان، ووسَّعوا دائرة الخروج منه، معرضين عن منهج القرآن في ترغيب الناس بالإيمان.

كما يتضح هذا المعني بالكشف عما قاله المصنف في تعريف الإيمان، فذهب إلى أنه يطلق على مجموع الاعتقاد والإقرار والعمل بمقتضى ذلك، فمن أخلَّ بالاعتقاد وحده وبه وبالعمل فهو مشرك من حيث الإنكار، وهو منافق أيضاً من حيث إظهار ما ليس في قلبه. ومن أخذ بالإقرار وحده، أو بالإقرار والعمل، فهو مشرك، وإن أخل به وبالعمل ففاسق وكافر كفر نعمة، أو منافق؛ وإن أخلَّ بالعمل فقط فمنافق عندنا فاسق ضال كافر كفوفاً دون الشرك، غير مؤمن بالإيمان التام. وعند المعتزلة هو خارج عن الإيمان وغير داخل في اسم الكفر، سواء كفر الشرك وما دونه ²¹⁵.

وذكر المصنف قيوداً للإيمان ليست في كتاب الله ولا قال بها علماء التفسير، موضحاً اختلاف الخوارج في هذه القيود، منذ أول أيام خروجهم، وخاصة أولئك الذين كفروا علياً ومن معه، فصرح المصنف قائلاً بأن الخوارج اختلفت - الذين خرجوا عن ضلالة علي - فقالت الإباضية الوهبية وسائر الإباضية، فيمن أخلَّ بواحد من الثلاثة "الاعتقاد والإقرار والعمل" كان إشراكه بترك الاعتقاد أو بترك الإقرار، ونفاقه بترك العمل ²¹⁶.

²¹³ سورة {ق}، 26/50.

²¹⁴ سورة {ق}، 911/50.

²¹⁵ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 65.

²¹⁶ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 65.

وقد غاب عنهم مكانة العمل عند الله، وهو أَنَّ الله لا ينظر إلى ظاهره، وهذا ما نبّه إليه المصنّف ذاته حين قال: "والعمل لا يوجب الثواب لعلّ فيه خللاً، ولعلّه يُحتَم لصاحبه بالسوء، وأيضاً الثواب غير واجب على العمل عقلاً"²¹⁷. فمنهج الخوارج يتناقض مع منهج القرآن، في الإيمان والدعوة إليه والترغيب به؛ حيث يقنّطون الناس من رحمة الله ويشدّدون بتكفير مرتكبي المخالفات الشرعية. لأنهم يُعرّفون الإيمان بأنّه مجموع الاعتقاد والإقرار والعمل، فمن أخلّ بأحدها فمشارك أو منافق.

المطلب الثاني: منهج الخوارج في الاستدلال بالنصوص

ذُكرت الأحكام الشرعية في القرآن إجمالاً لا تفصيلاً، ثمّ فصلتها السنة؛ فمن عارضها فإنما يعارض تبليغ الرسالة، فكلّ ما في القرآن من مسائل الدين، كالعقائد والأحكام الفقهية فهو بيان رسول الله ﷺ، وهو حجّة يجب اتباعه. ولهذا كان تفسير القرآن دون الرجوع إلى السنة المطهرة والاستعانة بها خروجاً على الدين، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾²¹⁸. فالمعرضون عن السنة بدعوى أنّها غير القرآن يهجون القرآن والسنة جميعاً، ويهدمون رسالته ﷺ.

وأجهل الناس بالكتاب والسنة أولئك الذين ينادون بالاكْتفاء بالكتاب والسنة، والإعراض عما استنبطه الفقهاء من الكتاب والسنة؛ ولكنهم إذا عرضت عليهم مسألة من الدين يتخبّطون ولا يهتدون إلى سبيل الخروج فيها؛ وربما قالوا فيها قولاً مخالفاً للكتاب والسنة. كالخوارج التي أنكرت حكم رجم الزاني المحصن، بدعوى أنه لم يرد في القرآن؛ بسبب اعتمادهم على آرائهم وعدم قبولهم الحديث وفقهه. وهم ليسوا ممن تمرّس بسماع الحديث، وليس عندهم معرفة بالمعاني التي يحملها اللفظ. وإنّ كثرة سماع الحديث سبيل إلى العلم به، فإن لم يسمعه أو سمع قليلاً منه فإنه لا يعلم ما فيه؛ ولهذا وقع الخوارج بالجحود لرجم الزاني المحصن وعدم تحريم زواج المرأة على عمتها وخالتها وأمثال ذلك من الأحكام"²¹⁹.

وبسبب أخذهم بظاهر النصوص خالفوا الإجماع، ومن ذلك مخالفتهم لإجماع الأمة في نفيهم ثبوت رجم المحصن لأنّه لم يرد في القرآن. وادّعوا أنّ في القرآن دليلاً يُبطل حكم الرجم، وهو قوله تعالى في

²¹⁷ أطفيش، هيمان، ج 3، ص 188.

²¹⁸ الأحزاب، 37/33.

²¹⁹ الجصاص، أحكام القرآن، ج 2، ص 136.

حقّ الإمام: {فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} ²²⁰؛ فأعملوا عقولهم في تأويل النصّ بأنّ الرجم إتلافٌ للنفس فلا يتبعّض؛ أي: لا يكون هذا العقاب على الحرائر تاقاً وعلى الإمام نصفه، فاستدلوا بهذا على أنّ الجلد حدُّ المحصنة.

وأجمع العلماء على وجوب رجم المحصن، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا ما حكي عن الخوارج وبعض المعتزلة، فإنهم لم يقولوا بالرجم. ومن أدلّة القائلين بالرجم ما ورد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أنه سمع عبد الله بن عباس يقول: قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله قد بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأناها ووعينناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف". وفي إعلان عمر بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم. وقوله (فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة) هذا الذي خشيه قد وقع من الخوارج ومن وافقهم، وهذا من كرامات عمر رضي الله عنه. وقد أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامداً عالماً مختاراً فعليه الرجم، ورد ذلك الخوارج وبعض المعتزلة، محتجين بأن الرجم لم يذكر في القرآن، واحتج الجمهور من أهل السنة بأن النبي ﷺ رجم، وكذلك رجمت الأئمة من بعده ²²¹.

وردّوا أحكام النكاح بظاهر القرآن؛ ولم يأخذوا بقول رسول الله ﷺ: (نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها) ²²²، واحتجوا بأنّ قوله تعالى {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ..} ²²³ لم يرد في تحريم الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها: ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ}. وذكر الإمام القرطبي بأنّ تحريم

²²⁰ النساء، 25/4.

²²¹ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 12، ص 118.

²²² البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، رقم 5108، ج 7، ص 12.

²²³ النساء، 24/4.

الجمع تدلّ عليه الآية ذاتها، فقال: "إنّ تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها متلقّى من الآية نفسها، لأنّ الله تعالى حرم الجمع بين الأختين، والجمع بين المرأة وعمتها في معنى الجمع بين الأختين، أو لأنّ الخالة في معنى الوالدة والعمة في معنى الوالد. والكتاب والسنة كالشيء الواحد، فكأنه قال: أحللت لكم ما وراء ما ذكرنا في الكتاب، وما وراء ما أكملت به البيان على لسان محمد عليه الصلاة والسلام"²²⁴.

ولم يحرموا من الرضاع إلا الأخت بالرضاع والأم المرضعة، لقول الله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ} "فلم يذكر النصّ غير الأم والأخت، فكانت سواهما مما أُحِلَّ"²²⁵.

والخوارج بخروجهم عن الجماعة شقّوا عصا المسلمين؛ بينما القرآن دعا المؤمنين إلى الألفة وعدم الشقاق؛ ولكنّ الخوارج تكفّر كلّ من خالفهم، حتى قاتلوا المسلمين بعد تكفيرهم وحكموا بالخلود في النار لمرتكب الكبيرة؛ فخالفوا المقرر عند علماء الأمة.

روى الإمام أحمد رحمه الله تعالى، عن المقدام بن معد كرب الكندي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ ينثني شعباناً على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه)²²⁶. قال الإمام البغوي: "في الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث إلى أن يُعرض على الكتاب، فإذا ثبت عن رسول الله ﷺ كان حجة بنفسه"، وقد قال النبي ﷺ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه)²²⁷.

وأما الخوارج فيعتمدون على آرائهم في تأويل النصوص بما يتماشى مع وعقيدتهم، مما يؤدي إلى خروجهم على ثوابت نصوص القرآن والسنة والإجماع. فيعتقدون أن الفاسق يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر بفسقه، مستندين إلى قوله تعالى: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}²²⁸ وقوله {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}²²⁹. فخالفت الخوارج منهج القرآن بإخراجهم المؤمنين من الإيمان بارتكاب معصية واحدة. ويا ليتهم رغبوا العاصي بالتوبة والإقلاع عن المعصية؛ بل إنهم يقبضونه

²²⁴ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 124.

²²⁵ محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2، ص 232.

²²⁶ أحمد ابن حنبل، المسند، مسند الشاميين، حديث المقدام بن معد كرب الكندي، عن النبي ﷺ، ج 28، ص 410.

²²⁷ البغوي، شرح السنة، ج 1، ص 201.

²²⁸ المائدة، 44/5.

²²⁹ المائدة، 47/5.

من رحمة الله، فيحكمون عليه وكأنهم يقولون له: إلى جهنم وبئس المصير. فالفاسق عندهم كافر خارج عن الإيمان. وأما عند المعتزلة فهو في منزلة بين المنزلتين. واعتدل أهل السنة في حكم الفاسق فجعلوه بين الخوارج والمعتزلة، وهو الاعتقاد الذي يتفق مع منهج القرآن الذي يوجّه إلى السداد والتوفيق في الدين، كما في قوله: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} والصراط المستقيم هو الاعتدال بين طرفي التعطيل والتشبيه، لا إفراط ولا تفريط.

وذهبت الخوارج إلى أن أمر الله تعالى يعمّ المؤمن والكافر، وأخذوا بظواهر آي القرآن، وغفلوا بأن نصوص القرآن دلّت على أنه لا خيار للمسلم في قبول أو ردّ حكم رسول الله ﷺ، فإنّ حكمه ﷺ هو حكم الله تعالى، كما أنّ معصية رسوله معصية له جلّ وعلا²³⁰. قال سبحانه تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا} ²³¹.

والمصنف رحمه الله تعالى وإن كان يأخذ بالحديث في تفسير القرآن؛ ولكنه يذكر في التفسير كلّ ما وجده من الروايات في التفسير بلا تمييز بين ما يصلح وما لا يصلح للاستدلال. فمثال ما ذكره مما لا يصلح للاستدلال عند قوله تعالى {وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ}، مقدّمًا للحديث بقوله "ولا دليل في الآية على جواز المغفرة لصاحب الكبيرة الميت بلا توبة كما زعم غيرنا لحديث (هلك المصرون)²³². فهذا الحديث رواه ياقوت الحموي في قوت القلوب بصيغة (هلك المصرون قدمًا إلى النار)²³³.

ومن استدلالاته بما يصلح للاستدلال به، ما ذكره في قوله تعالى {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالْإِنْسِ} ²³⁴ حيث ذكر الدليل على ذلك وهو حديث تسعمئة وتسعة وتسعون إلى النار، والواحد إلى الجنة، وقال فيجوز تفسير الآية على ذلك بمعونة الحديث²³⁵. وقصده بالحديث عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: (يقول الله تعالى: يا آدم! فيقول لبيك وسعديك، والخير في يديك، فيقول:

²³⁰ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 134.

²³¹ الأحزاب، 36/33.

²³² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 25.

²³³ محمد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب المكي (ت 386 هـ)، قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام

التوحيد، تح: عاصم إبراهيم الكيالي، نشر/د. الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط/2، ت/ن: 2005/1426، ج 2، ص 264.

²³⁴ الأعراف، 179/7.

²³⁵ أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 264.

أخرج بعث النار، قال: وما بعث النار؟، قال: من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين، فعنده يشيب الصغير، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد. قالوا: يا رسول الله، وأئنا ذلك الواحد؟ قال: أبشروا، فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألفاً..²³⁶ وأنكر المصنف أحاديث صحيحة بالرأي والتخمين؛ عندما بين أن الشرب واقفاً منهي عنه فقال: "وكالشرب واقفاً، فيما قيل عنه ﷺ، وأظنه حديثاً موضوعاً"²³⁷. علماً أن الحديث جاء في صحيح البخاري، (أتى علي رضي الله عنه على باب الرحبة فشرب قائماً فقال: إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم، وإني رأيت النبي ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت)²³⁸.

وعلى هذا المنوال درج الخوارج بمنهجهم التفسيري وتأويل نصوص القرآن، والفصل بين القرآن والسنة. وقالوا بأن الفاسق يخرج عن الإيمان بفسقه ويدخل في الكفر، واحتجوا لذلك بقوله تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}²³⁹؛ ويقولهم هذا خالفوا أهل السنة والجماعة، وخالفوا المعتزلة. قال المصنف رحمه الله تعالى تعليقاً على قوله تعالى {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ}²⁴⁰: "هذه الآية مانعة لمن قدر على النظر والترجيح أن يقلد قولاً من الأقوال، ويترك نظره وترجيح ما يظهر له ترجيحه"²⁴¹.

فمنهج الخوارج يعتمد ظاهر النصوص دون اعتبار للإجماع أو الأحاديث النبوية، مما أدّى إلى مجانبة الصراط المستقيم، الداعي إلى التمسك بالحق والاعتدال في الفهم، والابتعاد عن التشدد أو التعطيل.

المطلب الثالث: منهج الخوارج في التعامل مع السنة

السنة رديف القرآن، ومنهج الخوارج في الاستدلال بالحديث يبيّن المصنف عندما قال: "الحق الذي يجب على الناس أن يكونوا فيه جماعة واحدة هو أنّ المراد بقول رسول الله ﷺ: (مَنْ فارق الجماعة

²³⁶ متفق عليه، وهذه رواية البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج، رقم 3348، ج 4، ص

138.

²³⁷ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إياض، ص 50.

²³⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب الشرب قائماً، رقم 5615، ج 7، ص 110.

²³⁹ المائدة، 44/5.

²⁴⁰ البقرة، 170/2.

²⁴¹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 145.

شبرا فقد خلع ربة الإسلام من عنقه)²⁴²، ثم ذكر طرفاً من الحديث، وهو أن عمر رضي الله عنه لما قدم الشام قام فقال: "إن رسول الله ﷺ قام فينا كقيامي فيكم فقال: (أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يظهر الكذب، فيحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد ولا يُستشهد، فمن أراد بحجة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الفدّ، وهو من الاثنين أبعد.. الحديث)²⁴³. ولكن المصنف اقتصر على رواية جزء من هذا الحديث وهو (فمن أراد بحجة الجنة فليلزم الجماعة). ثم قال: "وليس العبرة بالجماعة الكثرة، فإنه لو قيل لك كن مع الجماعة الذين يفعلون كذا ورأيت واحداً يفعل، فأنت معه ولو كان شخصاً واحداً"²⁴⁴. فأتى بهذا الحديث ليستدلّ به على أنّ الإباضية هي الجماعة التي أرادها بقول: (كن مع الجماعة). فصّرّح بأن الإباضية هم الجماعة والسواد الأعظم، وهم أهل السنة، ولو كانوا أقلّ الناس، لأنهم المصيبون في أمر التوحيد وعلم الكلام والأصول دون غيرهم²⁴⁵.

وقد بين المحققون من العلماء أنّ أهل البدع ليسوا عدولاً، وإنما العدول أهل العلم الشرعي من أهل السنة والجماعة؛ ومن سواهم ولو نسب إلى العلم فهي نسبة صورية لا حقيقية. وفي الحديث الذي أخرجه أبو داود فيما وصفه في سننه: باب في الخوارج، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من فارق الجماعة شبراً فقد خلع ربة الإسلام من عنقه)²⁴⁶. وعن ابن عمر قال: خطبنا عمر بالجابية فقال: (يا أيها الناس، إني قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا فقال: (أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد الشاهد ولا يستشهد، ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كانا زانيهما الشيطان، عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحجة الجنة فليلزم الجماعة، من سرتة حسنته وساءته سيئته فذلك المؤمن)²⁴⁷. "والجماعة هم أهل الحل والعقد، ويلزم المكلف متابعة ما أجمع عليه المجتهدون"²⁴⁸.

²⁴² أبو داود، سنن أبي داود، ج 4، ص 241، من رواية أبي ذر رضي الله عنه.

²⁴³ النسائي، السنن الكبرى، ج 8، ص 286.

²⁴⁴ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 206.

²⁴⁵ أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 145.

²⁴⁶ أبو داود، سنن أبي داود، ج 7، ص 136.

²⁴⁷ الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 35.

²⁴⁸ انظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 13، ص 316.

ثم قال المصنف راداً على أهل السنة الذين تكلموا في الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه، واصفاً إياهم أنهم على الحق، بينما الذين كانوا مع علي رضي الله عنه فعلى الباطل، فقال في هذا: "وأنا أدركت ذلك إدراكاً تاماً لا تقليداً، ورأيت من قُرب إلى ديانتنا من قومنا. وربما وجدنا كذباً كذبوه في كتبهم كقولهم في {الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا}²⁴⁹ بأنهم الذين خرج على علي عند قبوله التحكيم. ولم يكن التحكيم عندما نزلت الآية؛ بل كان ذلك في إمارة علي. ودلت الأدلة على خلوصهم من ذلك، وأنهم المحقون الذين تبيض وجوههم. وقصد المصنف من هذا بأن الذين خرجوا على علي رضي الله تعالى عنه أنهم كانوا على الحق، وهم الذين تبيض وجوههم، وأما علي رضي الله عنه فهو عند المصنف على الباطل، والمعنى بقوله تعالى {وتسود وجوه}. والذين خرجوا عليه هم الذين تبيض وجوههم، فمخالفتهم داخل في قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}²⁵⁰. ومقصود المصنف من هذا أن الخوارج هم الذين تبيض وجوههم، والذين أنكروا عليهم هم الذين تسود وجوههم.

ولم يكتف المصنف بهذا، بل أن الأحاديث الواردة في الخوارج؛ إما إنها لم تصح، وإما أنها محرقة بتأويل أو زيادة، فقال: واعلم أنه خرج عن علي كثير من الصحابة وتابعيهم حين أذعن للحكومة، فترى المخالفين يذمون من خرج عنه ويلعنونه، وكان الخروج من الصحابة والتابعين معاً. ثم اتهم أصحاب الحديث من أهل السنة ووصفهم بأنهم مخلفون، ويروون أحاديث لم تصح عن رسول الله ﷺ، وذكر أن هذه الأحاديث قد تصح، ولكن المخالفين يزيدون فيها، أو يؤلونها فينا، وهي ليست فينا. وضرب مثلاً على ذلك بما رواه الزمخشري عن أبي أمامة، أن الذين اسودت وجوههم هم الخوارج، وأنه لما رآهم على درج دمشق دمعت عيناه، ثم قال كلاب النار، هؤلاء شر قتلى تحت أديم السماء، وخير قتلى تحت أديم السماء الذين قتلهم هؤلاء. فقال له أبو غالب: أهذا شيء تقوله برأيك؟ أم سمعته من رسول الله؟ قال بل سمعته من رسول الله غير مرة. قال فما شأنك دمعت عيناك؟ قال: رحمة لهم، كانوا من أهل الإسلام فكفروا. ثم قرأ هذه الآية {أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}²⁵¹ ثم أخذ بيده فذكر بأنه يوجد كثير منهم بأرضك فأعاذك الله منهم²⁵².

²⁴⁹ آل عمران، 105/3.

²⁵⁰ أطفيش، هميان الزاد، ج 3، ص 207.

²⁵¹ آل عمران، 106/3.

²⁵² أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 208.

بعدما روى المصنف هذه الرواية علّق عليها بأن تأويلها في الخوارج خطأ، وهو من عمل راوي الحديث أبي أمامة رضي الله عنه، فقال: بأنّ هذا الحديث إما أن يكون موضوعاً لم يقله رسول الله ﷺ، وإما قاله أبو أمامة عنه صلى الله عليه وسلم؛ وإما أن يكون قد قاله ولكنه ليس فيمن خرج على علي في أمر الحكمين، ولا يشمل الصحابة الخارجين عنه. وذكر أن الحق مع فريق واحد وله أدلته، فخطأ أبو أمامة في تأويله بمن خرج عن التحكيم، وجعل الحديث في المبالغين بالعبادة جداً، ووصفهم أنهم شر قتيل، وقتلهم خير قاتل، كما ورد في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم، وذكر الحديث فقال: وقد رَوَوْا عن علي بن أبي طالب أنه قال حين سار إلى الذين خرجوا عليه: يا أيها الناس! سمعت رسول الله يقول: (يخرج قوم من أمّتي يقرؤون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم - أو قال - قراءتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)²⁵³. فأضاف المصنف قائلاً: ومثل هذا الحديث في صحيح الربيع بن حبيب، فترى علي بن أبي طالب، وهو خصم يتأول الحديث فيمن خاصموه فغلبوه في الخصومة، والحمد لله رب العالمين²⁵⁴. ولا حاجة للتعليق على هذا الكلام، ففيه اتهام صارخ لسيدنا علي رضي الله عنه وإشادة بالخوارج، وأنهم خاصموا علياً رضي الله عنه فخصموه. فكان الخوارج في نظر المصنف هم أهل الحق. وهكذا كان أسلاف الخوارج ييغضون علياً. فقد جاء عن أبي هارون أنه قال: كنت مع ابن

²⁵³ أخرجه مسلم؛ ولكن المصنف اقتصر على بعض ألفاظه، ونسبه إلى الربيع بن حبيب، الذي جرحه علماء الحديث وتكلموا في رواياته؛ وأما الخوارج فيعتبرون روايته أعلى من رواية البخاري ومسلم. ونص هذا الحديث عند مسلم: عن زيد بن وهب الجهني، أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي، الذين ساروا إلى الخوارج، فقال علي: أيها الناس! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (يخرج قوم من أمّتي يقرؤون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)، لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم، ما قضي لهم على لسان نبيهم ﷺ لا تكلموا عن العمل، (وآية ذلك أن فيهم رجالاً له عضد وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدي، عليه شعرات بيض). فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذرايكم وأموالكم. والله! إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح الناس، فسيروا على اسم الله. قال سلمة بن كهيل: فنزلني زيد بن وهب منزلاً حتى قال: مررنا على قطرة، فلما التقينا. وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي. فقال لهم: ألقوا الرماح وسلّوا سيوفكم من جفوتها، فإني أخاف أن ينشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء، فرجعوا فوشحوا برماحهم. أي: رمّوا بها على بُعْدٍ. وسلّوا السيوف، وشجرهم الناس برماحهم، قال: وقتل بعضهم على بعض، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً، فقال علي: التمسوا فيهم المخدّج، فالتمسوه فلم يجدوه، فقام علي بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض، قال: أخرجوهم، فوجدوه مما يلي الأرض، فكبر، ثم قال: صدق الله، وبلغ رسوله، قال: فقام إليه عبيدة السلماني فقال: يا أمير المؤمنين! الله الذي لا إله إلا هو! لسمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ؟ فقال إي والله الذي لا إله إلا هو. حتى استحلّفه ثلاثاً. وهو يحلف له. أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، رقم 1066، ج 2، ص 748.

²⁵⁴ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 208.

عمر جالساً إذ جاءه نافع بن الأزرق، فقام على رأسه فقال: والله إني لأبغض علياً، قال: فرفع إليه ابن عمر رأسه فقال: (أبغضك الله، تبغض رجلاً سابقة من سوابقه خير من الدنيا وما فيها!)²⁵⁵.

ويروي المصنف رواية في الخوارج، يخطئ راويها سهل بن حنيف لتأويله هذا الحديث بمن لم يرض بالحكومة، أو في أمر عثمان، ويقول في الذين خرجوا على علي: "فَخَصَمُوهُ والحمد لله رب العالمين". وقال معلقاً على ذلك: وهو مدّع، ولا يخفى بطلان هذه الدعوى، فعباد قومنا أكثر عبادة وقراءة، ويتنقد أهل السنة لأنهم يعتقدون بإمكان رؤية الله، ويتهمهم بأن هذا مما يقدح في توحيدهم وإسلامهم.

ويضيف إلى هذا أنه إذا كان الحديث صحيحاً فيمن أنكر التحكيم، فلم يجعلوه على غير الصحابة؟ مع أن كثيراً من الصحابة أنكروه. ويفرض فرضية مفادها: فعلل الحديث فيمن رضي بالتحكيم بعد زمان علي من المخالفين الفائقين في العبادة، المصوّبين للتحكيم الذي أخذوا به، وفي الصفرية ونحوهم. ومن تأويلاتهم لنصوص السنة ما روي عن رسول الله ﷺ قال - وأهوى بيده إلى العراق - يخرج منه قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية²⁵⁶، فخطأ راوي الحديث وأوله بمن لم يرض بالحكومة. ونسب الحديث إلى صحيح الربيع²⁵⁷، وهو عمدة عند الخوارج في الحديث (ت: 170 هـ).

وروى المصنف رواية مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ (بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا)²⁵⁸. فعلق المصنف على هذه الرواية أن لا يستطيع مخالف أن يكابر عقله بهذا الحديث، والأخبار الواصلة إليه أن يتأوله فيمن أنكر الحكومة، لاشتغال المنكرين لها بالزهد والورع، ولو عند قومنا؛ وإنما يبيع الدين بعرض من الدنيا في قوم عثمان حين قاتله المسلمون، وفي قوم معاوية حين قاتل علياً، وهذا يقرّ به قومنا، أو يكادون²⁵⁹. ومقصود المصنف بهذه الرواية الثناء على الخوارج التي خرجت على

²⁵⁵ ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج 6، ص 373.

²⁵⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 208.

²⁵⁷ الربيع بن حبيب: قال فيه البخاري: منكر الحديث. وكذلك قال النسائي: منكر الحديث. وقال ابن حماد: حدثني عبد الله سألت أبي عن الربيع بن حبيب فقال: حدث عنه عبيد الله بن موسى أحاديث مناكير. انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لأحمد بن عدي الجرجاني، (ت: 365 هـ)، تح: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، نشر: الكتب العلمية. بيروت، ط 1، ت/ط: 1418 هـ، ج 4، ص 41.

²⁵⁸ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب المبادرة على الأعمال قبل تظاهرها، رقم 118، ج 1، ص 110.

²⁵⁹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 208.

علي، وتخطئة على ومن كان في صفه من الذين كانوا معه أو الذين جاؤوا بعده وصوّبوا فعله، فمن كان كذلك فهو ممن يبيع دينه بعرض قليل نت الدنيا. وقال أن تلك الأحاديث ليست فينا ولا فيمن اقتدنا بهم، ورمى من رضي بالتحكيم أنهم المبطلون، واستشهد على ما يقول بأن رجلاً من تلاميذ أبي موسى الأشعري، لقيه بعدما وقع من أمر التحكيم، فقال له بأن يقف ليستفتيه، فوقف وكان التلميذ قد حفظ عنه أنه حكى عن رسول الله ﷺ قوله: (سيكون في هذه الأمة حكمان ضالان مضللان يضللان ويضلن من اتبعهما، قال فلا تتبعهما، وإن كنت أحدهما)²⁶⁰، فقال له التلميذ بأنك إن صدقت فعليك لعنة الله، وإن كذبت فعليك لعنة الله؛ وذلك لنقله الكذب عن رسول الله ﷺ، ولا محيص له عن الأمرين جميعاً، فهكذا يكون الرجوع عن العلم، يعني في المعنى؛ وأما في اللفظ فليس أبو موسى راجعاً لأنه قد ثبت على ما سمعه من رسول الله ﷺ، فليس هذا برجوع، إنما هذا سابق شقاء وضلال، قاده إليه مخالفة المسلمين، نعوذ بالله²⁶¹.

ثم ذكر المصنف معلقاً على وقعة النهروان بأن علياً اعترف بخطئه في قتال الخوارج، وأن ابنه الحسن شهد بذلك، وكذلك ابن عباس اعترف بأن الخوارج كانت على حق. فقال المصنف مستشهداً بأقوالٍ نسبها إلى علي والحسن وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، تقول إن علي ندم على قتال من خرج عنه، وبكى طويلاً وقال إنهم خيار الأمة، وأسود النهار، ورهبان الليل. وأرسل إليهم ابن عباس ليحاوهم فخصّموه، وادّعى المصنف أن ابن عباس ذكر القوم أنهم على حق، والحق معهم، وذلك أن الله تعالى قد حكم في الفئة الباغية أن تقاتل حتى تفيء إلى أمر الله، فلا وجه للتحكيم في أمر قد بين الله فيه الحكم. ومعاوية ومن معه باغون، وإنما يكون التحكيم في أمر لم يحكم الله فيه. وكذا أرسل ابنه الحسن، فرجع إليه وقال هم على الحق. ولما قدم علي الكوفة بعد قتله من خرج عن الحكومة، قال له ابنه الحسن: يا أبت! هل قتلت القوم؟ فقال نعم، قال لا جرم لا يرى قاتلهم الجنة، قال أبيت أن أدخلها ولو حبواً. وقالت عائشة رضي الله عنها لمسعود بن عبد الله بن شداد لما أخبرها بقتاله أباهم: إنه قد ظلمك إنا لله وإنا إليه راجعون، هل تسمي لي أحداً ممن قتل؟ قال نعم حرقوص بن زهير السعدي. وقالوا إن أول رجل

²⁶⁰ انظر "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، (ت: 807 هـ)، تح: حسام الدين القدسي، نشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ت/النشر: 1414 هـ، ج7، ص246. ولفظه في مجمع الزوائد: عن سويد بن غفلة قال: سمعت أبا موسى الأشعري يقول: قال رسول الله ﷺ يكون في هذه الأمة حكمان ضالان، ضال من تبعهما. فقلت: يا أبا موسى! لا تكن أحدهما. رواه الطبراني وقال: هذا عندي باطل؛ لأن جعفر بن علي شيخ مجهول لا يعرف.

²⁶¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج3، ص208.

يدخل من هذا الباب من أهل الجنة، إذ أقبل حرقوص بن زهير، وقد توضعاً، وإن لحيته لتقطر ماءً، وقالوا ذلك في اليوم الثاني فدخل حرقوص، وتكرر في اليوم الثالث، فدخل حرقوص؛ فقالت عائشة: سمي لي أحداً ممن قُتل هنالك؟ فقال: زيد بن حصن الطائي، فقالت: وكيف قتل؟ قال: شدَّ عليه رجل فوجأه، فبكت عائشة حتى كادت نفسها تخرج²⁶².

ولا دليل على ما ذكره المصنف من أن علياً رضي الله عنه ندم على قتال من خرج عنه، وأنه بكى طويلاً وقال إنهم خيار الأمة وأسود النهار، ورهبان الليل؟ فهلا أخبر عن مصدر هذه الأخبار من قول الحسن وابن عباس وقول السيدة عائشة عليها السلام.

وما ذكره المصنف من أن الرجل الذي قال عنه عليه السلام كما ساقه أول رجل يدخل من هذا الباب من أهل الجنة، فدخل حرقوص؛ ولكن روايات الحديث تُثبت خلاف ما ذكره المصنف، كما في مستدرك الحاكم وسنن الترمذي، وعند البيهقي في شعب الإيمان أن الرجل هو أبو بكر أو عمر أو علي عليه السلام. وفي صحيح ابن حبان أن هذا الرجل هو سعد بن أبي وقاص، وفي رواية الإمام أحمد عن جابر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (يدخل عليكم رجل من أهل الجنة، فدخل أبو بكر، فهنيئناه، ثم قال: يدخل عليكم رجل من أهل الجنة، فدخل عمر، فهنيئناه، ثم قال: يدخل عليكم رجل من أهل الجنة، فرأيت النبي ﷺ يدخل رأسه تحت الوادي، فيقول: اللهم إن شئت جعلته علياً، فدخل علي، فهنيئناه)²⁶³.

وكلام المصنف عفا الله عنه هنا ليس فيه ما يحتاج إلى نقد ورَدٍّ، لما فيه من طعن بعلي ومَن كان في صفِّه من الصحابة رضي الله عنهم. ثم إنَّ راوي هذه الأخبار وُلِدَ بعدما قاتل الخوارج عليّاً بألف عام. وقال المصنف أن "أبا موسى الأشعري سأل عن حرقوص بن زهير، فقيل له قد قتل يوم النهر، فقال لو اجتمع أهل المشرق والمغرب على الرمح الذي طعن به حرقوص لدخلوا النار جميعاً. فكيف يجوز حمل أحاديث الذمِّ على هؤلاء الممدوحين في الأحاديث، فالأولى حملها على خصمائهم، وكذا الآية إنما هي في الكفار، لأن كل أحد قد آمن بالله يوم أخذ الميثاق إذ خرجوا من آدم كالذر، وقال لهم الله تعالى: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ} قيل أراد الإيمان يوم أخذ الميثاق حين قال {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ} فَأَلَوْا بَلَى {²⁶⁴ فآمن الكل، فكل من كفر في الدنيا فكفره بعد الإيمان. وقيل أراد المنافقين الذين تكلموا بالإيمان بألسنتهم

²⁶² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 209.

²⁶³ أحمد ابن حنبل، المسند، مسند الكثيرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ج 22، ص 417.

²⁶⁴ الأعراف، 172/7.

وأنكروه بقلوبهم. وقيل أراد أهل الكتاب، وذلك أنهم آمنوا بمحمد ﷺ قبل مبعثه، فلما بُعث أنكروه وكفروا به. وقال قتادة هم الذين ارتدوا في زمان أبي بكر الصديق رضى الله عنه. وعن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: (أنا فرطكم على الحوض، وليدفعن رجال منكم، حتى إذا هويت عليهم قيل لا تدري ما أحدثوا بعدك)²⁶⁵. وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال: (يرد على الحوض رجال من أصحابي، حتى إذا رفعوا لي اختلجوا دوني، فلاقولن أي ربي أصحابي؟ فيقال لا تدري ما أحدثوا بعدك؟ فأقول سحقاً سحقاً)²⁶⁶. ويروى (فأقول سحقاً لمن بدل بعدى). وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي - أو قال من أمتي - فيميلون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنه لا علم لك بما أحدثوا بعدك! إنهم ارتدوا على أديبارهم القهقري)²⁶⁷. روى المصنف هذه الروايات والأخبار ومعظمها بلا سند؛ والذي أثبتته المصنفون في الحديث بخلاف رواية المصنف، إن في السند أو في المتن.

ذكر الإمام مسلم رحمه الله تحت "باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين" فقال: "واعلم وفقك الله أنّ الواجب على كلّ أحدٍ عَرَفَ التَّمييزَ بين صحيح الروايات وبين سقيمها، وعَرَفَ ثقات الناقلين لها من المتّهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحّة مخرجه والسّتارة في ناقله، وأن يتّقي منها ما كان عن أهل التّهم والمعاندين من أهل البدع. قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}²⁶⁸ وبقوله: {مَنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ}²⁶⁹. فدلت الآيات أنّ خبر الفاسق غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم. ودلت السنّة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كدلالة القرآن على نفي خبر الفاسق؛ للأثر عن رسول الله ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)²⁷⁰. وقال رسول الله ﷺ: (لا تكذبوا عليّ، فإنّه من يكذب عليّ يلج

²⁶⁵ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب في الحوض، رقم 6576، ج 8، ص 119.

²⁶⁶ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، رقم 2304، ج 4، ص 1800.

²⁶⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 210.

²⁶⁸ الحجرات: 6/49.

²⁶⁹ البقرة: 282/2.

²⁷⁰ مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات، ج 1، ص 7، 8.

(النار)²⁷¹. قال وكيع: "مَنْ طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنّة، ومن طلبه ليقوّي هواه فهو صاحب بدعة؛ فالْمُؤْمِنُ ينبغي أن يُلْقِي رأيه لحديث رسول الله ﷺ حيث ثبت، ولا يعتلّ بعِللٍ لا تصحُّ ليقوّي هواه؛ فعنه ﷺ أنّه قال: (لا يؤمن أحدكم حتّى يكون هواه تبعاً لما جئت به)²⁷².

ومن الخوارج مَنْ يميز الرواية عنه ﷺ ولو بالموضوع كدليل على ما يعتقده، وينفي ما يصطدم مع آرائه ومعتقداته. فقد ذكر المصنف قولاً نسبته إلى رسول الله ﷺ: (من قرأ السورة التي تذكر فيها آل عمران أُعطي بكلّ آية منها أماناً على جسر جهنّم)²⁷³. يعني أنه يُعطى أماناً ألاّ يجاوزه إلى النار بل يراها من بعيد²⁷⁴. فإذا كانت رواية الحديث الموضوع لا تجوز إلا ببيان الوضع، فكيف بروايته للاستشهاد به في التفسير! وهذا شنيع أن يذكر للاستدلال به على معاني الآيات التي تتعلق بالاعتقاد؟

والاستشهاد بالحديث الضعيف للاعتبار لا إشكال فيه، فقد جرى على هذا المنهج عامة المفسرين؛ ولكنّ الاستشهاد بالحديث الموضوع في تفسير القرآن لم يُجره لا المحققون ولا غيرهم. إذاً فلا تحلّ رواية الحديث الموضوع إلا مقترناً ببيان أنه كذب موضوع، سواء فيما يتعلق بالأحكام، أو الفضائل أو الترغيب والترهيب أو القصص والتاريخ. ومن يرويه من غير بيان وضعه فقد باء بالإثم الكبير، وكان في عداد الكذابين لما رواه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، عن رسول الله ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يرى أنّه كذبٌ، فهو أحد الكاذبين)²⁷⁵. وهذا في رواية ما يتعلق بالتفسير ومسائل الاعتقاد؛ وأما رواية الضعيف للاستئناس والترغيب بالعمل به في فضائل الأعمال فجائز - بل هو مستحبٌ - كما ذكر الإمام النووي رحمه الله تعالى: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحبُّ العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب، ما لم يكن موضوعاً. وأما الأحكام - كالحلال والحرام والبيع

²⁷¹ مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، ج 1، رقم 1، ص 9.

²⁷² محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: 256 هـ)، قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، تح: أحمد الشريف، ط/د. الأرقم للنشر والتوزيع. الكويت، ط 1، ت/ط: 1404 هـ، ص 73.

²⁷³ رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" وقال: حديث فضائل السور مصنوع بلا شك. قال الدارقطني: وهو متروك، وفي الطريق الثاني مغلّد بن عبد الواحد، قال ابن حبان: منكر الحديث جداً ينفرد بمناكير، وقد اتفق بديع ومغلّد على رواية هذا الحديث عن علي بن زيد، وقال أحمد ويحيى: علي بن زيد ليس بشيء. ونفس الحديث يدل على أنه مصنوع، فإنه قد استنفد السور وذكر في كل واحدة ما يناسبها من الثواب، بكلام ركيك في نهاية البرودة، لا يناسب كلام رسول الله ﷺ. انظر: ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597 هـ)، الموضوعات، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط 1، ج 1، ص 240.

²⁷⁴ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 1.

²⁷⁵ مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين. ج 1، ص 8.

والنكاح والطلاق وغير ذلك - فلا يُعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياطٍ في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديثٌ ضعيفٌ بكرهه بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتنزه عنه، ولكن لا يجب²⁷⁶.

ومنهج المحدثين أنهم يستشهدون بالأحاديث والآثار لتفسير معنى الآيات؛ لما ثبت بنصوص القرآن والسنة بأن السنة مفسرة للقرآن، قال الله تعالى: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} ²⁷⁷، وقال سبحانه أيضاً {وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ} ²⁷⁸. وما أنزل الله على رسول الله ﷺ لا يُوصل إلى تأويله إلا ببيانه ﷺ. وذلك يشمل جميع ما في القرآن من أوامر، وصنوف نهي؛ حقوقه وحدوده وفرائضه، وما أشبه ذلك من أحكام القرآن، فلا يُدرك علمها إلا ببيان رسول الله ﷺ. وهذا وجه لا يجوز لأحد أن يقول فيه إلا ببيانه ﷺ، وله تأويله بنص منه ﷺ، أو بدلالة تدل على تأويله ²⁷⁹. وهذا يشمل جميع آيات القرآن؛ ولا شك أن تأويل آيات الاعتقاد واستخراج ما فيها من المعاني والمسائل الاعتقادية أشد احتياجاً إلى بيانه ﷺ. فلا يجوز الاستدلال بغير الثابت من بيانه ﷺ في تفسير مثل هذه النصوص. ومن لم يتقيد بهذا فتفسيره مشحون بالبدع والعقائد الزائفة؛ إن لم يميز جهود المحدثين في توضيح الحديث المقبول من المردود، ولم يعرف الشروط الواجب توفرها في الحديث الذي تثبت به العقائد؛ فيروي المرفوع والمقطوع والخبر ويستشهد بالإسرائيليات التي تكثر فيها الأخبار المخالفة للثابت المقرر في الدين من الأحكام والاعتقاد.

ومنهج المحدثين انتقاء أحاديث التفسير المتعلقة بالاعتقاد، فوضعوا شروطاً لقبولها؛ "كصدق الراوي، وتحمل المسؤولية، والحفظ والضبط، وأدائه كما سمعه. وشرطوا للصحيح والحسن: ثقة الرواة، والسلامة بين حلقات الإسناد. فإذا كانت أنباء الغيب لا تُقبل ممن يطعن في الإسلام، فينبغي أن لا تُتلقى أحاديث الغيب من غير تمييز؛ بل الواجب تمحيصها بدقة؛ ولهذا حذرت كتب الموضوعات من أحاديث المعجزات وخوارق العادات ²⁸⁰. وذلك خشية منهم على الوقوع فيما ذكر. وبهذا "اتسم منهج

²⁷⁶ يحيى بن شرف النووي، الأذكار للنووي، فصل في حكم العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والترغيب والترهيب، ط/د. ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، ط/1، ت/ط: 1425 هـ، ص 36.

²⁷⁷ النحل، 44/16.

²⁷⁸ النحل، 64/16.

²⁷⁹ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 1، ص 74.

²⁸⁰ نور الدين محمد الحسني عتر، (ت: 1442 هـ)، منهج النقد في علوم الحديث، ط/د. الفكر - دمشق، ت/ط: 1399 هـ، ص 477.

النقد عند المحدثين بعمق النظر، وشموله جوانب البحث النقدي في الأحاديث. فوصلت إلينا الأحاديث بنقل رجال السند، مضبوطةً بشروط القبول في السند والمتن، وذلك كافٍ لإثبات سلامته؛ فإذا اختلَّ شيء من شروطه فقد المعيار لثبوت سلامته²⁸¹.

ولما تفرَّق المسلمون، راح كل فريق يؤيِّد مذهبه بما يعضده أو يظنُّه دليلاً من القرآن والسنة، وإن أدَّى ذلك إلى أن يحملوا النصوص ما لا تحتمله. وشرعوا ينسبون إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله، ليؤيِّدوا به دعواهم. فنشأ الوضع في الحديث بسبب الخلافات السياسية²⁸². وكانت هذه الخلافات سبباً للكذب على رسول الله ﷺ. يقول شريك بن عبد الله القاضي وكان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال: "أحجلُ عن كلِّ مَنْ لقيْتُ. إلا الرافضة. فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً. والغاية من وضعهم الحديث التملُّص من الحلال والحرام بعد زعزعت المعتقدات، بحجَّةٍ محمَّدةٍ علي رضي الله عنه، وأكثر الخوارج يعتمدون في الفقه على القرآن والسنة والإجماع والرأي؛ ولكنهم يقدِّمون ما صحَّحه الربيع بن حبيب"²⁸³، وهو من علمائهم، حيث ألَّف كتابه "الصحيح" في القرن الثاني الهجري، ويعتبرونه أعلى من صحيح البخاري ومسلم.

وقد بيَّن الإمام النووي رحمه الله أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب والمواظظ وغير ذلك؛ فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين؛ خلافاً للكرامية المبتدعة بزعمهم أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، وتابعهم كثير من الذين يُنسبون إلى الزهد؛ وشبهة زعمهم: رواية (من كذب علي متعمداً ليضل به فليتبوأ مقعده من النار)²⁸⁴؛ فزعم بعضهم بأن هذا كذباً له لا كذب عليه ﷺ. وهذا بعدد عن قواعد الشرع، مخالف لقوله تعالى {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} ²⁸⁵، ومخالف لصريح الأحاديث المتواترة، وإجماع أهل الحل والعقد، ومخالف لقوله تعالى {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ}

²⁸¹ عتر، منهج النقد، ص 10.. 17.

²⁸² مناع بن خليل القطان، (ت: 1420هـ)، تاريخ التشريع الإسلامي، ط/مكتبة وهبة، ط/5، ت/ط: 1422 هـ، ص 280.

²⁸³ انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، (ت: 365 هـ)، ج 4، ص 41. حيث قال بأن الربيع هذا روى أحاديث مناكير. وقال البخاري عنه: منكر الحديث. وقال النسائي: الربيع بن حبيب منكر الحديث.

²⁸⁴ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، أبي بكر المعروف باليزار، (ت: 292 هـ)، مسند اليزار المنشور باسم البحر الزخار، تح: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، نشر: مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة، ط/1، ت/ط: 1430 هـ، ج 5، ص 262.

²⁸⁵ الإسراء، 36/17.

إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} ²⁸⁶. فلا فرق في الكذب بين أن يكون على الله أو على رسوله ﷺ، ولا أن يكون كذباً له أو عليه ﷺ ²⁸⁷. ويؤيد المصنف هذا المعنى فيقول عند قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ²⁸⁸، لا تتبع في قول أو فعل ما ليس لك به اعتقاد جازم ²⁸⁹. لكنه يناقض نفسه في مواضع أخرى.

ومن تأويل الحديث بغير ما هو عليه عند المصنف للاستشهاد به، ما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: (كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي؛ قالوا ومن أبي؟ قال من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبي) ²⁹⁰. قال رسول الله ﷺ: (إن الله لا يجمع أمتي. أو قال. أمة محمد على ضلالة. ويد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ في النار) ²⁹¹. فقال: ولو اجتمع الناس على ضلالة لكان واحد منهم على حق، فيخالفهم في الضلالة، فهو الجماعة حينئذٍ. فلو اجتمع أهل الدنيا على ضلالة، فلا بد أن يكون واحدٌ. ولو من قومنا. على الهدى ²⁹². فعلى حسب قوله هذا يكون قد حصر معنى الجماعة الواردة في الحديث في نفسه وجماعته دون غيرهم من المسلمين، وهذا لا يخفى بطلانه.

هذا ولم تكن الخوارج على نهج واحد في الرواية؛ فإن صلحاءهم لا يُحِلُّون الكذب أصلاً، بل يعدونه ذنباً مكفراً؛ ولذلك فإن العلماء ذكروا بأن الخوارج أقلُّ الفرق الإسلامية كذباً، فهم إذا كذبوا فقد كفروا بناء على منهجهم، لأنهم يكفرون مرتكب الكبيرة. وقد نُسب إليهم أنهم وضعوا حديث: (إذا أتاكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته). وهم ينفون هذه النسبة. قال ابن تيمية: "ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج. وإنهم ليسوا ممن يتعمد الكذب؛ بل هم مشتهرون بالصدق ²⁹³."

²⁸⁶ النجم، 3/53.

²⁸⁷ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1، ص 70.

²⁸⁸ الإسراء، 36/17.

²⁸⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 216.

²⁹⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم 7280، ج 9، ص 92.

²⁹¹ الحاكم، المستدرک علی الصحيحین، ج 1، ص 201.

²⁹² أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 216.

²⁹³ انظر تاريخ التشريع الإسلامي للقطان، مناع بن خليل القطان، (ت: 1420هـ)، ط/مكتبة وهبة، ط 5، ت/ط: 1422 هـ، ص

وذكر الأستاذ محمد أبو زهرة، خلاصة جامعة في موقف الخوارج من الحديث، فذكر أن هذا ليس ببعيد من قوم وقفوا عند ظواهر الكتاب، وردوا الحديث إذا جاء من غير من ينتمي إليهم؛ إلا أن وضع الخوارج للحديث لم يكن بكثرة كما عند الشيعة، وذلك لأمرين:

أولها: أن الخوارج كان من مذهبهم تكفير الكاذب، وذلك مما يجعل الكذب فيهم قليلاً.

ثانيها: أنهم كانوا لبدائهم وجفاء طبعهم وغلظتهم غير مستعدين لقبول أفراد من الأمم الأخرى، كالفرس، واليهود الذين اندسوا في الشيعة، ووضعوا كثيراً من الأحاديث.

ثالثها: كان عماد الخوارج في محاربة خصومهم أسلحتهم وقوتهم وشجاعتهم، وكانوا مع ذلك صرحاء لا يعرفون التقية، التي استخدمتها الشيعة. لذلك تراهم لم يلجؤوا إلى الكذب لانتقاص أعدائهم؛ لأنهم في نظرهم كفار، وليس بعد الكفر عيب يُنتقص به صاحبه، فلم يبق سوى السيف يعملونه في رقابهم من غير مداينة.

فكل هذه العوامل كان لها أثر بتقليل الكذب من الخوارج في الحديث بالنسبة إلى غيرهم من الفرق الأخرى. ومع ذلك لم يخلُ أفراد منهم اصطنعوا الأكاذيب واختلقوا الأحاديث²⁹⁴.

المطلب الرابع: الفرق بين الخوارج ومنهج المتكلمين

إنَّ علم الكلام هو علم العقائد والتوحيد، يُبَيِّنُ العقائد ويقوي الإيمان، ويدفع الشُّبه بالحجج. ولكن لما اختلطت المذاهب العقدية بآراء الفلاسفة وأصحاب التحل، لزم أن ينتصب من المتكلمين العارفين بالقرآن والسنة للردِّ على تلك الآراء؛ وينبغي أن يكونوا مؤهلين بما يلزم من علوم القرآن والسنة، ليكونوا قادرين على إبطال تلك الفلسفات²⁹⁵.

وليس للخوارج دراسة مدونة في المسائل الكلامية المتعلقة بالإلهيات والنبوات والسمعيات؛ إلا ما نُقل عنهم من آراء محدودة في بعض المسائل الاعتقادية، أو من خلال مجادلاتهم وحواراتهم، فكانت مشاركتهم في الكلام ضئيلة، مقارنة بالفرق الكلامية، والذي اشتهر من مشاركتهم مسألة الخلافة ومن تجوز له وشروط الخليفة؛ ولأنهم لم ينضبطوا بأصول المتكلمين تبادوا فكفروا الخليفة، وكفروا مرتكب الكبيرة، فمنهم من جعله كافراً ومنهم من جعله مشركاً. واستدلَّ المصنف رحمه الله تعالى بعلم الكلام في إثبات

²⁹⁴ محمد أبو زهرة، الحديث والمحدثون، نشر/د. الفكر العربي - القاهرة، ت/ط: 1378 هـ، ص: 87.

²⁹⁵ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت: 1393 هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تح: محمد الحبيب ابن الحوجة، ط/وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ت/ط: 1425 هـ، ج 1، ص 262.

التوحيد فقال عند قوله تعالى {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}²⁹⁶: "قام البرهان على أن الإله واجب الوجود، ولا يتحقق الوجود دون ذات واحدة، والزائد مستغنى عنه، ويسمى هذا المذهب الكلامي"²⁹⁷. وتعرض لعلم الكلام بوساطة المصطلحات المنطقية؛ مثل القضية السالبة الكلية، والسالبة الجزئية، والسالبة المهملة، والصور الكلي والجزئي، والجسم والعرض. مستدلاً بها على منع وقوع رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة حيث قال: "إن قوله تعالى {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ}²⁹⁸ موجبة كلية، يُحتمل أنه جاء للنفي، ثم جاء عليه العموم، فتكون سالبة كلية، أي: لا شيء من الأبصار يراه. ويحتمل أنه اعتبر العموم أولاً، ثم جاء النفي عليه، فتكون سالبة جزئية، أي: لا يراه بعض الأبصار - وهي أبصار الكفار - ويجب الاحتمال الأول بما يلزم من النقص في رؤيته؛ والصارف إلى هذا ما يلزم من الرؤية، وما كان نقصاً بالذات لم يتغير بالزمان ولا بغيره، فالرؤية نقص في الدنيا والأخرى، سواء اختصت الرؤية بالمؤمن فقط - كما زعموا - أو عمت الكافر أيضاً، ولا قائل به. وكل هذه المقدمات ليستنتج المصنف أن نفي الرؤية مذهب الإباضية بأصنافها²⁹⁹. ولكن لم يكن استخدام المصنف للمصطلحات المنطقية على سبيل الحتم؛ وإنما وقعت منه على سبيل الاحتمال، لقوله "ويحتمل". والقاعدة الأصولية التي تقرر أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به. ولكنه ينهال باللائمة والإنكار على جمهرة العلماء القائلين بالرؤية ويحكم عليهم بالضلالة، في حين أنه يقرر أن الرؤية أحد الاحتمالات.

وأما المتكلمون فإثم قاموا بتقرير القواعد العقدية على أسس عقلية منطقية، استناداً إلى الأدلة النقلية والعقلية. فتناولوا آيات صفات الله بالتأويل؛ وكل نص لم يوافق ظاهره تنزيه الله صرفوه عن هذا الظاهر؛ مقدّمين الأدلة النقلية على العقلية. قال ناظم جوهره التوحيد:

وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوض ورم تنزيها.

فالكل يريد تنزيه الله، فلا داعي لإثارة الخلاف بين المسلمين، والمهم أن لا يقع المسلم في التشبيه³⁰⁰. ورد المتكلمون على من خالفهم في المنهج بقولهم:

²⁹⁶ الأنبياء، 22/21.

²⁹⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 8، ص 343.

²⁹⁸ الأنعام، 103/.

²⁹⁹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 107.

³⁰⁰ الشيخ نوح علي سليمان القضاة، المختصر المفيد في شرح جوهره التوحيد، دار الرازي، عمان - الأردن، ط1، ت/ط:

1999/1420، ص 86.. 90.

ومنه أن ينظر بالأبصار ... لكن بلا كيف ولا انحصار.

فأصحاب المنهج السليم من المتكلمين سلكوا الطرق العلمية؛ إلا أنه لا يؤمن على سالكي علم الكلام من الخطر؛ ولذلك تركه السلف الصالح ولم يقولوا به لما فيه من مزالق. فلا ينبغي أن يتعلم مسائل المتكلمين إلا المتضلع في العلم حذراً من الزيغ والضلال في الاعتقاد. ويلقب بعلم الكلام بأصول الدين، ويعلم التوحيد، واصطلاحاً بعلم الكلام، لأنَّ الكلام صفة ثابتة لله تعالى، والقرآن كلام الله القديم أصل تسمية علم التوحيد بعلم الكلام؛ وهو يورث قوَّة على الكلام ردّاً وقبولاً وقوَّة على الكلام في الشرعيَّات. ومقصود هذا العلم إثبات العقائد الدينيَّة من الأدلَّة اليقينيَّة.

ولكنَّ التعمُّق في علم الكلام غير ممدوح، إلا بمقدار الحاجة والضرورة. وذلك لأنَّ مباحثه الكلام لم تكن لمن آمن بالقرآن، وإنما هي للزنادقة وشبههم الفلسفية، وللفرق الشاذَّة وتكلفاتها العقليَّة. فكانت مباحثه استجابة لما تقتضيه الضرورة. إذ هو عبارة عن استعمال الحجج العقلية والمنطقية لترسيخ عقائد الإسلام، والردِّ على المبتدعة والمبطلين، بالكشف عن تصوُّراتهم الباطلة في علم الكلام، وما يُروِّجونه باسم المنطق والعقل وعلم الكلام، قال الله تعالى: {وَجَادِثُهُمْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} ³⁰¹، فجداهم يكون بالسلاح ذاته. وهو حينئذ واجب تدعو إليه الحاجة من أجل حماية الدين ³⁰².

وأما الإقبال عليه والتعمق فيه لغير ضرورة فقد ذمَّه العلماء؛ فقال الإمام الشافعي: "حكمي في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويطاف بهم في القبائل والبشائر، ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام" ³⁰³. "وذمَّه الإمام أحمد حتى هجر الحارث المحاسبي لتصنيفه كتاباً في الردِّ على المبتدعة، فقال له: "ألست تحكي بدعتهم أولاً ثم تردُّ عليهم؟ ألست تحمل الناس على مطالعة البدعة والتفكُّر في تلك الشُّبهات؟" ³⁰⁴.

³⁰¹ النحل، 125/16.

³⁰² محمد سعيد ومضان البوطي، كبرى اليقينيَّات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق، ط/د. الفكر، دمشق - بيروت، ص 23.

³⁰³ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، أبي عمر النمري، (ت: 463 هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبي الأشبال الزهيري، ط/د. ابن الجوزي. السعودية، ط1، ت/ط: 1414 هـ، ج 2، ص 941.

³⁰⁴ القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، (ت: 543 هـ)، المسالك في شرح مُوطَّأ مالك قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، تقديم: يوسف القرضاوي، نشر/د. الغرب الإسلامي، ط1، ت/ط: 1428 هـ، ج 7، ص 223.

ووفق الإمام الغزالي رحمه الله تعالى بين المانعين والمجيزين لعلم الكلام فأوضح أنَّ من العلماء من قال إنه فرض كفاية أو فرض عين، لأنه سبيل لتحقيق العلم بالتوحيد، وبه يكون النضال عن دين الله، إذ هو عبارة عن معرفة الدليل على حدوث العالم ووحدانية الخالق وصفاته. ومعرفة الله بالدليل تقوي الإيمان. فإن كان يُفرض إلى التعصب فهو محرم. قال تعالى: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ} ³⁰⁵، وقال أيضاً: {إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا} ³⁰⁶ أي حجة وبرهان. وفي القرآن نصوص اعتمد عليها المتكلمون في التوحيد، كقوله تعالى {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} ³⁰⁷، ولم تزل الرسل صلوات الله عليهم يحاجون المنكرين ويجادلونهم. والصحابة رضي الله عنهم كانوا يحاجون المنكرين ويجادلونهم عند الحاجة.

وأول من دعا المبتدعة إلى الحق بالمجادلة عليّ ببعثه ابن عباس رضي الله عنهم إلى الخوارج، فكلمهم وأفحمهم، فرجع أكثرهم. وناظر علي كرم الله وجهه رجلاً من القدرية. فمن دخلت عليه شبهة في العقيدة في بلد يظهر فيها الجدل، لا تُنتزع من صدره ولو اجتمع الأولون والآخرون؛ بل الهوى والتعصب وبغض الخصوم المجادلين يمنعه من الحق. فهذا ضرر علم الكلام؛ ولكنه لا ينفك عن إيضاح أمور تكاد تفهم قبل التعمق في الكلام.

ولما ثارت البدع ازدادت الحاجة إلى الكلام، فصار من فروض الكفايات، وإذا لم يشتغل العلماء بنشره فسيذهب علمه. وأما مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج فكانت على قدر الحاجة. فأما إزالة الشبهة ومعرفة الحقائق وأسرارها فبالجاهدة وقمع الشهوات والإقبال بالكلية على الله، والفكر الصافي عن شوائب المجادلات. ورحمة الله تفيض على من تعرّض لنفحاتها، إذا وافق القبول وطهارة القلب ³⁰⁸.

وجمهور المتكلمين أنّ الجدل في الدين طاعة، لقوله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} ³⁰⁹؛ كان لتقرير أصول الدين؛ فيحمل الجدل المذموم على الجدل في الباطل؛ والممدوح منه لتقرير الحق والدّبّ عن الدين. والذي دفعهم لخروجهم على منهج المتكلمين إلى أن فسروا قوله تعالى {إِنْ تَحْتَبُّوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ} ³¹⁰ بمعنى إن

³⁰⁵ النمل، 64/27.

³⁰⁶ يونس، 68/10.

³⁰⁷ الأنبياء، 22/21.

³⁰⁸ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 12، 821.

³⁰⁹ النحل، 125/16.

³¹⁰ النساء، 31/4.

تجتنبوا الكفر والشرك، وهذا مالا يتفق مع مقصد القرآن، ولا مع منهج المتكلمين. ومن الخوارج من كَفَرُ المسلمين بصغار الذنوب فضلاً عن كبائرها. ومذهب أهل السنة أنه يجوز من الله تعالى أن يعفو عن العقاب والوعيد عليه؛ وأما الخوارج فبالغوا وكَفَرُوا مَنْ خالفهم الرأي، وأولوا نصوص القرآن والسنة بحملها على ما لا تحتمله، وأنكروا المعنى الظاهر من النص لأنه يناقض آراءهم. ومن ذلك أنهم أنكروا رؤية الله تعالى في الآخرة، مستدلين على بطلانها بعلم الكلام، مدّعين أنها تناقض التوحيد، وتستلزم إثبات التحيز، مع أن الرؤية ثابتة بنص القرآن والسنة. وأنكروا الشفاعة لأهل الكبائر، وأنهم مخلدون في النار، وذلك باستخدام الكلام المنبعث عن الرأي والهوى. وبإنكارهم الشفاعة ردّوا النصوص التي تثبت الشفاعة وأولوها برأيهم. ويقولون إن أطفال المشركين في النار، لعدم إيمانهم؛ غافلين عن دخول أطفال المسلمين في أطفال الكافرين؛ لاشتراكهم في عدم الإيمان، إذ الإيمان عندهم قول واعتقاد وعمل، ولم يقع جميع ذلك من أطفال المسلمين. ولو كان أطفال المسلمين تبع لأبائهم بخلاف أطفال المشركين لكان ذلك مناقضاً لقوله تعالى: {مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّٰ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا} ³¹¹؛ إذ إن الله لا يعذب أحداً بذنب غيره. وعلى هذا جرى الخوارج بمجادلتهم الكلامية في تفسيرهم وعقائدهم.

وقد تعثرت الخوارج عندما أرادوا اقتفاء منهج المتكلمين بحملهم آيات الاعتقاد على عموم المسلمين، كما حملوا آيات التكفير والقتل التي نزلت في الكافرين وأهل الكتاب وأنزلوها على المسلمين الموحدين. فرموا بالكفر والخلود في النار كل مَنْ ارتكب معصية؛ حتى كان منهم مَنْ لم يفرّق بين معصية صغيرة أو كبيرة، سواء أصرّ عليها أو لم يصر.

المطلب الخامس: مفهوم أهل السنة والجماعة عند الخوارج

أهل السنة والجماعة هم الصحابة والتابعون وتابعوهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين؛ فكل مَنْ سلك سبيلهم ونهج نهجهم واقتدى بهم واعتقد معتقدهم - ممن ليسوا مبتدعة ولا أهل أهواء - هم أهل السنة والجماعة. والمراد بالسنة ما يقابل البدعة، وبالجماعة ما يقابل الفرقة. وأهل السنة مَنْ أثبت خلافة الخلفاء، فدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة. وقد يراد بهذا اللفظ أهل الحديث والسنة، ومَنْ يقول بأن القرآن غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند المتفقيين

³¹¹ الإسراء، 15/17.

على أصول الدين.

ولكن المصنف يرى بأنه والإباضية هم أهل السنة والجماعة فقال: "أصحابنا الإباضية الوهبية هم الجماعة والسواد الأعظم، وهم أهل السنة؛ ولو كانوا أقل الناس؛ لأنهم المصيبون في التوحيد وعلم الكلام، وفي الولاية والبراءة، والأصول دون غيرهم. وأما الفروع فقولهم فيها أصحّ لأدلتها؛ لكن قد يشاركونهم في الصحة. مستشهداً بقول الإمام الثوري: المراد بالسواد الأعظم من كان من أهل السنة والجماعة، ولو كان واحداً. ثم فسر المصنف قول الإمام الثوري "ولو كان واحداً" فقال: حقيقة قوله أهل السنة والجماعة الصادرة على أصحابنا، وأهل المذاهب الأربعة هم أهل أهواء"³¹².

فحصره مفهوم أهل السنة والجماعة على الإباضية من التعصب للمذهب، وزعمه أنه قد يشاركونهم غيرهم فيه اعتدال ونوع إنصاف. ولكنه أجحف في حق أهل السنة وفي حق الإباضية ذاتها حين قال: أهل المذاهب الأربعة هم أهل أهواء.

وإن لأهل السنة عدّة مسميات: فهم أهل الحديث، وهم الفرقة الناجية، وهم الجماعة، ويمتاز منهجهم بضبط نصوص الكتاب والسنة ومعانيها، والمأثور عن الصحابة والتابعين في معاني القرآن والحديث. وذلك من خلال الاجتهاد في تمييز الخبر صحيحه من سقيم، وفي الوقوف على معانيه وفهمه، والعمل به والاستقامة عليه اعتقاداً وفكراً، والبعد عن كل ما يخالفه قولاً واعتقاداً وعملاً. والدعوة إلى ذلك بالقول والسلوك. فمن التزم هذه القواعد في الاعتقاد والعمل، فهو على منهج أهل السنة. وهذا الاتباع والتقيد بالسنة هو الذي قصده الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى فيما روي عنه: (ينبغي للرجل أن لا يحكّ رأسه إلا بأثر). وقال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ}³¹³: تبيض وجوه أهل السنة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة. وللمفسرين في الذين اسودت وجوههم، خمسة أقوال: أحدها: أنهم كل من كفر بالله بعد إيمانه يوم الميثاق. والثاني: أنهم الحرورية. والثالث: اليهود. والرابع: أنهم المنافقون. والخامس: أنهم أهل البدع³¹⁴.

³¹² انظر تفسير أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 145.

³¹³ آل عمران، 106/3.

³¹⁴ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت: 597 هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد الرزاق المهدي، ن/د. الكتاب العربي - بيروت، ط 1، ت/ط: 1422 هـ، ج 1، ص 313.

ومعتقد أهل السنة في أسماء الله وصفاته، يقوم على أساس الإيمان بكل ما ورد بنصوص القرآن والسنة. إثباتاً ونفيًا. فيسمّون الله بما سمّي به نفسه، لا يزيدون ولا ينقصون. ويثبتون صفات الله بما وصف به نفسه في كتابه، وبيان رسوله ﷺ؛ من غير تجسيم ولا تعطيل، ولا تكيف ولا تمثيل. وينفون عن الله ما نفاه عن نفسه، مع اتصافه بصفات الكمال وتنزهه عن النقائص. فسلكوا في ذلك منهج القرآن والسنة، فكل اسم أو صفة لله وردت في الكتاب والسنة الصحيحة فهي من قبيل الإثبات، فيجب إثباتها. وأما النفي عن الله تعالى فلكل ما يضاد كماله، مع وجوب اعتقاد ضدّ المنفي. قال الإمام أحمد: "لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، فلا نتجاوز القرآن والسنة"³¹⁵. ويصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل. فقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ³¹⁶ فيه ردّ على الممثلة، وقوله {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ردّ على المعطلة.

وقد وافق المصنف أهل السنة والجماعة حين ذكر بأن أسماء الله تعالى محصورة بما ورد منها في الكتاب والسنة فقال في أسمائه تعالى: "وهي توقيفية عندنا وعند جمهور قومننا"³¹⁷.

ويكثر المصنف من الردّ على أهل السنة، وخاصة على الأشعرية. كما في نقده عليهم: "وما أكثر تخالط الأشعرية، فتارة يقولون بأن الفساق بعضهم في النار ثم يخرجون منها، وبعضهم لا يدخلها ولو مات أحدهم مصرّاً؛ وتارة يقولون بأن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة"³¹⁸.

وأهل السنة والجماعة هم الأشعرية والماتريدية: سمّيت بالأشعرية نسبة لأبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، وكان على مذهب المعتزلة، فأستأذه أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة. ثم رجع عن الاعتزال، فأخذ يؤلف وينظر ويلقي الدروس في الردّ على المعتزلة. ثم التقى بـزكريا بن يحيى الساجي، فأخذ عنه أصول أهل السنة. وكان الساجي شيخ البصرة وحافظها. ثم جاء أبو بكر الباقلاني فهذب طريقة الأشعري، وجعلها قواعد للعقائد الإيمانية؛ فجعل النصّ أساساً، والعقل تابعاً للنص³¹⁹.

وظهر الإمام أبو الحسن الأشعري في زمن علت فيه كلمة المعتزلة والفلاسفة الذين يُقدّمون عقولهم على الكتاب والسنة، وبعض الحنابلة الذين يُقدّمون ظاهر النصوص على العقول، فاخترط أبو الحسن

³¹⁵ الذهبي، العرش، ج 1، ص 259.

³¹⁶ الشورى، 11/42.

³¹⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 266.

³¹⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 71.

³¹⁹ الذهبي، العرش، ج 1، ص 63، 41.

الأشعري منهجاً بين العقل والنقل، فغدا الشرع كالشمس والعقل كالعين، ولا يكون الإبصار إلا بهما، فارتضى منهجه أكابر علماء المسلمين. والعقيدة التي يقررها أهل السنة مستمدة من أصول الكتاب والسنة.

وكانت الأشاعرة جمهور أهل السنة والجماعة من المالكية والشافعية، وأما الحنفية فيتبعون أبا منصور الماتريدي، وأما الحنابلة فبعضهم أشاعرة، وبعضهم عُرفوا بالحنابلة؛ فجميع هؤلاء هم أهل السنة، ويقابلهم وباقي الفرق من الخوارج المعتزلة وغيرها.

وكان المصنف يكثر من الردّ والنقد للأشاعرة، وفي بعضها نقد لأبي الحسن الأشعري ذاته، وأحيانا يحكي قولهم ويستشهد به، ولكن الغالب عليه نقدهم. ومن ذلك ما حكم بكونه الحق عندما أوّل بعض الآيات المتشابهات في صفات الله تعالى. فقال فسر {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} بمعنى أنه لا مانع له من تعذيبهم، وأنه متمكن منه مبالغة في القدرة، أو باعتبار عذاب الدنيا والآخرة. والحق هذه التأويلات، لا ما قالت أسلاف الأشعرية من الجمود على الإيمان بأن الله يدين لا يشبه بهما الخلق، ولا كيف لهما. وزعم الفخر الرازي عن أبي الحسن الأشعري أن اليد صفة قائمة بالذات، وهي صفة سوى القدرة، من شأنها التكوين، وذلك خطأ.

ومن جهة يكون المصنف منصفاً حينما يحكي أنّ خصمه قد وافقه في مسألة ما، ومن ذلك ما قاله بعد كلامه بأن أفعال العبادة ترجع إلى الله تعالى من جهة الخلق والاعتقاد وتحصيل الأسباب والتوفيق، ولكن ترجع إلى العبد أيضاً من جهة المباشرة والكسب بعد الإرادة سواء قيل إنه غير مؤثرة، فعقب على ذلك بقوله: كما هو مذهب أبي الحسن الأشعري والزاعمين أنهم أهل السنة. المصنف كان أبو الحسن الأشعري هو الإمام الذي سلّمت الأمة له بالقبول والرضا في علم التوحيد، وكان صاحب سنة ومنهج معتدل، ولما حضر أجل أبي الحسن الأشعري قال لبعض أصحابه: اشهدْ عليّ أنّي لا أكفر أحداً من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

برع الأشعري في معظم العلوم، وله مصنفات تدلّ على سعة علمه؛ فردّ على أرسطو وعلى الدهرية والمجوس والمشبّهة والخوارج والرافضة والقدرية، وبرع في الردّ على المعتزلة؛ بل إنه ألف كتاباً ردّ فيه على نفسه عندما كان معتزلياً. وكان مؤرخاً للعقائد، وله كتاب "مقالات الإسلاميين". وله إلمام بالسير والأخبار، فألف كتاباً خاصاً بأفعال النبي ﷺ. وكانت قدمه راسخة في علوم الشريعة، فكتب في القياس والاجتهاد، وألف في خبر الواحد والإجماع، وله كتاب ضخّم في التفسير. ولهذا فإنّ أهل العلم أثنوا عليه؛

فقال الخطيب البغدادي معرّفاً بأبي الحسن الأشعري، أنه متكلمٌ وصاحب الكتب والتصانيف في الردّ على الملحدة، وعلى غيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعة. وعن أبي بكر الصيرفي (ت: 330 هـ) قال: كانت المعتزلة قد رفعت رؤوسها، حتى أظهر الله تعالى الأشعري، فحجزهم في مثل أقماع السمسم. وقال ابن خلكان (ت: 681 هـ): أبو الحسن الأشعري صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنة، وإليه تنسب الأشعرية، وشهرته تغني عن تعريفه. ومناظرته مع الجبائي كشفت حقيقة المبتدع، فبان منهج واعتقاد أهل السنة، وتميّز عن نهج أهل الاعتزال والجهمية، وظهر الحق به. وخلاصة هذه المناظرة: أن الأشعري سأل الجبائي عن ثلاثة إخوة؛ أحدهم مات بالغاً فاستحقّ الجنة، ومات الثاني كافراً فاستحقّ النار، وأما الثالث فمات صغيراً. فلما رأى الصغير منزلة الكبير في الجنة قال لربّه: هلاًّ بلّغتني منزلة هذا؟ فقال الجبائي: يقول الله له إني علمت أنّك لو كبرت لكفرت ودخلت النار³²⁰. فقال الأشعري للجبائي: فإذا قال الذي في النار: فهلاًّ أمتني صغيراً! فماذا يكون الجواب؟ فانقطع الجبائي ولم يجد جواباً³²¹.

قال الإمام السبكي رحمه الله تعالى: المالكية كلّهم والشافعية غالبهم أشاعرة؛ لا أستثنى منهم إلا من لحق بتجسيم أو اعتزال، ممّن لا يعبأ الله تعالى به. والحنفية أكثرهم أشاعرة. أعنى يعتقدون عقد الأشعري. لا يخرج منهم إلا من لحق بالمعتزلة. والحنابلة أكثر فضلاء متقدّمهم أشاعرة، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم. قال: وقد تأملت عقيدة أبي جعفر الطحاوي، فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام. وعقيدة الطحاوي زعم أنّها الذي عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد. ثم تفحصت كتب الحنفية فوجدت أنّ المسائل التي وقع فيها بيننا وبين الحنفية خلاف، هي ثلاث عشرة مسألة، منها ست مسائل فيها خلاف معنوي، والباقي فيها خلاف لفظي؛ وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا ولا مخالفتنا لهم فيها، لا تكفيراً ولا تبديعاً. وأجمعوا على ترك تكفير بعضهم بعضاً، بخلاف من عداهم من سائر الفرق؛ واختلفت بهم

³²⁰ لأنّ معتقد المعتزلة في ذلك قولهم: يجب على الله أن يختار لعبده الأصلح.

³²¹ علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أبي الحسن (ت: 324 هـ)، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تح: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، ط/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ت/ط: 1413 هـ، ص 23.

مستشعرات الأهواء والطرق فكّر بعضهم بعضاً³²². وذلك ما عُرف عن الخوارج، التي تكفر المسلمين المؤمنين الموحدين، وقد مر بنا عند الحديث عن فرق الخوارج كيف أن الفرقة تنقسم جماعات، وقد يكفر بعضهم بعضاً.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى: الأشعرية أعيان السنّة، انتصبوا للردّ على المبتدعة من القدرية والرافضة وغيرهم، فمن طعن فيهم طعن أهل السنّة، ويجب على الناظر في أمر المسلمين تأديبه. قال السبكي: أما طريقة الشيخ أبي الحسن الأشعري في الصفات، فمن أصحّ المذاهب؛ لأنه يُثبت الصفات ولا ينكر ولا يكتيف منها شيئاً؛ كالسلف والأئمة من أهل السنّة والجماعة. وعلى هذا جرى الأئمة من أصحاب الأشعري³²³. وأما المصنف وسائر الخوارج مع المعتزلة فإنهم ينفون صفات الله تعالى، ولذلك تُسمّى الأشاعرة بالصفاتيّة، لإثباتهم صفات الله وقدمها. وكان نهمهم في الألفاظ التي وردت في القرآن والسنة؛ من الاستواء والنزول والإصبع واليد والقدم والصورة والجنب على منهجين متكاملين؛ فمنهم من تأوّل جميع الألفاظ التي وردت على وجوه محتملة للفظ، وهذا المنهج الذي جرى عليه الخلف؛ وأما سلفهم فلم يتعرّضوا للتأويل، ولا صاروا إلى التشبيه، وهم الأشعرية الأثرية. فالخلف على أنّ هذه الألفاظ لا يمكن إجراؤها على ظاهرها، لأنّه كفر، ولا يمكن التوقّف فيها؛ فلا بدّ من تأويلها بما يحتمله اللفظ. وهذا ما أكّده المصنف بحرصه على ضرورة التأويل، وهو الصحيح من مذهب الأشعري وأصحابه. ولأما السلف القائلون بأننا لسنا مكلفين بمعرفة هذه الألفاظ ولا بتأويلها؛ إنما كُلفنا باعتقاد أنه سبحانه ليس كمثله شيء، ونكل علم ذلك إلى الله. وهؤلاء السلف الصالح؛ وهو أحد قولي الأشعري³²⁴.

وأما الماتريدية فإن المصنف لا يكاد يصرح باسمهم، ويبدو أنّهم لا يكثر من نقدهم بسبب كثرة الاتفاق في بينه وبين الأحناف، وقد علمنا أن الأحناف كانوا على مذهب الماتريدية، وهم أتباع محمد بن محمد بن محمود بن محمد، أبي منصور الماتريدي (ت: 333 هـ). وكان معدوداً في فقهاء الحنفية، وكان صاحب جدل وكلام، وقد نهج منهجاً كلامياً في تقرير العقيدة، يشابه إلى حدّ كبير منهج متأخري

³²² عبد الوهاب بن تقي الدين، تاج الدين السبكي، (ت: 771 هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط/هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/2، ت/ط: 1413 هـ، ج 3، ص 175، 178.

³²³ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبي الفداء، (ت: 774 هـ)، طبقات الشافعيين، تح: أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، ط/مكتبة الثقافة الدينية، ت/ط: 1413 هـ، ص 427.

³²⁴ صلاح الدين خليل بن أيلك بن عبد الله الصفدي، (ت: 764 هـ)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط/د. إحياء التراث. بيروت، ت/ط: 1420 هـ، ص 142، 141.

الأشاعرة. والماتريدية شقيقة الأشعرية، لما بينهما من الائتلاف والاتفاق، حتى لكأنهما فرقة واحدة، فيصعب التفريق بينهما. ولذلك يصرّح كلٌّ من الأشاعرة والماتريدية بأنّ أبا الحسن الأشعري وأبا منصور الماتريدي إماما أهل السنة. فالماتريدية انتشرت بين الأحناف الذين كانوا شرق العالم الإسلامي وشماله. وأما الأشعرية انتشرت بين الشافعية والمالكية، وهم اليوم يتواجدون في وسط وغرب وجنوب شرق العالم الإسلامي، فكانت الشافعية والمالكية على الأشعرية³²⁵.

وأما الخوارج فبخروجهم عن الجماعة شقّوا عصا المسلمين؛ فكفروا من خالفهم، وقتلوا المسلمين بعد تكفيرهم. وحكموا بالخلود في النار لمرتكب الكبائر؛ فخالفوا المقرر عند علماء أئمة الأمة. وبهذه المخالفة وقفت الخوارج على الطرف المعاكس للمرجئة التي تقول: لا يضرّ فعل الذنب مع وجود الإيمان، بينما تقول الخوارج: لا وجود للإيمان مع اقتراف الذنب.

فالمرجئة زعمت أن الإيمان قول بلا عمل، مخالفين أهل السنة والجماعة من جهة، ومخالفين الخوارج من جهة أخرى؛ فالإيمان عند المرجئة قول مجرّد. ويرون أن العمل ليس شرطاً ولا شطراً للإيمان؛ فلا يتفاضل فيه المؤمنون؛ بل يتساوى عندهم إيمان الملائكة والأنبياء. والإيمان في رأي المرجئة لا يزيد ولا ينقص، فمن آمن بلسانه فهو مؤمن حقاً ولم يعمل عملاً من الأعمال التي ترى الخوارج أنّها جزء من الإيمان. عن ابن عباس وجابر قالوا: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: (صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: أهل الإرجاء، وأهل القدر)³²⁶. وقد أرجعت المرجئة جميع أفعال الخلق إلى الله، والقدرية نفتها عن الله فجعلت كل التدبير فيها للخلق.

والمذهب الوسط بين المرجئة والقدرية هو ما عليه أهل السنة والجماعة، لا الذي عليه الخوارج؛ قال الله تعالى: {كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}³²⁷. وعن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي: المرجئة، والقدرية)³²⁸. وقد أخذ الخوارج بتأويل النصوص لجعلها دليلاً لأرائهم. ولم يتفقوا في التأويل؛ بل تعددت واختلفت تأويلاتهم تبعاً لانقساماتهم. والذي يجمع بين هذه الفرق:

³²⁵ الذهبي، العرش، ج 1، ص 68.

³²⁶ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج 1، ص 28.

³²⁷ البقرة، 143/2.

³²⁸ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، (ت: 360 هـ)، المعجم الأوسط، تح: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن الحسيني، نشر/د. الحرمين. القاهرة، ط/2، ت/ط: 1429 هـ، ج 6، ص 69.

اتفاقهم بأن عليا وعثمان وأصحاب الجمل وصفين والحكمين وكل من رضي بالحكمين كفّار كلهم. وبأن كل من أذنب ذنبا فهو كافر مخلد في النار. وما سوى ذلك من أفكار الخوارج: منه ما يصدق على جميع فرقهم، ومنه آراء ومعتقدات تميّز بها بعضهم. فهم خوارج بخروجهم عن الجماعة، وهم محكمة لرفعهم شعار "لا حكم إلا لله"، وهم حرورية لاجتماعهم بحروراء، وهم مارقة إن قالوا أو فعلوا ما يُخرج عن الدين. فعلى هذا يلاحظ الفرق بين أهل السنة والجماعة في الاعتقاد، وفي تفسير الآيات التي تقرر مسائل الاعتقاد؛ وبين الخوارج ومن كان على نهجهم في الاعتقاد.

المطلب السادس: المنهج المشابه لمنهج الخوارج

الموافقة في العقيدة والتفسير للآيات المتعلقة بالاعتقاد أصل الدّين، وخاصة في أصول المسائل الاعتقادية، إذ يُجمع ويتفق عليها كافة طوائف المسلمين؛ وإذا تطرّق الاختلاف فيها - ولو في مسألة منها - فسيؤدي إلى الفرقة والنزاع بين المسلمين؛ وذلك أوّل الفساد ورأس الزّلل، فكانت الموافقة في أصول الدين واجبة أشدّ الوجوب وألزمه، وإذا كان واجب المسلم الحرص على وحدة الصف فهذا لا يعني أن يترك ما هو عليه من الاعتقاد الحقّ ويتبع المخالفين، بذريعة الحفاظ على وحدة المسلمين؛ إذ المقصود بوحدة المسلمين اتفاقهم على العقيدة الصافية؛ لا أن يكون جمعهم اجتماعاً صورياً تخالطه البدعة والضلالة. فلا فائدة في اتفاقٍ ينكر ما كان عليه السلف الصالح، ويستبدل عقيدتهم ويتنكّر لها معتمداً على رأيه وهواه. تلك العقيدة التي ارتسمت في صفحات قلوب السلف، كما نزل بها الوحي وبلغها رسولُ الله ﷺ، فاجتمعت كلمتهم عليها بعد أن قرؤوا آياتها في صحفٍ كتبها أناملهم وسمعتها آذانهم، واستمدّت النور منها أفئدتهم. ومع هذا ظهرت جماعة تخالفهم وادّعت أنها تسير على منهجهم، وسمّوا مذهبهم بالسلفية، في حين أنّ منهجهم شبيه بمنهج الخوارج، من حيث التشكيك بإيمان المسلمين والمجازفة في تكفيرهم؛ وزادوا على ذلك فأنكروا المذاهب الفقهية؛ ثم شنعوا النكير على من انتسب لأيّ منها. ومنهج هؤلاء مخالف لمنهج السلف العقائدي والتعبدي والأخلاقي، ولقد وجد فيهم أعداء الإسلام وسيلة تُستخدم لتمزيق شمل المسلمين باسم الدين، وقد حدّر من هذه الجماعة منذ ظهورها وإلى يومنا هذا جمهرة علماء المسلمين. وتفاصيلها مذكورة في كتاب "اللامذهبية قنطرة اللادينية" للشيخ محمد زاهد الكوثري (ت: 1371 هـ) رحمه الله، وفي كتاب "أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء" وكتاب "أدب الاختلاف" وكلاهما للشيخ محمد عوامة حفظه الله، وكتاب (لزوم اتباع المذاهب الأربعة) للشيخ محمد

الحامد (ت: 1389 هـ) رحمه الله، وكتاب (اللامذهبية) وكتاب (السلفية) للشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (ت: 1434 هـ) رحمه الله، وكتاب (الميزان العادل) للشيخ عبد القادر عيسى دياب رحمه الله. ثم إن هؤلاء الذين يصفون المؤمنين بالمبتدعة لمجرد مخالفتهم لهم في مسألة من المسائل؛ ولو كانت من المسائل الفرعية كرمي المتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم بالكفر أو الشرك، وتبديع من يقرأ القرآن للميت، مع أن هذه الأمور وأمثالها من المسائل الفرعية الخلافية بين المسلمين، وكان الأحرى بهم بدلا من أن يثيروا الفتنة والشقاق بين المسلمين أن يوجهوا نقدهم لمن يخالف السلف حقيقة في المسائل العقدية كقولهم في حق الباري جل وعلا أنه في السماء، وتفسيرهم استواء الله تعالى على العرش بالجلوس، وما شابه هذا من الآراء التي خالفوا فيها جمهور المسلمين وجماعتهم العظمى.

وهؤلاء يجب أن يُتلف بهم إلى الاعتقاد الصحيح، لا في المحاجة والتعصب الذي يزيد الضلال والإصرار. وأكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جهال أهل الحق، ونظروا إلى ضعفاء خصومهم بالتحقير؛ فثارت دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في نفوسهم الاعتقادات الباطلة، ولولا استيلاء الشيطان عليهم بالتعصب للأهواء لما وجد هذا الاعتقاد مستقرًا عندهم. والمجادلة والمعاندة داء لا دواء له، فليحذر الحريص على دينه منه ما أمكنه، ويجانب الحقد والضغينة، فينظر إلى خلق الله كافة بعين الرحمة، سالكا مسلك الرفق واللطف في إرشاد من ضلّ من هذه الأمة إلى الدين وجادة الحق، وليحترس عما يدفع إلى الضلال، لأن التعصب والجدال والمعاندة تهيّج داعية الإصرار. والتعصب يؤدي إلى الإصرار على البدعة³²⁹.

ومع هذا فلو سألت عالما من أهل السنة والجماعة عن حكم الشرع فيهم؟ فإنه لا يهتمهم بالكفر أو الشرك طالما أنهم لا يصريحون بمكفر في الاعتقاد، بل يصفهم بأنهم متسرعون في الحكم بلا دليل ويحكمون بالظن والتخمين، ويرجون لهم السداد، وحسن الختام، ليسلموا يوم الحساب من الخطايا والزلل. فأهل السنة والجماعة من المذاهب الأربعة لا يصفونهم بالكفار ولا بالشرك، لأنهم تدبروا قوله تعالى القرآن: {وَأَنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} ³³⁰. فمع أن المقصود من هذه الآية أن المؤمنين على هدى، وأن الكفار على ضلال مبين، ولكن فيها ملاطفة تدعو إلى الإنصاف في المجادلة،

³²⁹ الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 15.

³³⁰ سبأ، 24/34.

وهي كقول أحد الخصمين المتجادلين للآخر: الله يعلم أن أحداً على حق والآخر على باطل، ولكن لا يوجد تعيين بالتصريح لأحداً أنه على الحق أو على الباطل؛ وهي تنبّه الخصم أن لا يتسرع بالحكم على خصمه قبل النظر والتمحيص³³¹.

وسئل العلامة الشيخ أحمد الحجي الكردي حفظه الله تعالى، فقال السائل: أنا متذبذب العقيدة بين ما تُسمّى بالوهابية والأشعرية؟ فأجاب حفظه الله: "عليك النظر في نفسك، استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك، وعليك أن تنظر إلى الطرفين لتعلم أيهما ملتزمٌ بشرع الله أكثر من الثاني، وأيهما ملتزمٌ باحترام النبي ﷺ أكثر من الثاني، وسيتبين لك أيُّهما على الحق، لأنّ الصادق في الطلب لا بدّ أن الله تعالى سيهديه إلى طريق الحق، ويبعده عن طريق الضلال. وأسأل الله لك أن يلهمك الرشد في الأعمال والأقوال"³³².

وسئل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي رحمه الله تعالى، فقال السائل: ما هي الوهابية؟ فقال: "أنصحك أن تبحث عن النقاط الجامعة التي تجمع شمل هذه الأمة، وأن لا تتسلّ بالبحث عن أسباب الخلاف فيما بينها"³³³.

قال الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي رحمه الله في الخوارج: إنه لا خير في الإفراط والتفريط، والاستقامة هي الحدّ الوسط الذي اختاره أهل السنة والجماعة؛ ولكن تسترت بعض أفكار الخوارج والوهابية بستر أهل السنة والجماعة³³⁴. وقال أيضاً: لا يمكن إدانة أهل السنة بأفكار الخوارج والملحدّين؛ فما ينبغي للشيعة أن يجابهوا أهل السنة بالعداء، تاركين الخوارج والملحدّين أعداء الشيعة وأهل السنة معاً؛ حتى يترك قسم من الشيعة السنة النبوية عناداً لأهل السنة. إلى أن قال: قسمٌ من الخوارج أخطؤوا حين كفّروا مُرتكب الكبائر³³⁵. فلا خير فيمن أفرط في القول بأنّ جزاء المعاصي هو الكفر والخلود في النار، كالخوارج والمعتزلة، كما لا خير فيمن فرّط في عاقبة المعاصي، مدعياً أنه لا يضُرُّ مع وجود الإيمان عمل المعصية كالمرجئة. وبمعنى آخر: لا خير فيمن يقول بأنّ الإيمان تصديق وقول وعمل، كالخوارج، ولا فيمن يقول بأنّ التصديق وحده هو الإيمان ولو لم يقترن بالعمل كالمرجئة. وهذا عبارة عن مقارنة بين المعتزلة

³³¹ ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل = تفسير ابن جزي، ج 2، ص 166.

³³² أحمد الحجي الكردي، شبكة الفتاوى الشرعية، islamc-fatwa.com. ت/ن: 2005.1127.

³³³ رياض الجنة، 095388858329، تلغرام. واتس آب. للشيخ محمد عبد الله رجو حفظه الله تعالى ورعاه.

³³⁴ الأستاذ سعيد النورسي، كليات رسائل النور، للمعات، اللعة 4، ص 16.

³³⁵ النورسي، للمعات، اللعة 13، ص 7.

والخوارج واللامذهبية التي سلكت منهج الخوارج، وبين الطرف المضاد لهم وهم المرجئة؛ وقد علمنا قول الخوارج في أن جزاء المعصية كفر وخلود في النار، وأما المرجئة فقد ذهبت إلى أن المعاصي لا تضر طالما وُجد الإيمان لقوله {إنه هو الغفور الرحيم} أي: لا يعجزه أن يغفر جميع الذنوب مهما بلغت من الكثرة، لأنه شديد الغفران شديد الرحمة. فأحدهما وقع في الإفراط والآخر في التفريط، والاستقامة هي الحدّ الوسط الذي اختاره أهل السنة والجماعة.



المبحث الثالث: الهوى والبدعة عند الخوارج

ذكر العلماء بأن الخوارج هي إحدى الفرق التي يقودها الهوى، وكانت لها بدع دفعت بعض العلماء وكاد أن يقول بكفرها. إذا ذكرت الخوارج اقترن ذكرها بما يداخلها من الهوى الذي نهى الشرع عنه، وإذا ذكر الهوى فيتبادر إلى الفكر تلك الفرق التي خالفت أهل السنة والجماعة بتأويل النصوص؛ والخوارج هي من أوائل هذه الفرق ظهوراً. والهوى منه الحمود ومنه المذموم؛ والمقصود به هنا الهوى المذموم، الذي اشتهرت الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة، والتي يطلق عليها العلماء "أصحاب الأهواء". قال النبي ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به)³³⁶.

وقال ﷺ: (إن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة)، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: (ما أنا عليه وأصحابي)³³⁷. وفي رواية: (ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة. وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله)³³⁸.

المطلب الأول: تعريف الهوى لغة واصطلاحاً

الهوى لغة: بمعنى الحب، من هوى يهوى فهو ذو هوى. ويقال: استهوت الشياطين، فحملته على اتباع الهوى، فهو حيران هائم. والهاوية اسم لجهنم. ويقال: هوى يهوى هوياناً، ورأيتهم يتهاوون إذا سقطوا إثر بعض. وأهوى إليه بيده، وهوى إليه بيده³³⁹. وقوله تعالى {وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ}³⁴⁰ كأثم لا يعقلون لهول يوم القيامة. ويقال: هوى صدره هواءً إذا خلا، وفي قوله: {وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ} أي متخرقة لا تعي شيئاً من الخوف. وقيل: نُزعت أفئدتهم من أجوافهم³⁴¹. همزة المد تُعبر عن التمزق وحالة الكفار يوم

³³⁶ محيي الدين يحيى بن شرف أبي زكريا النووي (ت: 676 هـ)، الأربعون النووية، تح: قصي محمد نورس الحلاق وأنور بن أبي بكر الشبيخي، نشر: د. المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، ت/ط: 1430 هـ، حديث 41، عن أبي محمد عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم، ص 113.

³³⁷ الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 323.

³³⁸ البغوي، شرح السنة، ج 1، ص 213.

³³⁹ الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري (ت: 170 هـ)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط/د. ومكتبة الهلال، ج 4، ص 105.

³⁴⁰ إبراهيم، 43/14.

³⁴¹ أبو منصور الهروي، تهذيب اللغة، ج 6، ص 260.

القيامة حيث تنعدم قدرتهم. واللغة العربية تصنع من الجذر الواحد عالمًا من الدلالات المتشعبة، والقرآن يرفع هذه الدلالات إلى مستوى العبرة الروحية عبر الربط بين الهوى الدنيوي وعذاب الآخرة.

وأما اصطلاحاً: فهو ميل النفس إلى الشهوة بلا ضابط، مما يهوي بصاحبه إلى الهلاك في الهاوية، وهي النار. ومعنى اتباع الهوى اتخاذ الشهوات إلهًا، كما ذمّه في القرآن، وذلك لأنه يهوي بصاحبه إلى الداهية والهاوية. وقد ذمّ الله اتباع الهوى فقال {أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ} ³⁴²، {وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} ³⁴³، {وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ} ³⁴⁴، فلكل واحد هوى. ثم إن هوى كل واحد لا يتناهى، فكان اتباع الأهواء نهاية الضلال والحيرة، وقال تعالى: {وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا} ³⁴⁵، وقال: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ} ³⁴⁶. وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما تحت ظلّ السماء من إله يُعبد من دون الله أعظم عند الله من هوى متبع) ³⁴⁷.

وأردأ الأخلاق اتباع الهوى، وأعوّنها على الدين الزهادة في الدنيا، ومن اتّباع الهوى الرغبة في الدنيا، ومن الرغبة في الدنيا حبّ المال والشرف، ومن حبّ المال والشرف استحلال المحارم، ومن استحلال المحارم غضب الله؛ وغضب الله داء لا دواء له إلا رضوانه، ورضوان الله دواء لا يضرّ معه داء، ومن أراد أن يرضي ربّه أسخط نفسه، ومن لا يُسخط نفسه لا يرضي ربّه، فإن كان كلّما ثقل عليه شيء من دينه تركه أوشك أن لا يبقى معه شيء ³⁴⁸.

قال أبو أمية الشعباني لأبي ثعلبة: (كيف تصنع بهذه الآية {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} ³⁴⁹) قال: سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: بل اتّتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتّى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متّبعاً ودنيا مؤثرة، وإعجاب كلّ ذي رأي برأيه، فعليك بخاصّة نفسك ودع العوام، فإنّ من ورائكم أياماً الصبر فيهنّ مثل القبض على الجمر، للعامل فيهنّ مثل

³⁴² الجاثية، 23/45.

³⁴³ ص، 46/38.

³⁴⁴ الأعراف، 176/7.

³⁴⁵ المائدة، 77/5.

³⁴⁶ القصص، 50/28؛ انظر: الحسين بن محمد أبي القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت: 502 هـ)، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، نشر: د/القلم وكذلك د/الشامية. دمشق بيروت، ط1، ت/ط: 1412 هـ، ص 849.

³⁴⁷ الطبراني، المعجم الكبير، ج 8، 103.

³⁴⁸ ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج 7، ص 184.

³⁴⁹ المائدة، 105/6.

أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم. قيل يا رسول الله! أجر خمسين رجلاً منا أو منهم؟ قال: بل أجر خمسين رجلاً منكم³⁵⁰. وهذا لا دلالة فيه على سقوط فرض الأمر بالمعروف؛ لأن ذكر تلك الحال تُنبئ عن تعذر تغيير المنكر باليد واللسان، لشيوع الفساد وغلبته، وفرض النهي عن المنكر هنا إنكاره بالقلب، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث: (فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه)³⁵¹. فيفرض الأمر والنهي بالقلب، للتقية ولتعذر تغييره. وقد يجوز إخفاء الإيمان وترك إظهاره تقية، إذا كان القلب مطمئناً بالإيمان، {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ}³⁵². فهذه منزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر³⁵³. قال الشعبي رحمه الله تعالى: إنما سُمُّوا أصحاب الأهواء لأنهم يهونون في النار³⁵⁴. والخوارج عرفت واشتهرت عند العلماء بأنهم أصحاب الأهواء. فعن سلام بن أبي مطيع قال: (رأى أيوب رجلاً من أصحاب الأهواء، فقال إني لأعرف الذلة في وجهه، ثم قرأ {إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ}³⁵⁵ ثم قال إِنَّ هذه لكل مفترٍ. فكان أيوب يسمي أصحاب الأهواء خوارج، ويقول: إن الخوارج اختلفوا في الاسم، واجتمعوا على السيف³⁵⁶. نقل المصنف رحمه الله قول الكشاف في أهل الأهواء، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى {وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ} فنسب إلى جار الحق الزمخشري قوله: "وما أرى رؤساء أهل الأهواء والبدع والحشوية إلا داخلين تحت كل هذا دخولاً أولياً، بل هم أشدّ الشياطين إضلالاً، وأقطعهم عن طريق الحق، حيث دونوا الضلال تدويناً، ولقنوا أشياعهم تلقيناً"³⁵⁷. ولما ذكر المصنف أهل السنة والجماعة قصر معناه على الإباضية فقال: "أهل السنة والجماعة الصادقة على أصحابنا، وأهل المذاهب الأربعة هم أهل

³⁵⁰ الترمذي، سنن الترمذي، ج 5، ص 107.

³⁵¹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الإيمان، رقم 49، ج 1، ص 69.

³⁵² النحل، 106/16.

³⁵³ أحمد بن علي أبي بكر الرازي الجصاص الحنفي، (ت: 370 هـ) أحكام القرآن، تح: محمد صادق القمحاوي، نشر/د. إحياء التراث العربي - بيروت ت/ط: 1405 هـ، ج 2، ص 610.

³⁵⁴ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852 هـ)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تح: مركز خدمة السنة والسيرة بإشراف زهير بن ناصر الناصر، نشر/مجمع الملك فهد بالمدينة، ط/1، ت/ط: 1415 هـ، ج 19، ص 114.

³⁵⁵ الأعراف، 152/7.

³⁵⁶ علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، المعروف بابن الجعد، (ت: 230 هـ)، مسند ابن الجعد، تح: عامر أحمد حيدر، نشر: مؤسسة نادر - بيروت، ط/1، ت/ط: 1410 هـ، ص 189.

³⁵⁷ أفضيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 10، ق 1، ص 14.

أهواء³⁵⁸. ولا مبرّر لوصفه أصحاب المذاهب الأربع بأنهم أهل أهواء إلا التعصب، وضعف حجته أمام أدلة المذاهب الأربعة. وكان نصيب الخوارج من الهوى معلوم عند العلماء الذين ترجموا للخوارج، إذ قالوا بأنهم يفسرون القرآن برأيهم وأهوائهم، ويدخلون في الإيمان من وافق أهواءهم، ويخرجون منه من خالفهم.

المطلب الثاني: الخوارج وأصحاب الأهواء

أصحاب الأهواء هم كل من استبدل ما شرّعه الله تعالى وفصله رسوله ﷺ بما استحسنته برأيه وهواه، وهذا يشمل جميع الفرق التي خالفت السنة، المبتدعة التي أعرضت عن السنة النبوية المفسّرة للقرآن، وإعراضها عن السنة إعراض عن القرآن. وأفضل الطريق إلى معرفة الحقّ منهم من المبطل أن تُقابل أقوالهم بأقوال علماء أهل السنة فمن وافقها فهو على الحقّ، ومن خالفها فعلى الباطل.

قال ابن عبد البر: "كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الخوض، كالخوارج والروافض وسائر أصحاب الأهواء"³⁵⁹. وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: (كنّا نسمّي أصحاب الأهواء كلاب النار)³⁶⁰. وعن جابر رضي الله عنه قال: (كنّا عند النبي ﷺ فخطّ خطّا، وخطّ خطّين عن يمينه، وخطّ خطّين عن يساره، ثم وضع يده في الخط الأوسط فقال: هذا سبيل الله، ثم تلا {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ} ³⁶¹. قال الإمام القرطبي رحمه الله: "هذه السبل تعم أهل البدع والضلالات من أهل الأهواء والشذوذ، وأهل التعمّق في الجدل والكلام؛ لأنّها توقع في الزلل، وهي مظنة لسوء المعتقد". وقال ابن مسعود رضي الله عنه: "إياكم والتنطّع والتعمّق والبدع، وعليكم بالعتيق. وقوله تعالى (وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ) أي: البدع، كقوله {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا} ³⁶². فالهرب من البدع وأصحابها والتمسك بالطريق المستقيم والسنن القويم للسلف الصالح رضي الله تعالى عنهم مدعاة للنجاة"³⁶³. وعن ثابت بن عجلان قال: أدركت أنس بن مالك وسعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير، والشعبي والنخعي وعطاء وطاووساً ومجاهداً وابن أبي مليكة والزهري ومكحولاً وعطاء الخراساني وثابتاً البناني ومحمد بن سيرين وأيوب السخيتاني وغيرهم (كلّهم يأمروني بالصلاة في الجماعة،

³⁵⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 2، ص 245.

³⁵⁹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 3، ص 137.

³⁶⁰ الطبراني، المعجم الكبير، ج 8، ص 270.

³⁶¹ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج 1، ص 8. والآية من سورة الأنعام، 6/153.

³⁶² الأنعام، 6/159.

³⁶³ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 7، ص 138.

ونُهي عن أصحاب الأهواء³⁶⁴. ولا يمكن حصر جميع أصحاب البدع؛ ولكن اشتهر منهم اثنتان وسبعون فرقة، سُميت نسبة للشخص الواضع لذلك المذهب أو لقوله فكان لكلٍّ منها مذهب³⁶⁵.

وأصول هذه الفرق الخوارج والشيعة والمعتزلة والجبرية والمرجئة والمشبّهة. ويدخل فيهم كلّ من خالف نهج رسول الله ﷺ وأصحابه. وأعظمهم فتنةً من يقيس المسائل برأيه، فيُحلّ الحرام ويحرّم الحلال؛ فبعضهم خالف في الأصول العملية، وغيرهم خالف في الأصول الاعتقادية. قال محمد بن النضر الحارثي (181 هـ): (إن أصحاب الأهواء قد أخذوا في تأسيس الضلالة، وطمس الهدى، فاحذروهم)³⁶⁶.

وقد أشارت النصوص إلى البدعة وأصحابها؛ فمن ذلك أنهم يقتلون أهل الإسلام ويتركون أهل الأوثان، متجاهلين عصمة دم المسلم، غافلين عن قتال من حارب الله والمؤمنين، وقد قالوا كلمة حق ولكنهم أرادوا بها باطلاً "لا حكم إلا لله"، فضلاً عن تكفيرهم الصحابة ومن أتى بعدهم. وفي عقيدتهم أنّ من زلّ زلّة وفعل كبيرة فهو كافر حلال الدم. وذهبوا إلى أنّه إذا كفر الإمام كفرت الرعية، وأنّ الزاني المحصن لا يُرجم لأنه لم ينصّ عليه القرآن، وأنّ قاذف الرجال لا يُحدّ، وأمّا قاذف النساء فيحدّ³⁶⁷، وادّعى فريق منهم أن الله سيبعث نبياً من العجم، وأنه ينزل عليه كتاب جملة واحدة، فينسخ الشريعة الإسلامية، وقالوا بجواز فعل طاعة وإن لم يُقصد بها التقرب إلى الله، وأنكروا كون سورة يوسف من القرآن، وغير ذلك من البدع والافتراءات. كما فصلناه عند الحديث عن تعريف فرق الخوارج وذكر أفكارها وبدعها. وسيأتي الرد على هذه البدع وأمثالها في ثنايا هذا البحث في مواضعها المناسبة لذكرها، مرفقاً بأقوال العلماء والنصوص التي استدّلوا بها على إبطالهم بدعهم.

والسبب في عدم تعيينهم بأسمائهم الستر عليهم حتى لا يُفضحوا، لأنّا أمرنا بالستر على المذنبين؛ تلافياً للفرقة والوحشة. وجاء في الحديث أنّ رسول الله ﷺ قال: (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ)³⁶⁸. فالتعريف بهم إن أورث

³⁶⁴ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، (ت: 360 هـ)، مسند الشاميين، تح: حمدي السلفي، نشر/مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/1، ت/ط: 1405 هـ، ج 3، ص 279.

³⁶⁵ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت: 790 هـ)، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط/د. ابن عفان، ط/1، ت/ط: 1417 هـ، ج 5، ص 159.

³⁶⁶ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، أبي نعيم الأصبهاني، (ت: 430 هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، نشر/السعادة - مصر، ت/ط: 1394 هـ، ج 8، ص 218.

³⁶⁷ وهذه الآراء منهم تفتح أبواب الفواحش، لما فيها من إبطال الحدود الشرعية، وتسهيل طريق الانحلال من الدين وأحكامه.

³⁶⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم 6076، ج 8، ص 21.

العداوة فمنهي عنه، إلا أن تكون بدعتهم فاحشة، فلا إشكال في تعيين أهلها، كما عين رسول الله ﷺ الخوارج بعلامتهم ليُعرفوا ويُحذر منهم. ويلحق بذلك ما هو مثله أو قريب منه بحسب نظر المجتهد؛ وأما غيرهم فالسكوت عن تعيينهم أولى درءاً للمفسدة. فالبدع مأمور باجتنابها واجتناب أهلها والتحذير منهم وتقبيح ما هم عليه. والنبى ﷺ نبه عليهم وعلى انتشار البدع في الأمة وأنها ستفترق، من غير تفصيل وإنما بالإشارة إليهم، فلم يصرح بتعيينهم، ولا ذكر علاماتهم القاطعة؛ فمن كان من أتباعه ﷺ فأولى به أن يسير على هذا النهج. والذين ذكرهم النبى ﷺ من أصحاب البدع إنما ذكر منهم الذين فحشت بدعتهم، كالخوارج³⁶⁹.

ولهذه الفرق علامات عامة، ومنها ما دلّ عليه قول الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} ³⁷⁰، وقوله {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ} ³⁷¹، وإنما صاروا فرقا لاتباع أهوائهم، فشتتهم أهوائهم فافترقوا، وهم أصحاب البدع والضلالات والكلام فيما لم يأذن الله به، وهو الذي اختلفوا فيه، وهذا موجود في فرق الخوارج عامة. والأولى عدم تعيين هذه الفرق لما قد يثير من الفتن. وهذه الفرق على الرغم مما هي عليه من ضلال، إلا أنَّ علماء أهل السنة لم يخرجوهم من الأمة، لقوله ﷺ (تفترق أمتي)، فإنه لو كانت ببدعتها تخرج من الأمة لما أضافها ﷺ إلى هذه الأمة، وقد ذكر ﷺ الخوارج بقوله: (في هذه الأمة)، وهذا يقتضي أنها في جملتها³⁷².

وافترقت الخوارج إلى فرق عديدة، وقد مرَّ الحديث عن أشهرها، كالنجادات والأزارقة والإباضية، والعجاردة والميمونية والصفورية، والفضلية والعطوية والفدكية، والبيهسية والبدعية والشمراخية، والأخنسية والحازمية والصلتية، وكيف أنَّهم معظمهم كانوا متفقين على تكفير علي رضي الله عنه، وتكفير مَنْ فعل معصية كبيرة؛ ومنهم خالف في هذا كالنجادات، فإنها لا تكفر بالكبيرة، بل تذهب إلى أنَّ الإصرار على الذنب - سواء كان صغيراً أم كبيراً - يعدّ كفراً؛ فتكفيرهم للمذنب ليس بسبب ذنبه فقط؛ بل بسبب تكراره، وتكراره يجعله مصرّاً عليه. كما افترقت الشيعة، وكان أصلهم وأوائلهم خوارج، افترقوا إلى كيسانية

³⁶⁹ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت: 790 هـ)، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط/د. ابن عفان، ط/1، ت/ط: 1417 هـ، ص 17.

³⁷⁰ الأنعام، 159/6.

³⁷¹ آل عمران: 105/3.

³⁷² الشاطبي، الموافقات، ص 172.

مختارية وهاشمية، وبيانية ورزائيّة وزيدية، وجارودية وسليمانية وصاحية، وإمامية وباقرية وناووسية، وشميطية وأفطحية وواقفية، وموسوية واثناعشرية وسبائية، وكاملية وغيلانية ومعيرية، ومنصورية وخطابية وليالية، والهشامية ونعمانية ونصيرية، وإسحاقية وإسماعيلية ومعمورية، وفضيلية ومتناسخية³⁷³.

والمعتزلة افتترقت كما افتترقت خوارج، وافتترقت أيضاً إلى واصلية وهذلية ونظامية، وحديثية وبشرية ومردارية، وثمامية وجاحظية وكعبية، وجبائية وحايظية وخياطية. وغالب المعتزلة يقولون بأنّ العباد يخلقون أفعالهم، مخالفين بذلك الجبرية الذين يقولون لا كسب للعباد، بل كلّ أفعالهم مخلوقة لله تعالى³⁷⁴.

والجبرية افتترقت كما افتترقت الخوارج، افتترقت إلى جهمية ونجارية وضارية. والمرجئة افتترقت كافتراق الخوارج، واسم أشهر فرقها يونسية وغسانية وصاحية وتومنية وثوبانية، والإيمان عندهم قول بلا عمل، فلا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة³⁷⁵.

والمشبهة التي تشبّه الله سبحانه بالمخلوقين، في الجسم والحلول بالمكان، وهي خمس فرق، كرامية ومقاتلية واسمية وهشامية³⁷⁶.

فأصحاب الأهواء هم أهل البدع؛ فيجب الإعراض عنهم وعدم الركون إليهم. فإن كان التعريف بهم يورث العداوة والفرقة فلا يسمّون، ما لم تكن بدعتهم فاحشة، فتذكر علامتهم ليُعرفوا فيُحذروا، وإلا فالسكوت عنه أولى. قال تعالى: {وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ} ³⁷⁷ أي: ومن يجب عليه غضبي فينزل به فقد هوى، فتردّى وشقي. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله (فَقَدْ هَوَى) أي فقد شقي³⁷⁸. واتفق السلف على هذا، وما ذكروه لا يكاد ينحصر. وإنّ ما سكت عنه الصحابة. وهم أعرف بالحقائق وبترتيب الألفا. سببه علمهم بما يتولّد عنه من شرّ. سأل رجلٌ من أصحاب البدع أيوبَ رحمه الله فقال:

³⁷³ عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي، أبي عبد الله المعروف بابن بَطَّة العكبري، (ت: 387 هـ)،

الإبانة الكبرى لابن بطة، تح: رضا معطي، وعثمان الأنثوي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التوجري، نشر/د. الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ج 1، ص 379.

³⁷⁴ أبو المظفر الإسفرائيني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، ص 69.

³⁷⁵ سعيد حوى، (ت 1409 هـ)، الأساس في السنة وفقهها - العقائد الإسلامية، نشر/د. السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط/2، ت/ط: 1412 هـ، ص 418.

³⁷⁶ الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزّيداني الكوفي الصّريّ الشّيرازي، (ت: 727 هـ)، المفاتيح في شرح المصاييح، تح: نور الدين طالب، ط/د. النوادر - الأوقاف الكويتية، ط/1، ت/ط: 1433 هـ، ج 1، ص 279.

³⁷⁷ طه، 81/20.

³⁷⁸ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 18، ص 347.

أَسْأَلُكَ عَنْ كَلِمَةٍ؟ فَوَلَّى قَائِلًا: (وَلَا نَصَفَ كَلِمَةً - يَكْرَهُهَا - وَكَانَ يُسَمِّي أَصْحَابَ الْبِدْعِ خَوَارِجَ، اخْتَلَفُوا فِي الْأَسْمَاءِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى السَّيْفِ)³⁷⁹. قَالَ تَعَالَى: {أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ}³⁸⁰، قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: (نَزَلَتْ فِي أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ)، وَقَالَ قَتَادَةُ: (مِنْهُمْ الْخَوَارِجُ الَّذِينَ يَسْتَحِلُّونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ)³⁸¹.

وَمِنَ الْفِرْقِ وَالْجَمَاعَاتِ أَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، الَّذِينَ رَفَضُوا خِلَافَةَ الصَّدِيقِ وَالْفَارُوقِ وَذُو النُّورَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَسُمُّوا بِالرَّافِضَةِ، وَعُرِفُوا بِالشَّيْعَةِ، وَهُمْ الَّذِينَ ادَّعَوْا بِأَنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْوَصَايَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَتْ بِاتِّفَاقِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ حَيْثُ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُؤَمَّ بِالنَّاسِ؟. وَكَانَ ﷺ يَقُولُ (مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلِ النَّاسُ)³⁸². قَالُوا بَلَى، قَالَ فَأَتَيْكُمْ تَطْيِيبَ نَفْسِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ؟ فَقَالُوا مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ، نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. فَاتَّفَقُوا مَعَ الْمُهَاجِرِينَ وَبَايَعُوا، وَفِيهِمْ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. فَلَمَّا بُيِّعَ قَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: قَدَّمَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْ يُوَخِّرُكَ؟ فَكَانَ أَشَدَّ الصَّحَابَةِ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَلَمَّا دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكُوءِ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ وَقْعَةِ الْجَمَلِ، قَالَ أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِكَ هَذَا، وَأَنْتَ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ، فَهَلْ كَانَ عَهْدًا إِلَيْكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَمَا أَنْ يَكُونَ عِنْدِي عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا وَاللَّهِ؛ وَلَكِنْ نَبِيَّكُمْ ﷺ نَبِيَّ رَحْمَةٍ، لَمْ يَمِتْ فَجَاءَهُ، مَرَضَ لَيْلِي وَأَيَّامًا، فَيَأْتِيهِ بِلَالٌ فَيُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَيَقُولُ مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلِ النَّاسَ، وَهُوَ يَرَى مَكَانِي؛ فَلَمَّا قُبِضَ ﷺ، نَظَرْنَا فَإِذَا الصَّلَاةُ عَضُدُ الْإِسْلَامِ وَقَوَامُ الدِّينِ، فَرَضِينَا لِدُنْيَانَا مِنْ رَضِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِدِينِنَا، فَوَلَّيْنَا الْأَمْرَ أَبَا بَكْرٍ؛ فَأَقَامَ أَبُو بَكْرٍ بَيْنَ أَظْهَرِنَا، لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ مَنَّا اثْنَانِ، وَلَا يَشْهَدُ أَحَدٌ مَنَّا عَلَى أَحَدٍ بِالشَّرْكِ، وَلَا نَقْطَعُ مِنْهُ الْبِرَاءَةَ. فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ وَلَّاَهَا عُمَرُ، فَأَقَامَ عُمَرُ وَالْكَلِمَةُ جَامِعَةٌ وَالْأَمْرُ وَاحِدٌ، لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ اثْنَانِ. فَلَمَّا حَضَرَتْ عُمَرَ الْوَفَاةُ جَعَلَهَا فِي سِتَّةِ رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ فِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَالَ: هَلْ لَكُمْ أَنْ أَدْعَ نَصِيبِي مِنْهَا عَلَى أَنْ أَخْتَارَ اللَّهَ وَلِرَسُولِهِ؛ وَأَخَذَ مِيثَاقَنَا عَلَى أَنْ نَسْمَعَ وَنَطِيعَ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ يَدَ عِثْمَانَ فَبَايَعَهُ، فَنَظَرْتُ فِي أَمْرِي

³⁷⁹ الفريابي، كتاب القدر، ص 215.

³⁸⁰ الرعد، 19/12.

³⁸¹ الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا، ج 3، ص 314.

³⁸² متفق عليه، وهذه رواية البخاري في الصحيح، كتاب الأذان، باب أهل العلم وأهل الفضل أحق بالإمامة، رقم 678، ج 1، ص 136.

فإذا طاعني قد سبقت بيعتي، وإذا الميثاق في عنقي لعثمان، فاتبعته حتى أدّيت حقّه³⁸³. وكان النبي ﷺ يتكلّم في شأن أبي بكر بما يتبيّن أنه أحقّ الناس بالخلافة بعده. وكذلك في حقّ عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، كلّ واحدٍ أحقّ بالأمر في عصره وزمانه. عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن تولّوا أبا بكرٍ تجددوا زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة، وإن تولّوا عمرَ تجددوا قوياً أميناً، لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن تولّوا علياً تجددوا هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق)³⁸⁴. فكانت خلافة عمر باستخلاف أبي بكر رضي الله عنهما، فانقادت الصحابة إلى بيعته وسمّوه أمير المؤمنين. وخلافة عثمان باتفاق الصحابة لما جعلها عمر شورى بين ستة؛ طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف، فقال عبد الرحمن لعلي وعثمان: أنا أختار أحكما، فأخذ بيد علي وقال: عليك عهد الله وميثاقه وذمّته وذمّة رسوله إذا أنا بايعتك لتنصحنّ الله ورسوله وللمؤمنين، ولتسيرنّ بسيرة رسوله وأبي بكر وعمر؛ فخاف علي أن لا يقوى فلم يُجبه؛ ثم أخذ بيد عثمان فقال له مثل ما قال لعلي، فأجابه عثمان، فمسح يده عثمان فبايعه وبايعه علي، ثم بايعه الناس؛ فصار عثمان خليفة بين الناس بالاتفاق؛ خلافاً للرافضة. وأما خلافة علي رضي الله عنه فباتفاق وإجماع الصحابة. روى أبو عبد الله بن بطة عن محمد بن الحنفية قال: كنت مع علي بن أبي طالب، وعثمان محصور، فأتاه رجل فقال: إنّ أمير المؤمنين مقتول الساعة، فقام علي، فأخذت بوسطه تحوّفاً عليه، فقال: خلّ لا أمّ لك، قال: فأتى عليّ الدار وقد قُتل عثمان، فأتى داره ودخلها فأغلق بابّه، فأتاه الناس فقالوا: لا بدّ للناس من خليفة، ولا نعلم أحداً أحقّ بها منك، فقال: أخرج إلى المسجد، فمن شاء بايعني؛ فخرج إلى المسجد فبايعه الناس إماماً، خلافاً لقول الخوارج بأنه لم يكن إماماً قطّ³⁸⁵.

وقد نصّ العلماء على الإمساك عن قتال الخوارج ما لم يبدؤوا بقتال، والإمساك عما شجر بين الصحابة، والتخلّق بأخلاق أهل الجنة {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا}³⁸⁶.

³⁸³ محمد بن الحسين بن عبد الله، أبي بكر الأَجْرِيُّ البغدادي، (ت: 360 هـ)، الشريعة، تح: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، نشر/د. الوطن - الرياض، ط/2، 1999/1420، ج 4، ص 1723.

³⁸⁴ الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج 3، ص 73.

³⁸⁵ يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني، (ت: 1350 هـ)، الأساليب البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة (بمأمش كتاب شواهد الحق)، ط/المطبعة الميمنية - مصر، لمصطفى الباوي الحلبي وأخويه، ص 27.

³⁸⁶ الأعراف، 43/7.

وأما علي رضي الله عنه كان محققاً بقتالهم لصحة إمامته بالاتفاق؛ فمن خرج عليه كان باغياً فيقاتل. وقد أثنى الله على المهاجرون والأنصار فقال الله: {لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} ³⁸⁷، وقال تعالى: {وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ} ³⁸⁸. ويعتقد أهل السنة أن أئمة عليهم السلام خير الأمم، وأفضلهم الذين شاهدوه وآمنوا به وصدقوه وبايعوه وتابعوهم عليهم السلام، وقاتلوا بين يديه وفدّوه بأنفسهم وأموالهم. وأفضلهم أهل الحديبية بيعة الرضوان، وأفضلهم أهل بدر، وأفضلهم أهل دار الخيزران ³⁸⁹، وأفضلهم المبشرون بالجنة، وأفضلهم الخلفاء الراشدون، وأفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين ³⁹⁰.

خلافاً لما ذهب إليه أصحاب الأهواء، من الخوارج والشيعة، إذ كان كلٌّ منهم آخذاً بالطعن بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

المطلب الثالث: الهوى والخوارج

الهوى يعمي البصيرة عن رؤية الحق، ويصمّ السمع عن قبوله، ولما كانت الخوارج أصحاب أهواء كما علمنا، كانوا يتأولون النصوص والأحداث التاريخية بما يوافق أهواءهم.

إذا كان الهوى بمعنى ميلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات المنهي عنها، فإنه يشمل كلَّ مَنْ اعتقد أو فعل مخالفاً للشرع؛ وتسميتهم بأهل الأهواء لمخالفتهم ما جاء عن الشارع. والهوى عموماً منه المذموم ومنه الحسن الممدوح؛ فما وافق الشرع فهو المحمود، وما خالفه فهو المذموم. وقد نهي الشرع عن اتباع الهوى؛ إذ الغالب عليه كونه مذموماً؛ لما يقع بسببه من البدع والاعتماد على الرأي المخالف لنص الشارع. وأما الهوى المراد من قوله صلى الله عليه وسلم (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) ³⁹¹. فممدوح ومرغّب فيه؛ بل هو دليل الإيمان. والهوى المذموم داخل في قوله تعالى:

³⁸⁷ الحديد، 10/57.

³⁸⁸ الفتح، 29/48.

³⁸⁹ دار الخيزران كان بيتاً، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله فيه عندما كانت الدعوة سرا، وفيه أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

³⁹⁰ يوسف النبهاني، الأساليب البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة، ص 35.

³⁹¹ ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر، (ت: 287 هـ)، السنة، ط/المكتب الإسلامي - بيروت، ط/1، ت/ط: 1400 هـ، ج 1، ص 12. ورواه ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري، وقال: أخرجه الحسن بن سفيان وغيره، ورجاله ثقات، وقد صححه النووي في آخر كتاب الأربعين.

{أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ} ³⁹². فَمَنْ جعل دينه تبعاً لهواه فإنه لا يهوى شيئاً إلا ركبته؛ لأنه لا يؤمن بالله حقيقة، ولا يحرم ما حرم ولا يحلل ما أحل الله. والمعنى في الآية: "أرأيت يا محمد مَنْ اتخذ معبوده هواه، فيعبد ما هوى من شيء دون الإله الحق" ³⁹³. وقد قال الحسن رحمه الله تعالى: (لا تجادلوا أهل الأهواء ولا تجالسوهم ولا تسمعوا منهم) ³⁹⁴.

قال المصنف عند تفسير قوله تعالى: {أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ}: "أي صيرَّ إلهه هواه، وخضع له فيما أراد؛ سميَّ اتباعُ الهوى عبادةً كأنه يعبد؛ فاتخذ معبوده ما تهواه نفسه؛ وذلك لأن العرب تعبد الحجارة والذهب والفضة والخشبة، فإذا رأى ما هو أحسن رفضه وكسره، وعبد واستحسن ما وافق هواه. وسميَّ الهوى هوى لأنه يهوى بصاحبه في النار. والآية وإن نزلت في هوى الشرك؛ ولكنها تتناول جميع هوى النفس" ³⁹⁵. ففسر الآية تفسيراً حسناً، ولكنه نسي قوله في الآية حيث قال فيها "ولكنها تتناول جميع هوى النفس" وذلك بعدما ذكر الحديث الذي اعترض فيه رجلٌ على قسمة رسول الله ﷺ، فانتقد راداً على الرواة والشرح الذين وصفوا الرجل بالكفر أو النفاق فقال: "وذلك غلط أو عمل فاحش، أوصلهم إليه الغلق في ذم أهل الصواب، الذين هم الإباضية، حتى كذبوا وخرَّجوا الآية والحديث فيه وفي أصحابه. وإنما حرقوص صحابي شهد له رسول الله ﷺ بالجنة" ³⁹⁶.

فمن أين جاء المصنف رحمه الله بأن حرقوصاً شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، وقد كان من أشد الخوارج على علي معهم بالنهروان، ولكنَّ الهوى يعمي ويصم، ولذلك قال أحد شعراء الخوارج في حرقوص: وأسأل الله ببيع النفس محتسباً... حتى ألاقى في الفردوس حرقوصاً ³⁹⁷.

وأهل السنة لا يحكمون على أحد بجنة ولا نار إلا بمسند شرعي؛ وهذا ما قاله الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى: "وندين بأن لا نُنزل أحداً من أهل التوحيد والمتمسكين بالإيمان جنةً ولا ناراً،

³⁹² الجاثية، 23/45.

³⁹³ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 22، ص 75.

³⁹⁴ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 88.

³⁹⁵ أظفیش، هيمان الزاد، ج 12، ص 460.

³⁹⁶ أظفیش، هيمان الزاد، ج 6، ص 28.

³⁹⁷ وقد ذكر الزركلي ترجمته فقال: "حرقوص بن زهير بن السعدي، الملقب بذي الخويصرة، صحابي من بني تميم، خاصم الزبير فأمر النبي ﷺ باستيفاء حقه منه. وأمره عمر بن الخطاب بقتال (الهرمزان) فاستولى على سوق الأهواز ونزل بها. ثم شهد صفين مع علي. وبعد الحكمين صار من أشد الخوارج على علي، فقتل فيمن قتل بالنهروان". كتاب الأعلام للزركلي، ج 2، ص 173.

إلا مَنْ شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، ونرجو الجنة للمذنبين، ونخاف أن يكونوا في النار معذبين، أجازنا الله منها بشفاعه سيدنا وحبيبنا رسول الله ﷺ³⁹⁸.

وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى معلقاً على أحاديث الغلول³⁹⁹: "هذه الأحاديث وما كان مثلها يحتج بها أهل الأهواء، المكفرين للناس بالذنوب، ومن قال بإنفاذ الوعيد. وهي أحاديث عارضها صحيح الأثر فأخرجها عن ظاهرها⁴⁰⁰، منها قوله ﷺ: (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صَادِقاً مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ)⁴⁰¹، وقوله ﷺ (مَنْ سَرَّه حَسَنَتُهُ وَسَاءَتُهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ)⁴⁰². وعن عمر رضي الله عنه قال: (إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَنِ؛ أُعِيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا فَقَالُوا بِالرَّأْيِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)⁴⁰³، لقولهم بالرأي مع وجود النصّ. وأولى منه باللوم مَنْ عَرَفَ النَّصَّ وَعَمِلَ بِمَا عَارَضَهُ مِنَ الرَّأْيِ، وَتَكَلَّفَ لِرَدِّهِ بِالتَّأْوِيلِ. والقول في الاعتقاد بمخالفة السنن باستعمال الرأي ورد ذمه في الأحاديث، فوُلما كانت الخوارج تقيس النصوص برأيها طعنت في المشهور والمتواتر منها، كأحاديث الشفاعة، وأنكرت أن يخرج أحد من النار بعد دخولها، وأنكرت الحوض والميزان وعذاب القبر، وتكلمت في الصفات والعلم، ولهذا فإن أكثر أهل العلم أن الرأي المذموم لا يجوز، وهو ما كان من ضروب البدع، ولهذا قال أحمد (لا تكاد ترى أحداً نظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل)⁴⁰⁴.

³⁹⁸ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: 324 هـ)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تح: فؤيق حسين محمود، ط/د. الأنصار - القاهرة، ط/1، ت/ط: 1397 هـ، ص 27.

³⁹⁹ ومن هذه الأحاديث: ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: فلان شهيد فلان شهيد، حتى مروا على رجل فقالوا فلان شهيد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كلا، إني رأيته في النار في بردة غلها، أو عباءة). رواه **مسلم في صحيحه**، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، رقم 114، ج 1، ص 107.

⁴⁰⁰ ابن عبد البر، **الاستدكار**، ج 5، ص 92.

⁴⁰¹ تمام الحديث: (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَادِقاً مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ). أخرجه الإمام البيهقي رحمه الله تعالى في **شعب الإيمان**، ج 1، ص 96.

⁴⁰² محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد، التميمي، أبي حاتم الدارمي، البُستي، (ت: 354 هـ)، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تح: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/2، ج 16، ص 239.

⁴⁰³ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبي بكر البيهقي، (ت: 458 هـ)، **السنن الكبرى**، تح: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، نشر/د. الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت، ص 190.

⁴⁰⁴ انظر "فتح الباري" لأحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج 13، ص 289.

وأصحاب الأهواء هم الذين يستبدلون ما شرعه الله ويبيّنه رسوله ﷺ بالرأي الهوى. قال ابن عبد البر: "كلّ مَنْ أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض، كالخوارج والروافض وسائر أصحاب الأهواء"⁴⁰⁵.

وقد علمنا بأنه لم يكن شيء من الأهواء في عهد رسول الله ﷺ وصاحبيه وعثمان رضي الله تعالى عنهم، إلى ما حدث من التفرق في أصول الديانات من الخوارج، وكفروا المسلمين، واستباحوا دماءهم وأموالهم، وحكموا بتخليدهم في النار، وفسّقوا خواص هذه الأمة. وبعد ذلك أحدث من الكلام في أفعال الله تعالى في القضاء والقدر، بزعم تنزيه الله عن الظلم. وأصعب من ذلك ما أحدث من الكلام في ذات الله وصفاته؛ حتى نفى قوم من الخوارج ما ورد في الكتاب والسنة بدعوى تنزيه الله تعالى، وزعموا استحالة على الله تعالى⁴⁰⁶.

وهذا يُثبت أن الخوارج من المبتدعة، وابتداعها نتيجة لاتباع الهوى المذموم. وقد لا يكون هذا اتباعاً شديداً عند جميع فرق الخوارج؛ وإن كان اتباع الهوى والابتداع في الدين وصفاً غالب على الخوارج؛ إذ هم يختلفون في تلبسهم بالهوى؛ فمنهم من جعل عقيدته في دينه ما يُمليه عليه سلطان الهوى، وقليل منهم من يرجّح الدليل على الهوى، ولكنه لا ينفك عن دافع الهوى. قال شيخ من الخوارج بعد أن تاب: "إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويانا أمراً صيرناه حديثاً"⁴⁰⁷.

المطلب الرابع: تعريف البدعة لغة واصطلاحاً

البدعة لغة واصطلاحاً: البدعة هي كلُّ شيء عُمل على غير مثال سابق، وأما حديث (وكلُّ بدعة ضلالة)⁴⁰⁸ فعام مخصوص، والمراد غالب البدع، والبدعة أقسام؛ واجبة ومندوبة ومحرومة ومكروهة ومباحة؛ فمن الواجبة نظم أدلة المتكلمين للرّد على الملاحدة والمبتدعين، ومن المندوبة تصنيف كتب العلم

⁴⁰⁵ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 3، ص 137.

⁴⁰⁶ انظر جامع العلوم والحكم، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي الحنبلي، (ت: 795 هـ)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تح: محمد الأحمدى أبو النور، نشر/د. السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط/2، ت/ط: 1424 هـ، ج 2، ص 788.

⁴⁰⁷ جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، (ت: 301 هـ)، فوائد الفريابي، تح: عبد الوكيل الندوي، نشر/د. السلفية - بومباي، ت/ن: 2010/1431، ص 24.

⁴⁰⁸ من حديث (أما بعد! فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكلُّ بدعة ضلالة). رواه مسلم في الصحيح، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم 867، ج 2، ص 592.

وبناء المدارس، ومن المباح التبسُّط في ألوان الأطعمة، والحرام والمكروه ظاهران. ويؤيده قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح: (نعمت البدعة)⁴⁰⁹ ولا يمنع من كون الحديث عائماً مخصوصاً، قوله (كلُّ بدعة) مؤكداً بكل؛ فمع ذلك يدخله التخصيص. وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه، وفيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان)⁴¹⁰. وتنقسم البدعة إلى حقيقية وإضافية؛ فالحقيقية: لا يؤيدها دليل شرعي، لا من نصٍّ أو إجماع أو استدلال، والمخترة ما كانت على غير مثال سابق، والمبتدع يأبى نسبته للخروج عن الشرع. والبدعة إذا وافقت السنة فمحمودة، وإذا خالفتها فمذمومة. لقول عمر في قيام رمضان نعمت البدعة. فما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع فبدعة لغوية لا شرعية. كقول عمر في قيام رمضان إن كانت هذه بدعة، فنعمت البدعة.

قال سهل بن عبد الله التستري (ت: 283 هـ) رحمه الله: "ما أحدث أحدٌ في العلم شيئاً إلا سئل عنه يوم القيامة، فإن وافق السنة سلم وإلا فهو العطب"⁴¹¹. وذكر الإمام النووي رحمه الله أن المراد بالكفر هنا المعاصي، ومعنى الحديث: لا تُنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه وقولوا بالحق. وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين؛ وقد تظاهرت الأحاديث وأجمع أهل السنة أن السلطان لا ينزل بالفسق. وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب عليه من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة المتوقعة في عزله أكثر منها في بقاءه⁴¹².

وقال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر ولا لفاسق، أما لو طرأ عليه كفرٌ انعزل، وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها أو إلى أي بدعة. وقال بعض البصريين: تنعقد له

⁴⁰⁹ ورد الحديث بألفاظ مختلفة، ومنها عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "والله إني لأرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد، لكان أمثل"، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، قال: ثم خرجت معه ليلة أخرى، والناس يصلون بصلاة قارئهم، فقال عمر رضي الله عنه: "نعمت البدعة هذه التي ينامون عنها أفضل من التي يقومون" يريد آخر الليل، وكان الناس يقومون أوله. وهذا اللفظ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، ج 4 ص 549، وقال بعد روايته: أخرجه البخاري في الصحيح.

⁴¹⁰ متفق عليه، ففي صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ (سترون بعدي)، رقم 7055، ج 9، ص 47.

⁴¹¹ انظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 13، ص 290. ولابن عبد البر في جامع العلوم وفضله، ج 2، ص 1082.

⁴¹² النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 6، ص 155.

وُستَدَامَ لأنه متَأَوَّل. فلو طرأ عليه كفرٌ وتغيُّرٌ للشرع أو بدعة خرج عن الولاية وسقطت طاعته، ووجب خلعه، ونصَّبَ إمامٌ عادلٌ إن أمكن ذلك؛ فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر، ولا يجب في المبتدع إلا إن ظنُّوا القدرة عليه، فإن تحقَّقوا العجز لم يجب القيام، وليهاجر المسلم فارقاً بدينه. فلو طرأ عليه الفسق وجب خلعه، إلا أن يترتب على خلعه فتنة. وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين إنه لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، بل لا يجوز الخروج عليه بذلك؛ وإنما يجب وعظه وتخويفه، وقد ادَّعى أبو بكر بن مجاهد الإجماع عليه⁴¹³. وتخالف الخوارج في هذا، فلا يكتفون بالإنكار عليه، بل يخرجون عليه ويقاتلونه.

والبدعة ما خالف مذهب أهل السنة والجماعة والأثر، فمن فارق مذهبهم فارق السنة، ومن اقتدى بهم وافق السنة. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "لا يُقبل قولٌ إلا بعمل، ولا عملٌ إلا بقول، ولا عملٌ وقولٌ إلا بالنية، ولا يُقبل عملٌ ولا قول ولا نية إلا ما وافق السنة"⁴¹⁴. والخوارج فارقت الجماعة، وقالت في العقيدة بخلاف ما ثبت بالقرآن والسنة، فكانت من المبتدعة، بل إنها أول من ابتدع في الدين، ومن بدعها، القول في الإيمان والكفر، بما يخالف القرآن والسنة، والقول بخلق القرآن، وإنكار صفات الله، وإنكار الشفاعة لأهل الكبائر، وغير هذا كثير مما مرَّ في هذا البحث. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الفتنة تجيء فتتسلف العباد نسفاً، فينجو العالم منها بعلمه)⁴¹⁵. والفتنة هي البلاء والشرُّ والمحنة، (تجيء فتتسلف العباد نسفاً) أي: فتهلكهم وتبيدهم، (وينجو العالم منها بعلمه)، والعلم الذي ينجي قد يكون بأنواع الفتن بأسباب الدنيا، كالمال والنساء والجاه أصول فتن الدنيا؛ وقد تكون فتنة القلوب بالبدع والأهواء، فيتنوع إلى بضع وسبعين، كل منها تدعو إلى هوى، وكلها في النار إلا واحدة؛ فتجيء فتن الدنيا إلى النفوس، وفتن الدين إلى القلوب. والعالم الناجي بعلمه هو العالم بالله العامل بتقواه. والعلم بعظمة الله هو علم بالقلب لا بالاعتقاد فحسب، وعلامته دوام الهيبة والخشية، وثمراته تقوى الله بالعمل بالكتاب والسنة وترك الهوى، أي العالم بعلم طريق الآخرة. وإن الفتنة نوعان: فتنة الشبهات وهي العظمى، وفتنة الشهوات؛ فالأولى من ضعف البصيرة وقلة

⁴¹³ النووي، المنهاج، ج 12، ص 229.

⁴¹⁴ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، القاضي أبي يعلى المعروف بابن الفراء، (ت: 458 هـ)، أمالي أبي يعلى الفراء، نشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط/1، ت/ط: 1424 هـ، ص 12.

⁴¹⁵ محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم، أبو عبد الله القضاعي المصري، (ت: 454 هـ)، مسند الشهاب، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة. بيروت، ط/2، ت/ط: 1407 هـ، ج 2، ص 139.

العلم . سيّما إذا قارنه نوع هوى . ومن هذا القسم فتنة أهل البدع، فإنما ابتدعوا لاشتباه الحقّ عليهم بالباطل والهوى بالضلال، ولو أتقنوا العلم بما بعث الله به رسوله ﷺ وتجرّدوا عن الهوى لما ابتدعوا. والثانية: من النفس. فالأول فساد من جهة الشبهات، والثاني من جهة الشهوات؛ وأصل كل منهما تقديم الرأي على الشرع. وفتنة الشبهات تُدفع بكمال البصيرة واليقين، وفتنة الشهوات تُدفع بكمال العقل والصبر والدين؛ فكان العالم من الناجين وما عداه من الهالكين⁴¹⁶.

وهذا ما تفتقده الخوارج، فلا يهتدون بمهدي القرآن والسنة، بل يضلون باتباع الهوى، والإعجاب بالرأي الذي يحرفون به معاني القرآن، فيبتدعون في الدين ما لم يكن في كتاب ولا سنة، ويكفرون من لا يقبل بدعتهم، أو يخالفهم فيها. ومنه قزل المصنف فيمن ذهب إلى القول برؤية الله تعالى يوم القيامة، ولم يكتفِ بمنع الرؤية! بل إنه جَوّز الحكم بالكفر على من قال بجواز الرؤية، وهذا ما صرح به عند بيان المسائل التي خالف بها فقال في رؤية الله: لا يستبعد أن يحكم على من أجازها ووصفه بالكفر⁴¹⁷.

فكلّ مَنْ أحدث في الدين ما ليس منه أو يخالف الكتاب والسنة، فهو من المطرودين عن الحوض، كما أحدثت الخوارج بدعة التكفير بالذنب وتخليد صاحبه في النار، وهكذا كل من كان مثلهم من سائر أصحاب الأهواء والمبتدعة⁴¹⁸.

عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ)⁴¹⁹ والحديث متفق عليه. وعند مسلم: (مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ)⁴²⁰. قال ابن دقيق العيد (ت: 702 هـ): "قوله (ردٌّ) أي: باطل لا يعتدّ به، وقوله (ليس عليه أمرنا) يعني حُكْمنا. وهذا قاعدة عظيمة من الدين، وهو صريح في ردّ كل بدعة ومُخْتَرَع، والرواية الأخرى قوله: (مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ) صريحة في ترك كلّ مُحدثَةٍ سواء أحدثها فاعلها أو سبق إليها، فقد يحتجُّ به بعض المعاندين إذا فعل البدعة، فيُحتجَّ عليه بهذه الرواية⁴²¹.

⁴¹⁶ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 2، ص 377.

⁴¹⁷ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 56.

⁴¹⁸ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 3، ص 137.

⁴¹⁹ البخاري صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصبح باطل، رقم الحديث 2697، ج 3، ص 184.

⁴²⁰ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم 1718، ج 3، ص 1343.

⁴²¹ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: 702 هـ)، شرح الأربعين النووية في

الأحاديث الصحيحة النبوية، نشر/مؤسسة الريان، ط/6، ت/ط: 1424 هـ، ص 41.

والمُحدث إن لم يكن له في الشريعة أصل فمذموم، وقد أحدثت الخوارج بدعة التأويل لمتشابه القرآن، وحمل ما نزل منها في أهل الكتاب والمشرّكين وتأويله في الموحدين، وقاموا بمخالفة السنة المفضي إلى الضلالة⁴²². فقد ورد عن الشافعي رحمه الله عليه: "البدعة بدعتان: بدعة محمودة ومذمومة، فما وافق السنة محمود، وما خالف السنة فمذموم. ومراده أن البدعة المذمومة ما ليس لها أصل من الشريعة؛ وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة، أو كان له أصل من السنة، وهذه بدعة لغة لا شرعا، لموافقتها السنة"⁴²³. وروي عن الشافعي كلام يفسر هذا وهو: "المحدثات ضربان: ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً، فهذه البدعة الضلال، وما أحدث فيه من الخير، لا خلاف فيه بأنها غير مذمومة"⁴²⁴. كثير من الأمور التي أحدثت لم يختلف العلماء في أنها بدعة حسنة؛ ككتابة الحديث وتفسيره والقرآن. وقد صحّ عن ابن مسعود أنه قال: (إنكم قد أصبحتم اليوم على الفطرة، وإنكم ستُحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثةً فعليكم بالهدي الأول)⁴²⁵.

وأصحاب البدع يجب الإعراض عنهم والتحذير منهم، فضلاً عن الركون إليهم. وقد سبق الحديث عن الرجل الذي أراد أن يسأل أيوب رحمه الله عن أمر من الدين - وكان من أصحاب البدع - فقال أسألك عن كلمة؟ فولى أيوب هارباً منه، لأنه كان يسمي أصحاب البدع خوارج، ويذكر أنهم اختلفوا في الاسم، ولكنهم اجتمعوا على السيف)⁴²⁶.

المطلب الخامس: الخوارج وأصحاب البدع

أجمع العلماء الذين جمعوا أخبار الخوارج على أنهم من أهل البدع، ومن أهل البغي بخروجهم على الإمام ومخالفتهم رأي الجماعة وشقيهم عصا المسلمين.

قال المصنف عند قوله تعالى {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}⁴²⁷: " {فاتَّبِعُوهُ} أي: اعملوا به {وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ} أي: الأديان ظاهرة الاختلاف التابعة للهوى، فالمختلفة أديان المشرّكين وأهل البدع، وكذا المذاهب ظاهرة

⁴²² ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص 41.

⁴²³ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 13، ص 253.

⁴²⁴ ابن حجر، فتح الباري، ج 13، ص 253.

⁴²⁵ ابن حجر، الفتح، ج 13، ص 254.

⁴²⁶ الفريابي، كتاب القدر، ص 215.

⁴²⁷ الأنعام، 153/6.

البطلان المتعمق فيها؛ وأما الطرق التابعة للهوى فهي ما لم يدينوا به، ولكنهم اتبعوه تشبهاً⁴²⁸. والمقصود بالهوى في رأي المصنف ذاك الذي يكون في العقائد التي يولدها الهوى، وكذلك المذاهب الأخرى التي وصفها المصنف بأنهم أهل الأهواء، ويقصد أصحاب المذاهب الأربعة فقال: "حقيقة أهل السنة والجماعة الصداقة على أصحابنا، وأهل المذاهب الأربعة هم أهل أهواء"⁴²⁹. وظاهر من كلام المصنف - عفا الله عنه - ابتداعه الذي أدى إليه الهوى، فوصف أصحاب المذاهب الأربعة بأنهم أصحاب أهواء.

وإنه لم تكن البدع والأهواء في عهد النبي ﷺ وأصابه إلى أن حدث من التفرق في أصل الديانات من الخوارج والروافض والمرجئة ونحوهم ممن تكلم في تكفير المسلمين، وخلودهم في النار؛ ومثله من زعم أن المعاصي لا تضر وأنه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد. وأصعب من ذلك الكلام في أفعال الله وقضائه وقدره. وأصعب منه الكلام في ذات الله وصفاته، مما سكت عنه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون؛ فنفي قوم مما ورد في الكتاب والسنة، لزعمهم بتنزيه الله عما تقتضي العقول، وزعموا أن لازم ذلك مستحيل على الله سبحانه، وقوم لم يكتفوا بإثباته، حتى أثبتوا بإثباته ما يُظن أنه لازم له بالنسبة إلى المخلوقين، وهذه اللوازم سكت عنها صدر الأمة نفياً وإثباتاً. ومما أحدث الكلام في الحلال والحرام بالرأي، ورد ما ورد بالسنة لمخالفته للرأي، والكلام في الحقيقة بالكشف، وأن الحقيقة تنافي الشريعة، وأن المعرفة وحدها تكفي مع المحبة، وأنه لا حاجة إلى الأعمال وأنها حجاب، أو أن الشريعة يحتاجها العوام؛ وربما انضم إلى ذلك الكلام في الذات والصفات بما يُعلم مخالفته للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة⁴³⁰.

وقد أجمع العلماء على أن الخوارج هم أهل البدع، وبدعهم أخرجتهم على الإمام، وخالفوا بتأويلهم نصوص الشرع رأي الجماعة، فكانوا أول من شقوا العصا وفرق كلمة الجماعة، وخالفوا الكتاب والسنة⁴³¹.

وأهل الإيمان لا يفتنون للشبه التي تُدخل عليهم الفتنة، لأن إيمانهم ثابت صحيح، وهم أكثر أهل الجنة. وقال النووي: "والبله الغافلون الذين ليس لهم حذق في أمور الدنيا أكثر أهل الجنة"⁴³². وأما المبتدع فإما أن يكفر بها أو يفسق؛ ولا يكفر إلا بما اتفق عليه؛ كغلاة الروافض بدعوى حلول الإله في

⁴²⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 196.

⁴²⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 145.

⁴³⁰ انظر جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، ج 2، ص 133.

⁴³¹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 7، ص 170.

⁴³² زين الدين عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، (ت: 806 هـ)، طرح التشريب في شرح التقريب = تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، أكمله ابنه: أحمد، أبو زرعة، (ت: 826 هـ)، نشر/المطبعة المصرية القديمة، ج 7، ص 281.

علي أو غيره ورجوعه إلى الدنيا أو غير ذلك، والمفسق بما كبّده الخوارج والطوائف المخالفة لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه يستند إلى تأويل ظاهر⁴³³. ومن اطلع على كتب الخوارج يعلم تعطيلهم صفات الله، كالعلم والكلام والاستواء، وجواز رؤية الله، وغيرها. فهم يعطلون الصفات كالمعتزلة. وتعتمد الخوارج على الرأي بدافع الهوى، المراد من {وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ}⁴³⁴، وبقوله: {وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ}⁴³⁵، فلكل واحد هوى غير هوى الآخر، فلا يتناهى، فلذلك كان اتباعه نهاية الضلال⁴³⁶. وقد ذم رسول الله ﷺ اتباع الهوى لأنه طريق للابتداع في الدين، فقال ﷺ: (المهلكات ثلاث: إعجاب المرء بنفسه، وشح مطاع، وهوى متبع)⁴³⁷. ولذلك قال عمر: (إن أخوف ما أتخوف عليكم شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء برأيه، وهي أشدهن)⁴³⁸. وإنما سميت أهل البدع بأهل الأهواء لأنهم يتبعون أهواءهم، فلا يأخذون بالأدلة الشرعية.

⁴³³ انظر "الفتح" لأحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 1، ص 385.

⁴³⁴ سورة {ص}، 46/38.

⁴³⁵ الأعراف، 176/7.

⁴³⁶ الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 849.

⁴³⁷ البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ج 8، ص 295.

⁴³⁸ ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار = مصنف ابن أبي شيبة، ج 7، ص 503.

الفصل الثاني

عقيدة الخوارج ومنهجهم في تفسير آيات الاعتقاد



المبحث الأول: العقيدة والإيمان عند الخوارج

تسمى المسائل العقدية الإيمانية بأصول الدين، وتسمى أيضاً بعلم الكلام، وسميت بالفقه الأكبر، كما سميت بالعقيدة وبعلم التوحيد؛ فأما التسمية بالفقه الأكبر، ففيه مقارنة بفقه الفروع. فقولنا الفقه الأكبر يشعر بأن هناك فقهاً آخر ليس بأكبر، وهو فقه ما أطلق عليه اسم الفروع. ويقسم علماء التوحيد المسائل العقدية إلى ثلاثة أقسام: الإلهيات والنبوات والسمعيات⁴³⁹.

وفيما يأتي من المباحث والمطالب توضيح لمنهج الخوارج في المسائل الاعتقادية وأدلتها، وارتباطها بمنهجهم في تفسير النصوص التي تعرضت للمعتقدات، حسبما جاءت موزعة في المناسبة التي استدعت ذكرها، وليس وفقاً لتقسيمات علماء الكلام من الإلهيات والنبوات والسمعيات والغيبيات. مصحوبة بأقوال أهل العلم التي يتبين من خلالها ما خالف به الخوارج مدلول القرآن والسنة أو واقوا فيه وجه الصواب.

المطلب الأول: القول في الإيمان والمؤمنين عند الخوارج

خلق الله الإنسان وجعل الإيمان موجوداً عنده بالفطرة التي فطره عليها، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة)⁴⁴⁰. وعرف الإيمان بأنه التصديق بالقلب، وأما الإقرار باللسان فهو شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وإن لم يكن مؤمناً في أحكام الدنيا⁴⁴¹. والمفروض أن يكون الإيمان سبيلاً موصلاً إلى الاتفاق والاتلاف، لا سبباً إلى الفرقة والاختلاف، ولكن الخوض في المسائل الإيمانية والاختلاف في التأويل للآيات القرآنية حملت الخوارج ومن وافقهم على بعد أن فسروها بآرائهم، فاعتقدوا بسبب ذلك عقائد خاصة، حملتهم على انزوائهم عن المسلمين، واعتدادهم بما رأوه من تعريف الإيمان والمؤمنين؛ بل كفروا المؤمنين المقربين الموحدين، فرموهم تارة بالكفر، وتارة بالشرك وأخرى بالنفاق. فضيقوا رحمة الله وجعلوا غضبه على من ارتكب معصية أوسع من رحمته، والله تعالى كتب على نفسه الرحمة، وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ

439

440 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم 1385، ج 2، ص 155.

441 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وبهامشه حاشية العلامة أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني (ت:

940 هـ)، تح: عبد القادر عرفات العشأ، ط/د. الفكر، ج 1، ص 113.

قال: (إن الله سبحانه لما خلق الخلق كتب بيده على نفسه رحمتي سبقت غضبي)⁴⁴².

قال الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى: "الإيمان هو التصديق، وهو إذعان لحكم المخبر وقبوله وجعله صادقاً. وحقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة التصديق مع إذعان وقبول؛ فهو إذعان وتسليم. والإيمان قول وفعل، ويزيد وينقص. قال الله تعالى {لِيَزِدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ}⁴⁴³. والحب في الله والبغض في الله من الإيمان. وإن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان"⁴⁴⁴.

والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر هو الحكم الذي لا يقبل الشك، فكانت العقيدة في الدين يُقصد بها الاعتقاد دون العمل"⁴⁴⁵.

ولكن المصنف وسائر الخوارج مع أنهم يقولون بأن الإيمان هو التصديق، كما يلاحظ من قول المصنف: "الإيمان في اللغة التصديق وهو الاعتراف بالقلب واللسان، أو بالقلب، أو باللسان دون القلب في حالة الكذب، والمشهور عندنا معشر الإباضية الوهبة أنه لا يدخل الإنسان في التوحيد إلا باعتقاد وإقرار باللسان جميعاً"⁴⁴⁶. فبهذا يوافق المصنف أهل السنة والجماعة بعض الموافقة، من حيث بيانه بأن الإيمان هو التصديق؛ ولكنه خالفهم فأنكر أن يكون مؤمناً بمجرد الإقرار، بل يرى أنه لا بد من العمل حتى يكون مؤمناً، فقال: ولا يقال إن الإقرار باللسان إيمان في الظاهر، لأننا نقول الإيمان الحقيقي عند الله هو المصاحب للإخلاص، وأما في الظاهر فيحصل بالإقرار، لما تقرّر في أذهانهم أن الصحابة آمنوا إيماناً خالصاً. ولكنه تناقض في كلامه، كما في قوله "ولا يقال إن الإقرار باللسان إيمان في الظاهر" وقوله "وأما في الظاهر فيحصل الإيمان بالإقرار". فالمسلم لا يكون مؤمناً عند الخوارج إلا إذا صدّق بقلبه وأقرّ بلسانه، وعمل الطاعات وتجنب المعاصي، وفي هذا ذكر المصنف بأن "أركان الإيمان ثلاثة؛ إقرار واعتقاد وعمل"⁴⁴⁷.

⁴⁴² البيهقي، الأسماء والصفات للبيهقي، ج 2، ص 50.

⁴⁴³ الفتح، 4/48.

⁴⁴⁴ القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج 1، ص 85.

⁴⁴⁵ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، ج 2، ص 614.

⁴⁴⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 10.

⁴⁴⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 479.

وأوضح الإمام الرازي قول الخوارج في الإيمان أنهم يقولون في الإيمان كما تقول المعتزلة، هو اسم لأفعال القلوب والجوارح والإقرار باللسان. فأما الخوارج فقد اتفقوا على أن الإيمان بالله تعالى يتناول المعرفة بالله، وبكل ما وضع الله عليه دليلاً عقلياً أو نقلياً، وهو يتناول طاعة الله تعالى في جميع ما أمر به، من الأفعال والتروك صغيراً أو كبيراً. ومجموع هذه الأشياء هو الإيمان، وترك أي خصلة من هذه الخصال كفر⁴⁴⁸.

وأما الإيمان عند أهل السنة فإنهم يعرفونه فيقولون بأنه اسم لأفعال القلوب والجوارح والإقرار باللسان، ولكن من صدق بقلبه وإن لم يقرّ بلسانه فهو مؤمن عند الله. قال العلامة المشهور بالكازروني في حاشيته على تفسير البيضاوي: "كون الإقرار شرطاً للإيمان المنجي من خلود العذاب مذهب ضعيف. وذهب جمهور المحققين إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا؛ لأن التصديق أمر باطني لا بد له من علامة؛ فمن صدق بقلبه ولم يقرّ بلسانه فهو مؤمن عند الله وإن لم يكن مؤمناً في أحكام الدنيا"⁴⁴⁹.

ولكن المصنف يعرف الإيمان ويشترط له ثلاثة شروط تصديق وإقرار وعمل، وفقد واحدٍ منها ينتفي عنه اسم الإيمان. وعندما يذكر تعريف الإيمان لا يكتفي بتعريفه من الوجهة التي يعتقدها؛ بل يجمع الأقوال المختلفة، كذكره عند تفسير قوله تعالى {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}⁴⁵⁰ حيث قال: "الإيمان في اللغة التصديق، وهو الاعتراف بالقلب واللسان، أو بالقلب، أو باللسان دون القلب في حالة الكذب. والمشهور عندنا معشر الإباضية الوهبية أنه لا يدخل الإنسان في التوحيد إلا باعتقاد وإقرار باللسان جميعاً، وقد يطلق بمعنى الوثوق"⁴⁵¹.

والخوارج تعدّ المسائل العقدية من الفرائض الواجب تعلمها ومعرفتها ولو كانت فرعية، فيذهبون إلى أنها من الفرائض الواجبة على كل مكلف، مع أنّ كثيراً منها عبارة عن وجهة نظر لهم، حتى ولو ثبت عند غيرهم نقيض رأيهم. فهي عند الخوارج من أصول الدين، وإذا خالف المكلف في أحدها فإنهم يخرجونه من الدين. وعلى سبيل المثال ما ذكرته بعض فرقهم بأنه يجب على المكلف أن يعرف أسماء الله كلّها، فإن

⁴⁴⁸ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 2، ص 270.

⁴⁴⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وبهامشه حاشية العلامة أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني (ت:

940 هـ)، تح: عبد القادر عرفات العشّاء، ط/د. الفكر، ج 1، ص 113.

⁴⁵⁰ البقرة، 3/2.

⁴⁵¹ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 10.

جهل منها شيئاً فيخرجونه من الإيمان، وكذلك صفاته لا يكون مؤمناً حتّى يعلمها جميعها، ورأوا أنّ من علم بعضاً من أسماء الله وجهل بعضاً فهو لا يعرف الله، فمن لم يكن يعرف جميع أسماء الله فهو كافر عندهم. وخالفهم جماعة أخرى من الخوارج فرأوا أنّ معرفة جميعها لا تجب؛ فيكفي معرفة بعضها⁴⁵².

وهذا المنهج لا ينبغي أن يطالب به جميع المسلمين؛ كما فصل الإمام الغزالي في هذه المسألة فقال رحمه الله تعالى: "إنّ التبخر في هذا العلم والاشتغال بمجماعه ليس من فروض الأعيان؛ بل هو من فروض الكفايات، فليس يجب على كافة الخلق إلا التصديق الجزم، وتطهير القلب عن الريب والشك في الإيمان، وإنما تصير إزالة الشك فرض عين في حق من اعتراه الشك"⁴⁵³.

ولكن الخوارج توجب تعلم جميع مسائل الإيمان على كافة المكلفين. وقسم الغزالي الناس في ضرورة تعلم هذا العلم وعدم تعلمه إلى عدّة أصناف وطوائف فذكر أنّ من الناس من آمن بالله تعالى وصدّق رسوله واعتقد الحقّ؛ فهؤلاء ينبغي أن يتركوا ولا تحرك عقائدهم لهذا العلم؛ فإنّ صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه لم يطالب العرب بأكثر من التصديق، ولم يفرق بين أن يكون ذلك بإيمان وعقد تقليدي، أو بيقين برهاني. وأما الكفرة والمبتدعة؛ فالغليظ منهم الجامد على تقليد الباطل من النشوء إلى الكبر لا ينفع معه إلا السّوط. وهذا ليس خطأ من منصب العقل وبرهانه، فنور العقل كرامة لا يخصّ الله بها إلا الآحاد من أوليائه، قال تعالى: {وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} ⁴⁵⁴. والغالب على الخلق أنهم لا يدركون براهين العقل⁴⁵⁵.

وذهبت جماعة من الخوارج إلى أنه يجب على المكلف أن يعرف جميع أحكام الشريعة، فإن لم يعرفها ولم يسأل عنها فإنهم يكفرونه، ورأوا أنّ من لا يعرف الله وأسماءه، ولا يعرف تفاصيل أحكام الشريعة فهو كافر⁴⁵⁶.

وأما علماء أهل السنة فقد فصلوا القول فيما يجب على المكلف معرفته، وهي الفروض العينية؛ وما سوى ذلك من أصول الدين وعلم الكلام والرد على الشبهات فإنه لا يجب إلا على أفراد تتوفر فيهم

⁴⁵² فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص 51.

⁴⁵³ محمد بن محمد، أبي حامد الغزالي الطوسي (ت: 505 هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، تح: عبد الله محمد الخليلي، ط/د. الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، ت/ط: 1424 هـ، ص 16.

⁴⁵⁴ البقرة، 269/2.

⁴⁵⁵ أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 14.

⁴⁵⁶ فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص 47.

صفات معينة، فلا يجب على سائر المسلمين أن يتعلموا ذلك. فالذين اعتقدوا الحق تقليداً، وخصّوا بذلك وفطنة، فتنبّهوا من أنفسهم لإشكالات في عقائدهم، أو قرع سمعهم شبهة، فيجب التلطف في معالجتهم بما أمكن ولو باستبعاد وتقبيح، أو تلاوة آية أو رواية حديث، فإذا زال شكّه فلا ينبغي أن يشافه بالأدلة والجدال، فرما فتح عليه أبواباً أخرى من الإشكالات؛ فعند ذلك يشافه بالدليل الحقيقي حسب الحاجة، وفي موضع الإشكال. وأما من يُتوقع منهم قبول الحق في العقائد، فهؤلاء يجب التلطف بهم بإرشادهم لا بالمحاجة، وأكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جهال أهل الحق، فأظهروا الحق في معرض التحري، ونظروا إلى من سواهم بعين التحقير، فثارت دواعي المعاندة ورسخت فيهم الاعتقادات الباطلة، بسبب التعصب للأهواء. فالحقد والضعينة والنظر إلى كافة خلق الله بعين الاحتقار لا بالرحمة يرسخ العناد، بخلاف الرفق واللطف في إرشاد من ضلّ عن الهدى فلا يحرك داعية الضلال والبدعة⁴⁵⁷.

والخارج فضلاً عن فرض عقائدهم على الناس، فإنهم يكفرون المسلمين إذا لم يعتقدوا بمعتقدهم. ففي مسألة رؤية الله تعالى، وهي مسألة خلافية بين علماء المسلمين، منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، ولم يُنقل عن أحد أنه عَنّف أو كفر من خالفه فيها. ولكن عندما نقرأ للمصنف رحمه الله نجده بعد أن ينفي جواز وقوع الرؤية يتناول على من قال بوقوعها؛ حتى إنه كفر بني إسرائيل بسبب طلبهم رؤية الله تعالى؛ وحجته فيما ذهب إليه أن الرؤية تستلزم اللون والتركيب والتحيز والحلول والعجز عن الاستقلال، وذلك محال على الله تعالى.

فقد ذهب المصنف رحمه الله تعالى في تنزيه الله تعالى إلى إنّ دعوى رؤية الله في الآخرة توجب اللون والتحيز والجهات والحلول، ولذلك فهو ينفي جوازها كالمعتزلة ويقول: "نفي الرؤية مذهب الإباضية بأصنافها"⁴⁵⁸.

وفي قبول توبة المنافق نفاقاً اعتقادياً يفصل المصنف القول فيها، كما قال عند تفسير قوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا}⁴⁵⁹: "إنّ المراد مطلق المنافقين بفعل الكبائر. وأما الكفر فمعلوم أنّ الذنب الكبير كفر؛ وأما الإيمان فمعلوم أنه عند أصحابنا يطلق على الطاعة مطلقاً كما يطلق على التوحيد، وإذا كان يلعب بالشرك والإيمان، يتردّد

⁴⁵⁷ الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 15.

⁴⁵⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 108.

⁴⁵⁹ النساء، 37/4.

من هذا لهذا، فقال الجمهور بقبول توبته. وقد يحمل على أنّ المراد أنه من كانت هذه حالته ليس من يصدق في توبته، فيبعد أن يموت تائباً⁴⁶⁰.

وقال بعد أن ذكر رواية عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان)⁴⁶¹. وقال في قوله تعالى {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ}⁴⁶²: "هذا للمصدق البرّ التقي عندنا وعند بعض قومنا، والمصدق مطلقاً عند جلّهم"⁴⁶³. وهذا بناء على ما ذهبت إليه الإباضية من أن العمل جزء من ماهية الإيمان، وجعلوا العمل شرطاً لصحة الإيمان، وردوا على من خالفهم من وجهة نظرهم؛ وهذا ما يظهر في مصنفاتهم إذ يؤكدون على أن العمل جزء لا يتجزأ من الإيمان.

ويتفق في العقيدة المعتزلة والخوارج بأن الفاسق يخرج عن الإيمان؛ ولكنهم اختلفوا فقالت المعتزلة بأنه يخرج عن الإيمان ولا يدخل في الكفر؛ بل يكون في منزلة بين المنزلتين؛ بينما قالت الخوارج بأنه يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر، واحتجوا بقوله تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}⁴⁶⁴. وأهل السنة يشهدون بالإيمان لمن دلّ عليه ظاهره ولا يحكمون على أحد بجنة ولا نار إلا بمستند شرعي؛ وهذا ما قاله الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: "وندين بأن لا نُنزل أحداً من أهل التوحيد والمتمسكين بالإيمان جنةً ولا ناراً، إلا من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، ونرجو الجنة للمذنبين، ونخاف أن يكونوا في النار معذبين، أجازنا الله منها بشفاعة سيّدنا وحبينا رسول الله ﷺ"⁴⁶⁵.

وترى الخوارج بأن أحاديث الغلول من الأدلة على الكفر والخروج من الإيمان، ويرد عليهم أهل السنة، ومنهم ابن عبد البر رحمه الله تعالى إذ يقول: "هذه الأحاديث وما كان مثلها يحتج بها أهل الأهواء، المكفرين للناس بالذنوب، ومن قال بإنفاذ الوعيد. وهي أحاديث عارضها صحيح الأثر فأخرجها عن

⁴⁶⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 210.

⁴⁶¹ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إياض، ص 7.

⁴⁶² المؤمنون، 1/23.

⁴⁶³ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ص 43.

⁴⁶⁴ المائدة، 44/5.

⁴⁶⁵ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: 324 هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، تح: فؤقة حسين محمود، ط/د. الأنصار. القاهرة، ط/1، ت/ط: 1397 هـ، ص 27.

ظاهرها، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ)⁴⁶⁶، وقوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ)⁴⁶⁷، ويُروى (دخل الجنة). والآثار مثل هذا كثيرة⁴⁶⁸.

ويتفق المصنف مع أهل السنة ومفسريهم في تفسير قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ}⁴⁶⁹ فيذكر من تفسير {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا} أي بقلوبهم وألسنتهم بما يجب الإيمان به، {آمِنُوا} أي دوموا على الإيمان بالله ورسوله والقرآن والكتب التي أنزلها الله من قبل القرآن. ويحتم كلامه عن المراد بالإيمان في الآية بقوله أَنَّ الإيمان المأمور به بمعنى الدوام عليه والازدياد منه، فهو غير المخبر بحصوله، فلا تحصيل حاصل⁴⁷⁰.

وكذلك يتفق معهم عند تفسيره قوله تعالى {وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا}⁴⁷¹ حيث يقول أَنَّ هذه الآية دليل على أن الإيمان بكتب الله يوجب الإيمان برسوله كلها، وكذا الإيمان سائر أنبيائه والملائكة كلهم⁴⁷².

وكذلك يتفق قول المصنف مع أهل السنة في إيمان من مات قبل البلوغ، وذلك عند تفسير قول الله تعالى {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ} ⁴⁷³، حيث فسّر الذرية أولاً بأنهم من مات ولم يكن بالغاً، وذكر بأن الوليد يحكم بإسلامه تبعاً لأحد أبويه، واستدل على ذلك بالحديث، وردّ على من خصّ الحديث بأولاد المؤمنين فقال: "المراد بالذرية مَنْ لم يبلغ، وهو مؤمن على

⁴⁶⁶ تمام الحديث: (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ). أخرجه الإمام البيهقي رحمه الله تعالى في شعب الإيمان، ج 1، ص 96.

⁴⁶⁷ محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد، التميمي، أبي حاتم الدارمي، البستي، (ت: 354 هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 2، ج 16، ص 239.

⁴⁶⁸ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، أبو عمر النعماني، (ت: 463 هـ)، الاستذكار، تح: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، ط/د. الكتب العلمية - بيروت، ط 1، ت/ط: 1421 هـ، ج 5، ص 91.

⁴⁶⁹ النساء، 136/4.

⁴⁷⁰ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 206.

⁴⁷¹ النساء، 136/4.

⁴⁷² أطفيش، هميان الزاد، ج 5، ص 208.

⁴⁷³ الطور، 21/52.

كل حال، (كلّ مولود يولد على الفطرة)⁴⁷⁴، ولا سيّما أولاد المؤمنين؛ ويذكر قول الإباضية وهو أنّهم يطلقونه على أولاد المؤمنين، ويقفون في أولاد غيرهم. وذكر في شرط إلحاق الذرّيّة بهم إيمانها. بأن تموت غير بالغة. فلا يصدق عليها اسم الكفر؛ أو يموت من يموت وهو بالغ مؤمن. ويلحق بأبيه إيناساً لا استحقاقاً، لضعف عمله عن درجة أبيه. وذكر أنه قد تقرّر عندهم كما هو عند غيرهم أنّ الوليد يحكم بإسلامه تبعاً لأحد أبويه، لحديث (إنّ الله يرفع ذرية المؤمن في درجته، وإن كانوا دونه لتقرّر بها عينه)⁴⁷⁵. أخرج هذا الحديث الإمام الحاكم والبيهقي، عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: (إنّ الله يرفع ذرية المؤمن معه في درجته في الجنة، وإن كانوا دونه في العمل)⁴⁷⁶، وليس فيه زيادة (لتقرّر بها عينه).

وختم المصنف حديثه في مسألة من مات من أولاد المشركين والمنافقين قبل البلوغ فوافق مذهب أهل السنة فقال: "والظاهر أنّهم للجنة أقرب منهم إلى النار؛ لأنه تعالى يمتّ عليهم بالرحمة ولا يظلمهم بالعذاب، ولولادهم على الفطرة"⁴⁷⁷. وردّ على قول من قال بغير هذا من الخوارج وغيرهم فقال: "والقول باختبارهم باقتحام نار توضع لهم يوم القيامة ضعيف"⁴⁷⁸.

وقد فصلّ ابن حجر رحمه الله الأقوال الواردة في مصير من مات قبل البلوغ من أولاد الكافرين، مبيناً اختلاف العلماء رضي الله تعالى عنهم، فمنها (أنهم في مشيئة الله تعالى). نقله البيهقي عن الشافعي في حقّ أولاد الكفار خاصة. وذكر ابن حجر قول ابن عبد البر رحمه الله تعالى بأن هذا مقتضى صنيع مالك، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص، إلا أن أصحابه صرّحوا بأنّ أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار خاصّة في المشيئة؛ والحجّة فيه حديث (الله أعلم بما كانوا عاملين)⁴⁷⁹. قال ابن حجر:

⁴⁷⁴ متفق عليه، رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة، هل ترى فيها جدعاء؟). أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم 1385، ج 2، ص 155. ورواه مسلم عن أبي هريرة أنه كان يقول: قال رسول الله ﷺ: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟) ثم يقول أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: وقرأوا إن شئتم {فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ} الروم، 30/90. مسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، رقم 5826، ج 4، ص 2047.

⁴⁷⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 14، ص 13.

⁴⁷⁶ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج 2، ص 509.

⁴⁷⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 14، ص 14.

⁴⁷⁸ انظر تفسير أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 14.

⁴⁷⁹ الحديث متفق عليه، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال: (الله أعلم بما كانوا عاملين). صحيح البخاري، كتاب القدر، باب الله أعلم بما كانوا عاملين، رقم 6597، ج 8، ص 123/38.

ومنها (أنهم تبع لآبائهم؛ فأولاد المسلمين في الجنة، وأولاد الكفار في النار). ونسب ابن حجر هذا القول فقال: حكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج، واحتجوا له بقوله تعالى: {رَبِّ لَا تَذَرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذَيَّارًا} ⁴⁸⁰. قال وأما حديث السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها (سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين؟ قال في الجنة، وعن أولاد المشركين؟ قال في النار) ⁴⁸¹، فهو حديث ضعيف جدا ⁴⁸². ومنها (أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار؛ لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار). ومنها (أنهم خدم لأهل الجنة)، قال وفيه حديث ضعيف. ومنها (أنهم يصيرون تراباً)، ومنها (أنهم في النار)، ومنها (أنهم يُمتحنون في الآخرة، بأن ترفع لهم نار؛ فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن أبي عذب)، قال وحكى البيهقي في كتاب الاعتقاد أنه المذهب الصحيح، وذلك بعد استقرار كل في الجنة أو النار، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك، وقد قال تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ} ⁴⁸³. ومنها (أنهم في الجنة)، قال النووي: وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون؛ لقوله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا} ⁴⁸⁴. وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة، فلأن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى، وللأحاديث الواردة في ذلك. ومنها (الوقف). وآخر هذه الأقوال (الإمساك وعدم الخوض فيه) ⁴⁸⁵. وفي الحديث عند أحمد وأبي داود، عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قلت يا رسول الله! ذراري المسلمين؟ قال مع آبائهم، قلت يا رسول الله! بلا عمل؟ قال الله أعلم بما كانوا عاملين). وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين؟ فقال: (هم مع آبائهم). ثم سألته بعد ذلك، فقال: (الله أعلم بما كانوا عاملين)، ثم سألته بعد ما استحکم الإسلام، فنزل {لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} ⁴⁸⁶ فقال: هم على الفطرة، أو قال في الجنة ⁴⁸⁷. معنى قوله (بما كانوا عاملين) أي: فلا تحكموا عليهم بشيء،

⁴⁸⁰ نوح، 26/71.

⁴⁸¹ كما جاء في مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد، ص 436.

⁴⁸² قال ابن حجر في فتح الباري: "وهو حديث ضعيف جدا لأن في إسناده أبا عقيل مولى بمية وهو متروك"، ج 3، ص 246.

⁴⁸³ القلم، 42/68.

⁴⁸⁴ الإسراء، 15/17.

⁴⁸⁵ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 3، ص 246.

⁴⁸⁶ الأنعام، 164/6.

⁴⁸⁷ قال ابن حجر رحمه الله تعالى في أحد رواة هذا الحديث: وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم، وهو ضعيف، ولو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع، رافعا لكثير من الإشكال المتقدم. انظر فتح الباري، ج 3، ص 247.

وقيل: علم أنهم لا يعملون شيئاً ولا يرجعون فيعملون، أو أخبر بعلم شيء لو وجد كيف يكون، مثل قوله {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} ⁴⁸⁸؛ ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة؛ لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل ⁴⁸⁹.

فالجواب أن تكون العقيدة بما تنطوي عليه من مسائل الإيمان سبيلاً موصلاً إلى الاتفاق والائتلاف، لا سبباً إلى الفرقة والاختلاف. والمسائل الإيمانية والتأويل للآيات القرآنية حملت الخوارج ومن وافقهم على بعد أن فسروها بآرائهم، فحملهم ذلك على انزوائهم عن المسلمين، واعتدادهم بما رأوه من تعريف الإيمان والمؤمنين؛ بل كفّروا المؤمنين المقربين الموحدين، فرموهم تارة بالكفر، وتارة بالشرك وأخرى بالنفاق. فضيقوا رحمة الله وجعلوا غضبه على من ارتكب معصية أوسع من رحمته، والله تعالى كتب على نفسه الرحمة، فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (إن الله سبحانه لما خلق الخلق كتب بيده على نفسه رحمته سبقت غضبي) ⁴⁹⁰. وقال تعالى: {قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ} ⁴⁹¹. والعصاة وإن لم يكونوا طائعين حالة تلبسهم في المعصية؛ ولكنهم داخلون في كلمة {شيء} التي عمتها رحمة الله الرحمن الرحيم.

المطلب الثاني: التوحيد عند الخوارج

التوحيد فطرة فطر الله الإنسان عليها. قال الله تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} ⁴⁹². وهو دعوة جميع الأنبياء، وكذلك شعار المسلمين بكافة فرقهم؛ إلا من شدّ منهم كالجهمية ومن حذا حذوهم فأنكروا صفات الله تعالى وأسماءه، فالإقرار بلا إله إلا الله والتحقق بالتوحيد والثبات عليه هو القاعدة التي تبنى عليها الشريعة، ومن أخلّ بالتوحيد فقد خلع الإسلام بالكلية.

وإذا كانت الخوارج تريد بخروجها خيراً! فإنه لا خير بقتال أهل التوحيد. وللمصنف كلام يوحى بالإمساك عن الخروج على أهل التوحيد، فليت كان جميع الخوارج على هذا الرأي، قال رحمه الله: إنَّ عبد الله بن أباض أراد الخروج فسمع رنين المؤذن وقراءة القراء وذكر الذاكرين فقال لا أخرج على هؤلاء، وذلك

⁴⁸⁸ الأنعام، 28/6.

⁴⁸⁹ انظر الفتح لابن حجر في شرح صحيح البخاري، ج 3، ص 246.. 251.

⁴⁹⁰ البيهقي، الأسماء والصفات للبيهقي، ج 2، ص 50.

⁴⁹¹ الأعراف، 156/7.

⁴⁹² الروم، 30/30.

في البصرة؛ وذكر أن مذهب أن الشتم ليس بعبادة، فلا ينبغي المصير إليه وشتم المخالف أو العاصي؛ وإنما يكفي إذا شوهد إنسان يفعل ما يوجب براءة أن يُتبرأ منه مرة واحدة؛ وأما أن يجعل الشتم عادة بين الفرق الإسلامية، مثل أن يقال: يا فاسق، وغير ذلك من العبارات الجارحة، ويكون ذلك ديدناً لهم؛ فليس مثل هذا عبادة ولو قصدتها، فكيف إذا كان لهوى النفس⁴⁹³؟ فكلامه هذا يدل على أنه لا يقول بالخروج على أهل التوحيد، وحرمة قتالهم، فقال إن دماء أهل التوحيد وأعراضهم محرمة إلا بحققها⁴⁹⁴.

وفي مذهب المصنف أن من قال بجواز رؤية الله فقد أخلَّ بالتوحيد، وكذلك من أثبت صفات الله تعالى. وهنا يبين المصنف الأمور التي يصبح بها الإنسان موحدًا، ثم يذكر ما يعدّ قادحاً في التوحيد فيقول: "المشهور عندنا معشر الإباضية الوهبية أن الإنسان لا يدخل في التوحيد إلا بالاعتقاد والإقرار باللسان"⁴⁹⁵. وأما التوحيد عند أهل السنة فإنهم يذهبون إلى أنه من صدّق بقلبه وإن لم يقرّ بلسانه فهو مؤمن موحد عند الله، فمن صدّق بقلبه ولم يقرّ بلسانه فهو مؤمن عند الله وإن لم يكن مؤمناً في أحكام الدنيا"⁴⁹⁶.

وذكر المصنف ما يقدر في التوحيد، كدعوى الرؤيا، وأن صفاته غيره حالة، وإثبات الجوارح أو الجهات ولو بلا كيف، ودعوى أنّ الإنسان خلق أفعاله، ودعوى أنّ الله لا يعلم شيئاً حتى يكون، ودعوى أنّ الاستواء على ظاهره أو بلا كيف. قال: والاستواء معناه الملك، وعدم تعاصي شيءٍ عما أراد. قال: ووجه الله الله؛ كما تقول لوجه فلان وتريد فلاناً، ويد الله قدرته، وعينه حفظه، وإثبات الجوارح لله جلّ وعلا بلا كيف رجوع في الجهل، مع وجود التخلص عنه بالتأويل المذكور⁴⁹⁷.

وافق المصنف مذهب الخلف القائلين بإثبات تلك الصفات لله تعالى على الوجه اللائق به، فهي فليست أعراضاً ولا أبعاضاً، وعُلوّه على خلقه واستواؤه على عرشه ليس تحيزاً. ويجب عدم تشبيهها بصفات المخلوق، فإنه ليس كمثل شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله⁴⁹⁸.

⁴⁹³ أطفّيش، إزالة الاعتراض، ص 38.؛ يؤسفنا أن المصنف نفسه لم يلتزم بهذا المبدأ الذي يقرره في التعامل مع من خالفه بالرأي، فإنه عندما نقل كلاماً عن الإمام الطبري شيخ المفسرين قال: "قبحه الله" انظر: أطفّيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 161.

⁴⁹⁴ أطفّيش، إزالة الاعتراض، ص 3,2.

⁴⁹⁵ أطفّيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 64.

⁴⁹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وبهامشه حاشية العلامة أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني (ت: 940 هـ)، تح: عبد القادر عرفات العشّاء، ط/د. الفكر، ج 1، ص 113.

⁴⁹⁷ أطفّيش، إزالة الاعتراض عن محقق آل إياض، ص 4.

⁴⁹⁸ انظر كتاب الذهبي، العرش، ج 1، ص 41,33.

وإنَّ أهل العلم من الخلف، كان مسلكتهم في العلم طريقة تمحيص لدفع شبه المشككين وردّ مطاعن الملحدّين، فسلكوا مسلك التأويل بالجمع بين المتعارضات وإقرار كلّ حقيقة في نصابها بالتأويل الموافق. فسلكت جماعات مسالك التأويل الإجمالي بأن يعتقدوا تلك المتشابهات على إجمالها، ويوقنوا التنزيه عن ظواهرها، ولكنهم لا يصرفونها عن ظواهرها بل يُجملون التأويل فيها، وهذه الجماعات متفاوتة في مقدار تأصيل أصولها تفاوتاً جعلها فرقا: فالخوارج الأقدمون، لا الذين التزموا طريقة المعتزلة تمسكوا بظواهر ما جاءت به الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ، مع التقييد بأنها مؤولة عن ظواهرها، وفي هذه المسألة ومثيلاتها علينا أن نفوض كيفيتها إلى علم الله تعالى كغيرها من المتشابهة⁴⁹⁹.

وترى الإباضية أن من أقرّ بوحداية الله وبرسالة النبي ﷺ، فهو وإن ضيّع الفرائض وارتكب الكبائر فغير مؤمن ولا مشرك؛ وإنما يسمّى موحدًا.⁵⁰⁰ وهذا الاصطلاح خاص بهم؛ وأما عند أهل السنة فالموحد وصفٌ للمسلم.

وأما عن دماء أهل التوحيد، فقد قال المصنف: وإنّ دماء أهل التوحيد وأموالهم وأعراضهم فمحترمة إلا بحفّها⁵⁰¹.

وببالغ المصنف فيدخل المسائل الفعلية في التوحيد من الصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيقول: "فولاية الأشخاص غير المنصوص عليهم، وبراءة الأشخاص غير المنصوص عليهم، والصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفروع الفعلية على التوحيد. وأما أمره سبحانه وتعالى ونهيّه فمن الأصول"⁵⁰².

فقد خلط المصنف أصول الدين بفروعه في مسألة التوحيد، وأدخل في التوحيد الأحكام العملية، وهذا مخالف لما عليه أهل السنة الذين يفرقون بين الأصول والفروع، وبين الأحكام الإيمانية والأحكام العقدية. وفي هذا يقول الإمام الرازي رحمه الله تعالى: العلوم إما علم ذات الله وصفاته وأفعاله، وهو علم الأصول؛ وإما علم أحكام الله تعالى وتكاليفه، وهو علم الفروع؛ وإما علم تصفية الباطن وظهور⁵⁰³.

⁴⁹⁹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29، ص 353.

⁵⁰⁰

⁵⁰¹ أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 2، 3.

⁵⁰² أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 8.

⁵⁰³ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 1، ص 157.

وألحق المصنف بعض الأحكام الفقهية بالتوحيد؛ فذكر منها الرجم والجلد للزاني، وجلد القاذف، وزيارة القبور، وزيارة النبي ﷺ، وزيارة للأحياء والأموات. فتراه يجعل هذه الأحكام الفرعية ملحقة بالتوحيد. وألحق بالتوحيد أيضاً الأحكام التكليفية العملية. وبين الفروع التركيبية⁵⁰⁴ وهي ما يجب تركه، وذكر أنواعاً كثيرة منها وما يتعلق بأحكامها؛ فيجب التخلي عنها بعد ترك الشرك، والكبيرة وما دونها، وكالإصرار على المعصية بالعزم على العود، أو على عدم التوبة، أو بالغفلة عنها بعد فعلها. وذكر قولاً بصيغة التضعيف أن الغفلة عنها ليست إصراراً، فهي تُمحي بما فعل من الحسنة. وأن يسترسل في المعاصي اتكالاً على سعة رحمة الله أو على كلمة الشهادة أو أن يدخله الجنة مع الإصرار. وكالمداومة على ترك السنن المؤكدة، وترك الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره، وكعمل ما يقسي القلب وتركه على قسوته. ثم ألحق بعد ذكر جملة من المسائل الهامة في التوحيد: كإفساد الطاعة بعد الدخول فيها بلا عذر، وكإظهار طاعة السر بلا داعٍ من قصد الاقتداء به، وكتأخير قضاء العبادة إلى الموت، وكالتعري في غير المسجد الحرام، وكفر به . يعني فسقاً . وكالتعري إلى النار الموقدة، وأما التعري إلى الجمر فعصيان؛ فالكفر مع النار الموقدة، وأما عصيان العاصي فالتعري مع الجمر. قال: وكحلل وسط الرأس ونحو ذلك مما يحكى عن قوم لوط عليه السلام. وكاتخاذ دار الشرك وطناً. ورخص المصنف الإقامة ببلاد الكفر إن توصل إلى دينه جهراً. قال: وكبيع ما يلهي به من كعاب وكور وصوالج وخشبة تصنع بركز حديدة أسفلها، يدار عليها بخيط يضرب بها نحو الأرض فيستدير استدارة سريعة قوية . وهو ما يلعب به الأطفال . وكالأكل فوق الشبع ولو من ماله، ولا يفسق به من مال نفسه. وكتكلم المرأة مع الرجال بلا ضرورة، وكنظرها إليهم والانكشاف لهم، وكطلبها الطلاق أو الفداء بلا بأس منه إليها. قال: وكتعمد الوقف على ما يفسد المعنى في القرآن، إذا علم بفساده أو أعلم به، مثل لم "يلد ولم يولد ولم يكن" بالوقف على "يكن"، فمعناه بحسب ظاهره قد كان معدوماً قبل وجوده . تعالى عن ذلك علواً كبيراً . وكذا الوقف على "لم" فيستأنف لفظ "يلد" أو "يولد"، وإن وقف على "لم يكن" واستأنف "له كفواً أحد" فشرك. وكإظهار زي الصالحين وإخفاء الصغائر وما يستقبح. وكعدم الاهتمام بأمور المسلمين. وكالقول بأن القرآن قديم. أو أن صفاته غيره. وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الأمن على النفس والمال بإجحافه. والحلف بغير الله كفر عند مالك، ومكروه كراهة شديدة عندنا، وعندني أنه عصيان. فمن قال إن قارون وهامان وفرعون والنبين جميعاً لفي

⁵⁰⁴ قصده بالفروع التركيبية: ما يُطلب تركه للنهي الوارد فيه.

سقر؛ فإن قصد عطف النبيين أشرك، أو القسم بهم كفر عند مالك، وأتى بمكروه كراهة شديدة عندنا، وعصى عندي. وكالقيود مع العاصي حال المعصية، وكتعظيم مبتدع ولو على أمر حسن. وكمجالسة العلماء والقراء للفاسقين. وكإكثار الصغائر بحيث تغلب معاصيه طاعته ولو اجتنب الكبائر إذا لم يصدق عليه أنه أصرّ. وكنسبة موحدٍ إلى الشرك. وكقراءة القرآن بجنابة أو حيض أو نفاس على الأصحّ، وقيل إلا إن خافت النسيان؛ وهؤلاء كلّهم قراءة القرآن في القلب بلا تحريك لسان، وقيل أو بتحريك بلا سماع أذن. وكذلك كتابة المدينة المنورة بلفظ يثرب في غير القرآن. وكالكلام في المقبرة أو في المسجد أو عند الأذان أو عند قراءة القرآن. وكقولك للمشرك أو الفاسق مرحباً بك أو أهلاً. وكالدعاء بالجنة أو ما يختص بالسعير لذي الكبيرة، أو لمن ليس في الولاية ولو لم يكن في البراءة، وكالدعاء بالنار أو بالشقي لمن ليس في البراءة. وكنعمد الوقف دائماً على ما يخفي المعنى بالوقوف عليه أو يقرأ ما بعده سرّاً مثل أن يقف على قوله تعالى {إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ} ⁵⁰⁵ أو يصله مع قراءة ما بعده سرّاً. وكالإسراع في قراءة القرآن بما يفسد المعنى. وكزيادة حروف القرآن للبيان بخط المصحف؛ لأنّ تجريد القرآن مأمور به، وإذا زيد فيه للبيان فليميز كما يكتب القرآن بالأسود ويكتب اسم السورة وعدد آياتها وكونها مكية أو مدنية وغيرها من رموز. وكترك البسملة أول السورة، ودعوى أنها ليست من القرآن، وكالقول بقدّم القرآن، وأن صفاته تعالى غيره. وكالافتراق على الجماعة إذا خالفت أمراً شرعياً، وكانت همتها التشوف للأمر الشرعي ومتابعته؛ وإذا كانت همتها موافقة العصاة والاستكثار استنصاراً بهم، فالجماعة حينئذ هو الواحد المتبع للحق المنفرد عن ضلالهم، فلا يحلّ لهم التفرّق عنه، والواجب عليهم الانضمام إليه، وهو السواد الأعظم حينئذ. وكإبطال الإنسان عبادته بإظهارها بعد خفاء بلا رياء، فإنه تبقى له حسنة واحدة وتبطل الأضعاف؛ وأما بالرياء فنفاق وشرك أصغر، إلا إن أظهر لداع صحيح شرعي ⁵⁰⁶.

وأما تقسيم أصول التوحيد عند أهل السنة فهي الذات والصفات والأفعال والأحكام والأسماء. ويوضحها الإمام الرازي رحمه الله تعالى بقوله: "الإيمان بالله يشتمل على خمسة أقسام: معرفة الذات والصفات والأفعال والأحكام والأسماء.

أما معرفة الذات فهي أن يعلم وجود الله وقدمه وبقائه. وأما معرفة الصفات فهي نوعان:

1- ما يجب تنزيهه عنه، وهو كونه جوهرًا ومركبًا من الأعضاء والأجزاء وكونه مختصًا بجزء وجهه.

⁵⁰⁵ مريم، 58/19.

⁵⁰⁶ أطفّيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 38.

2. وهي الصفات التي يجب كونه موصوفا بها؛ كالعلم بالله محدثا خالقا، في قوله تعالى { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ }⁵⁰⁷، وكالعلم بأنه تعالى قادر، كما في قوله تعالى: { بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ }⁵⁰⁸، وعلمه تعالى يشمل كل المعلومات، كما في قوله تعالى: { وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ }⁵⁰⁹، والعلم بكونه تعالى حيًّا، بكونه تعالى مريدا، وبكونه سميعا بصيرا، ومتكلما آمرا، رحمانا رحيفا مالكا. فهذا ما يتعلق بمعرفة الصفات التي يجب اتصافه بها⁵¹⁰.

وأما الأفعال، فكقوله تعالى: { إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ }⁵¹¹، "واختلاف الليل والنهار، ومنافع الكواكب، وصفات الجنة والنار، والعرش والكرسي واللوح والقلم، وأحوال الناس من أول الخلق إلى يوم القيامة، وذكر أحوال الناس عند الموت وبعده، وكيفية البعث والقيامة، وأحوال السعداء والأشقياء. والقرآن مشتمل على شرح هذه الأنواع من العلوم، وشرح أحكام الله وتكاليفه؛ وهي إما أعمال القلوب أو أعمال الجوارح؛ فأعمال القلوب علم الأخلاق، وهي فاضلة وفاسدة، والقرآن يشتمل على جميعها، { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }⁵¹².

وأما التكاليف الحاصلة في أعمال الجوارح. وهو المسمى بعلم الفقه. فالقرآن مشتمل على جملة أصول هذا العلم على أكمل الوجوه⁵¹³.

وأما معرفة أسماء الله المذكور في قوله تعالى: { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا }⁵¹⁴ فهذا كله يتعلق بمعرفة الله تعالى القائل: { وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ }⁵¹⁵ والقرآن يشتمل على شرح صفات الملائكة على سبيل الإجمال أو التفصيل. وكمعرفة الكتب، والقرآن ومن الأصول المعتمدة في

⁵⁰⁷ الأنعام، 1/6.

⁵⁰⁸ القيامة، 4/.

⁵⁰⁹ الأنعام، 59/6.

⁵¹⁰ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 26. ص 444.

⁵¹¹ الأعراف، 54/7.

⁵¹² النحل، 90/16.

⁵¹³ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 26. ص 444.

⁵¹⁴ الأعراف، 180/7.

⁵¹⁵ البقرة، 185/2.

الإيمان معرفة الرسل، والله تعالى شرح أحوال بعضهم وأبهم أحوال الباقين فقال: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ} ⁵¹⁶. ⁵¹⁷ بالإضافة إلى معرفة المعاد والبعث والقيامة.

وبهذا يظهر كيف أن المصنف خلط بين أصول الدين وفروعه؛ فساوى بينها بالحكم على الإيمان والكفر والشرك والفسق والعصيان، وأما علماء أهل السنة والجماعة فإنهم نهجوا نهجاً مستقى من منهج القرآن والسنة في تقرير التوحيد المقرون بالتنزيه.

المطلب الثالث: تنزيه الله تعالى عند الخواج

ثبت بالدلائل اليقينية وجوب تنزيه الله تعالى عن هذه الأعضاء، فنقول ذكر العلماء في لفظ اليد وجوهاً الأول: أن اليد عبارة عن القدرة تقول العرب ما لي بهذا الأمر من يد، أي من قوة وطاقته ⁵¹⁸. ومحور الخلاف بين الفرق يدور حول تنزيه الله تعالى في الآيات المتشابهة والصفات؛ والمذاهب فيها مشهورة معلومة بين المسلمين؛ وهي ترتبط إما بتأويل النصوص الواردة فيها مع تنزيه الله تعالى عن التشبيه والمماثلة، أو بالتفويض إلى الله تعالى وعدم الخوض في تأويلها؛ كما هو مقرر في مذهبي السلف والخلف. والمصنف يسلك مذهب التأويل ويشنّع النكير على مذهب التفويض الذي اتبعه السلف الصالح. وهو مذهب الكمال والسلامة في الإيمان، وهو طريق الهدى المعني بقوله تعالى {اهدنا الصراط المستقيم} حيث فسره الإمام فخر الدين الرازي بقوله: "المنهج الحق للصراط المستقيم في الاعتقادات، لأنّ مَنْ توغّل في التنزيه وقع في التعطيل ونفي الصفات، ومن توغّل في الإثبات وقع في التشبيه وإثبات الجسمية والمكان؛ وهما طرفان معوجان، والصراط المستقيم خالٍ عن التشبيه والتعطيل" ⁵¹⁹.

وكان من أشهر المسائل في متشابه الصفات هو المذكور في قوله تعالى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ⁵²⁰، فقد أولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فإنهم يقولون: "الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، فيجب الإيمان به" ⁵²¹. وهذا مذهب السلف، وأما الخلف فقد أولوه تأويلاً

⁵¹⁶ غافر، 78/40.

⁵¹⁷ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 26، ص 445.

⁵¹⁸ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 26، ص 421.

⁵¹⁹ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 1، ص 164.

⁵²⁰ طه، 5/20.

⁵²¹ البغوي، شرح السنة، ج 3، ص 236.

اتفق المصنف معهم فيه حيث قال: "والاستواء معناه الملك، وعدم تعاصي شيء عما أراد"⁵²². وكذلك الخلف أولوا ألفاظ القرآن على وجوه محتملة للفظ، وقالوا بعدم إمكان تفسير هذه الألفاظ على ظاهرها، ولا يمكن التوقف فيها، فينبغي تأويلها بما يحتمله اللفظ"⁵²³.

وذكر المصنف أول فرائض الإيمان موضحاً أنه يجب اعتقاده تنزيه الله تعالى بعد معرفته فقال: "وأول ما يجب معرفة الصانع تعالى، يلي ذلك تنزيهه سبحانه. والقوم كانوا مقرين به غير منزّهين له عن الشرك والنقائص"⁵²⁴. وقصده بالقوم: المشركين. وفي قول المصنف "كانوا مقرين به" يليق التعرض في هذه المناسبة لذكر بدعة في التوحيد، لا تتفق مع تمام التنزيه، وتكاد تقترب من تثليث النصارى؛ حيث ابتدعت بدعة تذهب إلى تقسيم التوحيد ثلاثة أقسام؛ توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الصفات. تنزه الله عن ذلك وتعالى علوّاً كبيراً. وقد ردّ العلماء على هذه البدعة وأنكروها. ومنهم الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي حيث قال: "إنّ توحيد الله سبحانه وتعالى لذاته وصفاته هو كمال التوحيد، فلا بد أن يستيقن العبد أن الله واحد في صفاته، أما توحيد الربوبية والألوهية، وما يدعيه بعضهم بأن المشركين كانوا يؤمنون بوحداية الله رباً ولا يؤمنون بوحدايته إلهاً، فلم يبلغ عن السلف في قرون السلف الثلاثة شيء؛ بل أخبر القرآن بأن المشركين كانوا يشركون بالله رباً وإلهاً. ففي قوله تعالى {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ، رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ} ⁵²⁵ أنهم في شكّ من ربوبية الله سبحانه ومن ألوهيته تعالى معاً. ومثله قوله تعالى: {أَرَأَيْتَ مَتَفَرِّقُونَ خَيْرَ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ} ⁵²⁶ وكيف يستقيم للمشركين أن يكونوا مؤمنين بوحداية الله رباً وغير مؤمنين بوحدايته إلهاً؟ مع ما هو معلوم من أن بينهما تلازماً تاماً. فمما لا ريب فيه أن التفريق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية بدعة طارئة لم يعرفها السلف رضوان الله تعالى عليهم ⁵²⁷. ولكن عندما أراد المصنف الكلام في تنزيه الله تعالى وقع فيما يجب أن ينزه كلامه عنه، حيث طعن بشيخ المفسرين "الإمام الطبري" لأنه لم يدرك مقصد الطبري من كلامه في قوله تعالى {هَلْ يَنْظُرُونَ

⁵²² أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقّي آل إياض، ص 4.

⁵²³ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، ج 20، ص 141، 142.

⁵²⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 454.

⁵²⁵ الدخان، 8/44.

⁵²⁶ يوسف، 39/12.

⁵²⁷ البوطي، موقع نسيم الشام. <https://www.naseemalsham.com/fatwas/view/2560>.

إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ⁵²⁸: فظنَّ المصنف أنَّ الطبري زلَّ زَلَّةً في تفسير الآية تناقض تنزيه الله، الأمر الذي جعله يشتمه بقوله: "وزعم الطبري . قبحه الله . عن ابن عباس، أنَّ رسول الله ﷺ قال: (من الغمام طاقات يأتي الله فيها محفوفاً، وذلك {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ} والملائكة حوله. فإنَّ صحَّ ذلك فالمعنى: من الغمام طاقات يأتي عذاب الله فيها محفوفاً ذلك العذاب بالغمام، والملائكة حول الغمام لا حول الرب . تعالى عن الجهة . كما زعم زاعم . بدليل قوله تعالى: {هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي أمر ربك} أو بأس الله كقوله سبحانه {فَجَاءَهَا بِأُسْنًا}⁵²⁹. والله تعالى منزّه عن السكون والحركة؛ إذ إنهما يستلزمان التحيّر والحد والتركيب والجهاد والحدوث والعجز وغير ذلك من صفات الخلق. ثمَّ علّق على ما سبق فقال: هذا مذهبنا ومذهب المعتزلة والمحققين من الشافعية. وفي سبيل ذلك يُقدّر أن يأتيهم عذاب الله أو قهره، فذلك من أمره؛ أي: أن يأتيهم الله بظلل من الغمام، أي: أن يصيّر الله ظلل الغمام آتية إيّاهم⁵³⁰.

ويبدو أنَّ المصنف دفعته غيرته على توحيد الله وتنزيهه، فابتعد عن منهجه الذي أنكر فيه الشتم، فلم يتمالك ففعل ذلك في اعتراضه على الإمام الطبري فرماه بالتقبيح؛ ومثل هذا لا يليق بالمشغلين بتفسير كلام الله تعالى؛ فليس المؤمن بلعان، فليته قال بدلا عن الشتم (أصلحه الله) وما شابه ذلك. وإن الاختلاف بالرأي لا يبيح السباب والشتائم كما قرره المصنف ذاته.

وأما نصَّ الإمام الطبري واستشهاده بالرواية التي انتقدها المصنف، وظنَّ أنها تتنافى مع تنزيه الله سبحانه فهو قوله "اختلفت القراء في قراءة ظلل، والصواب من القراءة في ذلك عندي {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ} لخبر روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إنَّ من الغمام طاقات يأتي الله فيها محفوفاً) فدلَّ بقوله "طاقات" على أنها ظُلل لا ظلال، لأنَّ واحد الظُّل ظِلَّة، وهي الطاق. واتباعا لخط المصحف. وكذلك الواجب في كل ما اتفقت معانيه واختلفت القراء في قراءته، ولم يكن على إحدى القراءتين دلالة تنفصل بها من الأخرى غير اختلاف خطَّ المصحف⁵³¹.

⁵²⁸ البقرة، 210/2.

⁵²⁹ الأعراف، 4/7.

⁵³⁰ أطفيش، هميان الزاد، ج 3، ص 161.

⁵³¹ الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 3، ص 606، 607.

فمن ترك التعصب جانباً، وجعل قصده الوصول إلى الحق الذي لا مزية فيه. وإلى هذا المعنى أشار الإمام عبد السلام ابن مشيش (ت: 626) رحمه الله في صلاته على رسول الله ﷺ، عندما قال "وانشلي من أحوال التوحيد، وأغرقني في عين بحر الوحدة"، والتوحيد صافٍ لا أحوال فيه؛ إنما الموحد عرضة للإصابة بالأحوال إن لم يحقق في مسائل الاعتقاد، ولم يتذوق حلاوة الإيمان واليقين.

وبحجة تنزيه الله تعالى أنكرت الخوارج ما ثبت في حقه تعالى، كتفضله بإكرام أهل الجنة برؤيته رؤية لا تتكيف ولا تُشبه. فأولت الخوارج ومن وافقهم كلام الله تعالى تأويلاً متكلفاً، لزعمهم أن القول بجواز رؤية الله تعالى يوقع في التشبيه والتجسيم. فأولوا قوله تعالى {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} ⁵³² تأويلاً يخرج النص عن مدلوله. ولكن ظاهر لفظ "ناظرة" يدل على تشريف تلك الوجوه أنها تنظر إلى جانب الله تعالى نظراً خاصاً، لا يشاركها فيه من يكون دون رتبهم. وهذا معنى الآية بإجماله، وهو ثابت بظاهر القرآن، وأيدها الأخبار الصحيحة عن النبي ﷺ.

ويُلحق هذا بمتشابه الصفات، وللعلماء فيه آراء مختلف؛ فسلف الأمة وطريقتهم بالتلقي عن رسول الله ﷺ الإيمان بما ورد من هذا القبيل على إجماله، وصرف أنظارهم عن التعمق في حقيقته، فما شغلوا أنفسهم به ولا طلبوا تفصيله، وانصرفوا إلى الاهتمام بإقامة الشريعة وبثها، مع الجزم بتنزيه الله تعالى عن ظواهر تلك الصفات، جاعلين إمامهم في هذا قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ⁵³³، أو ما يقارب هذا من دلائل التنزيه الخاصة عن بعض ما ورد الوصف به، مثل قوله {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} ⁵³⁴، مع اتفاقهم على أن عدم العلم بتفصيل ذلك لا يقدح في عقيدة الإيمان، فلما تطلب الأمر معرفة حقائق الأشياء وألجأهم البحث العلمي إلى التعمق في معاني القرآن ودقائق عباراته وخصوصيات بلاغته، لم يروا طريقة السلف كافية لأفهام أهل العلم من الخلف، لأن طريقتهم في العلم طريقة تمحيص، وهي اللاتقة بعصرهم؛ وقارن ذلك ما حدث في فرق الأمة الإسلامية من التحلل الاعتقادية، وإلقاء شبه الملاحدة، دعاهم ذلك إلى الغوص والتعمق لإقامة المعارف على أعمدة لا تقبل التزلزل، ولدفع شبه المتشككين وردّ مطاعن الملحدّين، فسلكوا مسالك الجمع بين المتعارضات من أقوال ومعان وإقرار كل حقيقة في نصابها، وذلك بالتأويل الموافق والدليل. فسلكت جماعات مسالك التأويل الإجمالي بأن يعتقدوا تلك المتشابهات

⁵³² القيامة، 23/75.

⁵³³ الشورى، 11/42.

⁵³⁴ الأنعام، 6/103.

على إجمالها، ويوقنوا التنزيه عن ظواهرها، ولكنهم لا يصرفونها عن ظواهرها بل يُجملون التأويل فيها. وهذه الجماعات متفاوتة في مقدار تأصيل أصولها تفاوتا جعلها فرقا: فالخوارج الأقدمون، لا الذين التزموا طريقة المعتزلة تمسكوا بظواهر ما جاءت به الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ، مع التقييد بأنها مؤولة عن ظواهرها. وفي هذه المسألة ومثيلاهما علينا أن نفوض كيفيتها إلى علم الله تعالى كغيرها من المتشابه. وهذا معنى قول سلفنا: أنها رؤية بلا كيف، وهي كلمة حق جامعة⁵³⁵.

ويمكن القول بأن الخوارج مع المعتزلة يُقدَّر لهم جهدهم من جهة اعتنائهم بالتنزيه لله؛ ولكنهم تجاوزوا بالتنزيه، فأنكروا ما أثبتته الله تعالى من الصفات بتأويل النصوص إلى حدّ إنكارها، وأما ما كان منهم واتفق عليه المسلمون فلا نكير فيه عليهم؛ كقول المصنف مثلاً تعليقاً لما رواه من أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ أين الله؟ فنزل {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ} ⁵³⁶ فقال: "والمعنى إذا سألك عبادي عن مكاني، فإني متعالٍ عن المكان متنزه عنه، ولكني قريب إلى كلّ شيء" ⁵³⁷. وهنا يتساءل المصنف عن معنى قرب الله؟ فيجيب بقوله: "ذلك كناية أريد به لازم المعنى، ومحال إرادة المعنى، فمعنى قربه تعالى: العلم بحال العبد؛ لأنه تعالى لا يوصف بالحللول أو الاحتواء ولا بالتحيز" ⁵³⁸.

فلا بد من الرجوع إلى عقيدة السلف، وتجنب الخوض في المتشابهات، والاقتصار على ما فسرته السلف، ورد المشبهات إلى المحكمات. ومنهج السلف أمروها كما جاءت بلا كيف. فإن اقتضت ضرورة إلى التأويل، فتؤول الآيات المتشابهات على ضوء المحكمات. وهذا لا يتحقق بعقيدة دعاة التزيه، في حين أنهم يُثبتون لله تعالى جهة، كقولهم أن الله في السماء، متأولين حديث النبي صلى الله عليه وسلم عندما سأل الجارية الخرساء للتأكد من إيمانها بالله، فلم تجب بلسانها المعطل، وإنما أشارت بأصبعها إلى السماء. إضافة إلى اعتقادهم بكون الله تعالى بذاته على العرش، سبحانه ربّ العزة عما يصفون.

وحسن الظن بالمؤمنين مطلوب تأكيداً، فلا نطالب بالتفتيش عن خبايا قلوبهم، هل هم مؤمنون حقاً أو منافقون أو فسقة أو مراؤون؛ بل أمرنا بالتعامل معهم على ظاهريهم. عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة) ⁵³⁹. وعن أبي ذر

⁵³⁵ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29، ص 353.

⁵³⁶ البقرة، 186/2.

⁵³⁷ أظفیش، هیمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 36.

⁵³⁸ أظفیش، هیمان الزاد، ج 3، ص 38.

⁵³⁹ النسائي، السنن الكبرى، ج 9، ص 409.

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أتاني آت من ربي، فأخبرني - أو قال بشرني - أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال وإن زنى وإن سرق)⁵⁴⁰.

المطلب الرابع: الفرق بين الإيمان والإسلام عند الخوارج

ورد في القرآن كلمتي الإسلام والإيمان، فهل يتطابق كل منهما مع الآخر أم بينهما تمايز وتغاير؟ سنتعرف على هذا من خلال مذهب المصنف ومذهب المعتزلة وأهل السنة.

فذهب المصنف إلى الإسلام والإيمان متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ أو أنهما مترادفان، فشرعاً لا يوجد إيمان بلا إسلام، ولا عكس. والإسلام يطلق في الشرع على الأعمال، وفي اللغة والشرع على الانقياد؛ والإيمان يطلق شرعاً عليهما لتعلقه بهما. ونقل المصنف قولاً لبعض الإباضية أن الدين والإسلام والإيمان مختلفة المفهوم متحدّة المعاني، فلا يوجد أحدهما دون الآخر، لحديث جبريل عن الإسلام والإيمان. وأما في الوضع والسؤال فهي مترادفة، وقيل متباينة، وقيل مرتبطة متلازمة. والتحقيق أنها مترادفة تارة ومتباينة أخرى، ويطلق كلّ منهما على الآخر، فإذا أطلق الدين على الأحكام الشرعية، والإيمان على التصديق، والإسلام على الانقياد والامتثال؛ فتباين اللفظ والمعنى والمحل. واستعمل الإسلام عاماً والإيمان خاصاً كقوله تعالى: {فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ} ⁵⁴¹ فبقوله {من المؤمنين} أي: من المصدقين حقيقة التصديق، والعمل لازمه ومرتب عليه، وليس جزءاً له. وقوله: من المسلمين، أي: من المصدقين العاملين؛ فعلى هذا فيهما تداخل، أُدخل الإيمان تحت الإسلام. وتحتل الآية الترادف ومنه قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ} ⁵⁴² فيحتمل هذا التداخل والترادف ⁵⁴³.

هذا التفصيل عند المصنف يعرفنا على حقيقة الإيمان عند الإباضية، والإيمان عندهم يدخل في الإسلام؛ والإسلام أداء للعبادات وتصديق بالله ومعرفة صحيحة وقيام بحقوقها؛ فمعنى يقن يلاحظ في الإسلام، ومعنى الخضوع يلاحظ في الإيمان؛ فلا إسلام بلا يقين، كما لا إيمان بلا خضوع. "والإيمان مرادف للإسلام، وإن اختلفا في المعنى اللغوي فمتلازمان في الاصطلاح. وإن عُرِّفا اصطلاحاً باللفاظ

⁵⁴⁰ البخاري، صحيح البخاري، ج 2، ص 71.

⁵⁴¹ الذاريات، 36/51.

⁵⁴² يونس، 84/10.

⁵⁴³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 72.

مختلفة، فهما متحدين في المفهوم الشرعي، فإذا آمن بالله وباليوم الآخر، وصدق بما جاء به المرسلون، سارع إلى إرضاء الله واستقام على أداء الفريضة وعلى صراطه، وإلا فلا قيمة لكلمة بلسانه وهو لا يدخل المسجد ولا يحترم الشعائر"544.

وإذا تأملت في كلام المصنف وهو يبين الفرق بين الإسلام والإيمان يتبين قربه من أقوال أهل السنة والجماعة. والإسلام في اللغة أعمّ والإيمان أخصّ، فكان الإيمان أشرف أجزاء الإسلام؛ وكل تصديق تسليم، ولا عكس. والإيمان عبارة عن التصديق، لقوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا}545 أي بمصدق. والإسلام عبارة عن التسليم والاستسلام، بالإذعان والانقياد وترك التمرد والإباء. والتصديق محلّه القلب، وترجمانه اللسان. والتسليم بين القلب واللسان والجوارح؛ فكلّ تصديق بالقلب هو تسليم وترك للإباء والجحود، واعتراف باللسان، وطاعة وانقياد بالجوارح. وقد ورد استعمالهما على سبيل الترادف والتوارد، وعلى سبيل الاختلاف، وعلى سبيل التداخل؛ أما الترادف ففي قوله تعالى: {فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ}546 ولم يكن بالاتفاق إلا بيت واحد. وقال تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ}547. وأما الاختلاف فقوله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}548، ومعناه: استسلمنا في الظاهر، فأراد بالإيمان التصديق، وبالإسلام الاستسلام باللسان والجوارح. وأما التداخل فقد سئل ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ فقال (الإسلام)، فقل: أي الإسلام أفضل؟ فقال ﷺ: (الإيمان). فالإيمان عمل من الأعمال، وهو أفضلها، والإسلام هو تسليم بالقلب أو باللسان أو بالجوارح؛ وأفضلها التسليم بالقلب، وهو التصديق الذي يُسمى إيماناً. وهذا كله عن طريق التجوز في اللغة. أما الاختلاف بين الإسلام والإيمان فباعتبار أنّ الإيمان تصديق بالقلب فقط، والإسلام هو التسليم ظاهراً. فإطلاق الإسلام على التسليم الظاهر عند عدم تسليم الباطن مطابق للسان؛ وعلى هذا قوله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا}549. وأما التداخل فتسليم بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان، فبعض الإيمان - التصديق

544 محمد صليبي، الإباضية مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج، ص 649.

545 يوسف، 17/12.

546 الذاريات، 36، 35.

547 يونس، 84/10.

548 الحجرات، 14/49.

549 الحجرات، 14/49.

بالقلب . يدخل في الإسلام، فالإسلام عام والإيمان خاص داخل فيه. والإيمان درجات؛ فمنها العقد بالقلب، أو عقد بالقلب وشهادة اللسان، أو هو العمل بالأركان؛ فمن جمع بين هذه الثلاثة فهو مخلص في الجنة. ومن درجات الإيمان أن يوجد القول باللسان والعقد بالقلب وبعض الأعمال. ولكن صاحب هذا الإيمان إذا فعل كبيرة فقد كفر عند الخوارج، وعند المعتزلة خرج عن الإيمان ولم يدخل في الكفر، فهو فاسق في منزلة بين المنزلتين، وهو عند الخوارج والمعتزلة مخلص في النار.

والمؤمن والمسلم واحد عند أهل السنة؛ فالإيمان يحصل بالقلب، وقد يحصل باللسان، والإسلام أعم، لكن العام في صورة الخاص متحد مع الخاص وليس غيره، فالعام والخاص مختلفان في العموم متحدان في الوجود، فكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ وَالْمُسْلِمُ، قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁵⁵⁰. فقله تعالى: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ هل فيه معنى قوله تعالى: قل لم تؤمنوا؟ نقول نعم وبيانه أنهم لما قالوا آمنا وقيل لهم لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا قالوا إذا أسلمنا فقد آمنا، قيل لا فإن الإيمان من عمل القلب لا غير، والإسلام قد يكون عمل اللسان، وإذا كان ذلك عمل القلب ولم يدخل في قلوبكم الإيمان لم تؤمنوا. والثاني: لما قالوا آمنا وقيل لهم لم تؤمنوا قالوا جدلاً قد آمنا عن صدق نية مؤكدين لما أخبروا فقال: ولما يدخل الإيمان في قلوبكم، لأن "لما يفعل" يقال في مقابلة قد فعل، ويحتمل أن يقال بأن الآية فيها إشارة إلى حال المؤلفة إذا أسلموا ويكون إيمانهم بعده ضعيفاً قال لهم لم تؤمنوا، لأن الإيمان إيقان وذلك لم يدخل بعد في قلوبكم، وسيدخل باطلاعكم على محاسن الإسلام. والذي يدل على هذا هو أن (لما) فيها معنى التوقع والانتظار، والإيمان إما أن يكون بفعل المؤمن واكتسابه ونظره في الدلائل، وإما أن يكون إلهاماً يقع في قلب المؤمن، فقله ﴿قل لم تؤمنوا﴾ أي ما فعلتم ذلك، وقوله تعالى: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ أي ولا دخل الإيمان في قلوبكم من غير فعلكم، فلا إيمان لكم حينئذ. وعند فعلهم قال ﴿لم تؤمنوا﴾ بحرفٍ ليس فيه معنى الانتظار، لقصور نظرهم وفتور فكرهم. وعند فعل الإيمان قال ﴿لما يدخل﴾ بحرفٍ فيه معنى التوقع لظهور قوة الإيمان، كأنه يكاد يغشى القلوب بأسرها. ثم قوله ﴿وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم﴾ أي لا ينقصكم، والمراد أنكم إذا أتيتم بما يليق بضعفكم من الحسنة يؤتيكم ما يليق به من الجزاء. وفيه تحريض على الإيمان الصادق.

⁵⁵⁰ الذاريات، 36,35/51.

وذهبت المعتزلة والخوارج إلى أن الإيمان مجموع ثلاثة أمور؛ اعتقاد الحق والإقرار به والعمل بمقتضاه؛ فمن أحل بالاعتقاد وحده فهو منافق، ومن أحل بالإقرار فهو كافر، ومن أحل بالعمل فهو كافر عند الخوارج، وخارج عن الإيمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة. وأما الإسلام فأعمال الجوارح؛ كالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك؛ ولكن لا تعتبر الأعمال المذكورة في الخروج عن عهدة التكليف بالإسلام إلا مع الإيمان، وهو التصديق وهو شرط للاعتداد بالعبادات، فلا ينفك الإسلام عن الإيمان وإن كان الإيمان قد ينفك عنه، كمن اخترمته المنية قبل اتساع وقت التلفظ. هذا بالنظر لما عند الله؛ أما بالنظر لما عندنا فالإسلام هو النطق بالشهادتين فقط، فمن أقر بهما أجربنا عليه أحكام الإسلام في الدنيا، ولم نحكم عليه بكفر إلا بظهور أمارات التكذيب؛ كالسجود للشمس ونحو ذلك⁵⁵¹. وعلى كلٍّ فإن الإيمان هو التصديق القلبي الذي هو أصل الإيمان، والنطق بالشهادتين هو الإقرار. وأما عمل الجوارح فهي ثمرة الإيمان. وأركان الإيمان معلومة من الدين بالضرورة، وأما أركان الإسلام العملية فهي الشرط الثاني أو هي شرط للإيمان. قال الشيخ نوح علي سليمان القضية في شرح على جوهر التوحيد عند شرح هذه الآيات:

وَقُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالتَّصْدِيقِ وَالنُّطْقُ فِيهِ الْخَلْفُ بِالتَّحْقِيقِ
فَقِيلَ شَرْطُ كَالْعَمَلِ وَقِيلَ بَلْ شَطْرُ وَالْإِسْلَامِ اشْرَحْنَ بِالْعَمَلِ
مِثَالُ هَذَا الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ كَذَا الصِّيَامِ فَادِرُ وَالزَّكَاةِ

إذا قال الكافر بالشهادتين، وكان قلبه مصدقاً بكل ما بلغه بصورة قطعية أن محمداً ﷺ "وهو ما اشتهر بين أهل الإسلام أنه من الدين" وكان راضياً بذلك مدعياً له عازماً على العمل بما يبنين عليه، فهو مؤمن في الدنيا والآخرة. ومن نطق بالشهادتين ولم يصدق في قلبه بكل أو ببعض ما جاء به محمد فهو منافق. ومن كان قلبه مصدقاً بما جاء به رسول الله ﷺ راضياً مدعياً له، لكنه لم ينطق بالشهادتين لأنه أخرس فهو مؤمن في الدنيا والآخرة، ومثله الكافر الذي صدق بقلبه وأذعن ورضي لكنه مات فجأة قبل أن يتمكن من النطق بالشهادتين. والكافر المصدق بما جاء به رسول الله ﷺ الراضي المطمئن المدعن، لكنه لم ينطق بالشهادتين وليس له عذر، فهو كافر في أحكام الدنيا والآخرة⁵⁵².

⁵⁵¹ أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، (ت: 974 هـ)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، تح: لجنة من العلماء، نشر: المكتبة الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ط: دون طبع، ت/نشر: 1357 هـ، (صورتها دار إحياء التراث العربي . بيروت)، ج 1، ص 61.

⁵⁵² الشيخ نوح علي سليمان القضية، المختصر المفيد في شرح جوهر التوحيد، ص 33.

وقال الإمام الغزالي رحمه الله: "اختلفوا في أن الإسلام هو الإيمان أو غيره، وإن كان غيره فهل هو منفصل عنه فيوجد دونه أو مرتبط به يلازمه؟ فقل إنهما شيء واحد، وقيل إنهما شيان لا يتواصلان، وقيل إنهما شيان ولكن يرتبط أحدهما بالآخر". وذكر ابن عبد البر بأن الصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا ولا يطلق على أحد الوجهين، وذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال ولا يكون مؤمناً في بعضها والمؤمن مسلم في جميع الأحوال فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها ولم يختلف عليك شيء منها، وأصل الإيمان التصديق وأصل الإسلام الاستسلام والانقياد فقد يكون المرء مستسلاً في الظاهر غير منقاد في الباطن ولا يكون صادق الباطن غير منقاد في الظاهر.⁵⁵³

المطلب الخامس: مذهب الخوارج في زيادة الإيمان ونقصانه

أدركنا في المطلب الأول من هذا المبحث تعريف الإيمان، وأنه بحث واسع من مسائل العقيد، ويدخل في قضية الإيمان مسألة زيادة الإيمان ونقصانه. فذهب الخوارج والمعتزلة في تعريف الإيمان إلى أنه شامل للأعمال والأقوال والاعتقاد؛ ولكن الخوارج والمعتزلة خالفوا أهل السنة والجماعة بأن الإيمان لا يتجزأ، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، لأنه لا يقبل التبعض؛ ولهذا كان اقتراف الكبائر والإخلال بالأعمال عند الخوارج والمعتزلة مُخرجاً عن الإيمان بالكلية؛ إلا أنّ الخوارج قالوا بكفر من أخلّ بالعمل أو اقترف الكبائر، بينما قالت المعتزلة بأنه في منزلة بين المنزلتين، فلا يسمونه مؤمناً ولا كافراً، وإنما هو في منزلة بين الكفر والإيمان.

قال المصنف: "ومذهبنا أنّ الإيمان يزيد وينقص في ذاته، ويزيد وينقص بزيادة ما يؤمن به، وعدم زيادته ونسيان ما يؤمن به، فكلما كثر النظر في البراهين والأدلة قوي الإيمان، وكلما قلّ ضعف؛ فإذا قوي كان التصديق به كمشاهدة المحسوس، وإذا ضعف كان كأنه يصدّق بشيء غائب. وكلما وجد أمراً يُطلب الإيمان به فآمن ازداد إيماناً، وإن نسيه نقص الذي ازداد؛ لقوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَزَادُهُمْ إِيْمَانًا﴾⁵⁵⁴، فقد تردّ شبهة فيترك الإيمان ببعض ما آمن به مما يجب أن يؤمن به فيكفر. ووافقنا على هذا بعض المحققين

⁵⁵³ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 231... 260، فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 28، ص 117، معالم السنن لابن

عبد البر، ج 4، ص 315.

⁵⁵⁴ التوبة، 124/9.

من قومنا، وقال بعض قومنا: إن التصديق نفسه لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص. وأنكر المتكلمون زيادته ونقصانه فقالوا إذا قبل الزيادة والنقصان كان شكاً وكفرًا. ونسب هذا القول إلى الإمام أبي حنيفة وأتباعه، وإلى الإمام الجويني وسائر الأشاعرة⁵⁵⁵.

فأما نسبة عدم زيادة الإيمان ونقصه للإمام أبي حنيفة، فهذا بناء على تعريفه للإيمان بأنه التصديق. فقد قال أبو حنيفة رحمه الله: "والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن بها، ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد متفاضلون في الأعمال"⁵⁵⁶.

وذكر المصنف قولاً للإمام النووي مفاده: "أن أكثر المتكلمين وجمهور الأشاعرة، ومذهب السلف والخلف على إنكار زيادة الإيمان ونقصه"⁵⁵⁷. ولكن المصنف إذ نسب هذا القول إلى الإمام النووي - على فرض صحته - فإنه أعرض عن قول الإمام النووي: "لا بد أن يدخل كل الموحدين الجنة إما أولاً وإما ثانياً بعد تعذيب بعض أصحاب الكبائر الذين ماتوا مصرين عليها، وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهلة"⁵⁵⁸.

ولعل المصنف قصد قولاً للإمام النووي فيه تلك العبارة المجتزأة، ولو نقل القول كما ذكره النووي لكانت دلالته أوسع؛ إذ قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "مذاهب السلف وأئمة الخلف متظاهرة متطابقة على أن الإيمان يزيد وينقص. وهذا مذهب السلف والمحدثين وجماعة من المتكلمين، وأنكر أكثر المتكلمين زيادته ونقصانه فقالوا: متى قبل الزيادة كان شكاً وكفرًا، وقال المحققون من أصحابنا: نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته وهي الأعمال ونقصانها، قالوا: وفي هذا توفيق بين ظواهر النصوص وأقوال السلف التي جاءت بالزيادة، وبين وضعه في اللغة وعند المتكلمين؛ وهذا الذي قاله هؤلاء وإن كان ظاهراً حسناً، فالأظهر منه أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر

⁵⁵⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 74.

⁵⁵⁶ ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (ت: 150 هـ)، الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، نشر/مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، ط 1، ت/ط: 1419 هـ، ص 55.

⁵⁵⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 74.

⁵⁵⁸ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 2، ص 91.

وتظاهر الأدلة، ولهذا فإيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا تعتربهم شبهة ولا يتزلزل إيمانهم بعارض؛ فلا تزال قلوبهم منسرحة نيرة وإن اختلفت عليهم".⁵⁵⁹

وذكر المصنف قولاً للإمام الرازي، حيث تعتبر الطاعة هي الإيمان، فعلى هذا القول يقبل الإيمان الزيادة والنقصان؛ وأما اعتبار الإيمان بالتصديق فإنه لا يقبل الزيادة والنقصان؛ لأن الإيمان هنا هو التصديق الجازم مع الإذعان، فبهذا الاعتبار لا يتغير بالطاعة ولا بالمعصية. "والأظهر أن نفس التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر في الأدلة؛ حيث إن إيمان المصدقين أقوى من إيمان المؤلف قلوبهم"⁵⁶⁰. وقال المصنف أيضاً: "وأما زيادة الإيمان في ذاته فلا يتصور؛ لأنه تحصيل حاصل. ثم رأيت كلاماً لبعضهم بأن الخلاف في زيادة الإيمان ونقصه لفظي؛ إذ إن عدم تفاوت الإيمان محمول على أصله الذي هو التصديق؛ وأما القول بتفاوت الإيمان فمحمول على الأعمال التي بها كماله، والعلامات التي تدلّ على قوّته. وقيل: إن التصديق البالغ درجة الجزم لا يُتصور فيه نقص ولا زيادة. ورجّح قوم زيادة الإيمان بزيادة الطاعات، ويكون نقصه بترك أو نقص الطاعات؛ وكثير من الناس يشكّون في الإيمان بعد أن كانوا مصدّقين. وهذا بالنسبة لعموم الناس؛ فأما إيمان الأنبياء وكذا إيمان الملائكة فلا ينقص. والجدل يزيد الإيمان قوّة أو ضعفاً"⁵⁶¹.

وفي مسألة الجدل قال المصنف: "ولا يجوز الجدل والمناظرة إلا لإظهار الحق ونصرته ليعرف ويعمل به، فمن جادل لذلك فقد اطاع الله، ومن جادل لغرض آخر فقد عصى. ولا خير فيمن يتحيل لنصرة مذهبه مع ضعفه وبعد أدلته من الصواب"⁵⁶².

وقال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى: "وليس الطريق في تقوية الإيمان أن يعلم صنعة الجدل؛ بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره والحديث ومعانيه، ويشتغل بالعبادات؛ فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخاً بأدلة القرآن وحججه، وبشواهد الأحاديث وفوائدها، وبأنوار العبادات ووظائفها، وبمشاهدة الصالحين ومجالستهم وسماعهم وهياتهم في الخضوع لله تعالى، فأول التلقين كإلقاء بذر في الصدر، والأسباب كالسقي والتربية له، حتى ينمو البذر ويرتفع شجرة طيبة راسخة"⁵⁶³.

⁵⁵⁹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1، ص 148.

⁵⁶⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 74.

⁵⁶¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 6، ص 124.

⁵⁶² أطفيش، هيمان الزاد، ج 6، ص 124.

⁵⁶³ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 7581.

"وعقيدة أهل الصلاح والتقوى من العوام أقوى من عقيدة المتكلمين والمجادلين؛ فاعتقاد العامي كالطود الشامخ، لا تحركه الدواهي والصواعق؛ وعقيدة المتكلم كخيوط مرسل في الهواء. وإذا نشأ الصبي على هذه العقيدة لم يفتح له غيرها، فيسلم في الآخرة باعتقاد أهل الحق. والشرع لم يكلف أجلاف العرب أكثر من التصديق الجازم بظاهر هذه العقائد؛ فأما البحث وتكلف نظم الأدلة فلم يكلفوه. فإن أراد أن يكون من سالكي طريق الآخرة اشتغل بالعمل والتقوى، ونهى النفس عن الهوى واشتغل بالمجاهدة، حتى تنفتح له أبواب الهداية فتكشف عن حقائق هذه العقيدة بنور إلهي يُقذف في قلبه"⁵⁶⁴.

عند ملاحظة كلام المصنف يظهر بأنه يحاول أن لا يبقى كلاماً يوازي كلامه أو يدانيه؛ وهذا واضح في حديثه عن زيادة الإيمان ونقصه؛ فيقول تعليقاً على قوله تعالى {وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا}⁵⁶⁵: "أي تصديقاً بالله، فإن التصديق القلبي يزيد وينقص بكثرة النظر والأدلة وعدم ذلك، ومعلوم أن ما يزيد بشيء ينقص بفقد ذلك الشيء، فالإيمان يزيد وينقص. وبعد نقله قول الإمام أبي حنيفة بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأدلة الفقهاء على زيادة الإيمان ونقصه، قال: "وإنه ليس كل عالم يحسن الاستدلال، وإنما يحسنه من مارس المعقول والمنقول. فتمسك بما قررت لك، فإنك لا تجده مسطراً على هذا التحقيق في غير هذا الكتاب، ثم خذ عني تحقيقاً آخر هو أن الإيمان يجوز إطلاقه على مجرد التوحيد وهو التصديق، كما يطلق على ذلك مع الإقرار والعمل وهو الإيمان الكامل، ولا يدخل أحد الجنة إلا به، فيشتق منه مؤمن بمعنى موحد، ومؤمن بمعنى موحد مقرر عامل، ولا نلتفت إلى غير ذلك مما تجده مسطراً، ولولا أنه لا يجوز لي كتمان علم ظهر لي لاجتماع شروط النظر! ما فهمت بذلك مما يخالف غيري"⁵⁶⁶.

ولتوضيح مسألة زيادة الإيمان ونقصه قال الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى: "الإيمان قول وفعل، ويزيد وينقص. لقوله تعالى {لِيَزِدَّاؤُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ}⁵⁶⁷ وقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَزَادَتْهُمْ

⁵⁶⁴ الغزالي، قواعد العقائد، ص 7581.

⁵⁶⁵ الأنفال، 2/8.

⁵⁶⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 6، ص 124.

⁵⁶⁷ الفتح، 4/48.

{إِيمَانًا} ⁵⁶⁸، {وَزِدْنَاهُمْ هُدًى} ⁵⁶⁹، {وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى} ⁵⁷⁰، {والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم}، {لِيَزِدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ} ⁵⁷¹. وقوله: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادْتُهُمْ إِيمَانًا} ⁵⁷². وقوله جل ذكره: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ} ⁵⁷³. وقوله تعالى: {وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا} ⁵⁷⁴. وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي: إن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان" ⁵⁷⁵.

وللإمام الغزالي تفصيل في حقيقة زيادة الإيمان ونقصانه؛ فقد أغناها بيانا بما لا مزيد، وفيه تأييد لما ذكره المصنف من أن التصديق لا يزيد ولا ينقص، كما أن فيه خلاف رأي المصنف وسائر الخوارج وهو أن العمل جزء من أجزاء الإيمان، ولا ركناً من أركان وجوده؛ فقال الغزالي: "الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فإذا كان التصديق هو الإيمان، فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان. والعمل ليس جزءاً من أجزاء الإيمان، ولا ركناً من أركان وجوده؛ بل هو مزيد عليه؛ أي يزيد به" ⁵⁷⁶.

ثم ذكر الغزالي موضحاً معنى الزيادة والنقصان، مبيناً بأنهما ليسا من جوهر الإيمان وحقيقته فقال: "والزائد موجود؛ أي إنَّ العمل إذا وجد فهو شيء زائدٌ على الإيمان؛ ولا شكَّ بأنه كلما ازداد العمل الصالح ازداد الإيمان قوة وصلابة. والناقص موجود؛ أي العمل كما أنه يزداد بالفعل، فكذلك ينقص بالترك والإهمال. والشيء لا يزيد بذاته؛ فلا يجوز أن يقال الصلاة تزيد بالركوع والسجود؛ بل تزيد بالآداب والسنن. فهذا تصريح بأن الإيمان له وجود، ثم بعد الوجود يختلف حاله بالزيادة والنقصان" ⁵⁷⁷. ويدلّ على دقّة هذا البيان ما ورد في الحديث الصحيح، عن أنس رضي الله تعالى عنه، عن النبي ﷺ قال: (لا

⁵⁶⁸ الفتح، 124/48.

⁵⁶⁹ الكهف، 13/18.

⁵⁷⁰ مريم، 76/19.

⁵⁷¹ الفتح، 4/48.

⁵⁷² التوبة، 124/9.

⁵⁷³ آل عمران، 173/3.

⁵⁷⁴ الأحزاب، 22/33.

⁵⁷⁵ القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج 1، ص 85.

⁵⁷⁶ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 260.

⁵⁷⁷ الغزالي، قواعد العقائد، ص 261.

يؤمن أحدكم، حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)⁵⁷⁸.

وسئل الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى عن الإيمان فقال: "الإيمان يزيد وينقص، فمن زعم أنه لا يزيد ولا ينقص فهو صاحب بدعة فاحذروه"⁵⁷⁹. ومما يزيد في الإيمان أو ينقصه فعل الطاعة أو اقتراف المعصية، فمثل الطاعات لزيادة الإيمان الصبر واليقين؛ فقد ورد في الحديث؛ عن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله)⁵⁸⁰. وذلك لأن مدار اليقين على الإيمان بالله تعالى وبقضائه وقدره، وبما جاء به رسله، مع الثقة بوعده ووعدته؛ فهو متضمن للإيمان بكل ما يجب الإيمان به؛ ولذلك قيل: اليقين قوة الإيمان بالقدر والسكون إليه⁵⁸¹.

وقال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى: "المراد باليقين المعارف القطعية الحاصلة بمداية الله تعالى عبده إلى أصول الدين. والمراد بالصبر العمل بمقتضى اليقين، إذ اليقين معرفة أن المعصية ضارة والطاعة نافعة، ولا يمكن ترك المعصية والمواظبة على الطاعة إلا بالصبر، وهو استعمال باعث الدين في قهر باعث الهوى والكسل؛ فكان الصبر نصف الإيمان بهذا الاعتبار"⁵⁸².

قال المصنف عند تفسيره قوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} ⁵⁸³ بأن "الذين آمنوا هم من آمن قبل بعثة سيدنا محمد ﷺ، من لدن آدم. أو بعده. بالأنبياء والوحي والكتب، كتبت وورقة بن نوفل وقس بن ساعدة. ثم ذكر قولين بصيغة التضعيف فقال. وقيل المنافقون، وقيل مؤمنو هذه الأمة"⁵⁸⁵.

ويُفهم من قوله هذا أن المقصود الأول من النصّ المؤمنون قبل بعثة النبي ﷺ؛ ولكنّ عامة المفسرين لم يروا ما قاله المصنف؛ فهذا شيخ المفسرين الإمام الطبري رحمه الله تعالى، يذهب إلى أن المقصود

⁵⁷⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم 13، ج 1، ص 12.

⁵⁷⁹ البخاري، فرة العنين برفع اليدين في الصلاة، ص 73.

⁵⁸⁰ البيهقي، شعب الإيمان، ج 12، ص 173.

⁵⁸¹ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 4، ص 233.

⁵⁸² المناوي، فيض القدير، ج 4، ص 233.

⁵⁸³ البقرة، 62/2.

⁵⁸⁴ اعتاد مصنف "هميان الزاد" عندما يرد اسم النبي ﷺ أن يصفه بكلمة (سيدنا) في مواضع كثيرة؛ ولكنه لا يلتزم ذلك دائما؛ بل وفي بعض المواضع يصف السيادة بقوله "سيدنا" لغير رسول الله ﷺ؛ كما في سورة الإسراء حيث يذكر اسم عيسى عليه السلام عند تفسير قوله تعالى {عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ وَإِنْ عُذُّكُمْ عُذْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا} "الإسراء، 8/17" فيقول: صاحب الحمار هو سيدنا عيسى عليه السلام، وصاحب البعير هو سيدنا محمد ﷺ. كما في "هميان الزاد" جزء تفسير سورة الإسراء، ص 91.

⁵⁸⁵ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 1.

بالذين آمنوا هم المسلمون الذين آمنوا بما جاءهم به رسول الله ﷺ، فقال في تفسيره: "فإن قال وكيف يؤمن المؤمن؟ قيل: ليس المعنى في المؤمن المعنى الذي ظننته، من انتقال من دين إلى دين، كانتقال النصراني واليهودي إلى الإيمان، وقد قيل: إن أولئك هم من كان من أهل الكتاب على إيمانه بعبسى عليه السلام، حتى أدرك محمداً ﷺ فأمن به وصدقته، فقل لأولئك الذين كانوا مؤمنين بعبسى لما أدركوا محمداً ﷺ آمنوا بمحمدٍ وبما جاء به، ولكن معنى إيمان المؤمن في هذا الموضع ثباته على إيمانه وتركه تبديله"⁵⁸⁶.

وكأن الإمام الطبري يرجح بأن المراد بالذين آمنوا في هذا النص هم الذين آمنوا به ﷺ وداموا على العمل بمستلزمات الإيمان، فزادوا إيماناً حملهم على الثبات عليه والترقي فيه.

قال ابن عاشور بعد أن ذكر تحيّر الناظرين في الإخبار عن جميع المذكورين بقوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر)، إذ كان المؤمنون من جملة المذكورين، والإيمان ما هو إلا إيماناً بالله واليوم الآخر وبعد أن ساق ما قيل في المؤمنين، ختم ذلك مرجحاً: "والوجه عندي أن المراد (بالذين آمنوا) أصحاب الإيمان، الذي اشتهر به المسلمون، ولا يكون إلا بالقلب واللسان، للوعد بالجزاء عليه من الله تعالى، وهو راجع إلى علم الله تعالى، فهو تعالى يعلم المؤمن الحق والمتظاهر بالإيمان نفاقاً"⁵⁸⁷. قال الله تعالى: {وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا} ⁵⁸⁸. قال ابن عاشور أيضاً: "وإذ قد علم أنهم مؤمنون لقوله {ولما رأى المؤمنون الأحزاب} فقد تعين أن الإيمان الذي زادهم هو زيادة على إيمانهم، أي: إيمان مع إيمانهم. والإيمان الذي زادهم مظهر من مظاهر إيمانهم القوي، فجعل تكرر مظاهر الإيمان وآثاره كالزيادة في الإيمان، لأن تكرر الأعمال يقوي الباعث عليها في النفس، ويباعد بين صاحبه وبين الشك والارتداد، فكأنه يزيد في ذلك الباعث، وهذا من قبيل قوله تعالى: {لِيَزِدُّوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ} ⁵⁸⁹، وضدّ الزيادة النقص، وحقيقة الإيمان "التصديق بالشيء" إذا حصلت بمقوماتها فهي واقعة، فزيادتها تحصيل حاصل، ونقصها نقض لها وانتفاء لأصلها. وهذا هو محمل ما ورد في الكتاب والسنة من إضافة الزيادة إلى الإيمان، وكذلك ما يضاف إلى الكفر والنفاق من الزيادة كقوله تعالى: {الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا} ⁵⁹⁰، وقوله: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ

⁵⁸⁶ الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 2، ص 38.

⁵⁸⁷ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 6، ص 269.

⁵⁸⁸ الأحزاب، 22/33.

⁵⁸⁹ الفتح، 4/48.

⁵⁹⁰ التوبة، 9/97.

وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ⁵⁹¹. وإلى هذا يرجع خلاف الأئمة في قبول الإيمان الزيادة والنقص، فالخلاف فيه لفظي⁵⁹². قال رسول الله ﷺ: (فوالذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده)⁵⁹³. والحديث بمعنى لا يؤمن إيماناً كاملاً. قال الأستاذ سعيد النورسي رحمه الله: "إنَّ زيادة الإيمان الذي هو مفتاح السعادة الأبدية إنما هي على جانب عظيم من الأهمية، فزيادته ولو بمقدار ذرة كنز عظيم، كما يقول الإمام الرباني أحمد الفاروقي السرهندي (ت: 1034 هـ): إن انكشاف مسألة من مسائل الإيمان أفضل من مئات من الأدواق والكرامات"⁵⁹⁴.

وبين ابن عاشور معنى {ويزداد الذين آمنوا إيماناً} "أنهم يؤمنون به في جملة ما يؤمنون به من الغيب، فيزداد في عقولهم جزئي في جزئيات حقيقة إيمانهم بالغيب، فهي زيادة في الكمية لا في الكيفية؛ لأن حقيقة الإيمان التصديق الجازم وذلك لا يقبل الزيادة، وهكذا يكون تأويل جميع ما ورد في زيادة الإيمان من أقوال الكتاب والسنة وسلف الأمة"⁵⁹⁵.

وخلاصة القول في مسألة زيادة الإيمان ونقصه أجملها الإمام إبراهيم اللقاني رحمه الله تعالى (ت: 1041 هـ) في منظومته المسماة "جوهرة التوحيد" حيث جاء فيها:

ورجّحت زيادة الإيمان بما تزيد طاعة الإنسان

ونقصه بنقصها وقيل لا وقيل لا خُلفٌ كذا قد نُقِلَ

بعد أن ذكر المصنف الاختلاف في زيادة الإيمان ونقصه أبدى رأيه في هذه المسألة، وذلك حين نقله كلام الإمام النووي قال: "الخلاف لفظي بين الفريقين؛ لاتفاقهما على ثبوت التفاوت في الإيمان بهذا الأمر المعين، فبقي الخلاف هل هذا المعين داخل في ماهية التصديق أو خارج عنها؟ ولا عبرة به لأنه ليس خلافاً في نفس التفاوت"⁵⁹⁶. ثم نقل المصنف قول النووي: "قال محققو أصحابنا المتكلمين - يعني الشافعية - نفس التصديق لا يقبلهما، والإيمان الشرعي يقبلهما بزيادة ثمراته وهي الأعمال ونقصها، وفي هذا توفيق

⁵⁹¹ التوبة، 125/9.

⁵⁹² ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 21، ص 306.

⁵⁹³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، رقم 14، ج 1، 12.

⁵⁹⁴ بدیع الزمان التّورسي، کلیات رسائل النور، اللّمعات، اللّعمة 30، ص 118.

⁵⁹⁵ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29، ص 316.

⁵⁹⁶ أطفیش، هیمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 74.

بين ظواهر لنصوص التي جاءت بالزيادة واللغة وهو حسن، ولكن الأظهر - والله أعلم - أن نفس التصديق يزيد لكثرة النظر، ويظهر أدلة إذ لا يمكن إنكار إن إيمان المصدقين أقوى من إيمان نحو المؤلف⁵⁹⁷.

التلازم بين الإيمان والعمل الصالح: "العمل إذا أطلق لم يدخل فيه الإيمان، وإنما يراد به أعمال الجوارح؛ وبهذا فارق الخوارج قول السلف؛ فإنّ الخوارج أحبطت الإيمان والعمل بالكبيرة، وخلّدوا فاعل الكبيرة في النار. والطاعات كلّها بفرائضها ونوافلها إيمان، ولم تكون معاصي المؤمنين كفراً. فالكفر بالله تعالى أو برسوله ﷺ مقابل الإيمان. فإذا كان الإيمان بالله تعالى أو برسوله ﷺ اعتراف وإثبات، كان الكفر جحوده ونفيه وتكذيبه. فالأعمال إيمان لله ولرسوله بعد وجود الإيمان به؛ والمراد به إقام الطاعة على شرط الاعتراف⁵⁹⁸. ومما يدلّ على التلازم بين الإيمان والعمل الصالح رواية أبو هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم)⁵⁹⁹.

المطلب السادس: اليقين والشك والثواب والعقاب عند الخوارج

الإيمان موجود عند الإنسان بالفطرة التي خلقه الله عليها، قال النبي ﷺ: (كل مولود يولد على الفطرة)⁶⁰⁰. فعليه أن يحافظ على هذه الفطرة ممّا يشوبها أو يزعرعها؛ من وساوس الشياطين أو شبهات الملحدين؛ لكي يبقى الإيمان صافياً فيبلغ درجة اليقين، والشكّ ضد اليقين. قال الله تعالى: ﴿وإن تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁶⁰¹. قال الطبري: "إن المتوعّد بقوله {ويُعذب من يشاء} هو إخفاء ما تخفيه نفسه من الشكّ والمرية في الله، وفيما يكون الشكّ فيه بالله كفراً"⁶⁰². وقال المصنف عند هذه الآية: "وليس من الحكمة أن يعذب المطيع، وليس منها أن يرحم العاصي المصّر، وقد انتفى الله من أن يكون ظالماً، ومن الظلم

⁵⁹⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 74.

⁵⁹⁸ الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبي عبد الله الحلي، (ت: 403 هـ)، المنهاج في شعب الإيمان، تح: حلمي محمد فودة، ط/د. الفكر، ط 1، ت/ط: 1399 هـ، ج 1، ص 24.

⁵⁹⁹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، رقم 74، ج 1، ص 54.

⁶⁰⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم 1385، ج 2، ص 155.

⁶⁰¹ البقرة، 284/2.

⁶⁰² الطبري، جامع البيان، ج 6، ص 122.

النقص من حسنات المحسن والزيادة في سيئات المسيء، وليس من الجائز عليه ذلك، خلافاً للأشعرية بقولهم يجوز أن يدخل الجنة جميع المشركين والنار جميع الأبرار، وقد أخطؤوا في ذلك، لا يجوز ذلك ولو لشخص واحد⁶⁰³.

ويتضح من قول المصنف أنّ الحكمة تقتضي أن لا يرحم الله العاصي؛ ولكن الله يفعل ما يشاء، ولا يحق لأحد كائناً من كان أن يتدخل في شؤون الحكمة الإلهية، وقد قال تعالى {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ}⁶⁰⁴. قال الإمام الرازي في قوله تعالى {فَيَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ}: إنّ أصحابنا يحتجون بهذه الآية على أنه سبحانه له أن يدخل الجنة بحكم ألوهيته جميع الكفار والمردة، وله أن يدخل النار بحكم ألوهيته جميع المقربين والصديقين، وأنه لا اعتراض عليه في فعل هذه الأشياء، ودلالة الآية على هذا المعنى ظاهرة؛ وذلك أن فعل العبد يتوقف على الإرادة، وتلك الإرادة مخلوقة لله تعالى، فإذا خلق الله تلك الإرادة أطاع، وإذا خلق النوع الآخر من الإرادة عصى، فطاعة العبد ومعصيته من الله، وفعل الله لا يوجب على الله شيئاً البتة، فلا الطاعة توجب الثواب، ولا المعصية توجب العقاب؛ بل الكل من الله بحكم ألوهيته وقهره وقدرته، فصحّ أنه لو شاء يعذب جميع المقربين حسن منه، ولو شاء يرحم جميع الفراعنة حسن منه ذلك⁶⁰⁵.

قال المصنف عند قوله تعالى {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا}⁶⁰⁶، أي: "إن الصادقين في إيمانهم بالله تعالى ورسوله ﷺ، ولم يشكوا؛ بل تيقنوا واستقرّ الإيمان في قلوبهم؛ فإن عدم الشك شرط في اعتبار الإيمان"⁶⁰⁷. وعند قوله تعالى {ثُمَّ لَتَرَوْهَا عَيْنَ الْيَقِينِ}⁶⁰⁸ ذكر المصنف كلاماً مستخدماً بعض مصطلحات الصوفية الذين يُطلعون مرديهم على ما توصلوا إليه من معارف ومكاشفات؛ فيتشبه بكلامهم ويقتبس من معارفهم فيقول: "إن علم المعاينة والمشاهدة أعلى مراتب اليقين. وابتداء اليقين بالمكاشفة فالمعاينة فالمشاهدة، ويحصل اليقين بكمال المعرفة فهي متفاوتة؛ فاليقين على مراتب: علم اليقين وحق اليقين؛ فما كان بطريق النظر والاستدلال فعلم اليقين وهو للأولياء،

⁶⁰³ إطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 255.

⁶⁰⁴ الأنبياء، 23/21.

⁶⁰⁵ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 8، ص 358.

⁶⁰⁶ الحجرات، 15/47.

⁶⁰⁷ إطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 123.

⁶⁰⁸ التكاثر، 7/102.

وما كان من طريق المكاشفة فعين اليقين وهو لخواص الأولياء، وما كان بطريق الغيب فحق اليقين وهو للأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وأما حقيقة حق اليقين فهو من خواص سيدنا محمد ﷺ. والإيمان إذا تحقق انتقل إلى درجة أقوى من الأولى، وهو الظن الذي مدح الله به المؤمنين في قوله {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} ⁶⁰⁹ فهو معنى يقرب من اليقين، وليس شكاً ولا رجحاناً. والدرجة الثالثة: درجة العلم، وهو مترتب على الظن الذي هو الدرجة الثانية" وهو نور يقذف في القلب. والدرجة الرابعة: درجة اليقين، وأقل اليقين إذا وصل القلب نفى كل ريب، وهو قليل الوجود، إذا وجد منه بعض نفى كل ريب وملاً القلب نوراً وشكراً وخوفاً. وأول مقامات المعرفة اليقين ثم التصديق فالإخلاص ثم المشاهدة ثم الطاعة. ومن أعلام اليقين: النظر إلى الله في كل شيء، والرجوع إليه في كل أمر، والاستعانة به في كل حال. واليقين هو علم مستودع في القلب غير مكتسب. وهو تحقيق الأسرار بحكم المغيبات. والعلم بمعارضة الشكوك، واليقين لا شك فيه، إشارة إلى العلم الكسبي. واستقرار العلم الذي لا يتحول ولا يتغير في القلب. وقيل: المكاشفة. وقيل: رؤية العيان بقوة الإيمان ⁶¹⁰.

وكلامه هذا سواء كانت عباراته من إنشاء نفسه، أو كانت نقلاً عن أحد أعلام التصوف، ففي شكله. لا في مضمونه. شبه بكلام الإمام الغزالي؛ ولكن مع فارق المذهب، إذ يقول: "إن اليقين هو رأس مال الدين، فلا بد من تعلم علم اليقين. أي أوائله. ثم يفتح للقلب طريقه، بمجالسة الموقنين والاستماع منهم علم اليقين، والمواظبة على الاقتداء بهم ليقوى اليقين كما قوي يقينهم. وقليل من اليقين خير من كثير من العمل. ومن كان غريزته العقل وسجيته اليقين لم تضره الذنوب، لأنه كلما أذنب تاب واستغفر وندم، فتكفر ذنوبه ويبقى له فضل يدخل به الجنة. وإن للتوحيد نوراً وللشرك ناراً، وإن نور التوحيد أحرق لسيئات الموحدين من نار الشرك لحسنات المشركين" ⁶¹¹.

وفيما يتعلق بقول المسلم "أنا مؤمن إن شاء الله"، ذكر المصنف بأن الإمام أبا حنيفة وأصحابه منعوا قول (أنا مؤمن إن شاء الله)؛ وإنما يقول "أنا مؤمن حقاً". وأجاز آخرون قول ذلك. ونسب إلى أكثر السلف من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم الشافعية والمالكية والحنابلة، ومن المتكلمين الأشعرية

⁶⁰⁹ البقرة، 46/2.

⁶¹⁰ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 16، ص 103.

⁶¹¹ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 1، ص 72.

وسفيان الثوري⁶¹². ثم نسب المصنف كلاماً إلى الإمام النووي رحمه الله تعالى؛ فقال: "ذكر النووي عن أكثر المتكلمين من الشافعية أنه لا يقال أنا مؤمن مقتصراً عليه؛ بل يضم إليه إن شاء الله. وعن الأوزاعي أنه بالتخيير بين اللفظين؛ معقباً بأنه حسن صحيح؛ إذ من أطلقه نظر إلى أنه جازم في الحال، ومن قال إن شاء الله قاله إما للتبرك أو للجمل بالخاتمة، فإنَّ مَنْ شكَّ في إيمانه فهو كافر، وقد صرح بأن شاء الله فيما هو قطعي، وهو كقوله تعالى: {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ}⁶¹³، فهو تعليم لنا وتأديب للعباد في ردّ المشيئة إلى الله تعالى. وجّه بعضهم بأنّ التقييد بأن شاء الله يوهن عدم الجزم بالإيمان، وهو كفر؛ وقد تعتاد النفس التردّد فتميل إلى الشكّ. ويجاب بأنه لا إيهام مع القرائن ولا ميل إلى الشكّ مع اعتقاده التبرك عند النطق بأن شاء الله، وإن غفل عن اعتقاد التبرك ولم يكن شكّاً فهو على إيمانه"⁶¹⁴.

فهذه جملة من الأقوال التي ساقها المصنف في هذه المسألة، ولكنه لم يبيّن ولم يرجّح أيّاً منها؛ ويبدو أنه يعتقد ويقبل بجميع هذه الأقوال؛ حيث لم يرجح بعضها على بعض. وكلام الإمام النووي رحمه الله استوعب هذه المسألة في البيان فقال: "ذهب العلماء من السلف وغيرهم في إطلاق الإنسان قوله أنا مؤمن، فقالت طائفة لا يقول "أنا مؤمن" مقتصراً عليه، بل يقول "أنا مؤمن إن شاء الله"، وحكى هذا المذهب بعض أصحابنا عن أكثر أصحابنا المتكلمين، وذهب آخرون إلى جواز الإطلاق، وأنه لا يقول "إن شاء الله"؛ وهذا هو المختار وهو قول أهل التحقيق. وذهب الأوزاعي وغيره إلى جواز الأمرين؛ والكل صحيح باعتبارات مختلفة؛ فمن أطلق نظر إلى الحال. وأحكام الإيمان جارية عليه في الحال. ومن قال إن شاء الله فقالوا فيه إما للتبرك وإما لاعتبار العاقبة وما قدّر الله تعالى، فلا يدري أثبت على الإيمان أم يُصرف عنه. والقول بالتخيير حسن صحيح، نظراً إلى مأخذ القولين الأولين، ورفعاً لحقيقة الخلاف"⁶¹⁵.

و"مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنوب، ولا يكفر أهل الأهواء والبدع، وأنَّ مَنْ جحد ما يُعلم من دين الإسلام ضرورة حكم برّدته وكفره إلا أن يكون قريب عهدٍ بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة ونحوه ممن يخفى عليه فيعرف ذلك؛ فإن استمرَّ حُكْم بكفره، وكذا مَنْ استحلَّ الزنى أو الخمر أو القتل أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة"⁶¹⁶.

⁶¹² أطفيش، هيمان، ج 1، ص 72.

⁶¹³ الفتح، 26/48.

⁶¹⁴ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 72.

⁶¹⁵ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 1، ص 150.

⁶¹⁶ النووي، المنهاج شرح مسلم، ج 1، ص 150.

المطلب السابع: إيمان المقلد عند الخوارج

إنَّ أكثر المسلمين يُعدُّ إيمانهم تقليداً لا تحقيقاً، فلو كان إيمان المقلد غير مقبول لكان إيمان معظم المسلمين غير مقبول، فذهب جمهور الفقهاء وكثير من المتكلمين إلى إن إيمان المقلد صحيح. فمن آمن من الناس بالله تعالى وصدّق رسوله واعتقد الحقّ، فهذا يكفي له لصحة إيمانه ولو بتقليد أهل الحق. وصاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه لم يطالب العرب بأكثر من التصديق، ولم يفرق بين أن يكون ذلك بإيمان وعقد تقليدي، أو بيقين برهاني. وأما الكفرة والمبتدعة فالغليظ منهم الجامد على تقليد الباطل من نشوئه إلى كبره لا ينفع معه إلا السّوط، والغالب على الخلق أنهم لا يدركون براهين العقل⁶¹⁷.

وهذا ما ذهب إليه المصنف ليوافق أهل السنة في إيمان المقلد، إذا قلّد عالماً بالشرع وأحكامه، وكان أميناً. ووافقهم أيضاً بقوله عدم جواز التقليد لمن كانت عنده المقدرة على التمييز بين الحق وغيره، ويجوز التقليد لمن لم تكن عنده هذه المقدرة، فقال عند قوله تعالى {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا}⁶¹⁸ إن قوله تعالى {مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} أي: لا تتبع ما ليس لك به اعتقاد جازم، فالآية فيها نهي عن التقليد لمن له قوّة على معرفة الحقّ بأدلّته؛ وأما من لم يكن له ذلك فيجوز له تقليد العالم الأمين، فذلك منه علم. فإن كان مجتهداً كان ظنّه نوعاً من العلم، والعلم هو الاعتقاد الراجح المستفاد من دليل قطعيّ أو ظني، واستعماله في هذا المعنى شائع، كما شاع استعماله في الاعتقاد الجازم المقابل للاعتقاد الراجح المسمى ظناً.

وأضاف المصنف مستنتجاً من الآية السابق ذكرها التقليد في الأحكام العملية، فقال إن الآية تدلُّ على نهي الجاهل أن يقلّد عالماً، دون أن يعرف السبب الذي دفع هذا العالم لهذا الفعل، بأن رآه يفعل شيئاً فيفعله أو رآه يقول شيئاً فيقلده، فلا يجوز أن يقلّده دون معرفة، وإنما يجوز أن يقلّده إذا سأله مثلاً فأجابته وصرّح له بأن يفعل ذلك، أو قال لغيره افعل كذا أو قل هذا القول. ووجه انتقاداً لأباضية سلطنة عمان لأنهم يقلّدون إذا اطمأنّت قلوبهم إلى فعل هذا العالم أو قوله ولو لم يأمر به فيقتدى به. فاعترض عليهم أنّ مثل هذا لا يجوز ذلك الاقتداء به إلا إن ظهر أن ما يفعله جائز، وذلك لإمكان أن يفعله المقتدى من غير مدخل المقتدى به. ويقصد بأنه يجب أن يقول العالم للمقلد افعل كذا، لأنه إن قلّده بدون أن

⁶¹⁷ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 32، ص 340، أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 14.

⁶¹⁸ الإسراء، 36/17.

يأمره العالم فقد فعل ما لا علم له به، وقد نُهي عن تتبع ما لا علم له به. وختم كلامه حول الآية فنقل قولاً بأن هذه الآية مخصوصة بالعقائد.

وعند أهل السنة العوام من المسلمين مؤمنون عارفون بربهم، وأنهم حشو اللجنة كما انعقد عليه الإجماع، فإن فطرتهم جبلت على توحيد الصانع وقدمه، وحدوث ما سواه من الموجودات، وإن عجزوا عن التعبير باصطلاح المتكلمين. وعلى فلا يكاد يكون في العوام مقلد. وذهب كثير من العلماء وجميع الفقهاء وكثير من المتكلمين إلى صحة إيمان المقلد، وترتيب الأحكام الدنيوية والأخروية عليه، واحتج القائلون بالصحة بأن حقيقة الإيمان التصديق، وقد وجدت من غير اقترانها بموجب من موجبات الكفر، فالمعتبر في التصديق هو اليقين، أي الاعتقاد الجازم المطابق بل ربما يكتفي بالمطابقة، ويجعل الظن الغالب الذي لا يخطر معه النقيض بالبال في حكم اليقين.

ولذلك ينبغي أن يقدم إلى الصبي في أول نشوء عقيدة الإيمان بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر والقدر وما يتعلق بها من مسائل الإيمان ليحفظها، دون الفرعيات والخلافيات والجدل، ثم لا يزال ينكشف له معناه في كبره شيئاً فشيئاً، فابتدأه الحفظ ثم الفهم ثم الاعتقاد والإيقان والتصديق به، وذلك مما يحصل في الصبي بغير برهان، فمن فضل الله سبحانه على قلب الإنسان أن شرحه في أول نشوء الإيمان، من غير حاجة إلى حجة وبرهان؛ وكيف ينكر ذلك جميع عقائد العوام مباديهما التلقين المجرد والتقليد المحض! نعم يكون الاعتقاد الحاصل بمجرد التقليد غير خال عن نوع من الضعف في الابتداء، على معنى أنه يقبل الإزالة بنقيضه لو ألقى إليه، فلا بد من تقويته وإثباته في نفس الصبي والعامي حتى يترشح ولا يتزلزل. وليس الطريق في تقويته وإثباته أن يعلم صنعة الجدل والكلام؛ بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره، وقراءة الحديث ومعانيه، ويشغل بوظائف العبادات فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخاً بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه، وبما يرد عليه من شواهد الأحاديث وفوائدها، وبما يسطع عليه من أنوار العبادات ووظائفها، وبما يسري إليه من مشاهدة الصالحين وسميهم وسماعهم، وهيأتهم في الخضوع والخوف منه تعالى والاستكانة له؛ فيكون أول التلقين كالقاء بذر في الصدر، وتكون هذه الأسباب كالسقي والتربية له، حتى ينمو ذلك البذر ويقوى ويرتفع شجرة طيبة راسخة، أصلها ثابت وفرعها في السماء.

وعقيدة أهل الصلاح والتقوى من عوام الناس كالطود الشامخ قياساً بعقيدة المتكلمين والمجادلين، فترى اعتقاد العامي في الثبات لا تحركه الدواهي والصواعق، وعقيدة المتكلم كخيوط مرسل في الهواء؛ إلا من سمع منهم دليل الاعتقاد فتلقفه تقليداً كما تلقف نفس الاعتقاد تقليداً، إذ لا فرق في التقليد بين تعلم

الدليل أو تعلم المدلول؛ فتلقين الدليل شيء والاستدلال بالنظر شيء آخر بعيد عنه. ثم إن الصبي إذا وقع نشؤه على هذه العقيدة، واشتغل بكسب الدنيا لم يفتح له غيرها؛ فيسلم في الآخرة باعتقاد أهل الحق. إذ لم يكلف الشرع أجلاف العرب أكثر من التصديق الجازم بظاهر هذه العقائد.

وإن أراد أن يكون من سالكي طريق الآخرة وساعده التوفيق، حتى اشتغل بالعمل ولازم التقوى ونهى النفس عن الهوى واشتغل بالرياضة والمجاهدة، انفتحت له أبواب من الهداية تكشف عن حقائق هذه العقيدة بنور يُقذف في قلبه بسبب المجاهدة، لوعده سبحانه وتعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾⁶¹⁹. وهو جوهر نفيس وغاية إيمان الصديقين والمقربين⁶²⁰.

قال الإمام القرطبي عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾⁶²¹: "قوة ألفاظ هذه الآية تعطي إبطال التقليد، وتعلق قوم بهذه الآية في ذم التقليد لذم الكفار باتباعهم لأبائهم في الباطل، واقتدائهم بهم في الكفر والمعصية. وهذا في الباطل صحيح، أما التقليد في الحق فأصل من أصول الدين، وعصمة للمسلمين، يلجأ إليها الجاهل. واختلف العلماء في جوازه في مسائل الأصول، وأما جوازه في الفروع فصحيح. والتقليد عند العلماء حقيقته قبول قول بلا حجة، وعلى هذا فمن قبل قول النبي ﷺ من غير نظر في معجزاته يكون مقلداً، وأما من نظر فيها فلا يكون مقلداً. والتقليد ليس طريقاً للعلم، لا في الأصول ولا في الفروع، وهذا قول جمهور العلماء، خلافاً لما يحكى عن جهال الحشوية والثعلبية بأنه طريق إلى معرفة الحق، وأنه الواجب، وأن النظر والبحث حرام"⁶²².

فالعامي لا يشتغل باستنباط الأحكام من أصولها، فيحتاج أن يبحث ليسأل لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁶²³. "وفرض على العالم تقليد عالم مثله في نازلة خفي عليه معرفة وجه الدليل فيها. والإجماع على إبطال التقليد في الاعتقاد، وقال البعض: يجوز التقليد في أمر التوحيد. وهو خطأ لقوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾⁶²⁴.

⁶¹⁹ العنكبوت، 69/29.

⁶²⁰

⁶²¹ البقرة، 170/2.

⁶²² القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 2، ص 211.

⁶²³ الأنبياء، 7/21.

⁶²⁴ الزخرف، 22/43.

فذهمهم بتقليدهم آباءهم وتركهم اتباع الرسل، كأهل الأهواء في تقليدهم كبراءهم وتركهم اتباع رسول الله ﷺ. وقد أكثر أهل الزيغ القول على من تمسك بالكتاب والسنة أنهم مقلدون. وهذا خطأ منهم، بل هو بهم أليق وبمذاهبهم أخلق، إذ قبلوا قول ساداتهم وكبرائهم فيما خالفوا فيه كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصحابة، فكانوا داخلين فيمن ذمهم الله بقوله: {رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا} 625. فلما ظهر الاختلاف في قدم العالم وحدوثه، والجوهر وثبوته، والعرض وماهيته سارع المبتدعون ومن في قلبه زيغ إلى حفظ تلك الاصطلاحات، وقصدوا بها الإغراب على أهل السنة، وإدخال الشبه على الضعفاء من أهل الملة. فلم يزل الأمر كذلك إلى أن ظهرت البدعة، وصار لها أتباع، والتبس الأمر على السلطان، فقال بخلق القرآن، وأجبر الناس عليه، وضرب الإمام أحمد عليه. فتصدر أهل السنة - كالأشعري - فحاضوا مع المبتدعة في اصطلاحاتهم، وردوا عليهم بالحجة التي كانت لهم فجعلوها عليهم 626.

المطلب الثامن: الولاء والبراء

مسألة الولاء والبراء من مسائل الاعتقاد الكبرى عند الخوارج، فالولاء والبراء من لوازم كلمة التوحيد عندهم. وقد فصل المصنف أحكام الولاء والبراء عندهم فذكر إن ظهر على المسلم موجب ولاية من صلاة أو غيرها فيواليه، ومنع من ولاية مجهول الحال فذكر أنه لا يدخل في براءته إذا لم يعلم موجبها، حتى إنه يجوز عندهم ولاية المجهول ولو كان عند الله غير مستوجب للولاية، فهذا لا يخرج عن كونه داخلياً فيما لا علم له به، ولا تشتط في ولايته كونه مستوجباً لها عند الله أو فيما خفي من أمره، فذلك باب مبهم. وذكر في الولاء والبراء أن لا تدخل في براءته التي لا علم لك بموجبها، وقوله ولا تشتط في ولايته كونه مستوجباً لها عند الله أو فيما خفي من أمره، فإن ذلك استفتاح لباب مبهم ودخول فيه. عندما قال إنَّ القرآن نهي عن ولاية مَنْ لا يُعرف له موجب ولاية، وبراءة مَنْ لا يعرف له موجب براءة، وعن ولاية الشرط وبراءة الشرط، وذكر بأنه إن ظهر موجب ولاية فوالى، ولا يُتبرأ منه إذا لم يعلم بموجبها. وشرط كونه عند الله أو فيما خفي من أمره مستوجباً لها لا يخرج عن كونك داخلياً فيما لا علم لك به، ولا تشتط في ولايته كونه مستوجباً لها عند الله أو فيما خفي من أمره، فإن ذلك استفتاح لباب مبهم ودخول فيه. وإن ظهر لك موجب براءة فتبرأ منه ولا تدخل في ولايته التي لا علم لك بموجبها، ولا تشتط في

625 الأحزاب، 68/33.

626 أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 75.82؛ السفاريني، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المصية في عقد الفرقة المرضية، ج 1، ص 274؛ والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، ج 2، ص 211، 214.

براءته كونه أهلاً على حدّ ما ذكر، وذلك أنا كُلفنا بما ظهر لنا. وفي البراءة من الكافر ذكر إن ظهر موجب براءة فيجب أن يتبرأ منه، بشرط كونه أهلاً لها عند الله، ولا تشتط أهليته في البراءة؛ لأننا كُلفنا بما يظهر لنا.

وأما الولاء والبراء عند أهل السنة فلها عدة معانٍ منها، الولاء لله تعالى، والبراء مما طلب الله التبرؤ منه، وقد نفى الله الولاية بين المؤمنين والكافرين بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} ⁶²⁷. ولما انهزم أهل بدر، قال المسلمون لأوليائهم من يهود آمنوا قبل أن يصيبكم الله بيوم مثل يوم بدر، وقال عبادة: يا رسول الله، إن أوليائي من اليهود كانت شديدة أنفسهم، كثيراً سلاحهم، شديدة شوكتهم، وإني أبرأ إلى الله وإلى رسوله من ولايتهم، ولا مولى لي إلا الله ورسوله. فقال عبد الله بن أبي: لكني لا أبرأ من ولاء يهود، إني رجل لا بد لي منهم! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا أبا حُباب، أرايت الذي نفست به من ولاء يهود على عبادة، فهو لك دونه؟ قال: إذا أقبل! فأنزل الله تعالى ذكره: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}.

المبحث الثاني: الكفر وما يلحق به عند الخوارج

كان للخوارج رأي خاص في تعريفهم الكفر، فعندهم الكفر المخرج عن الإسلام هو الشرك، والشرك ذاته يطلقونه تارة على الكفر الأصلي، وتارة على الرياء أو النفاق، فكانت كلمة الكفر جامعة، يدخل فيها كفر الشرك وكفر النعمة وكفر الشكر وغيرها مما سنعرفه لاحقاً.

المطلب الأول: الكفر والشرك والمعاصي عند الخوارج

الكفر: ألفاظ الكفر والشرك والنفاق والفسق تكررت في القرآن الكريم، وكلٌّ منها له دلالة قد تدل على ما تدل عليه غيرها، وقد يستعمل بعض هذه الألفاظ في مكان بعضها، كاستعمال الكفر بمعنى الشرك أو الردة وربما في النفاق؛ وكاستعمالها بمعنى الذنب والمعصية وأمثالها. قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعْطِرَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا} ⁶²⁸. قال المصنف: "المراد مطلق المنافقين بفعل الكبائر، وازدياد الكفر تقويته بالموت عليه حتى لا يعقبه إيمان. قال وأما الكفر فمعلوم أنّ الذنب الكبير كفر؛ الإيمان عند أصحابنا يطلق على الطاعة مطلقاً، كما يطلق على التوحيد" ⁶²⁹.

وكلمة الكفر عند الخوارج لها أكثر من معنى؛ منها الكفر المناقض للإيمان أو بمعنى النفاق أو الشرك أو كفر النعمة. وهذه الكلمات وأشباهاها وما يتفرع عنها تكررت في القرآن الكريم كثيراً؛ ولكن قد لا يكون المراد بها ظاهر معناها اللغوي أو الشرعي؛ ولهذا قال المصنف في الكفر: "لا يخفى أن الحق معنا في قولنا إن مرتكب الكبيرة كافر كفر نفاق وكفر نعمة، فهو موحد؛ ولكن إيمانه ناقص ليس كزعم المرجئة، حيث ذهبوا إلى أنه "كامل الإيمان"، ولا كزعم المعتزلة بقولهم "لا هو كافر ولا مؤمن" أي لا مؤمناً إيماناً كاملاً ولا كافراً كفر شرك، ولا كما قالت المالكية والشافعية والحنابلة والحنفية بأنه لا يسمى كافر أصلاً؛ ثم استدرك فقال: ووافقنا المحققون على أنه يسمى به على معنى كفر النعمة. ولا كما زعمت الصفرية، ولو لم تكن كبيرة" ⁶³⁰.

الكفر والشرك والرياء: هذه الكلمات تستعملها الخوارج فيطلقون الشرك لمن كفر بالله كفراً مخرجاً من الإسلام، كما يطلقونه على من كان مرئياً بعمله، وفي هذا قال المصنف عند قوله تعالى {وَرِئَاءُ

⁶²⁸ النساء، 37/4.

⁶²⁹ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 210.

⁶³⁰ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 71.

إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرَحَّ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ⁶³¹: "ولم يرد إلا المجرمين المشركين، {فَإِنَّ الْإِنْسَانَ} المشرك، لو فسرناه هنا، وهنالك لو فسرناه بالمنافق والمشارك لصح؛ والمراد إنه كفور. ووضع الظاهر موضع الضمير للدلالة على أن الجنس صفته كفران النعمة؛ أي وإن تصبه سيئة بعمله لنسي النعمة رأساً وذكر البلية وعظمها ولا يتأمل سببها؛ لأن الإنسان بالغ الكفران، والمشارك كفره كُفر شرك فلا يصبر على البلاء، ولا يشكر على الرخاء؛ فلا يؤمن بيوم الجزاء. والمنافق كفره كفر نفاق، تغلبت عليه شهواته فلم يصبر"⁶³².

قال في الشرك عند قوله تعالى {وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى طُحُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ}⁶³³: "يجيئون بهم بذنوبهم إذ لم يتوبوا ويعملوا ما يحووها؛ إلى أن قال والمشارك تمحو ذنوبه كلمة الشهادة"⁶³⁴. وهذه الألفاظ عند المصنف وعامة الخوارج يقصدون بها دلالات معينة في عقيدتهم؛ فهي ذات دلالات خاصة وعامة؛ "فالعاصي عند الإباضية إما كافر كفر نعمة أو كفر نفاق. وعندهم من يرتكب ما فيه وعيد مع معرفته بالله تعالى وبما جاء من عنده فكافر كفر نعمة لا كفر شرك"⁶³⁵. وعند كلامه على قوله تعالى {كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ}⁶³⁶ قال: "كل أحد مرهون بعمله، فإن فك نفسه بالعمل الصالح وإلا أهلكها. وقيل: الكسب الشرك، أي: كل امرئ كافر مرهون بما كسب من الشرك"⁶³⁷.

الشرك والكفر والرياء والفسق: هذه الأسماء تتداخل معانيها عند الخوارج، فاسم الشرك عند المصنف يقصد به الرياء تارة، كما يقصد به ما يناقض التوحيد، لقوله: "معنى الإشراك شامل للرياء وسائر الكبائر"⁶³⁸. وقال عند تفسيره قوله تعالى {إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ}⁶³⁹ أي: "جاحدة لهذا المعنى الذي هو كون إلهكم إله واحد، وقيل منكراً لهذا القرآن"⁶⁴⁰.

⁶³¹ الشورى، 48/42.

⁶³² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 12، ص 286.

⁶³³ الأنعام، 31/6.

⁶³⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 6، ق 1، ص 67.

⁶³⁵ الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، ص 97.

⁶³⁶ الطور، 21/52.

⁶³⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 15.

⁶³⁸ أطفيش، هيمان، ج 4، ص 537.

⁶³⁹ المنافقون، 5/63.

⁶⁴⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 9، ق 1، ص 235.

وقال في {وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} أي: "المشركين والمنافقين باجتناب ما استوجبوها به، والنار معدة لكفر النعمة بالشرك، أو بما دونه من الكبائر، وهو ترك الشكر، فلم تكن لغير ذلك بالعرض؛ والإصرار على الصغيرة كبيرة، ويجوز أن يراد بالكافرين المشركون، فدل أن النار أُعدت للمشركين، وبالعرض لأصحاب الكبائر، لأن المعصية بما كالمعصية بالإشراك، ولو كان لا يقال له مشرك، ولا يحكم عليه بالشرك، والمراد بالنار جنس النار الآخرة، سواء قلنا عذاب المشرك دون عذاب الفاسق، كما هو المذهب، أو أكبر من عذاب الفاسق، كقول غيرنا"⁶⁴¹.

فالمصنف تبعاً للأباضية يرى أن عذاب المشرك دون عذاب الفاسق. ومن الأفعال التي تجعل المسلم فاسقاً عندهم: إفساد الطاعة بعد الدخول فيها بلا عذر، وإظهار طاعة السر بلا داع كقصد الاقتداء به. والنفاق كما يوضحه المصنف بقوله: "إن صاحب الكبيرة خارج عن الإيمان الكامل، وكفره إنما هو كفر نفاق"⁶⁴². وقال عند الآية {وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ} ⁶⁴³ الإنعام منهم، والإنعام يحصل بإنجاز الوعد وحصول الخلافة، والمراد بالكفر كفر النعمة، المسمى عندنا بكفر النفاق"⁶⁴⁴.

"من أسر الشرك وأظهر التوحيد فهو مشرك ومنافق، ومن فعل كبيرة غير شرك وفي لسانه وقلبه التوحيد فهو منافق. وهذا مذهبنا"⁶⁴⁵. وأضاف أن "النار معدة لكفر النعمة بالشرك، أو بما دونه من الكبائر، وهو ترك الشكر، فلم تكم لغير ذلك بالعرض. ويجوز أن يراد بالكافرين المشركون، فدل أن النار بالذات أعدت للمشركين، وبالعرض لأصحاب الكبائر، لأن المعصية بما كالمعصية بالإشراك، لأن العاصي بما قد اتخذ هواه إلهاً، إذ دعاه فأجابه لمخالفة الله تعالى، ولو كان لا يقال له مشرك، ولا يحكم عليه بإحكام الشرك، سواء قلنا عذاب المشرك دون عذاب الفاسق، كما هو المذهب، أو أكبر من عذاب الفاسق"⁶⁴⁶. ففي قول المصنف هنا خلط بين مدلول الشرك ومدلول النفاق؛ ومذهب أهل السنة أن الشرك يطغى على النفاق، ولا ذكر للنفاق العملي مع وجود الشرك. فلا يفرق بين المنافقين اعتقاداً، ولا المنافقين عملاً. حيث ذهب أهل السنة إلى أن النفاق؛ منه نفاق عملي وهو الرياء، ومنه نفاق اعتقادي وهو

⁶⁴¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 257.

⁶⁴² أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 340.

⁶⁴³ النور، 55/24.

⁶⁴⁴ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ص 266.

⁶⁴⁵ أطفيش، هيمان الزاد، ج 16، ص 136.

⁶⁴⁶ أطفيش، هيمان، ج 3، ص 257.

الشرك بالله تعالى. ومن الخوارج مَنْ ذهب إلى أنه لا تجوز البراءة من الموافقين لجماعتهم إذا أصابوا حداً، فلعلَّ الله يعفو عنهم، أو يعدّ بهم بغير النار، ثم يدخلهم الجنة. وقد مر هذا عند الحديث على فرق الخوارج. واختلف قول الخوارج بالنفاق على قولين؛ منهم من فسّر كلَّ نفاقٍ بأنه شرك لمنافاته التوحيد، منهم من وافق أهل السنة فذهب إلى أنه لا يسمّى المنافق منافقاً إلى مَنْ سمّاه الله تعالى.

الردة عند الخوارج: الرِّدَّة من الارتداد، وارتد عنه: تحول، ومنه الردة عن الإسلام، أي الرجوع عنه، وارتد فلان عن دينه، إذا كفر بعد إسلامه⁶⁴⁷. وأهل الردة كانوا صنفين صنف منهم ارتدوا عن الدين وناذبوا الملة وعادوا إلى الكفر، وهم الذين عناهم أبو هريرة بقوله وكفر من كفر من العرب، وهذه الفرقة طائفتان إحداهما أصحاب مسيلمة من بني حنيفة وغيرهم، الذين صدقوه على دعواه في النبوة، وأصحاب الأسود العنسي ومن كان من أهل اليمن وغيرهم، وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، مدعية النبوة لغيره، فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، حتى قتل الله مسيلمة باليمامة والعنسي بصنعاء، وانفضت جموعهم وهلك أكثرهم.

والطائفة الأخرى ارتدوا عن الدين وأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة إلى غيرهما من جماع أمر الدين، وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية⁶⁴⁸.

والردة عند الخوارج فهي كما عُرفت عند أهل السنة، ولكنهم يزيدون على أهل السنة فيرون أنّ المرتد من فعل أكبر الكبائر. قال المصنف عند قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنَّكُمْ لَفِي ذَلٍّ مِّمَّنْ يُفَكَّرُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾⁶⁴⁹: إن لم يتوبوا، لأنهم مخاطبون بذلك ولو مشركين غير تائبين؛ إلا أن الموحد إن أربى بعد توحيدهِ وأحلَّ الربا فذلك منه ردة، لا يعطى رأس ماله بل يصرف حيث يصرف مال المرتد⁶⁵⁰. فجعل الردة لمن فعل معصية كبيرة كالربا. وهنا ذكر المصنف بأن المرتد هو الذي يستحلَّ الربا، فهذا مذهب أهل السنة، إذ يحكمون بالردّة على كل من استحلَّ محرماً. ولما كانت الخوارج تخلط بين الكفر والردة، كان فعل المعصية الكبيرة كفراً عندهم، وفعل أكبر الكبائر ردّة. ثم بعد ذلك يخلّدون في العذاب كلّ من عصى بمعصية كبيرة إذ يكفرونه أو من ارتد بفعل أكبر الكبائر، جميع

⁶⁴⁷ مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 8، ص 90.

⁶⁴⁸ ابن عبد البر، معالم السنن، ج 2، ص 3.

⁶⁴⁹ البقرة، 279/2.

⁶⁵⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 7.

هؤلاء مخلدون في جهنم، وهذا ما صرح به المصنف إذ قال: "مذهبنا معشر الإباضية بأن العصاة لا يخرجون من النار"⁶⁵¹. وقال عند قوله تعالى {وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}⁶⁵²: "ومن رده المشركون عن دينه إلى الشرك وطاوعهم، فمات على الشرك فهؤلاء البعداء عن الخير، وبرجوعهم إلى الشرك فسدت أعمالهم الصالحة، وحبوطها في الآخرة أن لا يثابوا عليها. ويقتل المرتد إذا ظفر به ويقاتل، ولا ثناء عليه، وتبين زوجته منه، ولا يستحق الميراث من المسلمين، فهذا حبوط أعماله في الدنيا. فإن ارتدّ تمّ تاب قبل الموت لم يطالب بإعادة ما عمل. ويستتاب المرتد ثلاثة أيام، فإن لم يتب قتل، وفي قول آخر يقتل بلا استتابة"⁶⁵³. ثم رجّح المصنف القول في بطلان عمل المرتد فقال: "والراجح عندنا بطلان عمل المرتد، فلا يثاب عليه ولو رجع. وأما من يرتد عن دينه فالإحباط مرتب على الردة، ودخول النار مرتب على الموت. وبعضنا قال بأن المرتد عمداً والمرتد زلة سواء"⁶⁵⁴.

وقد وافق المصنف مذهب الحنفية ببطلان عمل المرتد وحبوط عمله، مخالفًا بذلك مذهب الشافعية، الذين يرون أن أعمال المرتد لا تبطل إذا تاب من رده ورجع إلى الإسلام. واختلفوا في المرتدة، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والليث بن سعد: تقتل كما يقتل المرتد سواء، وحجتهم ظاهر الحديث: (من بدل دينه فاقتلوه)⁶⁵⁵. و"من" يصلح للذكر والأنثى. وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: لا تقتل المرتدة، وهو قول ابن شبرمة، وإليه ذهب ابن عليه، وهو قول عطاء والحسن. واحتجوا بأن ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من بدل دينه فاقتلوه" ثم إن ابن عباس لم يقتل المرتدة، ومن روى حديثاً كان أعلم بتأويله، وروى عن علي مثله. ونهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان. واحتج الأولون بقوله عليه السلام: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان ... " فعم كل من كفر بعد إيمانه، وهو أصح. قال الشافعي: إن من ارتد ثم عاد إلى الإسلام لم يحبط عمله ولا حجه الذي فرغ منه، بل إن مات على الردة فحينئذ تحبط أعماله.

⁶⁵¹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 210.

⁶⁵² البقرة، 217/2.

⁶⁵³ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 186.

⁶⁵⁴ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 12، ص 88.

⁶⁵⁵ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم 3017، ج 4، ص 61.

وقال مالك: تحبط بنفس الردة، ويظهر الخلاف في المسلم إذا حج ثم ارتد ثم أسلم، فقال مالك: يلزمه الحج، لأن الأول قد حبط بالردة. وقال الشافعي: لا إعادة عليه، لأن عمله باق⁶⁵⁶.

والطاعة عند الخوارج يمكن أن تسمى طاعة ولو كانت لغير الله. وهنا يظهر الفرق بينهم وبين أهل السنة في أن أهل السنة لا يصفون الفعل بأنه طاعة إلا إذا كان لله؛ نعم قد يكون من حيث الشكل طاعة، ولكنه بالنية والقصد قد يخرج من كونه طاعة إلى كونه عملاً آخر؛ بل ربما يتغير بالنية والقصد إلى معصية. وقد مر بنا في الحديث عن فرق الخوارج بأن منها فرقة يُقال لها "أصحاب طاعة لا يراى الله بها"، زعم هؤلاء أنه يصح وجود طاعات كثيرة وإن لم يقصد بها صاحبها الله تعالى؛ فإن صاحبها مطيع لله تعالى في فعله وإن لم يرد بهذه الطاعة التقرب إلى الله تعالى، زاعمين استحالة تقربه إليه تعالى قبل معرفته، فلا تصح ممن عرف الله طاعةً إلا إن قصد التقرب بها إلى الله جلّ وعلا.⁶⁵⁷

فعمدة الخوارج والإباضية تتميز بتوسيع مفهوم "الكفر" ليشمل مرتكب الكبيرة، مع تفريقهم بين أنواع الكفر (كفر شرك، كفر نفاق، كفر نعمة). وهذا التوسع أدى إلى تشديد الأحكام على العصاة كالحكم بالقتل في الردة. وهذا ما أدى الاختلاف الجذري مع المذاهب الأخرى في تصنيف العذاب الأخرى.

المطلب الثاني: قول الخوارج في التكفير بالذنوب

ذهب أهل الحق إلى أن فعل المعصية ولو كانت كبيرة لا تقتضي الكفر؛ و"قالت الخوارج بأن كل من عصى الله فهو كافر. وقال الجمهور بغير ذلك. وذهب أكثر السلف إلى حيوط العمل بترك بعض الفرائض وارتكاب بعض المحارم، وأمروا الأحاديث الواردة على ما جاءت، وترك تأويلاتها"⁶⁵⁸. وقد مررنا بنا عند الكلام عن فرقة "الشرأة" أنهم يكفرون بجميع المعاصي. وهذا بخلاف مذهب أهل السنة؛ حيث جاء في جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم اللقاني (ت: 1078 هـ) رحمه الله:

⁶⁵⁶ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 3، ص 48.

⁶⁵⁷ انظر الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، للإسفرآيني، ص 85.

⁶⁵⁸ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، زين الدين السلافي، البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي، (ت: 795 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمود بن شعبان ومجدي بن عبد الخالق وإبراهيم بن إسماعيل وعزت المرسي ومحمد بن عوض وصالح بن سالم وعلاء بن مصطفى وصبري بن عبد الخالق، ط/مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة النبوية ومكتب تح: د/الحرمين. القاهرة، ط/1، ت/ط: 1417 هـ، ج 4، ص 307.

إِذْ جَاءَتْ غُفْرَانُ غَيْرَ الْكُفْرِ . . . فلا تُكْفَرُ مؤمناً بالوُزْرِ

وتقول الإباضية بتخليد العاصي في النار، موافقة للمعتزلة في تخليده؛ ولكن "الإباضية تحكم بأن العاصي كافر في الدنيا كفر نعمة أو كفر نفاق، والمعتزلة ترى بأنه في منزلة بين المنزلتين"⁶⁵⁹. وكانت الإباضية تقول بأن مرتكب ما فيه الوعيد، مع معرفته بالله وبما جاء من عنده، كافر كفر نعمة لا كفر شرك⁶⁶⁰.

واحتجت الخوارج على مذهبها ومخالفة للمعتزلة ولأهل السنة بقوله تعالى {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا}⁶⁶¹ "على أنه لا واسطة بين المطيع والكافر، لأن الشاكر هو المطيع، والكفور هو الكافر، والله تعالى نفى الواسطة، وذلك يقتضي أن يكون كلُّ ذنب كفراً، وكلُّ مذهب كافراً. بينما قال الإمام الرازي مفنداً مذهب الخوارج: "لا يمكن تفسير الشاكر والكفور بمن يكون مشتغلاً بفعل الشكر وفعل الكفران، وإلا لم يتحقق الحصر، بل المراد من الشاكر مَنْ يكون مقرراً معترفاً بوجوب شكر خالقه، والمراد بالكفور مَنْ لا يقرُّ بوجوب الشكر؛ إما لإنكاره الخالق أو لإنكار وجوب الشكر، فيتحقق الحصر؛ فالمكلف إما أن يكون شاكراً وإما كفوراً. وهذا يدفع الإشكال، فإنه ليس المراد من الشاكر الذي يكون مشتغلاً بفعل الشكر، فإن ذلك باطل، والمؤمن قد لا يكون مشتغلاً بالشكر ولا بالكفران، فقد يكون غافلاً عنهما، فثبت أنه لا يمكن تفسير الشاكر بذلك، بل لا بدَّ وأن يفسر الشاكر بمن يقرُّ بوجوب الشكر، والكفور بمن لا يقرُّ به، وحينئذ يثبت الحصر، ويسقط سؤالهم بالكلية"⁶⁶². ثم إن المصنف يذهب إلى فسق من قال بقدوم القرآن، فعلى قوله هذا فإنه يصف السواد الأعظم من المسلمين بالفسق والخلود في العذاب. وقوله هذا يتضمن مخالفتين في الاعتقاد؛ الأولى: تفسيره لمن اعتقد الحق فقال بقدوم كلام الله تعالى، والقرآن من كلامه تعالى صفة لله قديمة. والثانية: قوله بخلق القرآن. وهذا نص كلامه الذي مر مطولاً في هذا البحث: "وكالقول بأن القرآن قديم. أو القول بأن صفاته تعالى غيره. وكترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الأمن على النفس والمال بإجحافه. والحلف بغير الله مكروه كراهة شديدة عندنا، وعندي أنه عصيان. فمن قال إن قارون وهامان وفرعون والنبين جميعاً في سقر؛ فإن قصد عطف النبیین أشرك، وأما إن قصد القسم بهم فقد أتى بمكروه كراهة شديدة عندنا، وعصى عندي. وكالعودة مع

⁶⁵⁹ آل عبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد بن علي، الإباضية وهل هم خوارج، ص 14.

⁶⁶⁰ الإسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، ص 97.

⁶⁶¹ الدهر، 3/76.

⁶⁶² فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 30، ص 743.

العاصي حال المعصية، وكتعظيم مبتدع، ولو على أمر حسن. قال: وكمجالسة العلماء والقراء للفاستقن. وكإكثار الصغائر بآث تغلب معاصيه طاعته، ولو اجتنب الكبائر، إذا لم يصدق عليه أنه أصر⁶⁶³. وعند المصنف أن من ترك الاستئذان تهاونا كفر به كفر لمخالفته صريح آفة النور، { لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا }⁶⁶⁴: وإن لم يكن تهاونا فلا يكفر إلا إن أصر⁶⁶⁵. وهذا النص يبين بأن المصنف لا يرى ما تراه جموع الخوارج في مسألة تكفير المؤمن بالمعصية والكبيرة؛ فهو يرى أن من فعل كبيرة كفر، فبهذا الرأي يوافق سائر الخوارج؛ وأما قوله: "من فعل صغيرة فلا يكفر إلا إن أصر عليها"، فبهذا يخالف معظم الخوارج، القائلين أن من فعل معصية صغيرة أو كبيرة فقد كفر. ومع هذا فهو مخالف لما يعتقد أهله السنة والجماعة؛ قال إمام أهله السنة الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عنه: "ولا نكفر أحداً من أهله القبلة بذنوب - ما لم يستحلّه - كالزنا والسرقة وشرب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج، فزعمت أنه كافر"⁶⁶⁶. وقال أيضاً: "ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة. وندين بإنكار الخروج عليهم بالسيف، وترك قتالهم في أيام الفتنة"⁶⁶⁷.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)⁶⁶⁸. قال الإمام المناوي: ومعنى (إذا زنى العبد خرج منه الإيمان) أي: "نوره أو كماله، فكان على رأسه كالظلة، فلا يزول حكمه ولا يرتفع عنه اسمه ما دام فيه؛ لأنّ للإيمان أنواراً في القلب وآثاراً في الجوارح، فيقلّ عند مقارفة المعاصي ويظلم عند التلبس بالذنوب. والمؤمن لا يزني إلا إذا اشتعلت شهوته وغلبت إيمانه، فيصير كالفاقد للإيمان؛ ولا يرتفع عنه اسم الإيمان ولا حكمه؛ إذ الإيمان عليه كالظلة. فإذا فرغ عاد الإيمان أخذاً في القوة والازدياد؛ ولذلك قال (فإذا ألق) أي: نزع عن المعصية وتاب منها توبة صحيحة بشروطها، (رجع إليه) الإيمان أي: نوره وكماله؛ فالمسلوب اسم الإيمان

⁶⁶³ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقق آله إباح، ص 38.

⁶⁶⁴ النور، 27/24.

⁶⁶⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ص 213.

⁶⁶⁶ أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص 27.

⁶⁶⁷ أبو الحسن الأشعري، الإبانة، ص 31.

⁶⁶⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب النهي بغير إذن صاحبه، رقم 2475، ج 3، ص 136.

لا مطلق الإيمان. وزوال الإيمان عنه بالكلية يُحمل على المستحيل للزنى، أو أنه خرج مخرج الزجر والتنفير. ووصف الإيمان بالخروج والدخول مجاز على الاستعارة والتشبيه⁶⁶⁹.

ذكر الإمام الرازي رحمه الله تعالى عند قوله تعالى ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ، تَرْهِفُهَا فَتَرَةٌ، أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرَةُ الْفَجَرَةُ﴾⁶⁷⁰: بأن "الخوارج تمسكوا بهذه الآية وقالوا: دلت الدلائل على أن صاحب الكبيرة يُعاقب، وكلّ من يعاقب كافر، فيلزم أن يكون كلّ مذهب كافر"⁶⁷¹. ولكن نصوص القرآن تفند رأي الخوارج في هذه المسألة، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁶⁷² فقد ابتداء الله تعالى بخطاب أهل الإيمان، وفيهم القاتل المقتول وولي المقتول، ونصّ على أن القاتل ولو عمداً هو وولي المقتول أخوان، فقال (فمن عفي له من أخيه شيء)؛ فصحّ أنّ القاتل عمداً مؤمن، وحكم له القرآن بأخوة الإيمان، ولا تكون بين الكافر والمؤمن أخوة. وقال الله جلّ وعلا: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁶⁷³، وقل تبارك اسمه أيضاً: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾⁶⁷⁴ هذه الآية نزلت في الكفار. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾⁶⁷⁵، فالمؤمن الذي أمضى عمره في طاعة الله تعالى، ثم وقعت منه معصية. كشراب قطرة من الخمر. فهو مؤمن قد عمل الصالحات، ويجب القطع بأنه يدخل الجنة بحكم هذه الآية⁶⁷⁶.

وأما "قول الخوارج بأنه خرج عن الإيمان فباطل؛ لأنّ صاحب الكبيرة مؤمن، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁶⁷⁷، فذكر

⁶⁶⁹ المناوي، فيض القدير، ج 1، ص 367.

⁶⁷⁰ عبس، 42، 41، 40/80.

⁶⁷¹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 31، ص 62.

⁶⁷² البقرة، 178/2.

⁶⁷³ البقرة، 81/2.

⁶⁷⁴ النساء، 123/4.

⁶⁷⁵ النساء، 124/4.

⁶⁷⁶ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 11، ص 228.

⁶⁷⁷ الحجرات، 9/49.

الباعي حال بغيه بالإيمان. وقال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُم سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }⁶⁷⁸، فالآية تأمر المؤمنين بالتوبة من ذنوبهم؛ والكافر لا يؤمر بالتوبة، فثبت أن صاحب الكبيرة مؤمن⁶⁷⁹. قال الإمام القرطبي عند قوله تعالى { مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ }⁶⁸⁰: السوء هنا الشرك، قال الحسن: الآية في الكافر { وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورُ }⁶⁸¹، لمن أراد الله هوانه. وقال الجمهور: الآية عامة، والكافر والمؤمن مجازى بعمله السوء، فأما مجازاة الكافر بالنار، لأن كفره أَوْبَقَهُ، وأما المؤمن فبنكبات الدنيا⁶⁸². وقال الله تعالى: { قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ }⁶⁸³، فهذه في حق التائبين، وأما قوله تعالى { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }⁶⁸⁴ فإنها ليست في حق التائبين، فالتائب من الشرك يُغْفَرُ له الشرك بنص القرآن واتفاق المسلمين، وفي هذه الآية تخصيص الشرك بعدم المغفرة، وأما ما عداه فقد علّقه بالمشيئة فلم يجزم بمغفرته، بل فقال { ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء }. وفي هذه الآية ردّ على الخوارج ومن ذهب كمنذهبهم؛ لأنه تعالى علّق المغفرة بالمشيئة، فلو كان يغفر لكلّ أحد لبطل قوله { لمن يشاء }، ولو كان لا يغفر لأحد لبطل قوله { ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء }، فدلّت الآية على وقوع المغفرة. لما دون الشرك. لبعض الناس، وحينئذ فمن غفر له لم يعدّب، ومن لم يغفر له عدّب. وهذا مذهب سائر الأئمة، وهو القطع بأن عصاة الأمة منهم من يدخل النار، ومنهم من يغفر له فلا يدخلها. وفي الآية نهي عن القنوط من رحمة الله وإن عظمت الذنوب، وأن لا يقنط الناس من رحمته تعالى؛ قيل: الفقيه الذي لا يحمل الناس على اليأس من رحمة الله، كما لا يجزئهم على معصيته.

⁶⁷⁸ التحريم، 8/66.

⁶⁷⁹ انظر فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 11، ص 228.

⁶⁸⁰ النساء، 123/4.

⁶⁸¹ سبأ، 17/34.

⁶⁸² القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 396.

⁶⁸³ الزمر، 53/39.

⁶⁸⁴ النساء، 48/4.

والخوارج التي تكفر الموحدين بفعل معصية، ولو كان الفاعل لها من الصالحين، ولكن أهل السنة لا يكفرون الخوارج رغم مخالفتهم. قال النووي: المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع⁶⁸⁵.

المطلب الثالث: أثر المعاصي عند الخوارج

إِنَّ مَنْ أَخْلَ بِالْعَمَلِ فَتَرَكَ وَاجِباً أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمًا فَإِنَّهُ يَسْمَى فَاسِقًا - ولكنه ليس بكافر كما تقول الخوارج - وهذا ما عليه أهل السنة - وعند بعض الخوارج أن من فعل كبيرة فهو كافر فاسق؛ واستدلوا بقوله تعالى: {وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}⁶⁸⁶؛ وهذا أعم من الكفر. ولكنه عند أهل السنة مؤمن فاسق، "وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع، ولكنه أخل ببعض أحكامه"⁶⁸⁷.

والقول بأن من فعل معصية كفر قول الخوارج، وهم في هذا على مذاهب؛ فبعضهم يرى أن من فعل كبيرة من الكبائر فقد كفر، ويبالغ فريق آخر فيكفرونه بأي معصية، ولو كانت صغيرة، ومنهم من لا يكفر إلا بفعل المعصية الكبيرة مع الإصرار عليها، ومنهم من يكفر بالصغيرة إذا أصر عليها. وهم لا يستطيعون معارضة من يردّ عليهم بقول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا}⁶⁸⁸، وبقوله تعالى أيضاً: {وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا}⁶⁸⁹. لأهم يعرضون عن هذه الآيات؛ بل إن الكثير من الآيات تنطق بخلاف ما قالوا به. قال الإمام البيضاوي رحمه الله تعالى: "إن هذه الآية [ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء] حجة على الخوارج الذين زعموا بأن كل ذنب شرك، وأن صاحبه مخلّد في نار جهنم"⁶⁹⁰.

والإباضية لا يُخرجون العصاة من الملة والدين، ولا يحكمون على العاصي بأنه كافر بالله تعالى على الإطلاق بمعنى خروجه عن الإسلام؛ ولكنهم يوجبون على من عرف حاله البراءة منه وبغضه، وإعلان

⁶⁸⁵ النووي، شرح صحيح مسلم، ج 2، ص 50.

⁶⁸⁶ النور، 55/24.

⁶⁸⁷ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت: 1069 هـ)، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المسماة

عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، ط/د. صادر - بيروت، ج 1، ص 213.

⁶⁸⁸ النساء، 116/4.

⁶⁸⁹ النساء، 48/4.

⁶⁹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 2، ص 78.

ذلك لكي يُقلع عن معصيته ويتوب إلى الله تعالى" ⁶⁹¹.

ومن فعل معصية حكمت عليه الخوارج بالخلود في النار كالمشرك، لعموم قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ ⁶⁹². ولا يخرج العاصي بعد دخوله في النار، إذ إنه في رأي الخوارج مخلد في النار، وأولوا النصوص التي تصرح بخروجه من النار، وطعنوا في صحتها، وفي هذا قال المصنف: "وأما أحاديث عدم الخلود فمنها موضوع ومنها ضعيف السند أو المتن" ⁶⁹³.

والأحاديث التي تثبت عدم خلود أصحاب الكبائر في العذاب كثيرة، منها الحديث الذي رواه البخاري وهو عند مسلم وفي الصحاح والسنن عند أئمة الحديث، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أتاني آت من ربي، فأخبرني - أو قال بشرني - أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق) ⁶⁹⁴.

وقد أطلق المصنف على كثير من الذنوب تجعل المؤمن فاسقاً، والفاسق عند الخوارج كالكافر، ومنها: والتعري في غير المسجد الحرام وإلى النار الموقدة، وكاتخاذ دار الشرك وطناً، وكإظهار زي الصالحين، وإخفاء الصغائر وما يستقبح. وكعدم الاهتمام بأمور المسلمين" ⁶⁹⁵.

ولا يجوز أن يكون أثر المعاصي تولد معاص أخرى، فإن تكفير العاصي معصية أكبر من معصيته، والطعن بشخص العاصي كذلك معصية أكبر، والخروج لقتال العاصي كعصية أكبر. والمصنف يقرُّ بهذا فيحكي حادثة وقعت لابن الأثير عبد الله بن أباض، أنه أراد الخروج، فسمع رنين المؤذن وقراءة القرآن وذكر الذاكرين فقال لا أخرج على هؤلاء. وأضاف المصنف أن مذهب الإباضية إذا وجدوا من إنسان موجب براءة أن يتبرؤا منه مرة واحدة؛ ولا أن يجعل أهل مذهب الشتم عادةً لبعض أهل مذهب آخر، فيقولون يا فاسق، ويكون ذلك ديدناً له ⁶⁹⁶.

⁶⁹¹ علي محمد صليبي، الإباضية مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج، نشر/مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، ص 645.

⁶⁹² الجن، 23/72.

⁶⁹³ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباط، ص 4.

⁶⁹⁴ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، رقم 1237، ج 2، ص 71.

⁶⁹⁵ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباط، ص 38.

⁶⁹⁶ أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 38.

وقد صرح المصنف بأن المعصية فسق؛ ولكنه ناقض تصريحه هذا بقوله: إلا أنه عندنا إنما تقول فاسق لفاعل الكبير دون فاعل الصغيرة.

قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى: "استدلّت المعتزلة بهذه الآية {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا}⁶⁹⁷ والمخالف يحمل الخلود على المكث الطويل، أما هاهنا فقد جاء لفظ الأبد، فيكون ذلك صريحاً في إسقاط الاحتمال الذي ذكره المخالف. ثم قال الرازي في الردّ على الخوارج والمعتزلة: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ} والعقوبة مترتبة على أعظم الذنوب؛ والذنوب متفاوتة في الصغر والكبر، فلا يجوز أن تكون متساوية في العقوبة، وإذا ثبت أن هذه العقوبة على هذا الذنب، وثبت أن ما كان عقوبة على هذا الذنب لا يجوز أن يكون عقوبة على سائر الذنوب، علمنا أن هذا الحكم مختص بهذا الذنب. ثم إنّ الوعيد في سائر القرآن غير مقيد بالأبد، وهاهنا مقيدة بقيد الأبد، فلا بدّ في هذا التخصيص من سبب، ولا سبب إلا أن هذا الذنب أعظم الذنوب، وإذا كان كذلك فإنّ هذا الوعيد مختص بهذا الذنب، وغير متعلّق إلى جميع الذنوب، وإذا ثبت أن هذا الوعيد مختص بفاعل هذا الذنب، صارت الآية دالة على أن حال سائر المذنبين بخلاف ذلك"⁶⁹⁸.

فالفاسق الذي يقترف المعصية مؤمن عند أهل السنة مؤمن، وعند الخوارج كافر، وعند المعتزلة لا يكون مؤمناً ولا كافراً⁶⁹⁹؛ وإنما يصفونه بأنه في منزلة بين المنزلتين. وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى عند شرحه قوله ﷺ (ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام)⁷⁰⁰: "يحتمل وجهين؛ الأول: أنه من كثرة تعاطيه الشبهات يصادف الحرام. وإن لم يتعمده. وقد يأتى بذلك إذا نسب إلى تقصير. والثاني: أنه يعتاد التساهل ويتمرّن عليه، ويجسر على شبهة ثم على شبهة أغلظ منها، وأخرى أغلظ وهكذا، فيقع في الحرام عمداً. وهذا كقول السلف "المعاصي بريد الكفر" أي إنها تسوق إليه"⁷⁰¹. "ولم يسمع في كلامهم في غير هذا المعنى، حتى نقله القرآن للخروج عن أمر الله تعالى الجازم بارتكاب المعاصي الكبائر. والفسق مراتب تبلغ بعضها إلى الكفر، وقد أطلق الفسق في الكتاب والسنة على جميعها؛ لكن الذي يستخلص

⁶⁹⁷ الجن، 23/72.

⁶⁹⁸ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 30، ص 676.

⁶⁹⁹ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 2، ص 374.

⁷⁰⁰ مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم 1599، ج 3، ص 1219.

⁷⁰¹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 11، ص 29.

من الجمع بين الأدلة ما اصطلح عليه أهل السنة من المتكلمين والفقهاء، وهو أن الفسق غير الكفر والمعاصي وإن كثرت لا تزيل الإيمان. ولقب الله اليهود في مواضع كثيرة من القرآن بالفاسقين⁷⁰².

وتعلقت الخوارج بظاهر قوله ﷺ: (لا يزيي الزاني وهو مؤمن)⁷⁰³. قال المصنف: "وذكر أصحابنا خلود الفاسق في النار كالمشرك، لعموم قوله تعالى: {وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}⁷⁰⁴. قال: والحكم أنه عاصي، إلا أن يقدح في التوحيد، وقيل هو فاسق⁷⁰⁵.

فترى الإباضية بأن المعصية والإيمان لا يجتمعان. وأهل المعاصي من أصحاب الكبائر تجب البراءة منهم ونفي الإيمان عنهم. لقوله تعالى: {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ}⁷⁰⁶، فأروا أنه لا يجتمع الإيمان والفسق معاً، واستدلوا بقوله تعالى: {وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ}⁷⁰⁷، وقالوا بأن الله تعالى نفى الإيمان عن المتولين عن طاعته؛ والمتولي عن الطاعة ليس بمشرك إجماعاً.

فصاحب الكبيرة خالد في النار عند الخوارج، حتى إن قرؤوا حديثاً صحيحاً وكانت دلالة على خروج العاصي من النار صريحة، أولوه أو طعنوا في صحته. إلا من بصره الله منهم. وقد مر قول المصنف "وأما أحاديث عدم الخلود فمنها موضوع ومنها ضعيف السند أو المتن"⁷⁰⁸.

روى الإمام مسلم عن يزيد الفقير قال: (كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج، ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم. جالس إلى سارية. عن رسول الله ﷺ قال: فإذا هو قد ذكر الجهنيمين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله! ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: {إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ}⁷⁰⁹ و {كُلَّمَا

⁷⁰² ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 257.

⁷⁰³ مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية عن إرادة كماله، رقم 57، ج 1، ص 76.

⁷⁰⁴ الجن، 23/72.

⁷⁰⁵ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقق آل إباح، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، العدد 29، ص 4.

⁷⁰⁶ السجدة، 18/32.

⁷⁰⁷ النور، 47/24.

⁷⁰⁸ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقق آل إباح، ص 4.

⁷⁰⁹ آل عمران، 192/3.

أَرَادُوا أَنْ يُخْرِجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا⁷¹⁰، فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أتعلم القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ - يعني الذي يبعثه الله فيه - قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج. قال: ثم نعت وضع الصراط، ومر الناس عليه، قال وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك. قال: غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: - يعني - فيخرجون كأهم عيدان السماسم، قال: فيدخلون نهاراً من أنهار الجنة، فيغتسلون فيه، فيخرجون كأهم القراطيس، فرجعنا قلنا: ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟ فرجعنا فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد، أو كما قال: أبو نعيم⁷¹¹.

قال المصنف رحمه الله: "الفسق شرعاً هو الخروج عن طاعة الله، والمراد في الآية {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ} المشركون والمنافقون الذين أسروا الشرك، لخروجهم عن الإيمان والطاعة. والمعصية كلها فسق، إلا أنه عندنا إنما تقول فاسق لفاعل معصية كبيرة، دون فاعل المعصية الصغيرة. وللفسق ثلاث درجات؛ الأولى: التغايي بمعنى التغافل، وهو أن يترك الكبيرة أحياناً مستقبحاً إياها. والثانية: الانهماك وهو أن يعتاد ارتكابها غير مبال لها، وهذا الفاسق عندنا منافق في الحالتين؛ يسمى ذا إيمان ويسمى موحداً، ولا يسمى عندنا مسلماً ولا مؤمناً كامل الإسلام والإيمان؛ كما لا يسمى مشركاً⁷¹². ثم حكى قولاً للمعتزلة بأنهم لا يسمونه منافقاً بل يسمونه فاسقاً. وأضاف قائلاً: "وربما سماه بعض أصحابنا مسلماً ومؤمناً بمعنى موحداً؛ فإن الإيمان الكامل يطلق على مجموع التصديق والإقرار والعمل، ويسمونه كافراً كافر نعمة. والثالثة: الجحود، وهو أن يرتكبها مستصوباً لها مستحلاً؛ فهو مشرك. ويطلق اسم الفاسق على جميع هذه الدرجات. وعند المعتزلة هو في منزلة بين المؤمن والكافر؛ فينبغي حمله على أنه بين كامل الإيمان بالعمل، وبين الكافر المشرك؛ لإذعان كل عاقل، إلى أن الفساق غير شاكرا، ومن لم يشكر فقد كفر، فهذا الفاسق كافر كفوفاً غير الشرك⁷¹³.

وقد ثبت عند العلماء أنه لا يجوز تغيير منكر إذا كان يورث وقوع منكر أعظم؛ ولكن الخوارج لا يراعون هذه الناحية؛ فهم يغيرون المنكر ولو أدى تغييره إلى مناكير، ولو أدى تغييره إلى سفك الدماء

⁷¹⁰ السجدة، 20/32.

⁷¹¹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم 191، ج 1، ص 179.

⁷¹² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 203.

⁷¹³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 203.

بغير حق؛ ولو أدى ذلك إلى نشوب الحرب بين المسلمين. فهم جعلوا من أنفسهم أوصياء على دين الله، يغيرون المنكر بقولهم وسيفهم، فيقومون فسق الفاسق ومعصية العاصي، ولهم في سبيل ذلك أن يكفروا الفاسق العاصي ويؤبدوه في العذاب، وقد يقتلوه ليوقفوا عصيانه.

المطلب الرابع: مفهوم النفاق عند الخوارج

عُرف النفاق في صدر الإسلام بمعنى من أظهر الإسلام وأسرَّ الكفر؛ وهذا هو المنافق الخالص، ويسمى عند العلماء النفاق الاعتقادي. وفي القرآن والسنة ما يدل على النفاق العملي؛ كالتكاسل عند القيام إلى الصلاة وقلة ذكر الله والكذب في الحديث والفجور في الخصومة وغيرها. وتقصّد الخوارج بالنفاق ما تدلُّ عليه كلمة الشرك؛ فيطلقون لفظ المشرك على المرائي. ثم اختلفت الخوارج بالنفاق على قولين؛ منهم من فسّر كلَّ نفاقٍ بأنه شرك لمنافاته التوحيد، ومنهم من وافق أهل السنة فذهب إلى أنه لا يسمّى المنافق منافقاً إلى من سمّاه الله تعالى.

ويسمى المصنف على أصحاب الكبائر منفاقيين⁷¹⁴ ويذكر رواية نسبها إلى الكلبي والسدي: {قام رسول الله ﷺ خطيباً يوم الجمعة فقال: اخرج يا فلان، إنك منافق، اخرج يا فلان، اخرج يا فلان. فيكون قد أعلمه الله بهم بعد⁷¹⁵، وأسرَّ حذيفة بهم، فكان إذا مات أحد منهم لا يصلي عليه، فلامه عمر لم لا تصلي على مسلم مات؟ فقال: لو كنت مثله ما صليت عليك، فقال: أمتافق هو؟ قال: ما كنت لأخبرك بسرّ رسول الله، فقال: أناشدك الله! أنا منهم؟ قال: لا، ولا أؤمن بها غيرك. قال: وفي ذلك دليل لأصحابنا على أن النفاق بفعل كبيرة غير شرك، إذ لا يشكّ عمر في شرك نفسه، وأجيب بأنه خاف أن يكون فيه كبيرة شرك لم يطلع عليها، أو خاف أن يحتّم له بالشرك⁷¹⁶.

نجد في كلام المصنف هنا وفي أقوال أخرى سبق ذكرها، أن المؤمن بفعل المعصية أحياناً يكون منافقاً، وأحياناً أخرى يكون كافراً، وأحياناً مشركاً. وذكر المصنف سؤالاً عند قوله تعالى {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ

⁷¹⁴ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 210.

⁷¹⁵ والحديث أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ج 1، ص 241. ونص الحديث: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ يوم الجمعة خطيباً، فقال: (قم يا فلان فاخرج، فإنك منافق، اخرج يا فلان، فإنك منافق)، فأخرجهم بأسمائهم، ففضحهم، ولم يكن عمر بن الخطاب شهد تلك الجمعة لحاجة كانت له، فلقبهم عمر وهم يخرجون من المسجد، فاختلف منهم استحياء أنه لم يشهد الجمعة، وظن أن الناس قد انصرفوا، واختبئوا هم من عمر، وظنوا أنه قد علم بأمرهم، فدخل عمر المسجد، فإذا الناس لم ينصرفوا. فقال له رجل: أبشر يا عمر، فقد فضح الله المنافقين اليوم. لم يرو هذا الحديث عن السدي إلا أسباط بن نصر.

⁷¹⁶ أطفيش، هميان الزاد، ج 6، ص 86.

كُلِّ شَيْعَةٍ أَتَيْتُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا⁷¹⁷: "هل عصاة الأمة ذوو الكبائر هم في دركة تحت المشركين، أو فوقهم في النار؟ فكان في جوابه: الاتفاق على أن من كان نفاقه إسرار شرك وإظهار إسلام، فهو من تحتهم؛ وذكر قولين في الجواب عن السؤال؛ الأول: قيل من فوقهم، وقيل من تحت. ثم استدرك على ذلك قائلاً: ولو قيل إن كان نفاقه لم يجاوز إلى إهانة المسلمين والدلالة عليهم وخيانتهم من جانب المشركين، فهو من فوقهم؛ وإن جاوز نفاقه إلى ذلك ونحوه من الإفشاء عنهم فهو تحت؛ لقنا لم يقل شططاً⁷¹⁸. وعرف المصنف المنافق بقوله: "ومن أسرّ الشرك وأظهر التوحيد فهو مشرك ومنافق، ومن فعل كبيرة غير شرك وفي لسانه وقلبه التوحيد، فهو منافق. قال وهذا مذهبنا"⁷¹⁹. وقال في تفسير قوله تعالى {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ}⁷²⁰: "المنافق من أتى بالقول وضيع العمل، سواء كان الشرك في قلبه أو لم يكن. وقال غير أصحابنا: المنافقون هم الذين أظهروا الشرك والتوحيد، وقال أصحابنا: هم الذين ضيعوا العمل وفي ألسنتهم وقلوبهم التوحيد. واستدل لهذا القول بحديثه صلى الله عليه وسلم: (ثلاث من كنّ فيه فهو منافق، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم؛ من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان)⁷²¹. وزعم غيرهم أنه سمي من كنّ فيه منافقاً تغليظاً وتشبيهاً بمن أضمر الشرك. قال: وهو خلاف الظاهر. ثم قال: نعم يظهر لي أن المنافق يطلق بالوجهين، كما رأيت الدلائل كالمنافقين في سورة التوبة، فإن الظاهر أنهم مشركون. قال: وذكر الخازن قول أصحابنا⁷²². والنفاق المطلق كما هو معلوم عند أهل السنة بأنه إظهار الإيمان باللسان، وكتمان الكفر بالقلب⁷²³.

⁷¹⁷ مريم، 69/19.

⁷¹⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج 10، ق 1، ص 308.

⁷¹⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 16، ص 136.

⁷²⁰ النساء، 145/4.

⁷²¹ متفق عليه، ورواية البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (آية المنافق ثلاث؛ إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان). انظر صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامات النفاق، رقم 33، صحيح البخاري، ج 1، ص 16. وأما رواية المصنف ففي غير البخاري ومسلم؛ وإنما جاءت في المسند، ج 16، ص 539، ورواها آخرون بغير هذا اللفظ.

⁷²² أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 159.

⁷²³ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: 816 هـ)، التعريفات، ح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، نشر/د. الكتب العلمية بيروت، ط 1، ت/ط: 1403 هـ، ص 245.

المطلب الخامس: الصغائر والكبائر والفرق بينها عند الخوارج

الكبيرة هي كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب. وترى الخوارج كما يرى المصنف أن الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة، قال المصنف في حديثه عن أهل النار: "فكما أُعدَّت النار للمشركين بالخلود، فكذلك أُعدت بالعرض لأصحاب الكبائر، وبَيَّن سبب ذلك فقال: لأن المعصية بالكبيرة كالمعصية بالإشراك، ولو كان لا يقال له مشرك، ولا يحكم عليه بالشرك"⁷²⁴.

وأصحاب الكبائر عند الخوارج إذا ماتوا بدون توبة فهم مخلّدون في النار، وفي هذا يقول المصنف عند قوله تعالى {وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ}: لمن لم يتب عن ظلمه من مشرك ومنافق، وقد شاء الله بحكمته أن لا يغفر لغير التائب ولو كان موحدًا، وأن يشدّد عقابه"⁷²⁵.

وإن اختلفت المعتزلة والخوارج في صاحب الكبيرة؛ ولكنهم اتفقوا حين لم يروا جواز العفو والمغفرة لصاحب الكبيرة من الله الغفور الرحيم. والذنوب التي تجب منها التوبة هي الكبائر، وأما الصغائر فالله يتفضل على المسلمين فيغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر، لقوله تعالى: {الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ}⁷²⁶. ولو عاد التائب إلى بعض الذنوب أو جميعها ما عدا الكفر. واختلف فيه علماء الأمة؛ فالذي ذهب إليه أهل السنة أن العود معصية تجب التوبة منها. وقال المعتزلة: تنتقض توبته بالعودة إلى بعض الذنوب فتعود إليه ذنوبه، والرجاء بالله في الوعد بالرحمة والمغفرة، فهو الغفور الرحيم. والتائب لا حق له في أن يعفى عنه مما اقترفه، لأن العصيان قد حصل منه، وإنما التوبة عزم على عدم العودة إلى الذنب، ولكن ما يحصل لصاحبها من الندم والخوف الذي يبعثه على العزم على عدم العود دلّ على زكاء نفسه، فجعل الله جزاءه أن يمحو عنه ما سلف من الذنوب تفضلاً منه سبحانه. وأجمعوا على أن التوبة من الكفر بالإيمان مقبولة قطعاً، لكثرة الأدلة، واختلفوا في قبول توبة العاصي من المؤمنين، فقال جمهور أهل السنة: قبولها مرجو غير مقطوع به، وعن الأشعري أنه مقطوع بها سمعاً، وقالت المعتزلة: مقطوع بها عقلاً. وتكفير السيئات: غفرانها، مبالغة في كفر المخفف المتعدي، وهو مشتق من الكُفْرِ، أي الستر⁷²⁷.

⁷²⁴ أطفيش، هيمان، ج 2، ص 340.

⁷²⁵ أطفيش، هيمان الزاد، ج 6، ص 335.

⁷²⁶ النجم، 32/53.

⁷²⁷ انظر التحرير والتنوير لابن عاشور، ج 28، ص 369.

مرتكب الكبائر، لغلبة شهوة أو غفلة أو لشدة غضب وحمية، أو رجاء العفو والتوبة؛ إذا فعلها مسلم غير مستحلٍ لها ولا مستخفٍ بالآمر الناهي اختلف في حكمه، فحكم الخوارج على فاعلها بالكفر، ومنهم من ذهب إلى أنه مشرك، وعند المعتزلة هو غير مؤمن ولا كافر؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين. ومن الخوارج من جعله منافقاً. وأهل السنة يرونه مؤمناً فاسقاً على عصيانه، وأن الله سيعذبه بقدر ذنبه، أو يعفو عنه بما علم منه من الصدق له في العبودية.

وما يقرّره المصنف في حدّ الصغائر والكبائر وأثرهما على الإيمان هو عبارة عن جمع لأقوال متقاربة المعنى، ومثال ذلك ما ذكره رحمه الله عند قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ} أي: الذين يتوبون من الذنوب التي فعلوها، {وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ} المنتزهين عن الذنوب؛ فالحب الأول لمن فعل ذنباً وتاب توبة نصوحاً، والحب الثاني لمن لا يفعله بل يتباعد عنه. قال: ويجتمعان في الشخص الواحد، وهو من يتوب عما فعل، ويتباعد عما لم يفعل.

ويذكر المصنف هنا أقولاً بصيغة تشعر بضعف القول وعدم معرفة قائله، فيقول قيل: المقصود بالتوابين أي: من الذنوب المتطهرين منها ومن كل ما لا ينبغي، ومن كل مكروه، ومن الأقدار كالبول والغائط، فإن فيه مع القدر ذنباً. وذكر قولاً آخر فقال: وقيل التوابين من الكبائر والمتطهرين من الصغائر، ولعظم الكبائر عبر فيها بما يدلّ عن الخروج، فالتوبة فرع الخروج بمعنى الرجوع، فذو الكبيرة خارج عن الإيمان الكامل، بحيث يستحق اسم كفر النفاق. ثم قال بعد هذا: ولكون الصغائر لا يخرج بمن عن الإيمان عبر فيها بالتطهر من التلطيخ بشيء منفر يبقى معه الفاعل غير خارج، لكن يطالب بالتطهر منه. وقيل التوابين من الصغائر والذنوب التي هي كبائر، المتطهرين من الإجماع وهي ما يستعظم من الكبائر. وقيل التوابين من الذنوب الصغائر والكبائر، المتطهرين مما يُكره أو لا ينبغي. ثم ختم نقل هذه الأقوال فقال: هذا ما ظهر لي في تفسير الأقوال المذكورة في الوضع والله أعلم⁷²⁸.

ولكن المصنف لم يرجح أحد هذه الأقوال مما يوهّم أنه يستحسن جميعها لتقاربها في المعنى؛ إلا أن قوله "فذو الكبيرة خارج عن الإيمان الكامل" يشعر هنا بإيمان صاحب الكبيرة، ولكنه إيمان غير كامل. فقد مرّت أقواله وأقوال الخوارج بكفر فاعل الكبيرة. فإذا نُظر إلى ظاهر هذه الأقوال أفهمت أنهم يكفرون

⁷²⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 340.

صاحب الكبيرة، وإذا جمعت مع قول المصنف هنا "فدو الكبيرة خارج عن الإيمان الكامل" ظهر أنه لا يقول بالكفر المخرج من الملة لصاحب الكبيرة.

بينما يوضح أهل السنة القول في الصغائر والكبائر وعاقبة فاعل الكبيرة، قال الإمام النووي: "مذهب أهل الحق أن مَنْ مات على التوحيد مصراً على الكبائر فهو إلى الله تعالى؛ إن شاء عفا عنه فأدخله الجنة أولاً، وإن شاء عاقبه ثم أدخله الجنة"⁷²⁹.

وثبت بالقرآن أن الإيمان هو التصديق؛ إلا عند المعتزلة والخوارج، وأن الإيمان لم يزل بالمعاصي، فهو قائم للعاصي، فبطل بهذا قول الخوارج بكفر مرتكب الكبيرة. "والله تعالى أبقى اسم الإيمان مع ما عليه الوعيد بقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ، كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ}⁷³⁰؛ فأوجب اسم الإيمان مع العتاب بقوله {لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ}. وقال {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا}⁷³¹، فأثبت الإيمان للطائفتين المتقاتلتين، الباغية والتي بُغي عليها. والله تعالى أوجب كثيراً من العبادات بالإيمان، وجعل الحل والحرمة بالإيمان وبزواله، ثم شارك مَنْ جاء بأفعال الفسق مع الإيمان فيها غيره، فثبت أن اسم الإيمان لا يزول عنهم. وصاحب الكبيرة بالتصديق هو في حالة يرجو عفوه تعالى ويخاف عذابه، ومن أياسه من رحمة ربه ضال جاهل بالله؛ فثبت أنه ليس مكذّب. ولما كان الكفر اسم للستر، وصاحب الكبيرة لا يستر شيئاً من نعم ربه ولا ينكر حقه، فكونه كافراً باطل، ومثله الإيمان في العرف والسمع وهو تصديق، ومعلوم أنه مَنْ لم يكذّب الله في شيء ثبت أنه مؤمن"⁷³².

وعلى قول الخوارج في مرتكب الكبيرة: فإن جميع الخوارج والمعتزلة عند ارتكابهم الكبائر كفر، ويستوجبون الخلود في النار. وتخريج هذا الحكم يستند على قول الخوارج والمعتزلة أنفسهم بأن مرتكب الكبيرة كافر مخلّد بالنار. وأما المؤمنون بآيات الله فقد وصفوا الله بأنه عفو غفور رحيم؛ فلهم الرجاء بالعفو من الله الغفور الرحيم.

⁷²⁹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 2، ص 17.

⁷³⁰ الصف، 2/61.

⁷³¹ الحجرات، 9/49.

⁷³² أبو منصور الماتريدي، التوحيد، ص 334.

ثم إن "الخوارج والمعتزلة ضيقوا رحمة الله تعالى، فجعلوها بحيث لا تتسع لذنوب، وجعلوا الغضب واقع على كل من أذنب ذنباً؛ فلا عفو على قولهم ولا رحمة. وأما من وصفه تعالى بسعة الرحمة وعظيم العفو فإنه يرجو المغفرة والعفو؛ لأن كل كريم يوصف بهذا، والله جلّ وعلا كما أنه أهل للتقوى فهو كذلك أهل للمغفرة والعفو. قال الله تبارك وتعالى: {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ} ⁷³³ ولا يجوز أن يكون هذا الذي أمر بالانتهاء عنه غير محدود ولا معروف، لأن الوصول إلى جميع الطاعات والقيام بجميع الأمور بتأخر الحياة - على قول الخوارج - تصير بحيث لا يتيسر الانتهاء عنها؛ فثبت أن الانتهاء هو الذي يملكه المكلف كله في كل وقت، وهو البرء عن كل أنواع الكفر والمعاصي، والإيمان بالله تعالى، وبجميع ما يؤمن المسلم به. ولما بين سبحانه وتعالى بـم يكون المرء مؤمناً، وحرّم على من يقول لمثله لست مؤمناً بقوله {وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتُ مُؤْمِنًا} ⁷³⁴ وبين رسول الله ﷺ حين سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان، فبين ذلك وحقق له اسم المؤمن بإتيان ذلك، وكذلك بقوله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس). فهذا مؤمن بالكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة وما شهدت له اللغة" ⁷³⁵.

المطلب السادس: الوعد والوعيد والخلود في النار عند الخوارج

اختلف أهل القبلة في تفسير آيات الوعيد لأصحاب الكبراء؛ فمنهم من قطع الجزاء بوعيدهم، وهؤلاء فريقان؛ فريق أثبت الوعيد المؤبد، وهم المعتزلة والخوارج. وبعضهم أثبت وعيداً منقطعاً. ومنهم من قطع بأنه لا وعيد لهم، وهو قول شاذ. ومنهم من قال إنا نقطع بأنه سبحانه وتعالى يعفو عن بعض المعاصي؛ ولكننا نتوقف في حق كل أحد على التعيين، ونقطع بأنه تعالى إذا عذب أحداً من المذنبين فإنه لا يعذبه أبداً؛ وهذا قول أكثر الصحابة والتابعين وأهل السنة والجماعة وأكثر الإمامية ⁷³⁶. بينما كانت رؤية المصنف بخلاف هذا، فقال عند قوله تعالى {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} ⁷³⁷: "إن هذه الآية دليل على خلود الفاسق في النار. وليس العجيب قول المصنف هنا! فهذا ما يعتقده أصلاً في الدين؛ ولكن المثير للعجب كل العجب هو تفريقه بين الكافر الجاحد

⁷³³ الأنفال، 38/8.

⁷³⁴ النساء، 94/4.

⁷³⁵ أبو منصور الماتريدي، التوحيد، ص 335.

⁷³⁶ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 3، ص 569.

⁷³⁷ النساء، 14/4.

الأصلي وبين الكافر في مذهبه بفعله كبيرة؛ فجعل الكافر بفعل الكبيرة مخلداً في النار؛ وأما الكافر الجاحد فقال فيه: لا يوجد دليل مسلم به على تخصيص الخلود بالمنكر الجاحد. ويتقل المصنف عن الضحاك بأن المعصية المرادة من الآية السابقة هي الشرك، وقولاً عن الكلبي بأن المعصية استحلال غير ما أحل الله، وهو شرك؛ ثم يقول بعد هذا النقل: إنّ هذه الدعوى لا دليل عليها⁷³⁸. وقصده من ذلك أن يبطل القول الذي أجمع عليه أهل السنة من أن المؤمن إذا فعل كبيرة فيها وعيد فأمره إلى الله سبحانه، إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه؛ ولكنه إن عذبه لا يخلده في العذاب الدائم.

وقال الإمام القرطبي رحمه الله: "هذه الآية {يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا} من آيات الوعيد، ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب. ويعتقد أهل السنة أن ذلك نافذ على بعض العصاة، فيصلى ثم يحترق ويموت، بخلاف أهل النار لا يموتون ولا يحيون. وهذا للجمع بين أدلة الكتاب والسنة⁷³⁹."

ويصرح المصنف بخلود العاصي في النار في تفسيره في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله عند قوله تعالى {وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ}⁷⁴⁰: "مذهبنا معشر الإباضية بأن العصاة لا يخرجون من النار"⁷⁴¹. وكأنّ المصنف لم يقرأ الحديث الصحيح، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير). وجاء في رواية: "من إيمان" مكان "من خير"⁷⁴².

وهذا النص لا يحتمل التأويل الذي يلجأ إليه الخوارج. وجاء في الحديث عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أما أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم. أو قال بخطاياهم فأما تم إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة، فجاء بهم ضبائر ضبائر، فبثوا على أنهار الجنة، ثم قيل يا أهل الجنة! أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل)⁷⁴³. ومن معاني هذا الحديث أن الكفار الذين هم أهل النار والمستحقون للخلود،

⁷³⁸ أطفئش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 412.

⁷³⁹ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 54.

⁷⁴⁰ الملك، 10/67.

⁷⁴¹ أطفئش، هيمان الزاد، ج 14، ص 210.

⁷⁴² البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، رقم 44، ج 1، ص 17.

⁷⁴³ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، رقم 185، ج 1، ص 172.

لا يموتون فيها ولا يحيون حياة ينتفعون بها ويستريحون معها، كما قال الله تعالى {وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ} ⁷⁴⁴؛ وهذا مذهب أهل الحق أن نعيم أهل الجنة دائم، وأن عذاب أهل الخلود في النار دائم؛ وأما قوله ﷺ (ولكن ناس أصابتهم النار.. إلى آخره) فمعناه أن المذنبين من المؤمنين يميتهم الله تعالى إماتة بعد أن يعذبوا المدة التي أرادها الله تعالى، وهذه الإماتة إماتة حقيقية يذهب معها الإحساس، ويكون عذابهم على قدر ذنوبهم، ثم يميتهم فيحبسون في النار من غير إحساس، المدة التي قدرها الله، ثم يخرجون من النار موتى. قد صاروا فحمًا. فيحملون ضبائر، ويلقون على أنهار الجنة، فيصب عليهم ماء الحياة، فيحيون وينبتون نبات الحبة في حميل السيل. أي في سرعة نباتها وضعفها. فتخرج لضعفها صفراء ملتوية، ثم تشتد قوتهم بعد ذلك ويصيرون إلى منازلهم وتكمل أحوالهم. فهذا هو الظاهر من لفظ الحديث ومعناه. وحكى القاضي عياض رحمه الله: أن فيه وجهين؛ الأول أنها إماتة حقيقية، والثاني ليس بموت حقيقي، ولكن تغيب عنهم إحساسهم بالآلام. ويجوز أن تكون آلامهم أخف. ثم قال النووي: فهذا كلام القاضي، والمختار ما قدمناه ⁷⁴⁵.

ولكن المصنف يرى أن هذه الأحاديث إما موضوعة وإما ضعيفة السند، قال ذلك بعد بيان حكمه بخلود الفاسق في النار بقوله: "وذكر أصحابنا من الديانات خلود الفاسق في النار كالمشرك، لعموم قوله تعالى: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا} ⁷⁴⁶."

ويرى المصنف أن الله يمكن أن يخلف في وعده بالخير لفاعله؛ ولكن لا يجوز أن يخلف في وعيده للعصاة الذين يقتفون الكبائر. فقال عند قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ} ⁷⁴⁷ أي الوعد بالخير لا الوعيد بالشر. وجعل المصنف الآية دليل لمذهبه وللمعتزلة، وذكر قول أهل السنة بقوله وأجازت الأشعرية خلف الوعيد بالعفو، ثم اعترض على مذهب الأشعرية بقوله: قلنا العفو مقيّد بعدم الإصرار. ورأي المصنف في هذه المسألة لا يقوى على معارضة الأدلة الثابتة من الكتاب والسنة في العفو والخروج من النار؛ ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم أن الأدلة دلت على خروج العصاة من النار، خلافاً لرأي الخوارج

⁷⁴⁴ فاطر، 36/35.

⁷⁴⁵ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 3، ص 38.

⁷⁴⁶ الجن، 23/72.

⁷⁴⁷ آل عمران، 9/3.

والمعتزلة. وقد مر ذكر الحديث الذي أخرجه مسلم، وهو عن يزيد الفقيه (ت: 110 هـ) قال: (كنت قد شغفني رأيي من آراء الخوارج، فخرجنا في عصابة نريد الحج، ثم نخرج على الناس. قال فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم. وهو جالس إلى سارية. عن رسول الله ﷺ فقال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين، قال فقلت له: يا صاحب رسول الله! ما هذا الذي تحدثون؟ والله تعالى يقول: {إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ} ⁷⁴⁸ ويقول سبحانه أيضاً {كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا} ⁷⁴⁹، فما هذا الذي تقولون؟ قال فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت نعم، قال فهل سمعت بمقام محمد ﷺ. يعني الذي يبعثه الله فيه؟. قلت نعم، قال: فإنه مقام محمد الحمود الذي يخرج الله به من يُخرج. قال: ثم نعت وضع الصراط ومرّ الناس عليه. قال وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك. قال: غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال يعني: فيخرجون كأنهم عيدان السماسم، قال: فيدخلون نهاراً من أنهار الجنة، فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم القراطيس). إن قول الخوارج بدخول أصحاب الكبائر النار وخلودهم فيها إن لم يتوبوا قبل موتهم تعارضه أدلة كثيرة منها قول رسول الله ﷺ: (أتاني آتٍ من ربي فأخبرني. أو قال بشرني. أنه: من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق) ⁷⁵⁰. فاقصر على نفي الشرك لظهوره في ذلك الزمن، والمراد مصداقاً لما جاء به الشرع من كل ما يوجب الإيمان؛ (دخل الجنة) وإن مات مصراً على الكبائر ودخل النار. (وإن سرق وإن زنى) أي أيدخل الجنة وإن سرق وإن زنى؟ (قال نعم) يدخلها وإن فعل ذلك وإنما بشره جبريل بذلك بأمر تلقاه عن ربه، فكأنه تعالى قال له بشر محمد أن من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة وإن وقع منه ذلك؛ ولهذا ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: باب كلام الرب مع جبريل، ثم أورده (قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم. قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم). واقتصر من الكبائر على ذينك لأن الحق إما لله أو للعباد فأشار بالزنا إلى الأول وبالسرقة إلى الثاني، وبين أن دخول الجنة لا يتوقف على تجنبهما. وقدم ذكر السرقة على القتل مع كونه أقبح لكثرة وقوعها وقلة وقوع القتل، فأثر ما يكثر وقوعه لشدة الحاجة للسؤال عنه على ما ينذر. والأحاديث الدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة يبلغ

⁷⁴⁸ آل عمران، 192/3.

⁷⁴⁹ الحج، 22/22.

⁷⁵⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، رقم 1180، ج 1، ص 417.

القدر المشترك منها مبلغ التواتر وهي قاصمة لظهور المعتزلة والخوارج الزاعمين خلود أرباب الكبائر في النار⁷⁵¹.

المطلب السابع: رأي الخوارج في التوبة ومغفرة الذنوب

يرى المصنف بأن رحمة العاصي والعفو عنه منافٍ لحكمة الله تعالى؛ ولكن كيف رأى هذا والله سبحانه وصف ذاته بأنه ذو رحمة واسعة. ولكن يبدو أن الدافع للمصنف لهذا القول هو تنفير العاصي من الاستمرار على المعصية وعدم إصراره عليها؛ ولكنه يجزم في عبارته بمنافاة العفو عن المذنب للحكمة الإلهية. وهذا ما ذكره المصنف عند قوله تعالى {يَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}⁷⁵² حيث قال: "وليس من الحكمة أن يعذب المطيع، وليس منها أن يرحم العاصي المصير، وقد انتفى الله من أن يكون ظالماً، وعدّ من الظلم النقص من حسنات المحسن والزيادة في سيئات المسيء. وليس من الجائز عليه ذلك"⁷⁵³.

ولم يكتفِ المصنف بإبداء رأيه؛ بل طعن بمن خالفه، فقال بعد نصه السابق: خلافاً للأشعرية في قولهم يجوز أن يدخل الجنة جميع المشركين، والنار جميع الأبرار. ولم يقتصر على هذا بل قال: وقد أخطأوا في ذلك، لا يجوز ذلك ولو شخص واحد⁷⁵⁴.

ومن المتفق عليه بين جمهور المفسرين من أهل السنة والجماعة، أن المؤمن العاصي إذا مات قبل أن يتوب من معصيته فأمره إلى الله تعالى، إن شاء عفا عنه كرمًا وفضلاً، وإن شاء عاقبه جزاءً وعدلاً. قال في الجوهرة: ومن يمت ولم يتب من ذنبه فأمره مفوض لربه

والمصنف فتح للعصاة باباً ضيقاً من رحمة الله تعالى، وذلك عندما بين أنه من تاب من ذنبه قبل موته وأقلع عن معصيته وندم على فعلها وعمل أعمالاً صالحة، فإن الله تعالى يتوب عليه. وأكد على أن من ترك المعاصي ولم يندم على فعلها ولم يعمل أعمالاً صالحة فليس له ذلك العفو والفضل الإلهي. فقال عند قوله تعالى {وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا}⁷⁵⁵ إنَّ قوله تعالى {وَمَنْ تَابَ} عن

⁷⁵¹ المناوي، فيض القدير، ج 1 ص 94.

⁷⁵² آل عمران، 129/3.

⁷⁵³ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 255.

⁷⁵⁴ أطفيش، هميان الزاد، ج 3، ص 255.

⁷⁵⁵ الفرقان، 70/25.

المعاصي بتركها والندم عليها بالخروج عنها، {وَعَمِلَ صَالِحًا} مقابل تقصيره وتفريطه فعمل صالحاً ودخل في الطاعة. قال ولا يستحق الأجر ولا المدح إلا إن ترك المعاصي، وندم على فعلها، وعمل صالحاً في مذهبه. فمن تاب وعمل صالحاً وثبت على التوبة والعمل الصالح {فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا} أي يتوب توبة عظيمة مقبولة ومكفرة للخطايا ومحصلة للثواب؛ فيتوب متاباً لله تعالى، وهو يعرف تعالى⁷⁵⁶ حقَّ التائب ويحبّه ويصطنع به⁷⁵⁷. وأضاف المصنف إلى ذلك فروى حديثاً للنبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه لم يذكره على أنه حديث بل ذكره ونسبه إلى أنه كلام من كلام العرب وهو قوله: (الله أفرح - أي أرضى - بتوبة العبد من المضلّ راحلته، ففقدتها ثم وجدها، والظمان الوارد والعقيم الوالد، فمحط الكلام قوله "إن الله"، أو المعنى أنه يرجع إلى الله وثوابه مرجعاً حسناً، أو المعنى يرجع إلى الله رجوعاً، فيجازه على رجوعه خيراً⁷⁵⁸). ونقل عن بعضهم: إن ما تقدّم ورد في كافر آمن وعمل صالحاً، قال وهذا بخلاف الثاني فإنه عام، وعلى هذا يكون تعميماً بعد تخصيص. وجاء بقول آخر بصيغة. زعم بعضهم إن قوله {وَمَنْ تَابَ} إنما هو في التوبة عن الشرك. وقوله {وَعَمِلَ صَالِحًا} معناه أدى الفرائض ولم يزن ولم يقتل بعد الإيمان، وقواه قوله تعالى {فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا} معناه يعود إليه بعد الموت عوداً حسناً، يفضل على غيره ممن قتل وزنا وتاب؛ فالتوبة في {وَمَنْ تَابَ} توبة عن الشرك، وفي {يَتُوبُ} رجوع إلى الله للجزاء، وقوله {إِلَّا مَنْ تَابَ} عن الزنا والقتل⁷⁵⁹. ويتابع المصنف في ذكر الأوجه بصيغة "قال وروى وقيل وأمثالها" فيقول: "وقيل المعنى من أراد التوبة وعزم عليها فليتب، فإن باب التوبة مفتوح. فقوله {فإنه يتوب} الخبر في معنى الأمر، وقيل: المعنى فليعلم أن مصيره إلى الله سبحانه"⁷⁶⁰.

⁷⁵⁶ يوصف الله تعالى بصفة العلم فيقال العليم، ولا يوصف بالمعرفة، فلا يقال الله يعرف كذا وهذا رداً على المصنف لقوله بحق الله تعالى بأن "يعرف".

⁷⁵⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 48.

⁷⁵⁸ ينقل المصنف هنا من كلام أحد العرب؛ ولكنه حديث صحيح عند مسلم وغيره، وهذا لفظه عند الإمام مسلم: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشَدُّ فَرْحًا بِتُوبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَأَنْفَلَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، فَذُ أَيْسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيَّنَّا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِحِطَائِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ). أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب الحض على التوبة والترغيب فيها، رقم 2747، ج 4، ص 2104.

⁷⁵⁹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 48.

⁷⁶⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 48.

ويقترُ المصنف ما ينقله عن الإباضية في هذه المسألة فيورد حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها، رجل يؤتى به يوم القيامة فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه، وارفعوا عنه كبارها، فتعرض عليه صغار ذنوبه، فيقال: عملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، فيقول: نعم، لا يستطيع أن ينكر وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تعرض عليه، فيقال له: فإن لك مكان كل سيئة حسنة، فيقول: رب، قد عملت أشياء لا أراها ها هنا)، فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه⁷⁶¹.

روى قومنا بأن آخر رجل يخرج من النار رجل يؤتى به يوم القيامة، فيقال اعرضوا عليه صغار ذنوبه وارفعوا عنه كبائرهما، فتعرض عليه صغائرها فلا ينكرها وهو مشفق أن تعرض عليه كبائرهما، فيقال له: إن لك مكان كل سيئة حسنة، فيقول يا رب قد عملت أشياء لا أراها هنا. وهو أبو ذر. فلقد رأيت رسول الله ﷺ يضحك حتى بدت نواجذه⁷⁶².

فبعد أن حكى هذه الرواية عن جماعة من قومه قال بأنَّ هذا افتراء من الراوي على أبي ذر وعلى رسول الله معاً؛ كما يدل عليه تنافر الحديث، فإنه إن قيل ذلك قبل دخول النار، فكيف يدخلها بعد وقد لطف به وأبدلت له كل سيئة حسنة، وبُشِّرَ بذلك ولم تعرض عليه سيئاته الكبار، وإن قيل له ذلك بعد الدخول والخروج فكيف تعرض عليه ذنوبه بعد الخروج إعراضاً بعد العرض في المحشر. فهذان إعراضان إما متوافقان أو مختلفان بأن تعرض عليه صغاره وكباره بالمحشر، وكباره فقط؛ فكيف تعرض عليه صغارها وحدها بعد! أو إعراضاً لم يسبقه إعراض، فيلزم إدخال المؤمن المبدل سيئاته حسنات النار بغير حساب؛ فإن كان التبديل قبل الدخول فكيف يدخلها وقد بُدِّلَ له حسنات، وإن كان بعدها فباطل؛ لأن الله لا تبدو له البدوات. فالتوبة عليهم بالإسلام، وتعذيبهم يترتب على الإصرار.

فهذا الكلام فيه تقرير بأن من الإباضية من هو على خلاف رأي المصنف؛ بل إن المصنف كثيراً ما ينقذ أقوالهم، وكأنه لم يقرأ قول الله سبحانه وتعالى {أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً}⁷⁶³، ولا يعلم أن ما تدلّ عليه هذه الآية بأن الله أعدَّ للمتقين الأبرار المتصفين بالصفات الجليلة أعظم الأجر والثواب وهو الجنة، مع تكفير الذنوب بسبب أعمالهم الصالحة.

⁷⁶¹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم 190، ج 1، ص 177.

⁷⁶² أطفيش، هميان، ج 4، ص 48.

⁷⁶³ الأحزاب، 35/33.

وهذا الحديث الذي أنكره المصنف على مَنْ رواه مِنْ قومه بقوله بأنه كذب على أبي ذر وعلى رسول الله ﷺ؛ علماً أنه ورد بعدة روايات، منها عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها، رجلٌ يؤتى به يوم القيامة فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه وارفعوا عنه كبارها، فتعرض عليه صغار ذنوبه، فيقال: عملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، فيقول نعم، لا يستطيع أن ينكر، وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تُعرض عليه، فيقال له: فإن لك مكان كل سيئة حسنة، فيقول: ربّ قد عملت أشياء لا أراها ها هنا. فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه)⁷⁶⁴. وقال الله تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}⁷⁶⁵. والغفر يرجع إلى الستر، وهو يقتضي وجود المستور واحتياجه للستر، فدل قوله "يغفر الذنوب" على أن الذنوب ثابتة، أي المؤاخذة بها ثابتة والله تعالى يغفرها، أي يزيل المؤاخذة بها، وهذه المغفرة تقتضي أسباباً أجملت هنا، وفصلت في دلائل أخرى من الكتاب والسنة منها قوله تعالى: {وَأَنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}⁷⁶⁶، وتلك الدلائل يجمعها أن للغفران أسباباً ولولا ذلك لكانت المؤاخذة بالذنوب عبثاً ينزه عنه العليم الحكيم سبحانه وتعالى؛ وقد سماها ذنوباً وتوعد عليها فكان قوله {إن الله يغفر الذنوب} دعوة إلى أسباب هذه المغفرة، فإذا طلبها المذنب عرف تفصيلها. وقوله {جَمِيعًا} أي جميعها وعمومها، فيغفر كل ذنب منها إن حصلت من المذنب أسباب المغفرة. وجملة {إنه هو الغفور الرحيم} أي: لا يعجزه أن يغفر جميع الذنوب مهما بلغت من الكثرة، لأنه شديد الغفران شديد الرحمة. فبطل بهذه الآية قول المرجئة أنه لا يضر مع الإيمان شيء⁷⁶⁷. كما بطل قول الخوارج والمعتزلة بعدم ورود العفو والمغفرة لأصحاب الكبائر.

وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمُ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاعْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}⁷⁶⁸. فهذا النص يدل على أن الله

⁷⁶⁴ صحيح مسلم، سبق تخرجه.

⁷⁶⁵ الزمر، 53/39.

⁷⁶⁶ طه، 82/20.

⁷⁶⁷ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 24، ص 42.

⁷⁶⁸ التحريم، 8/66.

تعالى رحمة وكرم بالتوبة والعفو عن الذنوب. وتصح التوبة من ذنب فيما عدا الكفر. والتوبة من الكفر بالإيمان صحيحة في غفران إثم الكفر ولو بقي متلبساً ببعض الكبائر بإجماع علماء الإسلام. والذنوب التي تجب منها التوبة هي الكبائر ابتداءً، وكذلك الصغائر. وتمييز الكبائر من الصغائر محلها أصول الدين والفقه وأصوله. إلا أن الله تفضل على المسلمين فغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر، لقوله تعالى: {الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ} ⁷⁶⁹. ولو عاد التائب إلى بعض الذنوب أو جميعها ما عدا الكفر فقد اختلف فيه علماء الأمة؛ فالذي ذهب إليه أهل السنة أن التوبة تنتقض بالعودة إلى بعض الذنوب في خصوص الذنب المعود إليه ولا تنتقض فيما سواه، والعود معصية تجب التوبة منها. وقال المعتزلة: تنتقض بالعودة إلى بعض الذنوب فتعود إليه ذنوبه. والرجاء المستفاد من فعل عسى مستعمل في الوعد الصادر عن المتفضل، والتائب لا حق له في العفو عنه؛ لأن العصيان قد حصل منه؛ وبالتوبة والعزم على عدم الإصرار على الذنب وبما وقع لصاحب المعصية من الندم والخوف الباعث على العزم دليل على أنه اجتهد في تزكية نفسه فجعل الله جزاءه أن يمحو عنه ما سلف من الذنوب تفضلاً من الله. وقد قال الله تعالى: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ} ⁷⁷⁰. وأجمعوا على أن التوبة من الكفر بالإيمان مقبولة قطعاً، لكثرة الأدلة، واختلفوا في قبول توبة العاصي من المؤمنين، فقال جمهور أهل السنة: قبولها مرجو غير مقطوع به، ومن قال به الباقلاني وإمام الحرمين، وعن الأشعري أنه مقطوع بها سمعاً، وقال المعتزلة: مقطوع بها عقلاً. وتكفير السيئات: غفرانها، مبالغة في كفر المخفف المتعدي، وهو مشتق من الكفر، أي الستر ⁷⁷¹.

المطلب الثامن: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الخوارج

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساس من أسس الدين وأصوله، أمر الله تعالى به فقال: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} ⁷⁷². والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، ولا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر، وعلم كيف يرتب الأمر في إقامته وكيف يباشره، فإن الجاهل ربما نهي عن معروف وأمر بمنكر، وربما عرف

⁷⁶⁹ النجم، 32/53.

⁷⁷⁰ العنكبوت، 69/29.

⁷⁷¹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 24، ص 42.

⁷⁷² آل عمران، 104/3.

الحكم في مذهبه وجهله في مذهب صاحبه، فنهاه عن غير منكر، وقد يغلظ في موضع اللين، ويلين في موضع الغلظة، وينكر على من لا يزيده إنكاره إلا تماديا، أو على من الإنكار عليه عبث⁷⁷³.

ولكن الخوارج استخدمته بطريقة لا يكون الغرض منه الترغيب في الدين والالتزام بأوامره، ولا للتنفير من المنكر؛ وإنما كان الغرض منه عندهم حمل الناس على عقيدتهم، وسلّ السيوف على الحكام إن لم يستجيبوا لدعوتهم وآرائهم وعقائدهم. فقد غالوا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فأوجبوا الخروج على المسلمين بحجة أنهم خرجوا ليعيروا المنكر، ولعل ما خرجوا لتغييره لا يكون منكراً بالاتفاق؛ وإنما يعتبرونه منكراً من وجهة نظرهم. وكانوا مندفعين لهذا التغيير بدوافع التعصب والحماس، رافعين راية البدعة. فأظهروا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ستاراً لخروجهم وسلّ سيوفهم في صدور من يعارض دعوتهم. ويوضح المصنف أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتفق قوله مع قول أهل السنة، إلا أنه يخالفهم في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنها فرض عين، أنّ من لم يأمر وينه فهو ضال، ولكنه يعتدل في بيانه أنّ الأمر والنهي واجب بقدر الطاقة ولمن قدر عليهما، فيرى فيمن لم ينه الضالّ عن ضلاله أنه ليس بمهتد، وهو معدود من جملة الضالّين، فقال موضحاً هذه المعاني عند تفسيره لقول الله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} ⁷⁷⁴: والنهي على قدر الطاقة، وهو من جملة الاهتداء، فمن لم ينه الضالّ عن ضلاله - وقد قدر - فليس بمهتد، وتضرّ ضلالة الضالّ، من حيث إنّها كانت سبباً لهلاكه إذا لم ينه عنها. قال: فالآية موجبة للنهي عن المنكر ومؤكدة له؛ لأنها أفادت أنّ من لم ينه عن المنكر غير مهتد؛ فهو ضالّ كضلالة فاعل المنكر، وهو معدود من جملة الضالّين؛ إذ لا يشكّ أنّ النهي عن المنكر واجب. ويجب الأمر والنهي لأهل ديننا وللمشركين؛ لأنّ المشركين مخاطبون بفروع الشريعة كأصولها. فما دامت قلوبكم وأهواؤكم واحدة، فلم تلبسوا شيعاً، ولم يُذَقْ بعضكم بأس بعض، فأمروا بالمعروف وانهاوا عن المنكر؛ فإذا اختلفت قلوبكم وأهواؤكم ولبستم شيعاً، وأذاق بعضكم بأس بعض، فليأمر الواحد نفسه ⁷⁷⁵. "والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المصنف من الفروع الفعلية على التوحيد" ⁷⁷⁶.

⁷⁷³ محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم الزمخشري جار الله، (ت: 538 هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط/د. الكتاب العربي - بيروت، ط/3، ت/ط: 1407 هـ، ج 1، ص 396.

⁷⁷⁴ المائدة، 105/5.

⁷⁷⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 614، 616.

⁷⁷⁶ أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 8.

وقد بين العلماء من أهل السنة حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه من فروض الكفاية لا من فروض العين كما أوجبه المصنف. قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "الأمر في الآية للإيجاب بإجماع الأمة؛ وقد تطابق على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة. وهو من النصيحة في الدين، (والدين النصيحة) ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد بخلافهم، ووجوبه بالشرع لا بالعقل. وأما قول الله تعالى {عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} ⁷⁷⁷ فمعناه: أنكم إذا فعلتم ما كُلفتم به فلا يضرركم تقصير غيركم، وهو كقوله تعالى {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} ⁷⁷⁸؛ فإذا فعله المكلف ولم يمثل المخاطب فلا عتب عليه بعد أن أدى ما عليه. ثم إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، إذا تركه الجميع أثم كل من تمكن منه بلا عذر ولا خوف. ثم إنه قد يتعين، كمن يرى زوجته أو ولده على منكر أو تقصير في المعروف ⁷⁷⁹.

وقال العلماء رضي الله عنهم: "ولا يسقط عن المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يفيد في ظنه؛ بل يجب عليه فعله، فإن الذكرى تنفع المؤمنين. ولا يشترط في الأمر والناهي أن يكون ممثلاً ولا محتجباً؛ بل عليه الأمر والنهي؛ فإنه يجب عليه أن يأمر نفسه وينهاها، ويأمر غيره وينهاها، فإذا أخل بأحدهما فلا يباح له الإخلال بالآخر. ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأحد. فيأمر وينهى من كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه؛ فالواجب كالصلاة أو المحرم المشهور كالزنا ونحو ذلك، فكل المسلمين علماء بها. وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال وفيه الاجتهاد فليس للعوام مدخل فيه" ⁷⁸⁰.

والفارق بين أهل السنة والخوارج بالأمر والنهي أن الخوارج توجب تغيير كل منكر في عقيدتهم، وهو ما قد يكون معروفاً عند أهل السنة؛ كمن قال بقدم القرآن فقد اعتقد منكراً عندهم، ولكنه الحق عند أهل السنة. ولهذا فإن العلماء ينكرون ما أجمع عليه، لا ما اختلف فيه؛ ولكن النصيحة فيه برفق حسن مندوب، للخروج من الخلاف. فالعلماء متفقون على الحث على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلال بسنة أو وقوع في خلاف آخر ⁷⁸¹.

⁷⁷⁷ المائدة، 105/5.

⁷⁷⁸ الأنعام، 164/6.

⁷⁷⁹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 2، ص 21.

⁷⁸⁰ النووي، المنهاج، ج 2، ص 21.

⁷⁸¹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 2، ص 21.

وينبغي لطالب رضا الله تعالى أن يعتني به، فإن نفعه عظيم، وقد ذهب معظمه، وأن يخلص نيته، ولا يهابن من ينكر عليه، قال الله تعالى: {وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ} ⁷⁸²، وقال تعالى {وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} ⁷⁸³. والأجر فيه على قدر التَّصَبُّ، ولا يتركه لصداقة ومودة، فصديق الإنسان هو مَنْ سعى في عمارة آخرته، وعدوه مَنْ يسعى في نقصها. وينبغي له أن يترفق لتحصيل المطلوب ⁷⁸⁴.

وللأمر بالمعروف والنصيحة آداب ينبغي التحلي بها، ولها شروط مطلوبة؛ "فشروط الناصح: أن تكون النصيحة سرّاً، وأن تكون بلطف، وأن تكون بلا استعلاء. وشروط المنصوح: أن يقبل النصيحة، وأن يشكر الناصح، وأن يطبق النصيحة" ⁷⁸⁵.

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: من وعظ أخاه سرّاً فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَراً فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) ⁷⁸⁶. فقوله ﷺ: (فإن لم يستطع فبقلبه) معناه: فليكرهه بقلبه فهو في وسعه. وقوله ﷺ: (وذلك أضعف الإيمان) معناه: أقلّه ثمرة. ويرفق بالجاهل وبذي العزة الظالم؛ فذلك أدعى إلى القبول. ويغلظ على المتماذي والمُسرف إذا أمن منكرّاً أشدّ؛ فإن غلب على ظنه أن يغيّره بيده يسبب منكرّاً أشدّ اقتصر على القول باللسان والوعظ والتخويف، فإن خاف غيّر بقلبه؛ خلافاً لمن رأى الإنكار بالتصريح بكل حال كالأجارج. وله أن يصدّ مرتكب الكبيرة إن لم يندفع عنها بقوله، ما لم ينته الأمر إلى قتال. وإذا جار الوالي وظهر ظلمه ولم ينزجر بالقول، فلأهل الحلّ والعقد التواطؤ على خلعه، ولو بنصب الحروب إذا لم يخف منه إثارة مفسدة أعظم منه. وليس للأمر بالمعروف والبحث والتجسّس واقتحام الدور بالظنون. فليس للمحتسب أن يبحث عما لم يظهر، فإن غلب على الظنّ استسرار قوم بها، وأخبره ثقة بأن رجلاً خلا برجل ليقنتله، فيجوز له أن يتجسس حذراً مما لا يستدرك؛ وأما سواه فلا يجوز التجسس ولا كشف الأستار. فإن سمع أصوات

⁷⁸² الحج، 40/22.

⁷⁸³ آل عمران، 101/3.

⁷⁸⁴ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج 2، ص 21.

⁷⁸⁵ عبد القادر عيسى، حقائق عن التصوف، ط 11. ت/ط: 1419 هـ. 2000 م، ط/د. العرفان، سورية. حلب، ص 47.

⁷⁸⁶ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن النهي عن المنكر من الإيمان، رقم 49، ج 1، ص 69.

الملاهي المنكرة من دار أنكرها خارج الدار، ولم يهجم عليها بالدخول؛ وليس عليه أن يكشف عن الباطن⁷⁸⁷.

وهذا البيان والتفصيل من الإمام النووي رحمه الله تعالى بخلاف ما عليه الخوارج؛ وهو عند الإباضية قريب مما عليه أهل السنة؛ وقد يبين المصنف حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وساق الروايات فقال: "الأمر والنهي ليسا مختصين بالعلماء؛ بل يجبان على من علم أن هذا معروف وذاك منكر. ودخل في المعروف الواجب والمندوب والمستحب، وفي المنكر ما كان حراماً أو مكروهاً أو خلاف الأولى. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجزئ فيه البعض، لأنه من فروض الكفاية. فإذا فعله البعض أجزأ"⁷⁸⁸. وكان المصنف قد ذكر بأن عدم النهي عن الضلال ضلالاً، وقال هاهنا بأن الأمر بالمعروف الذي لم يجب غير واجب. وساق رواية عن علي رضي الله عنه، بأن أفضل الجهاد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأتبعها بروايات وأقوال، كما هي عادته.

المطلب التاسع: الفرق بين الظالم والفسق والمشارك عند الخوارج

الظلم أعم من الفسق، والفسق أعم من الكفر، فالظالم أعم من الفاسق. ومعنى فسق أي: خرج عن الشرع، وهو أعم من الكفر. والفسق يقع بالقليل والكثير من الذنوب. وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به؛ ولكنه أخلّ بأحكامه، وإذا قيل للكافر الأصلي فاسقٌ فلأنه أخلّ بحكم ما ألزمه العقل واقتضته الفطرة، قال الله تبارك وتعالى: {فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}⁷⁸⁹، وقال أيضاً: {فَفَسَقُوا فِيهَا}⁷⁹⁰، وكذلك قال {وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ}⁷⁹¹، وقال {وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}⁷⁹²، أي: من يستر نعمة الله فقد خرج عن طاعته، {وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ}⁷⁹³،

⁷⁸⁷ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 2، ص 21. 26

⁷⁸⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 202.

⁷⁸⁹ الكهف، 50/18.

⁷⁹⁰ الإسراء، 16/17.

⁷⁹¹ آل عمران، 110/3.

⁷⁹² النور، 55/24.

⁷⁹³ السجدة، 20/32.

{وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ} ⁷⁹⁴، {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا} ⁷⁹⁵،
فقابل به الإيمان. فالفاسق أعم من الكافر، والظالم أعم من الفاسق ⁷⁹⁶.

وهنا يوجّه المصنف نقده للأشاعرة فيقول: "وما أكثر تخالط الأشعرية، فتارة يقولون بأن الفساق بعضهم في النار ثم يخرجون منها، وبعضهم لا يدخلها ولو مات أحدهم مصرّاً؛ وتارة يقولون بأن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. وفي قوله تعالى {إِنَّ الظَّالِمَ لَشُرٌّ} رووا عن ابن مسعود رضى الله عنه: لما نزل {وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} شق ذلك على الناس وقالوا: آيتنا لا يظلم نفسه! فقال رسول الله ﷺ: (ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعو قول لقمان لابنه {يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}). قال: فإن صحت الرواية عن ابن مسعود فالمعنى أن رسول الله ﷺ قال: إن الآية وردت في الشرك" ⁷⁹⁷.

وهذه الرواية التي يقول عنها المصنف "إن صحّت" رواها البخاري ومسلم وغيرهما. ورواية البخاري لها عن عبد الله ابن مسعود قال: لما نزلت {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} ⁷⁹⁸ قلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أين لا يظلم نفسه؟ قال: (ليس كما تقولون {لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} بشرك، أو لم تسمعو إلى قول لقمان لابنه {يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} ⁷⁹⁹.

قال الإمام النووي: لما نزل قوله تعالى {لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} قال أصحاب رسول الله ﷺ: أين لا يظلم نفسه! فأنزل الله تعالى {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} فهاتان الروايتان إحداها تبين الأخرى، فيكون لما شق عليهم أنزل الله {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} وأعلم النبي ﷺ أن الظلم المطلق هناك المراد به الشرك؛ فقال لهم النبي ﷺ بعد ذلك: ليس الظلم على إطلاقه وعمومه كما ظننتم، إنما هو الشرك، كما قال لقمان لابنه. فالصحابة رضي الله عنهم حملوا الظلم على عموميه، وهو وضع الشيء في غير موضعه، وهو مخالفة الشرع؛ فشق عليهم إلى أن أعلمهم النبي ﷺ بالمراد بهذا الظلم. قال الخطابي: إنما شق عليهم لأن ظاهر الظلم الافتيات بحقوق الناس، وما ظلموا به أنفسهم من ارتكاب المعاصي، فظنوا أن المراد معناه الظاهر، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه، ومن جعل العبادة لغير الله فهو أظلم الظالمين، وفي

⁷⁹⁴ الأنعام، 49/6.

⁷⁹⁵ السجدة، 18/32.

⁷⁹⁶ الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 636.

⁷⁹⁷ إطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 71.

⁷⁹⁸ الأنعام، 82/6.

⁷⁹⁹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى {واتخذ الله إبراهيم خليلاً}، رقم 3360، ج 4، ص 141.

الحديث من العلم: أن المعاصي لا تكون كفراً⁸⁰⁰. وهذا ردُّ على الخوارج الذين يكفرون الموحدين بالمعصية. وإذا رجعنا إلى المصنف رحمه الله في مسألة الظلم، نراه يقول بأن المؤمن إذا فعل معصية فقد ظلم، وأحياناً يصفه بأنه فسق، سواء ظلم نفسه بفعل المعصية أو ظلم غيره، مستنداً في حديثه إلى قول الله سبحانه وتعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ} ⁸⁰¹، فقال عند قوله تعالى {وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} أي: الكبائر؛ سواء الشرك أو ما دونه. {أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ} من عذاب النار. والأنسب بالمشرك المتوغل في الشرك الحرص على شركه، فلا يزحزح عنه إلا بالتدريج، فالآية تفيد أنه من آمن ومات على ذنب مصراً عليه فليس له الأمن، فهو كافر مخلد في النار، سواء ظلم نفسه بذنب بينه وبين الله، أو كان بظلمه لغيره⁸⁰².

ويرى المصنف بأن الظلم ما دون الشرك؛ لأن الشرك أغنى عن نفيه ذكر الإيمان. ولا يفوت المصنف الفرصة بالرد على الأشاعرة فيقول: "وخطأ الأشاعرة في تفسيرها بمطلق الكبائر، أو أن مطلق الكبائر كالشرك. فقد روي أن عمر بن الخطاب قال لأبي بن كعب: يا أبا المنذر! آية في كتاب الله أحزنتني، قال: آية آية يا أمير المؤمنين؟ قال: قول الله {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ}، قال: أين لم يظلم؟ قال: يا أمير المؤمنين! إنها ليست حيث تذهب، ألم تسمع إلى قول العبد الصالح: {إن الشرك لظلم عظيم} إنما هو الشرك. وفهم عمر على العموم هو الحق، ولعله عليه السلام يشير إلى أن الآية في أبي إبراهيم، وأنها تفسر بالشرك، لأن تفسيرها به أليق بجلبه إلى الإسلام، بأن يذكر له أولاً الإيمان لله، ويذكر له أن لا يخلطه بالإشراك؛ حتى إذا آمن وخرج عن الشرك ذكر له تفصيل الشرع، وذلك أنه يمكن أن يقر بوجود الله ويعبد الأصنام، مع ذلك، فقال له إبراهيم إنما الأمن لمن أقر به وخرج عن عبادة الأصنام، وذلك في الشرك، والإسلام يجب ما قبله، ويستقبل بعده تفاصيل الشرع، ومنها شرط الإصرار لما بعد، وذلك لدلالة الآيات والأحاديث. وصححو أن الظلم ما دون الشرك؛ لأن الشرك أغنى عن نفيه ذكر الإيمان، لأنه التصديق، حيث يذكر بعده عمل الصالحات، ولو كان يستعمل أيضاً الطاعة بمعنى التوحيد وما دونه. وأما قراءة {وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشُرْكَ} فإنما أراد بها التفسير الذي يذكر عن ابن مسعود وليس لفظ الآية، فإن صح ذلك عن ابن مسعود فقدم تأويله، وكذا إن صح عن الصديق أن الظلم في الآية

⁸⁰⁰ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 2، ص 143.

⁸⁰¹ الأنعام، 82/6.

⁸⁰² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 71.

وقد ورد ما استبعده المصنف، فالرواية التي استشهاد بها المصنف واستدل بها على خطأ الأشاعرة! ليست كما رواها بصيغة التضعيف؛ فقد رواها المصنف عن عمر أنه قال لأبي بن كعب رضي الله عنهما: آية في كتاب الله أحزنتني؛ وجاءت عن زياد بن الربيع قال: قلت لأبي بن كعب: يا أبا المنذر آية في كتاب الله أحزنتني، قال وما هي؟ قلت: {مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ}، قَالَ: إِنْ كُنْتُ أَرَاكَ فْقِيهَا، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُصِيبُهُ مَصِيبَةٌ قَدِمَ وَلَا اخْتِلَاجُ عَرَقٍ وَلَا خَدَشُ عَوْدٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، وما يعفو الله تعالى عنه أكثر⁸⁰⁴. وهذه الرواية أخرجها الإمام البيهقي رحمه الله تعالى، عن زياد بن الربيع قال: (قلت لأبي بن كعب يا أبا المنذر! آية في كتاب الله أحزنتني، قال وما هي؟ قلت: {مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ}⁸⁰⁵ قال: إِنْ كُنْتُ أَرَاكَ فْقِيهَا، إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يُصِيبُهُ مَصِيبَةٌ قَدِمَ وَلَا اخْتِلَاجُ عَرَقٍ وَلَا خَدَشُ عَوْدٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، وما يعفو الله عنه أكثر⁸⁰⁶. وإن كان للخوارج آراء مخالفة في الاعتقاد فهذا لا يعني أن مخالفتهم لا يتخللها محاسن، ولكن ذرة سم تفسد العسل. وقد علمنا أن جمهور أهل السنة والجماعة لم يكفروا الخوارج عامة، وعلمنا أيضاً أن المصنف من الإباضية، وهم يتبرؤون من انتسابهم للخوارج. وهم يمزجون المحاسن بالمساوئ؛ ومن ذلك ما ذكره المصنف بأن الله لا يساوي بين المطيع والمسيء، فإن التسوية بينهما ظلم عظيم، وليس معذباً للمطيع، فإن تعذيبه ظلم عظيم. وفي كلامه هذا يخالف المعتقد الحق، ويتقارب من عقيدة القدرية والمعتزلة. فأما أهل السنة فيعتقدون بأن الله تعالى لو عذب أهل السماوات والأرض لعذبهم وهو غير ظالم لهم. فعن أبي الأسود الدؤلي: أنه سأل عمران بن حصين وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب عن القدر، فقال: إني قد خاصمت أهل القدر حتى أخرجوني، فهل عندكم علم فتحدثوني؟ فقالوا: (لو أن الله عز وجل عذب أهل السماء والأرض عذبهم غير ظالم، ولو أدخلهم في رحمته كانت رحمته أوسع من ذنوبهم، ولكنه كما قضى يعذب من يشاء ويرحم من يشاء، فمن عذب فهو الحق، ومن رحم فهو الحق)⁸⁰⁷.

⁸⁰³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 71.

⁸⁰⁴ البيهقي، ج 12، ص 253.

⁸⁰⁵ النساء، 123/4.

⁸⁰⁶ البيهقي، شعب الإيمان، ج 12، ص 253.

⁸⁰⁷ الطبراني، المعجم الكبير، ج 18، ص 223.

ومع وجود المخالفات الاعتقادية للخوارج، فلهم أيضاً بعض المحاسن الإيمانية؛ ومن ذلك ما قاله المصنف في تنزيه الله عن الظلم والبغي عند قوله {وَمَا رُبُّكَ بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ} ⁸⁰⁸ : "فإن قلت النفي متوجه إلى كثرة الظلم! فيلزم وصف الله بقليل الظالم؛ وحاشاه تعالى عن كثير الظلم وقليله. فالمبالغة راجعة إلى انتفاء الظلم انتفاءً بليغاً. والذي يظهر لي أن يقال في "فعال" لكثير الشيء أو عظيمه، والله لا يزيد في إساءة المسيء ولا ينقص من إحسان المحسن" ⁸⁰⁹.

وفي قوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} ⁸¹⁰ ردُّ على الخوارج؛ ففيها دليل على أنَّ البغي لا يزيل اسم الإيمان، لأنَّ الله تعالى سماهم أخوة مؤمنين مع كونهم باغين. و"عن عليٍّ رضي الله عنه أنه سئل عن أهل البغي من أهل الجمل وصفين أمشركون هم؟ فقال: لا، من الشرك فَرَّوا. فقيل: أمنافقون هم؟ فقال: لا، إنَّ المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً. فقيل: فما حالهم؟ قال: إخواننا بغوا علينا" ⁸¹¹. والباغي في الشرع الخارج عن الإمام العدل بتأويل محتمل وشوكة تحصل به قوَّة الشوكة، وإن لم يكن لهم إمام. روي أنَّ علياً سمع رجلاً يقول "لا حكم إلا لله تعالى" فقال عليٌّ: كلمة حق أريد بها باطل ⁸¹².

وقال المصنف عند قول الله سبحانه وتعالى {وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ} ⁸¹³: البغي أي الظلم، من أي ظالم {هُمْ يَنْتَصِرُونَ}. قال وقيل: المراد ينتصرون من المشركين، والانتصار باللسان لأنهم لم يؤمروا بالقتال حينئذ. ثم أخذ المصنف كعادته في سرد الأقوال فقال: قال ابن زيد: جعل الله المؤمنين صنفين؛ صنفاً يعفون عمَّن ظلمهم، وصنفاً ينتصرون. وقال إبراهيم النخعي: إذا قدروا عفوا، وإلا كرهوا الدَّلَّ؛ لأن في عدم الانتصار إغراء المتغلب على الظلم، فهم يعفون عن الضعيف وينتصرون من القوي الذي لم يذعن للحق. وقال عطاء: المراد المؤمنون الذين أخرجهم الكفار من مكة وبغوا عليهم، ثم مكَّنهم الله في الأرض حتى انتصروا. وقيل: المراد إذا أصاب بعضهم البغي انتصروا له تغييراً للمنكر، وإنما

⁸⁰⁸ فصلت، 46/41.

⁸⁰⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 151.

⁸¹⁰ الحجرات، 9/49.

⁸¹¹ البغوي، شرح السنة، ج 10، ص 235.

⁸¹² الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا، ج 4، ص 67.

⁸¹³ الشورى، 39/42.

مدحهم للانتصار؛ إما لأن انتصارهم لأجل أن لا يُهان بدين الله، لأنهم لأجله ظلموا، وإما لفلا يجترئ العاصي على المعاصي، وإما بغضاً لعصيان الله تعالى، ولأن المظلوم أخوه المسلم، أو لأنه انتصر بمثل ما ظلم ولم يزد، كما قال {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} ⁸¹⁴ كأن يقول لمن اعتدى عليه مثل ما قال فيه؛ فإذا قال له أخراك الله قال له أخراك الله ونحو ذلك؛ إلا إن قال يا مشرك أو يا زاني فإنه يقول له يا منافق أو يا فاسق أو نحوها، وإذا ضربه ضربة ضربه مثلها حيث يجوز؛ فإن بعض الأفعال لا يجوز أن يفعل مثلها؛ وأما في الكتمان فلا يجوز عندنا معشر الإباضية الاقتصاص باليد، ذلك لأنه إذا كان القاتل أو الفاعل ظالماً ولم يردَّ عليه. وقيل المراد القصاص والجراحات فقط، وإنما سمي الفعل التي هي جزاء سيئة مع أنها مباحة لمشابقتها السيئة صورة، أو لمقارنتها في الذكر أو لأنها تسوء من عوقب بها. وقد يقال: المراد بالأولى والثانية جميعاً ما يسوء، فيشمل ما فعل خطأ لا عمدًا، فيقتص من فاعله. والنقصان حَيْفَ والزيادة ظلم والتساوي عدل. ونقول إنما يكون النقص حيفاً إذا كان المجازي غير المظلوم وكان قادراً، ويدل على هذا وأن الانتصار مشروع وأنه غير مرغوب فيه وأن العفو أولى قوله {فَمَنْ عَفَا} عَمَّنْ بغى عليه {وَأَصْلَحَ} الودَّ بينهما بالعفو، وأتى بما يصلح بينهما {فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ} ولا بدَّ، وهو وعد مبهم للتعظيم لا يُعلم كنهه ⁸¹⁵.

وفي مقابل ما ذكره المصنف نقف مع الإمام القرطبي رحمه الله في تفسيره لقوله تعالى {وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ}، وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ، وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ هُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ، وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} ⁸¹⁶ حيث يقول مفسراً قوله تعالى {وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ}: أي أصابهم بغى المشركين؛ فقد بغى المشركون على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، وأذوهم وأخرجوهم من مكة، فأذن الله لهم بالخروج ومكَّن لهم في الأرض ونصرهم على من بغى عليهم {أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا}. وقيل هو عام في بغى كلِّ باغٍ من كافر وغيره، أي إذا نالهم ظلم من ظالم لم يستسلموا لظلمه. وهذه إشارة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود. وقد ذكر الله الانتصار في البغي في

⁸¹⁴ الشورى، 40/42.

⁸¹⁵ أطفيش، هيمان الزاد، ج 12، ص 277.

⁸¹⁶ الشورى، 42، 39/42.

معرض المدح، وذكر العفو في موضع آخر في معرض المدح، فاحتمل أن يكون أحدهما رافعاً للآخر، واحتمل أن يكون ذلك راجعاً إلى حالين:

أحدهما: أن يكون الباغي وقحاً معلناً بالفجور مؤذياً، فالانتقام منه أفضل.

والثاني: أن تكون للباغي فلتة، أو يقع ذلك منه فيعترف بالزلة ويسأل المغفرة؛ فالعفو ها هنا أفضل، قال تعالى: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} ⁸¹⁷، {وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ} ⁸¹⁸. وظاهر قوله تعالى: {والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون} يدل على أنَّ الانتصار في هذا الموضع أفضل، لأنهم كانوا يكرهون للمؤمنين أن يدلوا أنفسهم فتجترئ عليهم الفساق. والموضع المأمور فيه بالعفو إذا كان الجاني نادماً مقلعاً. وقوله تعالى: {وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ} ⁸¹⁹ يقتضي ذلك إباحة الانتصار لا الأمر به، وعقبه بقوله: {ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور}، وهو محمول على الغفران عن غير المصّر، فأما المصّر على البغي والظلم الأفضل الانتصار منه. وقيل: إذا أصابهم البغي تناصروا عليه حتى يزيلوه عنهم ويدفعوه، وهو راجع إلى العموم ⁸²⁰.

⁸¹⁷ البقرة، 237/2.

⁸¹⁸ النور، 22/24.

⁸¹⁹ الشورى، 41/42.

⁸²⁰ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 16، ص 39.

المبحث الثالث: مسائل عقدية وأدلتها عند الخوارج

في هذا المبحث وقفة مع بعض المسائل الاعتقادية وأدلتها، وكيفية استدلال الخوارج وتأويلها. والغرض من عرض أقوالهم هنا الاطلاع على جملة من عقائدهم لمعرفة منهجهم في تفسير آيات الاعتقاد. وبهذا يكون البحث قد أعطي فكرة وافية عن عقيدة الخوارج أثناء البحث عن منهجهم في تفسير آيات الاعتقاد. وإن معرفة أي مسألة من المسائل العقدية الخارجية ترسم صورة عامة لمنهجهم في التفسير، ومنه نعرف أن أولى خطوات منهجهم التفسيري هو تأويل النصوص تأويلاً يتفق مع عقيدتهم. وهذا العرض للاعتقاد موجه للأفكار وليس لأشخاص معينين.

ومن أهم مقاصد القرآن ترسيخ الإيمان وتثبيتته في القلوب، ليكون كشجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء، وللإيمان مسائل أصلية، يتفرع عن كلٍّ منها مسائل. قال المصنف: "أركان الإيمان ثلاثة؛ إقرار واعتقاد وعمل"⁸²¹. ولكن ورد في الحديث المتفق عليه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يوماً بارزاً للناس، إذ أتاه رجل يمشي فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه، وتؤمن بالبعث الآخر)⁸²². فكانت هذه أسس الإيمان وأركانه.

المطلب الأول: رؤية الله سبحانه وتعالى في رأي الخوارج

إن مسألة رؤية الله تعالى مسألة وقع فيها اختلاف منذ عصر الصحابة، ولكلٍّ وجهته ودليله؛ ولكن لم يُعهد أن علماء المسلمين حمل بعضهم على بعض بسبب الاختلاف فيها، ولم يعنف بعضهم بعضاً. إلا أن جماعة خرجوا على المسلمين، ورأوا عدم جواز رؤية الله تعالى؛ ولم يكتفوا بهذا بل كفروا من جوزها. فقد ذهب الخوارج إلى منع رؤية الله تعالى؛ وهذا ما يؤكده المصنف فيكرّر في تفسيره للآيات المتعلقة برؤية الله تعالى على عدم جواز القول بإمكان رؤية الله تعالى، ومن ذلك ما قاله المصنف رحمه الله: "مذهبنا نحن الإباضية أنه تعالى لا يُرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا في اليقظة ولا في المنام، والحديث من موضوعات الكذابين"⁸²³. وقصد المصنف بالحديث الذي قال إنه من وضع الكذابين حديث (أتاني ربي في أحسن صورة..). فعلق على هذا الحديث مؤكداً أنه موضوع فقال: "وكيف يريه نفسه وقد

⁸²¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 14، ص 479.

⁸²² البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن العظيم، باب {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ} لقمان، 34/31، رقم 4777، ج 6، ص 115.

⁸²³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 5.

نُحانا عن التشبيه..⁸²⁴ وقال أيضاً: "فلا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، لا بالبصر ولا بالقلب"⁸²⁵. والحديث الذي يصفه المصنف بأنه من موضوعات الكذابين، رواه الترمذي في السنن عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: (أتاني ربي في أحسن صورة فقال: يا محمد! قلت لبيك ربي وسعديك، قال فيم يختصم الملائ الأعلی؟ قلت رب لا أدري، فوضع يده بين كتفي فوجدت بردها بين ثديي، فعلمت ما بين المشرق والمغرب، فقال: يا محمد! فقلت لبيك وسعديك، قال فيم يختصم الملائ الأعلی؟ قلت في الدرجات والكفارات، وفي نقل الأقدام إلى الجماعات، وإسباغ الوضوء في المكروهات، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، ومن يحافظ عليهن عاش بخير ومات بخير، وكان من ذنوبه كيوم ولدته أمه). قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.⁸²⁶ ورواه الطبراني أيضاً في المعجم الكبير.

ويرى المصنف أن القول بإمكان رؤية الله تعالى يوقع في إشكالات تنافي توحيد الله تعالى، فقال: "وإن دعوى رؤية الله في الآخرة توجب اللون والتخيّر والجهات والحلول"⁸²⁷. وذكر بأن "قوله تعالى {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} 828 محكم، وأما قوله {إِلَى رَحْمَتِنَا نَاطِرَةٌ} 829 فمتشابه، يحتمل النظر إلى ذاته ويحتمل انتظار ثوابه ردّاً إلى قوله (لا تدركه الأبصار)⁸³⁰. ثم انتهى إلى القول بأن نفي الرؤية مذهب الإباضية بأصنافها، والمعتزلة وبعض المرجئة⁸³¹.

وحكى المصنف عن الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى بعد أن وصفه بأنه من أكابر العلماء في كل فن. ثم قال: "ولو فور علمه وتحقيقه لم يجزم بجواز الرؤية، لما لم يتضح الدليل العقلي عليها والأدلة السمعية، ولأنها ليست بنص. وردّ عليه ابن التلمساني ردّاً باطلاً، وكذا الزمخشري قبل الفخر، لما تمهّر في الفنون نفى الرؤية جزماً"⁸³².

⁸²⁴ أطفيش، هيمان، ج 13، ص 55.

⁸²⁵ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، العدد 29، ص 3.

⁸²⁶ الترمذي، سنن الترمذي، ج 5، ص 367.

⁸²⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 14.

⁸²⁸ الأنعام، 103/.

⁸²⁹ القيامة، 23/75.

⁸³⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 14.

⁸³¹ أطفيش، هيمان، ج 5، ص 108.

⁸³² أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، العدد 29، ص 8.

وهذا القول من المصنف بأن الإمام الرازي لم يجزم بجواز رؤية الله يرده كلام الرازي عند تفسير قوله تعالى {إِنَّ الْأَبْزَارَ لَفِي نَعِيمٍ، عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ، تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ} ⁸³³، فبعد أن ذكر الرازي ثلاثة أوجه من تفسير الآية قال: "ويخطر ببالي تفسير رابع؛ وهو أشرف من الكل، وهو أنهم ينظرون إلى ربهم؛ ويؤكد هذا التأويل قوله {تعرف في وجوههم نضرة النعيم}؛ والنظر المقرون بالنضرة هو رؤية الله تعالى {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} ⁸³⁴. وما يؤكد هذا التأويل أنه يجب الابتداء بذكر أعظم اللذات، وما هو إلا رؤية الله تعالى" ⁸³⁵.

فهذا قول الإمام الرازي، وهو يرى بأن أعظم نعيم لأهل الإيمان في الآخرة هو رؤية الله سبحانه وتعالى. ولكن المصنف يدعي بأن الرازي نفى الرؤية، ويؤكد نفى الرؤية بقوله لما لم يتضح الدليل العقلي عليها والأدلة السمعية، ولأنها ليست بنص؟ وأما قوله عن الإمام الزمخشري بأنه لما تمهر في الفنون نفى الرؤية جزماً، فلا غرابة في حكايته عن الزمخشري، لأن الزمخشري معتزلي، والمعتزلة كالحوارج تنفي جواز وقوع رؤية الباري سبحانه.

ومما استدل به المصنف على نفى الرؤية قوله تعالى {كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ} ⁸³⁶ وهو دليل لأهل السنة ممن ذهب إلى القول برؤية الله تعالى جزاء لأهل الجنة؛ ولكن المصنف جعل هذه الآية دليلاً على نفى الرؤية، فأولها تأويلاً محاولاً نقض دليل المجيزين، وجعلها دليلاً على نفى الرؤية؛ وذلك عندما أوّل معنى {محجوبون} عن رحمة الله أو رضاه أو ثوابه. قال في تأويل {لَمَحْجُوبُونَ} أي: "عن رحمة ربهم، أو ثوابه، أو ذلك تمثيل لإهانتهم لأنه لا يرد على الملوك إلا المكرمون، وليس ثمّ نظر إلى الله أصلاً، لا من المؤمنين ولا من الكافرين، فلا دليل في الآية عن الرؤية. وإن قلت الظاهر حملة على ظاهره فيفهم منه أن غير هؤلاء يرونه، قلت هذا الذي زعمت أنه الظاهر ممنوع، بدليل استحالة الرؤية، فذلك تهديد للكفار بأن يحرموا عن الرحمة كما حجبوا بسوء اختيارهم عن التوحيد. ورأيت في بعض الكتب أن مالكا لا يثبت الرؤية، وعن الشافعي يراه أولياؤه بالرضا. والقوم يكذبون عنهما أنهما أثبتا الرؤية بالآية وغيرها، كما قالوا كذباً عن الحسن أنه لو علم الزهاد والعابدون أنهم لا يرون ربهم في المعاد لزهقت أنفسهم

⁸³³ المطففين، 24، 23، 22/83.

⁸³⁴ القيامة، 23، 22/75.

⁸³⁵ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 31، ص 91.

⁸³⁶ المطففين، 15/83.

في الدنيا. قال: واعلم أن المراد بالحجب عن الرحمة⁸³⁷.

ويردّ علماء أهل السنة على من منع رؤية الله تعالى في الآخرة، كالإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه على صحيح مسلم، تحت (باب اثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه وتعالى) فيقول: اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلاً، وأجمعوا على وقوعها في الآخرة، وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين. وزعمت طائفة من أهل البدع - المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة - بأن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه، وأنها مستحيلة عقلاً. وهذا الذي قالوه خطأ صريح وجهل قبيح، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحو من عشرين صحابياً عن رسول الله ﷺ، وآيات القرآن فيها مشهورة، واعتراضات المبتدعة عليها لها أجوبة مشهورة عند أهل السنة، وكذلك باقي شبههم.

وهذه المسألة خلافية، بخلاف رأي الخوارج والمعتزلة، والخلاف شائع في رؤية الله في الآخرة بين طوائف المتكلمين؛ فأثبتته جمهور أهل السنة لكثرة ظواهر الأدلة من الكتاب والسنة، مع اتفاقهم على أن هذه الرؤية تخالف الرؤية المتعارفة. ولذلك نقل عن مالك: لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعيّر الكفار بالحجاب في قوله تعالى: {كَأَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ}⁸³⁸. ولم ير الله في الدنيا لأنه باقٍ، والباقي لا يُرى بالفاني، فإذا كان في الآخرة ورزقوا أبصاراً باقية فإنهم يرون الباقي بالباقي. وأما المعتزلة والخوارج فقد أحالوا رؤية الله في الآخرة لاستلزامها بزعمهم الانحياز في الجهة. ووقع الاتفاق على تنزيه الله تعالى عن المقابلة والجهة، وعلى جواز الانكشاف العلمي التام للمؤمنين في الآخرة لحقيقة الحق تعالى، وعلى امتناع ارتسام المرئي في العين أو اتصال الشعاع الخارج من العين بالمرئي تعالى؛ لأن أحوال الأبصار في الآخرة غير الأحوال المتعارفة في الدنيا. وهذا مما يجب الإيمان به مجملاً على التحقيق. وقوله تعالى {وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ}⁸³⁹ ظاهر لفظ ناظرة أنه عاين ببصره. وإذا كانت الرؤية بصرية، فلا جرم أن يُعدّ الوعد برؤية أهل الجنة ربهم تعالى من قبيل المتشابه. وللعلماء في ذلك أفهام مختلفة؛ فصدر الأمة وسلفها جرّوا على طريقتهم من الإيمان بما ورد من هذا القبيل على إجماله، وصرف أنظارهم عن التعمّق في تشخيص حقيقته وإدراجه تحت أحد أقسام الحكم العقلي، فقد سمعوا هذا ونظائره، فما

⁸³⁷ أطفّيش، هيمان الزاد، ج 15، ص 296.

⁸³⁸ المطففين، 15/83.

⁸³⁹ القيامة، 23/75.

شغلوا أنفسهم به ولا طلبوا تفصيله، مع الجزم بتنزيه الله تعالى عن اللوازم المعارضة لظواهر تلك الصفات، جاعلين إمامهم في كل هذا قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ⁸⁴⁰ فسلكت جماعات مسالك التأويل الإجمالي فاعتقدوا تلك التشابهات على إجمالها مع التنزيه عن ظواهرها؛ ولكنهم لا يصرفونها عن ظواهرها، بل يحملون التأويل.

وهذه الجماعات متفاوتة؛ فمنهم الحنابلة والظاهرية، ومنهم الخوارج الأوائل غير الذين التزموا طريقة المعتزلة. ومنهم أهل السنة قبل الأشعري مثل المالكية وأهل الحديث، الذين تمسكوا بظواهر ما جاءت به الأخبار الصحاح مع التقييد بأنها مؤولة عن ظواهرها بالإجمال. ومنهم فرق النظارين في التوفيق بين قواعد العلوم العقلية وبين ما جاءت به أقوال الكتاب والسنة، وهم المعتزلة والأشاعرة والماتريدية؛ فأقوالهم في رؤية أهل الجنة ربحهم على هذا المنوال؛ فأثبتها السلف دون بحث، ونفاها المعتزلة وتأولوا الأدلة بالمجاز والاشتراك. وأما الأشاعرة فقد أثبتوها، واستدلوا لها بأدلة تفيد القطع وتبطل قول المعتزلة. والأسلم تفويض كیفيتها إلى علم الله تعالى، كغيرها من المتشابهة الراجع إلى الخالق سبحانه وتعالى. وهذا معنى قول سلفنا: إنها رؤية بلا كيف، وهي كلمة حق جامعة، وإن اشمأز منها المخالفون ⁸⁴¹.

وبهذا تكون مسألة رؤية الله قد اتضحت بدلائلها بما لا مزيد عليه، وهذا كافٍ في إبطال قول المصنف بمنع الرؤية. وليت المصنف اكتفى بمنع الرؤية! بل زاد على ذلك فجوّز كفر من قال بها. وهذا ما صرح به عند بيان المسائل التي خالف بها فقال: "وغير بعيد أن يلزم من أجلها الكفر" أي مسألة الرؤية على قول بعض الأئمة ⁸⁴².

المطلب الثاني: قول الخوارج في الصفات المتشابهات والاستواء على العرش

هذه المسألة من المتشابهة الذي يدخل في قول الله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} ⁸⁴³. فقلوه تعالى {ابتغاء تأويله} أي: يبتغون أن يتأولوه على ما تقتضي مذهبهم، أو يبتغون أن يصلوا من

⁸⁴⁰ الشورى، 11/42.

⁸⁴¹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 3، ص 15؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29، ص 353.

⁸⁴² أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 56.

⁸⁴³ آل عمران، 7/3.

معرفة تأويله إلى ما لا يصل إليه مخلوق. {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} إخبار بانفراد الله بعلم تأويل المتشابه من القرآن، وذم لمن طلب علم ذلك من الناس. {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} لا يعلمون تأويل المتشابه وإنما يقولون آمنا به على وجه التسليم والانقياد والاعتراف بالعجز عن معرفته، وقيل: أنهم يعلمون تأويله. وكلا القولين مروى عن ابن عباس، والقول الأول قول أبي بكر الصديق وعائشة وعروة بن الزبير، وهو أرجح. والمتشابه نوعان؛ نوع انفرد الله بعلمه، ونوع يمكن وصول الخلق إليه. و{كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا} المحكم والمتشابه من عند الله⁸⁴⁴.

وفي ردّ تأويل المتشابه إلى ما قد عُرف من المحكم يرى المصنف بأن صفات الله تعالى غيره، وأن القول بأنها شيء آخر معه يوجب تعدّد القدماء، ولذلك فهو ينفي الصفات عن الله تعالى، ومن يقول نؤمن بالاستواء واليد والجنب والوجه واليمين ونحو ذلك، ونكل ذلك إلى الله تعالى فتجاهل مع إمكان الخروج بتأويل الاستواء بالملك والغلبة، واليد بالقوة، والعين بالحفظ، والوجه بالذات. وأنّ الله جلّ وعلا لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة، لا بالبصر ولا بالقلب؛ لأنّ رؤيته - ولو بالقلب - توجب له تحيزاً وجهات وحلولاً في مكان وزمان، ولوناً وتركيباً وعجزاً عما بعد، أو ضعفاً وحاجةً وغير ذلك من صفات الخلق. والنظر إلى الله نظر رحمة. وأنّ معلومات الله تعالى محصورة عنده - ولو كانت غير منقطعة - لداوم أهل الجنة وأهل النار وأحوالهم. وهذا يختصّ بالله جلّ جلاله وعزّ عزّه؛ بخلاف علم المخلوق⁸⁴⁵.

ويزيد المصنف في الحديث في قضية صفات الله تعالى موافقاً أهل السنة بجزئية منها، وذلك عندما يقول إن صفاته ذاتية لا خارجة حالة فيه، ولكنه يخالف أهل السنة بنفي الصفات عن الله تعالى، إذ يذهب كمذهب المعتزلة على أنه ليس له صفات، ويرون أن صفاته ذاته، وهنا يعبر عن هذا المعنى بتعبير آخر، وهو أن صفاته ليست خارجة عنه مقترنة به، ولا فيه معنى يقتضيها؛ فهو عالم بالذات، لا بعلم زائد، وقادر بالذات لا بقدرة زائدة. ويرى أن صفاته لا أول لها ولا آخر، وهي كلها شيء واحد، وهي ذاتية، والذات الواجب للوجود لا يتجزأ. وأفعاله حادثة، تنقضي وتتجدد، ولكن عندما يرى أنّ علمه تعالى قديم غير حادث، يصيب وجهاً مما ثبت عند أهل السنة⁸⁴⁶.

⁸⁴⁴ ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل = تفسير ابن جزي، ج 1، ص 145.

⁸⁴⁵ أطفّيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، العدد 29، ص 36.

⁸⁴⁶ أطفّيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، ص 19.

وأما مذهب أهل السنة في الصفات فتتمثل بطريقة الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله، بعد أن رجع عن الاعتزال، وقدم بغداد وأخذ عن أصحاب الحديث، وهي من أصح الطرق والمذاهب؛ فإنه يثبت الصفات العقلية والخيرية، ولا ينكرها ولا يكتفيها، وهذه طريقة السلف الصالح والأئمة الثقات من أهل السنة والجماعة. وعلى هذا المنوال جرى الأئمة من أصحاب الأشعري⁸⁴⁷. قال الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}⁸⁴⁸. ومعنى الكلام: أن الله يعلم أنكم لا تدعون موجوداً ولكنكم تدعون أموراً عدمية، ففيه تحقير لأصنامهم بجعلها كالعدم، لأنها خلقت عن جميع الصفات اللائقة بالإلهية؛ فهي في بابها كالعدم، فلما شابهت المعدومات في انتفاء الفائدة المزعومة لها استعمل لها التركيب الدال على نفي الوجود على طريقة التمثيلية. وقد جعل بعض المفسرين فعل "يعلم" هنا متعدياً إلى مفعول واحد بمعنى (يعرف)؛ ولكن إسناد العلم بمعنى المعرفة إلى الله لا يجوز على الله تعالى، للفرق في المدلول بين فعل (علم) و(عرف)، فالمعرفة إدراك الشيء بواسطة آثاره وخصائصه المحسوسة، وأنها أضعف من العلم؛ لأن العلم شاع في معرفة حقائق الأشياء ونسبها. ولم يرد في الكتاب والسنة إسناد فعل المعرفة إلى الله، فلا يسند إليه ما يؤول بمعناها⁸⁴⁹.

والاستواء على العرش عند المصنف كمذهب الخلف، قالوا بتأويلها بمعنى الاستيلاء عليه بخلقه وملكه وقهره، فقله {الرحمن العرش على استوى} بمعنى استولى على العرش بالتدبر والحفظ، واستواء على العرش استيلاءه عليه بالخلق، إذ خلقه ولم يتعاص عليه، أو بمعنى أنه مالكة وقاهر له، وذلك حين لم يكن ثمت عرش، كأن تقول: استوى فلان على السرير، أي: دانت له الرقاب ولو لم يكن له سرير⁸⁵⁰. ولا يوجد فرق بين تفسير المصنف وتفسير أهل السنة فيما يتعلق بالاستواء على العرش؛ وإنما الفارق بين تفسير المصنف للاستواء على العرش وبين من يفسر الاستواء بالجلوس، كحال المجسمة، تعالى الله وتنزه عما يقوله المبطلون بحقه سبحانه. كما يذكر المصنف وهو يتحدث عن وحدانية الله بأن الله واحد في الذات والقول والفعل وسائر صفات الذات كالألوهية وصفات الفعل. وذكر من صفات الله تعالى مؤولاً بإياها فقال: "والساق في القرآن ساق العرش، أو الكشف عن الساق كناية عن شدة

⁸⁴⁷ ابن كثير، طبقات الشافعيين، ص 427.

⁸⁴⁸ العنكبوت، 42/29.

⁸⁴⁹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 20، ص 254، 255.

⁸⁵⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 6، ص 326.

الهلل "851.

وهذه المسألة ليست ظنية، فالقول فيها بالدلائل الظنية باطل، فقله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} دل الدليل على أنه يمتنع أن يكون الإله في المكان، فليس مراد الله تعالى من هذه الآية ما أشعر به ظاهرها، وصرف اللفظ لا يكون إلا بالترجيحات اللغوية الظنية، ولكن القول بالظن في ذات الله تعالى وصفاته غير جائز بإجماع المسلمين، وهذه حجة قاطعة في المسألة، والقلب الخالي عن التعصب يميل إليه، والفطرة الأصلية تشهد بصحته. وطلب تأويل المتشابه مضموم، ونص القرآن والسنة طريقة من طلب تأويل المتشابه⁸⁵².

وأما عامة الخواارج فإنهم يتناولون الآيات التي تذكر صفات الله تعالى، فيؤولونها تأويلاً يعطلون فيه تلك الصفات، متأثرين بالمعتزلة النافين لها، لأنهم يعتقدون كاعتقاد الخواارج بأن إثبات صفات لله تعالى يؤدي إلى تعدد القدماء؛ فهم يعطلون الصفات كالمعتزلة، حيث أولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فإنهم يقولون بأن الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، فيجب الإيمان به وأما العلم به فهو إلى سبحانه. وقد "سأل رجل الإمام مالك بن أنس عن قوله: {الرحمن على العرش استوى}، كيف استوى؟ فأطرق رأسه ملياً، وعلاه الرضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالاً، ثم أمر به فأخرج"⁸⁵³.

وعلى كلٍ ينبغي الجزم بتنزيه الله سبحانه وتعالى عن اللوازم المعارضة لظواهر تلك الصفات، مع الأخذ بقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}⁸⁵⁴. وسلكت جماعات مسالك التأويل الإجمالي باعتقاد تلك المتشابهات على إجمالها مع التنزيه عن ظواهرها؛ ولكن ليس لهم أن يصرفوها عن ظواهرها، بل يحملون التأويل. إذ إن صرفها عن ظواهرها بالكلية، وعدم تأويلها تأويلاً يتفق مع الآيات المحكمات، وعدم مراعات قوله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}⁸⁵⁵ في تأويلها، قد يؤدي إلى تعطيلها. وهو منافٍ لكمال الله تعالى.

⁸⁵¹ إطفيش، إزالة الاعتراض عن محقق آي إياض، ص 6.

⁸⁵² فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 7، ص 146.

⁸⁵³ البغوي، شرح السنة، ج 3، ص 236.

⁸⁵⁴ الشوري، 11/42.

⁸⁵⁵ الشوري، 11/42.

وتُسمّى الأشاعرة بالصفاتية، اختصاراً لإثبات صفات الله وقدمها؛ كالاستواء والنزول والإصبع واليد والقدم والصورة والجَنب فذهبوا فيها إلى التفويض، ولم يتعرضوا للتأويل ولا صاروا إلى التشبيه، على مذهب السلف، فقالوا بأنّ الله ليس كمثله شيء، ونحن غير مكلفين بمعرفة هذه الألفاظ ولا تأويلها؛ بل مكلفون بالاعتقاد أنه ليس كمثله شيء، ونكل علمها إليه تعالى. وأما أصحاب الأشعري فأولوا ألفاظ القرآن على وجوه محتملة، إذ لا تفسّر هذه الألفاظ على ظاهرها، ولا يمكن التوقف فيها، فينبغي تأويلها بما يحتمله اللفظ⁸⁵⁶.

المطلب الثالث: هل إبليس من الملائكة؟

الإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان، واعتقاد المصنف بالملائكة كاعتقاد أهل السنة، واعتقاد أهل السنة بالملائكة أنّها أجسام نورانية، "مخلوقة من النور وهم عباد له تعالى سفراء بينه وبين رسله لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ليسوا بذكور ولا إناث"⁸⁵⁷. والمصنف يقول في الملائكة أنّهم قسمان؛ قسم خلقت للعبادة وهم المقربون، وقسم لخدمة ما أمر الله به من الوحي والسحاب والرجم وغير ذلك، والقسم الثاني بعضهم أرضي وبعضهم سماوي. كما يبين أن إبليس كان مع الملائكة في السماء إلى أن أمر الله بالسجود لآدم، فسجد الملائكة كلهم أجمعون، إلا إبليس لم يكن من الساجدين. ويصف المصنف بالشرك كلّ من يقول بأن إبليس من الملائكة، ولكنه نسب القول فيمن زعم أن إبليس من الملائكة فإنه يشرك إلى بعض الإباضية⁸⁵⁸. ويبين المصنف معنى الإيمان بالملائكة بأن يؤمن بوجودهم، وأنهم نوع من الخلق غير الجن والإنس، وهي أجسام لطيفة من نور، وقيل من غيره لكنها تضيء كما يضيء النور، وهذا يُثبت أنّها ليست لحمًا ودمًا ولا عظمًا، ومن خواصها أنّها قادرة على التشكل بأشكال مختلفة. وقالت طائفة من النصارى إنّ الملائكة أرواح الفضلاء، وهم الذين ماتوا من بنى آدم على الخير والفضيلة، وهنا يذكر المصنف أنّ من اعتقد هذا حكمنا بأنّه أشرك، لقيام الأدلة القاطعة من الأحاديث الدالة على أن الملائكة ليست كذلك، ومن اعتقد غير ذلك فهو مخالف للإجماع. فإذا قلنا إنّ الملائكة أرواح الموتى الفضلاء! لزم أن تكون من بنى آدم، وثبت بالأدلة

⁸⁵⁶ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29، ص 353؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، ج 20، ص 142، 141.

⁸⁵⁷ المناوي، فيض القدر، ج 3، ص 184.

⁸⁵⁸ أطفّيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 219.

الصريحة الصحيحة أن الملائكة تُبعث على حدة، فيلزم من ذلك أن يكون بنو آدم مبعوثين بلا روح آخر، أو غير مبعوثين، أو مبعوثين بأرواح غير التي كانت فيهم في الدنيا. فقال المصنف أن اعتقاد مثل هذا شرك كله، لأنه إنكار لبعث الإنسان الموصوف شرعاً بأنه بأرواح وحياة، وأنه لا يترك شيئاً غير مبعوث مما كان في الدنيا، فكيف يبعثون بدون الروح التي كانت فيهم عندما ينادى الملك بالأرواح أن ارجعي إلى أجسادك. وفي قوله تعالى {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ} ⁸⁵⁹ ذكر المصنف أن الذي يظهر له من سياق أنهم الملائكة الموجودون في الأرض، يوم سكنوها واختصوا بها، وملائكة السماوات وصفت بسكونها فيها. وقد أمر الله الملائكة بالسجود لآدم لإقامة الحجة، إذ يدعن الملائكة ويعصى ويكابر إبليس. فقوله تعالى {إِلَّا إِبْلِيسَ} لأنه كان بينهم متعبداً بعبادتهم، فصار كأنه واحد منهم، فسمي بالملك مجازاً بالاستعارة.

وبين المصنف الحكم فيمن زعم أن إبليس من الملائكة! ونسب القول إلى بعض الإباضية وهو أنه يصبح مشركاً؛ والدليل على هذا أن الله تعالى قال {كان من الجن}، ولكنه ردّ قولهم واعترض عليه وذكر خلافه بأنه لا يشرك، لأنه تأول ذلك من الاستثناء، لأن أصله الاتصال. وقال عند الاستثناء {إِلَّا إِبْلِيسَ} بأن هذا استثناء منقطع؛ لأن إبليس ليس من الملائكة. ويجوز أن يكون متصلاً تنزيلاً له أنه واحد منهم. قال: وزعموا عن ابن عباس أن إبليس من حي من الملائكة يسمون الجان، وأنهم خلقوا من نار السموم، وقد خلقت الجان من مارج من نار، وخلقت الملائكة من نور؛ وإن جماعة من الملائكة أمروا بالسجود فأبوا ذلك، فأحرقهم الله بالنار، ثم قال لجماعة أخرى من الملائكة - أحدهم إبليس - اسجدوا لآدم، فسجدوا إلا إبليس. قال: وهذا كذب. وهذه الرواية المزعومة إذا كانت غير ثابتة بل هي كذب محض في رأي المصنف، فحريّ إغفالها وعدم ذكرها في التفسير أصلاً.

فالمصنف إذ ينقل الرواية التي تقول بأن إبليس من حي من الملائكة وأنهم خلقوا من نار السموم، وأن الله أمرهم بالسجود لآدم عليه السلام فأبوا؛ فإن هذه الرواية لا يختلف في بطلانها؛ ففيها مخالفة واضحة لصريح القرآن والنقول، ويستنكرها جميع أهل الإيمان والعقول. ولكن تعقيب المصنف عليها بقوله "وهذا كذب" غير كاف لمحو الوهم الذي يرتسم في مخيلة القارئ بإمكانها.

وأما كون إبليس من الملائكة، فقال المصنف موضحاً القول في كون إبليس من الملائكة أم ليس منهم، فذكر زعم قوم من الإباضية أن ابن عباس روى أن من الملائكة نوعاً يتوالدون يقال لهم الجن، ومنهم

إبليس وذكر أصحابنا أن من قال الملائكة ذكوراً وإناثاً فهو مشرك، وكذا إن قال بأنهم يتوالدون. وقيل لا يشرك إن قال ذلك في أفراد منهم أو في نوع؛ بل إن قال فيهم عموماً؛ لأن قائل هذا تأوّل قول ابن عباس الذي زعموا عنه. ومن أطلق الإشراف ولو على من قال ذلك في أفراد أو نوع، فيُحمل كلامه على من قال ذلك تعمداً بمخالفة القرآن، أو جهلاً لا اعتماداً على ما روى عن ابن عباس، وكذا يحمل قوله بإشراك من قال إن إبليس من الملائكة على من قاله جهلاً أو عناداً للقرآن، لا اعتماداً على ما روي عن ابن عباس مثلاً. وكذا الكلام في عصمة الملائكة، فقد قيل إن الملائكة ليسوا كلهم معصومين، ولكن الغالب فيهم العصمة، كما أن الإنس ليسوا معصومين، لكن القليل فيهم العصمة⁸⁶⁰.

وأما سائر العلماء والمفسرين فإنهم لم يقولوا بمن اعتقد في إبليس أنه من الملائكة، أو قال إن صنفاً من الملائكة طبيعتهم غير طبيعة عموم الملائكة وكان منهم إبليس؛ فلم يقل أحد من المفسرين والعلماء بتكفير من قال بهذا. وقد جاء في تفسير الطبري: "اختلف أهل التأويل فيه هل هو من الملائكة، أم هو من غيرها؟ ثم ذكر أكثر من عشرة روايات تدلّ على أن إبليس كان من الملائكة، ومنها رواية عن ابن عباس قال: (كان إبليس من حيّ من أحياء الملائكة يقال لهم "الحين"، خلقوا من نار السموم من بين الملائكة. فكان اسمه الحارث، وكان خازناً من حُزّان الجنة. وخلق الملائكة من نورٍ غير هذا الحيّ. وخلق الجنّ الذي ذكروا في القرآن من مارج من نار، وهو لسان النار الذي يكون في طرفها إذا تهبت). وبعدما نقل الطبري هذه الأخبار ذكر الروايات التي تؤيد أن إبليس ليس من الملائكة، منها عن الحسن: (ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قطّ، وإنه أصل الجنّ، كما أن آدم أصل الإنس)⁸⁶¹. وعلة من قال هذه المقالة أن الله جل ثناؤه أخبر في كتابه أنه خلق إبليس من نار السموم، ومن مارج من نار، ولم يخبر عن الملائكة أنه خلقها من شيء من ذلك، وأن الله جل ثناؤه أخبر أنه "إبليس" من الجنّ فقالوا: غير جائز أن يُنسب إلى غير ما نسبته الله إليه. وإبليس نسلٌ وذرية، والملائكة لا تتناسل ولا تتوالد.

ورجح الطبري ما ذهب إليه المصنف مبيناً أنّ هذه علل تنبئ عن ضعف معرفة أهلها، وذلك أنه غير مستنكر أن يكون الله جل ثناؤه خلق أصناف ملائكة من أصناف من خلقه شتّى، فخلق بعضاً من نور، وبعضاً من نار، وبعضاً مما شاء من غير ذلك، وليس في ترك الله جل ثناؤه الخبر عما خلق منه ملائكة وإخباره عما خلق منه إبليس ما يوجب أن يكون إبليس خارجاً عن معناهم؛ إذ كان جائزاً أن

⁸⁶⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 6 ص 495، ج 1، ص 219.. 243؛ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج 6، ص 333

⁸⁶¹ الطبري، جامع البيان، ج 1، ص 502.. 506.

يكون تعالى خلق صنفاً من ملائكته من نار كان منهم إبليس، وأن يكون أفرد إبليس بأن خلقه من نار السموم دون سائر ملائكته. وكذلك غيرُ مخرجه أنه كان من الملائكة بأن كان له نسل وذرية، لما رُكِب فيه من الشهوة واللذة التي تُزعت من سائر الملائكة، لما أراد الله به من المعصية. وأما خبرُ الله عن أنه "من الجن"، فغير مدفوع أن يسمى ما اجتنَّ من الأشياء عن الأبصار كلها جنًّا. فيكون إبليس والملائكة منهم، لاجتنانهم عن أبصار بني آدم.

وفصل في هذه المسألة الإمام الرازي فيبين أنَّ ظاهر الآية يدل على أنه تعالى استثنى إبليس من الملائكة، فوجب كونه منهم. وحكى الرازي قول الحسن بأن إبليس لم يكن من الملائكة، لأنه خلق من نار، والملائكة من نور، والملائكة لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون ولا يعصون، وليس كذلك إبليس، فقد عصى واستكبر، والملائكة ليسوا من الجن وإبليس من الجن، والملائكة رسل الله وإبليس ليس كذلك، وإبليس أول خليفة الجن وأبوهم، كما أن آدم عليه السلام أول خليفة الإنس وأبوهم. ولما كان إبليس مأموراً مع الملائكة استثناه الله تعالى، وكان اسم إبليس شيئاً آخر، فلما عصى الله تعالى سماه بذلك - وكان مؤمناً عابداً في السماء - فعصى ربه فأهبط إلى الأرض⁸⁶². وبهذا يتبين المذهب الحق في إبليس، وأنه لم يكن من جنس الملائكة.

المطلب الرابع: كتب الله ورسله عند الخوارج

الكتب الإلهية أو الكتب السماوية أربعة، وهي التوراة المنزلة على سيدنا موسى، والإنجيل المنزل على سيدنا عيسى، والزبور على المنزل سيدنا داود، والقرآن المنزل على سيدنا محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة وأكمل التسليم. إضافة إلى الصحف التي أنزلت على إبراهيم وموسى وإدريس وشيث عليهم السلام.

أما رسل الله عليهم الصلاة والسلام فقد "جوّز الخوارج وقوع الصغائر منهم، خلافاً لما عليه أهل السنة والجماعة؛ إذ إنهم متفقون على عصمة الأنبياء عليهم السلام وأمانتهم في تبليغ الرسالة، ولذلك كانت طاعتهم واجبة؛ إلا أنّ الخوارج يجوزون وقوع الصغائر عليهم؛ واستدركوا قولهم هذا فأضافوا: ولكنهم لا يُقرّون عليها"⁸⁶³.

⁸⁶² الطبري، جامع البيان، ج 1، ص 508؛ فخرالدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 14، ص 207.

⁸⁶³ الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، ص 155.

وهذا ما يردّه المصنف عندما فسر آيات الابتلاء لأيوب عليه السلام، وبعد أن ذكر ما قيل في حقه قال: "وأنا أقول حاشاه من ذلك" ⁸⁶⁴. ويذكر المصنف الطريق الذي تنال النبوة أو الرسالة، وخلال كلامه يلاحظ عظيم محبته وإجلاله لرسول الله ﷺ، ومن ذلك ما ذكره عند قول الله سبحانه وتعالى: {قَالَتْ هُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ} ⁸⁶⁵ فقال إن ظاهر هذه الآية فيه دليل على أن الرسالة اضطرارية لا اكتسابية؛ وهي عطاء من الله وفضله، وكذا النبوة؛ فمن كان نبياً لم يستحقها بالذات، ومن لم يكن نبياً ليس مستحقاً لعدم النبوة بالذات ⁸⁶⁶.

وكما هي عادته بتعظيم رسول الله ﷺ ذكر عند قوله تعالى {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ} ⁸⁶⁷ أن الآية تتضمن تشريف رسول الله ﷺ، إذ كان خروج الناس من الظلمات إلى النور على يده، إذ به خروجهم. فدل هذا على تعظيم المصنف رحمه الله لرسول الله ﷺ؛ وعندما يرد اسم النبي ﷺ يصفه بقوله (سيدنا)، وقد تكرر منه هذا في أكثر من موضع؛ ولا يلتزم به دائماً. وأحياناً يطلق لفظ "السيادة" على غير رسول الله ﷺ من الأنبياء والمرسلين؛ كما في سورة الإسراء، حيثما ذكر اسم سيدنا عيسى عليه السلام بأنه صاحب الحمار، وصاحب البعير هو سيدنا محمد ﷺ. وليس هذا فقط بل إنه يحلّ نسب رسول الله ﷺ وآل بيته. ففي كلامه على قوله تعالى {أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ} ⁸⁶⁸ قال عند بيانه نسب النبي ﷺ: ثم إلى عبد المطلب، واسمه شيبه الحمد، ثم إلى عبد الله صاحب العفاف والعلا، وهو أبو سيدنا وحبيبا وشفيعنا صادق الوعد الأمين، محمد ﷺ، خاتم النبيين وإمام المرسلين، سيّد الخلق أجمعين ⁸⁶⁹. بل إنه ذكر نسب النبي ﷺ، فكلما ذكر اسماً من الأسماء التي تربط نسبه عليه الصلاة والسلام، ذكر لذلك الاسم صفة إجلال وتعظيم، من لدن آدم عليه السلام. مروراً بعدنان. إلى عبد الله

⁸⁶⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 43.

⁸⁶⁵ إبراهيم، 11/14.

⁸⁶⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، القسم الأول، ص 22.

⁸⁶⁷ إبراهيم، 1/14.

⁸⁶⁸ إبراهيم، 9/14.

⁸⁶⁹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ق 1، ص 4؛ ق 2، ص 17... 19.

والد رسول الله ﷺ. فعلى سبيل المثال قال عند ذكره اسم قيدار بعد إسماعيل عليه السلام: ثم إلى قيدار ذي البهاء والنور⁸⁷⁰.

وفي كلامه هذا ردُّ على أولئك الذين ينكرون ويشنَّعون القول فيمن وصف رسول الله ﷺ بالسيادة، أو يُعزَّرون عن فرط محبتهم وشوقهم لرسول الله ﷺ؛ وأكثر العلماء ذهبوا إلى استحباب وصف رسول الله ﷺ بالسيادة، بقول سيدنا محمد أو سيدنا رسول الله ﷺ؛ وغيره من الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين. وفي هذا ردُّ على منكري السيادة لسيدنا رسول الله ﷺ. ومن كان يرى عدم جوازها فليس له أن يحمل ويُشَنِّع القول على من استحَبَّها. وربما استدَلَّ المانعون بقول رسول الله ﷺ: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا عبد الله ورسوله)⁸⁷¹. وهم غافلون عن المقصود الأول من هذا الحديث؛ وقد بين أهل العلم أن معنى (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم) أي: لا تمدحوني بالباطل، أو لا تجاوزوا الحدَّ في مدحي (كما أطرت النصارى) عيسى (ابن مريم) في ادَّعائهم إلهيته وغيرها (فإنما أنا عبده) ورسوله (فقولوا عبد الله ورسوله)⁸⁷².

وروى الإمام البخاري أن عمر بن الخطاب قال لرسول الله ﷺ: (يا رسول الله! لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: لا، والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك). فقال له عمر: فإنه الآن، والله، لأنت أحب إلي من نفسي، فقال النبي ﷺ: (الآن يا عمر)⁸⁷³. ولكن المصنف ينكر شفاعته النبي ﷺ لأهل الكبائر، فقال: وله ﷺ الشفاعة العامة لأهل المحشر، ولمن مات تائباً، وللسعداء بزيادة الدرجات وزيادة قد قضى الله بها على يده، والشفاعة بإدخال الجنة بغير حساب. ويختصُّ بهما وبالأولى ﷺ. والعلماء والشهداء والفقراء والملائكة شافعات. قال جابر بن زيد، عن رسول الله ﷺ: (ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي). ثم حلف جابر عند ذلك: ما لأهل الكبائر شفاعته؛ لأنَّ الله قد أوعد لأهل الكبائر النار في كتابه. وإن جاء الحديث عن أنس، أنَّ الشفاعة لأهل

⁸⁷⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 9، ق 2، ص 17.

⁸⁷¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله {واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها}، رقم 3445،

ج 4، ص 167.

⁸⁷² القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج 5، ص 417.

⁸⁷³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمينا النبي ﷺ، رقم 6632، ج 8، ص 129.

الكبائر! فوالله ما عني به القتل والزنى والسحر وما أوعد عليه النار. وذكر أنّ أنساً قال إنكم لتعملون أعمالاً، هي في أعينكم أدقّ من الشعر، ما كنا نعهد لها على عهد رسول الله ﷺ إلا من الكبائر"874.

وهذا الحديث الذي ذكره المصنف ولم ينسبه إلى أحد، كما وقع في روايته لأحاديث كثيرة، قد ورد خلافه عن أنس رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)، قال محمد بن علي: فقال لي جابر: يا محمد من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة875.

وهذه الرواية تدفع إلى الحيرة في الصيغة التي أوردها المصنف! فلفظها مخالف؛ بل هو نقيض ما هو ثابت عند الأئمة، والأعجب من هذا ما نسبته إلى جابر رضي الله عنه بأنه حلف قائلاً (ما لأهل الكبائر شفاعتي)؛ ولكن الرواية التي تثبت الشفاعة لأصحاب الكبائر وردت عند الإمام أحمد والترمذي وأبي داود وابن ماجه وابن جبان والبيهقي والحاكم والطبراني في المعجم الصغير والأوسط، فوردت في كثير من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم.

وأما في الكتب المنزلة على رسل الله تعالى، فقد بين المصنف بأنها كلّها منزلة بلغة قومه ﷺ. قريش. فقال: "وإنّ كتب الله كلّها منزلة بلغة قومه، وهم قريش أو العرب، ثم ترجمها جبريل أو كلّ نبي بلغة المنزّل عليهم. وهذا لا يصحّ، لأنّ التوراة والإنجيل لم تبين للعرب بل للعجم"876. وذكر السيوطي "بأن سائر كتب الله المنزلة نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم، ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم"877.

وبين المصنف أن الإيمان بالكتب التي أنزلها الله يتضمّن الإيمان بجميع الرسل المرسلّة، وإنّ الإيمان بالقرآن يتضمّن الإيمان بذلك كله، والإيمان ببعض دون بعض لا يفيد، فالإيمان بكتاب واحد ورسوله أو نبي واحد قد تضمّن الإيمان بالكلّ، فالأمر إلى أنه من آمن ببعض الأنبياء أو بعض الرسل أو ببعض الكتب في زعمه، غير مؤمن بذلك البعض الذي زعم أنه آمن به؛ لأنّ ذلك البعض يوجب الإيمان بالكلّ"878. وهذا الذي قاله هو ما عليه جميع المسلمين، فلا مزية فيما قاله ولا شكّ.

عصمة الأنبياء: اختلف العلماء في عصمة الأنبياء عليهم السلام، والاختلاف فيه يرجع إلى أقسام؛ منها ما يتعلق بصفاتهم، ومنها ما يتعلق بالأحكام، ومنها ما يتعلق بالتبليغ، ومنها ما يتعلق

874 أطفّيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، العدد 29، ص 6,5.

875 الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 625.

876 أطفّيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ق 1، ص 9.

877 السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 127.

878 أطفّيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 207 .. 208.

بالاعتقاد. أما ما يتعلق بالاعتقاد، فإنّ الكفر والضلال لا سبيل لهما إلى الأنبياء، وغير جائز عند أكثر الأمة وقوعه منهم. ولكن قالت الفضيلية من الخوارج قالت بإمكان وقوع الكفر من الأنبياء، والذنب عندهم كفر وشرك، فلذلك قالوا بجواز وقوع الكفر من الأنبياء عليهم السلام⁸⁷⁹.

المطلب الخامس: الإيمان برسول الله ﷺ عند الخوارج

كلمة التوحيد: الإيمان برسول الله ﷺ يستلزم الاعتقاد بجميع أركان الإيمان. والشهادة بمحمد رسول الله هي الشطر الثاني للإيمان بعد كلمة التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله". فالإيمان بالله لا يكتمل ما لم يقترن بالإيمان بمحمد رسول الله ﷺ. وهذا ما ذكره المصنف عند تفسير قوله {وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا}⁸⁸⁰ حيث قال: "من لم يجمع بين الإيمان بالله والإيمان برسوله فهو كافر وبأنه مستوجب للسعير بكفره أي اعتدنا لهم جزاء على كفرهم {سَعِيرًا} ناراً شديدة"⁸⁸¹.

معرفة نعمة رسول الله ﷺ: نعمة الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة واتباعه فيما أمر ونهى ركن في الدين، قال الله تعالى: {أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ}⁸⁸²، فقد نبّه سبحانه وتعالى على أنهم عرفوا منه قبل الرسالة أنه في نهاية الصدق والأمانة، ناءٍ عن الكذب والأخلاق الذميمة، ومع هذا كذبوه بعد أن اتفقوا على تسميته بالأمين. فما جاءهم إلا ليدعوهم إلى التوحيد والترغيب في الآخرة، والتنفير عن الدنيا؛ وهذا مما يوجب عليهم الاعتراف بتصديق رسالته، ثم إن هؤلاء يتعجبون من قوله⁸⁸³. قال المصنف مبيناً معنى (نِعْمَةَ اللَّهِ) في قوله تعالى {يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُوهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ}⁸⁸⁴ فذكر الأقوال في معنى نعمة الله، ثم ذكر بأنها نبوة محمد ﷺ ورسالته؛ يعرفونها بالمعجزات ثم ينكرونها عناداً⁸⁸⁵.

وذكر الطبري معنى من معاني الآية: "فإن أدبر هؤلاء المشركون يا محمد عما أرسلتك به إليهم من الحق، فلم يستجيبوا لك وأعرضوا عنه، فما عليك من لوم ولا عدل، لأنك قد أديت ما عليك في

⁸⁷⁹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 3، ص 455.

⁸⁸⁰ الفتح، 13/48.

⁸⁸¹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 57.

⁸⁸² المؤمنون، 69/23.

⁸⁸³ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 26، ص 327.

⁸⁸⁴ النحل، 83/16.

⁸⁸⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ق 1، ص 329.

ذلك، إنه ليس عليك إلا بلاغهم ما أرسلت به" 886.

التوسل: ويرى المصنف أن التوسل برسول الله ﷺ فيقول عند قوله تعالى {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا} 887: "ولا يجوز في الدعاء أن يقال بحقك على نفسك، ولا بحق نبيك، ولا بحق سورة كذا عليك؛ ويجوز بنبيك أو رسولك أو بأسمائك أو بأنبيائك أو برسلك، أو بكتابتك أو بغير ذلك مما عظمه الله تعالى" 888. وقوله هذا دلالة واضحة وصريحة على أنه يرى مشروعية التوسل برسول الله ﷺ؛ بل إنه يرى التوسل إلى الله تعالى بالملائكة والأنبياء والأولياء؛ وفي ذلك يقول: "اللهم إنا نسألك بحرمة الذين إذا نظرت إليهم سكن غضبك، وبحرمة الحاقين حول عرشك، وبحرمة أوليائك الصالحين، حيث كانوا شرقاً أو غرباً وقبله وجنوباً أن تجعل لنا من أمورنا فرجاً ومخرجاً، يا ذا الجلال والإكرام يا رب العالمين" 889.

وكلام المصنف يوحي بأنه يجيز القسم بالنبي ﷺ ولا يجيزه بغيره، وهذا ما يشير إليه عند تفسيره لقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ} 890 فذكر أنه لا يقسم على الله بأهل الصلاح ولا بأهل القبور ولا يتوسل بهم، إلا بالنبي ﷺ لأنه أفضل الخلق، فيجوز أن يتوسل به إلى الله؛ كما قال للضرير توضأ وتوجه إلى الله بي في ردِّ بصره. ثم ذكر رأياً آخر في القسم والتوسل برسول الله ﷺ وهو أن البعض منع من هذا، وأضاف إلى هذا فذكر قولاً لبعضهم أنه أجاز التوسل بأولياء الله، قياساً عليه ﷺ 891. وذكر المصنف رواية في الاستسقاء برسول الله ﷺ، لم يذكر ألفاظها بل بمعناها، وهي رواية البخاري عن أنس عن عمر رضي الله عنهم أنه قال: كنا نستسقي بنبيك فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعمه العباس فاسقنا؛ فيسقون. وتأويل هذا بأنهم يطلبون الدعاء من العباس غير ظاهر، نعم يجوز الجمع بين التوسل به ودعائه، وطلب الدعاء من الحي جائز ولو مفضولاً، كما قال ﷺ لعمر: (لا تنسنا من دعائك). وطلب من أويس أن يستغفر له وأمرنا أن نطلب له الوسيلة 892.

886 الطبري، جامع البيان، ج 14، ص 324.

887 الأعراف، 180/7.

888 أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 267.

889 أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، ص 52.

890 المائدة، 35/5.

891 أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 2، ص 278.

892 أطفيش، هيمان الزاد، الشاملة الذهبية، ج 2، ص 278.

ومسألة التوسل برسول الله ﷺ مما اتفق عليه المسلمون وصرّح به المصنف . إلا من شدّد . والأدلة عليها مستفيضة، ومنها ما ذكره المصنف، ومما ذكره رواية البخاري عن أنس رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: (اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا ﷺ فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا). قال فيسقون⁸⁹³.

والمصنف يقرّ بالتوسل برسول الله ﷺ، خلافاً لمن يعدّون ذلك شركاً أو بدعة أو ضلالة! ولكن كيف اتفق للمصنف أنه عليه الصلاة والسلام لا يشفع للعصاة من أمته؟ مع أنه يثبت الشفاعة العامة ويقول بمشروعية التوسل به ﷺ فذكر في هذا أنّ له ﷺ الشفاعة العامة لأهل المحشر، والشفاعة لمن مات تائباً مقصراً في العمل والخروج عن المعاصي، والشفاعة بإدخال الجنة بغير حساب. وذكر رواية عن جابر بن زيد، عن رسول الله ﷺ أنه قال: (ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي). وعقب عليها بأن جابر حلف عند ذلك أنه ليس لأهل الكبائر شفاعة؛ لأنّ الله قد أوعد لأهل الكبائر النار في كتابه، وذكر رواية عن أنس بن مالك، أنّ الشفاعة لأهل الكبائر، ولكنه أول معناها كعادته في تأويل ما يتعارض مع رأيه فقال ما عني بالكبائر القتل والزنى والسحر وما أوعد عليه النار، وكان تأويله للحديث بذكر قول أنس بن مالك عندما قال للتابعين إنكم لتعملون أعمالاً هي في أعينكم أدقّ من الشعر، ما كنا نعهد لها على عهد رسول الله ﷺ إلا من الكبائر⁸⁹⁴.

ولكن أهل السنة يثبتون ما جاء في الحديث أنّ (الشفاعة لأهل الكبائر)، فعن أنس رضي الله عنه أنه قال: قال النبي ﷺ: (إنما جعلت الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي)⁸⁹⁵. وقد أعرض المصنف عن صريح الحديث واستبدله برواية لم ينسبها إلى أحد من المحدثين. وهو لا ينفي الشفاعة نفياً تاماً؛ وإنما ينفيها عمن مات ولم يتب من ذنبه؛ وأما من تاب فتناله الشفاعة. وهذا عند المصنف والإباضية. وإنّ عامة الخوارج تتفق مع المعتزلة بنفي الشفاعة عن صاحب الكبيرة. كما ذكر ابن عاشور رحمه الله تعالى عند قوله تعالى {وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ}⁸⁹⁶: "تمسك المعتزلة بهذه الآية للاحتجاج بنفي الشفاعة في أهل الكبائر يوم القيامة،

⁸⁹³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، رقم 3710، ج 5، ص 20.

⁸⁹⁴ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، العدد 29، ص 6، 5.

⁸⁹⁵ الطبراني، المعجم الأوسط، ج 9، ص 77.

⁸⁹⁶ البقرة، 48/2.

لعموم (نفس) في سياق النفي المقتضي أن كل نفس لا يقبل منها شفاعه، وهو عموم لم يرد ما يخصه عندهم. والمسألة فيها خلاف بين المعتزلة وأصحاب الأشعري. واتفق المسلمون على ثبوت الشفاعه يوم القيامة للطائعين والتائبين لرفع الدرجات، لم يختلف في ذلك الأشاعرة والمعتزلة، فهذا اتفاق على تخصيص العموم ابتداءً؛ وإنما الخلاف في الشفاعه لأهل الكبائر، فتقع الشفاعه عندنا لأهل الكبائر في الحطّ من سيئاتهم وقت الحساب، أو بعد دخولهم النار، لما اشتهر من الأحاديث الصحيحة، وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: "مازلنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر، حتى سمعنا من نبينا ﷺ يقول: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}"⁸⁹⁷، وأنه ﷺ قال: (إِنِّي أَدْخِرْتُ دَعْوِي شَفَاعَةً لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ). فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا ونطقنا به ورجونا"⁸⁹⁸.

وقد ذكر العلماء بأن الأحاديث في أمر الشفاعه بلغت مبلغ التواتر المعنوي. وعند المعتزلة لا شفاعه لأهل الكبائر لدلالة الآيات على عدم نفع الشفاعه، كقوله تعالى: {فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ}⁸⁹⁹. وقوله سبحانه {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةٍ وَلَا شَفَاعَةٍ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}⁹⁰⁰، وكقوله جلّ وعلا {مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ}⁹⁰¹. وقالوا بأن المعصية ظلم. ومنها قول الله تعالى: {وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى}⁹⁰² قالوا: وصاحب الكبيرة ليس بمرتضى"⁹⁰³، ومنها قوله: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا}⁹⁰⁴.

والجواب عليه أن محل ذلك كله في الكافرين، وذلك جمعاً بين الأدلة، وقوله تعالى: {لِمَنْ ارْتَضَى} يدل على أن هنالك إذناً في الشفاعه كما قال: {وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ}⁹⁰⁵. ولو لم يكن شفاعه للعصاة لكان الإسلام مع ارتكاب بعض المعاصي مساوياً للكافر، وهذا لا ترضى به حكمة

⁸⁹⁷ النساء، 48/4.

⁸⁹⁸ البيهقي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، ص 189.

⁸⁹⁹ المدثر، 47/74.

⁹⁰⁰ البقرة، 254/2.

⁹⁰¹ غافر، 18/40.

⁹⁰² الأنبياء، 28/21.

⁹⁰³ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 487.

⁹⁰⁴ غافر، 7/40.

⁹⁰⁵ سبأ، 23/34.

الله تعالى. وأما قوله: {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} ⁹⁰⁶ فهو دعاء وليس شفاعاً. والظاهر أن الذي دعا الخوارج إلى إنكار الشفاعاة منافاتها لخلود صاحب الكبيرة في العذاب الذي هو مذهب المعتزلة والخوارج. وفسرت المعتزلة المنزلة بين المنزلتين بمعنى إعطاء العاصي حكم المسلم في الدنيا وحكم الكافر في الآخرة. ولا شك أن الشفاعاة تنافي هذا الأصل ⁹⁰⁷.

وفي مسألة التوسل برسول الله ﷺ ذكر الألوسي رحمه الله تعالى أنه لا يرى بأساً في التوسل إلى الله تعالى بجاه نبيه ﷺ حياً وميتاً، فالتوسل بجاهه ﷺ كأنه يقول: إلهي! اجعل محبتك له ﷺ وسيلة في قضاء حاجتي. ولا فرق بين هذا وبين قول القائل: إلهي! أتوسل برحمتك أن تفعل كذا، إذ معناه إلهي اجعل رحمتك وسيلة في فعل كذا؛ بل لا أرى بأساً أيضاً بالإقسام على الله بجاه النبي ﷺ بهذا المعنى. وهذا لدفع الحرج عن الناس، والفرار من دعوى تضليلهم. كما يزعمه البعض. في التوسل بجاه عريض الجاه ﷺ؛ لا للميل إلى أن الدعاء أفضل من الأدعية الماثورة التي جاءت في الكتاب والسنة، فإنه لا يستريب منصف في أن ما جاء عن الله تعالى ورسوله ﷺ وصحابته رضي الله تعالى عنهم، وتلقاه من بعدهم بالقبول أفضل وأجمع وأنفع وأسلم. كما أن التوسل بجاه غير النبي ﷺ لا بأس به، إن كان المتوسل بجاهه له جاء عند الله تعالى، كصلاحه وولايته؛ وأما من ليس كذلك فلا يتوسل بجاهه، لما فيه من الحكم الضمني على الله تعالى بما لم يعلم تحققه منه عز شأنه؛ وفي ذلك جرأة عظيمة على الله تعالى ⁹⁰⁸.

وقد وافق المصنف أهل السنة والجماعة في مسألة التوسل برسول الله ﷺ وبالصالحين من الأحياء والأموات، وزاد بإظهار المحبة والتعظيم لجنابه ﷺ ولأجداده ولآل بيته رضي الله تعالى عنهم، كما دلَّ عليه كلامه في تفسير الآيات المتعلقة به ﷺ. ومنها ما ذكره عند قوله تعالى {لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} ⁹⁰⁹ في محبة وتعظيم رسول الله ﷺ تعظيمه ⁹¹⁰.

ومن عادة المصنف أن يختم كل سورة بدعاء متبركاً بسيدنا رسول الله ﷺ: اللهم ببركة سيدنا محمد ﷺ، وبركة السورة اخزِ النصارى وأهנם واكسر شوكتهم، وغلب المسلمين والموحدين عليهم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

⁹⁰⁶ غافر، 7/40.

⁹⁰⁷ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 487.

⁹⁰⁸ الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 3، ص 297.

⁹⁰⁹ الفتح، 9/48.

⁹¹⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 53.

وفي محبة وتعظيم رسول الله ﷺ وآله وأصحابه قال المصنف عند قوله تعالى {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} ⁹¹¹: "قوله {وَتُعَزِّرُوهُ} بالنصر، فتسببون في غلبته، وقيل تعظموه. {وَتُوَقِّرُوهُ} أي تعتقدون عظمته ﷺ" ⁹¹².

وهذا كما ذكره المفسرون الأفاضل، ومن ذلك ما قاله الإمام القشيري في تفسير الآية: "أي ليؤمن المؤمنون بالله ورسوله ويعزروه وينصروه أي الرسول ﷺ، ويوقروه: أي يعظموا الرسول. وتسبحوه: أي تسبحوا الله وتنزهوه بكرةً وأصيلاً. وتعزيره ﷺ يكون بإيثاره بكل وجه، وتقديم حكمه. وتوقيره يكون باتباع سنته، والعلم بأنه سيد بريته" ⁹¹³.

ويروي المصنف عدة روايات ولا ينسبها إلى أحد في محبة آل رسول الله ﷺ، ومنها: (حُرِّمَتْ الجنة على مَنْ ظلم أهل بيتي وأذاني في عترتي، ومن اصطنع صنعة إلى أحد من ولد عبد المطلب ولم يجازيه عليها فأنا أجازيه عليها غداً إذا لقيني يوم القيامة) ⁹¹⁴. ومنها: (إني تارك فيكم ثقلين؛ أولاهما كتاب الله، فيه النور والهدى، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي) ⁹¹⁵. ومنها: (مَنْ مات على حبِّ آل محمدٍ مات شهيداً، ألا وَمَنْ مات على حبِّ آل محمد مات مغفوراً له، ألا وَمَنْ مات على حبِّ آل محمد مات تائباً، ألا وَمَنْ مات على حبِّ آل محمد مات مؤمناً مكتمل الإيمان، ألا وَمَنْ مات على حبِّ آل محمد بشَّره ملك الموت بالجنة ثم منكر ونكير، ألا وَمَنْ مات على حبِّ آل محمد مات على السنة والجماعة، ألا وَمَنْ مات على حبِّ آل محمد يُرْفُ إلى الجنة كما ترفُّ العروس إلى زوجها، ألا وَمَنْ مات على بغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله، ألا وَمَنْ مات على بغض آل محمد مات كافراً، ألا وَمَنْ مات على بغض آل محمد لم يشم رائحة الجنة) ⁹¹⁶. وأتبع المصنف هذه الروايات بروايات أخرى، وقال عنها: "لم تصحَّ عندنا معشر الإباضية؛ ومن هذه الروايات رواية أنه لما نزل قوله تعالى {قُلْ لَا

⁹¹¹ الفتح، 9/48.

⁹¹² أطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 53.

⁹¹³ القشيري، لطائف الإشارات، ج 3، ص 421.

⁹¹⁴ رواه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، (ت: 762 هـ)، تح: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، نشر/د. ابن خزيمة. الرياض، ط1/1، 1414 هـ، ج 3، ص 336.

⁹¹⁵ أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم 2408، ج 4، ص 1873.

⁹¹⁶ رواه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، ج 3، ص 238.

أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى} ⁹¹⁷ قيل: وَمَنْ قَرَابَتِكَ الَّذِينَ تَحِبُّ عَلَيْنَا مَوَدَّتَهُمْ؟ فقال: علي وفاطمة وابناهما. قال: ولا رواية أن علياً شكاً إلى رسول الله ﷺ حسد الناس، فقال: (أما ترضى أن تكون رابع أربعة، أول مَنْ يدخل الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وأزواجنا على إيماننا وشمائنا، وذرياتنا خلف أزواجنا) ⁹¹⁸. وأتبع هذه الروايات بأخرى ثم عقب على جميعها بقوله: فمحنة آل بيته ﷺ فرض. وزاد على ذلك فقال: وزعم بعض قومنا أنها وإياه أحيهاها الله له فأسلما وله أن يفعل ما يشاء ⁹¹⁹. وقصد بقوله "أنها وإياه" والدا رسول الله ﷺ. وله روايات أخرى نسبها إلى مخرجيها، كالرواية التي قال فيها: "وروى محمد بن إسماعيل وأبو الحجاج المحدثان عن أنس: أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة فقال: متى الساعة؟ قال: (وما أعددت لها؟) قال: لا شيء إلا أني أحبُّ الله ورسوله، فقال ﷺ: (أنت مع من أحببت). قال لنا: فما فرحنا بشيء أشد منه بقول النبي ﷺ: (أنت مع من أحببت). قال أنس: فأنا أحب النبي صلى عليه وسلم وأبو بكر وعمر، وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم، وإن لم أعمل بأعمالهم). قال: وروي أن رجلاً من الأنصار . لعله عبد الله بن زيد الأنصاري . جاء النبي ﷺ فقال: لأنت أحب إلي من نفسي وأهلي ومالي وولدي، ولولا أني آتيك فأراك لظننت أني سأموت . أي حزنا . وبكى . فقال ﷺ: (ما يبكيك؟) قال: ذكرت أنك ستموت وغوت، فترفع مع الأنبياء، ونحن إن دخلنا الجنة كنا دونك، فلم يخبره النبي ﷺ بشيء، فأنزل الله تعالى هذه الآية {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} ⁹²⁰، فقرأها عليه وقال: (أبشر)، ولما مات رسول الله ﷺ أتى إلى ذلك الأنصاري رجل، وهو في حديقة له، فأخبره بموت النبي ﷺ فقال: اللهم فلا أرى شيئاً بعد حبيبي حتى ألقى حبيبي، فعمي مكانه رضي الله عنه ⁹²¹.

وذكر المصنف حديث ثوبان رضي الله عنه فقال: "وروي أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ الذي كان شديد الحب لرسول الله ﷺ، قليل الصبر عنه، فأتاه يوماً وقد تغير وجهه، ونخل جسمه، وعرف

⁹¹⁷ الشورى، 23/42.

⁹¹⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج 12، ص 258. والحديث رواه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، ج 3، ص 335.

⁹¹⁹ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، ج 15، ص 234.

⁹²⁰ النساء، 69/4.

⁹²¹ وهذه الرواية ذكرها الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره، ونسب روايتها إلى مكّي والقشيري. وكذلك الرازي في التفسير، وابن عطية (ت: 542 هـ) في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، والنيسابوري (ت: 850 هـ) في غرائب القرآن ورجائب الفرقان، وغيرهم مستدلين بهذه الرواية في التفسير. ورواها المصنف في هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 31.

الحزن في وجهه، فسأله رسول الله ﷺ عن حاله فقال: يا رسول الله! ما بي من وجع، غير أنني إذا لم أراك اشتقت إليك واستوحشت وحشة شديدة حتى ألقاك، وذكرت الآخرة فعرفت أنني لا أراك هناك إن دخلت الجنة، لأنني عرفت أنك ترفع مع النبيين، وإن دخلت الجنة وكنت في منزل هو دون منزلك، وإن لم أدخل فذاك حين لا أراك أبداً، فنزلت الآية {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ} فقال ﷺ: (والذي نفسي بيده! لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه وأبويه وأهله وولده والناس أجمعين). وروى عن الكلبي: قال (رجل يا رسول الله! لقد أحببتك حباً ما أحببته شيئاً قط، ولأنت أحب إلي من والدي والناس أجمعين، فكيف لي برؤيتك إن أنا دخلت الجنة؟ ولم يرد إليه شيئاً، فأنزل الله: {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ} الآية فدعاه رسول الله ﷺ فتلاها عليه). وقال عند قوله تعالى {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} بمعنى صديقاً مكرماً إكراماً شبيهاً بإكرام الخليل خليله، والخلة الود الذي يتخلل النفس ويخالطها، فحب الله إياه كامل، والحبيب أعظم من الخليل، وسيدنا محمد ﷺ حبيب، وقال ﷺ: (إنما كان إبراهيم خليلاً من وراء ورائي) أي: بعد ما هو أعظم من الخلة، وهو حب الله إياي، وتصييري حبيباً له. روى الترمذي عن النبي ﷺ: (أنا حبيب الله)؛ بل هو أيضاً خليل الله، وزاده المحبة. قال ﷺ: (اتخذني الله خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً)، وعنه ﷺ: (لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكنه أخي وصاحبي، وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً). فيجوز أن يكون معنى قوله (إنما كان إبراهيم خليلاً من وراء ورائي) كان خليلاً من وراء خلتي التي هي وراء محبتي⁹²².

ومن مجموع هذه الروايات . وفيها المسند وغير المسند . ويبدو أن رواية المصنف لها للاستشهاد على شدة المحبة لرسول الله ﷺ وتعظيمه وسيادته، خلافاً لمن لا يُجيز ذلك، من الذين يقولون بعدم جواز الإفراط في محبة رسول الله ﷺ، وعدم مشروعية التوسل به ﷺ. وهم لم يدركوا ولا فهموا الحديث الذي رواه الإمام البخاري رحمه الله تعالى، من قوله ﷺ: (لا تطروني، كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا عبد الله، ورسوله)⁹²³. قال الإمام القسطلاني في معنى (لا تطروني) أي: لا تمدحوني بالباطل،

⁹²² أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 128.

⁹²³ البخاري، صحيح البخاري، الكتاب: أحاديث الأنبياء، الباب: {وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ}، رقم: 3445، ج 4، ص 167.

أو لا تجاوزوا الحدّ في مدحي (كما أطرت النصارى) عيسى ابن مريم في ادّعائهم إلهيته وغيرها⁹²⁴. وقد قال الله تبارك وتعالى: {النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ} ⁹²⁵.

وهذه الروايات التي أوردها المصنف ذكرها الرازي في تفسيره ونسبها إلى صاحب الكشاف⁹²⁶، فقال: "نقل الإمام الزمخشري في "الكشاف" عن النبي ﷺ أنه قال: (من مات على حب آل محمد مات شهيداً، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مغفوراً له، ألا ومن مات على حب آل محمد مات تائباً، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مؤمناً مستكمل الإيمان، ألا ومن مات على حب آل محمد بشّره ملك الموت بالجنة ثم منكر ونكير، ألا ومن مات على حب آل محمد يُرْفُ إلى الجنة كما تُرْفُ العروس إلى بيت زوجها، ألا ومن مات على حب آل محمد فتح له في قبره بابان إلى الجنة، ألا ومن مات على حب آل محمد جعل الله قبره مزار ملائكة الرحمة، ألا ومن مات على حب آل محمد مات على السنة والجماعة، ألا ومن مات على بغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله، ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافراً، ألا ومن مات على بغض آل محمد لم يشم رائحة الجنة). قال الرازي بعد نقله عن صاحب الكشاف معقّباً: وأنا أقول: آل محمد ﷺ هم الذين يؤول أمرهم إليه ﷺ، فمن كان أمرهم إليه أشدّ وأكمل كانوا هم الآل، ولا شك أن فاطمة وعلياً والحسن والحسين كان تعلقهم برسول الله ﷺ أشدّ التعلقات، فوجب أن يكونوا هم الآل. اختلف الناس في الآل؛ فقليل هم الأقارب، وقيل هم أمتهم، فإن حملناه على القرابة فهم الآل، وإن حملناه على الأمة الذين قبلوا دعوته فهم آل أيضاً، فثبت على جميع التقديرات أنهم الآل، وأما غيرهم! فهل يدخلون تحت لفظ الآل؟ فمختلف فيه⁹²⁷.

وروى صاحب الكشاف أنه لما نزلت هذه الآية قيل يا رسول الله! من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ فقال (علي وفاطمة وابناهما)، فثبت أن هؤلاء الأربعة أقارب النبي ﷺ، وإذا ثبت هذا وجب أن يكونوا مخصوصين بمزيد التعظيم. يدل عليه قوله تعالى: {إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبِ} ⁹²⁸. ولا شك أن النبي ﷺ كان يحبُّ فاطمة رضي الله تعالى عنها، قال ﷺ: (فاطمة بضعة مني، يؤذيني ما

⁹²⁴ القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج 5، ص 417.

⁹²⁵ الأحزاب، 6/33.

⁹²⁶ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 4، ص 220.

⁹²⁷ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 27، ص 595.

⁹²⁸ الشورى، 23/42.

يؤذيها)⁹²⁹. وثبت بالنقل المتواتر عن رسول الله ﷺ أنه كان يحب علياً والحسن والحسين، وإذا ثبت ذلك وجب على كل الأمة مثله، لقوله {وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}⁹³⁰، ولقوله تبارك وتعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ}⁹³¹، ولقوله {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي}⁹³²، ولقوله سبحانه وتعالى {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}⁹³³. والدعاء لآله ﷺ منصب عظيم، ولذلك كان خاتمة التشهد في الصلاة، وهذا ليس في غير الآل. فكل ذلك يدل على أن حب آل محمد ﷺ واجب⁹³⁴.

المطلب السادس: معتقد الخوارج باليوم الآخر

اليوم الآخر كما هو معلوم من الدين ضرورة ركن مهم من أركان الإيمان، وفي القرآن ذكر وتذكير واسع لربط لتقوية الإيمان به ودوام الاستحضار له. فلذلك اعتنى بتفصيل أحداثه كافة العلماء؛ والمصنف يفصل في أحوال يوم القيامة، بدءاً من عالم البرزخ في القبر وما يجري في ذلك العالم، من سؤال الميت عن ربه ونبيه وأمور دينه؛ فقال عند قول الله تعالى: {يُتَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ}⁹³⁵ إِنَّ ثبوت إحياء الميت في قبره وعذابه فيه هو الصحيح، لأحاديث عن رسول الله ﷺ، وحكايات الأولياء أهل الكشف⁹³⁶. وهذا معتقد أهل السنة بأن الميت ترد إليه روحه في قبره للسؤال، وكذلك وافق أهل السنة في إثبات عذاب القبر. وبين آداب زيارة القبور، مخالفاً من يزور القبور ويتوسل بالأولياء والصالحين. وفصل في آداب زيارة الأولياء عند قبورهم فقال: "وأما مَنْ يَجِيءُ إِلَى الْمَيِّتِ لِيَتَكَلَّمَ لَهُ وَيُنَاجِيَهُ، أَوْ لِيَكُونَ كَصُورَةِ الْحَاضِرِ عِنْدَ حَيٍّ، فَيَسْتَدِيرُ الْقَبْلَةَ وَيُوجِّهُ، وَيَجْلِسُ حَيْثُ شَاءَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَوَجْهِهِ كَمَا يَجْلِسُ بَيْنَ يَدَيْ الْحَيِّ الرَّاقِدِ وَظَهْرُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ، وَيَبْدَأُ بِالسَّلَامِ عَلَيْهِ بِأَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا وَلِيَّ اللَّهِ، جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنْ نَفْسِكَ وَعَنْ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرًا. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ

⁹²⁹ متفق عليه، ولفظ هذا الحديث أقرب إلى رواية مسلم بزيادة "إنما" أَوَّلَ الحديث. انظر صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، رقم 2449، ج 4، ص 1903.

⁹³⁰ الأعراف، 158/7.

⁹³¹ النور، 63/24.

⁹³² آل عمران، 31/3.

⁹³³ الأحزاب، 21/33.

⁹³⁴ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 27، ص 595.

⁹³⁵ إبراهيم، 27/14.

⁹³⁶ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقق آل إياض، العدد 29، ص 8؛ هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 6، ص 87.

وارحمه وارضَ عنه وانفعنا به ويشكو إليه كما يشكو إلى الحي، ويدعو لكلٍ من لديه معرفته منهم، ويتوسَّل إلى الله بصالحِيهم. والدنو من قبر الولي أفضل، ويجلس قبالة وجهه⁹³⁷.

وهنا يذكر المصنف قصة لبعض الأولياء، وأنه رأى النبي ﷺ في المنام، وسأله عن أفضل الأعمال، فقال: أفضل الأعمال جلوسك بين يدي الولي حيًّا أو ميتاً قدر حلب شاة. وهذا أقلُّ ما ينبغي أن يمكث زائر الولي، وما زاد فخير؛ وينبغي أن يمكث بين يدي الحي ما يرى أنه لا يثقل عليه. ومما يتوسَّل به عند قبور الصالحين: اللهم إني أسألك العفو والعافية وحسن اليقين في الدين والدنيا والآخرة. وهو مرجو الإجابة إن شاء الله⁹³⁸.

هذا ما ذكره المصنف بالنسبة لزيارة القبور، والتوسل بهم أحياء وأمواتاً. خلافاً لمن يكفر من يزور قبور الأولياء، ويحكمون على من يقوم بذلك من المسلمين الموحدين بأنهم يعبدون القبور، فيسموهم بالقبوريين؛ أولئك الذين يدعون بأنهم وحدهم على الدين الحق، ومن اعتقد بغير معتقدهم فإنه مبتدع ضالّ، وقد يحكمون بكفره وخروجه عن الإسلام؛ ويستدلون على ذلك بقوله تعالى ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾⁹³⁹، فيتأولون الآية التي نزلت في المشركين الذين يعبدون الأصنام، ويجعلونها فيمن يتقرب إلى الله متوسلاً إليه تعالى بمن أحب من عباده. وبهذا وافقوا منهج الخوارج الذين يحملون الآيات التي نزلت في الكافرين ويجعلونها في المؤمنين، ولكنَّ الخوارج - وخاصة المصنف - لا ينكرون التوسل، بل صرح المصنف بتوسله بالنبي صلى الله عليه وسلم، وأما هؤلاء فينكرون التوسل ويعتقدون عقائد فاسدة في الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام. ولا يتسع المقام لتفصيل ما داخل عقيدتهم من خلل؛ وإنما يناسبه الإشارة إلى بعضها.

وذكر المصنف تفاصيل لأحوال السؤال في القبر، وعما يُسأل المكلف وهو في قبره، ومن هو الذي يُسأل ومن لا يُسأل، فقال عند قوله تعالى ﴿يُتَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾⁹⁴⁰ أي: "بكلمة التوحيد، وقوله ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ أي: عند السؤال في قبره، فينطق فيه بما يُسأل عنه من جملة القول الثابت، ويسأل عن كلمة الشهادة. ومن ثبت فيه ثبت يوم

⁹³⁷ أطفئش، إزالة الاعتراض، ص 52.

⁹³⁸ أطفئش، إزالة الاعتراض، ص 52.

⁹³⁹ الزمر، 3/39.

⁹⁴⁰ إبراهيم، 27/.

القيامة عند البعث والحساب. وختم تفسير الآية كما ذكر كثيراً بعد أن يفسر فيقول: "وذلك ما ظهر لي في تفسير الآية، ثم رأيت منسوباً للجمهور"⁹⁴¹. وقال في تثبيت الذين آمنوا في الحياة الدنيا وفي الآخرة وفي مسألة تلقين الميت وأطفال المشركين: "وقيل المراد بالحياة الدنيا حال موته وسؤاله في قبره، والآخرة يوم القيامة فلا يدهشهم في ذلك هول"⁹⁴². ثم ذكر قولاً: "أنَّ سؤال القبر مختصٌّ بهذه الأمة. وقيل يُسأل كلُّ أمة عن توحيد الله ودين الإسلام ونبيها. وقيل بالوقف عن غير هذه الأمة. ولا يُسأل الأنبياء والصدّيقون والمخلصون والمرابطون"⁹⁴³، ولا الشهداء ولا من لازم قراءة سورة تبارك {الملك} قبل النوم وبعده من حين البلوغ مع سورة السجدة. ولا من قرأ {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} قبل موته، وميت ليلة الجمعة أو يومها، وبالطاعون وبزمنه صابراً محتسباً، والمجنون والأبله، ولا أهل الفترة على الصحيح"⁹⁴⁴.

وأما حديثه عن مات من الأطفال وأنه يُسأل في قبره بعد أن يكمل له عقله، فقال: "ويُسأل الطفل ويكمل عقله ويلهم الجواب، فيلقن كالبالغ. وروى حديثاً أنه ﷺ لقن ابنه إبراهيم"⁹⁴⁵، وأمر بتلقين الموتى. واستحسنوا التلقين ثلاثاً. قال: "والوقف في طفل المشرك. وأحوال المسؤولين مختلفة؛ فمنهم من يسأله الملكان تغليظاً عليه، ومنهم من يسأله أحدهما تخفيفاً، ومنهم من يُسأل عن بعض اعتقاداته، ومنهم من يُسأل عنها كلها. واشتهر أنه لا يُسأل عن جملة التوحيد. ثم نسب إلى ابن عبد البر بأن الكافر الصريح لا يُسأل، ونسب إلى القرطبي وابن القيم أنه يُسأل. ثم قال: وكان الصحابة يستحبون الإطعام عنه في سبعة أيام. والصحيح أنه يسأل كل قوم بلسانهم، وقيل بالسريانية. قال: وأما كلام أهل الجنة

⁹⁴¹ إطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ق 1، ص 50.

⁹⁴² إطفيش، هيمان الزاد، ج 10، ص 454.

⁹⁴³ ذكر صاحب حاشية ابن عادين بأن المرابط لا يُسأل في القبر كالشهيد. وفي رواية أبي داود (وأمن من فتاني القبر). وقد استدلل غير واحد بهذا الحديث على أن المرابط لا يسأل في قبره كالشهيد. ابن عادين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (ت: 1252 هـ)، رد المختار على الدر المختار، نشر/د. الفكر بيروت، ط/2، ت/ط: 1412 هـ، ج 4، ص 122.

⁹⁴⁴ ذكر المصنف في الصفحة (454) من الجزء (10) في "هيمان الزاد" فقال: أهل الفترة معذورون في الفروع لا في التوحيد، لأن دلالة العقل الموصلة إليه معهم في كل زمان. ثم قال: وهذا مذهبنا. وقال: وإرسال الرسل حجة في التوحيد على الناس كافة.

⁹⁴⁵ وهذا الحديث استند إليه من يقول بأن الأطفال يسألون في القبر فيسن تلقينهم، وذهب جمع إلى أنهم لا يسألون وأن السؤال خاص بالملكف، وبه أفتى الحافظ ابن حجر فقال: الذي يظهر اختصاص السؤال بمن يكون مكلفاً، ووافقه النووي في الروضة وشرح المذهب: "التلقين إنما هو في حق المكلف أما الصبي ونحوه فلا يلحق"، وقال الزركشي: "وهو مبني على أن غير المكلف لا يسأل في قبره، وذكر القرطبي أن الذي يقتضيه ظواهر الأخبار أن الأطفال يسألون وأن العقل يكمل لهم". انظر حاشية ابن عادين، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (ت: 1252 هـ)، رد المختار على الدر المختار، نشر/د. الفكر - بيروت، ط/2، ت/ط: 1412 هـ، ج 2، ص 298. وهذه الأقوال حجة على من ينكر تلقين الميت بعد دفنه.

بالعربية؛ وأضاف بأن كلام أهل النار لم يثبت أنه بالعربي⁹⁴⁶. ويظهر من كلام المصنف أنه خالف الذين يبدعون من يقوم بتلقين الميت بعد دفنه، أو يقرأ الفاتحة ويهدي ثوبها إلى روح الميت.

كانت الغاية من نقل كلام المصنف هنا بيان منهجه الذي كادت خطواته تكون معلومة مما مرّ سابقاً؛ وهو إنما يكتب في تفسير القرآن، ولكن يبدو أن الكثير مما يكتبه ليس له علاقة بالتفسير؛ ولكنه يحاول أن يجمع ما أمكنه مما يخطر في باله أو توصل إليه بفكره وتأمله، أو اطلع عليه مما قاله أو كتبه غيره. وهذا المنهج إنما هو من قبيل سرد الأخبار وحكاية الأقوال، مما يؤدي إلى الخروج عن موضوع التفسير بالكلية. ولم يسلك المصنف هذا المسلك في تفسير آيات الاعتقاد فقط؛ بل الغالب على تفسيره التوسع، وبعضه ليس له فائدة تذكر.

وهذا النقل وحكاية الأقوال لو كان في مصنف مستقل عن تفسير القرآن لكان له شأن آخر، ومع هذا فالمقارنة فيما ذكره المصنف هنا، وما قاله علماء أهل السنة في عالم البرزخ، يفيد بأن كثيراً مما ذكره المصنف لا حاجة له في بيان الموضوع، ومن هؤلاء العلماء الإمام الغزالي رحمه الله تعالى، حيث قال: "وأما عذاب القبر فقد دلت عليه قواطع الشرع، إذ تواترت الاستعاذة منه في الأدعية، وقال ﷺ: (إنهما ليعذبان)⁹⁴⁷ ودلّ عليه قوله تعالى {وَحَاقَ بِالِإِنْسَانِ فِرْعَوْنُ سُوءَ الْعَذَابِ، النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ}⁹⁴⁸، وهو ممكن، فيجب التصديق به. ووجه إمكانه ظاهر، وإنما تنكره المعتزلة من حيث يقولون إننا نرى شخص الميت مشاهدة وهو غير معذب، وإن الميت ربما تفترسه السباع وتأكله، وهذا هوس؛ أما مشاهدة الشخص فهو مشاهدة لظواهر الجسم، والمدرك للعقاب جزء من القلب أو من الباطن كيف كان، وليس من ضرورة العذاب ظهور حركة في ظاهر البدن، بل الناظر إلى ظاهر النائم لا يشاهد ما يدركه النائم من اللذة عند الاحتلام ومن الألم عند تحيل الضرب وغيره، ولو انتبه النائم وأخبر عن مشاهداته وآلامه ولذاته، فمن لم يجر له عهد بالنوم لبادر إلى الإنكار اغتراراً بسكون ظاهر جسمه، كمشاهدة إنكار المعتزلة لعذاب القبر⁹⁴⁹.

⁹⁴⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ق 1، ص 50.60.

⁹⁴⁷ أي في الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: مرّ النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ: (يعذبان، وما يعذبان في كبير. ثم قال: بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة). انظر صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم 216، ج 1، ص 53.

⁹⁴⁸ غافر، 46، 45/40.

⁹⁴⁹ أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 117.

وأما "سؤال منكر ونكير فحق، والتصديق به واجب، لورود الشرع به وإمكانه، فإن ذلك لا يستدعي منهما إلا تفهيماً بصوت أو بغير صوت، ولا يستدعي منه إلا فهماً، ولا يستدعي الفهم إلا حياة، والإنسان لا يفهم بجميع بدنه بل بجزء من باطن قلبه، وإحياء جزء يفهم السؤال ويجب ممكن مقدور عليه، فيبقى قول القائل "إنا نرى الميت ولا نشاهد منكراً ونكيراً، ولا نسمع صوتهما في السؤال ولا صوت الميت في الجواب"، فهذا يلزمه منه أن ينكر مشاهدة النبي ﷺ لجبريل عليه السلام وسماعه كلامه، وسماع جبريل جوابه، ولا يستطيع مصدق الشرع أن ينكر ذلك، فإنكار هذا مصدره الإلحاد وإنكار سعة القدرة. والسبب الذي ينفر طباع أهل الضلال عن التصديق بهذه الأمور بعينه منفر عن التصديق بخلق الإنسان من نطفة قدرة مع ما فيه من العجائب والآيات⁹⁵⁰. وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (إذا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: {يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ} ⁹⁵¹، قال البخاري: "حدثنا شعبة بهذا وزاد {يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا} نزلت في عذاب القبر"⁹⁵².

فما أفاده المصنف فيما يتعلق بعالم البرخ يطابق هو ما عليه عقيدة الأمة؛ ولكنه قال في فناء الأرواح قولاً يخالف فيه عقيدة أهل الحق؛ وكان كلامه في ذلك: "والعقيدة أن الأرواح لا تفنى الآن جزماً، وأما إذا قامت الساعة ففي فنائها قولان"⁹⁵³. والمخالفة تكمن في عدم إنكار المصنف على القول الثاني في فناء الأرواح. لما هو ثابت عند العلماء، كما اتفقوا على بقائها بعد الموت لسؤالها في القبر، وجوابها وتنعيمها أو تعذيبها فيه؛ والأصل في كل باق استمراره حتى يظهر ما يصرف عنه⁹⁵⁴.

ومما قاله المصنف في الحوض الذي يكون يوم المحشر، بعد أن ذكر ما أمكنه من الروايات فقال في توجيهها بأن الذين يُعَدُّون عن الحوض هم أصحاب الكبائر والمرتدون، ولم يغفل عن اغتنام الفرصة في التفسير ليستدل على مشربه العقدي؛ فيؤكِّد على أن أصحاب الكبائر مخلدون في النار بقوله: "والذين

⁹⁵⁰ الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 118.

⁹⁵¹ إبراهيم، 27/14.

⁹⁵² البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم 1369، ج 2، ص 98.

⁹⁵³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 44.

⁹⁵⁴ عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، (ت: 1078 هـ)، شرح جوهرة التوحيد المسماة إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، مكتبة دار الفلاح، حلب، ط 1، ص 215.

يحتلجون عن الحوض هم المرتدون وأصحاب الكبائر . غير التائبين . وهم أهل السحق والخلود في النار . وهذا مذهبنا معشر الإباضية"⁹⁵⁵.

ثم يذكر الأقوال المختلفة في المسألة فيقول: "واختلف قومنا؛ فقليل المراد المنافقون في زمان النبي ﷺ، وقيل المرتدون في زمان أبي بكر رضي الله تعالى عنه، وهم أصحاب مسيلمة الكذاب؛ وقيل هم أصحاب الكبائر من أهل التوحيد. ويجوز أن يُدَادُوا عن الحوض عقوبة، ثم يدخلوا الجنة بلا عذاب في النار . وذكر قولاً نسبته للقاضي عياض رحمه الله تعالى . وقال عياض ظاهر حديث (مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا)⁹⁵⁶ أن الشرب بعد الحساب والنجاة من النار، وإنه يحتمل أن مَنْ شَرِبَ مِنْهُ وَلَوْ دَخَلَ النَّارَ لَا يَعْذَّبُ فِيهَا بِالْظَّمَأِ"⁹⁵⁷.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. "فمن بدل أو غير أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه الله ولم يأذن به فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين منه مسوِّدِي الوجوه، وأشدَّهم طرداً وإبعاداً من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، كالخوارج والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون ومبتدعون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وقتل أهله وإذلالهم، والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي، وجماعة أهل الزيغ والأهواء والبدع؛ ولكن لا يخلد في النار إلا كافر جاحد ليس في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان. وقد يكون من غير أهل الأهواء من هو شر من أهل الأهواء. وتمام الإخلاص تجنب المعاصي"⁹⁵⁸.

وقد اختلف المصنف في مسألة خلق الجنة والنار مع المعتزلة، موافقاً أهل السنة والجماعة الذين يعتقدون بأن الجنة والنار مخلوقتان الآن. فذهب المصنف إلى أنها مخلوقة الآن خلافاً لمعتزلة الذين تعاملوا مع المسألة بعقولهم فقالوا بأنه لا وجود للجنة والنار الآن، وإنما تُخْلَقَان في اليوم الآخر، فلا حاجة للعباد بهما إلا يوم القيامة. ثم أخذ المصنف في ذكر نعيم الجنة وعذاب النار، فقال عند قوله تعالى ﴿خُلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾⁹⁵⁹: "ليس شيء أرفع من الجنة، فلذلك لا يُجْبُونَ التحول عنها؛ بخلاف نعيم الدنيا فإنه لا يكون أحد في نعيم إلا أحب معه آخر، أو وحده وربما ملَّه وأراد آخر ولو كان دونه، ونعيم

⁹⁵⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 16، ص 140.

⁹⁵⁶ أخرجه مسلم في صحيحه وليس فيه "أبدا"، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، رقم 2300، ج 4، ص 1798.

⁹⁵⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 16، ص 140.

⁹⁵⁸ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 4، ص 168.

⁹⁵⁹ الكهف، 108/18.

الجنة لا يمل⁹⁶⁰. وذكر من أوصاف الجنة وأنواع نعيمها فقال عند قوله تعالى {أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعَمَ الثَّوَابِ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا⁹⁶¹: "الخلود في الجنة {أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ} أي إقامة وخلود. ومما يرغب للعمل لدخولها {تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ} أي في مواضع تقرب من تحتهم . بجانبهم . أو تجرى من تحتهم على الحقيقة الأنهار؛ لأن أفضل المنازل ما يجري فيه الماء. {يُحَلَّوْنَ فِيهَا} أي لا بسين الحلي التي يُتَزَيَّن بها فبينها بقوله {مِنْ أَسَاوِرَ} أي أشياء على أساور، وهو لباس عريض من ذهب وفضة يلبس في الذراع . ويسوق أخباراً وروايات في نعيم الجنة . وقيل عن رسول الله ﷺ: (إن الرجل من أهل الجنة لو بدا سواره لغلب على ضوء الشمس). وذكروا أنه ما من أحد من أهل الجنة إلا وفي يده ثلاثة أسورة؛ من ذهب وآخران من فضة ومن لؤلؤ⁹⁶²؛ واستشهد على ذلك بقوله تعالى: {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ}⁹⁶³ وقوله أيضاً: {وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ}⁹⁶⁴. وذكر ألون نعيم أهل الجنة مما وقف عليه من الصحيح والضعيف، بل ومن الموضوع أحياناً. كتحدثه عن تنعم أهل الجنة: "وذكر بعضهم أنه يعانق الرجل زوجته قدر عمر الدنيا، لا تملّه ولا يملّها. ثم ساق خبراً آخر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، أنه قال: إنَّ الرجل من أهل الجنة ليتكئ على إحدى شقيّه ينظر إلى زوجته كذا وكذا، ثم يتكئ على الشق الآخر وينظر إليها مثل ذلك، في قبة حمراء، من ياقوتة حمراء، لها ألف باب، وله فيها سبع مئة امرأة⁹⁶⁵.

وكثيراً مما ذكره المصنف هنا من الأخبار حول هذه الآية لا علاقة له بالتفسير؛ بل إن علامات الوضع ظاهرة فيه. إلا أن ما ذكره في الجنة ونيعيمها لا يوجد خلاله ما يخالف اعتقاد أهل السنة؛ ولكنه كعادته يستدل بالأحاديث ولا يبين روايتها ولا يخرجها من مصنفاتها؛ بما يدل على أن مخزونه العلمي من علم الحديث والسنة ليس كما ينبغي لأمثاله ممن يتصدرون لتفسير القرآن.

وما فعله عند حديثه عن الجنة ونيعيمها أعاد مقابله في دخول النار وعذابها؛ فذكر عند

⁹⁶⁰ أطفيش، هميان الزاد، ج 8، ص 80.

⁹⁶¹ الكهف، 31/18.

⁹⁶² أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 7، ص 479.

⁹⁶³ فاطر، 33/35.

⁹⁶⁴ الإنسان، 21/76.

⁹⁶⁵ أطفيش، هميان الزاد، ج 10، ق 1، ص 99.

قوله تعالى {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا} ⁹⁶⁶ أنَّ معنى ورود المؤمنين إياها الانتهاء إليها ورؤيتها والعلم بها، من غير دخول. فقال: "وأما ورود الكافر فورود دخول. ونسب هذا القول إلى الإباضية فقال. كذا قال أصحابنا. ثم استدرك قائلاً: والصحيح أنَّ الورود حقيقة في الحضور وفي الدخول أيضاً ⁹⁶⁷.

وذكر في وصف النار فقال عند قوله تعالى {عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ} ⁹⁶⁸ بأن أبواب جهنم سبعة. وهذا واضح بالنصوص الصريحة؛ ولكن الكلام الذي يحتاج إلى الدليل هو قوله بأن ستة أبواب منها للكفار عامة، وبأن واحداً من هذه الأبواب للفساق خاصة؛ وعلل سبب ذلك فقال: "لأن أركان الإيمان ثلاثة؛ إقرار واعتقاد وعمل، والكفار تركوا هذه الثلاثة، فلهم بحسب تركهم لها ثلاثة من الزبانية، على كل واحد من الأبواب الستة، والمجموع ثمانية عشر، والباب الواحد للفساق، لأنهم لم يأتوا بالعمل، وقد أقروا واعتقدوا" ⁹⁶⁹.

وكذلك ذكر الرازي قريباً من قول المصنف فقال إن أبواب جهنم سبعة، فسته منها للكفار، وواحد للفساق، ثم إن الكفار يدخلون النار لأمر ثلاثة: ترك الاعتقاد وترك الإقرار وترك العمل، فيكون لكل باب من تلك الأبواب الستة ثلاثة، والمجموع ثمانية عشر، وأما باب الفساق فليس هناك زبانية بسبب ترك الاعتقاد ولا بسبب ترك القول، بل ليس إلا بسبب ترك العمل، فلا يكون على باهم إلا زبانية واحدة فالمجموع تسعة عشر ⁹⁷⁰.

ويفسر المصنف معنى الورود بأنه الانتهاء إلى جهنم ورؤيتها والعلم بها من غير دخول؛ ثم يستدرك على ذلك فيقول: والصحيح أنَّ الورود حقيقة في الحضور والدخول. ولا يخفى على أحد بأن قوله "من غير دخول" الذي نسبته لجماعته حيث قال: "كذا قال أصحابنا" يتناقض مع قوله: "والصحيح أنَّ الورود حقيقة في الحضور والدخول".

وأما معنى قوله تعالى {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} عند جمهور المفسرين، فقد بينه الإمام النووي رحمه الله عند شرحه للحديث الذي رواه الإمام البخاري رحمه الله، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ

⁹⁶⁶ مريم، 71/19.

⁹⁶⁷ أطفيش، هيمان، ج 10، ق 1، ص 311.

⁹⁶⁸ المدثر، 30/74.

⁹⁶⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 479.

⁹⁷⁰ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 30، ص 709.

قال: (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد، فيلج النار، إلا تحلة القسم)، قال أبو عبد الله: {وإن منكم إلا وادها} ⁹⁷¹. وأخرجه الإمام مسلم عن جابر قال: أخبرني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: (لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها. قالت بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: {وإن منكم إلا وادها}، فقال النبي ﷺ: قد قال الله عز وجل: {ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيًا} ⁹⁷².

ولكن الخوارج دأبوا على تفسير الورد وفقاً لرأيهم؛ فقد روى الإمام الطبري رحمه الله تعالى، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه خاصم نافع بن الأزرق ⁹⁷³، فقال ابن عباس: (الورد الدخول، فقال نافع: لا، فقرأ ابن عباس {إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ} ⁹⁷⁴ أورد هو أم لا؟ وقال {يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأْوَرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ} ⁹⁷⁵ أورد هو أم لا؟ أمّا أنا وأنت فسندخلها، فانظر هل نخرج منها أم لا؟ وما أرى الله يخرجك منها بتكذيبك) ⁹⁷⁶.

ومن مواقف اليوم الآخر التي ذكرها المصنف الصراط المنصوب على جهنم؛ فقال: "وأما الصراط الأخروي وحدته وكلاليه فعبارة عن كون الناقد بصيراً؛ بحيث لو أمكن القرار على حدّ السيف أو الشعرة لأمكن خفاء شيء يومئذ أو ترويجه أو زخرفته بشيء. قال وعندي أن ذلك لا يقدر في التوحيد تركه" ⁹⁷⁷. فذاك عند المصنف إشارة إلى أن الناقد بصير لا تخفى عليه خافية.

وأما أقوال العلماء في تحلة القسم فقد جمعها الإمام النووي رحمه الله فقال: "قال العلماء: تحلة القسم ما ينحل به القسم وهو اليمين، وجاء مفسراً في الحديث أن المراد {وإن منكم إلا وادها} وبهذا قال جمهور العلماء. والقسم المقدّر في الآية {وإن منكم إلا وادها}، وقيل المراد {فَوَرَّتْكَ لَنَحْشُرَنَّكَ وَالشَّيَاطِينَ تُمْنُ لَنَحْشُرَنَّكُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًا} ⁹⁷⁸ وقيل معناه: تقليل مدة ورودها. وقيل تقديره: ولا تحلة القسم، أي

⁹⁷¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب، رقم 1251، ج 2، ص 73.

⁹⁷² مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان، رقم 2496، ج 4، ص 1942.

⁹⁷³ وهو زعيم الخوارج من فرقة الأزارقة، (ت: 65 هـ).

⁹⁷⁴ الأنبياء، 98/21.

⁹⁷⁵ هود، 98/11.

⁹⁷⁶ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 15، ص 590.

⁹⁷⁷ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 4.

⁹⁷⁸ مريم، 72/19.

لا تمسه أصلاً، كتحلة القسم؛ والمراد بقوله تعالى (وإن منكم إلا واردة) المرور على الصراط، وهو جسر منصوب عليها⁹⁷⁹.

واستشهد المصنف برواية رأس من رؤوس الخوارج على أن الورود ليس بمعنى الدخول؛ وردّ عليه بقول ابن عباس بأن الورود هو الدخول. فقد ذكر المصنف عند آية ورود جهنم رواية عن نافع بن الأزرق، رأس من رؤوس الخوارج، في مناظرته لعلي. عن نافع بن الأزرق قال لابن عباس رضي الله تعالى عنهما: "ليس الورود الدخول. فقال ابن عباس: والله أنا وأنت ندخلها، وأرجو أن يخرجني الله منها ولا يخرجك لتكذيبك بالآية". وعلّق المصنف على هذه الرواية بما يوحى دفاعه عن نافع بن الأزرق فقال: وهذا زجر لنافع، وإلا فنافع غير مكذّب بالآية، لكن خالفه في التفسير. ثم ذكر بأنّ فائدة دخولها زيادة سرور أهل الجنة إذا خلصوا، وزيادة غم أهل النار إذا رأوا خلاص المؤمنين، وزيادة التذاذ أهل الجنة بنعيم الجنة إذا شاهدوا بقاء الكفار فيها⁹⁸⁰.

وفي قضية الإيمان بالغيب بين المصنف بعد تعريفه للغيب فقال: "فهم يؤمنون بالشيء الغائب، وهو البعث ورضا الله تعالى وسخطه، والجنة والنار والملائكة، والقضاء والقدر ونحو ذلك. والغائب الذي يؤمنون به ما لا يدركه حسّ ولا تقتضيه دلالة العقل؛ وهو المراد بقوله تعالى ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾⁹⁸¹ ويجوز أنهم يؤمنون حال الغيبة عن رسول الله ﷺ، كما يؤمنون حال حضروهم؛ لا كالمنافقين ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾⁹⁸². ويجوز كون الغيبة عما يؤمن به؛ ويجوز أنه أراد بالغيب الخفاء، أي: يؤمنون في قلوبهم لا في ألسنتهم فقط، وهو بمعنى الغائب الذي هو القلب، أي يؤمنون بالقلب لا باللسان، فلا يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، فالباء للآلة؛ ويبعد أن يؤمن نفسه من عذاب الله بسبب الغيب إذ صدّق به. وتفسير الغيب على العموم السابق هو ما ظهر لي. وقيل: الغيب الله، وقيل القرآن، وقيل الآخرة، وقيل الوحي، وقيل القدر. ويحتمل أن يريد أصحاب هذه الأقوال التمثيل، والقول بالقرآن صادق بالعموم، لاشتماله على جميع ما يؤمن به⁹⁸³.

⁹⁷⁹ يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 16، ص 180، 181.

⁹⁸⁰ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 8، ص 154.

⁹⁸¹ الأنعام، 59/6.

⁹⁸² البقرة، 14/2.

⁹⁸³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 75.

وقال عند تفسير قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ} ⁹⁸⁴: "عنده علم الساعة أي: قيامها، في السنة والشهر واليوم، وفي اليوم أو الليل. {وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ} أي: لا يعلم غيره أين ينزل وزمن نزوله. {وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ} أذكر أم أنثى، وأنه أبيض أو أسود، وهل هو تامة أم ناقص؟ وغير ذلك. {وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا} فلا يعلم أحد ما سيفعله غدا، ولا كيفية فعله. {وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ} أين تخرج روحها؟، وقيل: أين تُدفن؟ {إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} بهذه الأشياء وغيرها، خبير ببواطنها وظواهرها. وجعل العلم لنفسه والدراية للعبد؛ لأن فيها معنى الحيلة، فيجتهد في الحيلة ولا يعرف ما هو الأليق بكسبه وعاقبته ⁹⁸⁵.

بعد هذا العرض لطائفة من الآيات في بيان بعض المسائل الاعتقادية، وما ذكر فيها من الأوجه والأقوال إضافة إلى ما قاله اعتماداً على رؤيته ورأيه في هذه المسألة أو تلك، والكشف عن مسلكه في تفسيرها، مع العروج أحياناً لأقوال غيره من الخوارج أو المعتزلة أو أهل السنة أو غيرهم، يكون البحث قد وصل أو قارب من بيان منهج المصنف وسائر الخوارج في التفسير. وسياقي فيما بقي من هذا البحث مزيد بيان لهذا المنهج.

المطلب السابع: القضاء والقدر والوعد والوعيد عند الخوارج

القضاء هو الإرادة الأزلية، وهو العناية الإلهية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، وأما القدر فهو تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها، وهذا يعني أن لصفة الإرادة الإلهية تعلقاً قديماً بوجود الأشياء في وقتها المخصوص فيما لا يزال، ولها أيضاً تعلقاً حادثاً بها في وقت وجودها بالفعل، والقضاء هو التعلق القديم، والقدر هو التعلق الحادث، وهذا لا يعني أن القضاء هو الإرادة الإلهية ذاتها. وأما الوعد والوعيد فإنهما يدخلان في القضاء والقدر كدخول الخاص في العام، فالوعد والوعيد يتطابقان مع القضاء والقدر، وذلك في وقوع كلٍّ منهما وفق ما سبق في قضاء الله تعالى، وتنفيذ أحدهما بالقدر الإلهية أو ارتفاعهما كما سبق بالعلم الرباني ⁹⁸⁶. وقد كشف المصنف رحمه الله عن اعتقاده بالقضاء

⁹⁸⁴ لقمان، 31/34.

⁹⁸⁵ أطفيش، هيمان الزاد، ج 10، ص 451.

⁹⁸⁶ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، حاشية الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، ج 5، ص 117.

والقدر، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}⁹⁸⁷ فقال بأن هذه الآية فيها نصٌّ على أن كلَّ شيء مخلوقٌ لله تعالى، وأنه بقدره، فلا يوهم بوجود مخلوقٍ لغير الله تعالى، كما هو مذهب المعتزلة الباطل؛ فالمعتزلة ترى أنَّ الأفعال الاختيارية والشرَّية مخلوقة لفاعلها؛ ولكنَّ كلمة "شيء" اسم للموجود، فلا يردُّ أنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات، فكلَّ شيء موجود وُجد بخلق الله تعالى له، وأما التقدير "أي القدر" فهو الترتيب على مقتضى الحكمة، أو طبقاً لما وقع كتبه في اللوح قبل وقوعه، أو سبقه في علم الله بلا أول⁹⁸⁸. وجاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالله وببي، وبالبعث والقدر خيره وشره). واستشهد المصنف بهذا الحديث لم يرد بهذا اللفظ الذي حكاه المصنف عند أحدٍ من رواة الحديث، ولعلَّ المصنف روى الحديث بالمعنى، وجمع معانيه من عدة أحاديث، وأتبعه بعدة أحاديث واستشهد بها، ولكنه لم ينسبها إلى أحد من الرواة. وقال معرفاً القدر كتعريف أهل السنة إنه تقدير الأشياء في الأزل على صفة مخصوصة وأمكنة وأزمنة مخصوصة. وردَّ على من قال بغير هذا، وهو ما زعمته القدرية أنه تعالى لم يكن يعلم بالأشياء إلى وقوعها⁹⁸⁹.

ونقله هذا عن القدرية دلالة على صحة معتقده بالقضاء، فقصد الردَّ على عليهم في مذهبهم، لاستخدامه كلمة "زعمت". جاء في بيان معاني زعم أنه: "أكثر ما يقال فيما يُشكُّ فيه ولا يتحقق، وإذا شك فيه فلم يدر لعلَّه كذبٌ أو باطلٌ قيل زعم فلان"⁹⁹⁰.

ومسألة القدر مسألة دقيقة، لا يخوض فيها إلى من كانت قدمه راسخة في العلم والإيمان، ولذا نهى رسول الله ﷺ عن الخوض فيها؛ ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمرَّ وجهه، حتى كأنما فُقي في وجنتيه الرمان، فقال: (أبجذا أمرتم، أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمتم عليكم ألا تتنازعوا فيه)⁹⁹¹.

والمصنف مع المعتزل والخوارج يخلطون في مسألة القضاء والقدر عندما يتكلمون في مسألة الوعد والوعيد، وهذا ما يظهر من كلامهم في علم الله وقضائه ووعيده.

⁹⁸⁷ القمر، 49/54.

⁹⁸⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 13، ص 373.

⁹⁸⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 373.

⁹⁹⁰ مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 32، ص 312.

⁹⁹¹ الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 443.

ذكر المصنف بأن الله لا يخلف في وعيده بعذاب أهل الكبائر وخلودهم في هذا العذاب، وكأنه قد اطلع على ما قضاه الله تعالى في الأزل، وعلم بما سيكون من قدر الله يوم القيامة. وقيد المصنف العفو الإلهي بالتوبة قبل الموت وبعدم الإصرار، فمن أتى بذنب فمات قبل أن يتوب منه فسينفذ إله وعيد الله على هذا الذنب من العذاب لا محالة، ولا يمكن أن يغفر الله له ويعفو عنه بدون توبة، وذهب إلى أنه كما أنه تعالى لا يخلف في وعده الجزاء بالخير فكذلك لا يخلف في وعيده من تعذيب العاصاة، واستدل على ما يقول بقوله تعالى {وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ} ⁹⁹² في الآية كما ترى - دليل لمذهبنا معشر الإباضية على أنه تعالى لا يخلف الوعيد كما لا يخلف الوعد ⁹⁹³.

وفي إنفاذ الوعيد في الآخرة اتفقت الإباضية وسائر الخوارج والمعتزلة بأن الله لا يقبل الشفاعة في أهل الكبائر، فلا يخرجون من النار، - كما ذكر المصنف - إلا إن من تاب فلا يعذب بالنار. "فإن قيل: يناله العذاب تطهيراً من الذنب، أو يدخل النار ويخرج منها عوضاً عن عذاب الدنيا، وهذا يقوله من يسقط الخلود عن الموحد إذا فسق، ونحن لا نقول بذلك" ⁹⁹⁴.

وقال المصنف رحمه الله عند قوله تبارك وتعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ} ⁹⁹⁵ أن الميعاد كائن لا محالة، فإن الألوهية تنافي خلف الوعد والوعيد. واستدل بأن هذه الآية دليل للإباضية وللمعتزلة، وذكر مذهب أهل السنة معبراً عنه بعبارة: أجازت الأشعرية خلف الوعيد بدليل متفضل، وهو العفو. وذكر كذلك رأي الخوارج أن "العفو مقيد بعدم الإصرار، فلم يتم دليلهم" ⁹⁹⁶. وقال عند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ} ⁹⁹⁷ بأن ومن عادة أكرم الأكرمين أن يصرح بالوعد كما قال {لَأَزِيدَنَّكُمْ} ويكي بالوعيد كما في {إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ} ⁹⁹⁸. وقال عند تفسير قوله تعالى: {إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} ⁹⁹⁹: "فيها وعد ووعيد للفريقين، فهي للمؤمن المهتدي وعد، وللضال وعيد. ومن بصر الله قلبه لا يعد ذنبه غائباً ينسى؛ فإنه ولو غاب

⁹⁹² الحج، 47/22.

⁹⁹³ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ص 9.

⁹⁹⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 447.

⁹⁹⁵ آل عمران، 9/3.

⁹⁹⁶ إبراهيم، 7/14.

⁹⁹⁷ إبراهيم، 7/14.

⁹⁹⁸ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ق 1، ص 14.

⁹⁹⁹ المائدة، 105/5.

عن قلبه فهو محفوظ عند الله وسيحضر¹⁰⁰⁰. وقال عند قوله تعالى {فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا} ¹⁰⁰¹:
 "والوعيد بمعنى العقاب نفسه فإن الوعد يستعمل بمعنى الإخبار بالخير أو الشر، وأصله الأول"¹⁰⁰². ففي
 مذهب المصنف أن الله يمكن أن "يخلف في وعده بالخير، {الْمِيعَادُ} الوعد بالخير ولكنه لا يخلف في
 وعيده للعصاة أصحاب الكبائر. فقلوه سبحانه وتعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ} أي: الوعيد بالشر. والعفو
 مقيد بعدم الإصرار.

وأما معتقد أهل السنة في الوعد والوعيد فقد ذكرها الإمام الرازي عند قوله تعالى {وَالَّذِينَ آمَنُوا
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} ¹⁰⁰³ حيث قال: "ما ذكر القرآن آيةً في
 الوعيد إلا وذكر بجنبها آية في الوعد، ليظهر بذلك عدله تعالى؛ لأنه لما حكم بالعذاب الدائم على
 المصيرين على الكفر حكم بالنعيم الدائم على المصيرين على الإيمان. ولأن المؤمن لا بد وأن يعتدل خوفه
 ورجاؤه؛ وجاء في الخبر (لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا) ¹⁰⁰⁴، وذلك الاعتدال لا يحصل إلا بهذا
 الطريق، ولأنه يظهر بوعده كمال رحمته، وبوعده كمال حكمته، وقوله تعالى {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ
 يَشَاءُ} ¹⁰⁰⁵ أخص منه، والخاص مقدم على العام، ولأن إلحاق التأويل بعمومات الوعيد أولى من إلحاقه
 بعمومات الوعد؛ لأن الوفاء بالوعد كرم، وإهمال الوعيد وحمله على التأويل بالتعريض جود وإحسان"¹⁰⁰⁶.
 فالفرق في الوعيد بين ما يذهب إليه الخوارج وبين أهل السنة، أن الخوارج ترى بأن الله لا يخلف
 في وعيده، ولما توعد العصاة بالعذاب فتعذيبهم لا بد منه، إن لم يتوبوا قبل موتهم من عصيائهم توبة
 نصوحاً. فلا رحمة للعصاة يوم القيامة. عند الخوارج. لأنه لا يخلف الميعاد.

¹⁰⁰⁰ أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 619.

¹⁰⁰¹ الإسراء، 17/5.

¹⁰⁰² أطفيش، هيمان الزاد، ج 7، ص 252.

¹⁰⁰³ البقرة، 82/2.

¹⁰⁰⁴ رفعه الرازي فقال: كما قال عليه الصلاة والسلام؛ ولكن جاء في كشف الحفاء: قال في "الآلئ": هذا مأثور عن بعض السلف وهو
 كلام صحيح. وقال في "المقاصد" وتبعه في "الدرر": لا أصل له في المرفوع؛ وإنما يؤثر بعض السلف؛ فرواه البيهقي عن مطرف، قال: "لو
 وزن خوف المؤمن ورجاؤه بميزان؛ ما كان بينهما خيط شعرة"، ورواه عن شعبة قال: "لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه؛ ما زاد خوفه. انظر
 كشف الحفاء للعجلوني، ج 2، ص 194.

¹⁰⁰⁵ النساء، 48/4.

¹⁰⁰⁶ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 3، ص 584؛ ج 11، ص 228.

وأما أهل السنة فعقيدتهم بأن الله تعالى أخبر فقال {كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ} ¹⁰⁰⁷ ولأن الوفاء بالوعد كرم، وإهمال الوعيد جود وإحسان.

المطلب الثامن: الهداية والتوفيق والإضلال والخذلان في مفهوم الخوارج

الهداية للإيمان والطاعات في مقابلة الإضلال بالكفر والعصيان، ويستحيل حمل الإضلال على خلق الضلال، لأنه تعالى لو خلق الضلال في العبد ثم كلفه بالإيمان لكان قد كلفه بالجمع بين الضدين. عرض المصنف لمسألة الهداية وما يتعلق بها من التوفيق، وللإضلال وما يتصل به من الخذلان؛ بأن كلاهما منهما ليسا جبراً؛ بل إنها وقعا لأسباب باشرهما الموفق والضال؛ فقال عند قوله تعالى {مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا} ¹⁰⁰⁸: "من يهد الله بالتوفيق، فليس التوفيق جبراً؛ بل هو أمر تسببوا فيه بأقوال وأفعال واعتقادات اختيارية، قارنها التوفيق. وكذا الإضلال ليس فيه جبر؛ بل تسببوا له بأمور قارنها الخذلان. ثم ذكر المصنف بأنه يُجَوِّز وجهاً آخر هو أن المعنى ليس مجرد الآيات موجباً للاهتداء؛ بل موجب الاهتداء هداية الله عز وجل بالتوفيق للمتأمل للآيات" ¹⁰⁰⁹. وذكر عند قوله تعالى {قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ} ¹⁰¹⁰: "في هذا الكلام انقياد وإنابة، وإقرار بأنهم قد تباطؤوا وتناولوا عن الامتثال، وإشعار بأنهم ندموا بعض الندم، وفي قولهم (إن شاء الله) إقرار بأن الاهتداء لا يحدث إلا بإرادة الله تعالى، كما لا يحدث نقص شيء وزيادته إلا بإذن الله" ¹⁰¹¹. ذكر المصنف في الآية {وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ} معبراً عما ذكره بصيغة "عندنا وعند قومنا" أن دلالة على أن الأمر بالشيء قد ينفك عن إرادة وقوعه، كما يأمر الله الكفار بالإيمان، وقد قضى وأراد أنهم لا يؤمنون؛ وكذا النهي عن الشيء قد لا ينفك عن وقوعه، كما ينهاهم عن شيء وقد قضى وأراد أن يفعلوه؛ وهذه الإرادة بمعنى القضاء، فهي غير حادثة؛ وذلك أنه أمرهم بالذبح فقالوا "إن شاء الله" فاشتروا للاهتداء مشيئته تعالى، فدل أنه لو لم يشأ لم يهتدوا ولو أمرهم وصح الاستدلال بمقاهم؛ لأن ظاهره أمر شرعي ولم يُزَجروا عنه، فدل على أنه شرعي مقبول ¹⁰¹². فوافق المصنف هنا أقوال المفسرين؛

¹⁰⁰⁷ الأنعام، 12/6.

¹⁰⁰⁸ الكهف، 17/18.

¹⁰⁰⁹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 10، ق 1، ص 32.

¹⁰¹⁰ البقرة، 70/2.

¹⁰¹¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 358.

¹⁰¹² أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 358.

فإنَّ هذا الاعتقاد هو اعتقاد أهل السنة والجماعة، فقالوا عند قوله تعالى {وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} ¹⁰¹³ "ويهدي من يشاء بالتوفيق، {إلى صراط مستقيم} هو طريق الهداية والإسلام ولباس التقوى. وفي تعميم الدعوة وتخصيص الهداية بالمشيئة دليل على أن الأمر غير الإرادة، وأن المصير على الضلالة لم يرد الله رشده" ¹⁰¹⁴.

ووافق المصنف مذهب أهل السنة بقوله "إن الأمر بالشيء قد ينفك عن إرادة وقوعه"، وخالف مذهب المعتزلة، كما يفصح عن ذلك قول الرازي: "احتج أصحابنا بقوله {وَلِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْهُتَدُونَ} على أن الحوادث بأسرها مرادة لله تعالى، فعند المعتزلة أن الله تعالى لما أمرهم بذلك فقد أراد اهتدائهم لا محالة، وحينئذ لا يبقى لقولهم إن شاء الله فائدة. أما على قول أصحابنا فإنه تعالى قد يأمر بما لا يريد" ¹⁰¹⁵. وقال الإمام الطبري عند قول الله تعالى {يُتَّبِعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ} ¹⁰¹⁶: "قوله (ويفعل الله ما يشاء) يعني: والهداية والإضلال بيد الله، فلا تنكروا أيها الناس قدرته، ولا اهتداء من كان منكم ضالاً، ولا ضلال من كان منكم مهتدياً، فإنَّ بيده تعالى تصريف خلقه وتقليب قلوبهم، يفعل فيهم ما يشاء" ¹⁰¹⁷. وللطبري في قوله تعالى {وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمِّيًّا وَبُكَمًّا وَضُمًّا مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا} ¹⁰¹⁸؛ حيث قال: "ومن يهد الله يا محمد للإيمان به، ولتصديقك وما جئت به من عند ربك، فوققه لذلك، فهو المهتد المصيب للحق، لا من هداه غيره، فالهداية بيده. (وَمَنْ يُضِلِلْ) ومن يضلله الله عن الحق فيخذله عن إصابته، ولم يوفقه للإيمان بالله رسوله، فلن تجد لهم أولياء ينصرونهم من دون الله، إذا أراد الله عقوبتهم والاستنقاذ منهم" ¹⁰¹⁹.

وقال المصنف في معنى الآية {وهو أعلم بالمهتدين}: "هو أعلم بطرق الإضلال من غيره من المضلين، وإضلال الله خذلانه، ومعنى أضله صيره ضالاً، أو وجده ضالاً" ¹⁰²⁰.

¹⁰¹³ يونس، 25/10.

¹⁰¹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 3، ص 110.

¹⁰¹⁵ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 3، ص 549.

¹⁰¹⁶ إبراهيم، 27/14.

¹⁰¹⁷ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 16، ص 603.

¹⁰¹⁸ الإسراء، 97/17.

¹⁰¹⁹ الطبري، جامع البيان، ج 17، ص 559.

¹⁰²⁰ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 234.

إن مسألة الهداية والإضلال بالنظر إلى التوفيق والخذلان وإرجاع كل ذلك إلى القضاء والقدر تبين حكمة الله المطلقة في التوفيق، مع عدله في عدم إجبار العباد، وهي من أعظم مفاتيح فهم القضاء والقدر في الإسلام، كما قال النبي ﷺ فيما ورد عن علي رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ في جنازة، فأخذ شيئاً فجعل ينكت به الأرض، فقال: (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة) قالوا يا رسول الله! أفلا نتكل على كتابنا وتدع العمل؟ قال: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة)، ثم قرأ {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى} ¹⁰²¹.

المطلب التاسع: رأي الخوارج في خلق أفعال العباد

يقرر المصنف بأن أفعال العباد جميعها من خلق الله تعالى، ليوافق أهل السنة، ويرد على الجبرية والمعتزلة القائلين بأن أفعال العباد هي من خلقهم، فقال: وإن قدرة العبد لا تأثير لها البتة؛ وإنما هي مقارنة لمقدورها فقط. ثم لا بأس بقول الفخر الرازي إن القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الباري ¹⁰²². وفيما يتعلق بمسألة أفعال العباد وخلقها قال عند قوله تعالى {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} ¹⁰²³: "وقد علمت بأن أعمال العبد مخلوقة لله تعالى؛ وهذا مذهبنا معشر الإباضية ومذهب الشافعية وغيرهم، ثم ظهر لي أن تخريج الآية عليه ضعيف جداً مع أنه هو الحق، ومن خالفه مبطل ضال؛ فإنه لا يخفي أن مراد إبراهيم عليه السلام أنه خلقكم وما تعملونه، أو خلقكم وما يكون مصنوعاً بأيديكم" ¹⁰²⁴.

وما نقله المصنف هنا لا يختلف كثيراً. إلا قوله ثم ظهر لي أن تخريج الآية عليه ضعيف جداً. عن قول الإمام الرازي رحمه الله عند قوله تعالى {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} ¹⁰²⁵: "احتج جمهور الأصحاب بقوله "والله خلقكم وما تعملون" على أن فعل العبد مخلوق لله؛ فقوله "وما تعملون" أي: وعملكم، فصار

¹⁰²¹ متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب فسنيسره للعسرى، رقم 4949، ج 6، ص 171.

¹⁰²² أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 7، 8.

¹⁰²³ الصافات، 96/37.

¹⁰²⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 11، ص 368.

¹⁰²⁵ الصافات، 96/37.

المعنى والله خلقكم وخلق عملكم¹⁰²⁶. وقال الرازي عند قوله تعالى {رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ}¹⁰²⁷: احتج أصحابنا بهذا الآية على أن أفعال العبد مخلوقة لله، فإن قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام {اجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ}¹⁰²⁸ يدل على أن ترك المنهيات لا يحصل إلا من الله تعالى. وقوله تعالى {رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي} يدل على أن فعل المأمورات لا يحصل إلا من الله تعالى، وذلك تصريح بأن إبراهيم عليه السلام كان مصرّاً على أن الكل من الله¹⁰²⁹. ويرد المصنف على الجبرية والمعتزلة فيقول عند تفسير قوله تعالى {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى}¹⁰³⁰ أي: ما أبلغ التراب عين كل واحد من المشركين {إِذْ رَمَيْتَ} إذ حركت يدك إلى جهة العدو وطرحت ما فيها إليهم {ولكن الله رمى} أبلغ التراب وأدخله أعينهم. وذكر موضحاً بأن رميه ﷺ لا يبلغ هذا المبلغ ولا يقدر عليه فرميه ﷺ وسطاً بمعنى التحريك لليد، والطرح فعل للنبي ﷺ وهو مخلوق لله، والإبلاغ والتفريق فعلا لله مخلوقان، وهما كمالان ومقصودان للفعل، وهما فرع في معنى لفظ الفعل، يعبر بالفعل عن وقوعه وهو الأصل وعن مشاركته وعن إرادته والقدرة عليه. وختم كلامه في هذه المسألة قائلاً "هذا هو الحق وهو مذهبنا معشر الإباضية"، فلم يوفق إلى معنى الآية من رام أن الآية دليل على بطلان نسبة الأفعال للعباد، وعلى أنها أفعال لله، وأنهم مجبرون عليها، ولزمهم ذلك في كل فعل؛ ولا من زعم أن أفعال العباد خلق لفاعلها¹⁰³¹.

والقرآن يرشد إلى الاستمرار في طلب التوفيق للمنهج المستقيم في الدين بقوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}، أي: اهدنا الصراط المستقيم وهو المنهج الحق؛ ففي الاعتقادات من توغل في التنزيه وقع في التعطيل ونفي الصفات، ومن توغل في الإثبات وقع في التشبيه وإثبات الجسمية والمكان؛ وهما طرفان معوجان، والصراط المستقيم خالٍ عن التشبيه والتعطيل. ومن قال "إن فعل العبد كله منه" وقع في القدر، ومن قال "لا فعل للعبد" وقع في الجبر؛ وهما طرفان معوجان، والصراط المستقيم إثبات الفعل للعبد

¹⁰²⁶ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 26، ص 343.

¹⁰²⁷ إبراهيم، 40/14.

¹⁰²⁸ إبراهيم، 35/14.

¹⁰²⁹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 19، ص 106.

¹⁰³⁰ الأنفال، 17/8.

¹⁰³¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 332.

مع الإقرار بأنّ الكلّ بقضاء الله¹⁰³².

والخلاصة في خلق أفعال العباد عند أهل السنة، أنّ كلّها واقع بقدر الله، وأن الله هدى ووفق بعضاً وأضلّ بعضاً في التقدير؛ وذلك باعتبار ما لهم من الميل والاكتساب؛ فالله قدر الشرور وأوجد القدرة على فعلها عند فاعليها، ونهاهم عنها وأوجد فيهم القدرة على تركها، فلا تعارض بين القدر والتكليف؛ خلاف ما توهمته القدرية فنفوا التقدير والعلم؛ وما توهمته المعتزلة من عدم تعلق قدرة الله بأفعال المكلفين فليست من خلقه. والتحقيق في هذه المسألة ما ذهب إليه أهل السنة "ووافقهم المصنف" من أن الله هو مقدر أفعال العباد، إلا أن فعلها من العبد لا من الله تعالى. "فكان مذهب الأشاعرة أكمل بالتحقيق على طريق الجمع بين ما في الكتاب والسنة من الأدلة"¹⁰³³.

المطلب العاشر: الفرق بين الهدى والضلال عند الخوارج

هذا المطلب يبين معنى الهدى والضلال، بينما كان المطلب الثامن من هذا المبحث لبيان ذات الهداية والإضلال المقترنين بالتوفيق أو الخذلان. وقد شرح المصنف الهدى بأنه الإرشاد والبيان والدلالة، وهو خاصٌّ بالمتقين، لأنهم المسترشدون بإرشاده وبيانه، بخلاف غيرهم، فإنه إرشاد وبيان ودلالة لهم إلى طريق الهدى، لكنهم لا يقتدون بإرشاده وبيانه ودلالته فكانوا ضالّين، ويجوز أن يكون المراد بالهدى الإيصال إلى المقصود والتوفيق إليه وليس مطلق الإرشاد والبيان والدلالة إليه¹⁰³⁴. واستدلّ المصنف للمعنى الثاني بقوله تعالى: {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} ¹⁰³⁵، بدليل أنه ﷺ بين الحق لكل أحد، وإنما نفى عنه أن يكون الإيصال والتوفيق إلى المقصود بيده لمن أحب، فقال تعالى {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} ¹⁰³⁶، وبدليل مقابلة الهدى بالضلال، واستدلّ المصنف للمعنى الأول بقوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى} ¹⁰³⁷ فقال: أي بيّنا لهم الحق وتركوه، ولم يرد توفيقهم إليه، لأن الموفق لا يمكن أن يترك الحق إلى العمى. وذكر عند قوله تعالى {هدى للناس} يعني: إرشاداً لمن تدبره بعقله ونظر في المعجزات والآيات

¹⁰³² فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 1، ص 164.

¹⁰³³ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 257.

¹⁰³⁴ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 12، ص 330.

¹⁰³⁵ القصص، 56/28.

¹⁰³⁶ القصص، 56/28.

¹⁰³⁷ فصلت، 17/41.

فينفعه؛ وأما من أعرض عنه فإنه يزداد خساراً، كقوله تعالى: {وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا} ¹⁰³⁸. وتخصيص بعضهم الهدى بالوجه الأول وبعضهم بالثاني مردود بورودهما جميعاً، ولا نسلم أنه لا يقال مهدي إلا لمن اهتدى؛ بل يقال أيضاً لمن هدي فلم يهتد؛ وإنما قيل مهدي للمنتفع بالهدى دون غيره، ولا مدخل لذلك في أن الهدى للدلالة، أو للدلالة الموصولة إلى المطلوب ¹⁰³⁹.

وفصل المصنف أنواع الضلال فبيّن أنه يأتي في القرآن الحكيم على عدة معان؛ ومن هذه المعاني أن يكون بمعنى الكفر والبعد عن الإيمان. وذكر عند قوله تعالى {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ} ¹⁰⁴⁰ أي إنما أتهدي بما يوحى إليّ ربي، فيكون الاهتداء بتوفيق الله تعالى وهدايته، وأما الضلال فبخذلانه، بأن ينقاد الإنسان إلى النفس الأمارة بالسوء، الجاهلة بالذات الإلهية فيطيعها؛ فكأنه قيل: إن ضللت فكان ضاللي بما أمرتني به نفسي من السوء، وإن اهتديت فتوفيق بري وعنايته ¹⁰⁴¹. وهذا المعنى الذي أوضحه المصنف يتفق عليه أهل السنة والجماعة، وهذا المعاني وافقت ما ذكره الإمام النووي رحمه الله تعالى عند شرحه للحديث الذي رواه مسلم (كلُّكم ضالٌّ إلا من هديته) ¹⁰⁴²، فظاهر هذا الكلام أنهم خلقوا على الضلال إلا من هداه الله؛ ولكن ورد في الحديث المشهور (كلٌّ مولودٌ يولد على الفطرة) ¹⁰⁴³، فقد يكون المراد بالحديث الأول وصفهم بما كانوا عليه قبل مبعث رسول الله ﷺ وأهم لو تركوا وما هم عليه في طباعهم من إثارة الشهوات والراحة وإهمال النظر لضلّوا. قال النووي: "وفي هذا دليل لمذهب أصحابنا وسائر أهل السنة أن المهتدي هو من هداه الله، ويهدي الله اهتدى بإرادة الله" ¹⁰⁴⁴.

وهذا ما صرّحت به نصوص الكتاب والسنة. ومما قاله المصنف في الهداية عند تفسيره لقوله تعالى {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} ¹⁰⁴⁵ بمعنى أعطنا الهدى إلى الصراط المستقيم، وثبته يا ربنا في قلوبنا ووفقنا

¹⁰³⁸ الإسراء، 82/17.

¹⁰³⁹ أطفيش، هميان الزاد، ج 12، ص 330.

¹⁰⁴⁰ سبأ، 50/34.

¹⁰⁴¹ أطفيش، هميان الزاد، ج 11، ص 156.

¹⁰⁴² مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم 2577، ج 4، ص 1994.

¹⁰⁴³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم 1385، ج 2، ص 100.

¹⁰⁴⁴ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج 16، ص 132.

¹⁰⁴⁵ الفاتحة، 5/1.

إليه، أو بمعنى بيّنه لنا لتتبع هداه، وذكر أنّ هذا الدعاء يصحّ ممن هُديّ مع أنه على الهدى، بمعنى طلب التثبيت عليه والزيادة منه، أو بمعنى طلب المراتب المرتبة على ما حصل للمهتدي من الهداية، وذكر وجهاً آخر لمعنى طلب الهدى من المهتدي وهو أنه يصحّ طلبها ممن لم يكن على هداية، فيكون تحصيلاً للشبوت والزيادة، وختم تفسيره الموفق للصواب فقال بأن المراد من طلب الهداية المعنى الموجود في كل من الوجهين، وهو طلب للكينونة على الصراط المستقيم¹⁰⁴⁶.

بعدما بين المصنف رحمه الله هذه المعاني وفصلها، وهذه عادته في كثير من الآراء التي يأتي بها، حيث يقول في نهايتها: "هذا ما ظهر لي في تفسير الآية". ثم استطرد بتفصيل الهداية فأثنى بنصوص وردت فيها الهداية بمعنى الإرشاد، كقوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}¹⁰⁴⁷، وبمعنى الإلهام كقوله تعالى: {أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى}¹⁰⁴⁸ أي إلهام الحيوانات إلى منافعها، وبمعنى البيان كقوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى}¹⁰⁴⁹، أي بينا لهم. وقوله {إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى}¹⁰⁵⁰، أي التبيين والإرشاد. فوافق تفسيره ما عليه أهل السنة من المفسرين، وأكد تكل المعاني التي ذكرها فقال بعد هذه الآيات: ذلك كله بمعنى الإرشاد، وإن شئت فقل بمعنى التبيين، والمعنى واحد، وذلك أن للهدى معنيين: أحدهما التبيين، والآخر الإيصال إلى المقصود، وهو المراد في {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}، وكلا المعنيين بلطف، فلا نستعمل الهداية إلا في الخير¹⁰⁵¹.

ولكنه خرج عن التفسير ليدخل في بيان الهداية وفق تقسيمات علم المنطق، ففصّل أنواع الهداية منطقياً فيقول: "بأنها لا تنحصر إلا في أجناس:

الأول: كالإفضاء للقوى التي يتمكن بها المرء من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية، والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة، بأن يفيض الله القوة على الإنسان، حتى يتمكن بها من الاهتداء إلى مصالحه.

¹⁰⁴⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 37.

¹⁰⁴⁷ الشورى، 52/42.

¹⁰⁴⁸ طه، 50/20.

¹⁰⁴⁹ فصلت، 17/41.

¹⁰⁵⁰ الليل، 12/92.

¹⁰⁵¹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 37.

الجنس الثاني: الدلائل الفارقة بين الحق والباطل، والصالح والفساد، فقوله {وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ} ¹⁰⁵² أي طريقي الخير والشر؛ فقد يعمل بالدليل فيصل إلى الهدى، ويعرض عنه فيعمى.

والجنس الثالث: الهداية لإرسال الرسل وإنزال الكتب كقوله {وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا} ¹⁰⁵³، وقوله {إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ} ¹⁰⁵⁴.

الجنس الرابع: أن يكشف عن قلوبهم ويريههم الأشياء كما هي بالوحي أو الإلهام والمنامات.

ويختص بهذا الأنبياء والأولياء، كقوله {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ} ¹⁰⁵⁵، وقوله {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا} ¹⁰⁵⁶. فإذا قال العارف: اهدنا لصراط المستقيم، فهو طلب للإرشاد إلى طريق السير إلى الله، ليمحو عنه ظلمات الأحوال الواردة عليه فتزداد معرفته كأنه يرى الشيء عياناً ¹⁰⁵⁷.

وقال المصنف عند قوله تعالى {لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} ¹⁰⁵⁸: أي إذا نهيتموه عن ضلاله فإنه {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} ¹⁰⁵⁹ والنهي من الاهتداء، فمن لم ينه الضال عن ضلاله مع قدرته على نهيه فليس بمهتد، فتضره ضلالة الضال من حيث كونها سبباً لهلاكه لعدم نهي عنها. فالآية موجبة للنهي عن المنكر، ومؤكدة له أبلغ تأكيد؛ لأنها أفادت أن من لم ينه عن المنكر فهو غير مهتد؛ بل هو ضال كفاعل ذلك المنكر، معدود من جملة الضالين، إذ لا يشك أن النهي عن المنكر اهتداء واجب ¹⁰⁶⁰.

وإن فريقاً من الخوارج ضلوا طرق الهداية إذ يرون بأنَّ القدر بخيره وشره هو من خلق العبد، فهو الذي يُبدعه، وأنَّ الله يريد الخير، ولا يريد الشرّ، ومعاصي العباد ليست بمشيئة الله. وهم فرقة الميمونية الذين انفصلوا عن العجاردة، كما مر عند الكلام على فرق الخوارج؛ وقالوا: إنَّ القدر بخيره وشره من خلق العبد، والعبد هو يُبدعه، وأنَّ الله يريد الخير، ولا يريد الشرّ، ومعاصي العباد ليست بمشيئة الله ¹⁰⁶¹.

¹⁰⁵² البلد، 10/90.

¹⁰⁵³ الأنبياء، 73/21.

¹⁰⁵⁴ الإسراء، 9/17.

¹⁰⁵⁵ الأنعام، 90/6.

¹⁰⁵⁶ العنكبوت، 69/29.

¹⁰⁵⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 37.

¹⁰⁵⁸ المائدة، 105/5.

¹⁰⁵⁹ الأنعام، 164/6.

¹⁰⁶⁰ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، جامع الكتب الإسلامية، كتب الطوائف المبتدعة، ج 4، ص 420.

¹⁰⁶¹ الشاطبي، الاعتصام، ج 3، ص 148.

ولبيان وجه الموافقة في الهدى والضلال بين المصنف في حديثه عن الهداية والضلال، وليس في منهجه ومنهج الخوارج، اقترن كلام المصنف مع ما قاله الإمام الرازي حيث ذكر: "احتج أصحابنا بأن الهدى والضلال من الله، لقوله تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ} ¹⁰⁶² وهذا يدل على أنه تعالى كان أبداً في جميع الملل والأمم آمراً بالإيمان وناهياً عن الكفر" ¹⁰⁶³. فمنهم من هدى الله تعالى إلى الحق، ومنهم من حقت عليه الضلالة، بمعنى فمنهم من هداه الله إلى الإيمان والصدق والحق، ومنه الهدى إلى الاعتقاد الموافق، ومنهم من أضله عن الحق وأعماه عن الصدق وأوقعه في الكفر والضلال، ومنه سلوك طريق الابتداع في الدين، حيث ذهب جماعة إلى أن ذهب إلى أن أمر الله موافقاً لإرادته. بينما قال الرازي: "أمر الله تعالى لا يوافق إرادته، بل قد يأمر بالشيء ولا يريد به وينهى عن الشيء ويريد كما هو مذهبنا، والمعتزلة يقولون: الأمر والإرادة متطابقان أما العلم والإرادة فقد يختلفان، ولفظ هذه الآية صريح في قولنا إن الأمر بالإيمان عام في حق الكل، أما إرادة الإيمان فخاصة ببعض دون البعض" ¹⁰⁶⁴.

المطلب الحادي عشر: الفرق بين إرادة الله وأمره عند الخوارج

يعدّ هذا المطلب أنموذجاً مهماً للوقوف على منهج المصنف في التفسير لآيات الاعتقاد، لأن الأفكار الموجودة تحت هذا المطلب من أقوال المصنف إلا ما أشير إليه. فبين المصنف معنى " {أَرَادَ اللَّهُ} بمعنى شاء الله، أي فعله أو يفعله بلا سهو ولا إكراه فلا فعّال غيره، ومعصية العاصي واقعة بإرادته تعالى، لأنه هو الذي خلقها، فقد أراد الله خلقها والخلق فعله، فبطل القول من أن المعصية لم تكن بإرادته. أضاف المصنف قائلاً: "وإن شئت فقل إرادته قضاؤه، فلا أول لها فهي كالعلم صفة ذات، وتطلق أيضاً على تقديره كأن تقول: لما أراد الله خلق السماوات والأرض فعل كذا، وهي الإرادة المقارنة للفعل" ¹⁰⁶⁵. وقال بعض المعتزلة: "إرادته علمه باشتمال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصلح. فإن علم ذلك يدعو إلى تحصيله. فالإرادة لأفعاله من صفاته السلبية، والأفعال من صفاته الثبوتية".

وقالت الأشعرية: معنى إرادته ترجيح أحد مقدوراته على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه فهي

¹⁰⁶² النحل، 36/16.

¹⁰⁶³ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 20، ص 205.

¹⁰⁶⁴ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 20، ص 205.

¹⁰⁶⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 200.

صفة ذات قديمة زائدة على العلم، وهو معنى قريب من تفسيرها بالقضاء". وخرج بقولهم: "تخصيصه بوجه دون وجه" من القدرة، لأنها لا تخصص الفعل ببعض الوجوه بل هي للفعل مطلقاً. وإن شئت فقل على مذهبهم: إرادته تعالى توجب ترجيح أحد مقدراته، وتخصيصه بوجه دون وجه. والإرادة كالمشيئة أعم من الاختيار والحب، فإنهما تفصيلاً، إلا الاختيار المراد به نفي القهر والضرورة فليستا بأعم منه.

ويذكر المصنف معنيين من النفي والإثبات في الإرادة؛ فأما معنى النفي فهو أن الإرادة إنما هي نفي الاستكراه، وأما معنى الإثبات فهو أن أهله قالوا بأن إرادة الله هي صفة ذات، يُنفى بها عن الله أن يستكره على فعل. وذكر المصنف للمعتزلة قولهم: "إنها فعل الله وليست صفة ذات". ثم فصله بأنهم اختلفوا في ذلك الفعل، فقليل إنما عرض حال في المراد، وقالت الجهمية إرادة الله هي المراد، وقال شعيب من الإباضية أن إرادة الله للأشياء محبته لأن تكون. وأراد القائل بالإباضية - كما صرح المصنف - الإباضية غير الوهبية أو مطلق الإباضية، وعرف المصنف بهذا القائل بعبارة "ولكن شعيب المذكور نكرة".

بعد أن ذكر المصنف هذه الأقوال أخذ بالرد على قول الجهمية بقوله إنه لو كانت الإرادة هي المراد لكان العلم هو المعلوم، ولكانت القدرة هي المقدور عليه وهكذا. والإرادة والمشيئة معنى واحد، وهو صفة أزلية غير العلم، والقدرة متعلقة في الأزل لتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها، ونسبة الضدين يمكن أن يقع بها الضد الآخر، ونسبة كل منهما إلى الأوقات سواء، إذ كما يمكن أن يقع في وقته الذي وقع فيه، يمكن أن يقع قبله أو بعده، فلا بد لتخصيصها بالوقوع دون غيره من مخصص يقتضي ذلك لذاته حتى لا يحتاج إلى مخصص آخر غيره ولا يتسلسل وهو الإرادة. ووقوع الشيء تابع لتعلق الإرادة، وتعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة، وتعلق الإرادة لذاتها لا ينافي اختيار الفاعل، والحادث تابع للعلم المتعلق في الأزل بتخصيص الإرادة، بمعنى أن حدوث الحادث على ما تعلق به العلم القديم وإن كان متبوعاً للعلم. فالعلم بحدوث الحادث في وقته المعين تابع لوقوعه فيه، فالعلم تابع للوقوع، والوقوع تابع للعلم، وهذا المخصص هو الإرادة وهي قديمة، ولو كانت حادثة للزم كونه تعالى محلاً للحوادث، ولاحتاجت إلى إرادة أخرى وتسلسل. وهي شاملة لجميع الكائنات، لأنه تعالى موجد لكل ما يوجد من الممكنات، إذ قدرته شاملة، وهو فاعل بالاختيار فيكون مريداً لها، ولأن الإيجاد بالاختيار يستلزم إرادة الفاعل، ومن جملة الكائنات الشر والكفر والمعصية، فيكون مريداً لها¹⁰⁶⁶.

¹⁰⁶⁶ هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 200.

وبعد أن ذكر المصنف هذا التفصيل في الإرادة، ذكر بأن المعتزلة ذهبوا إلى خلافها. ثم ذكر الدليل الذي استدلل به المعتزلة وناقش أدلتهم، فقال:

الدليل الأول للمعتزلة: إن المعصية غير مأمور بها، فلا تكون مرادة، إذ الإرادة مدلول الأمر ولازمه. وكان جوابه على هذا الدليل بقوله: فيجواب عن هذا بأن الأمر قد ينفك عن الإرادة، كأمر المختبر لأحد هل يمثل أو لا؟¹⁰⁶⁷.

والدليل الثاني: "لو كانت المعصية مرادة لوجب الرضا بها، إذ الرضا بما يريد الله واجب، والرض بالكفر كفر. لأنه يجب الرضا بقضاء الله به، وإيجاده للمقضي يتطلب عدم سخط القضاء لا بنفس الكفر المقضي لذاته، وتناول العاصي إياه بصدوره منه. ووجب الرضا عندي بموت الأنبياء من حيث أنه قضاء الله، ويحرم السخط به، ولا توقف في صحة الرضا بفعل الله"¹⁰⁶⁸.

والدليل الثالث: "لو كانت المعصية مرادة لكان الكافر مطيعاً بكفره، لأنها مراد المطاع. "وأجاب عن هذا الدليل بقوله" إن الكافر إذا رضي بقضاء الله تعالى عليه بالكفر، كان مطيعاً برضاه طاعة لا تنفعه لحصول الكفر، والطاعة هي تحصيل ما أمر الله لا ما أراده العاصي أو الكافر، فالواجب عليه شيان في حال كفره: الرضا بالقضاء عليه بالكفر، والانقلاع عن كفره"¹⁰⁶⁹.

والخلاصة: إنَّ الإرادة عند المصنف تعني المشيئة، فالله خالق المعصية ووقعت بإرادته، وهي قضاؤه، والإرادة كعلم الله صفة ذات، كقدرة الله، فإذا أراد شيئاً خلقه، ووقوع الشيء تابع للإرادة، والقدرة تبع للإرادة، وتعلق الإرادة لا ينافي اختيار الفاعل، والحادث تابع للعلم في الأزل بتخصيص الإرادة؛ فحدوثه على حسب ما تعلق به العلم القديم، فالعلم بالحادث في وقته المعين تابع لوقوعه فيه، فلا منافاة بين ما يقال من أن العلم تابع للوقوع، وما يقال من الوقوع تابع للعلم، وهذا المخصص هو الإرادة وهي قديمة. ومعنى الإرادة عند أهل السنة كما ذكر المصنف: إرادته ترجيح أحد مقدراته على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه فهي صفة ذات قديمة زائدة على العلم، وهو معنى قريب من تفسيرها بالقضاء. والإرادة عند الأشاعرة "صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع"¹⁰⁷⁰.

¹⁰⁶⁷ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 201.

¹⁰⁶⁸ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 201.

¹⁰⁶⁹ أطفيش، هميان، ج 1، ص 201.

¹⁰⁷⁰ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، حاشية الشهاب على فسير البيضاوي، ج 2 ص 96.

المبحث الرابع: خلاصة منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد

في هذا المبحث خلاصة لما كان متناثراً في هذه الدراسة، للوقوف على النقاط التي توضّح منهج الخوارج في تفسيرهم لآيات الاعتقاد، وذلك من خلال الاطلاع على نماذج من أقوالهم في التفسير ومناقشتها، بحيث تكون وقائع تبرهن على رسوخ هذا المنهج عندهم.

المطلب الأول: دراسة حول منهج الخوارج العقدي

من قرأ كلام المصنف وتأمله وقارن بين أقواله، سواءً في مصنفه "هميان الزاد إلى دار المعاد" أو في غيره من مصنفاته، فإنه سيقف على أهمّ عقائد الخوارج وعقائد الإباضية، علماً بأن المصنف قد يختلف مع بعض الإباضية ذاتها، كما يختلف مع الخوارج. وأهم الأسس والمركّزات لمنهجهم العقدي هي:

الأول: إنّ في قول المصنف: واختلفت الخوارج، وهم الذين خرجوا عن ضلالة علي". يلاحظ في حديثه عن الذين خرجوا على علي رضي الله عنه موقفه من الخوارج القائلين سوءاً في حق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمبشرين منهم بالجنة خاصة، وفي عثمان وعلي على الأخص. وقد صرح المصنف مادحاً عمل الخوارج بقوله فيهم: "وهم الذين خرجوا عن ضلالة علي"¹⁰⁷¹ رضي الله تعالى عنه وأرضاه. فما كان ينبغي لقطب الإباضية أن ينزلق في هذا المنزلق. وقوله هذا فيه دلالة واضحة وصریحة على فكره وعقيدته في حق علي رضي الله عنه ومن كان في صفه.

الثاني: قوله في اختلاف الخوارج يوحى بأنه يرى ما تراه الخوارج في الإيمان والكفر والشرك والنفاق، وقد دلّ على ذلك قوله فقالت الإباضية الوهبية وسائر الإباضية بأن من أخلّ بواحد من الثلاثة. وذكر في أكثر من مناسبة بأن الإيمان يطلق على مجموع الاعتقاد والإقرار والعمل. فمن أخلّ بواحدة من هذه الثلاث فيحكم بإشراكه لترك الاعتقاد أو لترك الإقرار، فهو منافق بترك العمل، ولو فعل ذنباً صغيراً، ثم استدرك بقوله: وقال الباكون كذلك وأنه لا صغيرة، أي: قال الآخرون من غير الإباضية. ثم ذكر رأي أهل الحديث في مسألة الإيمان فقال: ومذهب المحدثين أن انضمام العمل والإقرار إلى الاعتقاد على التكميل لا على أنه ركن¹⁰⁷².

¹⁰⁷¹ أطفیش، همیان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 65.

¹⁰⁷² أطفیش، همیان الزاد، ج 1، ص 201

الثالث: عند نقله مذهب المحدثين ذكر بأن العمل ركن من أركان الإيمان، فقال: "ونحن نقول إن انضمام العمل والإقرار إلى الاعتقاد ركن، وهما جزء ماهيته"¹⁰⁷³، وذكر قولاً آخر ولكن بصيغة التضعيف "قيل" وهو أن العمل شرط خارج عن ماهية الإيمان، وأن ماهية الإيمان هي التصديق بالقلب فقط؛ وأما حديثه عن الإقرار فيحصل بإشهار دين الله تبارك وتعالى وتعظيمه والدعاء إليه ونفي أحكام المشركين عن نفسه. ثم أخذ يفصّل في بيان ذلك فقال: وأما العمل فلوجوب الصدق، فمن لم يعمل فقد كذب اعتقاده وإقراره وإن أقرّ، وخرج عن عبادته بالله تعالى الذي أقر وآمن به واعتقد أنه عبد من عباده. ومن قوله هنا يتبين سبب اعتقاده بأن "العمل جزء من الإيمان؛ لأن العمل دليل صدق الإيمان، فإذا انتفى العمل فقد ثبت الكذب، والكذب كبيرة، والكبيرة تُخرج من الإيمان"¹⁰⁷⁴.

الرابع: بعد ذكره قولين في العمل؛ موضحاً إما أن يكون الإقرار والعمل جزءين من الإيمان أو أن يكونا شرطين له ذكر بعدهما وعلى كلا القولين يكفي إقراره وعمله في خلوة عن حضور أحد. مضيفاً قولاً آخر مناقضاً لرأيه ولعمامة الخوارج، فهو لجماعة الكرامية من الخوارج، حيث زعمت أن الإيمان هو التلفظ بالشهادتين، سواء طابقه الاعتقاد أم لم يطابقه؛ فإن طابقه نجا ولو أنه لم يعمل طاعة قط؛ وإن تلفظ بالشهادتين ولم يوافق لفظه اعتقاده فهو مخلد في النار من غير أن يسموه مشركاً. وهذا مذهب جديد في الخوارج، يتمثل بكون التلفظ بالشهادتين ينفي اسم الشرك باطناً وظاهراً؛ ولكنه لا ينفي حكم الشرك، وحكمه هو الجزاء بالنار إن لم يطابق اللفظ مع الاعتقاد"¹⁰⁷⁵. فهو يؤكد بذكر هذه الأقوال على أن العمل ملازم للإقرار، فلا بد من العمل ليصدق عليه أنه مؤمن. وقد علمنا أن الإيمان عند أهل السنة يصدق على التصديق والإقرار. وقد يقع على التصديق لمن لم يتمكن من الإقرار لخرس أو موت.

الخامس: بعد أن حكى قول الكرامية أتبعه بقول الأشاعرة والماتريدية، وذهبهم معروف بأن الإيمان تصديق بالجنان وإقرار باللسان؛ لأن التصديق لما اعتبر بكل من اللسان والجنان صار كلّ منهما جزءاً من ماهية الإيمان؛ وتصديق القلب لا يحتمل السقوط، وتصديق اللسان يسقط للأخرس والمكهر"¹⁰⁷⁶. فهو يؤكد على ارتباط عمل القلب واللسان في أن كلا منهما جزء من الإيمان.

¹⁰⁷³ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 201.

¹⁰⁷⁴ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 201.

¹⁰⁷⁵ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 201.

¹⁰⁷⁶ أطفيش، هميان، ج 1، ص 65.

السادس: أعلن المصنف القول المتفق عليه بين الأشاعرة والماتريدية وبين الإباضية في الإيمان فقال: وقولهم موافق لما نقوله معشر الإباضية الوهبية. وبعد بيانه لما اتفق عليه أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية والإباضية وهو أن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان ذكر الذي وقع الاختلاف فيه بين أهل السنة والإباضية فقال: "غير أنا نقول إن العمل جزء من ماهية الإيمان"، ثم استدرك على كلامه بقوله ولكن لا يخفى أن العمل جزء من ماهية الإيمان التام وليس جزءاً من مطلق الإيمان. والذي يظهر من كلامه هذا أن العمل ليس جزءاً من أصل الإيمان بمعنى التصديق؛ ولكنه لازم ليكون الإيمان كاملاً، فلذلك أتى بكلام يوضح فيه الدليل على أن العمل جزء من الإيمان الكامل التام لا من مطلق الإيمان فقال: ودليل ذلك أنا لا نحكم بالشرك على من ترك العمل. والإيمان باق عند من ترك العمل ولا ينفيه. فمطلق الإيمان تركت ماهيته عندنا بالاعتقاد والإقرار فقط؛ ومما يرجح ذلك: أن الله جل وعلا ذم المعاند أكثر من ذمه للجاهل المقصر؛ وهذا الذم للإنكار والعناد لا لمجرد عدم الإقرار¹⁰⁷⁷. ولكنه أكد في أقواله له على أن الإيمان له ثلاثة أركان، إقرار واعتقاد وعمل، والكفار تركوا هذه الثلاثة، فلهم بحسب تركهم لها ثلاثة من الزبانية، على كل واحد من الأبواب الستة، والمجموع ثمانية عشر، والباب الواحد للفساق، لأنهم لم يأتوا بالعمل، وقد أقرروا واعتقدوا¹⁰⁷⁸.

السابع: وحكى المصنف قولاً بخلاف مذهبه، وذلك في قوله: وقيل يثبت الإيمان بالاعتقاد فقط، وأما الإقرار فيكون بإشهار الدين والدعاء إليه، ونفي أحكام الشرك¹⁰⁷⁹، واستدلّ لهذا القول بإضافة الإيمان إلى القلب، كما في قوله تعالى: {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ}¹⁰⁸⁰، وقوله {وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}¹⁰⁸¹، واحتج بأن عطف العمل الصالح على الإيمان في آيات كثيرة، والنطق باللسان من العمل الصالح.

¹⁰⁷⁷ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 65.

¹⁰⁷⁸ أطفيش، هميان الزاد، ج 14، ص 479.

¹⁰⁷⁹ أطفيش، هميان، ج 1، ص 65.

¹⁰⁸⁰ النحل، 106/16.

¹⁰⁸¹ الحجرات، 14/49.

الثامن: قرن الإيمان بفعل بعض المعاصي كالإقتتال والقتل والظلم كقول الله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾¹⁰⁸² وكقوله سبحانه وتعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾¹⁰⁸³ فإننا إذا رأينا من أحد أماراة المؤمنين حكمنا بإيمانه، وأزلنا عنه حكم الشرك؛ فعلم أن الإيمان في القلب، وإذا كشف عنه بأي علامة حكمنا به¹⁰⁸⁴.

التاسع: "ولست في قولي ذلك أقصد مخالفة أصحابنا؛ ولكن ذكرت ما أدى إليه اجتهادي"¹⁰⁸⁵، يدلّ هذا على أن لدى المصنف بعض الآراء التي خالف بها جماعته الإباضية؛ فضلاً على مخالفته للمعتزلة التي يتوافق معها كثيراً، مع مخالفته للأشاعرة أيضاً.

العاشر: ذكر المصنف سؤالاً افتراضياً، وأجاب عنه بجواب فقال: "وإن قلت لا يتصور لمعتقد ألا يقرّ! فقال في جوابه: قلت يتصور ذلك، لأنه يمكنه أن يصلي صلاة ليس فيها تصريح بلا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فيسلم من التحيات قبل أن ينطق بالشهادتين"¹⁰⁸⁶.

الحادي عشر: يُفهم من قول المصنف وتصريحه بأن "جمهورنا وجمهور قومنا" يقولون: "لا إيمان بلا إقرار. والتلفظ باللسان في الإيمان وقع الاختلاف في إيمان من لم يقرّ بلسانه؛ وأما من لم يدعن ويقرّ بقلبه فلا خلاف فيه"¹⁰⁸⁷. ومفهوم هذا: أن من لم يقرّ بالإيمان بقلبه فغير مؤمن، وأما إن كان يقرّ بقلبه ولكنه ما أقرّ بلسانه فوقع في إيمانه اختلاف. كما بين المصنف.

الثاني عشر: ذكر المصنف قولين للعلماء في إطلاق الإيمان على من لم يشترط الإقرار باللسان¹⁰⁸⁸. وهذا ما ذكره النووي نقلاً عن القاضي عياض: "اختلف الناس فيمن عصى الله تعالى من أهل الشهادتين؛ فقالت المرجئة لا تضره المعصية مع الإيمان، وقالت الخوارج تضره ويكفر بها، وقالت المعتزلة يخلد في النار إذا كانت معصيته كبيرة، ولا يوصف بأنه مؤمن ولا كافر؛ ولكن يوصف بأنه في منزلة بين المنزلتين. وقد أجمع العلماء على أن من كان مصداقاً بقلبه ولسانه وفعل هذه الخصال لا يحكم عليه

¹⁰⁸² الحجرات، 9/49.

¹⁰⁸³ الأنعام، 82/6.

¹⁰⁸⁴ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 66.

¹⁰⁸⁵ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 66.

¹⁰⁸⁶ أطفيش، هميان، ج 1، ص 66.

¹⁰⁸⁷ أطفيش، هميان، ج 1، ص 66.

¹⁰⁸⁸ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 74.

بكفر ولا نفاق مَحْلِدٍ في النار؛ فإن إخوة يوسف ﷺ جمعوا هذه الخصال، وكذا وجد لبعض السلف والعلماء بعض هذا أو كله، وهذا الحديث ليس فيه إشكال¹⁰⁸⁹، ولكن اختلف العلماء في معناه؛ فالذي قاله المحققون والأكثرُونَ . وهو الصحيح المختار . معناه أن هذه الخصال خصال نفاق، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال، ومتخلق بأخلاقهم؛ فإن النفاق هو إظهار ما يبطن خلافه. وهذا المعنى موجود في صاحب هذه الخصال، ويكون نفاقه في حق من حدثه ووعدته واثمنه وخاصمه وعاهده من الناس، لا أنه منافق في الإسلام، فيظهره وهو يبطن الكفر، ولم يرد عن النبي ﷺ بهذا أنه منافق كنفاق الكفار المخلدين في الدرك الأسفل من النار. وقوله ﷺ (كان منافقاً خالصاً) معناه شديد الشبه بالمنافقين بسبب هذه الخصال. قال بعض العلماء وهذا فيمن كانت هذه الخصال غالبية عليه، فأما من ينذر ذلك منه فليس داخلياً فيه، فهذا هو المختار في معنى الحديث¹⁰⁹⁰. وقد نقل الإمام أبو عيسى الترمذي رضي الله عنه معناه عن العلماء مطلقاً، فقال: "إنما معنى هذا عند أهل العلم نفاق العمل، وقال جماعة من العلماء المراد به المنافقون الذين كانوا في زمن النبي ﷺ، فحدثوا بإيمانهم وكذبوا، وأؤتمنوا على دينهم فخانوا، ووعدوا في أمر الدين ونصره، فأخلفوا وفجروا في خصوماتهم"¹⁰⁹¹.

الثالث عشر: قال المصنف مؤكداً بأنه "ثبت أن لكل واحد من مالك وأحمد والشافعي وأبي حنيفة قولاً بأن المؤمن عاص بترك التلفظ. وذكر ابن حجر وغيره: عن جمهور الأشاعرة وبعض محققي الحنفية أن الإقرار باللسان شرط لإجراء أحكام الدنيا فحسب، وزعم بعضهم أنه لو أجزيت عليه لنطقه بلسانه وهو كافر باطناً. كنكاح مسلمة . ثم زال كفره القلبي، احتل حل الوطء لقيام التلفظ به لإجراء الأحكام عليه؛ ولكن الصواب عدم حل النكاح إلا بعد تجديده، فيحل له بعد التجديد مع أنه زان بها، وذلك إذ جامعها وهو مشرك، للأثر (المشرك الزاني بامرأة)، أوله سفاح وآخره نكاح، غير أن المرأة هنا مسلمة، ولكنها لم تدخل على نية الزاني، بل غرّها بتوحيده لسانه، فيجوز لها العود إليه بنكاح جديد، لأنها لا يصدق عليها أنها زانية، وإسلامه جبّ ما صدر أيام شركه. ونظيره الحكم بشاهدي زور في

¹⁰⁸⁹ الحديث متفق عليه، وهذه رواية الإمام البخاري رحمه الله تعالى: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (أربع خلال من كن فيه كان منافقاً خالصاً؛ من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر؛ ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية، باب إثم من عاهد غدر، رقم 3178، ج4، ص 102.

¹⁰⁹⁰ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج2، ص 47.

¹⁰⁹¹ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج2، ص 47.

النكاح؛ فإنه لا يحلّ لمن علم بالزور العمل بذلك الحكم عندنا وجمهور قومنا، وهو الصواب الموافق للكتاب والسنة"¹⁰⁹².

الرابع عشر: قول المصنف: "هذا اعتقاد الإباضية الوهبية؛ أما اعتقادهم في الأصول: فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً بن عبد الله ابن عبد المطلب عبده ورسوله، وأنّ ما جاء به حق، وأنّ الله لا يشبهه شيء ولا يُشبهه شيئاً، وأنه منزّه عن الأماكن، ولا تجري عليه الأزمان، وهو سابق على الزمان والمكان؛ وبعد وجودهما هو سبحانه وتعالى فيهما بالإيجاد والعلم والحفظ والقدرة والإرادة والنقص والزيد والإبقاء. والزمان يخلقه الله جزءاً فجزءاً فكيف يكون فيه! والمكان خلّق له فكيف يكون فيه! ولا موجود غير الله إلا والله موجّده، ولا يتّصف بالتجزؤ ولا بالجهات، وهو قادر على كلّ شيء، ولا يحتاج إلى شيء، وكلّ شيء محتاج إليه. وكلّ ما كان صفة لمخلوق فهو منزّه عنه، لا يوصف به وقوعاً ولا جوازاً. وما اتفق لفظه فمعناه وحقيقته مختلفة، كوجود الله وعلمه، ووجود غيره وعلمه، وأنّ صفاته ذاتية لا خارجة حالة فيه، ولا خارجة مقترنة به، ولا فيه معنى يقتضيها؛ فهو عالم بالذات، لا بعلم زائد، وقادر بالذات لا بقدرة زائدة. وصفاته لا أول لها ولا آخر، وهي كلّها شيء واحد، وهي ذاتية، والذات الواجب للوجود لا يتجزأ. وأفعاله حادثة، تنقضي وتتجدد. وأنّ القرآن مخلوق، وعلمه تعالى قديم غير حادث. وأنّ الله تعالى جملة الأنبياء والرسل، وجملة الملائكة والكتب"¹⁰⁹³.

الخامس عشر: يلاحظ من كلام المصنف السابق الاتفاق في المسائل العقدية الكبرى؛ ولكن يتخللها مخالفات لا ترقى إلى مستوى أن تكون ضلالة، ومنها قوله "فهو عالم بالذات، لا بعلم زائد، وقادر بالذات لا بقدرة زائدة" فقصد بذلك نفي وجود صفات لله تعالى "لأنها بزعمه تقتضي تعدد الإله؛ ولكن قوله "عالم بالذات - قادر بالذات" يجعل الخلاف بينه وبين أهل السنة خلافاً بالشكل لا بالمضمون؛ إذ يُثبت الصفات الواجبة لله تعالى؛ وهي على حسب تعبيره لا تسمى بصفات الله؛ وإنما هي ذاته. وهذا اختلاف في الشكل لا في المضمون؛ ولكن يجب الحذر عند اختيار الألفاظ في علم التوحيد، تعظيماً لله تعالى وحذراً من القول على الله بما لم يقله في حق ذاته.

¹⁰⁹² أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 66.

¹⁰⁹³ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقّي آل إباح، ص 9..1.

السادس عشر: في قوله "وَأَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ" مخالفة سببها أنه يرى بأن كلام الله تعالى إنما هو علمه؛ فلا تفرقة عنده وعند الخوارج بين القرآن والعلم القائم بالذات الإلهية. ومَرَّ معنا قول المصنف: "والقرآن كلام الله مخلوق، وما فيه من المعاني علم الله بلا أول"¹⁰⁹⁴. وظاهر ما مرَّ من كلام المصنف أن القرآن مخلوق، ويقصد به علم الله تعالى، والعلم صفة ذات. والمقصود بكلام الله الوارد في القرآن معلوماته. فالعلم "القرآن" صفة ذات قديمة، ومعلوماته بمعنى الحوادث المخلوقة وفق علمه مخلوقة. فهو لا يقصد بأن معاني القرآن . التي هي علم الله . حادثة.

السابع عشر: ذكر المصنف مبيناً اعتقاد الإباضية وغيرهم في مسألة الإيمان، ومما ذكره حكاية عن الإمام النووي، فزعم بأن "الإمام النووي قال بأن أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين اتفقوا على أن من آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه مع قدرته فهو مخلد في النار. وكثيراً ما يكرر حكاية مذهب الإباضية في مسألة الإيمان، كقوله عند تفسير آية {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}¹⁰⁹⁵: وزعم بعض أن الإيمان يدخل فيه جميع الأعمال الصالحة. وقيل آمنوا بمعنى عملوا الصالحات، أي: داوموا على عمل الصالحات. وتدل هذه الآية على أن المراد بمن كسب سيئة المشرك والفاسق؛ لأن الآية ذُكر فيها الموحد غير الفاسق، ولو أريد بمن كسب سيئة المشرك فقط لبقى الفاسق، فبطل قول بعض قومنا إن هذا دليل على أن المراد بـ "من" كسب المشركين. وزعم بعض قومنا أن المراد بـ "من" كسب اليهود القائلين {لَن تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً} لأنه تأكيد، فهو عام في كل من كسب سيئة وأحاطت به خطيئاته"¹⁰⁹⁶.

الثامن عشر: ويتبين رأي الإباضية في الصفات الإلهية بالرجوع إلى كتبهم، فهم يقفون من هذه الصفات موقف النفي أو التأويل، محتجين بالابتعاد عن اعتقاد المشبهة فيها، ويرون أن إثباتها يؤدي إلى التشبيه المذموم؛ وهو لم يخطر على بال الصحابة الذين تلقوا علمهم صافياً من في رسول الله ﷺ طرياً، قبل أن تُعرف تلك التعمُّقات الباطلة، والخوض في علم الكلام.

وخلاصة ما ذهب إليه الإباضية: إنهم يُرجعون الصفات الإلهية من العلم والقدرة والإرادة وجميع صفات كمال التي أثبتها الله لنفسه إلى الذات؛ فيرون أنه تعالى عالم بذاته، فقالوا: إن الله عالم بذاته،

¹⁰⁹⁴ أطفيش، إزالة الاعتراض، ج 14، ص 321.

¹⁰⁹⁵ البقرة، 82/2.

¹⁰⁹⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 395.

وقادر بذاته، وحي بذاته، ومريد بذاته، ومتكلم بذاته، وسميع وبصير بذاته، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

التاسع عشر: ذكر المصنف حاكياً منهجه ومنهج جماعته في بيان الإيمان، بالإضافة إلى

التنويه بمذاهب من غيرهم في مسألة الإيمان، وهو أنَّ الإيمان شرعاً يطلق على التصديق بما عُلم من الدين بالضرورة أنه من دين سيدنا محمد ﷺ؛ كنفي الشراكة عن الله تعالى، وإثبات النبوة والرسالة والبعث والجزاء. ومعنى كون ذلك معلوماً بالضرورة أنه مشهور، ضروري لا يحتاج إلى كسب. فما كان إجمالاً كالملائكة والكتب والرسول كفى الإيمان به إجمالاً، وما كان تفصيلاً كجبريل وموسى والإنجيل اشترط الإيمان به تفصيلاً. حتى إن من لم يصدق بمعين من ذلك فهو مشرك، كذا ذكر بعض الشافعية وهو حق كما نقول معشر الإباضية الوهبية. ولكن جمهورنا يوجب معرفة آدم وجبريل، ولا يمهّل بمعرفتهما، كما لا نمهله نحن ولا قومنا في معرفة النبي والقرآن. ولا يشرك الإنسان بإنكار نبي لم يتواتر. ويطلق الإيمان على مجموع الاعتقاد والإقرار والعمل؛ فمن أخلّ بالاعتقاد وحده، وبالاعتقاد والعمل، فهو مشرك من حيث الإنكار ومنافق من حيث إنه أظهر ما ليس في قلبه. ومن أخذ بالإقرار وحده، أو أخذ بالإقرار والعمل فهو مشرك عند جمهورنا وجمهور قومنا. وقال القليل: إذا أخلّ بالإقرار وحده مسلم عند الله من أهل الجنة، وإن أخلّ بالإقرار والعمل ففاسق كافر كفر نعمة، ومنافق. وإن أخلّ بالعمل فقط فمنافق عندنا، وهو فاسق ضال كافر كفوفاً دون شرك، غير مؤمن بالإيمان التام. وقالت المعتزلة إنه خارج عن الإيمان وغير داخل في الكفر، سواء كان كفره كفر الشرك أو دونه¹⁰⁹⁷.

العشرون: الخوارج ضيّقت رحمة الله الواسعة، ورأوا الغضب يصيب كل مذهب في الحكمة الإلهية؛ بلا عفو ولا رحمة. والله من صفاته العفو والمغفرة. وهذا منه تعالى لأهل للعفو. قال الله تعالى: {قُلْ لِلَّهِ كَفَرُوا إِنَّ يَنْتَهُوا يُعْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ}¹⁰⁹⁸ وهذا العفو في حق الذين كفروا كفراً أصلياً، وهو الكفر الصريح المتفق عليه بين جميع الطوائف؛ لا الكفر الذي تقول به الخوارج والمعتزلة. فثبت أن الانتهاء هو الذي يملكه كله في كل وقت، وهو البرء عن كل أنواع الكفر والمعاصي، والإيمان بالله تعالى وبجميع ما يؤمن المرء به. فالانتهاء والإقلاع عن هذا الكفر جزاؤه العفو. والله تعالى وعد العفو بالانتهاء عن الكفر؛ فيلزم أن يكون صاحب الكبيرة مغفوراً له. والكافر مرتكب للكبائر، فيجب له بالانتهاء العفو والمغفرة.

¹⁰⁹⁷ أطفئش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 65.

¹⁰⁹⁸ الأنفال، 38/8.

والله تعالى ألزم المسلم اسم الإيمان قبل ارتكاب الكبيرة، وأزال عنه اسم الكفر، وحرم على من يقال له لست مؤمناً: {وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا} ¹⁰⁹⁹. والاختلاف في حكم فاعل الكبيرة لا يزال عند المعتزلة والخوارج؛ فلم يروا أن الله في حكمته تعالى يجود بالعفو عنه.

لقد بين المصنف أهم المسائل العقدية التي خالف بها وذلك حين قال: "مسائل أربع اختلفنا فيها مع القوم:

الأولى: مسألة الرؤية، وغير بعيد أن يلزم من أجلها الكفر على قول بعض الأئمة.

الثانية: قولهم بالخروج من النار لمن مات فاسقاً عاصياً من الموحدين، وهذه مقالة اليهود.

الثالثة: هي الإيمان قولاً بلا عمل، وإن كانت مقالته في باب الإيمان مخالفة لفظاً، فإنه موافق معنى، فيصبح من أطاع الله ورسوله كمن عصاه، بل العاصي أكرم عند الله، وغير بعيد في مثل هذا أن يقال فيه إنه حديث خرافة.

الرابعة: في القرآن المتلو بالألسن المكتوب في المصاحف، إنه ليس بقرآن حقيقة؛ بل هو دال على القرآن ¹¹⁰⁰.

المطلب الثاني: التناقض في منهج الخوارج التفسيري

في هذا المطلب بيان لما وقع للخوارج من التناقض فيما توصلوا إليه من العقيدة والآراء المخالفة لأهل السنة من جهة، والمتناقضة مع ذاتها من جهة أخرى. قالت الخوارج بأن الإيمان يتركب من ثلاثة أركان (اعتقاد ونطق وعمل)، فإذا اختل واحد منها بطل الإيمان، ولهم في قولهم هذا مذاهب غير منتظمة ولا مستندة إلى دليل قاطع، فليس لهم إلا التعلّق بظواهر بعض الآثار والإعراض عما سواها؛ فقالوا بأن من ترك شيئاً من الأعمال فهو كافر مخلّد في النار؛ لأن الأعمال عندهم جزء من الإيمان. ويقصدون بالأعمال فعل الواجبات وترك المحرمات ولو كانت من الصغائر؛ لأن جميع الذنوب عندهم كبائر، حيث يعتبرون الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة.

إن تارك بعض الواجبات كافر عند الخوارج؛ وكفره كفر نعمة لا كفر شرك يخرج من الإيمان. وموطن التناقض هنا في اعتقادهم بكفر من ترك بعض الواجبات، ولكنهم لما لم يحكموا بخروجه عن الإيمان

¹⁰⁹⁹ النساء، 94/4.

¹¹⁰⁰ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 56.

الذي هو ضد الكفر، أرادوا أن يتاركوا ما وقعوا فيه من الخطأ، فأوجدوا حكماً خاصاً للعاصي فقالوا بأن كفره كفر نعمة، متشبهين بالمعتزلة الذين رأوا بأنه في منزلة بين الكفر والإيمان؛ ووافقت المعتزلة الخوارج بأن الأعمال من الإيمان، وكان للمعتزلة في هذا مذاهب غير منضبطة، إذ قال متقدميهم بأن العاصي مخلد في النار؛ ومع هذا فهو لا يوصف بالكفر ولا بالإيمان، ووصفوه بالفسق، فاستحق الخلود في النار لارتكاب الكبيرة.

ولما ذهب المصنف مذهب سائر الخوارج ووافق المعتزلة في نفي وقوع رؤية الله تعالى في الجنة؛ لم يكتف بنفيها بل ذهب إلى تكفير من يقول بجوازها؛ فعلى تعبيره "وغير بعيد أن يلزم من أجلها الكفر على قول بعض الأئمة. ولما ردّ على من قال بجوازها فقال. أما قولهم برؤية بلا كيف ولا مقابلة ولا جهة إلى آخر قولهم، فإن ذلك سفسطة؛ لأن انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط مطلقاً في العقل؛ ولهذا سلم بعضهم هذه القضية قائلين: إن الاحتجاج العقلي لا ينهض حجة في مسألة الرؤية"¹¹⁰¹. وليت المصنف اكتفى بمنع الرؤية! بل زاد على ذلك فجوّز كفر من قال بها. وهذا ما صرح به عند بيان المسائل التي خالف بها فقال: "وغير بعيد أن يلزم من أجلها الكفر" أي مسألة الرؤية "على قول بعض الأئمة"¹¹⁰². القول بجواز رؤية الله تعالى يوقع في التشبيه والتجسيم. فأولوا قوله تعالى {وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ}¹¹⁰³ تأويلاً يخرج النصّ عن مدلوله. ولكن ظاهر لفظ "ناظرة" يدلّ على تشريف تلك الوجوه أنها تنظر إلى جانب الله تعالى نظراً خاصاً، لا يشاركها فيه من يكون دون رتبهم.

فعلى قول المصنف بكفر من ذهب إلى تجويز وقوع رؤية الله تعالى للمؤمنين بالأبصار، يترتب عليه تكفير من قال بها من الصحابة، وعلى قائمتهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وكذلك التابعين وسائر الأئمة والعلماء القائلين بوقوع رؤية الله تعالى لأهل الإيمان يوم القيامة.

ولما ردّ المصنف على أهل السنة لقولهم بالخروج من النار لمن مات فاسقاً عاصياً من الموحدين؛ احتج بأن "هذه مقالة اليهود، قال الله تعالى: {وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً}¹¹⁰⁴. وهؤلاء خالفوا جميع الأمة ما عدا المرجئة، فاتفقوا معهم في المعنى تسهياً منهم لأنفسهم، لما رأوا أن لا غنية لهم

¹¹⁰¹ أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 56.

¹¹⁰² أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 56.

¹¹⁰³ القيامة، 23/75.

¹¹⁰⁴ البقرة، 80/2.

عن فعل المحجور؛ وهذا مما يُغري بالمعصية، فينقلب على زعمهم الممنوع مباحاً، فدخلت بهذا التقرير¹¹⁰⁵.
ولكن المفسرين قالوا بغير ما ذهب إليه المصنف؛ حيث قالوا بأن قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا}¹¹⁰⁶ "يدلّ على أن المؤمنين يخرجون
من النار إلى الجنة؛ ولا شك أن ثواب الإيمان والمداومة على التوحيد، والإقرار بأنه من صفات الجلال
والإكرام، والمواظبة على العبودية مئة سنة: أعظم ثواباً من عقاب شرب جرعة من خمر، فإذا حضر هذا
الشارب يوم القيامة وأسقط عنه قدر عقاب هذه المعصية من ذلك الثواب العظيم فضل له من الثواب
قدر عظيم، فإذا أُدخل النار بسبب ذلك القدر من العقاب! فلو بقي فيها لكان ظلماً وهو باطل، فوجب
القطع بأنه يخرج إلى الجنة"¹¹⁰⁷.

إنّ قول المصنف في حديثه عن "المسائل التي وقع الخلاف فيها بينه وبين القوم الذين خالفوه،
فذكر منها مسألة قدم القرآن وخلقه فقال: وفي القرآن المتلو بالألسن المكتوب في المصاحف ما ليس
بقرآن حقيقة؛ بل هو دالّ على القرآن؛ فهو حينئذ القرآن الذي نقرأه، وهو الحاجز عن القرآن القائم
بذات الباري، وهو الكلام عندهم. أي الذين قالوا بقدم القرآن. فلم يفهموا أنّ ذات الباري لا يقوم بها
شيء؛ لأنها حقيقته التي لا يعلمها إلا هو. ثم ختم بانتقاد أهل السنة"¹¹⁰⁸. ولكن لا يعتقد مسلمٌ بقدم
ورق المصحف وجلده والحر الذي كتبت به كلمات حروفه، ولا يعتقد قدم صوت قارئ القرآن؛ وإنما
المقصود عند من قال بقدمه إنما هو المعنى القائم بذات الله تعالى، فالقرآن هو كلام الله تعالى القديم،
وكذلك صفات الله تعالى ليست هي ذاته، ولا هي شيء مستقل عنه تعالى، وتعبير أهل السنة في صفات
الله بقولهم: ليست هي عين ذاته ولا غير ذاته.

وكلام المصنف في موضع آخر يدلّ على هذا المعنى وإن اختلفت الألفاظ، حيث ذكر بأن
الإجماع على أن معنى هذه الصفات ثابت لمولانا تعالى، أي بحيث لا يصح أن يقال ليس بقادر - تعالى
عن ذلك - بل من رام ذلك فهو كافر، وإنما الخلاف هل هي أسماء لصفات سوى المعاني، أو هي عبارة
عن قيام المعاني بالذات؟

¹¹⁰⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 68.

¹¹⁰⁶ النساء، 40/4.

¹¹⁰⁷ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 10، ص 82.

¹¹⁰⁸ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، ص 55، 56.

وفي مسألة كفر مرتكب الكبيرة، يظهر بأن المصنف يرى ما تراه عامة الخوارج وهو أن العاصي مرتكب الكبيرة كافر مخلّد في النار. بمعنى أن هذا العاصي فاسق خارج عن الإسلام؛ فلذلك استحقّ الخلود في النار؛ ولكنّ قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} ¹¹⁰⁹ يردّ على مَنْ قال بأنه كافر وأن مرتكب الكبيرة مخلّد في النار. وهذا الزعم يتناقض ومعنى الآية بل وجميع الآيات التي تحثّ العاصي على التوبة وتبشّره بالمغفرة؛ كقوله تعالى {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} ¹¹¹⁰. فكيف يستقيم قول الخوارج بخلود العاصي في النار إزاء هذه النصوص الواعدة بالتوبة والمغفرة. وأما قولهم "بأن العاصي مرتكب الكبيرة مخلّد بالنار إلا إن تاب قبل موته فغير كافٍ في إصلاح ما حكموا به، إذ قولهم هذا يقضي بأن فاعل الكبيرة كافر، على خلافٍ بينهم في أنه كافر كفر نعمة أو كفر شرك؛ إضافة إلى الحكم لفاعل الكبيرة بأنه مخلّد في النار.

وأما الخوارج فإنهم يقولون بأنّ مرتكب الكبيرة كافرٌ مُخلّدٌ في نار جهنّم. وقولهم هذا ظاهرٌ بطلانه؛ بل إنّ الكثير من الآيات تنطقُ بخلاف ما قالوا به. قال الإمام البيضاوي رحمه الله تعالى في تفسيره: إنّ هذه الآية حجة على الخوارج الذين زعموا بأنّ كلّ ذنبٍ شركٌ، وأنّ صاحبه مُخلّدٌ في نار جهنّم ¹¹¹¹. ثمّ إنّ قولهم هذا يتناقض مع الآيات التي ذكرت التوبة والمغفرة والعفو عن الذنوب. ولم يُستثنَ من عدم المغفرة غير الشرك؛ وهذا إن مات المتلبّس به ولم يتب منه. وهذا المعنى صريحٌ في قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} ¹¹¹². ففي هذه الآية دليلٌ على أنّه لا يصيرُ المسلم بكلّ ذنبٍ يفعلُه مشركاً كما قالت بذلك الخوارج؛ بل وإنّ الشرك كذلك ممّا يُغفر بالتوبة، وذلك إن تاب صاحبه منه قبل الموت. فهذه الآية تُبطل قول الخوارج بأنّ مَنْ يرتكب الذنوب - ولو كانت من الصغائر - فهو كافراً. فإذا كان كذلك! فماذا يقولون إذن في البلاء الذي وقع على بعض الأنبياء عليهم الصلّاة والسلام؟ ¹¹¹³. ومثله أيضاً قول الله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ

¹¹⁰⁹ النساء، 48/4.

¹¹¹⁰ الزمر، 54/39.

¹¹¹¹ البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج2، ص 78.

¹¹¹² النساء، 48/4.

¹¹¹³ إنّ عصمة الأنبياء عن الكبائر ثبتت في الشرع، وأمّا عن الصغائر فمختلف فيها. الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 124.

فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ لَا يَأْسُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا فَعَلُوا وَلَهُمْ يَسِرَّةٌ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ¹¹¹⁴. فلم تر الخوارج جواز أن يعفو الله تعالى عن مرتكب الكبيرة، لأنهم يئسوا من رحمة الله تعالى¹¹¹⁵. والقول بأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار يعني تكفير أصحابها؛ وهذا القول يُعتبر ردًّا لما ثبت بنص القرآن والسنة¹¹¹⁶. ولكن القرآن قد استأصل اليأس من رحمة الله تعالى والقنوط من مغفرته. قال الله تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}¹¹¹⁷. فبذلك يكون الله تعالى قد فتح باب الرجاء ونهى عن القنوط من رحمته¹¹¹⁸. فمما يدل على فساد اعتقاد الخوارج قولهم بخلود فساق المسلمين المصلين إلى القبلة في العذاب¹¹¹⁹.

هذا وقد أنكرت الخوارج الشفاعة الثابتة بنصوص القرآن والسنة؛ وفي إنكارهم هذا تعدٍّ على جميع النصوص الواردة في الشفاعة. ذكر المصنف عند قوله تعالى {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ}¹¹²⁰ قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: "يعطيك الشفاعة في أمتك حتى ترضى". ثم علق رادًّا على أهل السنة والجماعة حيث يرون بأن الشفاعة تطال المذنبين وإن لم يتوبوا؛ ووصف أهل السنة والجماعة بالمخالفين. يعني لمذهبه ولكافة الخوارج. فقال: قال المخالفون قال ﷺ: (إذن لا أرضى وواحد من أمتي في النار). وأضاف بعد أن جاء بحديث (لكل نبي دعوة مستجابة، تعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة) فقال: قال المخالفون (فهي نائلة لمن مات لا يشرك بالله شيئاً إن شاء الله)¹¹²¹.

والحديث رواه البخاري ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله عليه أفضل الصلاة وأكمل التسليم: (لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة

¹¹¹⁴ فاطر، 8/35.

¹¹¹⁵ العمراني، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشعار، ج 3، ص 682.

¹¹¹⁶ البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج 2، ص 126.

¹¹¹⁷ الزمر، 54/39.

¹¹¹⁸ الشيخ عبد القادر عيسى، حقائق عن التصوف، ص 241.

¹¹¹⁹ الشيخ أحمد فتح الله جامي، (ت: 1445هـ)، المجرد المختصر من تفسير القاضي البيضاوي رحمه الله تعالى، ط 1، ت/النشر

1436 هـ. 2014 م، ص 11.

¹¹²⁰ الضحى، 5/93.

¹¹²¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 16، ص 8.

لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً¹¹²².

وأما الرواية التي استدلل بها أهل السنة والتي تخالف مذهب المصنف، فروايتها عند البخاري مسلم في أكثر من موضع في الصحيحين؛ منها ما ورد عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم قال: (أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن سرق وإن زنى، قال: وإن سرق وإن زنى)¹¹²³. وعندما ذكر المصنف رحمه الله تعالى قوله ﷺ (خيرني ربي بين أن يدخل نصف أمتي الجنة وبين الشفاعة فاخترت الشفاعة)¹¹²⁴ عَقَّب عليه بقوله راداً على هذه الرواية: "قال المخالفون (فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئاً)¹¹²⁵. وختم بقوله: "وقد علمت أن الشفاعة عند أصحابنا لا تنال إلا التائبين، وإن داخل النار لا يخرج منها"¹¹²⁶. ففي قول المصنف "وإن داخل النار لا يخرج منها" فيه ردٌ للنصوص القاطعة بخروج الموحدين الذين دخلوا النار ومنها الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أما أهل النار الذين هم أهل النار، فإنهم لا يموتون في النار، وأما ناس من الناس، فإن النار تصيبهم على قدر ذنوبهم، فيحرقون فيها حتى إذا صاروا فحمًا، أذن في الشفاعة فيخرجون من النار ضبائر ضبائر، فينثرون على أنهار الجنة، فيقال لأهل الجنة أفيضوا عليهم من الماء، قال: فيفيضون عليهم، فتنبت لحومهم كما تنبت الحبة في حميل السيل)¹¹²⁷.

ومما ذكره العلماء في الردِّ على الخوارج، موضحين بأن أقوالهم وآراءهم في تأويل بعض نصوص القرآن تفنّدها نصوص أخرى. ومنه ما ذكره المصنف عند قوله تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ} ¹¹²⁸ قال: "سواء كان منكراً له أو مقراً به؛ ولكنه تارك العمل به ولو جهلاً، حيث يكون جهله فيما يدرك بالقرآن أو السنة أو بعلم العلماء. وقال عند قوله {فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}: العاصون لله عصياناً كبيراً مناقضاً للشكر، سواء كان كُفَرَ شرك بالإنكار، أو كُفَرَ نفاق؛ ومنهم من سمى فاعل ما دون الشرك

¹¹²² مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة، رقم 198، ج 1، ص 189.

¹¹²³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، رقم 7487، ج 9، ص 142.

¹¹²⁴ ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ج 16، ص 85.

¹¹²⁵ ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج 16، ص 85.

¹¹²⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 16، ص 8.

¹¹²⁷ الدارمي، مسند الدارمي، ج 3، ص 1858.

¹¹²⁸ المائدة، 44/5.

من الكبائر كافراً، ولم يخصّه بالمشرك كما نسميه نحن¹¹²⁹.

فقولهم يتناقض مع قوله تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا}¹¹³⁰ قال الإمام القرطبي: "إن الله سبحانه خاطب غير الزوجين إذا خاف الشقاق بين الزوجين بإرسال الحكمين، وإذا كان المخاطب غيرهما! كيف يكون ذلك بتوكيلهما؟ ولا يصح لهما حكم إلا بما اجتماعا عليه. وهذا وجه الإنصاف والتحقيق في الردّ عليه. وفي هذه الآية دليل على إثبات التحكيم، وليس كما تقول الخوارج إنه ليس التحكيم لأحد سوى الله سبحانه وتعالى"¹¹³¹.

وفي قوله سبحانه وتعالى {بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}¹¹³²: (وأحاطت به خطيئته) أي: "ما يقترفه الإنسان من الجرائم، وما يحيط بالمرء فلا يترك له منفذاً للإقبال على غير ذلك؛ قال تعالى: {وَضُنُوبُهُمْ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ}، وإحاطة الخطيئات هي حالة الكفر، لأنها تجري على جميع الخطايا؛ ولا يُعتبر مع الكفر عمل صالح، كما دل عليه قوله تعالى {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا}. فلم تكن في هذه الآية حجة للخوارج الزاعمين بخلود أصحاب الكبائر من المسلمين في النار، إذ لا يكون المسلم محيطة به الخطيئات؛ بل هو لا يخلو من عمل صالح، وحسبك من ذلك سلامة اعتقاده من الكفر، وسلامة لسانه من النطق بكلمة الكفر. وقيل لرسول الله ﷺ: (أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فاقتتلنا، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة فقال أسلمت لله، أقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تقتله. فقال: يا رسول الله إنه قطع إحدى يدي، ثم قال ذلك بعد ما قطعها! فقال رسول الله ﷺ: لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال)¹¹³⁴. فقد تمسك بظاهر هذا الحديث الخوارج فقالوا بتكفير المسلم بارتكاب الكبائر، وضمنوا بأن المقصود به المماثلة في الكفر. وهذا خطأ بين؛ فقد عدّ الله تعالى القاتل - ولو عمداً - من المؤمنين؛ قال تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا

¹¹²⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 4، ص 315.

¹¹³⁰ النساء، 35/4.

¹¹³¹ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 149.

¹¹³² البقرة، 81/2.

¹¹³³ يونس، 22/10.

¹¹³⁴ متفق عليه، ورواية البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب، رقم 4019، ج 5، ص 85.

وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا¹¹³⁵. وهذه الآية مخصوصة، أو محمولة على قول من قال هذا فيمن كان متعمداً ومستحلاً لقتله، فيؤدى إلى الكفر إجماعاً. وقال أبو حنيفة وأصحابه: "إن القاتل في المشيئة الإلهية، سواء تاب أو لم يتب. فإن قيل: إن قوله تعالى: {فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا} وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ¹¹³⁶ دليل على كفره لأن الله تعالى لا يغضب إلا على كافر خارج من الإيمان! وأجاب العلماء على هذا الإشكال بأن هذا وعيد، والخلف في الوعيد كرم إلهي¹¹³⁷.

وقوله تعالى: {إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ}¹¹³⁸ يقتضي غفران ذنوبه وقبول توبته لأنها لو لم تُقبل توبته لما غُفرت ذنوبه؛ وهو دليل على صحة استتابته وقبولها منه في أحكام الدنيا والآخرة. وقتل الكافر لإقامته على الكفر، فإذا انتقل من الكفر إلى الإيمان زال وجوب قتله عنه، وعاد إلى عصمة دمه. والمرتد إذا أظهر الإسلام فقد حقن دمه، ومثله الزنديق. وحرم الله سبحانه علينا الحكم بالظن بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ}¹¹³⁹. وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إياكم والظن، فإنه أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا ولا تباغضوا، ولا تنافسوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً)¹¹⁴⁰. وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ} اللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ¹¹⁴¹، ولم يرد الله حقيقة العلم بضمايرهن واعتقادهن، وإنما أراد ما ظهر من إيمانهن وجعله علماً، فدلّ على أنه لا اعتبار بالضمير في أحكام الدنيا؛ وإنما الاعتبار بما يظهر من القول. وقال النبي ﷺ: لأسامة بن زيد رضي الله عنه حين قتل الرجل حين قال لا إله إلا الله، وقال إنما قالها متعوذاً، فقال ﷺ: (هلا شققت عن قلبه)¹¹⁴². وحدث عيسى بن عبد الرحمن فقال: سألت الشعبي عن هذه الآية {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}¹¹⁴³؟ قال قلت: "تزعّم الخوارج أنها في الأمراء، فقال كذبوا، إنما أنزلت في المشركين، إذ يخاصمون أصحاب رسول الله ﷺ فيقولون:

¹¹³⁵ النساء، 93/4.

¹¹³⁶ النساء، 93/4.

¹¹³⁷ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 334.

¹¹³⁸ الأنفال، 38/9.

¹¹³⁹ الحجرات، 12/49.

¹¹⁴⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الآداب، باب {يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن}، رقم 6066، ج 8، ص 19.

¹¹⁴¹ المتنحة، 10/60.

¹¹⁴² الجصاص، أحكام القرآن، ج 3، ص 276.

¹¹⁴³ الأنعام، 121/7.

أما ما قتل الله فلا تأكلون منه "الميتة"، وأما ما قتلتم فتأكلون منه؛ فنزلت الآية، فقال: لئن أكلتم الميتة وأطعمتموهم إنكم لمشركون¹¹⁴⁴.

وفي إنفاذ الوعيد في الآخرة اتفقت الإباضية وسائر الخوارج والمعتزلة بأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعاً، وأنهم مخلدون فلا يخرجون من النار. قال المصنف: "إلا من تاب فإنه لا يعدب بالنار، فإن قيل: يعدب تطهيراً من الذنب، أو يدخل النار ويخرج منها عوضاً عن عذاب الدنيا، وهذا يمكن أن يكلف به من يسقط الخلود عن الموحد إذا فسق، ونحن لا نقول بذلك"¹¹⁴⁵.

فهو يقطع بدخول وخلود الموحّد في النار إذا فسق بارتكاب كبيرة، وهذا لا يقول به أحد غير المكفرين للمؤمنين بالمعاصي. قال المصنف عند قوله تعالى {الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى} ¹¹⁴⁶ مبيناً بأن النار الكبرى هي نار الآخرة، وأما الصغرى فنار الدنيا؛ أو هي نار الدرك الأسفل من نار الآخرة، وهي للمشركين الذين يظهرون التوحيد؛ قال: "وهؤلاء يسميهم قومنا بالمنافقين. ومذهبنا أن المنافق نوعان؛ منافق أسرّ الشرك وأظهر التوحيد، ومنافق في قلبه توحيد ولكن تصدر منه الكبائر، إلا إن تاب"¹¹⁴⁷. بل إن المصنف رحمه الله تعالى يرى بأن العذاب للعصاة كعذاب المشركين؛ وذلك عند كلامه على قوله سبحانه وتعالى {أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} ¹¹⁴⁸ إذ قال: "هم الرؤساء الضالون المضلّون، يحملون أثقالهم وأثقالاً معها. والآية في المشركين فكُلُّهم في النار. وإن قلنا فيهم وفي العصاة، فلا يخفى أن العصاة أيضاً فيهم عاتٍ وأعتى وفق مقامه"¹¹⁴⁹. وتمسكت المرجئة والخوارج بقوله تعالى {وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ، تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ، أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُ الْفَجَرَةُ} ¹¹⁵⁰ فقالت المرجئة: هذه الآية دلت على أن الناس في القيامة أهل ثواب وأهل عقاب؛ فأهل العقاب هم الكفرة، وثبت بالدليل أن الفساق من أهل الصلاة ليسوا بكفرة، وإذا لم يكونوا من الكفرة كانوا إذًا من أهل الثواب، وذلك يدل على أنّ صاحب الكبيرة من أهل الصلاة ليس له عقاب. وأما الخوارج فقالوا: دلت الدلائل على أن

¹¹⁴⁴ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، أبي محمد الرازي ابن أبي حاتم، (ت: 327 هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم تح: أسعد محمد الطيب، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ط/3، ت/ط: 1998/1419، ج 4، ص 1380.

¹¹⁴⁵ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 447.

¹¹⁴⁶ الأعلى، 12/87.

¹¹⁴⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 15، ص 385.

¹¹⁴⁸ مريم، 69/19.

¹¹⁴⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 8، ص 151.

¹¹⁵⁰ عبس، 42، 41، 40/80.

صاحب الكبيرة يُعاقب، وهذه الآية دلّت على أن كل من يعاقب كافر، فيلزم أن يكون كل مذب كافرًا. فردّ علماء أهل السنة والجماعة على الخوارج والمرجئة، ومنهم الإمام الرازي رحمه الله تعالى حيث قال: "المذكور هاهنا فريقان، وذلك لا يقتضي نفي الفريق الثالث¹¹⁵¹. والفريقان هما أهل العقاب وأهل الثواب، والفريق الثالث الذي أشار إليه الرازي هو من يحظى بثواب الله تعالى مع أنه يناله شيء من عقابه تعالى.

ومن الدلائل على تناقضات الخوارج في فهم النصوص وتفسيرها، ما رواه البخاري عن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ، قال: {فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ}¹¹⁵²، وقال {وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ}¹¹⁵³، وكذلك قال {وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا}¹¹⁵⁴، وقال {وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ}¹¹⁵⁵، فقد كتموا في هذه الآية، وقال: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}¹¹⁵⁶، و{وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا}¹¹⁵⁷، و{سَمِيعًا بَصِيرًا}¹¹⁵⁸ فكأنه كان ثم مضى؟. وذكر آيات أخرى أشكلت عليه وظنّ أنّ فيها تناقضاً. فكان مما أجابه ابن عباس: أما قوله {مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ}، وقوله {وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا}، فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون: تعالوا نقول لم نكن مشركين، فختم على أفواههم، فتنتطق أيديهم، فعند ذلك عرف أن الله لا يكتُم حديثاً. وقوله {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} سمى نفسه ذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يُرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن، فإنّ كلاً من عند الله¹¹⁵⁹. وقد ذكر العلماء بأن هذا الرجل من الخوارج، كما جاء في "الاعتصام" للشاطبي 2/ 825: "أن رأس الخوارج نافع بن الأزرق أو غيره كما أخرجه البخاري في المعلقات عن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: إني

¹¹⁵¹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 30، ص 62.

¹¹⁵² المؤمنون، 101/23.

¹¹⁵³ الصافات، 27/37.

¹¹⁵⁴ النساء، 42/4.

¹¹⁵⁵ الأنعام، 23/6.

¹¹⁵⁶ النساء، 96/4.

¹¹⁵⁷ النساء، 56/4.

¹¹⁵⁸ النساء، 58/4.

¹¹⁵⁹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ} الزمر، 68/39، ج 6،

ص 27.

أجد في القرآن أشياء تختلف علي".

وساق الإمام الطبري مناقشات الخوارج لسيدنا عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما؛ ومنها ما قاله أحدهم لابن عباس في هذه الآيات: "{وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}"¹¹⁶⁰، فمن فعل هذا فقد كفر؟ قال ابن عباس: إذا فعل ذلك فهو به كفر، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر"¹¹⁶¹. وروى الإمام البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (من نسي فلا بأس) وقال الله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ}¹¹⁶²: والناسي لا يسمى فاسقاً. وقوله: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}¹¹⁶³.

وترى الخوارج بأن الإيمان قول وإقرار وعمل، ولذلك اضطربت أقوالهم بزيادة الإيمان ونقصانه؛ فقال المصنف رحمه الله في هذه المسألة مصرحاً بأن الإيمان لا يزيد وينقص في ذاته، ويزيد وينقص بزيادة ما يؤمن به وعدم زيادته، ونسيان ما آمن به، وسبب ذلك أنه كلما كثر إيمان النظر في الأدلة والبراهين قوي الإيمان، وكلما قل ذلك ضعف، فإذا قوي كان كمن يشاهد محسوساً فصدق به، وإذا ضعف كان كمن يصدق بشيء غائب، وكلما عثر على شيء مما يؤمن به فآمن به قد ازداد إيماناً بعد إيمان، وإذا نسيه فقد نقص عنه هذا الإيمان الذي زاد، ويدل لذلك قول ربنا تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا}¹¹⁶⁴؛ فقد تعرض شبهة لإنسان فيترك الإيمان ببعض ما آمن به مما يجب الإيمان به فيكفر. ووافقنا بعض محققي قومنا فقال: إن نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص، وأنكر أكثر متكلميهم زيادته ونقصانه، وقالوا متى قيل الزيادة والنقص، كان شكاً وكفراً. وزيادة الإيمان ونقصها لا تمنعها إلا بالنسبة لذات التصديق دون آثاره الخارجة، وتفاوت اليقين السابقة ليس تفاوتاً في شدة وضعف، وزيادته في الأدلة هي زيادة إشراقه في القلب وثمراته. والإيمان عرض لا يبقى زمانين، بل يتجدد حضوره وتواليها الاستمرار شهود موجب مع شهود الجلال والكمال، وهذا يخص كماله بالأنبياء، ويشاركهم أكابر المؤمنين في نوع منه، فثبت لهم أعداد من الإيمان لا تثبت لغيرهم، وقضية ذلك أن استمرار حضور الجزم بزيادة في ذاته، وليس كذلك عند المانع، ومن أثبتهما وأراد هذا فالخلاف لفظي، لاتفاق الفريقين

¹¹⁶⁰ المائدة، 44/5.

¹¹⁶¹ الطبري، جامع البيان، ج 10، ص 356.

¹¹⁶² الأنعام، 121/6.

¹¹⁶³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب التسمية على الذبح، باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً، ج 7، ص 91.

¹¹⁶⁴ التوبة، 124/9.

على ثبوت التفاوت في الإيمان بهذا الأمر المعين، فبقي الخلاف هل هذا المعين داخل في ماهية التصديق أو خارج عنها ولا عبرة به، لأنه ليس خلافاً في نفس التفاوت. ثم ذكر المصنف قولاً للإمام النووي خلاصته: إنَّ نفس التصديق لا يقبل الزيادة ولا النقصان، وأما الإيمان الشرعي فيقبلهما بزيادة ثمراته وهي الأعمال ونقصهما، وفي هذا توفيق بين ظواهر لنصوص التي جاءت بالزيادة. ونفس التصديق يزيد لكثرة النظر، وظاهر الأدلة، إذ لا يمكن إنكار إن إيمان المصدقين أقوى من إيمان نحو المؤلف. وجزم بما لا يترك شكاً عنده أن الإيمان محله القلب، لأنه التصديق، ولكن هل يقبل منه ذلك ويثاب عليه أو لا إلا إن أقرَّ، وهل الإقرار شرط أو شطر في الشرع، أو لا شرط ولا شطر؟ وهل هو حقيقة عرفية شريعة في الاعتقاد فقط، أو فيه مع الإقرار، أو فيهما مع العمل، أو هو موضوع بالاشتراك لكل من ذلك؟¹¹⁶⁵.

هذه بعض تناقضات الخوارج في تفسيرهم لآيات الاعتقاد، ومنهجهم الذي سلكوه في تأويلها. مزوَّدة باستعراض نماذج وأمثلة تبرهن على هذه التناقضات في التفسير والتأويل؛ وما ذكر من هذه الأمثلة ينطبق على مثيلاتها في آيات أخرى، وهذا كاف لإثبات تناقضاتهم في تفسير آيات الاعتقاد. مما يغني عن تقصِّي واستيعاب ما ذكره في هذا السبيل.

المطلب الثالث: منهج الخوارج التفسيري

يمتاز منهج الخوارج في تفسير آيات القرآن بالجمود على الظاهر من نصوصه، فلا يبحثون عن المراد من النص ولا عما يقصده ويهدف إليه. وهم لا يستقرّون على رأيٍ موحدٍ في تفسير النصوص؛ فإن لم يجمدوا على الظاهر فإنهم يؤولون النص بآرائهم وأهوائهم. ويشهد لهذا تلك الآراء المختلفة والمواقف المتناقضة التي كانت منهم. ولو نظرنا في آراء الخوارج واستدلالاتهم في التفسير لوجدنا أنهم يسلكون في تأويل النصوص مسلكاً؛ ولكنهم لا يثبتون على هذا التأويل، ففيهم من لا يرضى بهذا الرأي، فيخالفه ليذهب مذهباً مغايراً؛ وقد مرّت نماذج من هذا عند الحديث على فرق الخوارج؛ وخاصة فيما يتعلّق بمعتقداتهم وآرائهم. والغالب على منهجهم التمسك بظاهر النص، دون تأويل صحيح ولا جمع بين النصوص. وهذا ما يجعلهم يحملون النص على غير محمله الصحيح. ومن يتتبع تفسير الخوارج وعقائدهم وأفكارهم التفسيرية، يلاحظ بأن الهدف منها نصرة لمذهبهم في الغالب؛ ولما كانت مذاهبهم متعدّدة ومتخالفة كانت آراؤهم متفاوطة؛ فلذلك كانت جهودهم في تفسير القرآن طلباً للأدلة ولو بتأويل متكلف

¹¹⁶⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج1، ص 74.

لنصرة مذهبهم. فمثلاً إنَّ أكثر الخوارج يقولون بأن مرتكب الكبيرة كافر، وهو محلَّد في النار، ويسوقون أدلتهم من القرآن في حقِّ مرتكب الكبيرة، ويناقشون هذه الأدلة، ويفندون أدلة مخالفيهم. فتفسيرهم للآيات وتأويلها - من وجهة نظرهم - تظهر تأثرهم بسلطان العقيدة في بيان وتفسير نصوص القرآن. وكان من الخوارج مَنْ يضع الحديث على رسول الله ﷺ للاستدلال به، ولكنَّ هذا لا يصدق عليهم جميعاً؛ بل وقع لأفراد منهم أنهم فعلوه؛ وقد أنصف أهل العلم الخوارج إذ ذكروا أنهم ممن يهاب المعاصي والكبائر منها، فيعتقدون بأن الكذب كبيرة تخرج من الإيمان؛ فلذلك كانت الخوارج أقلَّ الفرق الإسلامية كذباً، لما كانوا عليه من كثرة تعبد؛ حتى إنهم يكفرون مرتكب الكبيرة. وقد نسب إليهم أنهم وضعوا حديث: (إذا أتاكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته)¹¹⁶⁶. ولكنهم ينفون هذه التهمة. قال أبو داود: "ليس في أهل الأهواء أصحَّ حديثاً من الخوارج". وقال ابن تيمية: "ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج. فإنهم ليسوا بمن يتعمد الكذب؛ بل إنهم مشتهرون بالصدق"¹¹⁶⁷.

ولكن قال ابن عبد البر (ت: 463 هـ) رحمه الله تعالى متحدِّثاً عن منهج الخوارج بأنهم: لا يقبلون خبر أحدٍ عن النبي ﷺ، فلم يعرفوا شيئاً من سنته ﷺ وأحكامه، المبيَّنة لمجمل كتاب الله سبحانه، والمخيرة عن مراد الله تعالى من خطابه في تنزيله، بما أراد الله عزَّ وجلَّ من عباده في شرائعه التي تعبدهم بها. وكتاب الله تعالى عربي، وألفاظه محتملة للمعاني؛ فلا سبيل إلى معرفة مراد الله منها إلا ببيان رسول الله ﷺ. ألا ترى إلى قول الله عز وجل: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}¹¹⁶⁸، والصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الأحكام إنما جاء ذكرها وفرضها في القرآن مجملاً، ثم بيَّن رسول الله ﷺ أحكامها؛ فمن لم يقبل أخبار العدول عن النبي عليه الصلاة والسلام بذلك ضلَّ وصار في عمياء؛ فلمَّا لم يقبل الخوارج أخبار الأئمة عن نبيها ﷺ، ولم يكن عندهم نبيهم ﷺ عدلاً، وكفروا عليّاً وأصحابه رضوان الله تعالى عليهم فمَن دونهم، وبذلك ضلُّوا وأضلُّوا ومارقوا من الدين، وخالفوا سبيل المؤمنين¹¹⁶⁹.

¹¹⁶⁶ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، (ت: 463 هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبي الأشبال الزهيري، ط/د. ابن الجوزي. السعودية، ط1، ت/ط: 1414 هـ، ج2، ص 1172.

¹¹⁶⁷ الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، ص328.

¹¹⁶⁸ النحل، 44/16.

¹¹⁶⁹ الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي، معارج القبول بشرح سلم إلى علم الأصول، ج1، ص 56.

وتعلّقت عقولهم بظواهر نصوص القرآن، وأعرضوا عن الأحاديث؛ فلم ينظروا في القرآن إلى الناسخ والمنسوخ، ولا إلى النص العام وما يخصّصه؛ فكان نتيجة ذلك أن قام بعضهم بوضع نصوص على رسول الله ﷺ، ومن ذلك ما نسب إليهم؛ ولكن لم يثبت أنهم وضعوه، وهو ما ذكره عبد الرحمن بن مهدي حيث قال: "وضعت الزنادقة حديثاً عنه ﷺ أنه قال: (ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا، وكيف أخالف كتاب الله وبه هداني الله؟)"¹¹⁷⁰. وللعلماء نقاش حول نسبة هذا الحديث إلى الخوارج، ثم إن راويه عبد الرحمن بن مهدي، وقد صرح بأنه من وضع الزنادقة لا من وضع الخوارج.

قال ابن عبد البرّ (ت: 463 هـ) رحمه الله تعالى: "وهذه الألفاظ لا تصحّ عنه ﷺ، عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمهم، وقد عارض هذا الحديث قومٌ من أهل العلم فقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كلّ شيء؛ فلما عرضه على كتاب الله تعالى وجدوه مخالفاً للقرآن؛ إذ لا يوجد نصٌّ في القرآن يقول لا تقبلوا من الحديث إلا ما وافق كتاب الله"¹¹⁷¹؛ بل نصّ القرآن على الأخذ بكلّ ما ثبت عن رسول الله ﷺ أمراً ونهيّاً، فقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾¹¹⁷² وفي بعض نصوصه أمرٌ بطاعته ﷺ، وفي نصوص أخرى تحذّر مخالفة أمره ﷺ، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾¹¹⁷³. ودلّت نصوص القرآن على أنه لا خيار للمسلم في قبول أو ردّ حكم رسول الله ﷺ، فإنّ حكمه ﷺ هو حكم الله تعالى، كما أنّ معصية رسوله معصية له جلّ وعلا. قال سبحانه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾¹¹⁷⁴.

وبسبب أخذهم بظواهر نصوص القرآن خالفوا الإجماع، والإجماع إما بدليل من القرآن أو من السنّة، أو من كليهما؛ فهو من أصل الدين، وليس بدعاً خارجاً على قواعد الدين وأصوله. ومن ذلك

¹¹⁷⁰ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، (ت: 463 هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبي الأشبال الزهيري، ط/د. ابن الجوزي. السعودية، ط1، ت/ط: 1414 هـ، ج2، ص 1172.

¹¹⁷¹ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج2، ص 1189.

¹¹⁷² الحشر، 7/59.

¹¹⁷³ النور، 63/24.

¹¹⁷⁴ الأحزاب، 36/33.

مخالفتهم لإجماع الأمة في نفيهم ثبوت رجم المحسن الزاني لأنه لم يرد في القرآن، فادّعوا أنّ في القرآن دليل يُبطل حكم الرجم، وأنكروا الروايات التي تثبت أنّ رسول الله ﷺ رجم، وكذلك رجم غيره، لأنّ هذه الروايات مخالفة لما في القرآن بزعمهم. واستدلّوا بقوله تعالى في حقّ الإمام: {فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} ¹¹⁷⁵؛ فأعملوا عقولهم في تأويل النصّ فقالوا: لما كان الرجم فيه إتلافٌ للنفس فإنّه لا يتبعّض؛ أي: لا يكون هذا العقاب على الحرائر تامّاً وعلى الإمام نصفه، وهذا دليل على أنّ الجلد حدّ المحصنة.

وقد ذكر الإمام الرازي هذا الإشكال الذي التبس على الخوارج فقال بوجود إشكال قوي في الآية، وهو أن المحصنات في قوله: {فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} إما أن يكون المراد منه الحرائر المتزوجات، أو المراد منه الحرائر الأبكار؛ والسبب في إطلاق اسم المحصنات عليهن حرّيتهن. والأول مشكل، لأن الواجب على الحرائر المتزوجات في الزنا الرجم، فهذا يقتضي أن يجب في زنا الإمام نصف الرجم، ومعلوم أن ذلك باطل. والثاني: وهو أن يكون المراد الحرائر الأبكار، فنصف ما عليهن هو خمسون جلدة، وهذا القدر واجب في زنا الأمة، سواء كانت محصنة أو لم تكن، فحينئذ يكون هذا الحكم معلقاً بمجرد صدور الزنا عنهن، وظاهر الآية يقتضي كونه معلقاً بمجموع الأمرين: الإحصان والزنا، لأن قوله {فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ} شرط بعد شرط، فيقتضي كون الحكم مشروطاً بهما نصّاً، فهذا إشكال قوي في الآية. ونختار القسم الثاني، وقوله {فَإِذَا أُحْصِنَ} ليس المراد منه جعل هذا الإحصان شرطاً لأن يجب في زناها خمسون جلدة، بل المعنى أن حدّ الزنا يغلظ عند التزوج، فهذه إذا زنت وقد تزوجت فحدها خمسون جلدة لا يزيد عليه، فبأن يكون قبل التزوج هذا القدر أيضاً أولى، وهذا مما يجري مجرى المفهوم بالنص، لأن عند حصول ما يغلظ الحدّ، لما وجب تخفيف الحدّ لمكان الرّق، فبأن يجب هذا القدر عندما لا يوجد ذلك المغلّظ كان أولى ¹¹⁷⁶.

وذكر الرازي أن الخوارج اتفقت على إنكار الرجم، واحتجوا بهذه الآية {فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} ¹¹⁷⁷، وهو أنه تعالى أوجب على الأمة نصف ما على الحرة المحصنة، فلو وجب على الحرة المحصنة الرجم، لزم أن يكون الواجب على الأمة نصف الرجم،

¹¹⁷⁵ النساء، 25/4.

¹¹⁷⁶ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 10، ص 52.

¹¹⁷⁷ النساء، 25/4.

وذلك باطل، فثبت أن الواجب على الحرة المتزوجة ليس إلا الجلد¹¹⁷⁸. وقال أيضاً: "الخوارج أنكروا الرجم واحتجوا فيه بوجوه:

أحدها: قوله تعالى: {فعليهن نصف ما على المحصنات} فلو وجب الرجم على المحصن لوجب نصف الرجم على الرقيق لكن الرجم لا نصف له.

وثانيها: أن الله سبحانه ذكر في القرآن أنواع المعاصي من الكفر والقتل والسرقة، ولم يستقص في أحكامها كما استقصى في بيان أحكام الزنا، ألا ترى أنه تعالى نهى عن الزنا بقوله: {وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا}¹¹⁷⁹، ثم توعد عليه ثانياً بالنار كما في كل المعاصي، ثم ذكر الجلد ثالثاً، ثم خصَّ الجلد بوجوب إحضار المؤمنين رابعاً، ثم خصه بالنهي عن الرأفة عليه بقوله: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ}¹¹⁸⁰ خامساً، ثم أوجب على من رمى مسلماً بالزنا ثمانين جلدة سادساً، لم يجعل ذلك على من رماه بالقتل والكفر وهما أعظم منه، ثم قال سابعاً: {وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا}، ثم ذكر ثامناً من رمى زوجته بما يوجب التلاعن واستحقاق غضب الله تعالى، ثم ذكر تاسعاً أن {الزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ}¹¹⁸¹، ثم ذكر عاشراً أن ثبوت الزنا مخصوص بالشهود الأربعة، فمع المبالغة في استقصاء أحكام الزنا - قليلاً وكثيراً - لا يجوز إهمال ما هو أجل أحكامها وأعظم آثارها، ومعلوم أن الرجم لو كان مشروعاً لكان أعظم الآثار، فحيث لم يذكره الله تعالى في كتابه دلّ على أنه غير واجب.

وثالثها: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}¹¹⁸² يقتضي وجوب الجلد على كل الزناة، وإيجاب الرجم على البعض بخبر الواحد يقتضي تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد، وهو غير جائز؛ لأن الكتاب قاطع في متنه، وخبر الواحد غير قاطع في متنه، والمقطوع راجح على المظنون. واحتج الجمهور من المجتهدين على وجوب رجم المحصن لما ثبت بالتواتر أنه ﷺ فعل ذلك، قال أبو بكر الرازي: روى الرجم أبو بكر وعمر وعلي وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وبريدة الأسلمي وزيد بن

¹¹⁷⁸ الرازي، مفاتيح الغيب، ج 10، ص 52.

¹¹⁷⁹ الإسراء، 32/17.

¹¹⁸⁰ النور، 2/24.

¹¹⁸¹ النور، 3/24.

¹¹⁸² النور، 2/24.

خالد في آخرين من الصحابة، وبعض هؤلاء الرواة روى خبر رجم ماعز، وبعضهم خبر اللخمية والغامدية. وقال عمر رضي الله عنه: (لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لأثبتته في المصحف)¹¹⁸³.

وكذلك ردّوا أحكام النكاح بظاهر نصوص القرآن؛ فلم يأخذوا بقول رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام البخاري رحمه الله تعالى عن الشعبي أنه سمع جابراً رضي الله تعالى عنه قال: (نهي رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها)¹¹⁸⁴، وقال الله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا} ¹¹⁸⁵، فلم يرد في الآية تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، واستشهدوا لذلك بقوله تعالى: {وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ} ¹¹⁸⁶. ولم يحرموا من الرضاع إلا الأخت بالرضاع والأم المرضعة، لقوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ} فلم يذكر النص غير الأم والأخت، فسواهما مما أُحِلَّ ¹¹⁸⁷.

وذكر القرطبي ما يصلح ردّاً على الخوارج التي تبيح الجمع بالزواج بين المرأة وعمتها، فبيّن أن قوله تعالى: (كتاب الله عليكم) يقتضي ألا يحرم من النساء إلا من ذكر، وليس الأمر كذلك كما فهمته الخوارج، فإن الله تعالى قد حرم على لسان نبيه ﷺ من لم يذكر في الآية فيضم إليها، {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} ¹¹⁸⁸. وقد قيل: إن تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها متلقًى من الآية نفسها، لأن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين، والجمع بين المرأة وعمتها في معنى الجمع بين الأختين، أو لأن الخالة في معنى الوالدة والعمة في معنى الوالد. والصحيح الأول، لأن الكتاب والسنة كالشيء الواحد، فكأنه قال: أحللت لكم ما وراء ما ذكرنا في الكتاب، وما وراء ما أكملت به البيان على لسان محمد عليه السلام. وقول ابن شهاب: (فترى خالة أبيها وعمة أبيها بتلك المنزلة) إنما صار إلى ذلك لأنه حمل

¹¹⁸³ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 23، ص 305.

¹¹⁸⁴ البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، رقم 5108، ج 7، ص 12.

¹¹⁸⁵ النساء، 23/4.

¹¹⁸⁶ النساء، 24/4.

¹¹⁸⁷ محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2، ص 232.

¹¹⁸⁸ الحشر، 7/59.

الخالة والعمة على العموم وتم له ذلك، لأن العمة اسم لكل أنثى شاركت أبك في أصله أو في أحدهما والخالة كذلك كما بيناه¹¹⁸⁹.

ومنهج الخوارج في التفسير قريب من تفسير القرآن بالقرآن؛ وهو ما لا يمكن لأحد من المفسرين تجاوزه، يليه تفسير غير ممنهج بالسنة؛ لأنهم يأخذون بتأول النصوص تأويلاً يوافق عقيدتهم؛ فيعرضون عن الحديث إذا خالف رأيهم ولم يروه محدثوهم، ولا يجدون حرجاً بالاستدلال بالحديث الضعيف؛ ولو كان شديد الضعف أو موضوعاً؛ والدافع لهم لهذا الحرص على نقد وتخطئة من خالفهم. مما يجعلهم يشرعون بتأويل ما يخالف العقيدة من آيات القرآن.

وقد كانت لهم عناية بالأحكام الفقهية ففسروا آيات الأحكام تفسيراً يعتمد على الرأي والاجتهاد. وربما دفعهم هذا للاهتمام بالقراءات وتوجيهها. إضافة إلى الاهتمام بالمسائل النحوية والبلاغية واللغوية. والإكثار من إيراد الروايات والآثار الإسرائيلية. ولا يخفى على من اطلع على نتاجهم التفسيري. كهيمان الزاد إلى دار المعاد. تأثرهم بالمعتزلة وموافقتهم لهم في كثير من الآراء والمعتقدات. ويرافق هذا على الأغلب مدح وتصويب مذهب الإباضية وتخطئة وذم ما سواه من المذاهب الأخرى.

المطلب الرابع: قيمة منهج الخوارج في تفسير آيات الإيمان والاعتقاد

بعد الاطلاع والتعرف على منهج الخوارج، وما جاؤوا به من تأويل وتفسير لنصوص القرآن، وآياته وما فيها من مسائل الإيمان والاعتقاد، يمكن الوقوف على قيمة منهج الخوارج التفسيري العقدي، وعلى قيمة المنهج الذي سار عليه مصنف "هميان الزاد إلى دار المعاد" وهو أنموذج لهذه الدراسة للتعرف على منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد. ومن خلال هذا الأنموذج نتعرف إلى من وافق المصنف أو خالفه من الخوارج أو غيرهم، بعد أن ثبت بأنهم لا ينتهجون منهجاً موحداً يتفقون عليه فيما بينهم؛ فترى منهج هذه الفرقة الخارجية مخالفاً لفرقة أخرى؛ بل وحتى ضمن الجماعة والفرقة الواحدة تجد فيها أقولاً وآراء متباينة. وذلك لأن الغالب عليهم التفسير بالرأي، والرأي عند الشخص الواحد لا يكاد يتفق، فكيف إذا تعددت الأفكار والآراء. ويرون في آيات الاعتقاد والإيمان ملجأً ومستنداً لاستمرار عقيدتهم. إن الإقدام على تفسير القرآن بالرأي جرمه كبير ولو أنه وافق الصواب؛ والمراد بالرأي القول بالخاطر دون الاستناد إلى الأدلة؛ من قواعد اللغة العربية ومقاصد الشريعة، ومعرفة الناسخ والمنسوخ وسبب

¹¹⁸⁹ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 124.

النزول وما يكون معيناً للوصول إلى الصواب في تفسير القرآن، فالقول في التفسير بغير هذه الأدوات والاكتفاء بما يأتي إلى الفكر والرأي، فهذا لا محالة وإن وافق الصواب في التفسير فهو خطأ لأنه حصل بلا علم، فلم يكن فاعله سالكاً منهج الصواب.

ويوجد من ينتسبون إلى العلم ممن يظهر عليهم زي العلماء، ولكنهم "عندما يفسرون القرآن بالرأي، تدلّ الدلائل على أنه لا قيمة لرأيهم إذا أعملوه في نصوص القرآن؛ مما يُظهر بأنهم لم يتدبروا القرآن حق تدبره؛ فلذلك يفسرونه بالرأي، ولا معرفة لهم بمعاني الآية وأدوات التفسير، مقتصرين على بعض الأدلة، كأن يعتمدوا على ما يبدو من ظاهر أو وجوه العربية فقط. فإذا كان للمفسر نزعة أو مذهب أو نخلة فإنه يتأول القرآن على وفق رأيه ويصرفه عن المراد، ويرغم القرآن لتقرير رأيه، مما يمنعه عن فهم القرآن حق فهمه لما قيد عقله من التعصب، فلا يمكن أن يخطر بباله غير مذهبه حتى إن ظهر له الحق من معنى الآية وكان يخالف مذهبه، تجد التعصب يمنعه عن قبول ذلك؛ فيوسوس له الشيطان: كيف يخطر هذا ببالك وهو خلاف معتقدك. فمن يعتقد بالاستواء على العرش التمكن والاستقرار. كحال المشبهة والمجسمة. فإن خطر له أنه تعالى منزّه عن كل صفات المحدثات، فيعرض له تقليده فيحجبه في نفسه، ويسارع إلى دفع ذلك عن خاطره لمناقضته مذهبه. فالجمود على الظاهر مانع من الوصول للحق؛ كتفسير الخوارج لقوله تعالى: {إلى ربها ناظرة} بمعنى أنها تنتظر نعمة ربها، مع ما في ذلك من الخروج عن الظاهر وعن المأثور وعن المقصود من الآية¹¹⁹⁰.

ومثل هذا ظاهر في تأويل المصنف، فقد أوّل قوله تعالى {وَجُودٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَازِرَةٌ}¹¹⁹¹ ليستدلّ بتأويله على صحة مذهبه فقال: "تحتل الآية النظر إلى ذاته وتحتل انتظار ثوابه. ثم أكد مذهبه بقوله: فيحتمل انتظار الثواب ردّاً إلى قوله {لا تدركه الأبصار} وقال بأن نفي الرؤية مذهب الإباضية"¹¹⁹². فهنا فسر من القرآن برأيه مستنداً إلى ما يحتمله اللفظ؛ وزعم أن هذا هو المراد من النص دون غيره. فأين هذا التفسير من حال أولئك الذين يأخذون الحيلة والحذر بالتأويل، ويخشون من التسرع بالخوض في التفسير. وهذا يتفاوت فيه العلماء؛ حتى اشتدّ الورع ببعضهم فكان لا يذكر تفسير شيء من القرآن إلا بعزوه إلى من قال به؛ وكان بعضهم لشدة حذره لا يفسر كلمة من العربية إذا كانت واردة في القرآن.

¹¹⁹⁰ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 31.

¹¹⁹¹ القيامة، 23/75.

¹¹⁹² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 14.

وهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه المعني بقوله تعالى {وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} ¹¹⁹³ قد رَسَخَ منهجاً بليغاً في تعظيم كلام رب العالمين فقال: (أَيَّ سَمَاءٍ تَظَلَّنِي وَأَيَّ أَرْضٍ تَقَلَّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي) ¹¹⁹⁴. أولئك الذين فطنوا لتحذيره ﷺ حيث قال: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَغِيرَ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) ¹¹⁹⁵. وقرئ عند عمر رضي الله عنه {وَفَاكِهَةً وَأَبًّا} ¹¹⁹⁶ فقال بعضهم هكذا وبعضهم هكذا ¹¹⁹⁷، فحسم القول فيها بقوله: دعونا من هذا، آمنا به، كلٌّ من عند ربنا ¹¹⁹⁸.

وتفسير الخوارج من التفسير بالرأي المذموم، وهي طائفة من الطوائف التي فسرت القرآن بما يوافق هواها، وصرفوا ألفاظ القرآن عن ظواهرها؛ "وكغلاة الشيعة الذين عرفوا بالباطنية والإسماعيلية الذين ينسبون مذهبهم إلى جعفر بن إسماعيل الصادق رضي الله عنه، ويعتقدون عصمته وإمامته بالوصاية، ويرون أن لا بد للمسلمين من إمام من آل البيت ليعين مراد الله. ولما حاججهم العلماء بأدلة القرآن والسنة تأولوا تلك الحجج، ورأوا صرف جميع القرآن عن ظاهره، مدّعين أن للقرآن رموزاً إلى معان خفية في صورة ألفاظ تفيد معانٍ ظاهرة. وزعموا أن ذلك شأن الحكماء، فنابوا مذهبهم على قواعد الحكمة الإشرافية، ومذهب التناسخ والحلولية، وهو من طقوس الديانات اليهودية والنصرانية وبعض طرائق الفلسفة ودين زرادشت. فتصدى للرد عليهم الإمام الغزالي فقال: إذا قلنا بالباطن فالباطن لا ضبط له؛ بل تتعارض فيه الخواطر، فيمكن تنزيل الآية على وجوه شتى. فالذي يتخذونه حجة يمكن قلبها عليهم؛ وتدعي أنه باطن القرآن، لأن المعنى الظاهر هو الذي لا يمكن اختلاف الناس فيه، لاستناده للغة الموضوعة من قبل. ويكمن الخطر العظيم في تفسير الكتاب والقول فيه دون مستند ونقل صحيح عن المفسرين، الذين توفرت فيهم شروط القول بالتفسير من العلوم. ولا عبرة بالنقل إذا كان الناقل لا يميّز، فينقل كلَّ شيء عن كلِّ أحد، وعمن لا تُعرف سيرتهم ولا عدالتهم ¹¹⁹⁹.

¹¹⁹³ الزمر، 33/39.

¹¹⁹⁴ البيهقي، شعب الإيمان، ج 2، ص 540.

¹¹⁹⁵ الترمذي، سنن الترمذي، ج 5، ص 49.

¹¹⁹⁶ عبس، 31/80.

¹¹⁹⁷ أي قالوا أقوالاً مختلفة في تأويل كلمة (وأباً).

¹¹⁹⁸ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج 2، ص 318.

¹¹⁹⁹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 31.

وقد أكثر مصنف من الروايات والنقول عمن يعرف وعمن لا يُعرف اسمه. وهذه نماذج مما أوره المصنف من قبيل هذه الروايات والنقول: منها أنه روى حديثاً وقال فيه إن أولاد الكفار خدم أهل الجنة، ثم ردَّ على من زعم بأن أولاد الكفار في النار، مضيفاً نسبة هذا القول لبعض قومه. وأضاف بتوقف البعض في هذه المسألة، وذكر أنَّ هذا القول عليه أكثر الإباضية، وبعض من الإباضية يرون أنهم في الجنة. وختم هذه الروايات والأقوال بقوله والصحيح أن الولدان في الآفة يُخلقون في الجنة كالحور، وسمُّوا أولاداً مع أنهم لم يولدوا لأنهم خلقوا على شكل الأطفال، وقيل إن في الجنة ولادة¹²⁰⁰.

وتظهر قيمة كلامه في أولاد الجنة عند الاطلاع على قوله فيهم في مواضع أخرى من الكتاب، حيث يقول عند تفسير قوله تعالى {وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ}¹²⁰¹ بأن هؤلاء الولدان دائمون لا يموتون ولا يشيبون، ولا ولادة في الجنة لكنهم على صورة الولدان، خلدوا للخدمة؛ وكذا يكون فيها أطفال المنافقين وأطفال المشركين عند بعضهم¹²⁰². فليس في تفسيره حول {وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ} سوى نقل الأقوال. ويؤخذ على المصنف إطلاقه السباب والشتم على من يخالفه؛ كقوله في المشبهة المجسمة: لعنهم الله. وكذلك عندما ذكر قولاً يختلف فيه مع الإمام الطبري قال بعد ذكره قول الطبري: قبحه الله. وهذا تجاوز من المصنف، فلا ينبغي لأهل الفضل الطعن بشخص من خالفهم أو خالفوه؛ فالنقد لا يطال الأشخاص وإنما يصوب القول المخالف بالحجة والبرهان، لا باللعن والشتائم.

ومع هذا تجد الخوارج وغيرهم ممن يخوضون في تفسير القرآن عن طريق الرأي أو الاقتصار على مجرد الرواية، قراءة في الكتب أو سماعاً من الأشخاص، فينقلون منها ما راق لهم دون تمحيص، فيأتون بالعجائب المتناقضة، ومنهم من يتتبع أسلوب الحكايات تاركاً معنى الآية جانباً، حريصاً على أن يأخذ من معانيها ما يريد صرف أذهان الناس إلى ما يعتقده من البدعة. فلا قيمة علمية تنهض بعملهم التفسيري لتضعه في المستوى المفيد؛ بل إنه يخشى من الزيغ والضلال الاعتقادي إذا دعت نفسه أو دعت أفراد هذه الجماعة للاطلاع والتعرف على أعمالهم ومصنفاتهم.

¹²⁰⁰ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 13، ص 450.

¹²⁰¹ الإنسان، 19/76.

¹²⁰² أطفيش، هيمان الزاد، ج 13، ص 450.

الفصل الثالث

منهج الخوارج في تأويل القرآن ورواية السنة

ورد في هذا الفصل مباحث حول مناهج تفسير القرآن، وتعدد مناهج التأويل لآيات الاعتقاد، ومصادر أدلة الاعتقاد، وتأثير ذلك على منهج الخوارج في التأويل والاعتقاد.



المبحث الأول: مصادر الاعتقاد

مسائل الاعتقاد وأصول الدين "الفقه الأكبر" إذا اختلَّ أصلٌ منها فقد اختلَّ الدين أو فسد بالكلية، فلا يتعافى إلا بالعلاج؛ فإن لم ينفع بصاحبه النصح والتذكير، فإنَّ عاقبته الهلاك المبين. قال تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ} ¹²⁰³. وكلما كان الإيمان راسخاً تبددت أمامه ظلمات الحيرة، ورسخت العقيدة؛ وعقد القلب واطمئنَّ بها؛ فلا بدَّ من تلقِّي عقائد الدين من مصادرها، وأولها القرآن بنصوصه المحكمات، ثمَّ بالسنة الصريحة المتواترة؛ وأما الآيات المتشابهات، فيجب الإيمان بها دون تأويلها بالرأي؛ فإن دعت ضرورة للتأويل، فيجب ملاحظة ضوابط التأويل، وحمل الآيات المتشابهات على المحكمات.

إن المصدر الأول لأصول الدين وعقائده هو القرآن الكريم بنصوصه البينات، "فبآياته وحججه القاطعات تقررت العقيدة وأقيمت البراهين عليها، كما رُدَّ على شبه الكفرة وتنطَّع المعاندين ببراهينه الدامغات. وقد جاءت مسائل العقيدة في القرآن الكريم سهلة ميسرة، ثابتة بأصولها؛ فلا ينبغي أن تؤخذ إلا من منبعها الصافي "الكتاب والسنة"؛ فلا يُستبدل هذا المصدر بالفلسفة الدخيلة، ولا بالرأي والاجتهاد. وأما أخذ دليل من علم المنطق والفلسفة لإقناع معاند لا يخضع إلا إلى دليل من العقل، فيلزم المصير إليه.

والخارج لم تلتزم منهج السلف ولا الخلف في الآيات المتشابهات؛ وإنما سلكت منهجاً فريداً، اعتمدت فيه على مزيج من العقل والرأي والهوى؛ وهي مصادر لا يصحَّ إثبات فروع الدين بها، فضلاً عن أصوله وعقيدته! والقرآن لا تنقضي عجائبه، فمن تمام إعجازه تضمُّنه ما لا تحصىه أفهام البشر، فقد تضمن أخبار الأنبياء والأمم كافة، وتهذيب الأخلاق والفقه والتشريع وتثبيت الاعتقاد، وتأصيل الأصول، وبيان طريق استنباط الفروع؛ وهو في منتهى الفصاحة والبلاغة. وأما ما ورود من أقوال الفقهاء في "أحكام القرآن" وتفسيرهم والاستدلال على القواعد العربية فلا تبنى معانيه على فهم طائفة واحدة! لأن معانيه مطابقة للحقائق، وكل ما كان من الحقيقة في علم من العلوم، وكانت الآية لها تعلق بذلك العلم، فالحقيقة العلمية مرادة بمقدار ما بلغت إليه الأفهام، بشرط أن لا يخرج عما يصلح له اللفظ، ولا يبعد عن الظاهر إلا بدليل، ولا يكون تكلفاً وخروجاً عن المعنى الأصلي ¹²⁰⁴.

¹²⁰³ الأنعام، 153/6.

¹²⁰⁴ انظر التحرير والتنوير لابن عاشور، ج 1، ص 45.

المطلب الأول: القرآن

فالقرآن أساس لأصول الدين، تتعلق مسأله بالقرآن من جهة ورودها فيه لإثباتها وإقامة البراهين عليها، والرد على الكفرة المعاندين. وإنَّ "كافة طوائف المسلمين ترجع في عقيدتها إلى القرآن، وكل طائفة منها تحتج لمذهبها بنصوصه، وتردُّ به على من خالفها، زاعمة أنه خالف القرآن؛ فمن تمسك بالكتاب بالسنة فقد أصاب الهدى؛ ومن أعرض عن أحدهما فقد أعرض عن كليهما. والتحقيق في تفسير القرآن مهم، لإقامة الأدلة والبراهين الموصلة إلى الإيمان واليقين"¹²⁰⁵.

والخوارج كغيرهم من الفرق ينبغي أن تكون مصادر الاعتقاد عندهم الكتاب والسنة، ولكنهم لا يستدلون بهما كما يقرران، وإنما يؤلّون نصوصهما بالرأي، أو يفرّقون بينهما فلا يضمنون نصوص السنة إلى القرآن في التفسير. فإن قابلهم بنص من القرآن يبطل ما رأوه واعتقدوه أولوه ليطلوا مدلوله، فإن احتج عليهم بحديث فلم يستطيعوا تأويله، طعنوا في ثبوته وصحته.

ففي قول الله تعالى فيمن قتل مؤمناً متعمداً بأن جزاءه جهنم خالداً فيها وغضب عليه وأعد له عذاباً أليماً، كان ينبغي أن يحكموا على القاتل بالكفر بناءً على أصلهم "تكفير من فعل كبيرة وخلوده بالعذاب"؛ ولكنهم يتغافلون عن هذا الأصل عندما يصطدم مع منهجهم.

قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾¹²⁰⁶. فالظاهر من الآية تغليظ قتل المؤمن والتنفير منه، وعلى هذا يحمل قول من ذهب إلى عدم قبول توبة القاتل عمداً؛ ولكن المصنف رحمه الله يستدل بنصوص الكتاب والسنة على قبول توبة القاتل عمداً. فقال في هذا الشأن: فإن تاب قبلت توبته، ولو صادف بعمده من هو سعيد عند الله تعالى، لقوله تعالى ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾¹²⁰⁷، وقوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا، وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾¹²⁰⁸. وجمع المصنف إلى نصوص الكتاب أدلة من السنة ليعزز مذهبه؛ وذلك عندما ذكر رواية وقفها على ابن عباس. بلا سند. أنه قال: (من تعمّد قتل مؤمن وتاب

¹²⁰⁵ ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، ص 18.

¹²⁰⁶ النساء، 93/4.

¹²⁰⁷ طه، 82/20.

¹²⁰⁸ الفرقان، 70/25.

قبلت توبته). وأضاف رواية رفعها إلى النبي ﷺ فقال: (ويدل على قبولها ما روي أن رجلاً قتل عمداً، فأتى رسول الله ﷺ، فسأله فشدد عليه، ثم قال له هل أحد من والديك حي؟ قال نعم أُمي، قال ويلك برّها واحملها). واللافت للنظر هنا أنه ينسب رواية هذا الخبر إلى ابن عباس، معلقاً على هذه الرواية "فانظر كيف جعل له ﷺ المخرج طاعة أمه وبرها، ولو كان لا توبة له لم يجعل له ذلك"¹²⁰⁹.

واستدل المصنف لقبول توبة القاتل عمداً بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}¹²¹⁰. وبعد أن نقل الروايات انتهى إلى تحقيق القول في هذه المسألة فقال: "وأما تحقيق المسألة: فتوبة القاتل عمداً تقبل، ويكون قتله سبباً للإبعاد عن الكبائر الذي يتعسر توفيقه للتوبة النصوح"¹²¹¹.

وهذا لا يعني أن المصنف يُعري بقتل صاحب الكبيرة؛ ولكن قد يلتبس الأمر على من قرأ كلامه هذا، فيظن بأن مذهب المصنف بقبول توبة القاتل لصاحب الكبيرة - لتخليصه من فعل الكبائر - أمر لا حرج فيه، طالما أن توبته مقبولة. وكان الأحرى بالمصنف أن يشنع جريمة القتل أغلظ القرآن جزاءها، فقال تعالى وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا¹²¹²، وهذا تهديد شديد ووعيد أكيد لمن تعاطى هذا الذنب العظيم، الذي هو مقرون بالشرك بالله في غير ما آية في كتاب الله، والأحاديث في تحريم القتل كثيرة جداً¹²¹³. ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء)¹²¹⁴. وفي حديث آخر رواه أبو داود، عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يزال المؤمن معنقا صالحاً ما لم يصب دماً حراماً، فإذا أصاب دماً حراماً بلح)¹²¹⁵. والمعنى "أن المؤمن لا يزال موفقاً للخيرات مسارعاً إليها ما لم يصب دماً حراماً، فإذا أصاب

¹²⁰⁹ أطفيش، هميان الزاد، ج 5، ص 102.

¹²¹⁰ النساء، 48/4.

¹²¹¹ إطفيش، هميان الزاد، ج 5، ص 104.

¹²¹² النساء، 93/4.

¹²¹³ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 3، ص 376.

¹²¹⁴ مسلم، صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب المجازاة بالدماء في الآخرة وأنها أول ما يقضى فيه،

رقم 1678، ج 3، ص 1304.

¹²¹⁵ أبو داود، سنن أبي داود، ج 4، ص 104.

ذلك أعياناً وانقطع عنه ذلك لشؤم ما ارتكبه من الإثم¹²¹⁶.

وأجمع المفسرون على أن هذه الآيات إنما نزلت في حق جماعة من المسلمين لقوا قوماً فأسلموا، فقتلهم وزعموا أنهم إنما أسلموا من الخوف، وعلى هذا التقدير فهذه الآية وردت في نهي المؤمنين عن قتل الذين يظهرون الإيمان، وهذا يقتضي أن يكون قوله: {ومن يقتل مؤمناً متعمداً} نازلاً في نهي المؤمنين عن قتل المؤمنين¹²¹⁷.

وتناول القرآن شبهات الكفرة والمشركين، ففندها بأسلوب بديع، فجعلها وكأنها وهمٌ وخيال، لا تقبلها العقول ولا القلوب؛ فتضمن حل تلك الشبهات بعد بيان حقيقتها، ويتجلى صفاء المعتقد الحق نقياً. فما إن بيّن القرآن شبهةً، وإذ بقبحها يظهر بواسطة الحجّة القاطعة، معلنةً بطلان هذه الشبهة؛ وغالباً ما يكشف القرآن لبسها وما يخالطها من أباطيل بأسلوب يتوافق مع فطرة المخاطبين، وتذكيرهم بتقاليدهم وفساد نظريتهم، وإنذارهم سوء العاقبة في العاجلة، وسوء المصير في الآخرة¹²¹⁸.

إنّ جميع فرق المسلمين احتجّت بالقرآن على ما ذهبت إليه؛ وهذا ما فتح باب التأويل للآيات المتشابهات وآيات الصفات أمام معتقدي الحقّ لدحض تأويلات أصحاب هذه البدع، ولتثبيت العقيدة عند أهل الإيمان؛ فأصبح التأويل ضرورة اقتضتها الحاجة، وقد كان مغلقاً زمن السلف الصالح؛ فلجأ إليه المتأخرون لضرورة ألجأهم إليه. لم تكن أيام السلف - بإزالة الشبهات عما يُشكل فهمه من صفات الله، وللتوفيق بين الآيات التي ظاهرها التناقض والاختلاف، غداً هذا التأويل آلة بأيدي المبتدعة لإيجاد مستندٍ لبدعتهم؛ فكل طائفة تحتجّ لمذهبها وتردّ على مخالفيها بالقرآن؛ وتصفهم بأنهم خالفوا القرآن. قال الله تعالى: {وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}¹²¹⁹، وقال تعالى: {وَأُنزِلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}¹²²⁰. قال ابن كثير رحمه الله: يُطلب تفسير القرآن منه، فإن لم يجده فمن السنة. قال رسول الله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه حين بعثه إلى

¹²¹⁶ علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014 هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح،

نشر/د. الفكر، بيروت - لبنان، ط1، ت/ط: 2002/1422، ج 6، ص 2270.

¹²¹⁷ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 10، ص 183.

¹²¹⁸ فضل حسن عباس، التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، ط/د. النفائس للنشر والتوزيع - الأردن،

ط1، ت/ط: 1437 هـ، ج 2، ص 159.

¹²¹⁹ النحل، 64/16.

¹²²⁰ النحل، 44/16.

اليمن: (فبِمَ تحكم؟ قال بكتاب الله، قال فإن لم تجد؟ قال بسنة رسول الله، قال فإن لم تجد؟ قال أجتهد رأيي، قال فضرب رسول الله ﷺ في صدري، وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله)¹²²¹. فإذا كان هذا فيما يتعلق بأحكام الشريعة وقضاياها! فمسائلها والمعتقدات. فإذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدركوا بذلك، لما شاهدوا من القرائن والأحوال، ومن الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح؛ لا سيما علماءهم وكبرائهم، كالخلفاء الراشدين والأئمة. قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: (والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه)¹²²². وعن ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً: (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن)¹²²³. وقال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ، فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل. قال: فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً)¹²²⁴.

فلمنهج السوي في تفسير القرآن هو طلب تفسيره من القرآن ذاته، ثم من السنة، ثم ممن عاينوا نزول القرآن وتفسيره؛ وذلك حرصاً على معرفة الاعتقاد السليم، والعمل بتوجيه القرآن أمراً ونهيّاً، وتأديباً بإرشاده وتعاضلاً بمواعظه. وليست الغاية من التفسير التماس الدليل لهذا الرأي أو ذاك، كما هو موقف الخوارج من التفسير، وخاصة آيات الاعتقاد. فقد أحدثوا منهجاً خالفوا به جمهور علماء المسلمين وأئمتهم. قال المصنف: "واعلم أن الحق هو القرآن والسنة وما لا يخالفهما من الآثار، فالقائم بذلك هو الجماعة والسواد الأعظم ولو كان واحداً، لأنه نائب عنه ﷺ وعن الصحابة والتابعين، وعن كل مهتد؛ ومن خالف ذلك فهو مبتدع ضالٌّ. وهذا ما ظهر لي بالاجتهاد، وكنت أقره للتلاميذ. فأصحابنا الإباضية الوهبية هم الجماعة والسواد الأعظم، وهم أهل السنة، ولو كانوا أقل الناس، لأنهم المصيبون في أمر التوحيد وعلم الكلام والأصول دون غيرهم؛ وفي الفروع قولهم أصح؛ ولكن قد يشاركونهم غيرهم"¹²²⁵.

¹²²¹ البغوي، شرح السنة، ج 10، ص 116.

¹²²² البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل البقرة، رقم 502 ج 6، ص 187.

¹²²³ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، باب "ذكر الأخبار التي رويت في الحض على العلم بتفسير القرآن"، ج 1، ص 80.

¹²²⁴ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبي الفداء، (ت: 774 هـ)، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، تح: محمد حسين شمس الدين، ط/د. الكتب العلمية - بيروت، ط/1، ت/ط: 1419 هـ، ج 1، ص 9.

¹²²⁵ أطفيش، تفسير هميان، ج 2، ص 145.

فالمصنف هنا يستند إلى السنة ليثبت ما أدّاه إليه اجتهاده، وهو أن القرآن والسنة هما الأصل في اعتقاد الحق والعمل به. وقوله هذا قد اتفق عليه المسلمون قاطبة؛ ولكنه وجد في هذا سبيلاً لإعلانه عن صواب معتقده في ذاته وجماعته "الإباضية"؛ وهذا ما صرّح به عند قوله فأصحابنا الإباضية الوهبية هم الجماعة والسواد الأعظم، وهم أهل السنة، ولو كانوا أقل الناس، لأنهم المصيبون في أمر التوحيد وعلم الكلام والأصول دون غيرهم؛ وفي الفروع قولهم أصح؛ ولكن قد يشاركونهم غيرهم.

ولو أنه قال فأصحابنا الإباضية الوهبية هم من الجماعة والسواد الأعظم، وهم من أهل السنة، أو فهم من مجموع المسلمين أهل الاعتقاد الحق، ولأنهم من المصيبين للحق في أمر التوحيد وفي علم الكلام وفي أصول الدين. ويا ليت لم يقل "دون غيرهم" واستبدل ذلك بقوله "فهم مثل غيرهم من المسلمين الموافقين للحق والصواب، وقد فهموا هذه المعاني من صريح دلالات القرآن والسنة". وليته عبّ على قوله "وفي الفروع قولهم أصح" فأتبعه بقوله "وإن كان يشاركونهم في الحق غيرهم".

والمصنف يستدل على التفسير بعلم المنطق وبالفلسفة؛ فقال رحمه الله تعالى عند قوله تعالى {أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ} ¹²²⁶: "البينة هي القرآن أو الحجج العقلية" ¹²²⁷. وقال أيضاً عند قوله تعالى {مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ}: "البينات هي الحجج الظاهرة على التوحيد، وظاهر الآية أن هذه الآيات قبل إتياء الكتاب، فيكون المراد بالآيات الأدلة العقلية التي نصبها الله على إثبات الأصول التي لا يمكن القول بالنبوة إلا بعد ثوبتها" ¹²²⁸.

وعند الخوارج يكون الدليل العقلي مساوٍ للدليل النقلي؛ وإن اصطدم رأيهم مع نص لا يساعد تأويله للاستشهاد به على رأيهم. فلذلك قد يقدّمون الدليل العقلي على النقلي. ولكن الأدلة العقلية في علم العقائد تكون مركبة أو معينة أو محققة على الأدلة السمعية، لا مستقلة بالدلالة؛ لأنّ النظر فيها نظراً في أمرٍ تكليفي شرعي، والعقل دوره معرفة وفهم الدليل الشرعي وليس الشارع؛ فالمعتمد بالقصد الأول هو الأدلة الشرعية.

وما يبارك للمصنف رحمة الله عليه فيه أنه لا يأخذ برأي فلاسفة اليونان، فقد قال فيهم:

¹²²⁶ هود، 17/11.

¹²²⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 13، ص 27.

¹²²⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 309.

"الفلاسفة والدهريين من بني يونان إذا سمعوا بالوحي دفعوه وصغروا علم الأنبياء بالنظر إلى علمهم"¹²²⁹. ولكن ليس جميع الخوارج على ما قاله المصنف؛ فاقد ثبت عنهم اعتمادهم في تفسير آيات الاعتقاد على الرأي والهوى.

المطلب الثاني: السنة

إنَّ السَّنةَ شارحة ومفسرة للقرآن؛ وما ثبت بالسنة كالثابت بالقرآن، فقد قال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} ¹²³⁰. "فجميع ما أمر به ﷺ هو أمرٌ من الله تعالى؛ لأنَّ كلَّ أوامره ﷺ ونواهيهِ داخل فيها. وهذه الآية وإن نزلت في الغنائم ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. ورد عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: (سلوني عمّا شئتم أخبركم من كتاب الله وسنة نبيكم ﷺ)، فقيل له: ما تقول في المحرم يقتل الزنبور؟ فقراً قوله تعالى: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}، ثم روى عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (اقتدوا بالذين من بعدي؛ أبي بكر وعمر)، وروى عن عمر أنه أمر بقتل الزنبور. وهذا الجواب في غاية الحسن من الشافعي، حيث أفتى بقتل الزنبور في الإحرام اقتداءً بعمر، والنبي ﷺ أمر بالاقتداء به، وأنَّه تعالى أمر بقبول ما يقوله ﷺ؛ فثبت جواز قتله بالكتاب والسنة¹²³¹.

ذكر المصنف مستشهداً بحديث (يُخرج من قبل المشرق رجالاً يقرؤون القرآن لا يُجاوِزُ تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يرجعون فيه، سيماهم التحليق، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع الدجال، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، هم شرُّ الخلق والخليقة)¹²³². فقال بعد رواية هذا الحديث: "ومثل هذا الحديث في علي بن أبي طالب، وهو خصم يتأول الحديث فيمن خصموه. أعني غلبوه في الخصومة فخصموه والحمد لله رب العالمين. وهو مدّع، ويأتيك ما يبطل هذه الدعوى ولا يخفى بطلانها؛ فإن عبّاد قومنا فيما نرى في كتب القوم من اجتهادهم أكثر عبادة وقراءة، وهم المعروفون بذلك أكثر. فإذا كان الحديث صحيحاً فيمن أنكر التحكيم، فلم قصره على غير الصحابة؟ مع أن كثيراً من الصحابة ممن أنكره. فلعل الحديث فيمن رضي بالتحكيم بعد زمن علي من المخالفين الفائقين في العبادة

¹²²⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 12، ص 181.

¹²³⁰ الحشر، 7/59.

¹²³¹ الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا، ج 4، ص 245.

¹²³² أحمد ابن حنبل، المسند، ج 33، ص 4.

المصوبين للتحكيم الذي أخذوا به، وفي الصفرية ونحوهم. ومن ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ. وأهوى بيده إلى العراق. يقول: يخرج منه قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية¹²³³. فعقّب المصنف على الحديث قائلاً: فأخطأ سهل بن حنيف في تأويله هذا الحديث بمن لم يرض الحكومة أو في أمر عثمان، وهو الفتنة التي يشير إليها أنها تأتي من المشرق. ثم قال بعد هذه الرواية: وحديثها في صحيح الربيع¹²³⁴. وكلام المصنف هنا صريح لا يحتاج إلى تعليق؛ فهو يصريح بما يعتقد الخوارج في مسألة التحكيم. إضافة إلى أنه يؤول نصاً في الخوارج فيوجهه إلى من سواهم.

وإنّ ما ذكر في القرآن من الأحكام التكليفية إنما ورد على سبيل الإجمال لا التفصيل؛ فتولّت السنة تفصيلها؛ فكلّ ما في القرآن ببيان النبي ﷺ، وهو حجة يجب اتباعه، ولهذا كان تفسير القرآن الحكيم لا يستغني عن السنة، ويُعلم هذا من قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾¹²³⁵. فعدم مراعاة السنة اكتفاء بما ورد في القرآن يؤدي إلى تعطيل القرآن والسنة جميعاً، بحجة أنها لم تذكر صراحة في القرآن؛ فجحدهوا الأحكام الشرعية والنصوص التي ثبتت بها؛ بينما اختصّ أهل العدل بضبطه ونقله دون الخوارج والبغاة¹²³⁶.

والخوارج كسائر المسلمين، يوجبون العمل بالمتواتر معنى ولفظاً؛ ولكنّ انحرافهم عن منهج الصحابة وإعراضهم عن العلم والعلماء أوقعهم في الجهالات. ولذلك أنكروا على عمر بن عبد العزيز قوله بالرجم، زاعمين أنه ليس في القرآن، فلما حاجّهم بأعداد الركعات ومقادير الزكوات بأنها ليست في القرآن، قالوا ذلك من فعله ﷺ؛ فأجابهم: وهذا كذلك أيضاً¹²³⁷. وذهب المصنف إلى أنه يمكن أن يكون الحديث متواتراً عند جماعة، غير متواتر عند غيرهم؛ وفي هذا المعنى يقول: "التواتر قد يحصل لقوم دون قوم"¹²³⁸. عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنّ عمر بن الخطاب قال وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ:

¹²³³ سبق تخريجه.

¹²³⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج3، ص 208. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر، رقم 6934، ج 9، ص 17.

¹²³⁵ الأحزاب، 37/33.

¹²³⁶ الجصاص، أحكام القرآن، ج2، ص136.

¹²³⁷ محمد علي السائيس، (ت: 1396 هـ)، تفسير آيات الأحكام، تح: ناجي سويدان، نشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ت/نشر: 1423 هـ، ص 534.

¹²³⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج1، ص 474.

(إن الله قد بعث محمداً ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإنَّ الرجم في كتاب الله حقٌّ على مَنْ زنى إذا أُحصن، من الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف)¹²³⁹.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "هذا الذي خشيه وقع من الخوارج، وهذا من كرامات عمر رضي الله عنه"¹²⁴⁰.

إنَّ ما ثبت بالسنة المتواترة، فرواه جمع عن جمع إلى النبي ﷺ يجب الأخذ به في بيان العقائد؛ لأنها ثابتة عن النبي ﷺ بسند قطعي، والعقائد لا تثبت إلاً بدليل قطعي الثبوت والدلالة. فمن خالف الأحاديث المتواترة فقد أتى عظيماً وعليه أن يتوب. وأما الأحاديث التي لم تبلغ حدَّ التواتر، وهي أحاديث الآحاد، التي رواها ثلاثة فأقل؛ فيُعمل بها في تفسير آيات الأحكام؛ لإفادتها غلبة الظنِّ؛ ولأنَّ النبي ﷺ كان يرسل إلى الأقاليم آحاداً لا جماعات. فلا يلزم الأخذ بأحاديث الآحاد في تفسير آيات العقائد وأسرار الكون. فما ورد فيه بأخبار الآحاد أو كان رواها غير ثقات لا يعتبر حجة في التفسير. وما جاء في السنة مخالفاً للمقررات العلمية القاطعة، فيردّ وتبطل نسبته إلى النبي ﷺ. وليس معنى رده تكذيبه، وإنما لا تصح نسبته إليه ﷺ. ولهذا قال الصديق رضي الله تعالى عنه: (أي أرض تقلني وأي سماء تظلمي، إذا قلت في القرآن بما لم أعلم). وروى الإمام الطبراني، عن العرياض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ ذات يوم موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب. فقل: كأن هذه موعظة مودّع، فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: (إني قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي منكم إلا هالك، وإنه من يعيش منكم يرى اختلافاً كثيراً، فإياكم والبدع، وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، عضواً عليها بالنواجذ، وعليكم بالسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً)¹²⁴¹.

وروي: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعيش منكم بعدي فسيروا اختلافاً كثيراً، فإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من

¹²³⁹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنى، رقم 1691، ج3، ص 1317.

¹²⁴⁰ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج 11، ص 191.

¹²⁴¹ الطبراني، المعجم الكبير، ج18، ص 257.

بعدي، عضوا عليها بالنواجذ¹²⁴². قال أبو بكر الآجري (ت: 360 هـ) في باب التحذير من طوائف يعارضون سنن النبي ﷺ بكتاب الله وشدة الإنكار على هذه الطبقة: "ينبغي لأهل العلم إذا سمعوا قائلاً يقول قال رسول الله ﷺ في شيء ثبت عند العلماء، فعارض إنساناً جاهلاً فقال لا أقبل إلا ما كان في كتاب الله، قيل له: أنت رجل سوء، وأنت ممن حذرنا منك النبي ﷺ والعلماء من بعده، فيقال له يا جاهل! إن الله أنزل فرائضه جملة، وأمر نبيه ﷺ أن يبين للناس ما أنزل إليهم: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}¹²⁴³، فأقام نبيه ﷺ مقام البيان عنه، وأمر الخلق بطاعته، ونهاهم عن معصيته، وأمرهم بالانتهاء عما نهاهم"¹²⁴⁴، {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}¹²⁴⁵. "ومنهج الخوارج على رد الحديث أو تأويله إن خالف رأيهم".

ثم حذر تعالى أن يخالفوا أمر رسول الله ﷺ فقال تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}¹²⁴⁶. وقال عز وجل: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَزَجًا مِمَّا قُضِيَتْ وَتُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}¹²⁴⁷ ثم فرض على الخلق طاعته ﷺ في نيف وثلاثين موضعاً من كتابه تعالى وقيل لهذا المعارض لسنن رسول الله ﷺ: يا جاهل قال الله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ}¹²⁴⁸ أين تجد في كتاب الله تعالى أن الفجر ركعتان والظهر أربع والعصر أربع والمغرب ثلاث، وأن العشاء الآخرة أربع؟ أين تجد أحكام الصلاة ومواقيتها وما يصلحها وما يبطلها إلا من سنن النبي ﷺ؟ ومثله الزكاة، أين تجد في كتاب الله تعالى من مائتي درهم خمسة دراهم، ومن عشرين ديناراً نصف دينار، ومن أربعين شاة شاة، ومن خمس من الإبل شاة، ومن جميع أحكام الزكاة. وكذلك جميع فرائض الله، التي فرضها الله في كتابه، لا يعلم الحكم فيها إلا بسنن رسول الله ﷺ. هذا قول علماء المسلمين، من قال غير هذا خرج عن ملة الإسلام، ودخل في ملة الملحدين، نعوذ بالله من الضلالة بعد الهدى¹²⁴⁹.

¹²⁴² الطبراني، الكبير، ط 2، ج 18، ص 246.

¹²⁴³ النحل، 44/16.

¹²⁴⁴ الآجري، الشريعة، ج 1، ص 411.

¹²⁴⁵ الحشر، 7/59.

¹²⁴⁶ النور، 63/24.

¹²⁴⁷ النساء، 65/4.

¹²⁴⁸ البقرة، 43/2.

¹²⁴⁹ الآجري، الشريعة، ج 1، ص 412.

والقرآن يفسر بالقرآن، وما يجيء من السنة يُقبل ما دام السند صحيحاً، ولم يعارض بما يردّه؛ فإذا لم يكن مقبولاً فلا يجب الإيمان بما فيه من الزيادة، ولا يكفر منكرها، طالما أنه لم يبلغ حدّ التواتر. فتفسير القرآن بالسنة يأتي بعد تفسيره بالقرآن. وأقوال الصحابة تعين على فهم معاني القرآن؛ لأنهم عاينوا نزوله، وتلقّوا تفسيره عن النبي ﷺ، واستفسروا عما أشكل عليهم. والمصنف رحمه الله تعالى يفسر القرآن بالقرآن وبالسنة التي يرتضيها والنقل عن الصحابة؛ ولكنه يمزجه بالرأي سواء له أو لغيره، وينقل من الروايات كل ما وقف عليه من باب "قيل وقال". ولا حول ولا قوة إلا بالله.

حتى "الحوقلة" ينبغي الرجوع في تأويلها إلى النقل، وعدم الاكتفاء بالرأي في تأويلها. فقد جاء عن عبد الله رضي الله عنه قال: (كنت عند النبي ﷺ فقلت: لا حول ولا قوة إلا بالله، فقال رسول الله ﷺ: (تدري ما تفسيرها؟ قلت الله ورسوله أعلم، قال: لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله)¹²⁵⁰. وروى الإمام الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُرئ عند عمر {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ} ¹²⁵¹، فقال عمر: (أعدها فأعادها، فقال معاذ بن جبل عندي تفسيرها: تبدّل في ساعة مئة مرة، فقال عمر: هكذا سمعت من رسول الله ﷺ)¹²⁵². فلهذا كان تفسير الصحابة أقرب إلى السنة، بل عدّه الكثيرون من السنة، ما لم يكن بالرأي. وهم الذين شاهدوا أسباب نزوله، وعلموا موضع نزول آياته؛ وأسباب النزول طريق لفهم الكثير من القرآن؛ لأنّ أول ما ينطبق عليه المعنى هو ما كان سبباً لنزولها، ثم يعتمد الحكم لقول الفقهاء "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب". والصحابة هم أعلم بمعاني الألفاظ القرآنية، والألفاظ معروفة معانيها عندهم. والمأثور عن الصحابة في تفسير القرآن، منه ما اعتمد على المأثور، فيكون تفسيراً للنبي ﷺ، لا ريب فيه إذا كان السند صحيحاً، كتفسير الآيات التي ليس للرأي فيه مجال، فتفسيرهم يكون حديثاً إذا رفعوه للنبي عليه الصلاة والسلام، ويكون موقوفاً إذا لم يرفعوه إليه ﷺ، ولا يكون للعقل فيه مجال، ولا يمكن أن يقولوا في موضع لا مجال للعقل فيه إلّا بقول المبلّغ ﷺ، آخذين بقوله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ

¹²⁵⁰ البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ج 5، ص 374.

¹²⁵¹ النساء، 56/4.

¹²⁵² الطبراني، المعجم الأوسط، ج 5، ص 7.

مَسْئُولًا¹²⁵³. ومنه ما يكون للرأي فيه مجال، ولا يسندونه للنبي ﷺ، بل هو رأيهم، فقد يختلفون في هذا، كما في بعض الأحكام الفقهية. واجتماع فقهاء الصحابة على رأي فقهي يكون حجة، وكذلك إذا لم يرد عنهم في تفسير الآية التي تتعلق بالحلال والحرام إلّا رأى واحد، وإذا اختلفوا جاز للفقهاء أن يختاروا وألّا يخرجوا عن رأيهم. فكان اعتماد الفقهاء على ما عمل به الصحابة، وفهمهم لمقاصد القرآن. وكانوا يعتمدون في فهم القصص القرآني على السنة الصحيحة، وعلى تفسير القرآن بالقرآن، مكتفين بما جاء في القرآن والسنة. ولكن لما دخل في الإسلام اليهود والنصارى، وبثوا في المسلمين ما عندهم، ووُجد بين المسلمين من اعتنى بالقصص التي لم ترد في الكتاب والسنة، ثم جاء التابعون، فنقلوا أقوالهم في التفسير. وما ذكر على أنه أقوال للتابعين عن الصحابة فيما يتعلّق بالأحكام الفقهية مقبول النقل، ويعتبر نقلهم عن الصحابة حجة عند أكثر الفقهاء، باعتبار أنّ أقوال الصحابة حجة. وقد كثرت الإسرائيليات في كتب التفسير، ورُدَّ الكثير منها¹²⁵⁴.

وأما الخوارج فقد كان موقفهم من السنة مبيناً عن منهج أهل العلم؛ فجماعة منهم تعاملت مع الحديث الشريف على أنه دليل على تفسير القرآن؛ وكثير منهم أهل السنة وأعرض عنها، فلم يقبلوا إلى بما ثبت نصّاً بالقرآن. ومنهم من لا يقبل رواية الحديث إلّا إذا رواه الربيع بن حبيب. وقد سبقت ترجمته وأنه عمدة الخوارج في رواية الحديث، وقد جرح العلماء روايته. ووجد فيهم من وضع الحديث كذباً وافتراءً على رسول الله ﷺ نصرةً لرأيه وتأييداً لهواه. وللعلماء كلام حول هذا سبقت الإشارة إليه، وأكثر ما وقع ذلك منهم في تأويل آيات الاعتقاد. كما قال المصنف رحمه الله تعالى عند قوله تعالى {مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ}¹²⁵⁵ مستشهداً بروايات لم تثبت للاستدلال بها على أن الشفاعة لا تشمل أهل الكبائر فقال: "ومذهبنا أن الشفاعة ليست لأهل الكبائر"¹²⁵⁶. وذكر عند قوله هذا رواية نسبها إلى جابر بن زيد جاء فيها: (لا ينال شفاعتي ظلوم غشوم، ورجل لا يراقب الله تعالى في اليتم)¹²⁵⁷. فلم يأخذ بالسنة مع أنه يذهب إلى الاستشهاد بها في تفسيره. ولكن ورد في السنة أحاديث صحيحة ودلالاتها

¹²⁵³ الإسراء، 36/17.

¹²⁵⁴ محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، أبي زهرة، (ت: 1394 هـ)، المعجزة الكبرى القرآن، ط/د. الفكر العربي، ص 399، 404.

¹²⁵⁵ غافر، 19/40.

¹²⁵⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 7، ص 371.

¹²⁵⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 7، ص 371. والحديث الذي ذكره المصنف روى نخود الطبراني، في المعجم الكبير، ج 20، ص 213.

بلفظ (صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي؛ سلطان ظلوم غشوم، وغال في الدين يشهد عليهم فيتبرأ منهم).

على المعنى صريحة بأنّ الشفاعة لأهل الكبائر من هذه الأمة. ومن ذلك قوله ﷺ: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)¹²⁵⁸.

المطلب الثالث: العقل

العقل آلة الفلسفة، والفلسفة ضرب من ضروب العقل، فكل من العقل والفلسفة لا يُعتمد عليه في الاستدلال على إثبات المسائل الاعتقادية. قال الله تعالى: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} ¹²⁵⁹. أي: على طريقةٍ ومنهاجٍ وسنّة. (فاتَّبِعْهَا) أي: فاتبع تلك الشريعة، (وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) أي: "ولا تتَّبِعْ ما دعاك إليه الجاهلون الذين لا يعرفون الحق من الباطل" ¹²⁶⁰. وقد أتمّ سبحانه وتعالى هذا المنهج عقيدةً وعبادةً ومعاملةً وأخلاقاً وآداباً، فقال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} ¹²⁶¹ فالدين جاء بأصول تامة للعقيدة، وعلى رأس ذلك العجز عن إحاطة العقول أو إدراك ذاته تقدّس وتعالى. ومنتهى ما كُتب للعقول العجز عن إدراكه، فقال سبحانه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ¹²⁶²، وقال أيضاً: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} ¹²⁶³، وكذلك قال: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} ¹²⁶⁴، وقال: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ} ¹²⁶⁵. وغيرها من الآيات التي تنزه الله تعالى. فمنهج القرآن في مسألة الإيمان بالله تعالى يحجم ويقيّد دور عقل الإنسان في الكشف عن الغيبات والشؤون الإلهية، ويزجره عن البحث فيما سكت عنه، وكأن القرآن يخاطب العقل قائلاً: الزم حدّك، فهذا مقام ليس لك إليه سلطان. وقد أوضح القرآن منهج الدين بأصوله وشريعته؛ فاستوفى الأصول ولم يكل إيضاحها إلى العقول. وقرّر أصول الشريعة، وترك للنظر والاجتهاد البحث في تفاصيلها؛ وبذلك أكمل الله الدين وأتمّه، فقال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ

¹²⁵⁸ الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 625.

¹²⁵⁹ الجاثية، 45/18.

¹²⁶⁰ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 22، ص 70.

¹²⁶¹ المائدة، 5/3.

¹²⁶² الشورى، 11/42.

¹²⁶³ طه، 110/20.

¹²⁶⁴ الأنعام، 103/6.

¹²⁶⁵ الحديد، 3/57.

دينًا¹²⁶⁶. ولم ينتقل النبي ﷺ من الدنيا حتى كان المسلمون على عقيدة واحدة، تظافر على بيانها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فكانت كالحجة البيضاء¹²⁶⁷. فكان المسلمون الأول يرجعون في العقائد للوحي، وأما العقل فلا يرون له صلاحية في الدين. وبذلك تقرّرت عقائد الدين في القرآن جملةً وتفصيلاً.

والمصنف يستدل على التفسير بعلم المنطق وبالفلسفة أحياناً؛ كما في تفسيره لقوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ}¹²⁶⁸ قال: "ولا بد أن يكون الإله واحداً، لأنه لو تعدد وأراد كل منهما ما لم يرده الآخر! فالغالب منهما هو الإله لا المغلوب؛ لأن العجز ينافي الألوهية، ولو تعادلا أو عاند أحدهما الآخر في المصنوعات كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَ نِظَامُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَإِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْإِلَهُ! وَأَرَادَ كُلُّ مِنْهُمَا مَا أَرَادَ الْآخَرُ!، فهذه المصنوعات إن كانت مصنوعة لهما فكل جزء مصنوع لهما معاً، لزم اجتماع فاعلين على فعل واحد وهو محال؛ وإن كانت مصنوعة لهما معاً، لزم اجتماع فاعلين على فعل واحد وهو محال، وإن كانت مصنوعة لأحدهما لزم ترجيح الفاعل بلا مرجح ولزم عجز الآخر عما أراد، والعجز ينافي الألوهية، والألوهية تقتضي القدرة التامة على كل شيء. وهذا طرف من علم الكلام، والآية من حيث بنائها عليه تدل على شرف علم الكلام وأهله والحث عليه"¹²⁶⁹. وقال المصنف رحمه الله تعالى عند قوله تعالى {أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ}¹²⁷⁰: "البينة هي القرآن أو الحج العقلية. وقيل البينة من ربه اليقين من دينه"¹²⁷¹. وقال أيضاً عند قوله تعالى {مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ}: "البينات هي الحجج الظاهرة على التوحيد، وظاهر الآية أن هذه الآيات قبل إيتاء الكتاب، فيكون المراد بالآيات الأدلة العقلية التي نصبها الله على إثبات الأصول التي لا يمكن القول بالنبوة إلا بعد ثوبتها"¹²⁷².

وعند الخوارج يكاد يكون الدليل العقلي مساوٍ للدليل النقلي؛ بل ربما كان مقدماً عليه؛ والأدلة العقلية في علم العقائد تكون معينة أو محققة على السمعية، وليست مستقلة بالدلالة؛ لأن النظر فيها

¹²⁶⁶ المائدة، 5/3.

¹²⁶⁷ الحجة البيضاء: هي جادة الطريق. انظر فيض القدير للبيهقي، ج 4، ص 663.

¹²⁶⁸ الأنبياء، 22/21.

¹²⁶⁹ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 2، ص 127.

¹²⁷⁰ هود، 17/11.

¹²⁷¹ أطفيش، هميان الزاد، ج 13، ص 27.

¹²⁷² أطفيش، هميان الزاد، ج 2، ص 309.

نظّر في أمر شرعي، وهذا ليس من شأن العقل فهو ليس بشارع؛ فالمعتمد بالقصد الأول هو النظر في الأدلة الشرعية¹²⁷³. ومن منهج المصنف أنه لا يأخذ برأي فلاسفة اليونان؛ فقال فيهم: "الفلاسفة والدهريين من بني يونان إذا سمعوا بالوحي دفعوه وصغروا علم الأنبياء بالنظر إلى علمهم"¹²⁷⁴. وهذا ما يعدُّ من محاسن تفسيره.

وكاد بعض الخوارج أن يوافق الفلاسفة بالاعتماد على الرأي والعقل؛ وزادوا عليهم باتباع الهوى. حتى كادت الخوارج وإن تشارك الفلاسفة بالاعتماد على العقل والرأي؛ ولكن المحققين من العلماء تكلموا بخطأ الفلاسفة وأغلظوا القول فيهم، ولكنهم جعلوا خطأهم أعظم من خطأ الخوارج؛ ووضعوا قواعد في هذا الشأن، فمن اعتقد بعقيدة ضالة فإنه يكفر؛ فلم يكن منهم إجماع على التكفير، إلا لمن اعتقد بأمر يُكفّر الشرع معتقده.

والشريعة لم تجعل من الرأي مصدراً للمعرفة في المسائل الاعتقادية؛ فلذلك كان من بعض الباحثين أن عدَّ الفكر الخارجي من فروع الفلسفة الإسلامية. وقد كثرت أفكارهم الفلسفية في قوانين حكمهم الذاتي والتصورات العقائدية والعدل. ولفلسفتهم دور في الأدب العربي؛ فاهتموا بكتابة الأعمال الأدبية والفكرية، جاعلين منها سبيلاً لنشر الفلسفة الخارجية. وذلك ظاهر في أعمالهم الأدبية كتباً وأشعاراً ومقالات تحمل أفكاراً فلسفية عقائدية، ككتاب البراءة وكتاب الخلاف، إضافة إلى مشاركتهم بالشعر؛ فتناولوا مسائل فلسفية، مثل شعر الحكمة والفلسفة العقائدية.

أما أهل الكلام فقد شاركوا الفلاسفة في بعض أصولهم للقواعد المنطقية والكلامية؛ فسلكوا في مسائل الاعتقاد مسلكاً عقلياً. وقد فصل الإمام الغزالي رحمه الله بهذه المسألة، فذكر أنَّ منهم من قال إنّ علم الكلام حرام بدعة، ومنهم من قال إنه واجب فرضٌ على الكفاية أو على الأعيان، لأنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله. وإنَّ إطلاق القول بدمه في كلّ حالٍ أو بحمده في كلّ حالٍ خطأ؛ فعلم الكلام فيه منفعة ومضرة؛ فهو باعتبار منفعته حلال أو مندوب إليه أو واجب، كما يقتضيه الحال في وقت الانتفاع، وباعتبار مضرته في وقت الضرر ومحله حرام. ومضرته بإثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم. فهذا ضرره في الاعتقاد الحقّ، إضافة إلى تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة وتثبيتته

¹²⁷³ الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، ج 1، ص 27.

¹²⁷⁴ أطفيش، هميان الزاد، ج 12، ص 181.

في صدورهم" ¹²⁷⁵. وأشهر من اشتغل بعلم الكلام: الجهمية والمعتزلة لتأييد مذهبهم؛ والكلائية والأشاعرة والماتريدية لنصرة عقيدة أهل السنة.

فالجهمية أتباع جهم بن صفوان (ت: 128 هـ)، القائل إن نعيم الجنة وعذاب النار ينقطعان، وأن الخلود في النار عبارة عن طول المكث فيها. وزعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو عبارة عن الجهل به فقط. وأخذ جهم مقالة التعطيل عن الجعد بن درهم ¹²⁷⁶ (ت: 120 هـ)، فنشر هذه المقالة مع زيادة في المغالاة في النفي بالجدال. ومن أشهر معتقدات الجهمية: إنكار جميع الأسماء والصفات، فيكفي للإيمان بها المعرفة القلبية. وينكرون قدرة العبد واختياره في فعله؛ فلذلك كانوا جبرية. كما أنهم ينكرون رؤية الله يوم القيامة. فبهذا يتفقون مع الخوارج بإنكار الرؤية، وبأن القرآن مخلوق، وأن الجنة والنار تفتيان ¹²⁷⁷.

والمعتزلة أتباع واصل بن عطاء، وسبب تسميتهم بالمعتزلة اعتزال إمامها مجلس الحسن البصري (ت: 110 هـ) لقول واصل في مرتكب الكبيرة بأنه لا كافر ولا مؤمن، بل هو في منزلة بين المنزلتين؛ ولما اعتزل مجلس الحسن جلس عمرو بن عبيد إليه، وتبعهما أنصارهما ف قيل لهم "معتزلة" أو "معتزلون". وهذه الفرقة تعتدّ بالعقل وتقدمه على النقل؛ فكان مما أثر عنهم في التأويل تأويلهم لقوله تعالى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} ¹²⁷⁸ فقالوا لقد دلت الآية على أن الله لا يؤاخذ الناس إلا بعد أن يرشدهم رحمة منه لهم، وهي دليل بين على انتفاء مؤاخذه من لم تبلغه دعوة رسول من الله، فهي حجة للأشعري ناهضة على المعتزلة الذين اتفقوا على إيصال العقل إلى معرفة وجود الله، وهو ما صرح به صدر الشريعة في التوضيح في المقدمات الأربع. فوجود الله وتوحيده عندهم واجبان بالعقل فلا عذر لمن أشرك بالله وعطل، ولا عذر له بعد بعثة رسول. وتأويل المعتزلة أن يراد بالرسول العقل بعيداً عن استعمال اللغة وإغماض عن كونه مفعولاً لفعل {نَبْعَثُ} إذ لا يقال بعث عقلاً بمعنى جعل ¹²⁷⁹.

¹²⁷⁵ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 82، 100.

¹²⁷⁶ الجعد بن درهم: ضحى به خالد بن عبد الله القسري أمير واسط (ت: 126 هـ)، بعد أن خطب الناس في يوم عيد الأضحى وقال: أيها الناس! ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضحّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً! ثم نزل فذبحه. انظر لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، للسفاري، ج 2، ص 794.

¹²⁷⁷ الذهبي، العرش، ج 1، ص 49.

¹²⁷⁸ الإسراء، 15/17.

¹²⁷⁹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 15، ص 52.

وقد اختلفت المعتزلة عدّة فرق. ولها أصول خمسة يدور عليها مذهبهم وهي: العدل والتوحيد، والمنزلة بين المنزلين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولهم في هذه الأصول معانٍ خالفوا فيها الشريعة.

وأفكار المعتزلة خليط من الآراء الموجودة زمن نشوئهم، من الجهمية والقدرية والخوارج والرافضة. وزعموا قريباً من زعم الخوارج، فقالوا بأن ذات الله لا تقوم بما صفة ولا فعل، وقالوا بإنكار رؤية الله يوم القيامة، كما هو مذهب الخوارج، وقالوا بأن القرآن مخلوق كما قالت الخوارج. وشاركوا القدرية في إنكار قدرة الله في أفعال العباد، فالعباد عندهم هم الذين يخلقون أفعالهم. وشاركوا الخوارج في مسألة الإيمان، فقالوا بأنّ الإيمان قول واعتقاد وعمل، ولا يزيد ولا ينقص، وأنه إذا ذهب بعض الإيمان ذهب كلّ. وشاركوهم في مرتكب الكبيرة؛ فعند المعتزل مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، فوافقوا الخوارج في قولهم بأن مرتكب الكبيرة محلّد في النار، ووافقوا الخوارج برأيهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إضافة إلى أنهم شاركوا الروافض في الطعن في أصحاب النبي ﷺ؛ فكان أواخر المعتزلة أقرب إلى التشيع. والمعتزلة شيوخ الروافض؛ حيث كان في المعتزلة من يميل إلى نوع من التشيع؛ بتسوية علي رضي الله عنه بالخليفين، أو بتفضيله عليهما، أو بالطعن في عثمان رضي الله عنهم؛ ولكنهم لم يختلفوا في إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وأخذوا عن الرافضة أكثر آرائهم بالإمامة. فكانت أفكار المعتزلة خليط من آراء الفرق في عصرهم ومنهم الخوارج. وعلى الرغم من اندثار المعتزلة اسماً، إلّا أنّ بعض أفكارها ما زال موجوداً عند البعض من الإباضية وغيرهم وكالشيعية الإثني عشرية والزيدية، وبعض المنتسبين لأهل السنة ممن يسمّون بالعقلانيين وأصحاب التيار الديني المستنير وغيرهم¹²⁸⁰.

وقد وافق المصنّف المعتزلة بمسائل عقائدية؛ كتكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار، وفي مسألة خلق القرآن، حيث قال فيها أن الإباضية والمعتزلة ذهبت إلى كلام الله تعالى حادث مخلوق، وذكر أن مذهب الإباضية والمعتزلة القرآن قديم غير مخلوق، ونقد على القائلين بقدمه أنهم أجازوا أن يكون النداء والخطاب قبل خلق الخلق على تقدير وجوده بعد؛ وردّ عليهم أنّ الذي ذكره أصحابه في علم الكلام امتناع أمرٍ ونهيٍ في الأزل، واختلاف في أمر وناه على معنى أنه سيأمر وينهى. ومذهب المعتزلة منع ذلك

¹²⁸⁰ انظر كتاب الاعتقاد لأبي الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد، (ت: 526 هـ)، الاعتقاد، تح: محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط/د. أطلس الخضراء، ط1، ت/ط: 1423 هـ، ص 44.

وفرقه الكلامية التي كان عندها ميل لمذهب أهل الحديث، ولكنها ابتعدت عن منهج السلف، واقربت إلى منهج المعتزلة، وهي أول الفرق الكلامية بعد الجهمية والمعتزلة. بينما الأشعرية وأبو الحسن الأشعري الذي كان معتزلياً، ثم تاب ودافع عن عقيدة أهل السنة، وردّ على من قال بخلق القرآن، وأن الله لا يرى، وأن أفعال الشرّ يخلقها العبد، وانتصب للردّ على المعتزلة، وعلى الملاحدة، والرافضة والجهمية والخوارج، وسائر المبتدعة¹²⁸².¹²⁸³

وافق المصنف الإمام الأشعري في خلق الله تعالى لأفعال العباد، وأن العباد وأفعالهم من خلق الله تعالى؛ ولكنه خالفه بالقول في خلق القرآن، وخالفه أيضاً بإنكار رؤية الله تعالى.

ولما اختلفت آراء الفرق، واختلفت بهم الأهواء كُفّر بعضهم بعضاً، كحال الخوارج ومن كان على منهجهم، فحذا حذوهم.

وكانت طريقة الشيخ أبي الحسن الأشعري في الصفات من أصح الطرق والمذاهب، لأنه يُثبت الصفات العقلية والخبرية، ولا ينكرها ولا يكتفيها، كطريقة السلف وأئمة أهل السنة والجماعة. وجرى الأئمة من أصحاب الأشعري على هذا المنوال¹²⁸⁴. وسميت الأشاعرة بالصفاتية لإثبات صفات الله تعالى. وفي المتشابهات كالاستواء والنزول، قالوا بالتفويض لا بالتأويل فخلصوا من التشبيه، فكانوا على مذهب السلف، فالله ليس كمثله شيء، ونحن غير مكلفين بمعرفة هذه الألفاظ؛ بل بالاعتقاد أنه ليس كمثله شيء، ونكل علمها إليه تعالى. ولما ألجأهم ضرورة إلى التأويل لم يؤولوا بالعقل، وإنما أول المتشابهة الخلف على ضوء المحكم¹²⁸⁵. والماتريدية نهجوا منهجاً كلامياً في العقيدة، يشابه منهج متأخري الأشاعرة¹²⁸⁶. وهذا المنهج يعتمد على النص من القرآن والسنة المتوترة في إثبات الاعتقاد، ويسر بتأويل متشابه القرآن على ضوء محكمه. والنقل هو الأساس في ثبوت الاعتقاد من مصادره الأساسية، وأما العقل فلتأييد ما ثبت بالنقل، فهماً وتأكيداً. فأهل السنة والجماعة قَيّدوا عقيدتهم بما ثبت بالنص، وجعلوا العقل

¹²⁸¹ أطفيش، هميان الزاد، ج 9، ص 91.

¹²⁸² ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 3، ص 284.

¹²⁸³ انظر كتاب العرش للذهبي، ج 1، ص 41، 63.

¹²⁸⁴ ابن كثير، طبقات الشافعيين، ص 427.

¹²⁸⁵ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، ج 20، ص 141، 142.

¹²⁸⁶ الذهبي، العرش، ج 1، ص 68.

وسيلة لفهمه. وأما الخوارج فقد عُدَّت مصادر الاعتقاد، تبعاً لتعدد مناهجهم ومعتقداتهم وفرقهم؛ وغالبهم على أن القرآن هو المصدر الأول للعقائد؛ ولكنهم يؤولون ما يشاؤون بالعقل كما يشاؤون. فهم يقبلون طريقة نهج أهل السنة والجماعة، فيأخذون بالنقل إن كان موافقاً لما رأوه بعقولهم؛ فإن عارض النقل آراءهم ومذاهبهم فإنهم يعمدون إلى التأويل ليتوافق النص مع توصلوا إليه بعقولهم.

المطلب الرابع: مفهوم الكتاب والسنة عند الخوارج

الكتاب هو القرآن المنزل على سيدنا محمد ﷺ، باللفظ العربي المبين، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب بالمصاحف، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس. وقد اشتمل على الأحكام والمسائل التي يحتاجها المسلم؛ ومن أهمها المسائل المتعلقة بالعقيدة، من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره؛ وما يتفرع عن هذه الأركان من مسائل الإيمان. وقد اتفق جميع المسلمين من أهل السنة والجماعة، وكذلك الخوارج، ولا عبرة بمن شذَّ في ذلك، لأنه ليس في جماعة المسلمين ودائرهم، إذ أجمع المحققون من المسلمين على حجية القرآن ووجوب العمل بما فيه، والرجوع إليه لمعرفة أحكام الله تعالى، وأنه لا يجوز العدول عنه إلى غيره من مصادر التشريع إلا إذا لم يرد فيه بيان لحكم المسألة؛ لأنَّ الكتاب - كلام الله تعالى - جاء بالاعتقاد والتشريع. وقد أرسل الله تعالى رسوله ﷺ ليبلغ رسالة ربِّ العالمين إلى الثقليين. ولهذا كان شعار طلائع الخوارج "لا حكم إلا لله"، وهي كلمة حق لا يستريب بها أحد من المسلمين؛ ولكن الخوارج سخرتها لمكاسب شخصية؛ كالسيطرة على الحكم، وفرض آرائهم وعقائدهم على عموم المسلمين.

وأما السنة كما عرفها المصنف بقوله: "والسنة أقواله وأفعاله وتقريره ﷺ"¹²⁸⁷، والخوارج التي تنادي بضرورة الاحتكام إلى الكتاب والسنة! ولكنها تفصل وتفرق بينهما. ولما أمر تعالى بالإيمان والعبادة أمدَّ المأمورين بمعرفة ما أوجب عليهم، وأرسل إليهم من يهديهم إلى الصراط المستقيم، فقال تعالى: {وَأَنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}¹²⁸⁸. فأرشد ﷺ وعلم وزكَّى النفوس، كما وصفه الله تعالى بقوله: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ}¹²⁸⁹. فمن

¹²⁸⁷ أطفيش، هميان الزاد، ج3، ص 151.

¹²⁸⁸ الشورى، 52/42.

¹²⁸⁹ الجمعة، 2/62.

استجاب لأمره تعالى اعتقاداً استنارت سريرته، وامثل هدي رسول الله ﷺ سلوكاً. وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: (كل أمتي يدخل الجنة إلا من أبي، قالوا ومن أبي يا رسول الله؟ قال: من عصاني فقد أبي)¹²⁹⁰. فمن خالف السنة خاب وخسر، لأنه أعرض وتولى عن الكتاب والسنة جميعاً، فرد ما ثبت بهما؛ فإذا دُعي إلى السنة استخف بها، مع أن الثابت بالسنة كالثابت بالقرآن. قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا} ¹²⁹¹. فالقرآن حبل الله المتين، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو المصدر الأول للاعتقاد والتشريع. تليه السنة النبوية الثابتة عنه ﷺ، فقد أوجب الله على الناس اتباع رسوله ﷺ والافتداء بسنته، فقال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} ¹²⁹²، وأمر تعالى بالافتداء به واتباعه فقال تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} ¹²⁹³.

وكلام المصنف هنا حجة على سائر الخوارج الذين يعرضون عن كثير مما ورد في السنة. وأهل السنة والجماعة كان اعتصامهم بالكتاب والسنة خلافاً لأهل البدعة والفرقة، فإن عمدتهم على الأصول التي ابتدعها زعمائهم، يعتمدون عليها في الإيمان والتوحيد والصفات والقدر وسائر مسائل الإيمان. فإذا وجدوا في القرآن ما يوافق رأيهم احتجوا به، فإن خالف دليل القرآن رأيهم تأولوا الدليل ما أمكنهم، ليوجهوه على ما يوافق بدعتهم؛ فلهذا هلكوا في التأويل؛ لأن قصدهم رد السنة، لا أن يفهموا مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ، وليدفعوا كل من ينازعهم بالاحتجاج.

والأصول التي اعتمدها أهل السنة والجماعة هي الكتاب والسنة؛ فنؤمن بما جاء عن الله، وبما جاء عنه على مراد رسول الله ﷺ. واعتمدوا في فهم تلك الأصول على ما فهمه أصحاب النبي ﷺ، الذين عاينوا فترة نزول الوحي، وعلموا مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ. وكذلك أئمة أهل السنة، وهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فعلى علمهم وفهمهم يعولون. قال الإمام أحمد رحمه الله: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والافتداء بهم، وترك البدع، فكل بدعة

¹²⁹⁰ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، ج 1، ص 122.

¹²⁹¹ النساء، 61/4.

¹²⁹² الحشر، 7/59.

¹²⁹³ الأحزاب، 21/33.

ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين. والسنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول والأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى. فلاهل السنة سندهم المتصل إليه ﷺ؛ وأما أهل البدع فلا طريق لهم إليها. ولهذا كان الاعتناء بالمأثور عن سلف الأمة سمة بارزة لأهل السنة والجماعة، فتعددت مؤلفاتهم بتفسير كلام الله، وشرح كلام رسوله ﷺ، وأقوال السلف. وقد ترك علماء السنة تراثاً عظيماً، حوى منهج أهل الحق وأقوال العلماء، وهو طريق الهدى، وفيه البيان والدفاع عن العقيدة الصحيحة، لكي تبقى نقية صافية. قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "الحمد لله الذي جعل في كل زمان وفترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضلّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى. فما أحسن أثرهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل المبتدعة، وأصحاب الفتنة، المختلفين والمخالفين للكتاب، يقولون على الله وفي كتاب الله بالمشابهة، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم. فله در أولئك الأئمة الذين حموا حياض هذا الدين ودافعوا عن الصراط المستقيم، فتركوا تراثاً عظيماً لمنهج الحق القويم، وأبطلوا فيه شبهات حزب الشيطان الرجيم¹²⁹⁴.

والله تعالى أنزل كتابه تبياناً لكل شيء {مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} ¹²⁹⁵، فلم يغادر من أمر الدين شيئاً. والبيان جليّ نصّاً، وخفيّ يشتمل عليه ضمناً؛ وبيان هذا إليه ﷺ: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} ¹²⁹⁶. فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان¹²⁹⁷.

قال الإمام الشعراني رحمه الله تعالى: "لا نتدين بفعل شيء من البدع المذمومة، التي لا يشهد لها ظاهر الكتاب والسنة، ونتجنب العمل بكل رأي لم يظهر لنا وجه موافقته للكتاب والسنة، إلا إن أُجمع عليه. ويحتاج من يريد العمل بهذا العهد إلى التبخر في معرفة الأحاديث والآثار، والإحاطة بجميع أدلة المذاهب المدرسة والمستعملة، حتى لا يكاد يعزب عن علمه من أدلتهم إلا النادر. ولعله يخرج عن التقليد

¹²⁹⁴ الذهبي، العرش، ج 1، ص 10، 14.

¹²⁹⁵ الأنعام، 38/6.

¹²⁹⁶ النحل، 44/16.

¹²⁹⁷ حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبي سليمان المعروف بالخطابي، (ت: 388 هـ)، معالم السنن = شرح سنن أبي داود، نشر: المطبعة العلمية - حلب، ط 1، ت/ط: 1351 هـ، ص 8.

في أكثر الأحكام. وأما من لم يبلغ هذا المقام فيجب عليه التقليد لمذهب معين، وإلا وقع في الضلال¹²⁹⁸. وروى الإمام أحمد رحمه الله تعالى، عن المقدم بن معد كرب الكندي رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ ينثني شعباناً على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه)¹²⁹⁹. في الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث إلى أن يُعرض على الكتاب، فإذا ثبت عن رسول الله ﷺ كان حجة بنفسه، وقد قال النبي ﷺ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه)¹³⁰⁰. وذكرت الأحكام الشرعية في القرآن إجمالاً لا تفصيلاً، ثم فصلتها السنة؛ فمن عارضها إنما يعارض تبليغ الرسالة، فكل ما في القرآن من مسائل الدين، كالعقائد والأحكام الفقهية، فهو ببيان الله ﷻ، وهو حجة يجب اتباعه. وتفسير القرآن دون الرجوع إلى السنة والاستعانة بها خروج على الدين، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾¹³⁰¹.

والإعراض عن السنة بحجة الاكتفاء بالقرآن، كفر بالقرآن والسنة، وهدم رسالة النبي ﷺ. كالعقلانيين والقرآنيين، والتستر بالدعوة إلى الكتاب والسنة لتمرير عقيدة المكفرين، الذين يتهمون الموحدون بالشرك والبدعة والضلالة، كالخوارج التي أنكرت حكم رجم الزاني المحصن، بدعوى أنه لم يرد في القرآن، ولا اعتمادهم على آرائهم وعدم قبولهم الحديث. ولهذا نهج الخوارج منهج الجحود لرجم الزاني المحصن ولتحريم تزويج المرأة على عمتها وخالتها وأمثال ذلك من الأحكام¹³⁰². قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾¹³⁰³.

ومن منهج المصنف رحمه الله تعالى أنه عندما يأخذ بالحديث في تفسير القرآن لا يتقيد بمنهج المحدثين في الرواية، فكان يجمع الروايات جمعاً، فيصيب التفسير في بعضها، ويخطئه في استشهاده بما ليس

¹²⁹⁸ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، (ت: 973هـ)، لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود الحمديّة، تح: عاصم إبراهيم الكيال الحسني الشاذلي الدرقاوي، ط/د. الكتب العلمية، ص 631.

¹²⁹⁹ أحمد ابن حنبل، المسند، مسند الشاميين، حديث المقدم بن معد كرب الكندي، عن النبي ﷺ، ج 28، ص 410.

¹³⁰⁰ البغوي، شرح السنة، ج 1، ص 201.

¹³⁰¹ الأحزاب، 37/33.

¹³⁰² الجصاص، أحكام القرآن، ج 2، ص 136.

¹³⁰³ النساء، 64/4.

له سند، وخاصة عندما يستشهد بالحديث الضعيف في تفسير الآية، ولعله يستدل به على المعنى الذي يريده من عقائد الخوارج، وهو غير مسند في كتب الحديث الصحاح، فلا يلتزم بما صحَّ عن رسول الله ﷺ، وتفسير آيات الاعتقاد في القرآن يتوقف على بيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم¹³⁰⁴.

والمصنف لم يلتزم بذلك، فيروي الأحاديث الموضوعة مستدلاً بها، ويصف الأحاديث الصحيحة بالوضع والضعف لأنها تخالف رأيه واعتقاده، ومن ذلك ما ذكر من خلود الفاسق في النار كالمشرك، للعموم في قوله تعالى {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا}¹³⁰⁵، ولإبطال عدم خلود الفاسق في النار وصف الأحاديث التي تصرح بعدم الخلود أنها موضوعة ومنها ضعيف¹³⁰⁶.

ومن لوازم الرسالة وصولها نصاً وبياناً تاماً، تحقيقاً لقوله: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}¹³⁰⁷. فقيض الله من يدفع الشبه ويظهر الحقيقة، وينقله بالسند المتصل. ومن نعم الله على هذه الأمة أن ظهور الفتنة فيها ترافق مع وجود حفظة الحديث؛ فكان تدوين وتوثيق السنة، وتحققت درجة صحة الحديث وحجته بما لا يدع مجالاً لشبهة. فلم يختلف العلماء على وجوب الأخذ بالسنة والاستدلال بها لقوله تعالى {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}¹³⁰⁸. ولا يعتد برأي بعضهم ممن جنحت به الأهواء وأضلته الفتن¹³⁰⁹.

¹³⁰⁴ البوطي، محمد سعيد رمضان، (ت: 1434 هـ)، من روائع القرآن = تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، ط/مؤسسة

الرسالة. بيروت، ت/ط: 1420 هـ، ص 78.

¹³⁰⁵ الجن، 23/72

¹³⁰⁶ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 4.

¹³⁰⁷ الحجر، 9/15.

¹³⁰⁸ الحشر، 7/59.

¹³⁰⁹ مقدمة محقق كتاب تأويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، ص 9.



المبحث الثاني: توحيد المعتقد في القرآن وموقف الخوارج منه

المنهج طريقة خاصّة في العرض والاستدلال، كمنهج المفسرين أو الفقهاء أو منهج الأشاعرة أو المعتزلة؛ ومنه منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد. والمنهج هو الطريق أو المنهج، فتقول نَحَجْ أسلوباً جديداً: ابتكر نَحَجاً التزم بخطواته. والمنهج المذهب والخطة والطريقة، وهو إجراءات متّخذة لعملٍ ما. والمنهج طريق للكشف عن حقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة قواعد للوصول إلى نتيجة. فمنهج المفسر هو الطريق التي سلكها في بيان معاني القرآن، وفقاً لمجموعة من خطوات أعدّها، لما يريده من تفسيره. والمنهج وسيلة محدّدة توصل إلى غاية معيّنة، أو هو مجموعة أفكار ومبادئ منظّمة ومحدّدة. وينبغي أن تُتبع في المنهج خطة منظّمة لعمليات تسعى للكشف عن حقيقة أو تبرهن عليها¹³¹⁰.

والآيات التي ذكرت الاعتقاد، منها نصوص قطعية، كقوله تعالى: {وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ}¹³¹¹، فلا يختلف في تفسيرها أهل الحق، لأنها قطعية الثبوت والدلالة؛ وأما الآيات المتشابهات فقد وقع الاختلاف فيها وفي منهج تأويلها، كقوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}¹³¹²؛ فيجب ردها إلى الآيات المحكمات. إن دعت حاجة إلى تأويلها. والأكمل فيها التفويض، كمنهج السلف، وعدم التكلف في تأويلها؛ لقوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}¹³¹³.

وذهب أكثر المفسرين في هذه الآية إلى أنّ الكلام تمّ عند قوله تعالى {وما يعلم تأويله إلا الله}، فلا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، استأثر بعلمه فلم يُطلع عليه أحداً، كعلم الساعة ونحوها، ومراد الله تعالى فيها أن الإيمان بها، {يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا}¹³¹⁴، وكذلك ذمّ متبّعي المتشابه بقوله: {فَأَمَّا

¹³¹⁰ أبو منصور الهروي، تهذيب اللغة، ج 6، ص 41. وانظر أيضاً معجم اللغة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424 هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط/د. عالم الكتب، ط 1، ت/ط: 1429 هـ، ج 3، ص 1290؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لإبراهيم مصطفى والزيات وحامد ومحمد النجار، المعجم الوسيط، ط 1، ت/ط: 1429 هـ، نشر/د. الدعوة، ج 2، ص 957؛ أبو منصور الماتريدي، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ج 1، ص 315؛ أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 3، ص 2287.. 2290.

¹³¹¹ البقرة، 163/2.

¹³¹² طه، 5/20.

¹³¹³ آل عمران، 7/3.

¹³¹⁴ آل عمران، 7/3.

الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَنْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ¹³¹⁵. ولو كان الراسخون يعلمون المتشابه لما كان لهم في الإيمان به مدح؛ لأنَّ مَنْ عرف شيئاً على التفصيل فسيؤمّن به لا محالة. ولهذا تعدّدت الأقوال واختلفت المناهج في تأويل آيات الاعتقاد¹³¹⁶. فهل كان منهج الخوارج في تفسيرها موافقاً أو مخالفاً لضوابط التفسير. ولكن بعد الاطلاع على نماذج من تفسيرهم، تبين أنَّ منه الموافق وهو أكثره، ومنه المخالف وخاصة للآيات التي يستدلون بها على آرائهم وعقيدتهم. وهذا ما سيتضح بعد إتمام هذه الدراسة، وسيتبيّن مدى تأثير هذه المخالفة على المنهج في تفسير آيات الاعتقاد؛ بل وعلى الاعتقاد ذاته.

المطلب الأول: موقف الخوارج من جمع الكلمة

القرآن أعظم سبيل لجمع كلمة المسلمين على عقيدة الدين وشريعته، تلك العقيدة التي بلّغها رسول الله ﷺ عن الله تعالى، وسار عليها السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ومن نهج نهجهم إلى يوم الدين. فالقرآن حبل الله القويم، الداعي إلى المنهج السويّ المستقيم، هو المقرّر لأصول الدين، كما أنه السبيل إلى تآلف ووحدة المسلمين؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾¹³¹⁷، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾¹³¹⁸، وقال أيضاً: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾¹³¹⁹. فقد أمر الله تعالى المؤمنين بالتزام الجماعة، ونهى عن الاختلاف والفرقة، وأخبر بأن سبب هلاك مَنْ كان قبلهم من الأمم السابقة المراءى والخُصومة في الدين؛ فحذّر من السير على نهجهم بدوافع الحسد والبغي. وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ

¹³¹⁵ آل عمران، 7/3.

¹³¹⁶ الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا، ج 1، ص 197.

¹³¹⁷ آل عمران، 103/3.

¹³¹⁸ الأنعام، 153/6.

¹³¹⁹ الشورى، 13/42.

يُذِنُهُ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ¹³²⁰، فالله سبحانه وتعالى هو الهادي. قال تعالى {قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ أَهْدَى إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ¹³²¹}. إنَّ الله تعالى هدى الخلق إلى الدين الحق؛ وأما هؤلاء الدعاة والرؤساء فإنهم لا يقدرُونَ على هداية غيرهم، إلا إذا هداهم الله تعالى؛ فكان التمسُّك بدين الله تعالى أولى من قبول قول هؤلاء الجهال. فالعقول مضطربة، والحق صعب، والأفكار مختلطة، ولم يسلم من الغلط إلا الأقلون، فلا تحصل الهداية وإدراك الحق إلا بإعانة الله تعالى وهدايته وإرشاده. ولصعوبته قال موسى عليه السلام {قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي¹³²²}. والخلق يطلبون الهداية ويحتززون عن الضلالة؛ ولكن الأكثرين وقعوا في الضلالة؛ وذلك يدل على أن حصول الهداية والعلم والمعرفة تكون من الله تبارك وتعالى وحده¹³²³. وليس في هذا الكلام تنقيص بذل الجهد باتباع الأسباب الموصلة للهداية؛ فإنَّ الله تعالى بيَّن بأنَّ خلق الهداية ليست إلا إليه جلَّ وعلا، وأما إسناد الهداية إلى غيره فهي من قبيل الأسباب؛ وقد أمر تعالى عباده بأن يسلكوا الأسباب التي شرعها للوصول إلى المطالب التي يرتضيها؛ فقال تعالى: {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ¹³²⁴}. ونسب الهداية إلى السبب فقال: {وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ¹³²⁵}. وقال الله سبحانه وتعالى: {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ¹³²⁶}. وقال أيضاً: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ¹³²⁷}. وعن عبد الله في قوله تعالى: {وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا¹³²⁸} قال: حبل الله: الجماعة. وقال آخرون: عني بذلك القرآن، والعهد الذي عهد فيه¹³²⁹.

¹³²⁰ البقرة، 213/2.

¹³²¹ يونس، 35/10.

¹³²² طه، 25/20.

¹³²³ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 17، ص 249.

¹³²⁴ القصص، 56/.

¹³²⁵ الشورى، 53، 52/.

¹³²⁶ آل عمران، 19/3.

¹³²⁷ الأنعام، 159/6.

¹³²⁸ آل عمران، 103/3.

¹³²⁹ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 5، ص 644.

فالمسلمون جماعة واحدة، وهم يعبدون رباً واحداً، ومنهج دينهم وشريعتهم في العقيدة والعبادة واحد، وكتابتهم المنزل على من لا نبي بعده ﷺ واحد أيضاً؛ وقد نهوا عما يُمزق وحدة الجماعة بقوله تعالى: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} ¹³³⁰. وذكر الإمام القشيري رحمه الله تعالى أن الموافقة بين المسلمين هي أصل الدين؛ وأول الفساد ورأس الزلل وقوع الاختلاف بينهم. فالموافقة واجبة في الدين والعقيدة، وفي الرأي والعزيمة. قال جلّ وعلا في حق الكافرين: {بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ} ¹³³¹. واتحاد عزائم المسلمين بسبب رجوعهم إلى الله واجتماعهم على التبري من حولهم وقوتهم، وشهودهم التقدير؛ فيتحدون في هذه الحالة. وأمّا الذين توهّموا الحادثات من أنفسهم فضلوا في ساحات حسابهم، وأجروا الأمور على رأيهم وعلى ما يختاروه، فعندئذ يتنازعون فتتشعب بهم الآراء وتفرق بهم الطرق، فيضعفون وتختلف مناهجهم ¹³³².

فعلى المسلم أن يلزم الجماعة، وأن ينظر إلى أيّ من الجماعات الإسلامية على أنها جماعة من المسلمين، وليست جماعتهم الوحيدة. والقرآن دعا إلى التعاون، لأنه سبيل الوحدة والترابط، ورغب في التناصح والتماس الأعذار، وحذر من التباغض ونهى عن الخلاف وعن كلّ ما يؤدّي إليه، وأصدر بلاغاً عاماً لا استثناء فيه، فقال تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} ¹³³³. فالجماعة إن لم تشقّ عصا المسلمين، فإنّ تجمعها لا يخرجها عن دائرة الإسلام. ومن تدبّر القرآن وجد فيه نصوصاً تذكر النزاع بين المسلمين، وتبين سبيل الخروج من هذا النزاع؛ كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} ¹³³⁴؛ بل ربّما وقع بينهم الاقتتال، وهذا ليس مبرراً ليكفر أو يطعن بعضهم ببعض؛ بل يرجع كلّ منهم عن أسباب النزاع، ويدعن إلى دعاة الحقّ والإصلاح؛ قال تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى

¹³³⁰ الأنفال، 46/8.

¹³³¹ الحشر، 14/59.

¹³³² القشيري، لطائف الإشارات، ص 629.

¹³³³ الحجرات، 10/49.

¹³³⁴ النساء، 59/4.

الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ {1335}.

وإنَّ أولَ مَنْ خالف جماعة المسلمين وأحدث الصدع في وحدتهم هم الخوارج، عندما خرجوا على علي رضي الله تعالى عنه؛ وهذا ليس مبرراً لتكفيرهم جملة. ثم تلتهم المرجئة فالمعتزلة، فتوالت الفرق بالخروج أو الاعتزال أو الرفض؛ فابتدعت كلُّ فرقة من الأقوال والآراء في مسائل الاعتقاد، معتمدة على الرأي والمصالح والأهواء؛ فكان منهم مَنْ سلك مسلك الإفراط كالخوارج والمعتزلة، ومنهم مَنْ أوغل في التفريط كالمرجئة. وأما أهل السنة والجماعة فلم يحدوا عن منهجهم المتمثل بالكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ؛ فكان منهمجهم وسطاً، لا إفراط ولا تفريط. ولكن هذا لا يعني القول بتكفير الخوارج؛ وإنما يُبين الاعتقاد الموافق لهدي القرآن والسنة، فمن خالف هذا المنهج وخالف الجماعة! فيطلق على هذا المخالف أنه كافر. والقول بتكفير المسلمين كقتلهم، فهو ظلم من أشد أنواع الظلم. قال الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي رضي الله تعالى عنه: "أشد الظلم أن يحمل المؤمن عداً وحقداً لأخيه! ومن الحماقة استعظام زلات صدرت من أخيك المؤمن، وتفضيلها على سمو الإيمان، وترجيحها على عظمة الإسلام، وتفضيلك ما بدر من أخيك من أمور على صفاته الإسلامية الحميدة. إنَّ الإيمان عقيدته واحدة، يستدعي حتماً أن يكون المؤمنون بها على قلب واحد؛ ووحدة العقيدة تقتضي وحدة المجتمع. فتستشعر بنوع من الرابطة مع من ترتبط معه بعلاقة أخوة الإيمان، فيوهب لك من النور ما يريك به من علاقات الوحدة الكثيرة، وروابط الاتفاق العديدة، ووشائج الأخوة الوفيرة؛ فيرشدك إلى أن خالقكما ومالككما ومعبودكما ورازقكما واحد، وهكذا واحدٌ واحدٌ إلى الألف. ثم إن نبيكما ودينكما وقبلتكما واحدة، وهكذا واحد واحدٌ إلى المئة. وإذا إنكما تعيشان في قرية واحدة، تحت ظل دولة واحدة، وهكذا واحد واحد إلى العشرة. فلئن كان هناك هذا القدر من الروابط، التي تستدعي الوحدة والتوحيد والوفاق والاتفاق والمحبة والأخوة، ولها من القوة المعنوية ما يربط أجزاء الكون الهائلة! فما أظلم من يعرض عن جميعاً، ويفضل أسباباً واهية، تولد الشقاق والنفاق والحقد والعداء، فيوغر صدره عداً حقيقياً مع أخيه المؤمن! وهذا إهانة لتلك الروابط والأسباب التي توجب المحبة. فإن لم يكن قلبك ميتاً ولم تنطفئ جذوة عقلك، فستدرك هذا جيداً"¹³³⁶.

¹³³⁵ الحجرات، 9/49.

¹³³⁶ الأستاذ سعيد النورسي، كليات رسائل النور = المكتوبات، المكتوب 22، ج3، ص 73.

ومن كلام المصنف الآتي يبدو أنه يرى منهجه ومنهج الإباضية وحدهم على الحق، وأضاف أنه قد يُشاركهم في هذا الحق غيرهم، فقال رحمه الله: "الحق هو القرآن والسنة وما لا يخالفهما من الآثار، فالقائم بذلك هو الجماعة والسواد الأعظم ولو كان واحداً، لأنه نائب عنه ﷺ وعن الصحابة والتابعين؛ ومن خالف فمبتدع ضال، ولو كان جمهوراً. هذا ما ظهر لي بالاجتهاد. فأصحابنا الإباضية الوهبية هم الجماعة والسواد الأعظم، وهم أهل السنة، ولو كانوا أقلّ الناس، لأنهم المصيبون في أمر التوحيد وعلم الكلام والأصول دون غيرهم؛ وفي الفروع قولهم أصحُّ؛ ولكن قد يشاركهم غيرهم" ¹³³⁷.

وقد دلّ الفرقان على وجوب وجود الله وأوصاف جلاله وجماله وكمال، وشهد أنه واحد أحد فرد صمد، فقال تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} ¹³³⁸، {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} ¹³³⁹ الحاوي لسرّ إجماع كتب الأنبياء والأولياء، والمؤخدين المختلفين في المشارب والمسالك، المتفقة قلوب هؤلاء وعقول أولئك بحقائق كتبهم على تصديق القرآن المنور جهاته الست. فعلى ظهره سكة الإعجاز، وفي بطنه حقائق الإيمان، وتحتة براهين الإذعان، وهدفه سعادة الدارين، ونقطة استناده محض الوحي الرباني بإجماع المنزل بآياته، والمنزل بإعجازه، والمنزل عليه بقوة إيمانه ¹³⁴⁰.

المطلب الثاني: الاختلاف في تفسير آيات الاعتقاد

من أهم أسباب التعدد والاختلاف في مناهج التفسير لآيات الاعتقاد وجود التشابه في القرآن؛ فمنهم من يتتبع التشابه ابتغاء الفتنة والإضلال والإفساد، كما قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ} ومن أراد الحفاظ والسلامة لدينه وإيمانه فليعتقد بمنهج السلف، على ما دلّ عليه قوله تعالى {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} ¹³⁴¹. قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى: "تدلّ هذه الآية على أن طلب تأويل المتشابه مدموم، لقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ}، ولو كان تأويله جائزاً لما ذمّه الله سبحانه وتعالى. وقد جعل الله كتابه منه آيات محكمات

¹³³⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج2، ص145.

¹³³⁸ محمد، 19/47.

¹³³⁹ الإخلاص، 112.

¹³⁴⁰ الأستاذ سعيد التورسي، كليات رسائل النور، اللغات، المعة 29، ص 117.

¹³⁴¹ آل عمران، 7/3.

هَنَ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ، فَإِذَا كَانَ حَمْلُ الْفِظِ عَلَى مَعْنَاهِ الرَّاجِحِ فَهُوَ الْحَكَمُ، وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ رَاجِحٍ فَهُوَ حِينَئِذٍ مُتَشَابِهٌ. ثُمَّ إِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَمَّ طَرِيقَةَ مَنْ طَلَبَ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ" ¹³⁴². فَهَذَا شَأْنُ مُتَبَعِي الْمُتَشَابِهِ، {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} ¹³⁴³. رَوَى الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَانَ فِيمَا ذَكَرَهُ قَوْلُهُ: (إِنِّي أَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ فَذَكَرَ آيَاتٍ ظَاهِرُهَا الْاِخْتِلَافُ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ} ¹³⁴⁴، وَهَذَا فِي النَّفْخَةِ الْأُولَى، ثُمَّ يَنْفِخُ النَّفْخَةُ الثَّانِيَةَ: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ} ¹³⁴⁵، قَالَ: فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ، ثُمَّ فِي النَّفْخَةِ الْآخِرَةِ، {فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ} ¹³⁴⁶. وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} ¹³⁴⁷، {وَلَا يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ حَدِيثًا} ¹³⁴⁸. فَأَجَابَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَكَانَ فِي جَوَابِهِ: إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ ذُنُوبَهُمْ؛ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: تَعَالَوْا لِنُقِلَّ "لَمْ نَكُنْ مُشْرِكِينَ"، فَحُتِمَ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ، فَتَنَطَّقَ أَيْدِيَهُمْ؛ فَعُرِفَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُكْتَمُ حَدِيثًا؛ {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} ¹³⁴⁹، سَمِيَ نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ. أَيْ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ. فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرِدْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ، فَلَا يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى) ¹³⁵⁰. وَهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِيلَ إِنَّهُ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ (ت: 65 هـ)، زَعِيمُ فِرْقَةِ الْأَزْرَاقَةِ مِنَ الْخَوَارِجِ.

وَقَصِدَ مُتَبَعِي الْمُتَشَابِهِ كَالزَّنَادِقَةِ التَّشْكِيكِ فِي الْقُرْآنِ وَإِثَارَةُ الْفِتْنَةِ، وَقَدْ يَكُونُ قَصْدُهُمْ ظَوَاهِرَ الْمُتَشَابِهِ، كَالْمَجَسِّمَةِ بِمَجْمَعِهِمْ نصوصَ الْمُتَشَابِهِ، فَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ وَصُورَةٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عَلَوًّا كَبِيرًا. أَوْ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ عَلَى جِهَةِ تَأْوِيلَاتِهَا وَإِبْصَاحِ مَعَانِيهَا. وَمَذْهَبُ السَّلَفِ عَدَمُ تَأْوِيلِهَا، مَعَ اسْتِحَالَةِ

¹³⁴² فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 7، ص 146.

¹³⁴³ آل عمران، 7/3.

¹³⁴⁴ المؤمنون، 101/23.

¹³⁴⁵ الزمر، 68/39.

¹³⁴⁶ الصافات، 50/37.

¹³⁴⁷ الأنعام، 23/6.

¹³⁴⁸ النساء، 42/4.

¹³⁴⁹ الفرقان، 70/25.

¹³⁵⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ} الزمر، 68/39، ج 6، ص 127.

ظواهرها، حتى اشتهر قولهم: "أمروها كما جاءت". وذهب بعضهم إلى تأويلها وحملها على ما يصحّ حمله عليها، من غير قطع بتعيين مجمل منها. وكان السلف رضي الله تعالى عنهم يعاقبون من يسأل عن المشكلات في القرآن؛ وخاصة إن كان يتبغي بسؤاله تثبيت بدعة وإثارة فتنة. روي (أن رجلاً - يقال له صبيغ - قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر رضي الله عنه، وقد أعد له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال أنا عبد الله صبيغ، فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين فضربه وقال: أنا عبد الله عمر، فجعل يضربه حتى دمي رأسه، فقال يا أمير المؤمنين! حسبك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي)¹³⁵¹.

وقد اتخذ الملحدون من المتشابه سبيلاً لتشكيك ضعف المسلمين، عن طريق تحريف القرآن، فتبعوا الشبهات ليلبسوا على المؤمنين عقائدهم ويفسدوا بينهم. والله تعالى يقول: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} ¹³⁵². وأما الحقيقة والمعنى المراد من المتشابه فقد استأثر الله تعالى بعلمه، فلا يعلم تأويله أحد غيره سبحانه وتعالى. ثم أثنى الله عز وجل على الراسخين في العلم فقال تبارك وتعالى: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} ¹³⁵³. فهم قد آمنوا به؛ ولولا صحة إيمانهم لم يستحقوا الثناء عليه. قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: (أنا ممن يعلم تأويله). وقرأ مجاهد هذه الآية وقال: (أنا ممن يعلم تأويله). فقوله {وما يعلم تأويله إلا الله} يعني تأويل المتشابهات. {والراسخون في العلم} يعلمون بعضه فيقولون {آمنا به كلٌّ من عند ربنا}. فإذا علموا تأويل بعضه ولم يعلموا البعض قالوا آمنا بالجميع، كلٌّ من عند ربنا، سواء محكمه ومتشابهه. ثم قال: {وما يذكر إلا أولوا الأبواب} أي ما يقول هذا ويؤمن ويقف حيث وقف، ويدع اتباع المتشابه إلا ذو لب عاقل ¹³⁵⁴. ومنهج الخوارج في تفسيرهم لآيات الاعتقاد، لم يكن كمنهج الراسخين في العلم من السلف! فهو إذاً لا محالة كمنهج متبعي المتشابه في تأويله.

¹³⁵¹ عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بھرام بن عبد الصمد الدارمي، أبي محمد التميمي السمرقندي، (ت: 255 هـ)، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تح: حسين سليم أسد الداراني، نشر/د. المغني للنشر والتوزيع. السعودية، ط1، ت/ط: 1412 هـ، ج1، ص252.

¹³⁵² آل عمران، 7/3.

¹³⁵³ آل عمران، 7/3.

¹³⁵⁴ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص14..19.

المطلب الثالث: الخوارج ومسألة خلق القرآن

ذهب أهل السنة إلى أنّ الله متكلمٌ، وكلامه قديم أزلي قائم بذاته تعالى؛ ليس من حروف وأصوات، وهو ينقسم بانقسام المتعلقات، مغاير للعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك من الصفات. وأما أهل الأهواء فمنهم من ينفي صفة الكلام عنه سبحانه وتعالى، ومنهم من يثبتها. والمثبتون لها منهم من يزعم أنّ كلام الله - تعالى عما يقول الزائغون - مركّب من حروف وأصوات.

والخوارج يقولون بخلق القرآن. ويفرقون بين القرآن وبين صفة الكلام لله تعالى. ويرون بأن صفة الكلام الثابتة لله هي علمه تعالى، وعلمه ذاته وليس صفة له تعالى. ويشنّعون القول فيمن يعتقد قدم كلام الله تعالى. وكان في الخوارج من يرى بأن القرآن ليس مخلوقاً ولا قديماً. كما مرّ عند الحديث عن فرق الخوارج.

واستدل المصنف على خلق القرآن بقوله تعالى ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾¹³⁵⁵، فادّعى أنّ الآية دليل على أن القرآن مخلوق حادث؛ لأنّه لو كان قديماً لم يصحّ أن يتحدّاهم ويعلن عجزهم عن الإتيان بمثله؛ لأنّ العجز يكون حيث تكون القدرة أو الإمكان على الإتيان بمثله؛ ولا يكون العجز حيث يستحيل ذلك. والقديم يستحيل الإتيان بمثله، فلا مدخل فيه للعجز ولا للقدرة؛ ولو قيل ذلك لجاز وصف الله بالعجز لأنّه لا يوصف بالقدرة على المحال. إلا أن يكابر القائلون بقدمه فيقولون بأن الله قادر على المحال، أو أن يقبلوا الحقيقة فيقولوا إنه لو كان مخلوقاً لأتوا بمثله. وختم حديثه في نقد مذهب أهل السنة فقال - ورأس ما لهم المكابرة وقلب الحقائق¹³⁵⁶.

وقال المصنف أيضاً: "والقرآن كلام الله مخلوق، وما فيه من المعاني علم الله بلا أول"¹³⁵⁷. وظاهر من كلام المصنف اعتقاده بأن القرآن مخلوق، وأن المقصود به علم الله تعالى، فالمقصود بكلام الله الوارد في القرآن معلوماته؛ وهذا ما قاله تعليقاً على كثير من الآيات ومنها تعليقه على قوله سبحانه وتعالى

¹³⁵⁵ الإسراء، 88/17.

¹³⁵⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 7، ص 383.

¹³⁵⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 321.

{وَمَثَّ كَلِمَتٌ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}¹³⁵⁸ حيث قال: "كلمات الله معلوماته"¹³⁵⁹.

والقرآن يحمل أوجهاً من المعاني، وفيه إشارات لطيفة وأسرار بديعة؛ وفيه معانٍ يحتملها لفظه وعبارته، إضافة إلى معانٍ أخرى تشير إليها الكلمة الواحدة، أو تُدرك من صيغ عباراته وكلماته؛ وليست كلّ الوجوه المحتملة للقرآن داخلية فيما أراده تعالى؛ وإن كان الوضع يحتملها. وإنّ معاني القرآن لا نهاية لها. قال سهل التستري (ت: 283 هـ) رضي الله عنه عند قوله تعالى {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي}¹³⁶⁰: "إنّ من علمه تعالى كتابه، فلو أنّ أحداً أُعطي بكلّ حرفٍ من حروف القرآن ألفَ فهمٍ، لما بلغ نهايةَ علم الله تعالى في كلامه، لأنّ كلامه صفته، وصفاته قديمة لا نهاية لها، كما لا نهاية له تعالى؛ وإنما يُفهم من القرآن على قدر ما يفتح الله على قلوب أوليائه"¹³⁶¹. وهم يتفاوتون في ذلك على درجات. ومهما بلغ العلماء من أساليب البلاغة والفهم والبيان، فإنهم لا يستطيعون أن يحيطوا بمعاني القرآن؛ بل إنّ أصحاب الإيمان الراسخون في العلم لا يزالون يطلبون على معانيه المتدفقة، التي تفيض من خزائنه؛ وأما الذين في قلوبهم مرض من أهل البدعة والضلالة فإنهم يستطيعون بتأويله أن يحملوا النصّ على مرادهم؛ والله سبحانه وتعالى يقول: {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً}¹³⁶². وقال الله تعالى: {وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا}¹³⁶³؛ قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى . بعد أن ذكر تعالى الإلهيات والنبوات والحشر والبعث والمعاد والقضاء والقدر فأتبعه بقوله: "إنّ القرآن شفاء ورحمة؛ ومن الأمراض التي يعالجها القرآن الاعتقادات الباطلة والأخلاق المذمومة. والاعتقادات الباطلة أشدها إفساداً. والقرآن يشتمل على دلائل المذهب الحقّ، وإبطال المذاهب الباطلة"¹³⁶⁴.

¹³⁵⁸ الأنعام، 115/6.

¹³⁵⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 128.

¹³⁶⁰ الكهف، 109/18.

¹³⁶¹ سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع، أبي محمد التستري، (ت: 283 هـ)، تفسير التستري، جمع: أبي بكر محمد البلدي، تح: محمد باسل عيون السود، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1423 هـ، ص 98.

¹³⁶² الإسراء، 88/17.

¹³⁶³ الإسراء، 82/17.

¹³⁶⁴ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 21، ص 389.

وعن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه قال: "إِنَّكَ لَا تَفْقَهُ كُلَّ الْفَقْهِ حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وَجُوهًا".
وعن عكرمة قال: "سمعت ابن عباس يحدث عن الخوارج الذين أنكروا الحكومة، فاعتزلوا علي بن أبي طالب قال: فاعتزل منهم اثنا عشر ألفاً، فدعاني علي فقال: اذهب إليهم فخاصمهم، وادعهم إلى الكتاب والسنة، ولا تُحاجّهم بالقرآن فإنه ذوو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة. فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين! فأنا أعلم بكتاب الله منهم، في يُبوتنا نزل. فقال صدقت، ولكن القرآن حمّل ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن حاججهم بالسنة، فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً. فخرج ابن عباس إليهم فحاججهم بالسنة، فلم يبق بأيديهم حجة" ¹³⁶⁵. ونقل الإمام السيوطي رحمه الله تعالى عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه قال: "إِنَّكَ لَنْ تَفْقَهُ كُلَّ الْفَقْهِ حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وَجُوهًا. قال حماد فقلت لأَيُّوب: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ "حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وَجُوهًا" أَهوَ أَنْ يَرَى لَهُ وَجُوهًا فِيهَا ابْتِغَاءُ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ؟ قَالَ نَعَمْ، هُوَ هَذَا" ¹³⁶⁶. وذكر الإمام السيوطي أنواع علوم القرآن، ومنها "معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر" فقال: وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها، من الأسماء والأفعال والظروف. وإن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة، لاختلاف مواقعها؛ ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها، كما في قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} ¹³⁶⁷؛ فاستعملت "على" في جانب الحق، واستعملت "في" في جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق كأنه مستعمل يصرف نظره كيف شاء، وأما صاحب الباطل فكأنه منغمس في ظلام منخفض، لا يدري أين يتوجه" ¹³⁶⁸. وقال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى عند هذه الآية: فلذلك ذكر في الهدى "على" وفي الضلال "في"؛ لأن المهتدي كأنه مرتفع متطلع، فذكره بكلمة التعلّي؛ والضال منغمس في الظلمة غريق فيها، فذكره بكلمة "في". ووصف الضلال بالمبين ولم يصف به الهدى؛ لأن الهدى هو الصراط المستقيم الموصل إلى الحق، والضلال خلافه، وقدم الهدى على الضلال. وهذا إرشاد من الله تعالى لرسوله ﷺ إلى المناظرات الجارية في العلوم وغيرها؛ وذلك لأن أحد المتناظرين إذا قال للآخر هذا الذي تقوله خطأ وأنت فيه مخطئ، فإنه يُغضبه، وعند الغضب لا يبقى سداد الفكر، وعند اختلاله لا مطمع في الفهم، فيفوت الغرض؛ وأما إذا قال له "أحدنا لا يُشكّ في أنه مُخطئ، والتمادي في

¹³⁶⁵ السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج 1، ص 40.

¹³⁶⁶ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ت/ط: 1394 هـ، ج 2، ص 145.

¹³⁶⁷ سبأ، 24/34.

¹³⁶⁸ السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج 1، ص 389.

الباطل قبيح، والرجوع إلى الحق أحسن الأخلاق، فنجتهد ونبصر أيّنا على الخطأ لِيَحْتَرِزَ"، فَإِنَّ ذَلِكَ الْخَصْمُ يَجْتَهِدُ فِي النَّظَرِ وَيَتْرَكُ التَّعَصُّبَ؛ وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ نَقْصاً فِي الْمَنْزِلَةِ، لِأَنَّهُ أَوْهَمُ بِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي قَوْلِهِ؛ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ} مَعَ أَنَّهُ لَا يَشْكُ فِي أَنَّهُ هُوَ الْهَادِي وَالْمُهْتَدِي، وَهُمْ الضَّالُّونَ وَالْمُضِلُّونَ¹³⁶⁹.

ولأنَّ "القرآن يحمل أوجهاً من المعاني؛ فلذلك نصّ على تفسيره وتأويله بأوجه معانيه، ونهى عن تتبع متشابهه ابتغاء الفتنة والإلحاد فيه، فقال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}¹³⁷⁰ أي الذين يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا فينحرفون في تأويل آيات القرآن عن جهة الاستقامة، ويحملونها على المحامل الباطلة. وهذا مراد ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: (يضعون الكلام في غير موضعه)¹³⁷¹.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: "أعظم نعم الله القرآن، لبقائه معجزة لخاتم الأنبياء ﷺ؛ فحجته مستمرة كل زمان بأنه كلام الله وأشرف كتبه تعالى؛ فمن كان عنده القرآن فإنَّ الله أنعم عليه نعمة عظيمة، وليستحضر من أفعاله أن يكون القرآن حجة له لا عليه؛ فهو مشتمل على أمر ونهي، وعلى أخبار قوم قامت عليهم الحجة فكانوا عبرة لغيرهم؛ لأنهم زاغوا فأزاغ الله قلوبهم، وأهلكوا. وليحذر من علم حالهم أن يعصي مثلهم، فتكون عاقبته كعاقبتهم. فمن استحضر عظمة القرآن، وكان صدره مصحفاً، ترفع عن الرذائل. فإن كان يقرأ ما أمر الله به أو نهى عنه أضمر قبول الأمر والانتها عن المنهي عنه؛ وإن كان يقرأ وعيداً جنح إلى الرجاء مع الخوف، وإن جنح إلى الخوف ضم إليه الرجاء، فخوفه ورجاؤه معتدلان، وذلك كمال الإيمان. وإن كان يقرأ متشابه القرآن فليؤمّن به كما طلب الله تعالى إذ قال {مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}¹³⁷². وإن كان يقرأ وعظه اتعظ. فمنهم من يشهد أوصاف المتكلم في كلامه، ومعرفة معاني خطابه؛ فإنَّ كل كلمة تُنبئ عن معنى اسم أو وصف أو حكم أو إرادة أو فعل؛ لأنَّ الكلام ينبئ عن

¹³⁶⁹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 25، 205.

¹³⁷⁰ فضلت، 40/41.

¹³⁷¹ محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي شهاب الدين (ت: 1270 هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح:

علي عبد الباري عطية، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط 1، ت/ط: 1415 هـ، ج 12، ص 387.

¹³⁷² آل عمران، 7/3.

معاني الأوصاف، ويدلّ على الموصوف. وهذا مقام العارفين، فهم لا ينظرون إلى أنفسهم ولا إلى قراءتهم ولا إلى الإنعام؛ بل يقصرون الفهم على المتكلم؛ ولهذا قال جعفر الصادق: (لقد تجلّى الله لخلقه بكلامه ولكنهم لا يبصرون، ولو ظهرت القلوب لم تشبع من القرآن). ومنهم من يشهد بقلبه كأنه تعالى يخاطبه ويناجيه، فيورثه الحياء والتعظيم؛ وحالُه الإصغاء والفهم، وهذا للمقربين. ومنهم من يرى أنه يناجي ربه سبحانه، وهذا لأصحاب اليمين، فحينها يلقي السمع من بين يديه تعالى، مُصغياً إلى سرّ كلامه، يشهد بقلبه معاني صفاته، ناظراً إلى قدرته، متخلياً عن معقوله ومعهود علمه، متبرّئاً من حوله وقوّته، معظماً للمتكلم، متفرغاً لفهم كلامه؛ ومع هذا يجتهد أن يكون سلوكه مستقيماً وقلبه سليماً، متحلياً بصفاء اليقين، وقوة علمٍ وتمكين. فعندها يسمع فصل الخطاب؛ لأنه رتل القرآن وتدبر معاني الكلام، ووقف على حسن اقتصاد المتكلم في الإفهام والإيقاف ودلالته على المراد؛ فصدق في الطلب للاطلاع على السرّ المكنون¹³⁷³.

وكلّ كلمة منه تزيد الإيمان والتسليم، والتوبة والصبر، والرضا والخوف، والرجاء والشكر، والمحبة والتوكل. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (اعربوا القرآن والتمسوا غرائبه)¹³⁷⁴، وغرائبه فروضه وحدوده؛ فإنّ القرآن على خمسة: حلال وحرام، ومحكم وأمثال ومتشابه؛ فخذوا الحلال ودعوا الحرام، واعملوا بالمحكم وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال¹³⁷⁵. وقال أبو الدرداء رضي الله عنه: (لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوهاً). وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: (من أراد العلم فعليه بالقرآن، فإن فيه خبر الأولين والآخرين)¹³⁷⁶. وهذا لا يحصل بمجرد تفسيره الظاهر. قال بعض العلماء: (لكل آية ستون ألف فهم، وما بقي من الفهم أكثر، والقرآن يحتوي على سبعة وسبعين ألف علم، إذ لكل كلمة علم، ثم يتضاعف أربعاً، فلكل كلمة ظاهر وباطن وحدّ ومطلع). وبالجمله فالعلوم كلّها داخلة في أفعال الله تعالى وصفاته، وفي القرآن شرح ذاته وصفاته وأفعاله¹³⁷⁷. ومن أراد العلم فليثور القرآن، فإن فيه علم الأولين والآخرين.

¹³⁷³ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 44.

¹³⁷⁴ الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج 2، ص 477.

¹³⁷⁵ جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس، أبو العباس المستغفريّ السّفي، (ت: 432 هـ)، فضائل القرآن،

تح: أحمد بن فارس السّلم، ط/د. ابن حزم، ط1، ت/ط: 1429 هـ، ج 1، ص 187.

¹³⁷⁶ البيهقي، شعب الإيمان، ج 3، ص 347.

¹³⁷⁷ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 445.

كتب السهروردي (ت: 632 هـ) إلى الرازي: "إذا صفت مصادر العلم وموارده من الهوى أمده كلمات الله التي تنفذ البحار دون نفادها، ويبقى العلم على كمال قوته لا يضعفه تردده في الأفكار، وبقوته يتلقى الفهوم المستقيمة؛ وهذه رتبة الراسخين في العلم، المتسمين بصورة العمل؛ وهم ورث الأنبياء عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام؛ كثر عملهم على العلم وعلمهم على العمل، فصفت أعمالهم ولطفت، فصارت مسامرات سرية ومحاورات روحية، فتشكّلت الأعمال بالعلوم لمكان لطافتها، وتشكّلت العلوم بالأعمال لقوة فعلها وسرايتها إلى الاستعدادات"¹³⁷⁸. وبين الله في كتابه كل ما يتعلق بمقاصد الدين. فالمعلوم بالضرورة يستر الله فهمه لعموم القارئ؛ وما كان من دقائق مسائل التوحيد والتشريع، فيحتاج إلى تدبر وعلم وصفاء ذهن. وقد رغب الله تعالى ورسوله ﷺ بالقرآن؛ فرتب تعالى الأجر العظيم لمن يحسن تلاوة آياته وضبطها؛ وقال رسول الله ﷺ: (الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتبع فيه، وهو عليه شاق، له أجران)¹³⁷⁹، وفي رواية (مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة، ومثل الذي يقرأ وهو يتعاهده وهو عليه شديد، فله أجران)¹³⁸⁰. وقال تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ} ¹³⁸¹. بل ضاعف الأجر لمن تعاهده تلاوة وتدبراً لمعانيه؛ حتى ولو كان فيما استأثر الله بعلمه؛ ولكن لا يحق للمتدبر أن يتأول المتشابه على معنى تصوّره؛ وإنما يقول: الله أعلم بالمراد من كلامه.

وبالعود إلى مذهب الخوارج في مسألة خلق القرآن يتبين أنه كمذهب المعتزلة القائلين بخلق القرآن؛ ومصنف "هميان الزاد" يوضح هذه المسألة فيقول: "القرآن المتلو بالألسن المكتوب في المصاحف ليس بقرآن حقيقة؛ بل هو دالّ على القرآن الذي نقرأه، وهو الحاجز عن القرآن القائم بذات الباري. وهو الكلام عندهم. أي المخالفين لرأي المصنف من أهل السنة. فلم يفهموا أنّ ذات الباري لا يقوم بها شيء؛ لأن ذاته حقيقته التي لا يعلمها إلا هو. وختم مقالته هذه منتقدا على أهل السنة فقال: ما أبعدهم عن الغرض، وأصحّ قولهم في المرض"¹³⁸².

¹³⁷⁸ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 4، ص 384.

¹³⁷⁹ مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الماهر في القرآن والذي يتتبع فيه، رقم 798، ج 1، ص 549.

¹³⁸⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب {يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا} النبأ 19/78، رقم: 4937، ج 6، ص 166.

¹³⁸¹ سورة ص، 29/28.

¹³⁸² أطفيش، إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، ص 55، 56.

ويزيد المصنف على هذا الكلام والجواب في نفسه صحيح لإثبات الكلام النفسي فلا نسلمه فانتفى قدم القرآن، وثبت حدوثه، وذلك أنه لا يمكن لعقل أن يقول: إن ما نلفظ به قديم لحدوث التلفظ وفنائه، ولا نقول إن النقوش في اللوح المحفوظ وألواحنا ونحو ذلك قديم لحدوثه وفنائه. وكل من اللفظ والنقش محدود متحيز مركب، فالقديم لا يكون كذلك. فلم يبق إلا أن يقول مرادنا بقدم القرآن إنه كلام نفسي لله تعالى، وهذا الكلام النفسي يستلزم الحلول والظرفية، وتحيز الظرف وإثبات ذلك في حقه تعالى محال، لأنه صفة مخلوق حادث، وإن قالوا إن الكلام النفسي وصف قديم ناقض كلامهم، لأن ما هو صفة مخلوق لا يكون قديماً، وإن قالوا بقدمه لزم تعدد القديم، وإنما القديم علمه تعالى، وهو هو لا غيره، بمعنى أنه ليس صفة حالة فيه ولا بعضه، بل انكشاف الكائنات كلها له؛ وإنما القديم علمه تعالى بما سيكون، كله مما في القرآن وغيره، وإنه خلق القرآن ونقوشه وما تلفظ الخلق به¹³⁸³.

واشتهرت الخوارج بكثرة تلاوة القرآن؛ ولكنهم كما وصفهم رسول الله ﷺ (يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم)¹³⁸⁴. والقرآن معجز للثقلين، ومن أهم مقاصده الهداية إلى الإيمان وما يقويه من الأعمال، والكشف عما يضعفه. وفيه توضيح لأركان الإيمان وشعبه، وللتشريع وأبوابه، وفيه تركية للنفوس وما من أمر لازم في الدين إلا وله ذكر في الكتاب المبين. قال تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾¹³⁸⁵، فالكتاب اللوح المحفوظ المشتمل على ما كان وما سيحدث من الخلق والتكوين؛ أو الكتاب هو القرآن وفيه ما يحتاج إليه من أمور الدين مفصلاً أو مجملاً.

المطلب الرابع: أثر الاختلاف في تفسير آيات الاعتقاد

لا شك أن التفرق بين صفوف المسلمين هو من أعظم الآثار وأشد المخاطر التي يسفر عنه اختلاف وجهات النظر في تفسير آيات الاعتقاد؛ لما سيقع من جراء ذلك من المذاهب المتباينة في أسس الدين وأصوله، لا في أحكامه وفروعه. وقد نهى الله تعالى عن الفرقة والاختلاف في الدين بقوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾¹³⁸⁶؛ والمقصود بهذا النهي الاختلاف في العقيدة وأصول الدين، لا الاختلاف في فروعه ودقائق أحكامه؛ بل إن من ثمرات الاختلاف في الفروع الكشف عن يسر الشريعة

¹³⁸³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 92.

¹³⁸⁴ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم 3610، ج 4، ص 200.

¹³⁸⁵ الأنعام، 38/6.

¹³⁸⁶ آل عمران، 105/3.

ومرونتها¹³⁸⁷. وقد أشار المصنف رحمه الله لهذا عند قوله تعالى {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}¹³⁸⁸ فذكر أن الآية ناهية عن التفرق بالفتن والعقائد، وأما التفرق في الفروع فرحمة. وعلى المقلدين ألا يتفرقوا على أقوال المجتهدين خوف الفتنة، بل يُختار لهم قول واحد. وقد اختلف الصحابة في الفروع وكانوا يداً واحدة على الكفار¹³⁸⁹. قال الإمام البيضاوي (ت: 685 هـ) رحمه الله في قوله تعالى {وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}¹³⁹⁰ أي: "الأديان المختلفة أو الطرق التابعة للهوى، فإن مقتضى الحجة واحد، ومقتضى الهوى متعدّد. {فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ} وهو اتباع الوحي واقتفاء البرهان؛ تتقون الضلال والتفرق عن الحق"¹³⁹¹.

فهذا إن كان في الأحكام فليس مذمومًا؛ فلا يقال عن المذاهب الفقهية اختلفت في الدين؛ لأن المنهي عنه من الافتراق في العقيدة. وقد حصل الخلاف في مسائل الأحكام منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم. ولما وقع الاختلاف في تفسير آيات الاعتقاد وظهرت الفرق، وكان لكلٍ منها رأي ومنهج في التأويل والاعتقاد بدأ النزاع والاختلاف في عقائد الدين. ومن أشهر الفرق التي ظهرت بسبب هذا الاختلاف: الخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة؛ وأما أهل السنة فيأخذون بالسنة إلى جانب القرآن، استجابة لقول الله سبحانه وتعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}¹³⁹²؛ وهذا عام في أهل زمانه ﷺ ومن بعدهم؛ ولا سبيل إلى ما بينه ﷺ إلا بالتبليغ¹³⁹³؛

ولذا قال عمر رضي الله عنه: (سيأتي قوم يأخذونكم بمتشابه القرآن، فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن هم أعلم بكتاب الله¹³⁹⁴). وأهل السنة لم تخرج ولم تعتزل الجماعة؛ وإنما هي الجماعة التي أمر عليه الصلاة والسلام بلزومها. وأما الفرق سواها فلم تلتزم المنهج السوي، وتنكرت سبيل القرآن والسنة، فضلت

¹³⁸⁷ محمد علي الصابوني، (ت: 1442هـ)، صفوة التفاسير، نشر/د. الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة، ط1، ت/ط: 1417 هـ، ج 1، ص 203.

¹³⁸⁸ آل عمران، 103/3.

¹³⁸⁹ أطفيش، هيبان الزاد، ج 3، ص 194.

¹³⁹⁰ الأنعام، 153/6.

¹³⁹¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 2، ص 189.

¹³⁹² الحشر، 7/59.

¹³⁹³ البغوي، شرح السنة، ج 1، ص 235.

¹³⁹⁴ محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، أبي عبد الله الألبيري ابن أبي زَمَنِين المالكي (ت: 399 هـ)، أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تح: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، ط/مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة النبوية. السعودية، ص 50.

عن الجماعة. عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة. قالوا ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي)¹³⁹⁵. وفي رواية: (وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)¹³⁹⁶. قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}¹³⁹⁷. قال الإمام القرطبي رحمه الله عند قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ}: "فالهرب الهرب، والنجاة النجاة! والتمسك بالطريق المستقيم والسنن القويم، الذي سلكه السلف الصالح، وفيه المتجر الرابع"¹³⁹⁸. قال رسول الله ﷺ: (وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة)¹³⁹⁹. وفي رواية قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: (ما أنا عليه وأصحابي)¹⁴⁰⁰. فقوله {وكانوا شيعًا} أي فرقاً مختلفة، من اليهود والنصارى، فابتدعوا بدعاً أدت إلى تكفير بعضهم، فآمنوا ببعض الأنبياء وكفروا ببعض. والجوس فرقوا دينهم باعتقاد إله النور وإله الظلمة، وعبدوا الأصنام والنجوم. وقيل: هم أهل البدع وأصحاب الأهواء من هذه الأمة¹⁴⁰¹. قال النبي ﷺ: (يا عائش! {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا} هم أصحاب البدع وأهل الأهواء وأصحاب الضلالة من هذه الأمة. يا عائشة! ليس لهم توبة، أنا منهم بريء، وهم مني برآء)¹⁴⁰³. وعن العرابض بن سارية قال: (وعظنا رسول الله ﷺ فقال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم يرى اختلافاً كثيراً. وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ)¹⁴⁰⁴. وأخرج البخاري: (إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما تواعدون لآت وما أنتم بمعجزين)¹⁴⁰⁵. وعن عبد الله بن لحي قال: (حججنا مع معاوية، فلما قدمنا مكة أخير بقاصٍ فأرسل إليه: هل أمرت

¹³⁹⁵ الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 323.

¹³⁹⁶ أبو داود، سنن أبي داود، ج 7، ص 5.

¹³⁹⁷ الأنعام، 156/6.

¹³⁹⁸ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 7، ص 138.

¹³⁹⁹ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج 1، ص 218.

¹⁴⁰⁰ الترمذي، سنن الترمذي، ج 5، ص 26.

¹⁴⁰¹ البغوي، تفسير البغوي، ج 6، ص 271.

¹⁴⁰² الأنعام، 159/6.

¹⁴⁰³ البيهقي، شعب الإيمان، ج 9، ص 391. ورواه الطبراني في المعجم الأوسط.

¹⁴⁰⁴ الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 341.

¹⁴⁰⁵ البخاري، صحيح البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم: 7277، ج 9، ص 92.

ب هذه القصص؟ قال لا، قال فما حملك على أن تقصّ بغير إذن؟ قال نُشِئْ علماً علّمناه الله، فقال معاوية: لو كنت تقدّمت إليك لقطعت منك طائفة، ثم قام حين صلّى الظهر بمكة فقال: قال النبي ﷺ: (إنّ أهل الكتاب تفرّقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملّة، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين، كلّها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة. ويخرج من أمّتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله. والله يا معشر العرب! لئن لم تقوموا بما جاء به محمد ﷺ لغير ذلك أحرى أن لا تقوموا به)¹⁴⁰⁶. وكان لكل فرقة منهج مختلف. "وأصول هذه الفرق: الحواريّة والرافضة، والقدريّة والجهميّة، والمرجئة والجبريّة. وانقسمت كلّ منها "12، فعدت "72" فرقة. وسّموا فرقاً لمفارقتهم الجماعة وليس لهم أصل. وهذه الفرق المتباينة المذاهب متّفقة على إثبات الخالق الكامل، والناجون منهم هم المتمسّكون بالقرآن والسنة وعقيدة السواد الأعظم من المسلمين كما ثبت بالنقل؛ حيث قام الجهابذة بالاستنباط والكشف عن مشكله؛ فمن تمسّك بهديهم واقتفى أثرهم واهتدى بسيرتهم نجاً"¹⁴⁰⁷. عن ابن مسعود قال: (إنّ أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها. وإنّ الشقيّ من شقي في بطن أمّه، وإنّ السعيد من وعظ بغيره، فاتبعوا ولا تبتدعوا)¹⁴⁰⁸. وقال تعالى: {أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِّيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}¹⁴⁰⁹. قال الإمام الطبري: "أمّ هؤلاء المشركين بالله شركاء في شركهم وضلالتهم (شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) أي: ابتدعوا لهم من الدين ما لم يُوح الله لهم ابتداعه"¹⁴¹⁰. فبسبب الاختلاف والافتراق في العقيدة وتفسير آياتها تعددت الفرق والجماعات، فاتخذ كلّ منها منهجاً، وتقيّد كل منها بأصول وفروع هذا المنهج. وكانت الخوارج من أولى هذه الفرق ظهوراً.

¹⁴⁰⁶ الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج 1، ص 218.

¹⁴⁰⁷ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 2، ص 20.

¹⁴⁰⁸ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الخراساني البيهقي (ت: 458 هـ)، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تح: أحمد عصام الكاتب، ط/د. الأفاق الجديدة. بيروت، ط/1، ت/ط: 1401 هـ، ص 232.

¹⁴⁰⁹ الشورى، 21/42.

¹⁴¹⁰ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 21، ص 522.

المبحث الثالث: تعدّد مناهج تفسير آيات الاعتقاد

قال فضيلة الشيخ المربي أحمد فتح الله جامي (ت: 1444 هـ) رحمه الله تعالى ورضي عنه: كل مفسر لكتاب الله تعالى يفسر الآيات بقدر فهمه من القرآن، فمنهم من يدقق على النحو والبلاغة والبيان، ومنهم من يدقق في علوم المعاني، ومنهم من يدقق في علوم الأحكام، ومنهم من يدعم عصبته وهواه بالآيات الكريمة، ففي قوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ} ¹⁴¹¹. عندما يتكلم عن {الْبَاطِنُ} يركّز على عدم رؤية الله تعالى في الآخرة، وينسى قول الله تعالى: {وَجُودٌ يُؤْمِنُ نَاصِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} ¹⁴¹². حيث إن المؤمن يرى الله عز وجل يوم القيامة، بغير هذه الحواس. وينسى هذا المفسر قول الله عز وجل: {كَأَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ} ¹⁴¹³؛ حيث إن الكافر لا يرى الله تعالى يوم القيامة. ومن الواجب على المفسر أن لا يتعصب لأهوائه، وأن يأخذ كتاب الله عز وجل لهديته حتى يتخلص من أهوائه. والبعض الآخر من المفسرين يعطون الآية حقها، مثل الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى. وهذا هو شأن المنصفين من المفسرين لا يحرفون الحقيقة ليدعموا مذاهبهم وعصبياهم ¹⁴¹⁴.

المطلب الأول: التعدد في مناهج التفسير

تتنوّع وتختلف مناهج التفسيرين، تبعاً لل غاية من المنهج الذي سلكه وارتضاه كلٌّ منهم. والتعدّد في منهج التفسير أمرٌ يدلّ على عظمة القرآن، إذ إنّ تنوّع موضوعاته ومعانيه لا تُحصى؛ فكان لكلٍّ من المفسّرين منهجٌ تميّز به، لبيان ما يريد إيضاحه. ومناهج المفسرين إما تفسيراً بالمأثور وإما بالرأي، وإما أن تجمع بين المأثور والرأي، حيث لا يكونان متخالفين؛ إذ يوجد قدر مشترك بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي. والمصنف في "هميان الزاد" جمع بين التفسير بالمأثور وبين التفسير بالرأي. والتفسير بالمأثور يكون بما صحّ عنه ﷺ أو عن صحابته رضي الله تعالى عنهم؛ علماً بأنّ قول الصحابي في التفسير له حكم المرفوع. والمصنف لم يقتصر على ما صحّ من الروايات، وإنما اتبع منهج جمع الروايات.

¹⁴¹¹ الحديد، 3/57.

¹⁴¹² القيامة، 23/75.

¹⁴¹³ المطففين، 15/83.

¹⁴¹⁴ الشيخ أحمد فتح الله جامي، (ت: 1444 هـ)، الدرر البهية في الوصايا الجامية، ط/7، ت/ط: 1427، دار الغزالي للطباعة والنشر والتوزيع. حلب. الإسماعيلية، الدرة رقم 472، ص 286.

ويفترق التفسير بالمأثور عن التفسير بالرأي بأنّ التفسير بالمأثور قد يتعدّد فيه النقل، وقد يرد بمخالفٍ له فيُجمع بينهما؛ وأما التفسير بالرأي فيمكن أن يزيد من اجتهادات المفسّر واستنباطاته بما تسمح به دلالة اللفظ. ولكن ليست كل زيادة معتبرة ما لم تشهد له الأدلة ويوافق مقاصد القرآن. وهذا ما فعله مصنف "هميان الزاد" ولكنه في عدّة مناسبات من تفسيره يستطرد بالنقل والرأي فيخرج عن مقصد النص الذي يقوم بتفسيره؛ كتفسيره قوله تعالى {مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ} ¹⁴¹⁵ حيث أضاف المصنف رحمه الله تعالى مستشهداً بروايات لم تثبت للاستدلال بها على أن الشفاعة لا تشمل أهل الكبائر: "ومذهبنا أن الشفاعة ليست لأهل الكبائر". وذكر عند قوله هذا رواية نسبها إلى جابر بن زيد جاء فيها: (لا ينال شفاعتي ظلوم غشوم، ورجل لا يراقب الله تعالى في اليتيم) ¹⁴¹⁶.

والمنهج الذي يسير عليه المفسّر لإظهار معاني كلام الله والكشف عن مراده تعالى على قدر الطاقة البشرية؛ فمن قصد إظهار ما في القرآن من وجوه الإعجاز والبلاغة، فمنهجيه يختلف عمّن كانت غايته تقريب معاني القرآن إلى أفهام قارئيه. ومن كان قصده بيان الأحكام الفقهية فليس كمنهج من أراد بيان المسائل النحوية والبلاغية وهكذا؛ فسبب الاختلاف في مناهج المفسرين يكمن في الغاية التي يسعى المفسر لإيضاحها؛ وهذا الاختلاف ليس اختلاف تباين؛ بل هو اختلاف تنوع. ومن أسباب تعدّد مناهج التفسير المذاهب الفقهية والعقدية.

إنّ في إيضاح منهج تفسير آيات الاعتقاد، والرّد على المخالفين يظهر المنهج الذي خطه المفسر والعقيدة التي يعتقدها في مصنفه. ولإيضاح ذلك لا بدّ من معرفة الفرق الإسلامية، للوقوف على من سلك منهم المنهج الحقّ ممّن حاد عنه؛ وبعد النظر في ذلك يمكن تقييم الحصيلة التفسيرية لهذه الفرق في تفسيرهم آيات الاعتقاد. فمن كان منها إلى منهج السنّة أقرب فهو على النهج السديد؛ ومن حاد عن السنّة فهو عن منهج أهل الحقّ من المفسّرين أبعد؛ فهو أقرب إلى الابتداع والضلال.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إني قد خلفت فيكم ما لن تضلوا بعدهما ما أخذتم بهما. أو عملتم بهما. كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض) ¹⁴¹⁷. ومعنى قوله (وسنتي): طريقي. وقوله (ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض) أصلاً لا عدول عنهما؛ والنجاة لمن تمسك

¹⁴¹⁵ غافر، 19/40.

¹⁴¹⁶ أطفيش، هميان الزاد، ج7، ص 371.

¹⁴¹⁷ البيهقي، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ج 100، ص 195.

واعتصم بحبلهما. وبهما الفرقان بين المحقّ والمبطل. فالرجوع إلى الكتاب والسنة واجب متعيّن، وهذا معلوم من الدين بالضرورة¹⁴¹⁸. ومن الفرق الإسلامية من انحرف عن السنّة، ومنها من خرج عن الدين بالكلية. والمنهج يعتبر طريقاً ضابطاً للتفسير، يقيّد سيره فلا يتخلّله دخیلٌ، ولا يغيب عنه معنى من المعاني الأساسية؛ لذلك كان تحديد المنهج ضرورياً قبل المباشرة بالتفسير، فلا يستغني عنه المفسّر في أيّ من أنواع التفاسير. "فالتفسير التحليلي مثلاً، لا يستغني عنه الباحث، سواء في التفسير الإجمالي أو الموضوعي أو المقارن، وذلك لأنه ينصبّ على معرفة الدلالة اللغوية والشرعية للكلمة، والتعرّف على الرابط بين الكلمات في الجملة، وبين الجمل في آيات السورة، والتعرف على القراءات وأثرها على المعنى، ووجوه الإعراب ودورها في البيان، وإعجاز القرآن. وغير ذلك من الوجوه التي تتعاون على تفسير النصّ وتوضيح معناه. فالذي يريد تفسير الآيات تفسيراً إجمالياً لتقريب المعاني وبيان جوانب الهداية في النص، يلزمه أن يلمّ بتفصيلات التفسير التحليلي، للوقوف على المعنى المراد، ثم صياغته بأسلوب يتناسب مع المخاطبين. وكذلك في التفسير المقارن، يحيط المفسّر بأقوال المفسرين، ليدرك أنّ هذا المفسّر أصاب روح النصّ أو ابتعد عن غرضه الأساسي؛ فيعرف المفسّر المتعسّف في التأويل، الذي حمل الآيات ما لا تحتمله، بأن أخرجها عن دلالتها فتأوّلها تأويلاً بعيداً¹⁴¹⁹.

أما منهج التفسير الموضوعي فيعتمد على جميع أنواع التفسير؛ إذ إنّّه محصّلة لجميعها. ففي التفسير الموضوعي يجمع المفسّر الآيات المتعلقة بموضوع ما، بعد الرجوع إلى دلالات الكلمات في الموضوع، صراحة أو إشارة. وينبغي أن يسبق ذلك الإحاطة بأقوال المفسرين في هذه الآيات؛ فإذا اختلفت أقوالهم في نصٍّ ولم يمكن الجمع بينها فلا بدّ حينئذ من التأمل وجمع الأقوال ومقارنتها ليتضح القول الراجح بين هذه الأقوال¹⁴²⁰. وقد غلب على كتب التفسير تأثرها بشخصيّة المفسّر واعتقاده والجماعة التي ينتمي إليها، إضافة إلى آرائه وتوجهاته؛ ويعدّ تفسير "هميان الزاد" أنموذجاً لذلك.

فلهذا تعدّدت مناهج المفسرين، فأصاب بعضهم الحقّ وأخطأه بعض؛ وكان بين هؤلاء من غلب صوابه خطأه. وقلّ من يسلم من خطأ. ومنهم من غلب خطؤه صوابه؛ والسبب في ورود الخطأ عدم

¹⁴¹⁸ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 2، ص 240.

¹⁴¹⁹ مباحث في التفسير الموضوعي، لمصطفى مسلم، ط. د. القلم، ط 4، ت/ط: 1426 هـ، ص 54.

¹⁴²⁰ ينظر: مباحث في التفسير الموضوعي، لمصطفى مسلم، ص 54.

وضوح المنهج أو أنه كان معوجاً، ولم يستند إلى ضوابط محدّدة لخطواته أو لم تتّضح أهدافه؛ ولذلك قسم العلماء التفسير إلى محمود ومذموم، بحسب التزام المفسّر بقواعد التفسير وضوابطه أو إخلاله بها.

ومن كانت له دراية بالتفاسير يلاحظ أنها متنوّعة في مناهجها، لأن المفسر يتأثر بالغاية والمقصد من تفسيره؛ وبما أنه لا يمكن تفسير وتوضيح جميع مقاصد القرآن دفعة واحدة! فذاك مطلب لا يُستقصى، وغاية يفنى الزمان دون بلوغ مُنتهاها؛ إذ إنّ المقاصد التي أرادها الباري تعالى من القرآن متعدّدة واسعة، وقد صُنّفت المصنّفات فيها. ومن أهم هذه المقاصد: إيضاح مسائل الاعتقاد الحق، وتشريع الأحكام. ففي القرآن الكريم {تَبَيَّنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ} ¹⁴²¹، وبهذا اكتمل فضل الله تعالى فقال {أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} ¹⁴²². ومن مقاصد القرآن قوله تعالى {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ فُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} ¹⁴²³، من الوفاق والاجتماع، ونبد الفرقة والاختلاف لقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} ¹⁴²⁴. إضافة إلى الالتزام بأمره تعالى: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} ¹⁴²⁵.

ومن مقاصد القرآن: تعليم الحكمة والاستدلال، بمجادلات الضالّين ودعوتهم إلى النظر، والله {يُؤْنِئِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا} ¹⁴²⁶.

إنّ مقاصد القرآن باب واسع؛ لأنّ القرآن سلك أساليب متنوّعة للبيان؛ ففي نصوصه المواعظ والعبر، والتبشير والإنذار؛ بالوعد تارة وبالوعيد أخرى، وبالحاجة ومجادلة المعاندين؛ والترغيب في أساليب القرآن يقتزن غالباً بالترهيب. ومن مقاصده: إظهار الإعجاز الدالّ على أنّ القرآن كلام الله تعالى، والدلالة على صدق من نزل عليه فبلّغه ﷺ؛ والقرآن معجزة بلفظه ومعناه. فغرض المفسر بيان ما يصل إليه أو ما يقصده من مراد الله تعالى، ببيان ما يحتمله لفظه ومعناه، فيتّضح المراد من مقاصد القرآن، أو ما يتوقف

¹⁴²¹ النحل، 89/16.

¹⁴²² المائدة، 3/6.

¹⁴²³ آل عمران، 103/3.

¹⁴²⁴ الأنعام، 159/6.

¹⁴²⁵ الأنفال، 46/8.

¹⁴²⁶ البقرة، 169/2.

عليه فهمه ويخدم المقصد، مع الحجّة. فعلى المفسر أن يعرف مقاصد القرآن إجمالاً، وألفاظه وجمله وأساليبه وما يتعلّق به، حتى إشارات.

وطرائق المفسرين إما بالاختصار على الظاهر من المعنى الأصلي ببيانه وإيضاحه؛ وإما باستنباط معاني تقتضيها دلالة اللفظ أو المقام ولا يجافيهما الاستعمال ولا مقاصد القرآن؛ كأن يكون التأكيد دالاً على إنكار المخاطب أو تردده، وكفحوى الخطاب ودلالة الإشارة واحتمال المجاز مع الحقيقة؛ وإما أن يأتي بالمسائل لمناسبة بينها وبين المعنى، أو لأن زيادة فهم المعنى متوقفة عليها، أو للتوفيق بين المعنى القرآني وبين بعض العلوم مما له تعلّق بمقصد من مقاصد التشريع، لزيادة تنبيه إليه أو لردّ مطاعن من يزعم أنه ينافيه. وقد فرّج العلماء وفصلوا في الأحكام والأخلاق والآداب بما يخدم مقاصد القرآن. وقد يذكر المفسر مسائل علمية تناسب مقصد النص؛ لأن بعضها يشير إليه المعنى ولو بتلويح أو إيماء. فبعض مسائل العلوم تتعلق بالتفسير. ومسائل الكلام تفيد في تقرير الدليل، كبرهان التمانع في تقرير معنى قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}¹⁴²⁷. وقد تكون الزيادة للتوفيق بين المعنى القرآني وبين المسائل الثابتة علمياً، فيما إذا كان الجمع ممكناً، وإما على وجه استخراج الفوائد واللطائف¹⁴²⁸.

وللفقهاء في أحكام القرآن تفاسير للاستدلال بالقرآن تتطابق مع الحقائق، وهي لا تقتصر على فهم جماعة بذاتها؛ بل بمقدار ما بلغت إليه أفهام البشر. وذلك يختلف باختلاف توقّر الفهم واللفظ العربي، ومكانته من الظاهر للمعنى الأصلي. ولو كانت التفاسير من هذه العلوم لتقاربت مناهج المفسرين، وانحصر الخلاف بأوجه التفسير والترجيح بينها. وينبغي أن لا تغيب عن المفسر مقاصد القرآن، لأنها تخدم الإيمان وإصلاح النفس والمجتمع، والدين والدنيا؛ فالقرآن معجزة باقية. وتعدد مناهج التفسير لتعدد مقاصد القرآن، والأهداف والغايات المرادة من التفسير. ولما غفلت الخواارج عن مقاصد القرآن، وانصبّت أهدافهم لإيجاد أدلة لمذهبهم، سبق وصولهم إلى اعتقاده قبل البحث عن الدليل؛ فمن الطبيعي أن يكون لهم منهجهم الخاص، خدمة لمذهبهم¹⁴²⁹.

ويمكن القول بأن منهج مصنف "هميان الزاد إلى دار المعاد" يندرج من جهة في التفسير بالمأثور، باعتبار أنه يكثر من نقل الأخبار والروايات؛ ولكن يؤخذ عليه كثرة الجمع ونقل الأخبار دون تمييز بين

¹⁴²⁷ الأنبياء، 22/21.

¹⁴²⁸ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 42.

¹⁴²⁹ انظر التحرير والتنوير لابن عاشور، ج 1، ص 44، 45.

ما يصلح للرواية والاستشهاد وبين ما لا يصلح لذلك. ومن جهةٍ أخرى يعدُّ تفسيره من التفسير بالرأي، فقد أكثر من ذكر الآراء من ذاته أو نقلاً عن غيره، مستشهداً أو منتقداً، في المسألة الواحدة، كما أكثر من ذكر الإسرائيليات وأخبار الغزوات. إضافة إلى ما يراه من الفوائد للسورة أو لآيات منها، ويكثر من رواية الحكايات في القصص القرآني. وهذا من شأنه عدم الانتظام تحت منهج موحد من مناهج التفسير.

المطلب الثاني: أسباب تعدّد مناهج تفسير آيات الاعتقاد

من أسباب تعدّد مناهج التفسير لآيات الاعتقاد: تعدّد الفرق والجماعات الإسلامية، فكان لكلٍ منها رأيٌ يختلف عن الأخرى؛ وكلّ جماعة ترى الحقّ في جهتها. ولم يقتصر الأمر عند هذا، وإنما وصفت كلّ فرقة من خالفها بأنه مخالف للقرآن، فإذا ازداد اعتدادها برأيها فإنها تصف من خالفها بالبدعة وقد تكفّره؛ وهذا من أهم أسباب تعدّد مناهج التفسير للنصوص التي ذكرت مسائل العقيدة. إنّ معرفة المنهج في التفسيري ضروري للاطلاع على العقيدة التي يعتقد بها مصنّف التفسير. ولبين هذا لا بدّ من النظر في الفرق الإسلامية، وبيان أيّ من هذه الفرق سلكت المنهج الحقّ في الوصول إلى المعتقد المراد من التفسير، وأيّها ابتعد عنه؛ لبيان الفرق بين منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد وبين المناهج الأخرى. والسبب الآخر: وجود الآيات المشابهة في صفات الله تعالى؛ قال ابن عاشور في تفسير قوله تعالى {وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} ¹⁴³⁰: وظاهر لفظ "ناظرة" عاين ببصره، إعلاناً بتشريف تلك الوجوه أنها تنظر إلى جانب الله تعالى نظراً خاصاً، لا يشاركها فيه من يكون دون رتبهم. هذا معنى الآية إجمالاً، وهو ثابت بظاهر القرآن. ودلالة الآية على أنهم يرون بأبصارهم رؤية متعلقة بذات الله على الإجمال دلالة ظنية، لاحتمالها تأويلات تأولها المعتزلة بأن المقصود رؤية جلاله وبهجة قدسه، التي لا تخول رؤيتها لغير أهل السعادة. ويلحق هذا بمتشابه الصفات وإن كان مقتضاه ليس إثبات صفة، ولكنه يؤول إلى الصفة ويستلزمها، لأنه آيل إلى اقتضاء جهة للذات، ومقدار يحاط بجميعه أو ببعضه، إذا كانت الرؤية بصرية، فلا جرم أن الوعد برؤية أهل الجنة ربّهم تعالى من قبيل المتشابه. ولعلماء الإسلام في ذلك أفهام مختلفة، فصدر الأئمة وسلفها جروا على طريقتهم من الإيمان بما ورد على إجماله، وصرف أنظارهم عن التعمّق في تشخيص حقيقته وإدراجه تحت أحد أقسام الحكم العقلي، فقد سمعوا مثل هذا فما شغلوا أنفسهم به ولا طلبوا تفصيله؛ ولكنهم اجتهدوا إلى ما هو أحقّ بالعناية، وهو إقامة الشريعة وبثّها وتقرير

¹⁴³⁰ القيامة، 23، 22/75.

سلطانها، مع الجرم بتنزيه الله تعالى، لقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ¹⁴³¹، وما يقارب هذا من دلائل التنزيه عن بعض ما ورد الوصف به، مثل قوله {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} ¹⁴³²، مع اتفاقهم على أن عدم العلم بتفصيل ذلك لا يقدح في عقيدة الإيمان ¹⁴³³.

فلما تطلّب معرفة حقائق الأشياء وألجأهم البحث العلمي إلى التعمق في معاني القرآن وبلاغته، لم تعد طريقة السلف كافية للخلف الذين سلكوا طريقة التمهيص في العلم، وهي اللاتفة بعصرهم، وحدوث الفرق الإسلامية الاعتقادية؛ بالإضافة إلى إلقاء الملاحدة من المنتمين إلى الإسلام وغيرهم الشبهة في الاعتقاد؛ فلذلك نهجوا منهج الغوص والتعمق لإقامة المعتقدات على أعمدة لا تقبل التشكيك، ولدفع شبه المتشككين وردّ مطاعن الملحدّين، فسلكوا مسالك الجمع بين المتعارضات وإقرار كل حقيقة في نصائها، آخذين بالتأويل مستندين إلى الدليل، وقد ألجأهم إلى هذا التأويل الضرورة. فسلكت جماعات مسالك التأويل الإجمالي، فاعتقدوا بالمتشابهات على إجمالها مع التنزيه عن ظواهرها؛ ولكنهم لا يصرفونها عن ظواهرها بل يتأولونها. وهذه الجماعات متفاوتة في مقدار تأصيل أصولها تفاوتاً جعلها فرقا؛ فكان منهم الحنابلة والظاهرية، والخوارج الأقدمون غير الذين التزموا طريقة المعتزلة. ومنهم أهل السنة الذين كانوا قبل الأشعري مثل المالكية وأهل الحديث، الذين تمسكوا بظواهر ما جاءت به الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ، مع التقييد بأنها مؤولة عن ظواهرها بوجه الإجمال. وقد غلا قوم من الآخذين بالظواهر كالكرامية والمشبّهة. ومنهم النظّارين في التوفيق بين قواعد العلوم العقلية وبين ما جاءت به أقوال الكتاب والسنة، وهؤلاء هم المعتزلة والأشاعرة والماتريدية. فأقوالهم في رؤية أهل الجنة لربهم على هذا المنوال؛ فالسلف أثبتوها دون بحث، والمعتزلة نفوها وتأولوا الأدلة بنحو المجاز والاشتراك، وتقدير محذوف لمعارضتها الأصول القطعية عندهم، فرجحوا ما رأوه قطعياً وألغوها. والأشاعرة أثبتوها وراموا الاستدلال لها بأدلة تفيد القطع وتبطل قول المعتزلة. وما جاء به كل فريق من حجاج لم يكن سالماً من اتجاه نقوض ومعارضات، وكذلك ما أثاره كل فريق على مخالفه من معارضات لم يكن خالصاً من اتجاه ممانع، فطال في هذه المسألة الأخذ والرد، ولم يحصل طائل ولا انتهى إلى حد. والأسلم الحسن أن نفوض كیفيتها إلى علم الله تعالى كغيرها من المتشابه، المتعلق بشؤونه تعالى. وهذا معنى قول سلفنا: "إنها رؤية بلا كيف، وهي كلمة حق جامعة، وإن

¹⁴³¹ الشورى، 11/43.

¹⁴³² الأنعام، 103/6.

¹⁴³³ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 29، ص 354.

اشتمأز منها الخوارج والمعتزلة. وهذا ما يتعلق بدلالة الآية على رؤية أهل الجنة ربحهم. وقد نقل السيوطي قول الشافعي رضي الله عنهما في "مختصر البويطي"، أنه قال: لا يحلّ تفسير المتشابه إلا بسنة عن رسول الله ﷺ، أو بخبر عن أحدٍ من أصحابه رضي الله تعالى عنهم، أو بإجماعٍ من العلماء¹⁴³⁴. ومن اطلع على كتب الخوارج يعلم تعطيلهم صفات الله، كالعلم والكلام والاستواء، وجواز رؤية الله، وغيرها. فهم يعطلون الصفات كالمعتزلة.

ومن أسباب تعدد المناهج في تفسير آيات الاعتقاد: الرأي والهوى؛ إذ تعتمد الخوارج كثيراً على رؤيتها العقلية بدافع الهوى المذموم، المعني بقوله تعالى: {وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} ¹⁴³⁵، ويقولون: {وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ} ¹⁴³⁶، فلكل واحد هوى غير هوى الآخر، فلا يتناهى، فلذلك كان اتباعه نهاية الضلال. قال تعالى: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبَعْهَا وَلَا تَتَّبِعِ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} ¹⁴³⁷، {وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا} ¹⁴³⁸، {قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ} ¹⁴³⁹، {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ} ¹⁴⁴⁰. ¹⁴⁴¹ وكذلك ذم رسول الله ﷺ اتباع الهوى بقوله: (المهلكات ثلاث: إعجاب المرء بنفسه، وشح مطاع، وهوى متبع)¹⁴⁴². ولذلك قال عمر: (إن أخوف ما أخوف عليكم شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء برأيه، وهي أشدّهنّ)¹⁴⁴³. وإنما سميت أهل البدع بأهل الأهواء لأنهم يتبعون أهواءهم، فلا يأخذون بالأدلة الشرعية اعتماداً عليها، بل يقدمون أهواءهم وآراءهم؛ وأما الأدلة الشرعية فينظرون فيها ويجعلونها من وراء آرائهم. ومن أسباب تعدد منهج تفسير آيات الاعتقاد الجهل في تفسيرها، لعوامل أنتجت تفسيراً غير صحيح، ومن أهمها التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير، ومنها التفسير المقرّر للمذاهب

¹⁴³⁴ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 9، ص 353؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 223.

¹⁴³⁵ سورة {ص}، 46/38.

¹⁴³⁶ الأعراف، 176/7.

¹⁴³⁷ المجاثية، 18/45.

¹⁴³⁸ المائدة، 77/5.

¹⁴³⁹ الأنعام، 56/6.

¹⁴⁴⁰ القصص، 50/28.

¹⁴⁴¹ الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 849.

¹⁴⁴² البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ج 8، ص 295.

¹⁴⁴³ ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار = مصنف ابن أبي شيبة، ج 7، ص 503.

الفاسدة، بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً، فيردّ إليه بأي طريق أمكن، وإن كان رأياً ضعيفاً. ومنها التفسير على القطع بأن مراد الله كذا من غير دليل. ومنها التفسير بالاستحسان والهوى. ومنها تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى¹⁴⁴⁴.

وطائفة فسرت القرآن بما يوافق هواها، فصرفوا ألفاظه عن ظواهرها بما سمّوه الباطن، وزعموا أنّ القرآن نزل متضمناً رموزاً لأغراض وأصل هذه الطائفة من غلاة الشيعة، الذين عُرفوا بالباطنية، فلقّبوا بالوصف الذي عُرفوا به؛ ويُعرفون عند المؤرخين بالإسماعيلية، نسبة إلى جعفر بن إسماعيل الصادق (ت: 148 هـ)، إذ يعتقدون عصمته وإمامته بعد أبيه. لأنه لا بدّ من إمام للمسلمين من آل البيت؛ فيقيم الدين ويبين مراد الله تعالى. ولكن لما عارضتهم العلماء بأدلة من القرآن والسنة، كان لا بدّ لهم من تأويل تلك الحجج، لأنهم إن أولوها وصرفوا اللفظ إلى الباطن، اتّهمهم الناس بالتعصّب والتحكّم، فأروا أن يصرفوا جميع القرآن عن ظاهره، مدّعين أنّ للقرآن رموزاً لمعانٍ خفية، في صورة ألفاظ معانٍ ظاهرة، ليشغلوا بها عاامة المسلمين. وزعموا أنّ ذلك شأن الحكماء، فبنّوا مذهبهم على قواعد الحكمة الإشرافية وعلى مذهب التناسخ والحلول؛ فكان مذهبهم خليطاً من ذلك ومن طقوس الديانات اليهودية والنصرانية المحرّفة، وبعض طرائق الفلسفة ودين زرادشت¹⁴⁴⁵. وفي مذهبهم أنّ الله يحلّ في كل رسول وإمام وأماكن مقدّسة، ويشبهه الخلق؛ تقدّس وتنزّه عمّا يقولون. فتكلّفوا في تفسير القرآن بمقتضى تلك الأصول التي أسّسوها¹⁴⁴⁶.

فهذه أهم أسباب تعدد المناهج في تفسير آيات الاعتقاد. وقد اجتمعت هذه الأسباب لدى الخوارج، فكانت عوامل في انتهاجهم منهجاً ممّيزاً؛ فمن جهة يتميّزون به عن غيرهم من الفرق الإسلامية الاعتقادية، ومن جهة أخرى يشاركون به غيرهم في بعضٍ منه، قلّ أو كثر. فهم يتميّزون عن غيرهم في كونهم لا يnehجون منهجاً موّحداً يجتمع عليه سائر فرقهم؛ ولذلك تجدهم يردّ بعضهم على بعض، وربما كفّر بعضهم بعضاً بسبب تعدّد الآراء وتضاربها. والدافع الأول لانتقاء الرأي عندهم هو الإعجاب بالرأي واتباع الهوى. وهم يجمدون على تفسير الظاهر من نصوص القرآن، ومعظمهم يفسّرون النص بما يظهر

¹⁴⁴⁴ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج 4، ص 220.

¹⁴⁴⁵ زرادشت بن أسبيمان، ادعى أنه نبي المجوس بأذربيجان، فكان يخرّج بالعجائب، كموت فلان في يوم كذا، وأشباه هذا. وجاءهم بكتاب سماه "بستاه"، فيه الغرائب، وملوك الفرس تعظمه وتعمل به، وتبني له الهياكل، حتى غزاهم الإسكندر اليوناني فأحرق بعضه، وبقي بعضه في خزائن الهند. انظر "مرآة الزمان في تواريخ الأعيان" أبي المظفر يوسف بن قزّاغلي بن عبد الله، المعروف بسبط ابن الجوزي، (ت: 654 هـ)، ج 2، ص 381.

¹⁴⁴⁶ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 34.

لهم من الرأي في عقولهم. وأكثر ما يقع ذلك منهم عند تأويل المتشابه، إذ إنهم يجدون فيه ميداناً رحباً يصلون من خلاله إلى تأييد معتقداتهم وآرائهم بالأدلة. ومع هذا فهم أحياناً يوافقون غيرهم؛ كمواقفتهم المعتزلة في الاعتماد على الرؤية العقلية، وفي تعطيل الصفات الثابتة في حق الباري سبحانه وتعالى. وكذلك في إنكار رؤية الله تعالى للمؤمنين يوم القيامة وغير ذلك من مسائل الاعتقاد والتوحيد. وشاركتهم في مسألة الإيمان بأنه قول واعتقاد وعمل، وأنه لا يزيد ولا ينقص، وإذا ذهب بعض الإيمان ذهب كله. وشاركوهم بتكفير مرتكب الكبيرة؛ ولكن المعتزلة جعلته في منزلة بين المنزلتين، وعند الخوارج مرتكب الكبيرة خالد في النار. وكذلك في مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المطلب الثالث: نتائج تعدد المناهج في تفسير آيات الاعتقاد

من أشد هذه النتائج تعدد ظهور تلك الجماعات والفرق، التي رأت الحق في منهجها. ولو كان باطلاً. ورأت منهج غيرها باطلاً وإن كان حقاً، وانزوت كل فرقة منها على ما رأتها؛ بل جعلت من أفكارها منهجاً تحتكم إليه. واعتزلت هذه الفرق الجماعة التي أوصى رسول الله ﷺ بلزومها واتباع منهجهم المستقيم. قال تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} ¹⁴⁴⁷. يدخل في هذه الآية سائر الشريعة مما بينه رسول الله ﷺ، وهو منهج قويم والصراط المستقيم، فاتبعوا جملته وتفصيله ولا تعدلوا عنه فتقعوا في الضلالات ¹⁴⁴⁸.

والصراط المستقيم يكون باعتقاد الحق، فشبه بالصراط المستقيم في كونه موصيلاً إلى الهدى والصراط المستقيم المقصود، فمن سلك السبل غير هذه الطريق ألفت به في المخاوف والمتالف ¹⁴⁴⁹. ومن حاد عن هذا السبيل يستبدله بالبدع، ويؤيدها بالرأي والهوى، ويعتمد على العقل في تفسير القرآن؛ فتعصّب إلى رؤيته ولا يقبل سواها وإن كانت حقاً.

فهذه المعتزلة التي فسرت القرآن وآيات الاعتقاد منه بالعقل، وحسنت الحسن وقبّحت القبيح بالعقل؛ والاعتماد على العقل رأت أنّ العبد يخلق أفعاله. فأودى بها الاعتماد على العقل وفرّقها فرقاً. فكانت الفرق التي تقدم الرأي والهوى على النقل والهدى، كالمعتزلة والخوارج، ثم افترقوا إلى فرقة لا يحصى. وهذه الفرق من نتاج المنهج العقلي في التفسير واتّباع الهوى وتأويل المتشابه. ومنهم طائفة بالغت في حب

¹⁴⁴⁷ الأنعام، 135/6.

¹⁴⁴⁸ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 14، ص 185.

¹⁴⁴⁹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 16، ص 105.

علي، وفضلوه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، فقالوا بأنه أحق بالخلافة منهما؛ فخالفوا الجماعة فكانوا خوارج من هذه المخالفة¹⁴⁵⁰.

وقد مرَّ ذكر هذا في المطلب الرابع من المبحث الأول للفصل الأول، عند الكلام على فرق الخوارج، بأنها افتقرت إلى محكمة وبهسيّة وأزارقة ونجدات وعبدية؛ ومنهم الإباضية التي افتقرت إلى حفصية ويزيدية وحارثية ومطيعة؛ ومنهم العجاردة التي انقسمت إحدى عشرة فرقة؛ والثعلبية إلى أخنسية ومعبدية وشيبانية ومكرمية. والمرجئة افتقرت إلى عبيدية ويونسية وغسانية وثوبانية وتومنية، والنجارية منهم افتقرت إلى برغوثية وزعفرانية ومستدركة. والجبرية فرقة واحدة. وأصول هذه الفرق: الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة. ثم تشعبت كل منها إلى فرق، فكانت اثنتي عشرة فرقة. وأهل السنة والجماعة الناجية¹⁴⁵¹ الذين قتلوا منهمجهم بالسنة، فلم يتبعوا السُّبُل. عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطوطاً عن يمينه وعن شماله وقال: هذه سبيل، على كلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعو له، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾¹⁴⁵²). وأهل السنة كانوا لكل طائفة خيرٌ من بعضهم لبعض؛ لأنَّ هذه الفرق تجمعت على معتقد فاسد، يكتنفه الجهل والظلم. فالخوارج تكفّر سائر المسلمين، إلا من وافقها؛ ومثلها المعتزلة تكفّر من خالفها. فكان نهج أصحاب البدع والأهواء: التكفير والتفسيق والتبديع. وأما أهل السنة فيتبعون الحق فلا يكفرون، إلا من أتى بكفرٍ بواح؛ لعلمهم بالحق، فكانوا رحماء بالخلق¹⁴⁵³. قال الإمام الغزالي رحمه الله: "إنَّ السلف هم الشهود العدول، وما لأحدٍ عن قولهم عدول، فما ذكره حق؛ وإنما الشأن في فهمه"¹⁴⁵⁴. وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾¹⁴⁵⁵. قال أبو هريرة رضي الله عنه: "فأهل السنة خلاصة المسلمين"¹⁴⁵⁶.

¹⁴⁵⁰ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي، (ت: 1221 هـ)، تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، ط/د. الفكر، ت/ط: 1415 هـ، ج 2، ص 95.

¹⁴⁵¹ الشاطبي، الاعتصام، ج 2، ص 720.

¹⁴⁵² ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج 1، ص 6.

¹⁴⁵³ محمد بن أحمد بن عثمان بن قُتَيْبَة، شمس الدين الذهبي، (ت: 748 هـ)، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تح: محب الدين الخطيب، ص 328.

¹⁴⁵⁴ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 260.

¹⁴⁵⁵ آل عمران، 110/3.

¹⁴⁵⁶ الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، ص 328.

وقد أخبرنا رسول الله ﷺ عن الفرقة الناجية بأنها تسير على نهجه عليه الصلاة والسلام، ونهج أصحابه رضي الله عنهم. ولا يعرف أحد نهجه ﷺ ونهج أصحابه رضي الله عنهم إلا من طريق السنن المروية والآثار؛ فهي الشريعة الغراء والمحجة البيضاء. فمن لم يلتزم السنة ضلّ وأضلّ؛ ومن كان من حملة السنة وحفاظها متمسكا بها وداعيا إليها، فإنه يقف عندها ولا يتجاوزها، فلا يقدم رأياً ولا قول أحدٍ عليها. فهؤلاء استضاءوا بنور السنة واهتدوا لما اختلف فيه من الحق؛ فأثبتوا لله تعالى ما أثبتته مع التسليم، بلا تكيف ولا تمثيل، ونزهوا الله سبحانه بلا تحريف ولا تعطيل. فبذلك كان أهل السنة الوسط بين الفرق. فهم وسط بين "الجهمية" المعطلة وبين "المشبهة" لصفات الله تعالى. وهم وسط بين الجبرية والقدرية في أفعال الله تعالى. ووسط بين المرجئة والقدرية في وعيد الله تعالى. ووسط بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية في الإيمان. واعتقادهم في أصحاب رسول الله ﷺ رضي عنهم هو الحق؛ فلم يكونوا كالرافضة المغالين في بعض الصحابة الطاعنين فيمن سواهم، ولا كالخوارج الموالين لبعض الصحابة المكفرين لغيرهم. فأهل السنة والجماعة اتفقت أقوالهم وأعمالهم وعقائدهم على الوحي، فنصروا الدين، وقهروا البدع، واستأصلوا الإلحاد بالسنة والبرهان، وردّوا الشبهات ودفعوا الباطل وحججه. فكل بدعة ظهرت قبيض الله لها من يُفندّها ويحفظ الدين، وأهل السنة يُخرجون العباد من الزيغ والضلالة إلى الهدى والرشاد، آخذين بكتاب الله تعالى، وبسنة رسوله ﷺ الحافظة للقرآن من تحريف أهل الزيغ والابتداع؛ قال الله سبحانه وتعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} ¹⁴⁵⁷.

وكان المصنف عندما يتحدث عن أهل السنة ينتقدهم كلما سنحت له مناسبة، وخاصة عندما يتحدث عن عقيدته؛ ومن ذلك تنديده بالقائلين بأن صاحب الكبيرة من المؤمنين يعذب بالنار على قدر معصيته، ثم يدخله الله الجنة بعد ذلك، فندد بهم وعاب قولهم. وذلك عند تفسيره لقوله تعالى {وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} فقال عند هذه الآية: "وترى أقواماً ينتسبون إلى الملة الحنيفية يضاهئون اليهود في قوله تعالى حكاية عنهم {وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً} ¹⁴⁵⁸".

¹⁴⁵⁷ حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، (ت: 1377 هـ)، معارج القبول بشرح سلم إلى علم الأصول، تح: عمر بن محمود أبو عمر، ط/د. ابن القيم، الدمام، ط 1، ت/ط: 1410 هـ، ج 1، ص 62.

¹⁴⁵⁸ البقرة، 80/2؛ إطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 86.

وتعددت المناهج في تفسير القرآن بعدد تعدد الفرق التي تعتمد على العقل، وتقدمه على النقل، فتفسر بالرأي ما شاءت، وترد على مخالفتي رأيها ليظهر منهج تفسيري، قوامه التعصب للرأي والتأويل بالعقل، وتخطئة مخالفيه، والتنازع بالسباب والشتائم، والتضليل والتكفير. فأصبح مذهباً جديداً يرفض المذاهب الأخرى، وهذا ما عرفت به الخوارج ودعاة السلفية، وشعارهم في ذلك واحد وإن اختلفت ألفاظه، كقولهم "لا حكم إلا لله" وقولهم "لا دين إلا دين محمد، لا حنفية ولا شافعية ولا مالكية ولا.." وقد أنكر المصنف على المعتزلة قولهم بأن العباد يخلقون أفعالهم؛ متعجباً أن من المعتزلة تنسب خلق الأفعال القبيحة إلى فاعلها، فلزمهم تعدد الخالق؛ وذكر في نقده على القائلين بذلك أن فجّار الله وأصحابه خالقون للأفعال القبيحة، والله خالق للأفعال الحسنة! فما بقي إلا أن يقولوا نصف الملك لنا ونصفه لله؛ فلزمهم جعل الكاذب خالفاً للكذب، والزاني خالقاً للزنى. والحق أن الأفعال كلها أفعال لأصحابها وهي خلق الله¹⁴⁵⁹.

وشاركت المعتزلة الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد، وتوصلوا إلى أن الإيمان قول واعتقاد وعمل، ولا يزيد ولا ينقص، وإذا ذهب بعض الإيمان ذهب كله. وشارك الخوارج المعتزلة بتكفير مرتكب الكبيرة طبقاً لمنهجهم في تفسير القرآن بالعقل؛ ومع ذلك اختلفوا فكان عند المعتزلة في منزلة بين المنزلتين، وكان عند الخوارج كافراً، واتقوا في قولهم بأن مرتكب الكبيرة خالد في النار. ووافقوا الخوارج في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فكانت أفكار المعتزلة خليط من آراء الفرق.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (افترقت اليهود على إحدى - أو ثنتين - وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى - أو ثنتين - وسبعين فرقة، وتفرقت أممي على ثلاث وسبعين فرقة)¹⁴⁶⁰. هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وله شواهد فمنها (تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفرقت أممي على ثلاث وسبعين فرقة)¹⁴⁶¹. وفيه دلالة على أن هذه الفرق غير خارجة من الدين؛ إذ النبي ﷺ جعلهم كلهم من أمته، وأن المتأول لا يخرج من الملة وإن أخطأ. ومن كفر مسلماً بتأويل، لم يخرج بتكفيره إياه بالتأويل عن الملة. ففي قصة الرجل الذي خرج من صلاة معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه، فبلغ ذلك معاذاً فقال: منافق؛ ثم إن الرجل ذكر ذلك للنبي

¹⁴⁵⁹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ص 405.

¹⁴⁶⁰ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج 1، ص 217.

¹⁴⁶¹ الحاكم، المستدرک، ج 1، ص 217.

ﷺ والنبي ﷺ أمر معاذاً بتخفيف الصلاة فقال: (أفتان أنت؟)¹⁴⁶². وفي قصة حاطب ابن أبي بلتعة، حيث كتب إلى قريش بمسير النبي ﷺ إليهم عام الفتح، فقال عمر رضي الله عنه: يا رسول الله! دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: (إنه قد شهد بدرًا)¹⁴⁶³، ولم ينكر على عمر رضي الله عنه تسميته بذلك، إذ كان ما فعل علامة ظاهرة على النفاق، وإنما يكفر من كفر مسلماً بغير تأويل)¹⁴⁶⁴. وأهم نتائج تعدد منهج تفسير آيات الاعتقاد ظهور هذه الفرق، والآراء المتضاربة والاختلاف في الاعتقاد التي وقعت بينها؛ وأولها ظهوراً واختلافاً خروج الخوارج، وتعدّد فرقها وجماعاتها، وكان لكلٍ منها رأي خاص قد يتفقون فيه مع غيرهم، والغالب أنهم يخالفون فيه. فأحدثت الخوارج منهجاً جديداً في تأويل آيات الاعتقاد، يعتمد على الرأي المشرّب بالهوى. فاتخذوا من التأويل وسيلة لما يرونه بعقولهم. تلتهم المعتزلة، حيث اعتزلوا الجماعة بما ذهبوا إليه من المسائل التي افردوا بها بعقولهم. وهكذا توالى ظهور الفرق حتى وصلت رؤوسها إلى أكثر من عشرين فرقة، وافتقرت كلٌ واحدة من هذه الفرق إلى جماعات تسمت بأسماء قادتها وزعمائها، الذين جاؤوا بآراء رأوها من وجهة نظرهم.

المبحث الرابع: الخوارج والتفسير بالرأي والهوى

لما سلك الخوارج مسلك التأويل لآيات الاعتقاد - وخاصة لآيات المتشابهات - فلذلك نهجت منهجاً خالفت به جمهور المفسرين، وانفردت عن عموم المسلمين في بعض مسائل أصول الدين؛ وذلك بسبب الإفراط في التأويل، والاعتماد على الرأي فيه؛ وهذا المنهج دفعهم إلى الشذوذ في بعض المسائل من الاعتقاد. والقرآن بعقائده وأحكامه وإرشاداته وسيلة للوفاق والاتفاق لا للفرقة والاختلاف؛ ولكن مصادر الأدلة عند الخوارج تختلف عنها لدى أهل السنة. فبدلاً من أن يكون القرآن هو المصدر الأول للاعتقاد كما هو عند أهل السنة، جعلته بعض فرق الخوارج دليلاً لإخراج المؤمنين عن إيمانهم. حيث إنهم فرقوا بين ما ثبت بنصوص القرآن وبين ما كان دليلاً من السنة، وأولوا ما يشاؤون منها ليتوافق مع معتقداتهم. وكان اتباع الهوى في التفسير من أهم أسباب تعدّد مناهج التفسير لآيات الاعتقاد. وسنتعرف في هذا المبحث إلى مسائل ندرك بها منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد، وبيان

¹⁴⁶² والحديث متفق عليه.

¹⁴⁶³ والقصة مشهورة ومذكورة في كتب التفسير والحديث والأخبار وغيرها.

¹⁴⁶⁴ البيهقي، السنن الكبرى، ج 10، ص 351.

صلة تفسيرهم أو بعده عن الاجتهاد المنضبط، أو كان بدافع الرأي والهوى، وما مدى انضباطه بالضوابط العلمية، وهل كان تفسيراً بالرأي والهوى المذموم. وذلك لازم للتعرف على المنهج الذي سلكته الخوارج عندما استعملوا عقولهم في بيان معنى النص، وأعرضوا عما ورد فيه من سنة وأثر.

المطلب الأول: الخوارج والتفسير بالهوى

الهوى ميل النفس إلى ما تحبه مما لا يقتضيه الشرع ولا العقل. والناس يختلفون في درجة الهوى، وأما في الحق فلا يكاد يختلف فيه أهله. والمراد بالهوى عند الإطلاق الهوى المجرد عن الدليل. والتفسير بالهوى منهي عنه على كل حال. وحمل بعض أهل العلم الحديث الذي يحذر من التفسير بالرأي على أن المقصود بالرأي الوجه الذي يتوصل إليه من الآية عن طريق رؤية العقل الناتج عن اتباع الهوى؛ فمن قال في القرآن قولاً يوافق هواه، ولم يأخذه عن أئمة السلف، فإنه ولو أصاب الحق بقوله، لكنه أخطأ لحكمه على القرآن بما لا يدري، ولم يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه. وثبت عند العلماء بأن التفسير بدافع الهوى مذموم، والتفسير بالرأي إن لم يكن من قبيل الاجتهاد على قواعد وشرائط الاستنباط فمذموم، للنهي الوارد فيه، وهو ما لا يستقيم على المنهج المقرر عند العلماء؛ بل يتعارض مع القواعد والضوابط التي قيدوا التفسير بها. فالمقبول لا يتعارض مع ضوابط وقواعد التفسير؛ بل يوافقها ولا يصطدم مع أي منها. ولكي نتعرف على منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد، ينبغي أن نتعرف على المنهج الذي درج عليه من يُنسبون إلى فرق الخوارج؛ كالإباضية التي تنفي صلتها بالخوارج؛ ولكن البعض يثبت أنها من الخوارج.

قال المصنف رحمه الله عند قوله تعالى {أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ} ¹⁴⁶⁵: "أي لا يهوى شيئاً إلا ركه، وسمي هوى لأنه يهوى بصاحبه في نار جهنم، والآية وإن نزلت في هوى الشرك، ولكنها تشمل هوى النفس بأشكاله" ¹⁴⁶⁶.

وقول المصنف هنا لا يختلف عما عليه أئمة التفسير؛ ولكن ليس جميع الخوارج على هذا، إذ فيهم من يرى في الهوى مذهباً للتفسير، ومعظمهم يفسرون النصوص بحملها على الوجهة التي يعتقدونها؛ كما فعلوا في تفسير قوله تعالى {وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ} ¹⁴⁶⁷ فأروا أنه ثبت بسائر الآيات أن الفاسق

¹⁴⁶⁵ الجاثية، 26/45.

¹⁴⁶⁶ إطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 12، ص 460.

¹⁴⁶⁷ المجادلة، 5/58.

يعذب، وثبت بهذه الآية أنه لا يعذب إلا الكافر؛ فيلزم أن يقال الفاسق كافر، فالرأي والهوى هنا ظاهران. فكلما وجدت الخوارج سبيلاً لتأييد معتقدهم أقحموا رأيهم لتقريره. ويزداد التفسير بالهوى شناعة إذا كان يتعلق بآيات الاعتقاد. روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (ما كان رسول الله ﷺ يفسر من كتاب الله إلا آياً بعدد، علمه إياه جبريل) ¹⁴⁶⁸ أي: في معيّنات القرآن ومجمله ونحو هذا، ومن معيّناته التي لم يعلم الله تعالى بها أحداً؛ كقيام الساعة وعدد النفحات في الصور. روى الإمام الترمذي رحمه الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: (اتقوا الحديث عليّ إلا ما علمتم، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار) ¹⁴⁶⁹. وفي رواية: (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)، وزاد رزين: (ومن قال برأيه فأخطأ فقد كفر) ¹⁴⁷⁰.

فُسّر حديث ابن عباس تفسيرين؛ أحدهما: من قال في مُشكل القرآن بما لا يعرف من مذهب الأوائل، فهو متعرّض لسخط الله تعالى. وثانيهما: أن من قال في القرآن قولاً وهو يعلم أنّ الحق غيره، فليتبوأ مقعده من النار؛ فحمّله بعض أهل الحديث على معنى الهوى، أي: من قال في القرآن قولاً يوافق هواه، ولم يأخذه عن أئمة السلف، فإنه ولو أصاب فقد أخطأ؛ وذلك لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا وقف على مذهب أهل الأثر والنقل فيه. وقيل: معنى هذا أن يُسأل عن معنى في كتاب الله، فيتسوّر عليه برأيه دون نظر فيما قاله العلماء، ولا ما اقتضته قوانين النحو والأصول؛ فلا يدخل في النهي أن يفسّر اللغويون والنحويّون والفقهاء بأن يقول كلٌّ منهم باجتهاده المبني على قوانين العلم والنظر ¹⁴⁷¹. وهذا الصحيح؛ فمن قال فيه بوجهه وخطر على باله، باستدلال عليه بالأصول فهو مخطئ؛ ومن استنبط معناه بالأصول المتفق على معناها فهو ممدوح. وقال بعض العلماء إنّ التفسير موقوف على السماع، لقوله تعالى: { فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ } ¹⁴⁷²، وهذا فاسد، لأنّ النهي إمّا أن يكون بالاعتصار على النقل وترك الاستنباط، أو يكون المراد به أمراً آخر؛ وباطل كون المراد به ألا يتكلم أحد

¹⁴⁶⁸ رواه أبو الحسن الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن عائشة رضي الله تعالى عنها بلفظ: (أن النبي ﷺ كان لا يفسر شيئاً من القرآن برأيه، إلا آيات بعدد، علمه إياه جبريل). انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ج3، ص 303.

¹⁴⁶⁹ الترمذي، سنن الترمذي، ج5، ص 49.

¹⁴⁷⁰ الترمذي، السنن، ج5، ص 200. وأخرجه أبو داود وتكلم في أحد رواه.

¹⁴⁷¹ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 212.

¹⁴⁷² النساء، 59/4.

في القرآن إلا بما سمعه؛ لأنّ الصحابة اختلفوا في تفسيره، وقد سمعوا بعضه من رسول الله ﷺ. وليس التأويل مسموعاً كالتنزيل؛ فالنهي إما أن يكون فيما فيه رأي وإليه ميل، فيتأول القرآن ليحتج على تصحيح غرضه، ولو لم يكن له رأي وهوى لما بدا له ذلك المعنى. وهذا النوع تارة يكون مع العلم، كالذي يحتج ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته، وهو يعلم أنه ليس مراداً بالآية، ولكنه أراد أن يلبس على خصمه؛ وتارة يكون مع الجهل، إذا كانت الآية محتملة، فيميل فهمه إلى الوجه الموافق لغرضه، ويرجحه برأيه وهواه، فيفسر برأيه، ولولاه لما ترجح عنده ذلك الوجه¹⁴⁷³.

ومثال التفسير بالرأي عند المصنف ما قاله عند تفسير قوله تعالى {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ}¹⁴⁷⁴ حيث بدأ كلامه بذكر قول مخالفه فقال: "قال المخالفون بأن الذين آمنوا هم عمر وأبو بكر وعثمان وعلي، وإن استخلافهم إمامتهم العظمى؛ ورد على هذا ببطلان دخول عثمان وعلي في ذلك"¹⁴⁷⁵.

ولا شك بأن التفسير الذي وقع من الخوارج تفسير بالرأي الممزوج بالهوى، وبعد تتبع أقوال الخوارج في التفسير، وخاصة للآيات التي تتعلق بالإيمان ومسائل الاعتقاد، وبعد استعراض نماذج من تفسيرهم يتبين جلياً بأنهم كانوا يفسرون النصوص برأيهم كي يتوافق مع آرائهم. ولم يكن تفسيرهم ناتج عن اجتهاد وبذل الوسع؛ بل كان نتيجة لما سبق لهم من رأي واعتقاد دفعهم إليه الهوى أو نصره المذهب؛ فخالفوا به عامة المسلمين. وأما النصوص التي يوافق ظاهرها عقائدهم فإنهم يشاركون بتفسيرها غيرهم. ولما كانت المعاصي عندهم مكفرة؛ فلذلك كان صلاحهاهم يهابون من تفسير القرآن خشية من الكذب على الله. وهم لا يتعمدون الكذب قطعاً؛ لأنهم يرون الكذب كبيرة، وفعل الكبيرة يخرج من الإيمان؛ وما صدر منهم سببه أنه لم يكن لهم نصيب كاف من المؤهلات لمعرفة التفسير، فهم مندفعون بكليتهم في اعتقاد ما يرونه، وعندهم استعداد للتضحية دفاعاً عن معتقدهم. ولأنهم يرون الكذب جريمة، فلذلك لم يُكثروا من تفسير القرآن. سئل أحدهم: لم لا تفسرون القرآن؟ فقال: لقوله تعالى {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ، لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ، ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ}¹⁴⁷⁶. فمن الإنصاف في حق الخوارج حسن الظنّ

¹⁴⁷³ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 1، ص 33.

¹⁴⁷⁴ النور، 55/24.

¹⁴⁷⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 11، ص 338.

¹⁴⁷⁶ الحاققة، 44، 46/69.

بهم مع الحذر منهم. وما وُجد من تفسير فهو من عمل الإباضية؛ لأنها استمرت وانتشرت في البلاد إلى أيامنا هذه؛ وأما سائر فرق الخوارج فقد ندرت مصنفاتهم في التفسير وغيره من العلوم؛ بل تلاشت فرقهم فاندurst عقيدتهم، ولم يبق إلا القليل منهم.

المطلب الثاني: التفسير بالرأي لدى الخوارج

المقصود من "التفسير بالرأي الاجتهاد، فإن كان اجتهاداً صحيحاً واستند إلى الضوابط وكان بعيداً عن الجهالة والضلالة، فالتفسير به محمود؛ وإلا كان مذموماً. عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ)¹⁴⁷⁷. والتفسير بالرأي الذي قالت به الخوارج إن كان بالاجتهاد للوصول إلى الحقيقة فمحمود، إن كان يستند إلى الأدلة بضوابط وقيود التفسير؛ وأما إن كان قولاً بالرأي والهوى فمذموم. قال الألوسي رحمه الله تعليقاً على حديث (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ): هذا الحديث - إن صح - وإنما أراد به فقد أخطأ الطريق، إذ الطريق الرجوع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي الناسخ والمنسوخ إلى الأخبار، وفي بيان المراد منه إلى صاحب الشرع؛ فإن لم يجد فلا بأس بالفكرة ليستدل بما ورد على ما لم يرد. أو أراد مَنْ قَالَ بِالْقُرْآنِ بِهَوَاهُ، يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً له، فإن رده إلى مذهبه بأي وجه فقد أخطأ، أو المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، أو في الجزم بأن مراد الله تعالى كذا على القطع من غير دليل. والأدلة على جواز الرأي والاجتهاد في القرآن كثيرة. كقوله تعالى: {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ}¹⁴⁷⁸، وقال تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}¹⁴⁷⁹، وقال أيضاً: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ}¹⁴⁸⁰.

ومثال التفسير بالرأي المذموم: إطلاق المعتزلة على مرتكب الكبيرة بأنه فاسق، وأنه في منزلة بين المنزلتين، وأنه مخلد في النار مع الكفار.

فالفاسق عند الخوارج والمعتزلة إذا مات قبل أن يتوب لم يجز لله تعالى أن يغفر له؛ فخالف المعتزلة في هذا القول جميع المسلمين، إضافة إلى القول بالقدر؛ فكانوا موافقين للخوارج في تخليد العصاة في النار،

¹⁴⁷⁷ الترمذي، سنن الترمذي، ج 5، ص 50.

¹⁴⁷⁸ النساء، 83/4.

¹⁴⁷⁹ محمد، 24/47.

¹⁴⁸⁰ الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 1، ص 7.

وإن كانوا مخالفين لهم في القول بأنه بمنزلة بين المنزلتين. والمعتزلة بعد واصل تمسكوا بقوله، فقليل بأن "المعتزلة مخانيث الخوارج؛ بل ونسبهم بعضهم إلى الخوارج"¹⁴⁸¹.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله ﷺ: (القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن وجوهه)¹⁴⁸². وقال الإمام المناوي رحمه الله: "ذم القول بالرأي لمن قال به مع وجود نص من الحديث، لإغفاله التنقيب عليه؛ وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بمعارضه من الرأي. وقد علمنا بأن المقصود بالاختلاف بالذم في الرأي بأنه القول في الاعتقاد بالرأي والأقيسة في رد الأحاديث ومخالفة السنن والطعن بمتواترها"¹⁴⁸³.

وقال الإمام الرازي عند قوله تعالى {وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ}¹⁴⁸⁴: "وأما المستنبط فيحتمل أن يكون المراد به بيان حال المستمعين للقرآن الفاهمين لمعانيه والمفسرين له، خلافاً للمنافق الذي استمع ولم يفهمه. وأما المهتدي فقد علمه فبينه لغيره، ويدل عليه: {زَادَهُمْ هُدًى} ولم يقل اهتداءً، قال الله تعالى: {فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ}¹⁴⁸⁵ أي: خذ بما هُتدوا واهتد كما هُتدوا، لقوله تعالى: {وَآتَاهُم تَقْوَاهُمْ} معناه جنبهم القول في القرآن بغير برهان، وعلى اتقاء التفسير بالرأي"¹⁴⁸⁶.

والمصنف رحمه الله تعالى وإن كان يفسر برأيه! ولكنه لا يرى ما فسر على أنه من التفسير بالرأي المخالف لجمهور المسلمين؛ بل إنه على العكس من ذلك، فهو يذم التفسير بالرأي؛ فينقل قولاً لعمر رضي الله: (إن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها وتفلت منهم أن يعوها، وسئلوا فقالوا برأيهم فضلوا وأضلوا) وعن بعض: ما حدثك أصحاب النبي به فحدث، وما حدثك أصحاب الرأي فارم به في البحر¹⁴⁸⁷. والظاهر بأن مقصد المصنف منع القول بالرأي في تفسير القرآن، ولكن الواقع منه في تفسيره يثبت بأنه من المكثرين من التفسير بالرأي، وأن بعضها خالف رأيه فيها النص.

¹⁴⁸¹ أبو المظفر الإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، ص 68.

¹⁴⁸² علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار أبي الحسن البغدادي الدارقطني، (ت: 385 هـ)، سنن الدارقطني، تح: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شليبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، نشر/مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، ت/ط: 1424 هـ، ج 5، ص 255.

¹⁴⁸³ المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 5، ص 295.

¹⁴⁸⁴ محمد، 18/47.

¹⁴⁸⁵ الأنعام، 90/6.

¹⁴⁸⁶ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 28، ص 50.

¹⁴⁸⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 77.

وإذا ذكر رأيه الذي توصل إليه فإنه يصرح بذلك، فإذا ساق معه قولاً مخالفاً لرأيه فإنه يردُّ على هذا الرأي، وأحياناً يكون ردهً عنيفاً. كما قال عند تفسير قوله تعالى {وَفَقُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ} ¹⁴⁸⁸: أي عن جميع أقوالهم وأفعالهم واعتقادهم، أو عن لا إله إلا الله روايتان. وذلك سؤال توبيخ يسألونه بعد ما سيقوا إلى النار. ويجوز أن يكون هذا هو السؤال في قوله {مسؤولون} أي يسألون ما لكم لا تناصرون؟ أي يقال لهم على جهة السؤال مالكم لا تناصرون؟ كذا ظهر لي، ثم رأيت لعياض، وهو ظاهر كلام جار الله. والسؤال توبيخ وتقرع ¹⁴⁸⁹.

المطلب الثالث: الإيمان بالله تعالى عند الخوارج

إن صفاته تعالى ليست هي عين ذاته، ولا هي شيء غير ذاته. ومعتقد أهل السنة في صفات الله تعالى إثبات تلك الصفات لله تعالى على الوجه اللائق به، فهي فليست أعراضاً ولا أبعاضاً، وحكمته ليست عللاً، وأفعاله ليست حوادث، وعُلُوّه على خلقه واستواءه على عرشه ليس تحيزاً. ويجب عدم تشبيهها بصفات المخلوق. فإنه ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. واليأس من إدراك كنه صفاته وكيفيةها؛ إذ العقل يائس عن التعرف على كُنه الصفة. والإيمان بما تقتضيه تلك الصفات وما يترتب عليها. وقد وافق المصنف أهل السنة والجماعة بعض الموافقة في أسماء الله تعالى؛ حيث ذكر أنّ أسماء الله تعالى توقيفية عندنا وعند جمهور قومنا. فإنّ من قرع أذنه أنّ الله ليس بجسم ولا متحيّز ولا حالّ ولا مشار إليه توهمّ العدم، وخوطب بالفاظ يثبت له بها اعتقاد الوجود. وقد قال بعض أصحابنا ذلك لمشيه، فقال المشيه: له ما يزيد على ذلك، فمنكره ماذا يقول؟ فأجابه ذلك البعض: بأن يقول مثل ما قال المشيه، فيكون قد أنكر الله؛ يعني أن من شبه الله بجعله جسماً أو متحيّزاً، أو مشاراً إليه أو حالاً، فقد جعله من جنس المخلوق ملتبساً بخالقٍ فقد أنكره، تعالى الله عن ذلك ¹⁴⁹⁰.

والإيمان بالله هو بالإيمان بوجوده وصفاته وأفعاله وأحكامه وأسمائه. فأما الإيمان بوجوده، فهو أن يعلم أن وراء المتحيزات موجوداً هو خالقها. فالجسم لا يكون مقراً بوجوده، لأنه لا يُثبت ما وراء المتحيزات شيئاً، فاختلفه مع أهل السنة في إثبات ذات الله. وأما الخوارج والمعتزلة فالخلاف معهم في

¹⁴⁸⁸ الصافات، 24/37.

¹⁴⁸⁹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 11، ص 306.

¹⁴⁹⁰ انظر كتاب الذهبي، العرش، ج 1، ص 41، 33؛ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 266؛ ج 4، ص 15.

الصفات لا في الذات. وأما الإيمان بصفاته تعالى، فمنها صفات سلبية، ومنها ثبوتية. فأما السلبية: أن يعلم أن الله فرد منزّه عن جميع جهات التركيب، إذ كل مركب مفتقر إلى كل واحد من أجزائه، وكل واحد من أجزائه غيره، فهو مركبٌ مفتقر إلى غيره. والله تعالى فرد في ذاته فلزم أن لا يكون متحيزاً ولا جسماً، ولا جوهرًا ولا عرضاً، وحالاً في مكان، ولا متغيراً، ولا محتاجاً بوجه من الوجوه البتة. وأما الصفات الثبوتية: لما رأينا أن هذه المخلوقات وقعت على وجه يمكن وقوعها على خلاف تلك الأحوال، علمنا أن المؤثر فيها قادر مختار لا موجب بالذات، وما في أفعاله تعالى من الإحكام والإتقان يدلّ على كمال علمه، فهو سبحانه قادر عالم حيّ سميع بصير، موصوف بالجلال وصفات الكمال¹⁴⁹¹.

وقد فصل المصنف القول بصفات الله تعالى؛ بما يجب له تعالى من الصفات وبما يستحيل، وما بين ذلك مما يجوز في حقه تعالى مما لا يكون واجباً ولا مستحيلاً؛ ولكنه أدخل في كلامه الصفة ومتعلقاتها فلم يميّز فقال: "ولا موجود غير الله إلا والله موجدّه. وهو قادر على كل شيء ولا يحتاج إلى شيء. وكل ما كان صفة لخلق فهو منزّه عنه. وإن صفاته ذاتية لا خارجة حالة فيه، ولا خارجة مقترنة به، ولا فيه معنى يقتضيها؛ فهو عالم بالذات لا بعلم زائد، وقادر بالذات لا بقدرة زائدة. وصفاته لا أول لها ولا آخر، وهي كلها شيء واحد، وهي ذاتية، والذات الواجب الوجود لا يتجزأ. وأفعاله حادثة تنقضي وتتجدد، وأن القرآن مخلوق، وعلمه تعالى به قديم حادث"¹⁴⁹². فهو يصرح بعدم إثبات صفات الله تعالى بقوله إن "صفاته ذاتية، لا خارجة حالة فيه، ولا خارجة مقترنة به، ولا فيه معنى يقتضيها؛ فهو عالم بالذات لا بعلم زائد، وقادر بالذات لا بقدرة زائدة". وهكذا يرى في جميع صفات الله تعالى.

وعند حديثه على حدوث كلام الله "القرآن"، وفي سبيل إبطال قول من قال بقدمه ردّ عليهم فقال: "فلم يفهموا أن ذات الباري لا غنية أن يقوم بها شيء، لأنها حقيقته التي لا يعلمها إلا هو"¹⁴⁹³. وقال المصنف في معنى {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}¹⁴⁹⁴: "هادي من فيهما، أو خالق النور الذي فيهما، أو عدل السماوات والأرض"¹⁴⁹⁵.

¹⁴⁹¹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 7، ص 108.

¹⁴⁹² أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 2.

¹⁴⁹³ أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 56.

¹⁴⁹⁴ النور، 35/24.

¹⁴⁹⁵ أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 301.

وقول المصنف هنا فيه اتفاق مع أهل السنة في معظم المسائل، كما إنَّ فيه اختلاف في بعض المسائل؛ ومن المسائل التي وردت في قوله السابق، وهي مخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة: قوله بحدوث كلام الله تعالى، وقوله بأن صفاته ذاتية لا خارجة حالة فيه، ولا خارجة مقترنة به، ولا فيه معنى يقتضيها؛ فهو عالم بالذات لا بعلم زائد، وقادر بالذات لا بقدرة زائدة، وهي كلها شيء واحد، وهي ذاتية، والذات الواجب الوجود لا يتجزأ، وأن القرآن مخلوق، وعلمه تعالى به قديم حادث.

بينما مذهب أهل السنة كما ذكر الإمام الغزالي رحمه الله أنَّ الله تعالى ليس بجسم مصوّر ولا يمكن تحيُّله، ولا هو جوهر محدود، فهو لا يماثل الأجسام لا في التقدير ولا في قبول التجزؤ والانقسام، وأنه ليس بجوهر ولا بعرض ولا تحلّه الجواهر والأعراض؛ بل إنه سبحانه لا يُماثل موجوداً ولا يُماثل موجود. فليس كمثله شيء ولا هو مثل أي شيء، وأنه تعالى لا يحده المقدار ولا تحويه الأقطار، ولا تحيط به الجهات ولا تكتنفه الأرضون ولا السماوات، وهو تعالى مستوٍ على العرش كما أخبر، على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، فاستواؤه استواء منزّه عن المماسّة والحلول والانتقال، ومنزه عن الاستقرار والتمكّن، فلا يحمله العرش، إذ العرش وحملته محمولون بقدرة وفي قبضته، وهو فوق العرش والسماء وفوق كلّ شيء، وهو قريب من كلّ موجود، وهو أقرب من حبل الوريد، وهو على كلّ شيء شهيد، لا يُماثل قرُّبه قرب الأجسام، كما لا تماثل ذاته ذات الأجسام. وأنه لا يحلّ في شيء ولا يحلّ فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان كما تقدّس عن أن يحده زمان؛ بل كان قبل خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان. وهو بائن عن خلقه بصفاته، ليس في ذاته سواه ولا في سواه ذاته، مقدّس عن التغيّر والانتقال، فلا تحلّه الحوادث ولا تعتريه العوارض، بل لا يزال في نعوت جلاله منزّها عن الزوال، وفي صفات كماله مستغنياً عن زيادة الاستكمال. وهو في ذاته معلوم الوجود بالعقول، مرئي الذات بالأبصار، نعمة منه ولطفاً بالأبرار في دار القرار، وإتماماً للنعيم بالنظر إلى وجهه الكريم¹⁴⁹⁶. وقد علمنا مذهب أهل السنة في قدم القرآن وأنه صفة لله تعالى، وهو من كلام الله تعالى.

ومما يثني على المصنف كلامه القريب من كلام الغزالي في حق الله تعالى، حيث قال عند قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ}¹⁴⁹⁷ أنه يستحيل حمله على حقيقته؛ لأنه تعالى لا يوصف بجسم ولا بعرض، ولا بحلول ولا

¹⁴⁹⁶ أبو حامد الغزالي، قواعد العقائد، ص 54.

¹⁴⁹⁷ الأنعام، 30/6.

بجهة؛ فيستحيل حمله على المشهور؛ وهو وقوفهم على مكان يقرب من مكان فيه الله، تعالى الله عن ذلك كما زعمت المشبهة المجسمة لعنهم الله؛ لأنه تعالى لا يوصف بالحلول في مكان ولا جهة ولا جسم ولا عرض، فيحمل على مجاز آخر؛ وهو أن يكون المعنى: حبسهم للسؤال والتوبيخ، وهو استعارة مركبة، بأن شبه إحصار الله إياهم في المحشر وحبسهم فيه، وسؤالهم وتوبيخهم بإحضار السيد عبده وحبسه بمحضر، وسؤاله وتوبيخه لجامع مطلق الإحضار والحبس والتهديد؛ أو يقدر مضاف، أي على عقاب ربهم أو جزائه أو قضائه أو حكمه أو نحو ذلك. أو يكون الوقف بمعنى الاطلاع على حقيقة حكم الله أو وعيد الله. وعن مقاتل: "أن أعمالهم عرضت على الله" 1498.

قال الطبري عند هذه الآية من قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ} 1499 قوله تعالى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ} يخاصم ويجادل في توحيد الله الإخلاص بالطاعة والعبادة له {بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى} ولا بيان يبين به صحة ما يقول، {وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ} ولا بتنزيل من الله جاء بما يدعي، يبين حقيقة دعواه 1500.

ومن شبه الله سبحانه بصورة فهو عابد لتلك الصورة، وحكمه في الذبيحة والنكاح كحكم عبدة الأوثان. ومن زعم أن بعض الناس إله أو أدعى حلول روح الإله فيه، فهو عابد وثن، ومن قال بأن الله تعالى له حد ونهاية فهو كافر، ومن لم يصحّ عنده حدوث العالم فليس له طريق إلى معرفة صانع العالم، فهو جاهل به، ومن شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر 1501.

والخوارج كان فيهم من ذهب إلى بعض هذا، حيث ذهب الكرامية من الخوارج على أن الله محلّ للحوادث؛ ولكنهم لم يجوزوا قيام كلّ حادث بذاته؛ بل ما يفتقر إليه من الإيجاد والخلق 1502. وقيل إنّ

1498 أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 6، ق 1، ص 65.

1499 الحج، 3/22.

1500 الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 20، ص 149.

1501 انظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبو عبد الله الكنانى الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: 733 هـ)، تح: وهي سليمان غاوجي الألباني، ط/د. السلام للطباعة والنشر. مصر، ط1، ت/ط: 1410 هـ، ص 33، 34.

1502 انظر غاية المرام في علم الكلام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت: 631 هـ)، تح: حسن محمود عبد اللطيف، ط/المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة، ص 180.

قوله تعالى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ} ¹⁵⁰³ نزل فيمن قال بأن الملائكة بنات الله، وأن القرآن أساطير الأولين، وأن الله غير قادر على إحياء من صار تراباً. والآية عامّة في كلّ من تعاطى الجدال، فيما يجوز على الله وما لا يجوز من الصفات والأفعال، ولا يرجع إلى علم، فهو يخطب خطب عشواء، فلا يفرّق بين حق ولا باطل؛ بل يتبع في ذلك خطوات كلّ شيطان؛ فمن جعله ولياً لم تثمر ولايته إلا الإضلال عن طريق الجنة والهداية إلى النار. وأهل الأهواء والبدع والحشوية داخلون في هذا دخولاً أوّلياً، بل هم أشدّ من الشياطين إضلالاً وأقطعهم لطريق الحق، حيث دونوا الضلال ولقّنوه أشياءهم ¹⁵⁰⁴.

وذكر المصنف دليلاً على أنه تعالى حيّ وهو قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ} ¹⁵⁰⁵؛ وذكر أنّ ذلك لأنّ الحياة من كمال القدرة؛ وهو يعلم الأشياء مع التنزه عن الحلول والاتحاد، والبعد عنها والقرب منها. وأول معنى الحياة في صفته تعالى بمعنى الفعل والقدرة والعلم؛ لأن ذلك من لوازم الحياة في الجملة. ومن كلامه في الحياة يتضح بأنه لا يستطع أن ينكر أن الله صفة اسمها الحياة، ولكنه أوّل هذه الصفة بمعنى الفعل والقدرة والعلم. ثم قال بأن الآية وعيد على الكفر، لأنّ الله يعلمه فيعاقب عليه ¹⁵⁰⁶.

وذهب أهل السنّة إلى أنّ "الله متكلم"، وكلامه قديم أزلي قائم بذاته، ليس من حروف وأصوات، وهو مغاير للعلم والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات. وأما الخوارج وغيرهم من أهل الأهواء فمنهم من ينفي صفة الكلام لله، ومنهم من يثبتها. والمثبتون لها على زعم بعضهم أنّ كلام الله مركّب من حروف وأصوات، مجانس للأقوال والعبارات كالمعتزلة والخوارج والإمامية. وأما الحشوية فذهبت إلى أن كلام الله قديم أزلي، قائم بذاته، وزعم النافون إلى أنه حادث موجود بعد عدم، قائم لا في محل. ومنهم من لم يجوز إطلاق اسم الحدث عليه مع كونه يقطع بحدّثه، ومنهم من جوّز ذلك. ومن المثبتين من زعم أنّ الكلام قد يطلق على القدرة على التكلّم، أو على الأقوال والعبارات؛ وعلى كلا الاعتبارين هو قائم بذات الله تعالى، لكن إن كان بالاعتبار الأول فقديم متّحد لا كثرة فيه، وإن كان بالاعتبار الثاني فحادث متكثّر.

¹⁵⁰³ الحج، 3/22.

¹⁵⁰⁴ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 3، ص 143.

¹⁵⁰⁵ آل عمران، 5/3.

¹⁵⁰⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 12.

وهذا مذهب الكرامية ومَن سلك مسلكهم. فلا بدَّ أن يكون لله كلام يتحقَّق به معنى الطاعة والعبودية؛ فمَن لا أمر ولا نهي له لا يوصف بكونه مُطاعاً ولا حاكماً، وبهذا الكلام يتحقَّق معنى التبليغ والرسالة، فإنه لا معنى للرسول إلا المبلِّغ لكلام المرسل. وإنَّ الأمة مجمعة على أن القرآن كلام الله سبحانه¹⁵⁰⁷. ووافق المصنف رحمه الله مذهب أهل السنة فذهب إلى أن "الإرادة والمشئنة معنى واحد"¹⁵⁰⁸. وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري: "إن الإرادة غير الرضا، والرضا غير الإرادة والمشئنة، فالإرادة والمشئنة بمعنى واحد، والرضا والمحبة والاختيار بمعنى واحد، وهذا حمل لهذه الألفاظ القرآنية على معان يمكن معها الجمع بين الآيات، وهذا مذهب أهل التحقيق"¹⁵⁰⁹.

وعندما تعرض المصنف للحديث عن كل شيء مخلوق لله تعالى ذكر أنَّه لا يدخل فيه واجب الوجود، ولا أسماؤه ولا صفاته، فإنَّه هو، وهو قديم لا حادث اتفاقاً، وأيضاً المتكلم لا يدخل في عموم كلامه عند كثير من الأصوليين، أو عند الأكثرين منهم. ويقصد المصنف رحمه الله تعالى بأنَّ ذات الله تعالى وأسماءه وصفاته ليست مخلوقة، ويخلصُ من ذلك إلى أن الكلام ليس صفة للمتكلم سبحانه، وهذا بناء على معتقدهم بأن كلام الله تعالى هو علمه، فهو ينفي عن الله الصفات بقوله "والله عالم بالذات عندنا معشر الإباضية". وفي معرض رده لمن أثبت صفات لله تعالى قال: وزعم بعضهم أن الله غير عالم بالذات فلزمهم من كلامهم هذا أن يكون علمه حادثاً، وإذا كان كذلك ترتب عليه أن يكون تعالى محلاً للحادث. فإن قالوا علمه قديم لزمهم تعدد القدماء، والعليم البالغ في العلم¹⁵¹⁰.

وفي حديثه عن صفات الله تعالى ومحاولته لإنكارها قال: وإن قلت لا معنى لكمال الذات إلا أن له صفات كاملة! قلت لا شك أن صفات الكمال في حد ذاتها . كالعلم . شريعة كاملة، بخلاف صفات النقص . كالجهل . لا لصفة لها وإلا لزم التسلسل، وصفات الذات اقتضاؤها كمال الذات، وليست شيئاً زائداً على الذات ولا حالاً فيها. هذا ما عند الموفقين الإباضية الوهبية¹⁵¹¹.

وخلاصة القول في الصفات الإلهية عند الإباضية: أنهم يُرجعون العلم والقدرة والإرادة

¹⁵⁰⁷ انظر غاية المرام في علم الكلام، لأبي الحسن الأمدي، ص 96، 86.

¹⁵⁰⁸ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 200.

¹⁵⁰⁹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 23، ص 339.

¹⁵¹⁰ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 200؛ ج 6، ص 274.

¹⁵¹¹ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 13.

وجميع صفات الكمال التي أثبتتها الله لنفسه إلى الذات؛ فيقولون بأن الله سبحانه عالم بذاته، وهو قادر بذاته لا بقدرة سواه، وحي بذاته، ومريد بذاته، وهو متكلم بذاته، وكذلك هو سميع وبصير بذاته، ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير. ومن خلال ما سبق يتبين الفارق بين معتقد المصنف والخارج في الله وصفاته، وبين معتقد أهل السنة والجماعة؛ فعند الخارج الله عالم بالذات لا بعلم زائد، وقادر بالذات لا بقدرة زائدة. وصفاته لا أول لها ولا آخر، وهي كلها شيء واحد، وهي ذاتية، والذات الواجب الوجود لا يتجزأ، وأما قول أهل السنة كالإمام الغزالي يذهبون إلى أنَّ الله تعالى بائن عن خلقه بصفاته، ليس في ذاته سواه ولا في سواه ذاته، مقدّس عن التغيير والانتقال، فلا تحلّه الحوادث ولا تعتريه العوارض.



الفصل الرابع

منهج تفسير الخوارج "هميان الزاد إلى دار المعاد أمودحاً".



المبحث الأول: التعريف بهميان الزاد إلى دار المعاد ومصنّفه

من المفيد قبل التعريف بتفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد" أن يسبقه تعريفٌ بمصنّفه؛ لأنّه يعطي فكرة إجمالية عن شخصية المصنّف وفكره ومعتقداته؛ ولا شكّ أنّه سيُفرغ ما يعتقد ويدين به في مصنّفه؛ وكأنّ القارئ يقرأ شخصية المصنّف فيما أودعه من علومه وآرائه في كتابه، وكأنّ الكاتب يلوّح بأبرز نقاط منهجه؛ فيأخذ القارئ نظرة أولية عن الكتاب من خلال معرفته بجامعه الذي صنّفه. فلهذا يلزم التعريف بالمؤلف قبل الشروع بتعريف الكتاب المصنّف.

المطلب الأول: تعريف بمصنّف "هميان الزاد إلى دار المعاد"

اسم المصنّف ونسبه: هو محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح أطفيش، وقد اشتهر بـ "أطفيش" الجزائري. وكلمة أطفيش لفظ بربري، مركب تركيباً مزجياً من ثلاث كلمات، الأولى (أطف) ومعناها يبعث لغات البربر (أمسك)، والثانية (أيا) ومعناها (أقبل - تعال)، والثالثة (أش) ومعناها (كل). فمجموع الجملة (أطف أيا أش) وترجمتها (أمسك، تعال، كل) يُقال إنّ أحد أسلاف صاحب الترجمة لقب به لمناداته صديقاً له يدعو إلى الطعام.

مولده ونشأته: ولد سنة (1236 هـ) الموافق لسنة (1820 م) في بلدة يسجن بالجزائر في وادي ميزاب ببني يزقن غرداية، وتوفي فيها عام (1914/1332)¹⁵¹² بعد أن عمّر سبعاً وثمانين. وقيل

¹⁵¹² بعد بحث عن زمن وفاة المصنّف من المصادر المتوفرة، ظهر أنّ بعض المصادر تؤرخ لوفاته بتاريخ ميلاده، ولكن أكثر المصادر على أنّ وفاته كانت سنة 1332 هجرية. ونُشرت ترجمة مختصرة في مجلة الحياة. التراث الإسلامي في الجزائر. محمد بن يوسف، أطفيش، ولكنها جعلت تاريخ الوفاة لتاريخ الولادة فذكرت: ولد سنة (1914/1332) وتوفي في (1976/1396). شيخ عالم، من مواليد بني يسجن، كان جنينا في بطن أمّه يوم وفاة القطب الشيخ احمد بن يوسف أطفيش. تلقى مبادئ العلوم على جدّه لأمه الحاج يحيى غناي، ثمّ سافر إلى مستغانم سنة 1920 م ليواصل تعلّمه ويساعد والده في التجارة؛ وفي سنة 1925 سافر إلى تونس فتدرّج من الدراسة الابتدائية في المدرستين الخيرية والعرفانية، إلى الدراسة المتوسطة والثانوية في المدرسة الصادقية التي دخلها عام 1931 م، وتخرّج فيها بدرجة البكالوريا بعد سبع سنين. في جوان 1939 م تحصّل على شهادة عالية في اللغة العربية من مدرسة التعليم العام والفنون الجميلة بالعطارين، وعلى شهادة في الترجمة (عربية - فرنسية). التحق بعد ذلك بجامعة الزيتونة، وكان في نفس الوقت مراقباً ومدرساً لقسم من تلاميذ السنوات الأولى في بعثة الطلبة الميزابيين بتونس. وبعد رجوعه إلى مسقط رأسه، سعى رفقة مع زملائه لإنشاء مدرسة الاستقامة العصرية، فتحصلوا على الرخصة في 1947 م؛ وانتخب مديراً لها. درّس بعد الاستقلال في المدارس الرسمية الحكومية، بالإضافة إلى مدرسة الاستقامة الحرّة ببني يسجن. وقام بإنشاء وتشديد وتنظيم مكتبة القطب أطفيش. وكان عضواً في عشيرة آل باحمد، ووكيلاً لعدّة أرامل ويتامى إلى أن وافاه أجله.

ستاً وتسعين . سنة. وتلقّبه جماعته الإباضية بعدّة ألقاب؛ فمنها نسبةٌ إلى البلد الذي ولد وتوفي فيه (الجزائري والميزابي واليسجني)¹⁵¹³.

مذهبه وعلومه: ومنها نسبة إلى نَحْلته واتّجاهه العقدي (الإباضي الوهبي)، ومنها نسبة إلى عشيرته (الحفصي والعدوي). وهو من الإباضية، اشتهر عندهم بلقب "القطب" وأصبح هذا اللقب عندهم علماً مقصوراً عليه، وله كتبٌ في التفسير والفقه والكلام وفي الأدب العربي وغيرها من العلوم. وصفه الزركلي بأنه "علامة بالتفسير والفقه والأدب، إباضي المذهب، مجتهد، كان له أثر بارز في قضية بلاده"¹⁵¹⁴. حفظ القرآن ما بين الثامنة والتاسعة من سنّته، ونشأ وعرف بين قومه بالزهد والورع. واشتغل بالتدريس والتأليف وهو لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، وانكب على القراءة والتأليف، ولما بلغ العشرين أصبح عالمٌ وادي ميزاب، حتى ادّعى أنه بلغ درجة الاجتهاد المطلق، ذكر ذلك في كتابه "شامل الأصل والفرع". وجلس إلى التعليم والتدريس بالمعهد الذي أسّسه في بيته؛ وتستمرّ دروسه طيلة أيام الأسبوع من الضحى إلى الزوال . إلا يوم الجمعة . ويزيد عليها مساءً¹⁵¹⁵. وكان شديد الثقة بذاته وعلومه إلى درجة جعلته ينظم شعراً قال فيه: وإني لأرجو أن أكون المجددا ... لدينك يا ربّي ويا مظهر الدّخر

تلقى العلوم المتنوعة عن علماء الجزائر، ولكن اعتماده في الأكثر على نفسه بتحصيل العلوم، فكان يعتمد على نشاطه الشخصي في الاستزادة من العلم، حريصاً على العلم، مجتهداً بالمطالعة للكتب وجلبها وبذل المال لتحصيلها واستنساخها من هنا وهناك، فتكوّنت لديه مكتبة كبيرة فريدة. وكان منهمكاً بالقراءة والتأليف، حتى قيل إنه لم ينام في ليلة أكثر من أربع ساعات¹⁵¹⁶.

نشاطاته وأعماله: ولا يدرس في الليل إلا للغرباء والمتفوّقين؛ لأنه خصّص الليل للتأليف والإجابة عن الرسائل والاستفتاء؛ وله اطلاع واسع، وأحياناً يكون له أحد عشر درساً في اليوم الواحد. وكان يكثر القراءة والتأليف؛ فشرح كتاب التوحيد في علم الكلام، وشرح كتاب العدل والإنصاف في أصول الفقه،

توفي في بلدة يسجن سنة (1332 هـ) بعد أن عمّر سبعةً وثمانين¹⁵¹². وكانت وفاته في اليوم الثالث والعشرين من ربيع الثاني، سنة اثنتان وعشرين وثلاثمائة وألف، عن عمر يقارب 96 عاماً.

¹⁵¹³ فالجزائري نسبة إلى الجزائر، في الصحراء العربية الكبرى. والميزابي نسبة إلى وادي ميزاب، يقع غرب مدينة الجزائر العاصمة على بعد 400 كم. اليسجني نسبة إلى قرية بني يسجن بوادي ميزاب في الجزائر.

¹⁵¹⁴ خير الدين الزركلي، الأعلام، ج7، ص 157.

¹⁵¹⁵ ويستعمل اللسان البربري المحليّ كأداة للتدريس عند اللزوم. انظر التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، ج 2، ص 236.

¹⁵¹⁶ محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2، ص 236.

وله في الحديث "وفاء الضمانة بأداء الأمانة"، و "جامع الشمل في حديث خاتم الرسل"، وفي الفقه "شرح كتاب النيل". وغيرها من المؤلفات في الفرائض والنحو والصرف والبلاغة والعروض والوضع والفلك وقد بلغت مصنفاته 300 كتاباً. وله عناية بالقرآن وما يتعلق به كالتفسير.

نتاجه في التفسير: "ترك ثلاثة كتب في التفسير، منها "هميان الزاد إلى دار المعاد" وهو مطبوع في 13 أو 14 مجلداً، وهو المرجع الأول للإباضية، ثم اختصره في 7 مجلدات وأسماه "تيسير التفسير". وله أيضاً "داعي العمل ليوم الأمل"، ولم يتمه، تطرق إلى المسائل العقائدية والفقهية والنحوية والقراءات، كما أكثر من ذكر الإسرائيليات.

المطلب الثاني: تعريف بكتاب "هميان الزاد إلى دار المعاد"

يعدُّ هذا المصنّف من أهم المراجع للتفسير عند الإباضية. وقد مصنّفه استمدّ قدراً كبيراً من المفسّرين الذين سبقوه على اختلاف مشاربهم. ويعدُّ هذا الكتاب التفسير المذهبي للإباضية، سواء في العقيدة أو الأحكام والآداب.

شمل الكتاب على تفسير جميع آيات القرآن على ترتيب المصحف، وفيه بيان للمكي والمدني بنقل ما استطاع من الروايات فيها، وفي كثير منها لا يفرّق - من حيث السند - بين ما يصلح للاستشهاد به وبين ما لا يصلح، فيذكر هذه الأحاديث خلال تفسير الآيات؛ فيستشهد بالحديث الصحيح والحسن، والضعيف ولو كان شديد الضعف؛ بل وبالموضوع أيضاً. فكان يستشهد بكلّ خبر وقف عليه؛ ويرى أن لا حرج بروايته طالما رواه رجلٌ يعرفه هو، سواء من الإباضية أو من غيرهم.

ويعدُّ هذا الكتاب الجامع لعقيدة الإباضية ومسائلها، وفيه أحكامهم الفقهية والسلوكية. وسترد مقتطفات متناثرة للتعريف بطريقة جمع وتصنيف هذا الكتاب؛ ومنه هذا المثال الذي يكشف عن طرف مما وقع في الكتاب. ذكر المصنف عند قوله في {لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} "أي: لتتقوا المعاصي، أو رجاء أن تكونوا متقين لها، أو رجاء منكم أن تتقوها، أو راجين أن تتقوها، أو لعلكم تتقون النار وعذاب الدنيا، أو للترجي بالنسبة إلى المخلوق. وذكر هنا قولاً للطبري بأنه يجب تأويله بالإرادة على مذهب المعتزلة. وعند الشافعية: أن الإرادة تابعة للعلم، فهي مستلزمة له. ومعنى كونها تابعة للأمر أنها تابعة له في وقوع المأمور به وعدم وقوعه. وأنهى المصنف الكلام بقوله: وعندنا معشر الإباضية الوهبية أنها تابعة للعلم فهي واقعة

ولا بد، إذ لا يتخلف علم الله¹⁵¹⁷.

ووقع في الكتاب خروج واسع عن التفسير، وذلك عندما يأخذ المصنف في الإطناب بذكر فضائل وفوائد السور أو لآيات منها، وجلُّ ما يذكره يفتقر إلى الدليل؛ فتجده يأتي بكلام غريب، لا يكاد يتبين للقارئ معناه ومقصده. فلذلك قال فيه مصنف كتاب "التفسير والمفسرون": بأنه "يذكر في فوائد السورة بما يشبه كلام المشعوذين الدجالين"¹⁵¹⁸. ويبدو بأن النقد هنا كان نقداً لا ذعاً إلى حدٍّ ما، وذلك بوصف كلام المصنف بأنه "يشبه كلام المشعوذين الدجالين". وكان الأولى بحملة العلم والمشتغلون بفنونه أن يكون نقد بعضهم بعضاً نقداً علمياً خالياً من الألفاظ الجارحة إلا بمقدار ما يلزم لبيان المقصود، والمقصود هنا يمكن إبرازه بغير هذه الصيغة؛ كأن يقول: وكلامه هذا ليس له مستند؛ وإنما هو من قبيل "قيل وقال" وما شابه ذلك.

ومثال ما ذكره المصنف شبيهاً بما حكاه عنه الأستاذ حسين الذهبي: قوله عند قوله تعالى {وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ} ¹⁵¹⁹ فقال: ومن كان به وجع اليدين أو الرجلين أو النظرة، فكتب {وَمَا لَنَا إِلَّا نَتَوَكَّلَ الْآيَةَ} ¹⁵²⁰ وعلّقها، فإنه يبرأ بإذن الله؛ ومن به نظرة من الإنس أو الجن فقرأها على جرة مملوءة ماءً من بئر، وخرج ليلاً إلى مفترق الطرق، فاغتسل به ثلاث ليال، زال ما أصابه. ومن قرأها للبراغيث على ماء سبع مرات قائلاً: إن كنتم آمنتم بالله فكفّوا شركم عنا أيتها البراغيث، ورشه حول مرقده، لم تضربه بإذن الله¹⁵²¹.

وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: (أذن لي أن أحديث عن ملك من حملة العرش، رجليه في الأرض السفلى وعلى عاتقه العرش، وبين شحمة أذنيه إلى عاتقه خفقان الطير مسيرة سبعمئة سنة، يقول سبحانه) ¹⁵²². ومن ذلك نقله لما ذكره بعض العلماء، يا مؤلف بين الثلج والنار ألف بين قلوب عبادك

¹⁵¹⁷ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 344.

¹⁵¹⁸ محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2، ص 237.

¹⁵¹⁹ يوسف، 76/12.

¹⁵²⁰ إبراهيم، 12/14.

¹⁵²¹ أطفيش، هميان الزاد، ج 9، ق 2، ص 24.

¹⁵²² أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 11، ص 162.

الصالحين. قال: "وفي رواية سبحان من ألف بين الثلج والنار" ¹⁵²³.

وذكرت أوجه القراءات في الكتاب كدليل على التفسير، وكذلك مسائل علم التوحيد والعقيدة لإثبات معتقد "الإباضية" والردّ على المعتقدين بخلافها، كالأشاعرة. وقد طُفح الكتاب بآراء المعتزلة، إما بما يخالفها بعد إيرادها والردّ عليها، وإبراز مذهب الإباضية وأدلتها. ولذلك تضمنت تأويلات فيها نوع تكلف. ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ، الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُونَ} ¹⁵²⁴ فقال: "ومن أسرّ الشرك وأظهر التوحيد فهو مشرك ومنافق، ومن فعل كبيرة - غير شرك - والتوحيد في قلبه ولسانه، فهو منافق. وهذا هو مذهبننا ¹⁵²⁵. فوقع منه هذا بناء على مذهبه في حدّ الشرك والكفر والنفاق.

وفي الكتاب من المسائل الفقهية ما يناسب الحال الذي يراه المصنف، وغالباً ما تتعدد الأقوال في المسألة الواحدة، وقد يُرجّح منها مذهب الإباضية إن رأى ذلك، مع ذكر الخلاف فيها بين الفقهاء؛ ويتعرّض أحياناً للأبحاث الأصولية. وأما فيما يتعلق بمسائل اللغة - بنحوها وبلاغتها - فقد وقعت في الكتاب إلى حدّ يخرج فيه موضوع الكلام من التفسير إلى اللغة.

وفي مواضع من الكتاب قد يضع عنواناً جانبياً مستخدماً كلمة "تنبيه" أو "فصل" إذا كان يريد إضافة معلومة أو فائدة. ومثال ذلك ما وُضع أثناء تفسير قوله تعالى {وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ} ¹⁵²⁶، حيث وضعت كلمة "فصل" فذكر تحتها أحكام "المكاتب والمكاتبه" ¹⁵²⁷.

وقد امتلأ الكتاب بالروايات الإسرائيلية ولو كان الشرع لا يؤيدها والعقل لا يصدّقها. إضافة إلى ذكر تفاصيل الغزوات التي كانت على عهد رسول الله ﷺ. وهذا لا يعني أنّ الكتاب خالٍ من التفسير المفيد الموافق؛ بل وُجد فيه من الكلام والحكم والفوائد التي استفادها من كبار علماء أهل السنة. ولكنّ الأسلم للحريص على دينه أن لا يقرأ في هذا الكتاب؛ فإن كان ولا بدّ من القراءة فيه فيمنّ رسخ في العلم والإيمان، ليميّز صوابه من خطئه. وهذا لا يستدعي الحكم بالفساد على جميع ما ورد في الكتاب، ففيه من الفوائد النافعة، ولكنها مختلطة بالأخطاء والأغاليط العلمية. كما أن فيه من العلوم النافعة الزكية،

¹⁵²³ أطفيش، هيمان الزاد" ج 11، ص 162.

¹⁵²⁴ الماعون، 5، 4/107.

¹⁵²⁵ أطفيش، هيمان، ج 16، ص 136.

¹⁵²⁶ النور، 23 / 33.

¹⁵²⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 11، ص 295.

وخاصة ما في الكتاب من لفت الانتباه إلى مكانة رسول الله ﷺ ومحبه والتأدب معه. وهو يضع في نهاية كل سورة عند ختم تفسيرها بهذا الدعاء: "وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم". واستمرّ عل فعل هذا في جميع سور القرآن.

ومن مزايا هذا الكتاب، أن مصنفه يأخذ بالسنة في تفسير القرآن؛ كاستشهاده بحديث (لن يدخل الجنة أحد بعمله)¹⁵²⁸، ذكر ذلك عند تفسير قوله تعالى {تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} ¹⁵²⁹ فقال: "ولا تنافي بين الآية والحديث، لأن المثبت في الآية الدخول بالعمل المقبول، والمنفي في الحديث دخولها بالعمل المحروم"¹⁵³⁰.

وإن كان في بعض المواطن يستشهد بالحديث فلا يذكر له سنداً ولا ينسبه إلى راويه؛ بل ربما استشهد بالحديث الضعيف. ولو كان شديد الضعف. وقد يكون موضوعاً. وقد يأتي بالحديث الصحيح ولكنه يؤوله تأويلاً يبعده عن مدلوله، وعلى هذا فقد كان استشهاده بالسنة في التفسير كثيراً؛ ولكن استشهاده به لم يقع دائماً في محله؛ كمثّل استشهاده بما رواه عن علي بن أبي طالب أنه قال حين سار إلى الذين خرجوا عليه: يا أيها الناس! سمعت رسول الله يقول: (يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتكم ولا صلاتكم إلى صلاتكم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامكم بشيء، يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم. أو قال. قراءتكم تراقبهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)¹⁵³¹. فقال: "ومثّل هذا الحديث في صحيح الربيع بن حبيب، فترى علي بن أبي

¹⁵²⁸ أخرجه البخاري بلفظ: (لن يدخل أحدًا عمله الجنة) قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال (لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة. فسدّدوا وقاربوا، ولا يتمنّ أحداكم الموت؛ إما محسنًا فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئًا فلعله أن يستعذب). صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب تمنّي المريض الموت، رقم 5673، ج 7، ص 121

¹⁵²⁹ الأعراف، 43/7.

¹⁵³⁰ أطفيش، هميان الزاد، ج 12، ص 362.

¹⁵³¹ أخرجه مسلم؛ ولكن المصنف اقتصر على بعض ألفاظه، ونسبه إلى الربيع بن حبيب، وقد جرحه علماء الحديث وروايته؛ وأما الخوارج فيعتبرون رواياته أعلى من رواية البخاري ومسلم. ونص هذا الحديث عند مسلم: عن زيد بن وهب الجهني، أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي، الذين ساروا إلى الخوارج، فقال علي: أيها الناس! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتكم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتكم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامكم بشيء، يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقبهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)، لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم، ما قضي لهم على لسان نبيهم ﷺ لا تكلوا عن العمل، (وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدي، عليه شعرات بيض). فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذرايكم وأموالكم. والله! إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح الناس، فسيروا على اسم الله. قال سلمة بن كهيل: فنزلني زيد بن وهب منزلاً حتى قال: مررنا على قطرة، فلما التقينا. وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي. فقال لهم: ألقوا الرماح وسلّوا سيوفكم من جفوتها، فإني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم

طالب، وهو خصم يتأول الحديث فيمن خصموه فغلبوه في الخصومة¹⁵³². ثم قال: "خرج عن علي كثير من الصحابة حين أذعن للحكومة، فالمخالفون يذمون من خرج عليه. وترى المخالفين يروون أحاديث لم تصح عن رسول الله ﷺ، وقد تصح ولكن المخالفين يزيدون فيه، أو يأولونه فينا، وهو ليس فينا"¹⁵³³.

وذكر في الكتاب الأخبار . ولو كانت بخبر الواحد . على أنها من القرآن، وكذلك الاستدلال بالإجماع، وقد أدخل فيه القياس أيضاً. فقال المصنف متحدثاً عن دخول القياس والإجماع وخبر الواحد في القرآن: "والإجماع حجة، وخبر الواحد حجة، والقياس حجة أثبتها القرآن؛ وكل ما دلّ عليه أحد الثلاثة فمن القرآن؛ قال ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)¹⁵³⁴، وقال الله سبحانه وتعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}¹⁵³⁵. ونقل عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قوله: (مالي لا ألعن من لعنه الله في كتابه، يعني الواثمة والمستوشمة والواصلة والمستوصلة)¹⁵³⁶. واستشهد من السنة فقال: "وروي أن امرأة قرأت القرآن، ثم أتته فقالت: يا ابن أم عبد! تلوث الباردة ما بين الدفتين فلم أجد فيه لعن الله الواثمة! فقال: لو تليتيه لوجدت فيه، قال الله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}¹⁵³⁷، وما أتانا به رسول الله ﷺ أن قال: (لعن الله الواثمة

حروراء، فرجعوا فوشحوا برماحهم . أي: رموا بها على بُعد . وسلوا السيوف، وشجرهم الناس برماحهم، قال: وقتل بعضهم على بعض، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً، فقال علي: التمسوا فيهم المخدج، فالتمسوه فلم يجدوه، فقام علي بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض، قال: أخرجهم، فوجدوه مما يلي الأرض، فكبر، ثم قال: صدق الله، وبلغ رسوله، قال: فقام إليه عبيدة السلماني فقال: يا أمير المؤمنين! الله الذي لا إله إلا هو! لسمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ؟ فقال إي والله الذي لا إله إلا هو . حتى استحلفه ثلاثاً . وهو يخلف له . أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، رقم 1066، ج 2، ص 748.

¹⁵³² أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 208.

¹⁵³³ أطفيش، هميان الزاد، ج 3، ص 208.

¹⁵³⁴ قال الإمام العراقي: حديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ)، رواه أبو داود والترمذي وصححه، وابن ماجه من حديث العرياض بن سارية. انظر في تخرج ما في الإحياء من الأخبار، لعبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، أبي الفضل زين الدين العراقي، (ت: 806 هـ)، المعني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، نشر/د. ابن حزم، بيروت، ط1، 1426 هـ، ص 1590.

¹⁵³⁵ الحشر، 7/59.

¹⁵³⁶ أصل هذا الحديث عند البخاري، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: سمعت النبي ﷺ أو قال النبي ﷺ (الواثمة والمستوشمة، والواصلة والمستوصلة) يعني: لعن النبي ﷺ. صحيح البخاري باب الوصلة، كتاب اللباس، رقم 5942، ج 7، ص 166.

¹⁵³⁷ الحشر، 7/59.

والمستوشمة¹⁵³⁸. واستدل بقول الإمام الشافعي رضي الله عنه، وكان جالساً في الحرم وقال: (لا تسألوني عن شيء إلا أجبتكم من كتاب الله)، فقال له رجل: ما تقول في الحرم إذا قتل زنبوراً؟ فقال (لا شيء عليه)، فقال أين هذا في كتاب الله؟ قال {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}، وقال رسول الله ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)¹⁵³⁹.

فبهذا القدر إضافة إلى ما مرَّ في هذا البحث من المسائل المتنوعة ترتسم صورة تعريفية للكتاب، وقد كان هذا المصنّف أ نموذجاً لدراسة منهج الخوارج في تفسير آيات الاعتقاد، ولكن البحث فيه لم يكن منصباً على تعريف شامل لمحتويات الكتاب، ولا تعريفاً مفصلاً؛ وإنما عرّف منه ما يتطلب دوره ومكانته من هذا البحث.

المطلب الثالث: منهج المصنّف في تفسير "هميان الزاد إلى دار المعاد"

قال المصنّف في مقدمة تفسيره مبتدئاً بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، مقدماً إياها على حمد الله وشكره أن هداه للإسلام وتعليمه له، رفعه إلى درجة الاجتهاد، موضحاً منهجاً فريداً خطّه في منهجه التفسيري، فقال بأنه "يعتمد على الله تعالى ثم على ما يظهر لفكره بعد إفراغ وسعه، وذكر بأنه لا يُقلّد فيه أحداً إلا إذا حكى قولاً أو قراءة، أو روى حديثاً أو قصة أو أثراً. وقد يوافق في التفسير جار الله الزمخشري والقاضي البيضاوي، مشيراً إلى أن هذه الموافقة هي الغالبة، مضيفاً إلى أنه قد يخالفهما. فكان الغالب على منهجه أنّه يفسر القرآن معتمداً على فكره أولاً؛ وكذلك عندما يردّ على بعض المفسرين فإنّه يأتي بالجواب من عند نفسه، وخلال ردّه قد ينقل قولاً وينسبه لقائله، وقد لا ينسبه إلى أحد؛ وإنما يكتفي بنسبته إلى "رجل"، أو بعض، أو جماعة.. وروي، وقيل، وحكي..". وفي الكتاب وُجِدَت الكثير من النصوص المطابقة لما ذكره الثعلبي حيث يكثر من الاقتباس منه، وأحياناً تتطابق الأقوال المنقولة مع غيره؛ وينقل عن الإمام الزمخشري وفخر الدين الرازي، أكثر من غيرهما من المفسرين. وكذلك ينقل أقوالاً لغير المفسرين كالإمام الغزالي الشعراي وغيرهما. ولكنّ السمة البارزة في منهج المصنّف بتفسير القرآن بأنه

¹⁵³⁸ أخرجه علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالملكي الشهير بالمتقي الهندي، (ت: 975 هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تح: بكري حياني وصفوة السقا، نشر/مؤسسة الرسالة، ط 5، ت/ط: 1401 هـ، ج 16، 607.

¹⁵³⁹ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 6، ق 1، ص 68، 69.

يعتمد على النظر بفكره أولاً؛ ثم إنه قد يوافق أو يخالف أحداً، فإذا خالفهما فإنه يأتي بوجه مماثل أو أحسن¹⁵⁴⁰. ولما بدأ بتفسير سورة الفاتحة شغل أكثر من صحيفتين في أسماء السورة.

ومن منهجه أنه يقدم لكل سورة بمقدمة، يذكر في بعضها أسماء السورة، وما فيها من والمكي المدني، ويذكر عدد آيات السورة وعدد كلماتها وحروفها، وما ورد من الأحاديث في فضلها، ويبالغ بذكر فوائدها في الرقية والعلاج من الأمراض وقضاء الحوائج وما شاكل ذلك. ويذكر فضائل السور في أولها ليرغب القارئ، ولحفظها ويكرر قراءتها رجاء نيل ثوابها. وكان الإطناب سمة بارزة فيما يذكره. فلكل سورة مقدمة بأسماء السورة وعدد آياتها، وفضائلها.

ففي بداية تفسيره لسورة التوبة، استهلّ تفسير السورة بذكر أسمائها فقال: "سورة براءة وتسمى بالتوبة؛ وهما أشهر أسمائها. وتسمى الفاضحة؛ لأن الله أنزل فيها ذكر سبعين رجلاً بأسمائهم، ثم نُسخ ذكر الأسماء رحمة بهم. وتسمى سورة العذاب، وتسمى المقشقة، أي المبرئة من النفاق، وتسمى الحافرة؛ لأنها حفرت عن قلوب المنافقين. وتسمى المبعثرة؛ لأنها بعثت. أي بحثت. عن أسرار المنافقين. وتسمى المثيرة؛ لأنها أظهرت معائبهم. وتسمى المخزية؛ لأنها أخزتهم. وتسمى المدهشة؛ لأنها مروّعة. وتسمى المشردة؛ لأنها شرّدتهم. وتسمى المنيرة والمنيرة؛ لأنها نقرت عن قلوب المنافقين. وتسمى المنكّلة؛ لأنها مخوّفة ومعذّبة. وتسمى المدمدة؛ لأنها دمدمت عليهم. وتسمى الجاهرة؛ لأنها أجهت بأسرارهم"¹⁵⁴¹.
لقد قرأ المصنف كثيراً من كتب التفسير، فتأثر ببعضها واستفاد كثيراً منها. "ويمثّل تفسيره هميان الزاد التفسير المذهبي للإباضية"¹⁵⁴².

وعندما يذكر الأقوال في الآية فإنه في كثير من الآراء التي يتعرّض لها يرجّح رأي الإباضية؛ وربما صرح بقول إباضية المغرب وفضّله على رأي غيرهم من الإباضية؛ فقد ذكر في كلامه عند قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾¹⁵⁴³ حيث قال: "وأما مَنْ لم يكن على هداية الإسلام؛ بل كان مشركاً؛ أو فعل ما يعلم تحريمه بالعقل كالظلم، أو ترك ما يعلم فرضه بالعقل كالصدق في الخبر فلا يعذر؛ وذاك المذكور من عذر مَنْ كان على دين نبي، ولم يعلم

¹⁵⁴⁰ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، المقدمة.

¹⁵⁴¹ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 7، ق 2، ص 6.

¹⁵⁴² محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2، ص 237.

¹⁵⁴³ التوبة، 115/9.

يبعث نبينا ﷺ مثلاً . وهو مذهبنا معشر الإباضية المغربية . على أن الحجة قامت بسماع وكتابة ورسالة، وبتضييق لمن ليس على دينه¹⁵⁴⁴ .

ويذكر أوجه القراءات التي وقف عليها، مستعيناً بها على التفسير . ويحاول إثبات معتقد "الإباضية الوهبية" والردّ على مخالفها، وفي بعض المسائل يكون متأثراً بآراء المعتزلة، ولذلك يكثر من ذكر آرائهم، فقد ينقلها على سبيل الاستشهاد بها، أو لنقدها والرد عليها؛ ولكن الغالب هو الاستشهاد بها . ولا يكاد يمرّ بآية يمكن أن يستدلّ بها على مذهبه إلا فسّرها بطريقة تجعل منها دليلاً على مذهبه، ولا يمرّ بآية تتضمن مخالفة لآرائه إلا تلمس لها ما بوسعها من تأويل ليتخلص من معارضتها . ولذلك تضمن كتابه هذا تأويلات فيها بعض التكلف، وما ذلك بغريب، لأنّه ينظر في القرآن بترؤ محاولاً أن يجد دليلاً يستند إليه لمذهبه؛ وهذا شأن كلّ صاحب مذهب . ولكن هل كان ذلك العمل موافقاً للصواب؟ وهل كان ذلك مبنياً على أصول العلم وقواعد التفسير؟ أم كان بسبب التعصّب والاستجابة لدواعي الهوى والإعجاب بالرأي؟ لا يمكن الجزم بأيّ من ذلك إلا بعد الاطلاع على أمثلة من كلامه في تفسير الآيات المتعلقة بالاعتقاد . وقد مرّ في هذا البحث الكثير منها . وينبغي على المسلم أن يؤوّل كلام إخوانه المسلمين طالما أنّه قابل للتأويل؛ فإذا لم يقبل التأويل فالواجب التنبيه إليه وبيان وجه الصواب فيه .

ويذكر المصنّف من المسائل الفقهيّة ما يجده مناسباً، مرجّحاً مذهب الإباضية، مع ذكر الخلاف فيها لدى الفقهاء . ويتعرّض أحياناً للأبحاث الأصولية .

وفيما يتعلق بمسائل اللّغة . بنحوها وبلاغتها . فإنه يستطرد في بيان بعض المسائل اللغوية استطراداً يبتعد به عن المقصود من التفسير الذي هو بصده، وكذلك قد يختصر في بعض منها . ويكثر من ذكر الروايات الإسرائيلية، وقد يسوقها دون تعليق عليها ولا تخريج رواياتها، ولّما يخرجها تخريجاً علمياً . وبطيل بذكر تفاصيل بعض الغزوات التي كانت على عهد رسول الله ﷺ، وغيرها . وعندما يتحدث عن قصص القرآن فإنه يجمع كلّ ما وقف عليه أو سمعه من الأخبار، وكثير منها مجرّد حكايات وأخبار، سواء من الإسرائيليات أو من غيرها . فكان يذكر ما وقف عليه من الأخبار، دون تمييز بين الصحيحة أو الضعيفة والواهية . وكذلك يأتي بما سمع أو خطر على فكره . ومن ذلك ما قاله: "قال جماعة من قومنا إنّ النبي ﷺ سأل ربّه أن يُريه أصحاب الكهف، فقال له تعالى إنّك لن تراهم في الدنيا؛ ولكن ابعث إليهم أربعة من

¹⁵⁴⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 6، ص 109 .

خيار أصحابك، ليبلغوهم رسالتك ويدعوهم إلى الإيمان بك؛ فهبط جبريل فأخبره بما قالوا كله، فلما أوصلتهم إليه ﷺ أخبروا بما قال أصحاب الكهف وما قالوا لهم كله على وفق جبريل بعد سؤاله ﷺ إياهم عن ذلك. ولما قضى الكلام بينه وبين أصحاب الكهف قبض الله أرواحهم وذكروا له ذلك ﷺ وكذا جبريل. وسبّحهم الله تعالى للمهدي، فسلم عليهم ويرجعون موتى¹⁵⁴⁵. وهذا الكلام يفتقد إلى البحث في السند والطريق التي نقلت بوساطته من أجل التوثيق؛ إذ إن مثل هذه الأخبار لا تثبت إلا بنقل العدول الثقات، بصيغة قال وحدّثنا وأخبرنا، بالسند المتصل من أوله إلى منتهاه.

وكثيراً ما يروي روايات أو يحكي أقولاً من دون أن ينسبها إلى قائلها، وإذا نسبها فقد ينسبها إلى من لا يعرف؛ ولعلها معروفة عنده أو عند الإباضية فقط، وقد لا تكون معروفاً؛ وعلى فرض معرفتها فهي معرفة خاصة، فلا يصلح أن يُنقل عنها في أصول الدين. فإذا نقل عن أحدٍ فإنه لا يعرف القارئ به. ومثال ذلك ما نقله في تأويل كلمة {لَأَرْجُمَنَّكَ} من قول الله سبحانه وتعالى {قَالَ أَرَأَيْتَ أَنتَ عَنْ أَهْلِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً}¹⁵⁴⁶ قال: وعن فرقة "لأرجمنك" أي لأقتلنك¹⁵⁴⁷، ولم يبيّن من تكون هذه الفرقة التي حكى قولها.

وهذا لا يعني بأنّ الكتاب كله على هذا المنهج، ولا أنه خالٍ من التفسير الموافق؛ بل فيه من الكلام والحكم والفوائد التي استفادها من كبار العلماء والمحققين من أهل السنة، ومن رجال التصوّف وأئمّته. فكثيراً ما ينقل عن أئمة التصوف على سبيل الاستشهاد، كالإمام الغزالي والشعراني وغيرهما.

ولكنه عندما ينقل عن الأئمة الأربعة قد يقول فيهم. إذا اختلف معهم. كلاماً لا دعاً في حقهم، كقوله فيهم بأنهم أهل أهواء؛ وهذا نصه فيهم: "حقيقة أهل السنة والجماعة الصادقة على أصحابنا، وأهل المذاهب الأربعة هم أهل أهواء"¹⁵⁴⁸. فحصر مفهوم "أهل السنة والجماعة" على الإباضية، وزعم أنه قد يشاركهم غيرهم في الاسم، وصرّح بأنّ أصحاب المذاهب الأربعة هم أهل أهواء. وكذلك قوله في حق الإمام الطبري في معرض ردّه عليه؛ إذ قال فيه: "وزعم الطبري "قبّحه الله"¹⁵⁴⁹. فهل كان هذا الشتم

¹⁵⁴⁵ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 10، ق 1، ص 89.

¹⁵⁴⁶ مريم، 46/19.

¹⁵⁴⁷ أطفيش، هميان، ج 10، ق 1، ص 280.

¹⁵⁴⁸ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 2، ص 145.

¹⁵⁴⁹ أطفيش، هميان الزاد، ج 2، ص 302.

مدسوساً على المصنف في كتابه؟ أو لعله أصابته حالة انفعل فيها لما رأى في قول الطبري مخالفة، أو دفعه إلى ذلك تعصب فشتهم!

وقد اعتاد أن يورد في التفسير قصصاً وحكايات وغرائب لا حاجة إليها في إيضاح معنى الآية؛ بل إنها تُبعد الذهن عن إدراك المعنى. ومن ذلك استطراده في تقصي الحيوانات التي تتكلم وما يقول كلٌّ منها. ذكر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى {وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنَطِقَ الطَّيْرِ} ¹⁵⁵⁰ وقَدَّم لما ذكره بقوله: "ولم يُخصَّ سليمان بمعرفة صوت الطير؛ بل كان يعرف أصوات الحيوان. والنملة التي سمع كلامها وفهمه لها جناحان. وينقل مثل هذه الأخبار، وينسبها إلى كعب الأخبار أو غيره؛ كقوله "صاح ورشان عند سليمان عليه السلام فقال أتدرون ما يقول؟ قالوا لا، قال يقول لدوا للموت وابنوا للخراب، وصاحت فاحة فقال أتدرون ما تقول؟ قالوا لا، قال إنها تقول ليت الخلق لم يخلقوا، وصاح طاووس فقال أتدرون ما يقول؟، وصاح هدهد، وصاح طوطوي وصاح خطاف وقمري وحدأة وقطة وبيغاء وباز وضفدع، حتى كاد يستوعب أسماء جميع الحيوانات. قال أما القنبر فيقول: اللهم العن مبغضي محمد وآل محمد، والديك يقول والضفدع والحمار والزرزور، والكلب في نباحه يقول: ويل لأهل النار من غضب الجبار، والحمار والثور والأسد والبلبل والهدهد واليمامة والطاووس يقولون.. وخلال سرده لهذه الأخبار ذكر بأن سيدنا محمد ﷺ كثيراً ما سمع كلام الجمادات، وتسليم الحجارة عليه، فكيف بالحيوان!" ¹⁵⁵¹. ويعيد ذكر هذه الحكايات في أكثر من موضع، ومثال ذلك تكراره في روايته عن أقوال الحيوان: "ويقول الدراج في صياحه: {الرحمن على العرش استوى}، ويقول الديك: اذكروا الله يا غافلين، والفرس تقول: انصر عبادك المؤمنين على الكافرين، والضفدع يقول: سبحان ربي المعبود المسبح في لجج البحار. وختم ذلك بدعاء جاء فيه: اللهم العن مبغضي محمد وآل محمد" ¹⁵⁵².

والغالب على منهجه في تفسير القرآن الاعتماد على فكره في معنى الآية، ومن ذلك ما مرَّ سابقاً من قوله: "ربما أوافق قول الإمامين الزمخشري والبيضاوي أو أخالفهما، فإذا خالفتهما فلا بُدَّ من بوجه مماثل أو أحسن مما ذكره". فهو يُعمل رأيه في تفسير الآية، ويختتم ذلك بقوله: "هذا ما ظهر لي". وفي مواطن

¹⁵⁵⁰ النمل، 16/27.

¹⁵⁵¹ إطفيش، هميان الزاد، ج 10، ص 88.

¹⁵⁵² إطفيش، هميان الزاد، ج 7، ص 462.

عدّة من تفسيره يذكر أخباراً مطابقة لما ذكره الثعلبي، وقد تبين بمقارنة كلامه مع كلام الثعلبي أنه ينقل عنه، وأحياناً ينقل كلاماً لغيره؛ كالزحشري الرازي وغيرهما.

وينقل أقوالاً بصيغة "قال بعضهم، أو قال بعضٌ، أو عن قوم"؛ دون نسبة بين القول وقائله. ويتعرض لأوجه القراءات، ومسائل علم التوحيد والعقيدة؛ ويتكلّف ليستنطق النصّ بالاستدلال على معتقده ومذهب "الإباضية" والرّد على المخالفين لرأيهم. كما فسر قوله تعالى {وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ} 1553 فقال: لئلا يطمع طامع في حصول المغفرة بلا توبة، ويدل له أيضاً قراءة ابن مسعود وابن عباس {يغفر الذنوب جميعاً} أي لمن يشاء بالتوبة. إلى أن قال إ، مغفرة الذنوب بالتوبة أي يغفرها ويقبل التوبة منها لأن من شأنه الغفران العظيم والرحمة العظيمة وملكه وغناه واسع لذلك. والمراد بالآية التنبيه على أنه لا يجوز لمن عصى الله أي عصيان كان أن يظن أن لا يغفر له ولا تقبل توبته وذلك مذهبنا معشر الإباضية. وزعم القاضي وغيره أن غير الشرك يغفر بلا توبة، ومشهور مذهب القوم أن الموحّد إذا مات غير تائب يرجى له، وإنه إن شاء الله عذبه بقدر ذنبه

وأدخله الجنة وإن شاء غفر له. ومذهبنا إن من مات على كبيرة غير تائب لا يرجى له 1554.

فقوله "ومشهور مذهب القوم أن الموحّد إذا مات غير تائب يرجى له، وإنه إن شاء الله عذبه بقدر ذنبه وأدخله الجنة وإن شاء غفر له" فهذا هو مذهب القوم من أهل السنة والجماعة. كما قال صاحب جوهرة التوحيد: ومن يمت ولم يتب من ذنبه ... فأمره مفوضٌ لربه

وفي بعض المسائل يظهر تأثره بالمعتزلة، فيذكر آرائهم وأدلتهم، ويستدلّ بها على مذهبه، وينقد مخالفيه ومخالف المعتزلة. وهكذا كلّ صاحب رأي ومذهب يحرص على أن ينظر في القرآن فيبحث فيه ليجد دليلاً، يستند إليه في مذهبه وما يعتقده من وجهة نظره. كما في قوله: "وعندنا وعند المعتزلة كلام الله تعالى حادث مخلوق، ومذهب غيرنا وغيرهم قديم غير مخلوق" 1555.

ويروي من الأخبار ما له أصل من حيث السند، وإن كان الكثير مما يرويه ليس له أصل، ويأتي من النقول والحكايات الضعيفة والواهية، مستشهداً بها في التفسير.

ويختم كل سورة بهذا الدعاء المعبر عن رفضه للاستعمار الفرنسي لبلاده: "اللهم ببركة النبي محمد

1553 الزمر، 75/39.

1554 أطفيش، هيمان الزاد، ج 12، ص 76.

1555 أطفيش، هيمان الزاد، ج 9، ص 91.

ﷺ وبركة السورة أخزِ النصارى وأهנם، واكسر شوكتهم وغلب المسلمين والموحدين عليهم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم؛ يعبر فيه عن معتقده برسول الله ﷺ.

ويعدّ تفسيره تفسيراً للمعاني، مرفقة باللغويات، مستعيناً بالقراءات، معرجاً لبعض الأحكام الفقهية، وبعض الأحكام العقلية والمنطقية، وحاشداً ما تسنى له من الأقوال والروايات والقصص والأخبار مما وقف عليه من التفسير بالمأثور، أو المقارن والرأي، أو اللغوي؛ ولكنه إذا ما شرع بالتفسير العقدي فإنّ له معه شأن خاص من الاهتمام وبذل الوسع. حتى كاد أن يجعل من مصنّفه هذا موسوعة تحتوي من مختلف العلوم الغير منتظمة ولا تسير على منهج واضح المعالم.

ثم يلتبس الأدلة لما يقول بنقل ما تيسر له من الأقوال والروايات. كما ذكر في مقدمة تفسيره بأنه "لا يقلد فيه أحداً إلا إذا حكى قولاً أو قراءة، أو روى حديثاً أو قصة أو أثراً. وقد يوافق في التفسير جار الله الزمخشري والقاضي البيضاوي، مشيراً إلى أن هذه الموافقة هي الغالبة، مضيفاً إلى أنه قد يخالفهما. وقد وصف تفسيره وبيّن الطريق التي سلكها في منهجه أنّه يفسر القرآن معتمداً على فكره أولاً"¹⁵⁵⁶. ولا يستنكف ولا يوفر شيئاً من الأقوال، فلا يتخيّر منها؛ بل يستوعب الأقوال إلى أن يحير القارئ، ويجعله في حالة ذهول عن المعنى الأساسي الذي سيقت له الآية. وكان تفسير الآيات والرد على المفسرين وغيرهم من العلماء الذين خالفوه والجواب عليه فمن نفسه، يتخلّله حكاية الأقوال. وهو يكثر من نقل أقوال المفسرين، فيسوق أقوالهم ليعضد بها ما ذكره من التفسير، وقد يخالفهم؛ فإذا نقل قولاً موافقاً صرح باسم قائله، كأن يوافق رأي الزمخشري نظراً لتأثر المصنف بمذهب المعتزلة، وأحياناً يخالفه؛ وفي حالات كثيرة لا يصرح باسم من نقل عنه، وهو الغالب. ثم يأخذ بالرد على المخالفين لمذهب الإباضية الوهبية واعتقادهم، مستنداً إلى الحجج العقلية والنقلية. ومثال ذلك لما يذكره من الروايات عند قوله تعالى {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ}¹⁵⁵⁷ حيث روى حديثاً في سبب نزول الآية، وهو عندما سأل أعربي النبي ﷺ أقرب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه؟¹⁵⁵⁸. ولم يكتف بذكر هذه الرواية؛ بل عدّد بعدها أربعة أقوال في سبب نزولها؛ فرواها من باب

¹⁵⁵⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، المقدمة.

¹⁵⁵⁷ البقرة، 186/2.

¹⁵⁵⁸ أوردته المصنف في هيمان الزاد، ج 3، ص 37. ورواه أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: 369 هـ)، العظمة، تح: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نشر/د. العاصمة. الرياض، ط1، ت/ط: 1408 هـ، ج 2، ص 535.

"قليل وقيل".

وعندما يفسر تفسيراً صحيحاً يضيف إليه أقوالاً أكثرها لا تصح، وقد تكون صحيحة ولكن لا مناسبة لذكرها بالتفسير. وقد علمنا أن المواقف الصحيح من الإسرائيليات، هو ما وافق شريعتنا فتجوز روايته للاستشهاد وليس للاعتقاد به، وما خالف شريعتنا فلا تصح روايته أصلاً، وما ليس موافقاً ولا مخالفاً فلا بأس بحكايته من غير تصديق ولا تكذيب، لقوله ﷺ: (ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله ورسله، فإن كان باطلاً لم تصدقوه، وإن كان حقاً لم تكذبوه)¹⁵⁵⁹.

وما يذكره يوجد فيه ما لا تتبين الفائدة فيه، خاصة إذا كثرت إيراده إلى رواية الغرائب والعجائب الصارفة عن التدبر في القرآن.

ولما سلك المصنف في تفسيره للآيات وفقاً لمذهبه الإباضي، فلم يمنعه هذا من إيراد آراء المذاهب العقدية والفقهية الأخرى. وهو يشير إلى الآراء الفقهية المطابقة لمذهب الإباضية، وقد تكون موافقة لمذهب الحنيفة؛ ولهذا أكثر من قوله "ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة كذا". كما ذكر عند قول الله تبارك وتعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} ¹⁵⁶⁰ بأنه: "والحق أنه لا سجدة هنا، وهو مذهبنا معشر الإباضية ومذهب الحنفية"¹⁵⁶¹.

وقال في مسألة رجم الزاني المشرك: "ومذهبنا كمذهب الحنفية في أنه لا رجم إذا كان الزوجان مشركين أو الزوجة، وإنما رجم ﷺ اليهودي لأنهم تحاكموا إليه. كذا قيل"¹⁵⁶². بل قال في أحد المواضع في أبي حنيفة: "هو كثير الوفاق بينه وبيننا معاصر الإباضية الوهبية في المسائل"¹⁵⁶³.

وعندما فسّر قوله تعالى {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} ¹⁵⁶⁴ قال: "تصديقاً بالله، فإن التصديق القلبي يزيد وينقص. ثم ذكر قول أبي حنيفة بأن الإيمان "لا يزيد ولا ينقص". قال: وأما زيادة الإيمان ونقصه بمعنى حدوث شيء مما يؤمن به فيؤمن به أو يكفر، أو بمعنى زيادة عمل شرعي؛ مثل أن يصوم وأن يصلّي وأن يسبح، فلا يختلف

¹⁵⁵⁹ أبو داود، سنن أبي داود، باب رواية حديث أهل الكتاب، ج 5، ص 488.

¹⁵⁶⁰ الحج، 77/22.

¹⁵⁶¹ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ص 39.

¹⁵⁶² أطفيش، هيمان الزاد، ج 9، ص 158.

¹⁵⁶³ أطفيش، هيمان، ج 9، ص 158.

¹⁵⁶⁴ الأنفال، 2/8.

في ذلك عاقل. قال: وأكثر أدلة الفقهاء على زيادة الإيمان ونقصه من هذا القبيل، وليست بشيء، وليس كل عالم يحسن الاستدلال، وإنما يحسنه من مارس المعقول والمنقول. فتمسك بما قررت لك، فإنك لا تجده مسطراً على هذا التحقيق في غير هذا الكتاب. قال: ثم خذ عني تحقيقاً آخر: هو أن الإيمان يجوز إطلاقه على مجرد التوحيد وهو التصديق، كما يطلق على ذلك مع الإقرار والعمل، وهو الإيمان الكامل، لا يدخل أحد الجنة إلا به، فيشتق منه مؤمن بمعنى موحد، ومؤمن بمعنى موحد مقرر عامل. قال: ولا نلتفت إلى غير ذلك مما تجده مسطراً، ولولا أنه لا يجوز لي كتمان علم ظهر لي لاجتماع شروط النظر لما فهمت بذلك مما يخالف غيري. وأضاف قائلاً: وزعم مالك أن الإيمان يزيد ولا ينقص. ثم أتبع ذلك بقوله: وزيادة الإيمان بتلاوة القرآن، والتوكل على الله، وعمل الجارحة وهو إقامة الصلاة والإنفاق؛ ولكن لا يدري أحد أكان منهم أم لا ولو اجتهد؟ لأنه لا يدري أوصل تلك الدرجة عند الله أم لا؟ ولا يدري بما يحتتم له، وهل قبل منه أم لا؟ فلا يقول الإنسان "أنا مؤمن"، ولا "أنا مؤمن حتماً أو حقاً"؛ بل يقول "أنا مؤمن إن شاء الله" كما نقول نحن والحسن والشافعي وغيره. ولا يمكن لأبي حنيفة أن يقول بغير ذلك، لأن الإنسان لا يدري الخاتمة والقبول. وأما ما يُحكى عنه من أنه يقول "أنا مؤمن حتماً أو حقاً" ولا يُجيز قول "إن شاء الله" فلعله فيمن قال: "أنا مؤمن" وأراد أنا مصدق بالله ورسوله وجميع ما جاء به، ومتعاطٍ لأمر الإسلام؛ فإن هذا قطعاً لا يقول "إن شاء الله"، لأنه للشك، وقد علم أن الله سبحانه قد أنعم عليه بالتصديق والتعاطي، فإن قال هذا المصدق المتعاطي: "إنه سعيد إن شاء الله"، فمراده التبرك، أو سدّ ذريعة العجب، وتحصيل الانكسار للنفس؛ أو يريد هذا المصدق المتعاطي باشتراط المشيئة أنه لا يدري فلعله يُحتتم له بالشرك والعياذ بالله، فلعلّ الخلاف المذكور بين الشافعي وأبي حنيفة لفظي. ونقل عن سفيان الثوري قوله: (من زعم أنه مؤمن حقاً ثم لم يشهد أنه من أهل الجنة فقد آمن بنصف الآية)؛ يريد الرد على من يقول ذلك، فإن المؤمن حقاً له الدرجة عند ربه، والمغفرة والرزق الكريم، كما ذكر في النصف الآخر "من الآية" فكما لا يقطع بالدرجة والمغفرة والرزق لا يقطع بأنه مؤمن¹⁵⁶⁵.

وقد يختلف المصنف بالرأي فلا يتقيد تماماً بالمذهب الأباضي بالفقه، وفقد يخالفهم في بعض الأحكام والاعتقاد. ومن ذلك أنه يرى أنه إذا أفطر شخص شهر رمضان كله لعذر، فإنه يقضي فقط عدد الأيام التي أفطرها، ويؤكد أنه إذا بدأ القضاء من أول الشهر وكان فيه ثلاثون، فلا يُشترط إتمام

¹⁵⁶⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 308.

الثلاثين. ويرى بأنَّ شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، لكنه يرى أنه يمكن أن يكون شرعاً لنا إذا لم يتعارض مع القرآن أو الحديث أو الإجماع، بشرط أن يكون هناك دليل قوي. ويكثر من حكاية أقوال مخالفه، مستخدماً عبارات ثقيله للنقد، كرده على الشيعة لقولهم بأن المراد من قوله تعالى ﴿الذين آمنوا يقيمون الصلاة﴾ علي بن أبي طالب، فقال: "وزعم الشيعة أن المراد علي بن أبي طالب، وأنه أعطى الزكاة وهو راعٍ في الصلاة، لما سأله سائل وهو في الصلاة فأعطاه خاتمه، وهي دعوى بلا دليل عليها"¹⁵⁶⁶.

وبهذا يكون منهج مصنف "هميان الزاد إلى دار المعاد" قد رست معالمه العريضة في الأذهان، بتسليط الضوء الكاشف على مرتكزات معالم هذا التفسير، وهو ما يمهد للكشف عن منهجه في تناول آيات الاعتقاد بالتفسير، وما يخالطها من التأويل المنضبط، أو التأويل الناتج عن الاعتداد بالرأي المشرب بالهوى.

المطلب الرابع: منهج المصنّف في تفسير آيات الاعتقاد

إن لكل مفسّر هدف يبتغيه خلال تفسيره، ويريد أن يحقق ما يطمح إليه ويرتضيه من النتائج. والمصنف كرّس جهده للوصول إلى النتائج التي كانت هدفاً له مذ شرع بالتفسير. ومنها جمع متفرقات المذهب الإباضي في مصنف واحد، ليكون مرجعاً تستقي منه الإباضية الأحكام العقدية والفقهية والخلقية؛ فيكاد المصنف لا تمرُّ به مناسبة يستطيع من خلالها التماس الأدلة لتقرير معتقده إلا وصاغ منها دليلاً عقلياً أو نقلياً. وقد ثبت هذا بالتنويه على العقيدة في مناسبات كثيرة. كما فعل عند تفسيره قوله تعالى ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾¹⁵⁶⁷: "إن من الرزق ما هو حلال وما هو حرام. وهذا مذهبنا معشر الإباضية"¹⁵⁶⁸. ففي تفسيره يبين بأن الرزق منه حلال ومنه حرام؛ وهذا ما ذهب إليه علماء أهل السنة. وهذه واحدة من الموافقات. وفي تفسير قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾¹⁵⁶⁹ قال: "وليس ذلك تكليفاً بما لا يطاق بأن تلك الأقفال كانت باختيارهم، فعلوا أفعالا منعتهم الهدى. ثم قال: هذا مذهبنا معشر الإباضية. وأجاز كثير من القوم تكليف ما لا يطاق.

وذهب الجبرية إلى القول بتكليف ما لا يطاق، قال تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ

¹⁵⁶⁶ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 502.

¹⁵⁶⁷ الأعراف، 160/7.

¹⁵⁶⁸ أطفيش، هميان الزاد، ج 8، ص 264.

¹⁵⁶⁹ محمد، 24/47.

ضَعِيقًا¹⁵⁷⁰، "فهذه الآية محتج بها في المصير إلى التخفيف فيما اختلف فيه الفقهاء وسوغوا فيه الاجتهاد، وفيه دلالة على بطلان مذهب المجبرة في قولهم إن الله يكلف العباد ما لا يطيقون لإخباره بأنه يريد التخفيف عنا وتكليف ما لا يطاق غاية التثقيب"¹⁵⁷¹.

وقد يسهو المصنف فيقع منه . بغير قصد . كلام ظاهره مخالف للاعتقاد الحق؛ كما سها في تفسير قوله تعالى {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}¹⁵⁷² حيث قال: "فوقه أرفع درجة منه إلى أن ينتهي العلم إلى الله؛ فكل عالم لا بد من وجود من هو أعلم منه في الخلق، وأعلم الخلق كلهم فالله أعلم منه، فعلى العالم أن يتواضع من نفسه، ولا يطمع أن يغلب العلماء ويحيط بعلمهم، والعلم متفرق في الناس، وكم مسألة يحملها التحرير في العلم يغتنمها من تلميذه، فالعليم في الآية السابقة يشمل الخالق والمخلوق. وفي رواية للمصنف أن العليم هو الله، وهو فوق كل ذي علم، وفوق جميع العلماء، فهو العالم العظيم هو الله. ومن الملاحظ في قوله "فكل عالم لا بد من وجود من هو أعلم منه في الخلق، وأعلم الخلق كلهم الله أعلم منه"¹⁵⁷³. فقد تداخل كلام المصنف هنا، فلولا وجود كلام له في مواضع أخرى يظهر فيها تنزيهه لله تعالى، لكانت عبارته موهمة بأنه يشبه الخالق بخلقه {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ}¹⁵⁷⁴؛ إذ الخلاق كلهم ممن حصّل علماً منهم إنما علومهم كقطرة من علم الله.

وقال المصنف أيضاً: "والله عالم بالذات عندنا معشر الإباضية، وعند المعتزلة بمعنى أن ذاته كافية في انكشاف الأشياء له. وزعم غيرهم أن الله غير عالم بالذات فلزمهم من كلامهم هذا أن يكون علمه حادثاً، وإذا كان كذلك ترتب عليه أن يكون تعالى محلاً للحادث. فإن قالوا علمه قديم لزمهم تعدد القدماء، فهذه ونحوها ما احتجّ به لمذهبننا. ولستُ أحتجّ بأنه لو كان ذا علم لكان فوقه ثمّ من هو أعلم منه كما نسب للمعتزلة، إن لم يُكذّب عنهم، فضلاً أن يكون المراد كل ذي علم من الخلق، وكون المراد هذا واضح كالشمس، والعليم البالغ في العلم"¹⁵⁷⁵. فمن تأمل في هذا النص للمصنف فإنه يلاحظ فيه

¹⁵⁷⁰ النساء، 28/4.

¹⁵⁷¹ الجصاص، أحكام القرآن، ج 3، ص 127.

¹⁵⁷² يوسف، 76/12.

¹⁵⁷³ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 6، ص 274.

¹⁵⁷⁴ الصافات، 180/37.

¹⁵⁷⁵ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 6، ص 274.

أن في مذهب الإباضية . كما قال المصنف صريحاً . لا يثبتون للذات الإلهية صفة العلم؛ وهذا منهجهم في نفي جميع الصفات عن الله تعالى، وهم يقصدون من هذا النفي الشكل لا المضمون، بمعنى أنهم يقولون بأن الله عالم بالذات، وليست له صفة قديمة تسمى العلم.

ومن منهج المصنف في تفسير آيات الاعتقاد أنه يسوق الأقوال الواردة في الآية؛ سواء لمن وافقه أو خالفه؛ وقد يحكي قولاً لجماعته، ثم ينتقده ويثبت خلافه، كقوله بأن {مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً} "عام في كل من كسب سيئة؛ وذلك عند تفسير قوله {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}"¹⁵⁷⁶ حيث ردّ على جماعته قولهم في الآية {مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ}"¹⁵⁷⁷ أن المراد بمن كسب "اليهود" فقال: "العطف يقتضي التغاير بأن الإيمان هو التصديق والإقرار أو هو التصديق، وأن العمل الصالح هو سائر الأعمال كالصلاة وكالإقرار إذا قيل الإيمان مجرد التصديق. وزعم بعض أن الإيمان يدخل فيه جميع الأعمال الصالحة؛ ولما كان لفظ "آمن" لا يدل على أكثر من فعل واحد ذكر بعده، و"عملوا الصالحات" يدل على تعدد الأعمال. وهذه الآية {بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ}"¹⁵⁷⁸ تدلّ أن المراد بمن كسب سيئة المشرك والفاسق؛ لأنه ذكر فيها الموحد غير الفاسق، فشملت الآيتان جميع الأقسام. ولو أريد بمن كسب سيئة المشرك فقط لبقى الفاسق، فبطل قول بعض قومنا "إن هذا دليل على أن المراد بمن كسب المشركون"¹⁵⁷⁹. قال: "ولا يخفى أن ظاهر قوله {مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً} عامٌ حجة على القائلين {لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً}، كأنه قيل ليس كما قلتم، بل كل من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فهو خالد، لا كزعم بعض قومنا أن المراد بمن كسب "اليهود" القائلون {لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً}؛ فهو عام في كل من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته، كما أن قوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا} عام فيمن آمن وعمل الصالحات، ذكره وعداً عاماً بعد ذكره وعيداً عاماً؛ لترجي رحمته ويخشى عذابه"¹⁵⁸⁰.

وإذا وافق رأي المصنف أقوال أئمة المذاهب الأربعة فإنه يصرح بذلك، ومن ذلك ما قاله عند

¹⁵⁷⁶ البقرة، 82/2.

¹⁵⁷⁷ البقرة، 81/2.

¹⁵⁷⁸ البقرة، 81/2.

¹⁵⁷⁹ إطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 395.

¹⁵⁸⁰ إطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 395.

تفسير قوله تعالى {فَرَأَى عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ} ¹⁵⁸¹ حيث قال: "إن أعمال العباد مخلوقة لله، هذا مذهبنا معشر الإباضية ومذهب الشافعية وغيرهم"، ولكنه استدرك قائلاً: "ثم ظهر لي أن تخريج الآية عليه ضعيف جداً مع أنه هو الحق، ومن خالفه مبطل ضال" ¹⁵⁸². قال: "والحق عندنا معشر الإباضية والشافعية والمالكية والحنفية والحنبلية أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، مكسوبة لنا. ويعرض بمذهب المعتزلة فيقول: ومذهب المعتزلة إن الأفعال الاختيارية والشرية مخلوقة لهم" ¹⁵⁸³. ورد على من يخالفه من الإباضية الوهبية، كقوله بعد تفسير قول الله تعالى {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} ¹⁵⁸⁴: "ولقد عظم عندي جهل بعض قومنا القائلين إنه يجب علينا أن نقف في ذلك بلا تكييف ونؤمن به مجملاً. والحق عندنا معشر الإباضية أنه يجب تأويل ذلك بالقدرة على من خطر له وصفه بذلك، أو سئل ولم يدر التأويل ويقول {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ¹⁵⁸⁵". وهذا يؤكد بأنه عندما يوافق مذهب أهل السنة في التفسير، فإنه يصرح بهذه الموافقة، ومن ذلك ما فعله عند تفسير قوله تعالى {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} ¹⁵⁸⁶ حيث قال: "وأفعال الله كلها حسنة، وخلق القبيح أيضاً حكمته خفي علينا خلقها. هذا مذهبنا معشر الإباضية والمعتزلة وأهل السنة" ¹⁵⁸⁷.

ومهما نفى المصنف عن ذاته وعن الإباضية صلتهم بالخوارج، فإنه في كلامه يثبت نوع هذه الصلة، كما ذكر في قوله رحمه الله تعالى: "يطلق الإيمان على مجموع الاعتقاد والإقرار أو العمل بمقتضى ذلك، فمن أخل بالاعتقاد وحده وبه بالعمل فهو مشرك من حيث الإنكار، وهو منافق أيضاً من حيث إظهار ما ليس في قلبه، ومن أخل بالإقرار وحده، أو بالإقرار والعمل، فهو مشرك عند جمهورنا وجمهور قومنا، وقال القليل إنه إذا أخل بالإقرار وحده فهو مسلم عند الله ومن أهل الجنة، وإن أخل به بالعمل فهو فاسق وكافر نعمة، ومنافق؛ وإن أخل بالعمل فقط فمنافق عندنا فاسق ضال كافر كفر نعمة..

¹⁵⁸¹ الصافات، 93/37.

¹⁵⁸² إطفيش، هميان، ج 11، ص 368.

¹⁵⁸³ إطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 13، ص 373.

¹⁵⁸⁴ الزمر، 67/39.

¹⁵⁸⁵ إطفيش، هميان الزاد، ج 12، ص 90.

¹⁵⁸⁶ التغابن، 2/64.

¹⁵⁸⁷ إطفيش، هميان الزاد، ج 14، ص 275.

أضاف المصنف قائلاً . اختلفت الخوارج الذين خرجوا عن ضلالة علي، فقالت الإباضية الوهبية وسائر الإباضية، فيمن أحلّ بواحد من الثلاثة "الاعتقاد والإقرار والعمل": إشراكه بترك الاعتقاد أو بترك الإقرار، ونفاقه بترك العمل"1588.

والدليل الواضح من هذا النص على موافقة المصنف للخوارج قوله "اختلفت الخوارج الذين خرجوا عن ضلالة علي". فهو يصف الخليفة المشهود له بالجنة فيقول عنه متحدّثاً عن "الخوارج الذين خرجوا عن ضلالة علي".

وأخيراً فإن منهج المصنف في "هميان الزاد إلى دار المعاد" يبدو بأنه يتبع في تفسيره لنصوص القرآن عامة، وآيات الاعتقاد خاصة المنهج التحليلي، وإن شئت فقل بأنه نهج فيه منهجاً تفصيلياً. ووقع فيه تفسيره الكلي الصواب الموافق، فأصاب الحق في كثير من الآيات عند تفسيرها، ولكن الرأي الذي اعتمده المصنف ومخالفته لأهل السنة أفسدت عليه بهاء عمله.

وفيه معان وحكم سامية؛ لكن كثرة الحشو وتعدّد النقول والأخبار، وتداخل العلوم ببعضها، والتناقض بين الروايات، إضافة إلى ميل المصنّف لتصويب موقف الخوارج بخروجهم على الخلفاء الراشدين؛ وتمسكه ببعض أفكار الخوارج التي تكاد تُجمع عليها معظم فرقهم؛ من التكفير بالذنب، والحكم على صاحب الكبيرة بالخلود في العذاب، وإنكار شفاعاة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكبائر، وإنكار جواز وقوع رؤية الله تعالى.. وغيرها مما هو على شاكلتها، تجعل القارئ يستريب من هذا الكتاب.

فلعلّ الأسباب تتهياً لإخواننا الغيورين على الدين من الإباضية، فينقّحون هذا الكتاب، ويخلصوه مما علق فيه من الأخطاء الشكلية والضمنية؛ فإنّ فيه من المحاسن التي انفرد بها المصنف عن غيره ما يرفع من قدره، ليكون قريباً من مصنّفات أهل الحق في كثير من المسائل؛ ولكن هذه المحاسن لا تمحو ما وقع فيه من المخالفات. والحمد لله أن لم تكن هذه المخالفات في المسائل العقديّة الأصيلية؛ وإنما وقعت في بعض من مسائله الفرعية.

ومن المحاسن التي انفرد بها المصنف بكلامه أنه يدعو إلى الإمساك عن الخروج على أهل التوحيد، وعدم إعمال السيوف في صدور المسلمين من أهل القبلة؛ فليت كانت جميع الخوارج على هذا الرأي، وهو ما يدلّ عليه بقوله: "إنّ عبد الله بن أباض أراد الخروج فسمع المؤدّن والقراء والذاكرين، فقال لا

1588 أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 65.

أخرج على هؤلاء¹⁵⁸⁹. وهذا خلاف ما عليه عامة الخوارج الداعين إلى الخروج متى استطاعوا وتمكنوا منه. فيقع من جراء خروجهم الهرج والمرج، ويعمُّ الفساد، وتخرب البلاد، وتُسفك الدماء، وتُنتهك الحرمات. كما حصل سابقاً منذ أول أيام خروج الخوارج، والأحداث التي رافقت خروجهم على تقلب العصور وتجدد الزمان. وهذا ما لا يريده المصنف القطب . قطب الإباضية . رحمه الله تعالى، ويتنزه عنه إخواننا الأفاضل من الإباضية. وقد مر في أوائل هذا البحث قول أهل العلم بأن الإباضية عُرفت بالورع في دينهم والإخلاص لله في أفعالهم؛ وهذا الجانب مشترك بينهم وبين إخوانهم المسلمين. وكذلك قولهم بأن الإباضية أكثر الخوارج اعتدالاً، وأقربهم تفكيراً إلى الجماعة الإسلامية، فهم أبعد عن الغلوّ والشطط؛ ولذلك بقوا، ولهم فقهٌ جيد، وآراء فقهية خاصة، وفيهم علماء ممتازون.

¹⁵⁸⁹ أطفّيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 38.

المبحث الثاني: تفسير الخوارج ومكانته من ضوابط التفسير

بعد أن وقفنا على مشاركة الخوارج في مسائل معدودة، وآراء الخوارج فيها، وهي تتعلق غالباً بالنصوص التي تذكر الإيمان والطاعة والكفر والشرك والنفاق والفسق، يكن الوصول إلى الناتج التفسيري للخوارج وعرضه على ضوابط التفسير. للوقوف على المنهج النهائي الذي يتصف به تفسير الخوارج.

المطلب الأول: حصيلة الخوارج من التفسير

أقدم تفسير للأباضية هو تفسير هود بن محكم الهواري في القرن الثالث الهجري. واسمه "تفسير كتاب الله العزيز". حققه وعلق عليه بالحاج بن سعيد شريفي، طبع الطبعة الأولى في دار المغرب العربي في بيروت، بتاريخ 1990 ميلادية. قال فيه محقق الكتاب: "لقد ظلّ هذا التفسير أكثر من أحد عشر قرناً منسياً مغموراً إلى أن ظهرت مخطوطاته المتفرقة في بعض الخزائن الخاصة، وهي موجودة في وادي ميزاب جنوب الجزائر، وفي جزيرة جربة بالبلاد التونسية"¹⁵⁹⁰.

وذكرت المصادر الإباضية معرفة بهذا التفسير كما بيّن محققه بالحاج بن سعيد شريفي فقال:

1. صاحب هذا التفسير هو الشيخ هود بن محكم الهواري المتوفى سنة 250 هجرية.
 2. جاء في السير والتراجم من الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.
 3. ينتسب إلى قبيلة هوّارة البربرية التي كانت تسكن بطون جبال أوراس، في بلاد الجزائر¹⁵⁹¹.
- وإنّ كتاب السير والمؤرخين لا يمدون بترجمة للشيخ هود، وكل ما أوردوه عنه إنما هو عبارة عن أخبار يسيرة في أسطر قليلة، وردت عرضاً في مصدرين أو ثلاثة، وجاءت ترجمته في معجم أعلام الجزائر: "هود بن محكم الأوراسي الهواري؛ مفسر وفقه إباضي، من أقدم مفسري كتاب الله العزيز في المغرب الأوسط. نشأ وتعلم بتيهت¹⁵⁹²، وكان والده قاضيها. ومن آثاره "تفسير القرآن الكريم" خاص بالإباضية، منه نسخ مخطوطة بالعطوف"¹⁵⁹³. والمتوفر من التفسير هو ما عُثر عليه من مصنفات الإباضية، والتي لا يكاد

¹⁵⁹⁰ مقدمة محقق كتاب تفسير كتاب الله العزيز، للشيخ هود بن هواره، (ت بعد: 250 هـ)، بالحاج بن سعيد شريفي، طبع الطبعة

الأولى في دار المغرب العربي. بيروت، بتاريخ 1990 م، ج 1، ص 6.

¹⁵⁹¹ مقدمة محقق كتاب تفسير كتاب الله العزيز، بالحاج بن سعيد شريفي.

¹⁵⁹² مدينة جزائرية تقع في الجهة الغربية من التل الجزائري. تبعد عن العاصمة 340 كم تقريباً.

¹⁵⁹³ عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط/د. نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر.

بيروت، ط/2، ت/ط: 1400 هـ، ص 336. 338.

يذكر لهم من التفسير سوى ثلاثة تفاسير في القديم، وثلاثة في العصر الحديث. فمن الثلاثة القديمة فقد فقدت ولم يبق منها إلا واحد لا يوجد إلا تفسير واحد، في أربعة مجلدات، لمؤلفه هود بن محكم، المتداول بين الإباضية في المغرب؛ وأما الباقي فمفقود، وهما تفسير عبد الرحمن بن رستم الفارسي من القرن الثالث، وتفسير يوسف بن إبراهيم الورجلاني من أهل القرن السادس الهجري. وفي العصر الحديث لا توجد إلا ثلاثة تفاسير:

- 1 - تفسير داعي العمل ليوم الأمل: وهو التفسير الذي لم يكمله مؤلفه، ونسخته المخطوطة تحتوي على تفسير الأجزاء الأربعة الأخيرة من القرآن، وتقع في مجلدين.
- 2 - وهيمان الزاد إلى دار المعاد: وهو تفسير يقع في ثلاثة عشرة مجلداً، وهو ما اخترته أنموذجاً لمنهج الخوارج في التفسير.
- 3 - وتيسير التفسير: ويقع في سبعة مجلدات. وهذان التفسيران هما المطبوعان من تفاسير الإباضية في العصر الحديث¹⁵⁹⁴. وتفسير "تيسير التفسير" اختصره مصنفه من "هيمان الزاد إلى دار المعاد". وأما تفسير عبد الرحمن بن رستم الفارسي في القرن الثالث الهجري. وتفسير أبي يعقوب، يوسف بن إبراهيم الورجلاني في القرن السادس الهجري. فغير موجدان¹⁵⁹⁵.

المطلب الثاني: أهمية التفسير والغاية منه عند الخوارج

تتجلى أهمية تفسير القرآن الحكيم بقوله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} ¹⁵⁹⁶. فلو راعينا بالمقارنة المنهج العام للمفسرين، كالإمام الطبري رحمه الله تعالى الذي قال: أي: "ليعتبر أولو العقول والحجج ما في هذا الكتاب من الآيات، فيرتدعوا عما هم عليه مقيمون من الضلالة، وينتهوا إلى ما دلتهم عليه من الرشاد وسبيل الصواب"¹⁵⁹⁷. وتفسير القرآن بعد تدبر آياته وسيلة لفهم أمر الله تعالى وامتناله، ومعرفة نهيته تعالى واجتنابه. وقبل ذلك معرفة مسائل الاعتقاد لبلوغ الإيمان اليقيني بها. وعلم التفسير طريق للعمل بكتاب الله تعالى. قال الله تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَيَّ

¹⁵⁹⁴ اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، لفهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، نشر: طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية برقم 5/951 وتاريخ 1406/8/5 هـ، ط 1، ت/ط: 1407 هـ، ج 1، ص 302,301.

¹⁵⁹⁵ اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، ج 1، ص 302.

¹⁵⁹⁶ سورة "ص"، 29/38.

¹⁵⁹⁷ الطبري، جامع البيان، ج 21، ص 191.

قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا¹⁵⁹⁸، قال الإمام الطبري عند هذه الآية: "إذا تدبروه فعقلوه يجدون في القرآن زاجراً عن معصية الله تعالى؛ ولكنهم أخذوا بالمتشابه فهلكوا عند ذلك"¹⁵⁹⁹.

ومما يميز منهج الخوارج عن منهج المفسرين أن الخوارج يجمدون على تفسير المعنى الظاهر من نصوص القرآن، فلا يبحثون عن المراد من النص ولا عن المعنى الذي يهدف إليه. ولا يستقرون على رأي واحد في تفسير النصوص؛ فإن لم يجمدوا على ظواهر النصوص فإنهم يتأولونها بأرائهم وأهوائهم. ويشهد لهذا ما نتج عن محاولات التفسيرية، من الآراء المختلفة والمواقف المتناقضة التي كانت منهم.

وأما فضائل التفسير فكثيرة ومن أهمها ما ذكره الإمام السيوطي بقوله: "أجمع العلماء على أن التفسير من فروض الكفايات ومن أجل العلوم الشرعية، وحكى قول الأصهباني بأن أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القرآن، وذلك لشرف موضوعه وشرف غرضه، ولشدة الحاجة إليه. فالتفسير قد حاز الشرف من جهات؛ فمن جهة الموضوع، موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، وفيه نبأ ما قبلنا، وخبر ما بعدنا، وحكم ما بيننا، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه. وأما من جهة غرضه، فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى، والوصول إلى السعادة الأبدية. وأما من جهة شدة الحاجة فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجل أو آجل مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى¹⁶⁰⁰. وقال ابن حجر الهيتمي (ت: 974 هـ) في الفتاوى الحديثية: "إن العلماء يشرفون على قدر شرف معلومهم، وشرف العلوم تابع لشرف غاياتها، فعلم المعارف المتعلقة بالله وأسمائه وصفاته أشرف العلوم، وأصحابها أشرف العلماء، ويليهما شرفاً علم الفقه، لأن غايته معرفة أحكام الله وشرعه. والعلوم والمعارف اللدنية يختص بها الأولياء والصديقون، والعلوم الظاهرة ينالها حتى الفسقة والزنادقة، وعلوم المعارف المتعلقة بالله أشرف العلوم، وأصحابها أشرف العلماء. ومعلوم أن القرآن كلام الله تعالى، وفيه بيان صفات الله تعالى وما يجوز على الله تعالى وما يستحيل، وغير ذلك مما هو متعلق بأفعاله تعالى؛ فبهذا كان علم التفسير المبين لتلك المسائل من أشرف العلوم"¹⁶⁰¹.

¹⁵⁹⁸ محمد، 24/47.

¹⁵⁹⁹ الطبري، جامع البيان، ج 22، ص 179.

¹⁶⁰⁰ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 199.

¹⁶⁰¹ أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: 974 هـ)، الفتاوى الحديثية، ب/تح، ط/د. الفكر، بدون تاريخ، ص 220.

وأهمية التفسير عند الخوارج تكمن في محاولة إقناع متبعيهم وترغيب الآخرين بصحة آرائهم؛ فنهجوا لإثبات أقوالهم في الإيمان واستدلالاتهم بتأويل نصوص القرآن؛ فكانوا يذهبون أحياناً في التفسير مذهباً، ولكنهم يناقضونه في أمثالها من الآيات إذا ما وجدوا في النقيض تأييداً لرأيهم وعقيدتهم. ويأخذون بظواهر النصوص فيحملون النص ما لا يحتمله. فتفسير الخوارج أكثره نصرة لعقائدهم وأفكارهم، فيفسرون من القرآن قاصدين إيجاد أدلة . ولو بتأويل متكلف . لنصرة مذهبهم. فيسوقون أدلتهم ويوجهون هذه الأدلة، ويفندون أدلة مخالفينهم بالرأي والجدل.

والغاية من التفسير عند الخوارج البحث عن دليل ولو بتأويله ليُنطقوه بصحة آرائهم؛ فنهجوا منهجاً يستندون إليه لإثبات أقوالهم في الكفر والإيمان واستدلالاتهم بتفسير نصوص القرآن؛ ويأخذون بظواهر النصوص، فلا يكادون يتجاوزون ظاهر النص، فكانوا يحملون النص ما لا معاني لا تتفق معه. فكانت الغاية من تفسير الخوارج البحث عن مستند لنصرة عقائدهم وأفكارهم، فيفسرون من القرآن ما يفتقرون إليه للاستدلال به. ومن هذا استدلالاتهم على إنكار رؤية الله في الآخرة، وتأويلاتهم لنصوص الشفاعة بهدف أنكار الشفاعة لأهل الكبائر، والحكم على مرتكب الكبيرة بأنه كافر مخلد في النار. فتفسيرهم للآيات وتأويلها تبعاً لتأثير العقيدة التي يعتقدونها.

المتبع لمنهج المفسرين يجد أنهم يولون الآثار المروية عن النبي ﷺ وأصحابه عنايتهم، إذ يعدونه مادة التفسير وأساسه؛ بل إن آيات الله تعالى يفسر بعضها بعضاً، "فيحمل بعض الكلام على بعض؛ وذلك باتباع الدلالات اللفظية والأصولية وقواعد اللغة من تخصيص العموم، وتقييد المطلق، وبيان المجل، وتأويل الظاهر، ودلالة الاقتضاء، وفحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ومفهوم المخالف؛ فعلى هذا القرآن كله كالسورة الواحدة، فيذكر الشيء في سورة، ويأتي جوابه في سورة أخرى، كقوله تعالى: {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ} ¹⁶⁰²، جاء جوابه بقوله تعالى: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ} ¹⁶⁰³. وقد تحمل بعض آيات القرآن على بعض، وقد يستقل بعضها عن بعض، إذ لا يتعين أن يكون المعنى المقصود في بعض الآيات مقصوداً في جميع نظائرها. وإن استمداد علم التفسير من هذه المواد لا ينافي

¹⁶⁰² الحجر، 6/15.

¹⁶⁰³ القلم، 2/68.

كونه رأس العلوم الإسلامية، فهو أصل لعلوم الإسلام إجمالاً، واستمداده من بعض العلوم لقصد تفصيل التفسير على وجه أتم¹⁶⁰⁴.

وكان الخوارج لأنهما لم تلاحظ هذه المعاني فسرت القرآن بلا قواعد، فلم يتجاوزوا ظواهر نصوص القرآن، ولم يلتفتوا إلى الأحاديث النبوية على أن التفسير يكون بها لا بالرأي. وقد نهج الخوارج بخلاف منهج العلماء وأصولهم في التفسير. فإن صح ما نسب إليهم بأنهم وضعوا الحديث الذي جاء فيه (فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، وما خالفه فليس عني) كانت الحجة تامة عليهم؛ ولكن راوي هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي نسبه إلى الزنادقة. ولا يخفى أن في بعض الفرق الخارجية زنادقة. وقد مر ذكر هذا الحديث مفصلاً عند الكلام عن فرق الخوارج.

وهم لم يلتفتوا إلى إجماع الأمة لفهم نصوص القرآن، والإجماع يستند إلى الكتاب والسنة. قال ابن قتيبة (ت: 276 هـ): إن بعض الخوارج احتج بأحكام مخالفة لإجماع الأمة، ولما صح عنه عليه السلام وأدعوا أن القرآن يبطلها، كإنكار الرجم؛ ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ورجمت الأمة من بعده، والله تعالى يقول في حق الإماماء: {فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ}. وتدعي الخوارج أن الرجم لما كان إتلافاً للنفس فلا يتبع، فكيف يكون على الإماماء نصفه، فهذا دليلهم على أن المحصنة حدها الجلد¹⁶⁰⁵.

ومن ذلك قولهم في حكم الوصية بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا وصية لوارث)¹⁶⁰⁶، والله تعالى يقول: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ}، والوالدان وارثان على كل حال لا يحجبهما أحد. وهذه الرواية خلاف كتاب الله". فلم يأخذوا بالحديث للاستعانة به في تفسير الآية. ومما قالوه: "بأن حديث (لا تُنكح المرأة على عمّتها، ولا على خالتها)، وحديث (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)، وقول الله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ}، فلم يذكر الجمع بين المرأة وعمّتها وخالتها، ولم يُحرم من الرضاع إلا الأم المرضعة والأخت بالرضاع ثم قال: {وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ}. فردّوا ما ورد من الحديث بما بدا لهم في نصوص من القرآن". ومع كل هذا فليس للخوارج مثل ما للمعتزلة أو الشيعة أو غيرهم من التفسير، فلم يكن لهم من التفسير إلا بعض آراء لبعض الآيات

¹⁶⁰⁴ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 27.

¹⁶⁰⁵ التحرير والتنوير، ج 1، ص 27.

¹⁶⁰⁶ وضع البخار بهذا اللفظ باباً في صحيحه، وروى تحت هذا الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين). كما في صحيح البخاري،

في جدالهم ومناظراتهم. وقد يكون لهم كتب في التفسير، ولكن يبدو أنها فقدت لأنها لم تدون ولم يُعْتَنَ بها. وتفسير الخوارج كان قليلاً، ولم يحتفظ إلا بالقليل من هذا القليل، فيما إنها نُسِيت أو ضاعت؛ والمحفوظ منه متأخري الإباضية".

وقصد الخوارج من التفسير التماس الأدلة والبراهين لما اعتقدوه بآرائهم؛ فاتجهوا لإثبات أقوالهم في الإيمان واستدلالاتهم على عقيدتهم بتأويل نصوص القرآن والسنة؛ وعندما يذهبون في تفسير الآيات مذهباً، قد ينقضونه بآيات أخرى عندما يرون في ذلك النقيض تأييداً ونصرة لمذهبهم فيأخذون بظواهر النصوص ولا يغوصون إلى معانيها ويدركون المقصد الأول منها، فيحملون النص ما لا يطيقه، فلهذا كان الغاية من التفسير عند الخوارج التماس الأدلة لعقائدهم وآرائهم فعندما يقولون بأن مرتكب الكبيرة كافر محلّد في النار يأتون بما لا يدل على ذلك، بل ثبتت الأدلة بضده؛ ومن ذلك أنهم يسوقون أدلتهم في بيان إيمان مرتكب الكبيرة وحكمه في الآخرة إن مات ولم يتب، ويناقشون هذه بطريق يشبه الجدل والفلسفة لتقرير الأدلة، ويفندون أدلة مخالفينهم لإبطالها فكان تفسيرهم للآيات لهذه الأهداف والغايات، فتأويلها لا يتعدى أن يكون من جهة نظرهم الفكرية وتأثرهم بما انتهوا إليه من الأحكام في المسائل العقديّة.

ومما حرفوه من معان النصوص ولووا عنقه لإثبات عقائدهم لنصرة فكرتهم في عدااء علي عليه السلام: فذهبت طوائف منهم إلى تكفير علي عليه السلام وزعموا أنّ قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ} ¹⁶⁰⁷ نزل فيه. ومن ذلك تمجيد قاتل علي عليه السلام وجُرّ النصوص وتأويلها به فقالوا: أنزل الله في قاتل علي: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ} ¹⁶⁰⁸. وسبب ذلك موقفهم منه، وعداؤهم له بعد أن ناقشهم ليعودوا إلى الجماعة ويتركوا الخروج، وبسبب قتالهم وتفريق جموعهم.

وتفسير القرآن عند الخوارج إن كان ظاهره موافقاً لما اعتقدوه فليس لهم فيه تأويل يخرج النص عن مدلوله؛ ولكن عندما يعترضهم نصٌ يخالف ظاهره مبادئهم فإنهم يلجؤون إلى تأويل هذا النص ليكون مطاوعاً لرؤيتهم، ولا عليهم إن استعانوا على ذلك بما تُملّيه عقولهم وأهواؤهم، وربما استدلوها لتوجهاتهم

¹⁶⁰⁷ البقرة: 204/2.

¹⁶⁰⁸ البقرة: 207/2.

بما سمعوه من الروايات . بغض النظر عن رواها . وخاصة إن كان راويها من الخوارج ذاتهم، أو كان ممن يتفقون معه في العقيدة والمنهج.

المطلب الثالث: شروط التفسير (قواعده وضوابطه)

لا بدّ من التزام هذه الشروط عند تفسير القرآن، سواء كان التفسير بالمأثور أو بالرأي أو تفسيراً إشارياً، أو فقهياً أو نحوياً إعرابياً أو موضوعياً، أو أي نوع من أنواع التفسير. ويعد التفسير بالخروج عن هذه القيود والضوابط مردوداً على صاحبه غير مقبول.

وقد بين الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي رحمه الله تعالى في "روائع البيان" أن من أراد تفسير شيء من كتاب الله تعالى فلا بدّ له من أن يضبط منهجه التفسيري. أيًا كان مسلكه . بأربعة شروط، سواء كان يفسّر بالمأثور أو بالرأي. وسأعرض ما التزم المصنف بهذه الشروط:

الأول: "الالتزام بما صحّ عن رسول الله ﷺ؛ والحذر ممّا لم يصح؛ لأنّ في القرآن ما لا يدرك معناه إلا ببيانه ﷺ، لقوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} ¹⁶⁰⁹؛ فالأوامر والنواهي والإرشاد في القرآن يتوقّف فهمها على تمييز نوع النهي والأمر فيه، ومعرفة فرائضه وحدودها وقدرها وشروطها وقيودها. وليس لأحد القول في هذا إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ¹⁶¹⁰. ولكن المصنف رحمه الله تعالى لم يلتزم بذلك، فهو يسوق كلّ ما وقف عليه مما كان له سند معتبر أو ما ليس له سند من الروايات. وأحياناً يرمي طائفة من الأحاديث بالوضع والضعف لمجرد أنها خالفت ما سبق له من اعتقاد وما ارتحن نفسه له من عقيدة، ومن ذلك ما قاله: "وذكر أصحابنا خلود الفاسق في النار كالمشرك، لعموم قوله تعالى {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا} ¹⁶¹¹. وأما أحاديث عدم الخلود فمنها موضوع ومنها ضعيف السند أو المتن، والخلود وعدمه ليسا من الأصول التي بها التكفير، وأما خلود المشرك فمنها ¹⁶¹²."

¹⁶⁰⁹ النحل، 44/16.

¹⁶¹⁰ البوطي، محمد سعيد رمضان، (ت: 1434 هـ)، من روائع القرآن = تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، ط/مؤسسة

الرسالة. بيروت، ت/ط: 1420 هـ، ص 78.

¹⁶¹¹ الجن، 23/72

¹⁶¹² أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 4.

فانظر كيف حكم المصنف بالضعف والوضع على جميع روايات أحاديث الخروج من النار، ويدخل فيها أحاديث الشفاعة، وفيها روايات متفق على صحتها رواها الشيخين أو عند أحدهما مجانباً بذلك جادة المنهج العلمي في التفسير، فكان ينبغي له أن يناقش الأسانيد عند نقل الروايات لا أن يحكم عليها جملة بالوضع أو الضعف لمخالفتها مذهبه.

الثاني: "الالتزام بقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم بما أثر عنهم في التفسير. إذ إنّ تفسيرهم يعدُّ من الموقوف الذي له حكم المرفوع، وليس من التفسير بالرأي، وإنما بالرواية"¹⁶¹³. والمصنف وإن كان ينقل عن الصحابة والتابعين؛ ولكنه لا ينقله بأسلوب لا يُكسب القارئ علماً قطعياً؛ فهو كعادته بالنقل يجمع كل ما وقف عليه من الأقوال والروايات؛ وإذا رجح شيئاً منها فإنه يرجحه برؤيته أو رؤية جماعته، وقلماً يرجح أقوالاً مما سوى ذلك عن طريق المنهج والبحث العلمي.

الثالث: "الالتزام بقواعد اللغة وضوابطها في التفسير. فالقرآن بلسان عربي، وتفسره بالدلالات اللغوية والقواعد العربية. فمن لم يكن ذا بصيرة في العربية فليس له أن يفسر شيئاً من القرآن"¹⁶¹⁴. فعن مالك بن أنس رحمه الله تعالى قال: (ألا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر ذلك إلا جعلته نكالاً)¹⁶¹⁵. "فإذا التزم المفسر بهذه الشروط والضوابط فله أن يزيد في التفسير، مستنداً على دلالة المقتضى والقواعد العلمية"¹⁶¹⁶. عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلي رضي الله عنه: (هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر)¹⁶¹⁷. ومما يسجل للمصنف من النقاط الإيجابية أنه كان يعتني بوجوه اللغة، وفي هذا المضممار يُسرف في ذكر وجوه اللغة من النحو والصرف والإعراب، بل قد يصل أحياناً إلى المبالغة، فيذكر من الوجوه النحوية والإعرابية إلى حدٍّ يتعد فيه عن التفسير.

¹⁶¹³ البوطي، من روائع البيان، ص 78.

¹⁶¹⁴ البوطي، من روائع البيان، ص 78.

¹⁶¹⁵ البيهقي، شعب الإيمان، ج 3، ص 543.

¹⁶¹⁶ البوطي، من روائع القرآن، ص 79.

¹⁶¹⁷ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فكك الأسير، 3047، ج 4، ص 69.

الرابع: الالتزام بأصول الدين وقواعده، كدلالة العام والخاص، والمطلق والمقيد، وكالمفهوم والفحوى وغيرها من المسائل في علم الأصول؛ وبمجموعها تحصل ملكة علمية تؤهل صاحبها استنباط المعاني والأحكام من كتاب الله تعالى. وفي مثل هذا ممن لم تحصل له تلك الملكة قال رسول الله ﷺ: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)¹⁶¹⁸. وروى أبو داود والترمذي والنسائي قوله ﷺ: (من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)¹⁶¹⁹. قال البيهقي في شعب الإيمان: "هذا إن صح، وإنما أراد الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا لا يجوز تفسير القرآن به"¹⁶²⁰.

فهذه الشروط لا بدّ من التزامها سواء بالنسبة لمن يفسر القرآن بالمأثور أو لمن يفسره بالرأي. ولا خلاف بين هذين المنهجين في التفسير من حيث نقد أصحاب أحدهما على الآخرين، وإنما هو مجرد اختيار للطريقة، وما دامت الشروط متوافرة فلا ضير فيهما.

والمتأمل فيما يكتبه العلماء عن المنهج العلمي الرصين اتفسير آيات الله تعالى يجد أنهم يحرصون على أهمية تجرد المفسر عن أهوائه ومعتقداته وعصبيته وأخيلته وهم عن هذه الضوابط والشروط معرضون غافلون. قال الدكتور البوطي: هان عليهم القرآن وفرغت قلوبهم من الشعور بجلاله وهيئته، فاقتحموا إليه بالتفسير والتأويل، بما تهواه أنفسهم وتستدعيه عصبياتهم وأخيلتهم، وهم عن هذه الشروط والضوابط معرضون غافلون. فالقرآن عند هؤلاء الناس ليس أكثر من خادم لتأييد آرائهم ومذاهبهم وأخيلتهم!.... وعلى القرآن أن يكون طوع آرائهم والخادم لتصوراتهم وأفكارهم، فيجزّون القرآن إلى ذلك جزاً، ولو كان خارجاً حدود اللغة وضوابطها والحقيقة ومجازها!. ولا شك أن هؤلاء إنما يعبدون أفكارهم وقناعاتهم¹⁶²¹. وقد سبق أن المصنف كلام يوحى أنّ عصبيته ومعتقداته وقناعاته الذاتية قد حكمت عليه مما أضّر بمنهجه في التفسير.

"وما يسلكه بعض الناس من تفسير الآيات الكونية في كتاب الله طبق نظريات علمية، لا دلالة في الآية عليها بميزانها اللغوي وحسب القواعد العلمية للتفسير، فهو من قبيل التفسير الفاسد الذي يتبع فيه المفسر رأيه المجرد. ومثله ما يسمى بالتفسير الإشاري أو الباطني الذي ينتهجه بعض الفرق الباطنية أو

¹⁶¹⁸ الترمذي، سنن الترمذي، سبق تخريج.

¹⁶¹⁹ الترمذي، السنن، ج 5، ص 50.

¹⁶²⁰ البوطي، من روائع القرآن، ص 79.

¹⁶²¹ البوطي، من روائع القرآن = تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، ص 80..82.

المنحرفون؛ ويسير وراءهم في ذلك طائفة أخرى من الناس، هان عليهم القرآن وفرغت قلوبهم من الشعور بجلاله وهيبته، فاقترحوا إليه بالتفسير والتأويل، بما تمناه أنفسهم وتستدعيه عصبياهم وأخيلتهم، وهم عن هذه الشروط والضوابط معرضون غافلون. فالقرآن عند هؤلاء الناس ليس أكثر من خادم لتأييد آرائهم ومذاهبهم وأخيلتهم! ولهم أن يختاروا ما يشاؤون من المذاهب والآراء والتصورات في حق أنفسهم ومصيرهم والكون الذي من حولهم، وعلى القرآن أن يكون طوع آرائهم والخادم لتصوراتهم وأفكارهم، فيجرون القرآن إلى ذلك جراً، ولو كان خارجاً حدود اللغة وضوابطها والحقيقة ومجازها!. ولا شك أن هؤلاء إنما يعبدون أفكارهم وقناعاتهم. فيجب الحذر من عدوى الأفكار والقناعات الذاتية. قال تعالى: {أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَفَّلَ لَبِّهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ} ¹⁶²². فمن توقرت عنده أدوات التفسير فليلتزم بضوابطه، مقتدياً بأصحاب رسول الله ﷺ والذين نهجوا نهجهم. حيث كانوا يتحللون بالأدب مع كتاب الله وتوقيره، فكانوا يجعلون نصوص القرآن حاكمة على آرائهم، خلافاً لمن راح يفسر القرآن بالرأي والهوى، لنصرة رأيه وتأييد مذهبه

ذكر الإمام السيوطي رحمه الله تعالى: من أراد تفسير القرآن؛ فعليه أن يطلبه من القرآن أولاً؛ فما أجمل منه في مكان فُسر في مكان آخر، وما اختصر في موضع بُسط في موضع آخر. ثم يطلبه من السنة، فإنها شارحة وموضحة للقرآن؛ وقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما في القرآن ¹⁶²³، قال تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ} ¹⁶²⁴. و"إن من شرط التفسير صحة الاعتقاد ولزوم سنة الدين، فمن لم يكن كذلك فلا يؤتمن على دنيا ولا دين، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟ وكذلك من كان متهماً بالإلحاد وإثارة الفتنة وإغراء الناس والخداع؛ كالباطنية وغلاة الرافضة. ومن كان متهماً بهوى حمله هواه على ما يوافق بدعته، كالقدرية" ¹⁶²⁵. ويجب أن يكون اعتماد المفسر على النقل الثابت الصحيح، ويتجنب المحدثات. ومن شرطه صحة المقصد، لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا} ¹⁶²⁶ فيزهد في الدنيا ولا يرغب فيها، حتى لا يتخذها وسيلة إلى عرض، فيصدّه عن صواب قصده، ويفسد عليه صحة عمله. ومن لوازم

¹⁶²² الجاثية، 23/45.

¹⁶²³ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 4، ص 200.

¹⁶²⁴ النساء، 105/4.

¹⁶²⁵ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 4، ص 201.

¹⁶²⁶ العنكبوت، 69/29.

المفسّر أن يكون ممتلئاً من الإعراب، كي لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام، لأنّه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان فتأويله يؤدّي إلى تعطيله"1627.

وقد كان "النزاع في تفسير القرآن زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم قليل جداً، وهو بين التابعين قليل بالنسبة إلى ما بعدهم؛ ومن التابعين من تلقّى جميع التفسير عن الصحابة، وربما تكلموا في بعض منه بالاستنباط والاستدلال. فالخلاف في تفسير القرآن كان قليلاً بين السلف. والخلاف الذي وقع بينهم إن صحّ. قليل، وغالبه يرجع إلى اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد"1628.

فأين توجد هذه الشروط في تفسير المصنف عندما يفسر مثل قوله تعالى {بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ}1629 فيقول: "حاجز من قدرة الله جل وعلا، أو قيل البحران بحر فارس وبحر الروم، والفاصل الحاجز بينهما جزائر، وقيل بحر الروم وبحر الهند والحجاز حاجز، وقيل الحاجز الناس، وقيل بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان في كل عام، وزعم بعض الجهال أنّهما فاطمة وعلي، وفيه من نحو هذا أقوال باطلة"1630. وأين تتوفر بعض هذا الشروط والضوابط عند المصنف عندما يفسر نصّاً كقوله تعالى {الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ}1631 فيقول: "واللمم الصغائر. وليست معلومة عند جمهور أصحابنا، لئلا يُجترأ عليها"1632. مع أن اللمم والصغائر معلومة. كما بين العلماء، فقال الرازي: "سمي ذنب المؤمن لمماً لأنه كالطيف والخيال يطراً ولا يبقى، لأن المؤمن كلما يفرغ من الذنب يندم، إنّما المكذب هو الذي يصير على الذنب"1633.

إن قواعد اللغة هي أدوات الفهم الصحيح، مما يمنع التحريف والفهم الخاطئ ويحقق الموضوعية حيث تعمل القواعد كمعيار أمين للتخلص من سيطرة الآراء المسبقة وتقلل من تأثير النزعة الذاتية والأهواء الشخصية في التفسير مما يحول دون الوصول لمراد الآية الكريمة والالتزام بالقواعد يساهم في بناء الثقة لأن الالتزام بمنهجية واضحة يزيد مصداقية المفسر ويدعم الثقة بما وصل إليه من نتائج وإهمال هذه القواعد

1627 السيوطي، الإِتقان، ج 4، ص 203.

1628 السيوطي، الإِتقان، ج 4، ص 203.

1629 الرحمن، 20/55.

1630 أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 13، ص 397.

1631 النجم، 32/53.

1632 أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 40.

1633 الرازي، مفاتيح الغيب، ج 32، ص 303.

يفتح الباب على مصراعيه للتأويلات الباطلة والأفكار الجانحة بينما الالتزام بحمي النص من العبث ويحفظ مراد قائلة بكل أمانة فالضوابط الجيدة توجه العقل لضمان فهم صحيح متوازن للنصوص وهو ضرورة حتمية لسلامة التفسير وصحته وقبوله، وحماية النص من الأهواء لضمان وصول معناه الحقيقي.

إن التزام المفسر بضوابط اللغة وقواعد التفسير ليس رفاهية علمية، بل هو ضرورة حتمية لسلامة التفسير وقبوله وصحته والاعتماد عليه. إذ القواعد تمثل السياق الذي يحمي النص من شبك الأهواء وعبث المتلاعبين ويضمن وصول مراد منزله ومعناه الحقيقي إلى الناس بدون تحريف، وإلا صار التفسير مجرد آراء شخصية لا تستند إلى أساس، ويصبح المفسر أسيراً لأفكاره الخاصة بعيداً عن مراد النص الأصلي.

كما أنَّ معرفة ضوابط التفسير وقواعده تعود أهميتها على المفسر، فيطمئن على خلوه عمله من الخطأ، ويتأكد من أنه سليم من شطط الرأي وزيف الهوى بتأويل فاسد. وكذلك تعود فوائد معرفة قواعد التفسير على قارئ التفسير، إذ يميّز بها بين التفسير السوي من غيره. وبهذا المعنى يقول الإمام السيوطي في "الإتقان" موضحاً العلوم التي يحتاج المفسر إليها وهي: "اللغة، ليعرف شرح الألفاظ ومدلولاتها. فلا يحل لأحد أن يتكلم في كتاب الله إن لم يعلم لغات العرب. ولا تكفي معرفة اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر. والنحو، لأن المعنى يختلف باختلاف الإعراب. والتصريف، فبه تُعرف الأبنية والصيغ"¹⁶³⁴.

وقد ضرب الإمام الزمخشري مثالا على من يحكم علم اللغة وقواعدها إذا شأوا أن يفسر آية: "إِنَّ مِنْ بَدْعِ التَّفَاسِيرِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِمَامَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ}¹⁶³⁵ جمع "أم"، والناس يُدعون بأسمائهم دون آبائهم يوم القيامة. وهذا غلط سببه الجهل بالتصريف. والاشتقاق، فإذا كان اشتقاق الاسم من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كاشتقاق المسيح، هل هو من السياحة أو المسح؟ والمعاني والبيان والبديع؛ فبالمعاني تعرف خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالبيان تعرف خواصها من حيث اختلافها بوضوح الدلالة وخفائها، وبالبديع تعرف وجوه تحسين الكلام. وعلوم البلاغة من أهم أركان المفسر، فبه يدرك الإعجاز. والإعجاز لا يمكن تحصيله لغير ذوي الفطر السليمة بالتمرن على المعاني والبيان. وإن معرفة الفصح والأفصح لا يدرك إلا بالذوق، وليس كل المشتغلين بالنحو

¹⁶³⁴ السيوطي، الإتقان، ج 4، ص 213.

¹⁶³⁵ الإسراء، 71/17.

من أهل الذوق؛ وإنما هو للذين اشتغلوا حتى تكونت فيهم ملكة؛ فإليهم يرجع في معرفة الكلام¹⁶³⁶.
 وكمثل تفسيره لقول الله تعالى {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}¹⁶³⁷ عندما يستدل المصنف لنصرة مذهبه
 بأحاديث لم تُعرف رواها، ولكنه استدلل بها بقوله: "وفي الحديث" (لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالله وبـي
 وبالبعث والقدر خيره وشره)¹⁶³⁸. وهو وإن كان معناه صحيح معلوم من الدين؛ ولكن إن لم يكن له
 نسبة إلى أحد الرواة فلا يجوز رفعه للنبي ﷺ.

و"على المفسر أن يتعاهد بقاء النظم على حسنه، والبلاغة على كمالها، ويبقي ما وقع به التحدي
 سليما من القادح. وبهذا يظهر عجائب كلام الله تعالى. فهذه قاعدة الفصاحة وواسطة والبلاغة. وعلم
 القراءات، ليعرف كيفية النطق بالقرآن. وبالقرارات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض. وأصول
 الدين، ففي القرآن آيات دالة على ما لا يجوز على الله تعالى؛ فيها يستدل الأصولي على ما يستحيل وما
 يجب وما يجوز على الله تعالى. وأصول الفقه، لمعرفة وجه الاستدلال على الأحكام واستنباطها. وأسباب
 النزول والقصص، ليعرف معنى الآية بحسب ما أنزلت فيه. والناسخ والمنسوخ، ليعلم المحكم. ومنها الفقه.
 والأحاديث المبينة للمجمل والمبهم في القرآن. وكذلك علم الموهبة، الذي يورثه الله تعالى لمن عمل بما
 علم"¹⁶³⁹. قال الله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}¹⁶⁴⁰ فأصحاب هذا العلم
 هم أهل التقوى الحقيقي، ولذا علمهم الله ما لم يعلم أحداً من العالمين.

والقرآن الكريم لا تنقضي عجائبه. "وما ورد بيانه عن صاحب الشرع فيه كفاية عن فكر من
 بعده، وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذ فكر أهل العلم بعده، ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد. ويجب
 على المفسر أن يتحرى مطابقة النص، ويتحرز عن نقص ما يحتاج إليه لإيضاح المعنى، أو زيادة لا تليق
 به. وليحذر أن يحيد عن المعنى، بل عليه مراعاة المعنى الحقيقي والمجازي، والغرض الذي سبق له الكلام،
 ويؤاخي بين المفردات. ويجب عليه البدء بالعلوم اللفظية، وتحقيق الألفاظ المفردة؛ من اللغة والتصريف

¹⁶³⁶ الرمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 2، ص 682.

¹⁶³⁷ القمر، 49/54.

¹⁶³⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 74.

¹⁶³⁹ انظر "الإتقان في علوم القرآن" للإمام السيوطي، ج 4، ص 214، 215.

¹⁶⁴⁰ البقرة، 282/2.

فالاشتقاق، ثم بحسب التركيب، فيبدأ بالإعراب ثم بالمعاني ثم البيان فالبديع، ثم يبين المعنى المراد ثم الاستنباط ثم الإشارات¹⁶⁴¹.

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْسِّرَ شَيْئاً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَضْبُطَ عَمَلَهُ التَّفْسِيرِيَّ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ وَأَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْهَا. وَلَمْ يَكُنْ فِي مَنَهِجِ الْمَصْنِفِ التَّقْيُّدُ بِجَمِيعِ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَالضُّوَابِطِ؛ بَلْ كَانَ فِي تَفْسِيرِهِ إِذَا عَرَّضَ عَنْ بَعْضِ هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَإِذَا قَصُرَ فِيهَا، أَوْ اسْتَطْرَدَّ وَغَلَوَ.

وقد سبق من كلام المصنف مما لم تتحقق فيه شروط التفسير؛ ومن ذلك ما قاله عند تفسير قوله تعالى {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ}¹⁶⁴² حيث نفى صحة قول مخالفه - ومخالفوه هنا هم أهل السنة والجماعة - فقال: "قال المخالفون بأن الذين آمنوا هم عمر وأبو بكر وعثمان وعلي، وإن استخلافهم هو إمامتهم العظمى. وبعد أن حكى قول أهل السنة أنكر عليهم برده ورؤيته الشخصية والتأثر بالمذهب العقدي بأن دخول عثمان وعلي بطلان في ذلك"¹⁶⁴³.

وقد فسر الإمام القشيري رحمه الله تعالى الآية: "وعد الله حق وكلامه صدق، والآية تدل على صحة الخلفاء الأربعة لأنه - بالإجماع - لم يتقدمهم في الفضيلة - إلى يومنا - أحد فأولئك مقطوع بإمامتهم، وصدق وعد الله فيهم، وهم على الدين المرضي من قبل الله، ولقد آمنوا بعد خوفهم، وقاموا بسياسة المسلمين، والدُّبُّ عن حوزة الإسلام أحسن قيام. وفي الآية إشارة إلى أئمة الدين الذين هم أركان الملة ودعائم الإسلام، الناصحون لعباده، الهادون من يسترشد في الله إذ الخلل في أمر المسلمين من الولاة الظلمة ضرره مقصور على ما يتعلّق بأحكام الدنيا، فأما حفاظ الدين فهم الأئمة من العلماء"¹⁶⁴⁴.

وهذا يدلُّ على أن الخوارج يستندون إلى الرأي في التفسير متأثرين بما يعتقدوه في مذهبهم. وهذا ما تبين منهم بعد تتبع أقوالهم في التفسير، وخاصة للآيات التي تتعلّق بالاعتقاد. فلم يكن تفسيرهم ناتج عن التحري وبذل الوسع للوصول إلى الصواب في التفسير؛ بل كان نتيجة لما سبق لهم من رأي واعتقاد دفعهم إليه الهوى ونصرة للمذهب.

¹⁶⁴¹ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 228.

¹⁶⁴² النور، 55/24.

¹⁶⁴³ أنظر تفسير أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 11، ص 338.

¹⁶⁴⁴ القشيري، لطائف الإشارات، ج 2، ص 621.

المطلب الرابع: تصنيف تفسير الخوارج

لم يكن للخوارج إنتاج في تفسير القرآن كما كان لغيرهم؛ والذي وصل إلينا من تفسير الخوارج هو بعض الآراء لآيات معلومة؛ إما لتعلقها بمعتقدات مذهبهم، كمناظراتهم ومجادلاتهم. وإما لأنها مما يصلح بنظرهم للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه بالرأي بعد أن تأولوها.

وأكثر فرق الخوارج تفككت ولم يعد لها ولا لمعتقداتها وجود إلا لأفراد متفرقين في البلاد. وأما الإباضية - المتبرئة من انتسابها للخوارج - فإنهم موجودون إلى يومنا هذا، وهم منتشرون في المغرب وحضرموت وعمان وزنجبار. وما ذكره المؤرخون من تفسير الخوارج إنما هو عبارة عن آراء واجتهادات فردية لبعض رؤوس الخوارج؛ فلم يصنف في التفسير إلا أفراد من الإباضية. فلهذا لا يمكن القول عن تفسير الخوارج بأنه تفسير للقرآن بالقرآن، أو تفسير بالسنة، أو أنه من تفسير الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم جميعاً؛ وهو التفسير الذي يصطلح عليه العلماء "التفسير بالمأثور". وذلك لأنه لم يكن للخوارج تصنيف كامل في التفسير، إلا ما كان للإباضية، وهو حصيلة قليلة؛ ولكن بالنظر إلى تلك الحصيلة القليلة للإباضية، وإلى ما كان أقلّ منها من مجادلات الخوارج وتساؤلاتهم وآرائهم في التفسير؛ فيمكن حمل نتائج الخوارج التفسيرية على القسم المسمى "التفسير بالرأي"؛ وقد تبين أن منه المقبول وأكثره مردود؛ فهذا القسم إن توفرت فيه شروط القبول قبل، وإلا ردّ.

ومع أن المصنف رحمه الله تعالى كان يفسر برأيه؛ ولكنه لا يرى ما فسر على أنه من التفسير بالرأي المخالف لجمهور المسلمين؛ بل إنه على العكس من ذلك، فهو يذمّ التفسير بالرأي؛ فينقل قولاً لعمر رضي الله: (إنّ أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها وتفلت منهم أن يعوها، وسئلوا فقالوا برأيهم فضلوا وأضلوا)¹⁶⁴⁵ وعن بعض: ما حدثك أصحاب النبي ﷺ به فحدث، وما حدثك أصحاب الرأي فارم به في البحر¹⁶⁴⁶.

حتى إن "السلف الصالح منهم من فسر القرآن وتكلم في معانيه - وهم الأكثرون - ومنهم من توقف عن الكلام فيه احتياطاً لما ورد من التشديد في ذلك. فقد قالت عائشة رضي الله عنها: (ما كان

¹⁶⁴⁵ الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 5، ص 256.

¹⁶⁴⁶ أطفيش، هيبان الزاد، ج 14، ص 77.

رسول الله ﷺ يفسر من كتاب الله إلا آياً بعدد، علمه إياهن جبريل¹⁶⁴⁷. وقال ﷺ: (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)¹⁶⁴⁸. وتأول المفسرون حديث عائشة رضي الله عنها بأنه في مغيبات القرآن التي لا تعلم إلا بتوقيف من الله تعالى. وتأول الحديث الآخر بأنه فيمن تكلم في القرآن بغير علم ولا أدوات، لا فيمن تكلم فيما تقتضيه أدوات العلوم ونظر في أقوال العلماء المتقدمين، فإن هذا لم يقل في القرآن برأيه¹⁶⁴⁹.

وبعيداً وصف قلة مشاركة الخوارج في التفسير بالقسم الثالث المسمى "التفسير الإشاري"؛ لما له من شروط أدق لا بد من توافرها ليصحّ اعتباره. فإذا تم اعتبار مشاركات الخوارج الفردية، فيمكن أن تصنف على أنه من قبيل التفسير الموضوعي المجزوء، حيث لم تكن لهم مشاركة تامة في موضوع من الموضوعات أو مسألة من المسائل العقدية. فلم يتم لهم دراسة متكاملة حول موضوع مستقل من مسائل العقيدة؛ لا في موضوع التكفير والخلود في النار، ولا في مسألة رؤية الله ولا الشفاعة ولا غيرها.

ولا يخلو كتاب "هميان الزاد" من غوص ودرر وفوائد عميقة حيث أنه أتى بكلام بديع في مواطن شتى من تفسيره كما أتى وكان في منهج مصنف الحديث بما يشبه التفسير الإشاري لبعض آيات القرآن؛ كالذي ذكره حيث قال: "تميزت آية الكرسي بكونها أعظم آية في القرآن، لما جمعت من أصول الأسماء والصفات من الألوهية والوحدانية والحياة والعلم والقيومية والملك والقدرة والإرادة. ف {الله} إشارة إلى الذات، و {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} إشارة إلى توحيد الذات، و {الْحَيُّ الْقَيُّومُ} إشارة إلى صفات الذات. و {لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ} تقديس له عن صفات الحادث، وقوله {لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} إشارة إلى الأفعال كلها وأنها جميعاً منه وإليه. وقوله {مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ} إشارة إلى صفة العلم، والانفراد بالعلم على قدر مشيئته وإرادته. وقوله {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ} إشارة إلى عظمة ملكه وكمال قدرته، وقوله {وَلَا يَئُودُهُ}

¹⁶⁴⁷ رواه أبو الحسن الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن عائشة رضي الله تعالى عنها بلفظ: (أن النبي ﷺ كان لا يفسر شيئاً من القرآن برأيه، إلا آيات بعدد، علمه إياهن جبريل). انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ج 3، ص 303.

¹⁶⁴⁸ الترمذي، سنن الترمذي، ج 5، ص 50.

¹⁶⁴⁹ ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، ج 1، ص 20.

حِفْظُهُمَا} إشارة إلى صفة القدرة وكمالها، وتنزيهاً عن الضعف والنقصان. وقوله {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} إشارة إلى وصفين عظيمين من الصفات¹⁶⁵⁰.

والإشارة التي تحتاج إلى تأمل لإدراكها هي كالتي ذكره الرازي رحمه الله في هذه الآية، حيث قال: "قوله {يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم} وهو إشارة إلى كونه سبحانه عالماً بالكل، ثم قال: {ولا يحيطون بشيء من علمه} وهو إشارة إلى كون غيره غير عالم بجميع المعلومات، ثم إنه لما بين كمال ملكه وحكمه في السموات وفي الأرض، بين أن ملكه فيما وراء السماوات والأرض أعظم وأجل، وأن ذلك مما لا تصل إليه أوهام المتوهمين وينقطع دون الارتقاء إلى أدنى درجة من درجاتها المتخيلين، فقال: {وسع كرسيه السماوات والأرض} ثم بين أن نفاذ حكمه وملكه في الكل على نعت واحد وصورة واحدة، فقال: {ولا يؤده حفظهما} ثم لما بين كونه قيوماً بمعنى كونه مقوماً للمحدثات والممكنات والمخلوقات، بين كونه قيوماً بمعنى قائماً بنفسه وذاته، منزهاً عن الاحتياج إلى غيره في أمر من الأمور، فتعالى عن أن يكون متحيزاً حتى يحتاج إلى مكان، أو متغيراً حتى يحتاج إلى زمان، فقال: {وهو العلي العظيم} فالمراد منه العلو والعظمة، بمعنى أنه لا يحتاج إلى غيره في أمر من الأمور، ولا ينسب غيره في صفة من الصفات ولا في نعت من النعوت، فقال {وهو العلي العظيم} إشارة إلى ما بدأ به في الآية من كونه قيوماً بمعنى كونه قائماً بذاته مقوماً لغيره، ومن أحاط عقله بما ذكرنا علم أنه ليس عند العقول البشرية من الأمور الإلهية كلام أكمل ولا برهان أوضح مما اشتملت عليه هذه الآيات¹⁶⁵¹.

وذكر الإمام السيوطي رحمه الله تعالى بأنّ التفسير "ينقسم إلى قسم ورد بالنقل، وقسم لم يرد. فما ورد عن النبي ﷺ يُبحث عن صحّة سنده؛ وأما تفسير الصحابي من الأسباب والقرائن فلا شك فيه؛ فإن تعارضت أقوالهم جُمع بينها إن أمكن؛ فإن تعذر الجمع قُدّم قول ابن عباس، لأنّ النبي ﷺ دعا له: (اللّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ)¹⁶⁵². وفي الصحابة رضوان الله تعالى عليهم من اشتهر بصفة، كما قال ﷺ: (أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدُّهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان بن عفان، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أبي بن كعب، ولكل أمة أمين، وأمين

¹⁶⁵⁰ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 2، ص 441.

¹⁶⁵¹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 7، ص 8.

¹⁶⁵² ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ج 15، ص 531.

هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح¹⁶⁵³. وأما ما ورد من التفسير عن التابعين فهو كالذي ورد عن الصحابة. وتعدّد أقوالهم في التفسير يفيد كمال الإعجاز والفصاحة. وأما ما لم يرد فيه نقل، فتفسيره بمعرفة مفردات الألفاظ وسياق العبارة، وما يتّفق مع قراءة من القراءات¹⁶⁵⁴. والخوارج لا يولون اهتماماً للسند من حيث النقل، ولا يرجحون بين أقوال الصحابة والتابعين في التفسير وفقاً للمعايير العلمية؛ وإنما يرجحون القول الذي يتفق مع وجهتهم.

وسبب قلة إنتاج الخوارج للتفسير يعود إلى أن أكثرهم كانوا من قبائل البادية، وهم يعيشون حياة البداوة في بساطتها من حيث الفطرة والاحتياجات الخدمية، ومن حيث الصعوبة والمشقة في تأمين متطلبات العيش الأصلية؛ فلذلك كانت حياتهم بعيدة عن الاهتمام بالعلم. إضافة إلى انغلاقهم على أنفسهم، وعدم رغبتهم في الاندماج مع غيرهم؛ لأنهم يرون أنهم وحدهم على المنهج الحق؛ وغيرهم بعيد عنه. ومع هذا فقد كانوا يرون الكذب شنيعاً لولائهم لجماعتهم وعقيدتهم، ويتمسكون بعقيدتهم وآراءهم الفقهية. كيف لا يكونون كذلك وهم يرون بأن الكذب يُخرج المسلم عن دينه ويخلده في النار. وقد يكون هذا من الأسباب التي جعلت علماءهم يهابون من الخوض في تفسير القرآن، ويتورعون عن البحث فيه. وهم إن فعلوا ذلك فإنهم سيجدون أنفسهم أمامهم مفاجأتين؛ الأولى هي وصولهم إلى المعنى المقصود الذي فيه الحق، فإن تجاهلوه فقد كذبوا على الله تعالى وهم يتورعون عن ذلك. وقد "سئل بعض أمراء الخوارج لماذا لا تفسر القرآن؟ فأجاب بأن قوله تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ (44) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (45)} ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ¹⁶⁵⁵ يجعله يحجم عن التفسير¹⁶⁵⁶.

وبعد هذا فلعل من له مشاركة بالتفسير من هذه الفرق أن يطلعوا على قواعد التفسير السليم وينظروا في التفسير الحقّ المخالف لمنهجهم ومعتقداتهم! فحينئذ إما أن يتخلوا عن آرائهم ويحكموا على أنفسهم بالزيف والضلال؛ وإما أن يردّوا الحق، ولا يقبلوا بعقيدة أهل الحقّ التي لا تتفق مع عقيدتهم. ولم يكن عند الخوارج الوقت الكافي لانخراطهم مع الآخرين ولو لمجاوريتهم؛ وذلك لأنهم كانوا منشغلين بالحرب والقتال مع من خالفهم. وكانت حروبهم طويلة متتالية، فقد حاربوا الأمويين ومن بعدهم

¹⁶⁵³ الترمذي، سنن الترمذي، ج 6، ص 135.

¹⁶⁵⁴ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 221.. 223.

¹⁶⁵⁵ الحاققة، 52/69.

¹⁶⁵⁶ حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 2، ص 234.

العباسيين، وهذا انعكس عليهم بالضعف وتششت الجهد، وهذا من أهم أسباب ابتعادهم عن العلم والبحث والتصنيف. فلهذا لم يستطع الخوارج أن يصنفوا في التفسير. ولهذا كان تفسيرهم قليلاً، يفتقر إلى العلوم التي يحتاجها المفسر. وهذا القليل خالفوا فيه جمهور الأمة؛ فهو من جهة يفتقر إلى النقل وصحة السند، ومن جهة أخرى يقوم على الرأي المصاحب للهوى. أضف إلى ذلك عدم اتفاق الخوارج على قول ورأي واحد بالتفسير؛ بل غالباً ما ينقض بعضهم رأي بعض فيختلفون في النص الواحد وتتعدد فيه آراؤهم.

والعلماء يقولون بأن "الاختلاف في التفسير نوعان؛ نوع بالنقل، وآخر بغيره. والمنقول إما عنه ﷺ أو عن غيره. وهذا منه ما يمكن معرفة صحيحه من غيره، ومنه ما لا حاجة إلى معرفته؛ فما كان منه صحيحاً عن النبي ﷺ قبل، وما نقل عن أهل الكتاب فلا يصدق ولا يكذب، لقوله ﷺ: (ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمناً بالله ورسله، فإن كان باطلاً لم تصدقوه، وإن كان حقاً لم تكذبوه)¹⁶⁵⁷. وأما ما نُقل عن التابعين، واختلفوا فيه لم يكن حجة على بعض، وما نُقل صحيحاً عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقدم على ما نُقل عن التابعين؛ لاحتمال أنهم سمعوه من النبي أو ممن سمعه منه ﷺ؛ ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ولأن الصحابي يجزم بما يقوله، فلا يتصور أخذه عن أهل الكتاب، سيما وقد نھوا عن تصديقهم"¹⁶⁵⁸.

والمصنف رحمه الله تعالى توسع بالنقل عن أهل الكتاب، ويستدل بأقوالهم في التفسير، غاضاً طرفه عن السند، وعن المعنى أحياناً، فيذكر من ذلك على سبيل الجمع والاستطراد لا على سبيل الاستشهاد والاستدلال.

وينقسم التفسير أيضاً إلى ما يمكن معرفة صحيحه. وهو كثير. وإلى ما يُتوقف فيه. ولذلك قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "ثلاثة ليس لها أصل؛ التفسير والملاحم والمغازي"¹⁶⁵⁹. لأن غالبها مراسيل. وقد أكثر المصنف من هذه الأمور الثلاثة، دون تمييز بين ما يصلح وما لا يصلح.

¹⁶⁵⁷ أبو داود، سنن أبي داود، ج 3، ص 318.

¹⁶⁵⁸ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس الحارثي الحنبلي الدمشقي (ت: 728 هـ)، مقدمة في أصول التفسير، نشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ت/ط: 1490 هـ، ص 25.

¹⁶⁵⁹ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج 4، ص 206.

و"القسم الذي يُعلم بالاستدلال أكثره خطأ؛ فقد اهتمّ المشتغلون به بالمعنى الذي رأوه، من غير نظر إلى ما تستحقّه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وهو الذي وقع بعد الصحابة والتابعين وتابعيهم رضي الله تعالى عنهم، وتفسير هؤلاء لا يكاد يوجد فيها خطأ. ثمّ جاء قوم اعتقدوا بمعانٍ فحملوا ألفاظ القرآن عليها، وآخرون فسّروا القرآن بأقلّ معرفة بلغة العرب؛ وهؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى، وفي صحة المعنى الذي فسّروا به القرآن. وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق"1660.

والمصنف جمع من التفسير ما يمكن معرفة صحيحه، وما يتوقف فيه؛ ولكنه بالإضافة إلى ذلك احتوى تفسيراً مخالفاً - وخاصة في تفسير الآيات التي يستدلُّ بها على مذهبه - ومنه كثرة النقل بلا سند من باب "قيل وقال". ومنه أيضاً نقل الروايات الإسرائيلية مما لا حاجة إلى ذكره في التفسير.

"ومن المفسّرين من يسلبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأريد به، ومنهم من يحملونه على ما لم يدلّ عليه ولم يرد به؛ وقد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، وقد يكون حقّاً؛ فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول. فالذين أخطأوا - كأهل البدع - الذين اعتقدوا مذاهب باطلة، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على رأيهم، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم؛ وقد صنّفوا تفاسير على أصول مذهبهم. وهؤلاء منهم حسنُ العبارة، فيدسّ البدع في كلامه، فلا يعلم بها أكثر الناس، فيروج على أهل السنة كثيراً من التفاسير الباطلة. والتفسير كلّما كان أتبع للسنة، كان أسلم من البدعة. وإن كان للصحابة والتابعين والأئمة تفسير، ففسّر شخص الآية بقول آخر موافقٍ لاعتقاده، مخالفٍ لمذاهب الصحابة والتابعين، صار مشاركاً لأهل البدع فيه. فالسلف الصالح أعلم بالتفسير ومعانيه، وبالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ. وأما الذين أخطؤوا في الدليل لا في المدلول، فإنهم يفسّرون القرآن بمعانٍ صحيحة؛ ولكنّ القرآن لا يدلُّ عليها؛ ما لم يكن فيه معان باطلة"1661.

وقد حكى المصنف رواية ذكرها القرطبي في تفسيره، وساقها كمال الدين الدميري (ت: 808 هـ) في "حياة الحيوان الكبرى"؛ ولكن المصنف نسب رواية هذه الحكاية لجماعته فقال: "قال جماعة من قومنا: إنّ النبي ﷺ سأل ربّه أن يُريه أصحاب الكهف، فقال إنك لن تراهم في الدنيا؛ ولكن ابعث إليهم أربعة من أصحابك، ليبلّغهم ويدعوهم إلى الإيمان بك، فابسط كساءك وأجلس على طرف منه أبا بكر،

1660 السيوطي، الإتيقان، ج 4، ص 206.

1661 السيوطي، الإتيقان، ج 4، ص 206.

وعلى الثاني عمر، وعلى الثالث علياً، وعلى الرابع أبا ذرٍّ، ثم ادعُ المسخرة لسليمان عليه السلام، فإنَّ الله تعالى أمرها أن تطيعك؛ ففعل عليه السلام ذلك، فحملتهم الريح حتى انطلقت بهم إلى باب الكهف، فلما دنوا منه قام الكلب ونبح عليهم وهشَّ وحرك رأسه وحمل عليهم، وأوماً برأسه ليدخلوا الكهف، فدخلوا قائلين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فردَّ الله تعالى عليهم أرواحهم وقالوا وعليكم السلام وعلى رسول الله السلام وعليكم بما بلَّغتم، وجلسوا يتحدثون، وآمنوا برسول الله عليه السلام ودينه، وقالوا أقرئوا محمداً منَّا السلام؛ ثم جلس كلٌّ منهم على مكانه في الثوب وحملتهم الريح، فهبط جبريل فأخبره بما قالوه، فلما أوصلهم إليه عليه السلام أخبروا بما قال أصحاب الكهف ولما قضى الكلام قبض الله أرواحهم، وذكروا له ذلك عليه السلام وكذا جبريل وسيحييهم الله تعالى للمهدي، فيسلم عليهم ويرجعون موتى¹⁶⁶².

فلعلَّ الفارئ لاحظ أنه لا حاجة لذكر هذه الرواية . بغضِّ النظر عن سندها . في معرض تفسير القرآن المجيد . وليس كلَّ ما قيل يقال؛ فقد ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله عليه السلام: (إن الله كره لكم قيل وقال.. الحديث)¹⁶⁶³.

والتفسير له مأخذه، وأهمُّها النقل عن النبي عليه السلام. قال الزركشي: "وأهمَّ مآخذ التفسير النقل عن النبي عليه السلام، ثم الأخذ بقول الصحابي، ومن بعدها أقوال التابعين. ويجب الحذر من الضعيف والموضوع. والأخذ بقول الصحابي في التفسير بمنزلة المرفوع؛ وذلك مخصوص بسبب النزول أو نحوه مما لا مدخل للرأي فيه. وأما أقوال التابعين الذين حكى المفسرون أقوالهم، فغالبيتها تلقوها عن الصحابة. وقد يرُدُّ عنهم عبارات مختلفة، فيُظنُّ فيها اختلاف، فتُحكى أقوالاً وهي ليست كذلك؛ بل كلٌّ منهم ذكر معنى من معاني الآية؛ إمَّا لأنه أظهر عنده، أو لأنه الأليق بحال السائل؛ وإمَّا أن يكون بعضهم أخبر بلازمه ونظيره، وأخبر غيره بثمرته ومقصوده؛ والكلُّ يؤوَّل إلى معنى واحد غالباً. فإذا لم يمكن الجمع بين أقوالهم، فإنَّ المتأخِّر من القولين يقدِّم على المتقدم، هذا إن استويا في الصحة، وإلا يقدِّم الصحيح. ثم الأخذ بمطلق اللغة. روى البيهقي عن مالك رحمهما الله، أنه عليه السلام قال: (لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا)¹⁶⁶⁴. ومن وجوهه: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمقتضب من

¹⁶⁶² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 10، ق 1، ص 89.

¹⁶⁶³ ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ج 13، ص 28.

¹⁶⁶⁴ البيهقي، شعب الإيمان، ج 3، ص 543.

الشرع؛ ومنه دعاؤه ﷺ لابن عباس: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)¹⁶⁶⁵، ومثله قول علي (إلا فهما يؤتاه الرجل في القرآن)¹⁶⁶⁶؛ ولهذا تعددت أقوال الصحابة في الآية. ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد بلا مستند، لقوله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} ¹⁶⁶⁷، وقوله {وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} ¹⁶⁶⁸. وقال ﷺ فيما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي: (من تكلم في القرآن برأيه، فأصاب فقد أخطأ)¹⁶⁶⁹، وقال: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)¹⁶⁷⁰. وهذا الحديث إن صح فإنما أراد به الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يسنده برهان، فإن القول به جائز. وإنما أراد به: فقد أخطأ الطريق، لأن عليه أن يرجع إلى أهل اللغة وناسخه ومنسوخه وسبب نزوله، وإلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله وأدوا ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى من سنن النبي ﷺ، قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} ¹⁶⁷¹. وقد يكون المراد بالحديث: من قال في القرآن برأيه، من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه، فيكون بموافقته للصواب. إن وافقه. من حيث لا يعرفه غير محمودة¹⁶⁷².

ووقع في كلام المصنف ما يدل على طرف من هذه المعاني، حيث قال عند قوله تعالى {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} ¹⁶⁷³: فَإِنَّ بَعْضاً من الدين مفصل في القرآن، وبعضاً مفصل في السنة، وبعضاً مفصل في القياس، وبعضاً مفصل بالإجماع. وكلٌّ من القياس والإجماع مأخوذ من السنة الموكول إليها الأمر في القرآن، فكأنهما مأخوذان من القرآن¹⁶⁷⁴.

وحمل بعضهم الحديث على ظاهره، فمنع استنباط معاني القرآن بالاجتهاد، حتى ولو صحبتها الشواهد ولم يعارضها نص صريح؛ وهذا عدول عما تُعبدنا بمعرفته من النظر في القرآن الكريم واستنباط

¹⁶⁶⁵ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج 3، ص 615.

¹⁶⁶⁶ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الديات، باب العاقلة، رقم 6903، ج 9، ص 11

¹⁶⁶⁷ الإسراء، 36/17.

¹⁶⁶⁸ البقرة، 169/2.

¹⁶⁶⁹ الترمذي، السنن، ج 5، ص 50.

¹⁶⁷⁰ الترمذي، سنن الترمذي، سبق تخريج.

¹⁶⁷¹ النحل، 44/16.

¹⁶⁷² الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 156.. 160.

¹⁶⁷³ النحل، 44/16.

¹⁶⁷⁴ إطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 7، ص 155.

الأحكام منه، كما قال سبحانه وتعالى: {لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ} ¹⁶⁷⁵. "ولو صحّ ذلك لم يُعلم شيء إلا بالاستنباط، ولما فهم الأكثرون من كتاب الله تعالى شيئاً. وإن صحّ هذا الحديث فتأويله أنّ من تكلم في القرآن بمجرد رأيه فأصاب الحق فقد أخطأ الطريق، وإصابته للحق تكون وقعت اتفاقاً، وهو حينئذٍ مجرد رأي لا شاهد له" ¹⁶⁷⁶.

وفي الحديث (القرآن ذلول، ذو وجوه، فاحملوه على أحسن وجوهه) ¹⁶⁷⁷. أخرجه أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس. "قوله: "ذلول" يحتمل معنيين؛ أنه مطيع لحامله تنطق به ألسنتهم، أو أنه موضح لمعانيه، حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين. وقوله: "ذو وجوه" يحتمل أنّ من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل، وأنه جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم. وقوله: "فاحملوه على أحسن وجوهه" يحتمل الحمل على أحسن معانيه، أو الحمل على أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعفو دون الانتقام. وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في القرآن. وينصرف النهي إلى المتشابه، لا إلى جميع القرآن؛ قال الله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ} ¹⁶⁷⁸؛ لأنّ القرآن نزل حجة على الخلق، فلو لم يجر تفسيره لم تكن الحجّة بالغة، فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وأسباب النزول أن يفسره؛ وأمّا من لم يعرف وجوه اللغة فلا يجوز له أن يفسّر إلا بمقدار ما سمع، على وجه الحكاية لا التفسير؛ ولو علم تفسيره وأراد أن يستخرج حكماً أو دليلاً للحكم فلا بأس به؛ وأمّا لو قال: المراد من الآية كذا من غير أن يسمع فيه شيئاً فليس له ذلك، فقد ورد النهي عنه. وحمل الحديث بعضهم على أنّ الرأي هو الهوى؛ فمن قال في القرآن قولاً يوافق هواه، ولم يأخذه عن أئمة السلف، ولو أصاب بقوله، فقد أخطأ لأنه حكم على القرآن بما لا يُعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه ¹⁶⁷⁹.

وتطبيق هذا على كلام المصنف يتجلى فيما ذكره تعليقاً على قوله تعالى {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} ¹⁶⁸⁰ حيث قال: "وتدل هذه الآية على أن المراد بـ

¹⁶⁷⁵ النساء، 83/4.

¹⁶⁷⁶ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 211.

¹⁶⁷⁷ الدارقطني، سنن الدارقطني، ج 5، ص 255.

¹⁶⁷⁸ آل عمران: 7/3.

¹⁶⁷⁹ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 211.

¹⁶⁸⁰ البقرة، 82/2.

{مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً} المشرك والفاسق، لأن هذه الآية ذكر فيها الموحد غير الفاسق، فتشمل الآيتان جميع الأقسام، ولو أريد بمن كسب سيئة المشرك فقط لبقى الفاسق، فبطل قول بعض قومنا إن هذا دليل على أن المراد بمن كسب المشركون، ولا يخفى أن ظاهر قوله: {مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً} 1681 عام سبق حجة على القائلين {لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة}، كأنه قيل: ليس كما قلتم، بل كل من كسب سيئة وأحاطت به خطيئاته فهو خالد أبداً، فليس كما زعم بعض قومنا أن المراد بمن كسب اليهود القائلون {لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة}، لأنه لا دليل على هذا التخصيص، فهو عام في كل من كسب سيئة وأحاطت به خطيئاته، كما أن قوله: {والذين آمنوا} عام في كل مَنْ آمن وعمل الصالحات 1682.

"والحديث الثاني له معنيان: فَمَنْ قال في مشكل القرآن بما لا يعرف من مذهب الصحابة والتابعين فهو متعرض لسخط الله تعالى، والأصح أن مَنْ قال في القرآن قولاً وهو يعلم أن الحق غيره، فليتبوأ مقعده من النار. والتأويل صرف الآية إلى معنى تحتمله، موافق لما قبلها وبعدها، لا يخالف الكتاب والسنة، كقوله: {انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا} 1683 قيل: شباباً وشيوخاً، وقيل: أغنياء وفقراء، وقيل: عزاباً ومتأهلين، وقيل: نشاطاً وغير نشاط، وقيل: أصحاب مرضى؛ وكل ذلك سائغ تحتمله الآية. وأما التأويل المخالف للآية والشرع فمحذور، لأنه تأويل الجاهلين، كتأويل الروافض لقوله تعالى {مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ} 1684 أنهما علي وفاطمة رضي الله تعالى عنهما، وتأويل {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} 1685، يعني الحسن والحسين 1686.

"واختلف الناس في جواز تفسير القرآن لكل أحد؛ فقال قوم بأنه لا يجوز لأحد تفسير شيء من القرآن وإن كان عالماً متسماً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا ما روي عن النبي ﷺ في ذلك. والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكْتِسَاب، واستفادوا علوماً منه ﷺ 1687.

1681 البقرة، 81/2.

1682 إطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 395.

1683 التوبة، 41/9.

1684 الرحمن، 19/55.

1685 الرحمن، 22/55.

1686 السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 212.

1687 السيوطي، الإتقان، ج 4، ص 213.

"ومن ظنَّ بأنَّ علم الموهبة ليس للإنسان سبيل لتحصيله! فقد جانب الحقيقة والواقع، فإن الطريق في تحصيله الأخذ بالأسباب الموصلة له، من دوام الطاعة والتقوى والاستقامة والعمل الصالح بالإخلاص والزهد ولكن لا يحصل فهم معاني القرآن ولا تظهر أسرارها وفي القلب بدعة أو كبر أو هوى، أو حبّ للدنيا أو الإصرار على الذنب، ولا لمن كان ضعيف الإيمان، أو كان يعتمد على قول مفسّر دون علم ولا معقول. وهذه حجب وموانع تمنع الصواب في التفسير" ¹⁶⁸⁸.

وفي كلام المصنف ما يشير به إلى علم الموهبة، حيث ذكر بأن الطاعة تدفع إلى طاعة أخرى فقال: "الطاعة تجلب الأخرى كما قال ﷺ: (من عمل بما روثه الله علم ما لم يعلم) ¹⁶⁸⁹. قال الله سبحانه وتعالى: {سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ} ¹⁶⁹⁰، أي: أنزع عنهم فهم القرآن. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (التفسير على أربعة أوجه؛ وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى" ¹⁶⁹¹. وروي: أنزل القرآن على أربعة أحرف؛ حلال وحرام لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، ومن ادعى علمه فهو كاذب. فأما ما تعرفه العرب فهو ما يُرجع فيه إلى لسانهم، فعلى المفسر معرفة اللغة معاني ومسميات، فإن كان المعنى يوجب العمل دون العلم يكفي فيه خبر الواحد، وإن كان يوجب العلم فينبغي كون اللفظ مستفيضاً وله شواهد. وأما الإعراب فإن كان اختلافه يُحيل المعنى، وجب تعلّمه ليتوصّل المفسر إلى معرفة الحكم. وأما ما لا يُعذر أحد بجهله فهو ما يتبادر إلى الأفهام من الأحكام ودلائل التوحيد، ومثله كلّ لفظ أفاد معنى واحداً جليّاً أنه مراد الله تعالى، فهذا لا يلتبس تأويله، إذ كلّ أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} ¹⁶⁹² وأنه لا شريك له، فيعلم أن "لا" للنفي "وإلا" للإثبات والحصار. فهذا القسم لا يُعذر الجهل بمعانيه، لأنه معلوم بالضرورة. وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى فكالغيوب وقيام الساعة، وكلّ متشابه في القرآن عند أهل الحقّ فلا مساعٍ للاجتهاد فيه، ولا طريق إليه إلا بنصّ من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله.

¹⁶⁸⁸ السيوطي، الإتقان، ج 4، ص 16.

¹⁶⁸⁹ قال في كشف الخفاء: (رواه أبو نعيم عن أنس). العجلوني، كشف الخفاء، ج 2، ص 265.

¹⁶⁹⁰ الأعراف، 146/7.

¹⁶⁹¹ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمّى (إعجاز القرآن

ومعترك الأقران)، ط/د. الكتب العلمية - بيروت، ط 1، ت/ط: 1408 هـ، ج 1، ص 100.

¹⁶⁹² محمد، 19/47.

وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم، فكاستنباط الأحكام وبيان المجل وتخصيص العموم، وكلّ لفظ احتمل معنيين فصاعداً، فلا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، معتمدين على الشواهد والدلائل، لا بمجرد الرأي. فإن كان أحد المعنيين أظهر وجب حمل النصّ عليه، إلا أن يقوم دليل على أن المراد منهما المعنى الخفي. فإن استوى المعنيين وكان الاستعمال فيهما حقيقة، ولكنه في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية وفي الآخر شرعية، فالحمل على الشرعية أولى، إلا لدليل على إرادة أحدهما، كما في قوله {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} ¹⁶⁹³. ولو كان في أحدهما عرفية وفي الآخر لغوية، فالحمل على العرفية أولى؛ لأنّ الشرع ألزم، فإن تنافى اجتماعهما ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد! فإن تعارضت المعاني ردّ إلى ما ثبت فيه السمع، وإن لم يجد سمعاً وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدها رجّح ما قوي، وإن تعارضت الأدلة فقد اشتبه، فيؤمن بمراد الله منها، ولا يتهجّم على تعيينه، وينزله منزلة المجل قبل تفصيله والمتشابه قبل تبيينه ¹⁶⁹⁴.

وبسبب تعدد فرق الخوارج ومذاهبهم وآرائهم لا يمكن حصر ما وقع للخوارج من تفسير بقسم من أقسام التفسير؛ وإن كان الغالب على محاولاتهم التفسيرية لآيات الاعتقاد مجرد آراء شخصية، تناقضت فيها أقوالهم، وردّ فيها بعضهم على بعض. لا على أنّها مذاهب تستند إلى الأصول؛ فقد كانت كل فرقة منهم تبحث عن أسس وأدلة من القرآن لتبني عليها مبادئها وعقائدها، فإذا نظروا في القرآن فمن خلال عقيدتهم ينظرون، فإذا وجدوا رأياً في جانبهم تمسّكوا به واعتمدوه، وما رأوه في غير ذلك - ولو كان هو الحقّ - حاولوا تأويله والتخلص منه؛ حتى لا يبقى معارضاً لآرائهم. وعلى كلّ الأحوال فتفسيرهم يعدّ من التفسير بالرأي الغير منضبط فلم يستند إلى القواعد والشروط التي ذكرها علماء التفسير.

المطلب الخامس: مقابلة منهج الخوارج بمنهج المفسرين المنضبط

إنّ مناهج التفسير تختلف باختلاف ما يعتمد عليه كلّ مفسر من مصادر ومقاصد؛ ومن أهمّ هذه المصادر بعد القرآن: المرفوع إلى رسول الله ﷺ، يليه ما ورد من أقوال الصحابة ثمّ التابعين لهم رضي الله تعالى عنهم. إضافة إلى الإحاطة باللغة العربية؛ وهي ليست مصدراً مستقلاً؛ ولكنها ملازمة لجميع

¹⁶⁹³ التوبة، 9/103.

¹⁶⁹⁴ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 200 219.

المصادر. وآخر هذه المصادر الرأي، الذي يراعي اللغة، ويتطابق مع مصادر الشريعة ومقاصدها، فيستخرج من أسرار القرآن ووجوه معانيه ما قُدِّر له.

ويُعرف المنهج نظراً للطريقة التي سلكها المصنف في تصنيفه؛ فإن لم يكن له منهج يضبط البحث كان عمله قليل الفائدة، وربما وقع فيه ما هو مخالف للشريعة، وقد يُشتَّت ذهن القارئ؛ فيدخله في موضوعات مبعثرة، لا يكاد يركن إلى حلقة منها حتى يخرج منها إلى أخرى تُنسيه سابقتها أو تناقضها. وإن أجلاء المفسرين يضبطون تفاسيرهم بقواعد التفسير؛ من الشروط والقيود الضرورية لاستقامة التفسير، وموافقته لمراد الله سبحانه وتعالى. وكلّ مفسّر منهم يجتهد لضبط منهجه التفسيريّ أيّاً كان مسلكه؛ بانتقاء ما صحّ عن النبي ﷺ، والبعد عن الضعيف والمشكل، فضلاً عن الواهي والموضوع، ناظراً لقوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} ¹⁶⁹⁵. فإن لم يتوفر المطلوب لإيضاح المعنى من الحديث فينتقل منه إلى قول الصحابة وما أثر عنهم في التفسير. وينبغي تقييد ذلك كله مضبوطاً بصحة النقل وقواعد اللغة وضوابطها؛ فالقرآن عربي، وتفسره بالدلالات والقواعد العربية. ويجب أن يتوافق التفسير مع أصول الدين وقواعده، كدلالة العام والخاص، والمطلق والمقيد، وكالمفهوم والفحوى وغيرها.

ولكن القرآن وتفسيره يغدو وسيلة عند الفرق التي تتبع الهوى، من غلاة الخوارج وغيرهم، فيسخرونه لتأييد آرائهم ومذاهبهم. ويختارون ما يشاؤون من والآراء والاعتقادات، ثم "يفسّرون من القرآن ما يكون خادماً لما يريدون، ولو كان خارجاً عن اللغة وضوابطها وعن الحقيقة والمجاز والأصول. كمن يفسر العذاب للكافرين عبارة عن شعور معنوي بالندامة والخزي، فيعرضون عن الآيات الصريحة المؤكدة بأنه عذاب جسدي ومعنوي معاً. فما توحى لهم تصوراتهم وأوهامهم هو الحقّ عندهم، وليس ما يقرره القرآن. فهم يزعمون بأن العذاب هو الشعور بالخزي؛ وأما صريح القرآن فيقرر أن الخزي فرع عن دخول النار" ¹⁶⁹⁶.

قال الله تعالى: {رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ} ¹⁶⁹⁷. "وكلّ من تمسك بظاهر هذه الآية رأى في أن الفاسق لا يخرج من النار، لزعمه أنه لو خرج من النار لكان من أخرجته منها ناصراً له، والآية دالة على أنه لا ناصر له البتة. ويردّ على من زعم هذا بالآيات المعارضة

¹⁶⁹⁵ النحل، 44/16.

¹⁶⁹⁶ البوطي، من روائع القرآن، ص 80.

¹⁶⁹⁷ آل عمران، 192/3.

الدالة على العفو¹⁶⁹⁸. وهؤلاء وافقهم المصنف فقال عند هذه الآية: "والمراد بالظالمين الذين ظالموا أنفسهم بالشرك أو بالكبيرة غير الشرك. فأصحاب الكبائر ممن يخلد فيها؛ ويقول قومنا بأن الظالمين هم المشركون، أو هم وأصحاب الكبائر. وتركهم في النار إدخالهم وتعذيبهم؛ ثم يخرج أصحاب الكبائر بعد"1699

ويعتد غلاة الخوارج بالرأي، غير ملتفتين إلى القرآن إذا خالف تصوراتهم؛ قال الله تعالى: {أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ}1700.

"ومن توقّرت عنده مؤهلات التفسير فليلتزم بضوابطه، مقتدياً بالصحابة، بالأدب مع كتاب الله، حيث كانوا يجعلون النصوص حاكمة على آرائهم واجتهاداتهم، فلم يكونوا كمن يفسّر القرآن بالرأي والهوى، لنصرة لرأيه ومذهبه"1701.

فإنّ "مَنْ أراد تفسير القرآن؛ فعليه أن يطلبه من القرآن، ثمّ يطلبه من السنة، فإنها شارحة وموضّحة للقرآن؛ وكلّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما في القرآن"1702، قال تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ}1703. و "إِنَّ مِنْ شَرِّ التفسير صحّة الاعتقاد، فمن لم يكن كذلك فكيف يؤتمن في الإخبار عن الله تعالى؟ كمن كان متّهما بالإلحاد وإثارة الفتنة والخذاع مثل الباطنية وغلاة الرافضة، وكمن كان متّهماً بهوى حمّله هواؤه على ما يوافق بدعته"1704. "وعلى المفسر أن يعتمد على النقل الصحيح، ويتجنّب المحدثات. وأن يكون صحيح المقصد، لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا}1705 زاهداً في الدنيا، حتى لا يصدّه ذلك عن قصده. ومن لوازم المفسر الإعراب،

¹⁶⁹⁸ انظر فتوح الغيب للرازي، ج 9، ص 466.

¹⁶⁹⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 8، ص 157.

¹⁷⁰⁰ المجاثية، 23/45.

¹⁷⁰¹ البوطي، من روائع القرآن = تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، ص 81، 82.

¹⁷⁰² السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 200.

¹⁷⁰³ النساء، 105/4.

¹⁷⁰⁴ السيوطي، الإتقان، ج 4، ص 203.

¹⁷⁰⁵ العنكبوت، 69/29.

لأنّه إذا خرج عن وضع اللسان أدّى إلى تعطيله. فالخلاف في تفسير آي القرآن كان قليلاً بين السلف، وهو اختلاف تنوّع لا تضاد¹⁷⁰⁶.

ولهذا كانت ضوابط التفسير مهمّة للمفسّر، حتى يخلو تفسيره من الخطأ، والزيغ الهوى والفساد. وقد علمنا أن من أهم العلوم التي يحتاجها المفسر: "علم اللغة من النحو والتصريف والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع، وعلم القراءات لترجيح بعض الوجوه على بعض. وكذلك علم أصول الدين لمعرفة ما يجب وما يجوز على الله تعالى. وعلم أصول الفقه. ومنها علم أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وعلم الفقه وعلوم الحديث. وعلم الموهبة، الذي يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم"¹⁷⁰⁷.

والقرآن لا تنقضي عجائبه، فهو كما قال تعالى فيه قوله تعالى {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي} ¹⁷⁰⁸: "فلو أُعطي أحد بكلّ حرفٍ من القرآن ألفَ فهمٍ، لما بلغ نهاية علم الله في كلامه، لأنّه صفته لا نهاية لها"¹⁷⁰⁹. وما ورد عن صاحب الشرع يعني عن الرأي. والخارج قلّمًا يراعون هذا المنهج بضوابطه؛ كقولهم في تعذيب أطفال المشركين أنهم يعدّون؛ فلو كان تعذيب أطفال المشركين لعدم الإيمان، لا شترك معهم أطفال المسلمين، لا شراكهم في عدم الإيمان العملي. فعلى هذا هم في النار كما قالت الخوارج. ولكن الله لا يعذب أحداً بذنب غيره، {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} ¹⁷¹⁰.

وعلى القول بتكفير مرتكب الكبيرة فجميع الخوارج كفرة عند ارتكابهم للكبيرة، لأنهم أجمعوا بأنّ مرتكب الكبيرة كافر؛ فإذا ارتكب أحدهم كبيرة فقد حكم الخوارج عليه بالكفر. فيكونوا بهذا ضيقوا رحمة الله أن تتسع لذنب، وجعلوا الغضب والسخط يحتوي كل ذنب؛ فتعذبيه تعالى بلا عفو ولا رحمة على قوهم. فتأول قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} ¹⁷¹¹ عند الخوارج فاسد. وقوله تعالى {إِنْ يَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ} ¹⁷¹² فعلى قوهم: إن تجتنبوا

¹⁷⁰⁶ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 203.

¹⁷⁰⁷ انظر الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ج 4، ص 214، 215.

¹⁷⁰⁸ الكهف، 109/18.

¹⁷⁰⁹ سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع، أبي محمد التستري، (ت: 283 هـ)، تفسير التستري، جمع: أبي بكر محمد البلدي، تح: محمد باسل عيون السود، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط1، ت/ط: 1423 هـ، ص 98.

¹⁷¹⁰ الأنعام، 164/6.

¹⁷¹¹ النساء، 48/4.

¹⁷¹² النساء، 31/4.

الكفر والشرك! وكذا قوله { فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ }¹⁷¹³، وكذلك قوله { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا }¹⁷¹⁴. وقوله { إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ }¹⁷¹⁵ لا يحتمل قول الخوارج بأن المصّر على الذنب صاحب كبيرة، وهو عندهم مخلد في النار. ولا قولهم إن تحتنبوا كبائر الاعتقاد. وهو الشرك. يكفر ما دونه لمن يشاء بالحسنات أو بالتفضل. ولم يبين في الكبائر قدر العقوبات، والله لا يجزي بالسيئة إلا مثلها، وأما الحسنة فيضاعفها؛ قال تعالى { مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ }¹⁷¹⁶. والشرك جزاؤه التخليد في النار. وفعل الكبيرة مع صحة الاعتقاد يدفع إلى الندم والتوبة؛ والله تعالى يغفر ذنب من استغفره على كبيرة أو صغيرة.

¹⁷¹³ الفرقان، 70/25.

¹⁷¹⁴ التحريم، 8/66.

¹⁷¹⁵ هود، 114/11.

¹⁷¹⁶ الأنعام، 160/6.

المبحث الثالث: مباحث من علوم القرآن في "هميان الزاد إلى دار المعاد"

علوم القرآن ثلاثة أقسام؛ منها قسم لم يطلع الله عليه أحداً من خلقه، كمعرفة كنه ذاته وغيوبه. ومنها ما أطلع الله عليه نبيه ﷺ، من أسرار الكتاب. والثالث منها: "علوم علّمها الله نبيه ﷺ، مما أودع كتابه العزيز، من المعاني الجليلة والخفية، وأمر سبحانه وتعالى نبيه عليه الصلاة والسلام بتعليمها. وهذا ينقسم إلى قسمين؛ منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع؛ وهو أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقراءات، وقصص الأمم الماضية واللغات، وأخبار ما هو كائن من الحوادث وأمر الآخرة؛ ومنه ما يؤخذ بالنظر والاستدلال والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان أيضاً: قسم اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات؛ وقسم اتفقوا عليه، وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية، لأن مبناها على الأقيسة، والبلاغة والمواعظ والحكم والإشارات، فلا يمتنع استنباطها لمن له أهلية"¹⁷¹⁷. قال أبو حيان (ت: 654 هـ): "ذهب بعضهم إلى أن علم التفسير مضطّر إلى النقل في فهم معاني تركيبه، وذلك بالإسناد إلى مجاهد وطاووس وعكرمة وأمثالهم، ويتوقف فهم الآيات على ذلك. ولكن السيوطي ردّ على ذلك بقوله: وليس كذلك"¹⁷¹⁸.

وقال الزركشي (ت: 794 هـ): الحق أنّ علم التفسير منه ما يتوقف على النقل، كسبب النزول والنسخ وتعيين المبهم وتبيين المجل؛ ومنه ما لا يتوقف، ويكفي في تحصيله الثقة على الوجه المعتبر. وكأنّ السبب في اصطلاح الكثير على التفرقة بين التفسير والتأويل، والتمييز بين المنقول والمستنبط؛ ليحمل على الاعتماد في المنقول وعلى النظر في المستنبط. وعلوم القرآن ثلاثة: توحيد وتذكير وأحكام؛ فالتوحيد كمعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله، والتذكير كالوعد والوعيد والجنة والنار وتصفية الظاهر والباطن، والأحكام كالتكاليف والأمر والنهي والندب وغيرها"¹⁷¹⁹.

فعلوم القرآن بحر لا ساحل له؛ وهي لازمة ولا يكون مفسراً إلا بتحصيلها؛ فمن فسّر القرآن بدونها فتفسيره بالرأي المنهي عنه، وإذا فسّر معها فليس بمنهي عنه. وأهم أنواع علوم القرآن لزوماً للتفسير: معرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمحكم والمتشابه وغيرها.

¹⁷¹⁷ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج 4، ص 221.

¹⁷¹⁸ السيوطي، الإتيقان، ج 4، ص 220.

¹⁷¹⁹ السيوطي، الإتيقان، ج 4، ص 221.

المطلب الأول: دور أسباب النزول في تفسير آيات الاعتقاد

إنَّ معرفة أسباب نزول الآيات يعدّ سبيلاً مهماً لفهم معاني القرآن؛ فالحاجة إليها شديدة لإدراك المعنى من التفسير، كي لا يُعاد الكلام مرة أخرى. وقد ذكر العلماء بالقرآن وعلومه أنَّ القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

وهذا ما ذكره المصنف رحمه الله بقوله: "الأصح أن القرآن نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجماً. ونزل منجماً ليكثر النزول، فيتجدد العهد في كل نزول، فيحدث له سرور ويشتد قلبه؛ وفي ذلك عناية به ﷺ، فكان أجود ما يكون في رمضان، لكثرة لقائه بجبريل عليه السلام"¹⁷²⁰. وقال عند قوله تعالى {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ}: أنزل القرآن كله جملة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ليلة القدر، ونزل بعد ذلك شيئاً فشيئاً"¹⁷²¹. فوافق المصنف هنا سائر العلماء؛ ومنهم الإمام الطبري رحمه الله تعالى، إذ يروي عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أنزل القرآن جملة واحدة على جبريل في ليلة القدر، فكان لا ينزل منه إلا بأمر، وفي رواية: أنزل القرآن كله جملة واحدة في ليلة القدر في رمضان، إلى السماء الدنيا، فكان الله إذا أراد أن يُحدث في الأرض شيئاً أنزله منه، حتى جمعه. وفي رواية: فكان الله إذا أراد أن يوحى منه شيئاً أوحاه"¹⁷²².

وفصّل الإمام السيوطي رحمه الله في أسباب النزول فقال: "القول الأصح بأنّ القرآن نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجماً في عشرين وثلاث وعشرين أو خمس وعشرين سنة، حسب الخلاف في مدة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة"¹⁷²³.

وفصّل القول في أسباب النزول الأستاذ الدكتور نور الدين العتر رحمه الله فقال: "إن العلم بهذه الأسباب لا يدخل في الرأي والاجتهاد؛ فلهذا قال الإمام الواحدي لا يحلّ القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع، ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدّوا في الطلاب. ولذلك تشدد السلف في أسباب النزول، حتى قال محمد بن سيرين رحمه الله تعالى: سألت عبيدة عن آية من القرآن، فقال اتق الله وقل سداداً، ذهب الذين يعلمون فيم أنزل الله من القرآن. وليس جميع آي القرآن

¹⁷²⁰ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 9، ص 328.

¹⁷²¹ أطفيش، هميان الزاد، ج 2، ص 27.

¹⁷²² الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 3، ص 447.

¹⁷²³ الطبري، جامع البيان، ج 3، ص 448.

نزلت بسبب، ففي القرآن آيات تشير إلى أسباب نزولها، لا كل آية منه. فما ثبتت من أسباب النزول بالنقل فهو مقبول. فيجب تمحيص ما نُقل من الروايات في أسباب النزول، حذراً بما لم تثبت. فإن من أهم أهداف القرآن الهداية والإرشاد، وهذا لا يتوقف على وقائع ينزل بسببها لتشريع الأحكام. وحتى لو نزلت الآية بسبب، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. ومن أسباب النزول ما أفاد تخصيص العام أو تقييد المطلق، ومنها أسباب ألجأت إلى حمل النص على معنى محدد¹⁷²⁴.

وبعض أسباب النزول لا غنى للمفسر عنها؛ لما فيها من بيان لمجمل أو إيضاح لخفي وموجز. "ومن أسباب النزول ما يعدّ تفسيراً للقرآن، ومنها ما يرشد المفسر إلى طلب الأدلة لتأويل الآية، والوصول إلى المقصود من الآية يتوقف على فهم المراد منها. ومنها حوادث تسببت بتشريع أحكام؛ ولكن تلك الحوادث لا تبين مجمل ولا تحالف مدلول الآية بتخصيص أو تعميم أو تقييد؛ وإذا ذكرت كانت مساوية لمدلولات الآيات النازلة عند حدوثها؛ والبحث في مثل هذا يفيد زيادة تفهم معنى الآية وتمثيلاً لحكمها، ولا يخشى توهم تخصيص الحكم بتلك الحادثة؛ فإن سبب النزول في مثل هذا لا يخصص، فأصل التشريع لا يكون خاصاً. ومن أسباب النزول ما يكون حوادث تختص بشخص، فنزلت الآية لإعلانها وبيان أحكامها، وزجر من يرتكب مثل هذه الحوادث. وهذا القسم أكثر من ذكره أهل القصص من المفسرين، وربما كان لا فائدة في ذكره؛ لأنه قد يوهم قصر الآية على تلك الحادثة، لعدم ظهور العموم من ألفاظ تلك الآيات¹⁷²⁵.

والمصنف أكثر من ذكر أسباب النزول، وعدد الأقوال في أسبابه ولو كانت ضعيفة، وربما كان ما يذكره شديد الضعيف أو لا سند له؛ وكان يكفيه ذكر قول يختاره في سبب النزول أو أكثر مما يفيد في زيادة المعرفة لمعنى النص؛ ولكنه يستطرد في الأقوال عن سبب النزول وخاصة إذا كان فيه قصص وأخبار الأمم السابقة. ومثال ذلك ما ذكره في قوله تعالى {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}؛ فذكر بأن "الآية نزلت في الذي مر على القرية الخاوية على عروشها، وهو عزيز بن شرحيا. ثم

¹⁷²⁴ نور الدين محمد عتر الحلبي، (ت: 1442هـ)، علوم القرآن الكريم، ط/مطبعة الصباح. دمشق، ط1، ت/ط: 1414 هـ، ص 48.

¹⁷²⁵ نور الدين عتر، علوم القرآن الكريم، ص 50.

استطرد في إيراد الأقوال فيمن مرَّ على القرية؛ فروي بأنه أرميا، وهو الخضر. وحكى رواية أخرى: وقيل كافر بالبعث، ثم قال: وعليه أكثر المفسرين من المعتزلة، ونسب هذا القول لمجاهد. وقيل: يؤيد قول مجاهد نظم هذا مع غرود¹⁷²⁶.

فحكاية المصنف قولَ القائل بأن الذي مرَّ هو كافر بعيد عن السياق والمعنى والغاية من النص؛ ولكن المصنف ساق هذا القول كغيره من الأقوال مقتفياً ما ذكره الثعلبي في تفسيره، فهو ينقل عنه كثيراً من الروايات. وأما أكثر المفسرين والعلماء بعلوم القرآن فلم يذكروا هذه الرواية التي صرح المصنف بأن أكثر المفسرين عليها؛ بل إنَّ الأمر بخلاف ما قال، إذ قال الإمام الواحدي (ت: 468 هـ): "قال أكثر المفسرين بأنه عزيز، والقرية هي إيليا، وهي بيت المقدس، لما أتى عليها عزيز بعد أن خرَّها بختنصر البابلي¹⁷²⁷".

ومن أسباب النزول حوادث تتناسب مع معنى النص، فيرد في عبارات بعض السلف ما يوهم أن تلك الحوادث هي المقصود بتلك الآيات، مع أن المراد أنها مما يدخل في معنى الآية. ولهذا اختلف الصحابة في كثير من أسباب النزول. ورأى بعض العلماء - كالإمام البخاري - أن قول الصحابي "نزلت هذه الآية في كذا" يجري مجرى المسند، فيدخله في المسند؛ وأكثر أهل المسانيد لا يدخلونه فيه. وأما إذا ذكر سبباً نزلت الآية عقبه فإنهم يدخلونه في المسند.

ومن أسباب النزول ما يبين المجملات ويدفع المتشابهات كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾¹⁷²⁸. فإذا ظنَّ أحد أن "مَنْ" للشرط أشكل عليه كيف يكون الجور في الحكم كفرة، فإذا علم أنها نزلت في النصارى، علم أنَّ "مَنْ" في الآية موصولة، وأن الذين تركوا الحكم بالإنجيل ليس عجيباً منهم أن يكفروا بمحمد ﷺ. وفي الحديث عن عبد الله بن مسعود قال: (لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾¹⁷²⁹ شقَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا: أينما لم يلبس

¹⁷²⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 2، ص 454.

¹⁷²⁷ علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، أبو الحسن الشافعي، (ت: 468 هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تح: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، نشر/د. الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1415 هـ، ج 1، ص 372.

¹⁷²⁸ المائدة، 44/5.

¹⁷²⁹ الأنعام، 82/6.

إيمانه بظلم؟ لأنهم ظنوا بأن الظلم هو المعصية. فقال رسول الله: إنه ليس بذلك، ألا تسمع لقول لقمان لابنه: {يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} ¹⁷³⁰.

ولكن المصنف رحمه الله قال: "فالآية تفيد أنه من آمن ومات مصراً على ذنب ليس له الأمن في قوله {أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ}، فذلك كقوله تعالى {أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا} ¹⁷³¹، وسواء في ذلك الظلم؛ ظلم نفسه بذنب ما بينه وبين الله، أو ظلم غيره ¹⁷³².

وأما في تفسير قوله تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} ¹⁷³³ فقد وذكر المصنف أقوالاً واختار منها ما روي عن ابن عباس حين سأله طاووس رضي الله عنهما عن قوله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل} فقال: به كفر، وليس بكفر يخرج عن الملّة، فهذا هو الحق. قال وزعم بعض قومنا أن من علم الحكم وتركه عمداً سمى كافراً كفاً دون الشرك، إلا إن جهل أو أخطأ التأويل ¹⁷³⁴.

ومن أسباب النزول ما لا يُبين مجملاً ولا متشابهاً، ولكنه يبيّن وجه تناسب الآيات مع بعضها. "والقرآن أنزل بلسان عربي في زمن الفصاحة عند العرب، فكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه؛ وأما دقائق باطنه فلا تظهر لهم إلا بعد البحث والنظر، وسؤالهم للنبي ﷺ، مثل "أينا لم يظلم نفسه" بعدما نزل: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} ¹⁷³⁵ ففسره النبي ﷺ بالشرك لقوله {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} ¹⁷³⁶. وفائدة مثل هذا التفسير التذكير والاعتبار ومعرفة هداية الله في الاعتقاد والعبادات والمعاملات والأخلاق، للفوز بخيري العاجلة والآجلة ¹⁷³⁷.

والقرآن جاء للهداية والتشريع، والهدي وارد قبل الحاجة، ومخاطب به قوم على وجه الزجر أو الثناء أو غيرهما، وقد يكون مخاطباً به جميع من يصلح لخطابه، وهو في جميع ذلك جاء بكليات تشريعية وتحذيرية. والحكمة في ذلك أن يكون وعي الأمة لدينها سهلاً، ولتتواتر الدين، ويكون علماء الأمة مهتوون

¹⁷³⁰ البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى {ولقد آتينا لقمان الحكمة}، رقم 3428، ج 4، ص 163. لقمان، 13/31.

¹⁷³¹ الأنعام، 158/6.

¹⁷³² أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 07.

¹⁷³³ المائدة، 44/5.

¹⁷³⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 315.

¹⁷³⁵ الأنعام، 82/6.

¹⁷³⁶ لقمان، 13/31.

¹⁷³⁷ نور الدين العتر، علوم القرآن الكريم، ص 53.

لاستنباط الأحكام من القرآن المجيد، وإلا فإن الله قادر على أن يجعل القرآن أضعاف هذا المنزل، ويطيل عمر النبي ﷺ للتشريع أكثر مما أطل عمر إبراهيم وموسى عليهما السلام. فلا يجوز حمل كلمات القرآن على خصوصيات جزئية؛ لأن ذلك يبطل مراد الله، ولا يجوز تعميم ما قصد منه الخصوص ولا إطلاق ما قصد منه التقييد، لأنه قد يقضي إلى التخليط في المراد أو إلى إبطاله من أصله، وقد اغترت بعض الفرق بذلك، كما قال ابن سيرين (ت: 110 هـ) في الخوارج: إنهم عمدوا إلى آيات الوعيد النازلة في المشركين فوضعوها على المسلمين، فجاءوا ببدعة القول بالكفر بالذنوب، وقالت الحرورية لعلي رضي الله عنه يوم التحكيم "إن الحكم إلا لله" فقال لهم "كلمة حق أريد بها باطل"¹⁷³⁸. ومردّ هذا الذي وقع من الخوارج في التفسير عدم ملاحظة أسباب نزول الآيات؛ فيحملون معانيها على ما يتبادر إلى أذهانهم من ظاهر الألفاظ الغير مرادة.

ومن أسباب النزول في قوله تعالى: { فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ }¹⁷³⁹ ما وروى الإمام أحمد مرفوعاً بأنهم الخوارج؛ وفي ذكر الخوارج تنبيه على من ضاهاهم في اتباع المتشابه وتأويله، فالآية شاملة لكل مبتدع سلك ذلك المسلك. قال ابن حجر: "المراد بمن { في قلوبهم زيج } كل مبتدع ابتدع بدعة تخالف ما مضى عليه رسول الله ﷺ، فتأول من بعض الآيات تأويلاً يشيد به بدعته". فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب¹⁷⁴⁰.

والخوارج لا تتحرى الدقة في أسباب نزول القرآن؛ فمنهم من ينسب السبب إلى ما يراه برأيه وهواه؛ ومن ذلك ما قالوه في سبب نزول قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ }¹⁷⁴¹، فعن علي رضي الله عنه قال: دعانا رجل من الأنصار قبل تحريم الخمر، فحضرت صلاة المغرب، فتقدم رجل فقراً { قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ }¹⁷⁴² فالتبس عليه، فنزلت { لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ }. قال الإمام الحاكم: (هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأضاف: وفي هذا الحديث فائدة؛ وهي أنّ الخوارج تنسب هذا السُّكْر وهذه القراءة إلى أمير

¹⁷³⁸ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 4651.

¹⁷³⁹ آل عمران: 7/3.

¹⁷⁴⁰ نور الدين عتر، علوم القرآن الكريم، ص 55.

¹⁷⁴¹ النساء، 43/4.

¹⁷⁴² الكافرون، 1/109.

المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه دون غيره، وقد برّاه الله منها، فإنه راوي هذا الحديث¹⁷⁴³. ولكن المصنف ذكر بأن الذي قرأ فيهم ليس علياً رضي الله عنه، فقال: "فقدّموا رجلاً يقال له أبو بكر بن جعونة"¹⁷⁴⁴.

وذكر الصنعاني (ت: 1182 هـ) رواية نسبها للحاكم: "وفي هذا الحديث فائدة، وهي أن الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه دون غيره، وقد برّاه الله منها فإنه راوي الحديث. ثم علّق عليها بقوله. فالخوارج ليسوا بأهلٍ لردّ ما يقولون به، فإنهم قائلون بكفر أمير المؤمنين فضلاً عن شربه"¹⁷⁴⁵. وأما قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}¹⁷⁴⁶، فقد ذكر المصنف رحمه الله في سبب نزول هذه الآية: "روي أنّ سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه قال لرسول الله ﷺ: ما تقول في أهل دين كنت معهم؟. وذكر صلاتهم وعبادتهم. فقال: هم في النار، قال: فأظلمت عليّ الأرض، فنزل {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ.. الآية} فكأنما كشف عني جبل"¹⁷⁴⁷. وقوله هذا كما أخرج الواحدي عند قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا} عن مجاهد قال: "لما قصّ سلمانُ على النَّبيِّ ﷺ قصّة أصحاب الدّير، قال ﷺ: (هم في النَّارِ)، قال سلمانُ: فأظلمت عليّ الأرض فنزل {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا إلى قوله يَحْزَنُونَ} قال فكأنما كُشِفَ عني جبل"¹⁷⁴⁸. وهذه الموافقة من المصنف تبين بأنه يذكر روايات مسندة في أسباب النزول، ولكنه لا يلتزم هذا فيروي كثيراً من غير المسند. ومن ذلك ذكر المصنف رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب نزول قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ}¹⁷⁴⁹: "أن عبد الله ابن سلام وسّته نفرٌ معه أتوا رسول الله ﷺ وقالوا يا رسول

¹⁷⁴³ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج 2، ص 336.

¹⁷⁴⁴ أطفیش، هیمان الزاد إلى دار المعاد، ج 2، ص 322.

¹⁷⁴⁵ محمد بن إسماعیل بن صلاح بن محمد الحسني، الکحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، (ت:

1182 هـ)، التّحییر لإیضاح معانی التّیسیر، تح: محمّد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب، ط/مكتبة الرّشد. الرياض، ط 1، ت/ط:

1433 هـ، ج 2، ص 82.

¹⁷⁴⁶ البقرة، 162/2.

¹⁷⁴⁷ أطفیش، بن صالح بن أطفیش الوهبي الإباضي، (ت: 1385 هـ)، تیسیر التفسیر، وقفیة المؤمن غازي للفکر القرآني،

2012/1433. ص 62.

¹⁷⁴⁸ علي أبو الحسن بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري الشافعي، (ت: 468 هـ)، أسباب نزول القرآن، تح: عصام بن

عبد المحسن الحميدان، ط/د. الإصلاح. الدمام، ط/2، ت/ط: 1412 هـ، ص 24.

¹⁷⁴⁹ النساء، 136/4.

الله! إِنَّا نؤمن بك وبكتابك، وموسى والتوراة وعزير، ونكفر بما سواه، فقال رسول الله ﷺ: (بل آمنوا بالله ورسوله محمد وكتابه القرآن، وبكل كتاب كان قبله. فقالوا: لا نفعل، فنزلت الآية، فأمنوا كلهم بذلك كله). ذكر هذه الرواية ولم ينسبها إلى أحد. ثم ذكر قولاً آخر في سبب نزول الآية، ولم ينسبه إلى أحد أيضاً، وإنما قال: وقالت فرقة. ورجحه الطبري. الخطاب لأهل الكتاب المشركين الذين آمنوا ببعض وتركوا بعضاً، مثل اليهود الذين آمنوا بالتوراة وموسى عليه السلام، وكفروا بيسى والإنجيل؛ والنصارى عكسوا ذلك. وكفر الفريقان بسيدنا محمد ﷺ¹⁷⁵⁰.

وبهذا النقل يتفق للمصنف مع ما ذكره الإمام الزمخشري في الكشف، وما ذكره السيوطي في الدر المنثور وغيرهما. وكان الإمام الزمخشري رحمه الله تعالى قد ذكر في سبب نزول الآية: "أَنَّ ابن قيس وسلام بن أخت عبد الله بن سلام وسلمة ابن أخيه ويامين بن يامين، أتوا رسول الله ﷺ وقالوا يا رسول الله! إِنَّا نؤمن بك وبكتابك وموسى والتوراة وعزير، ونكفر بما سواه من الكتب والرسل، فقال ﷺ: (بل آمنوا بالله ورسوله محمد وكتابه القرآن، وبكل كتاب كان قبله). فقالوا لا نفعل فنزلت، فأمنوا كلهم. وقيل: هو للمنافقين، كأنه قيل: يا أيها الذين آمنوا نفاقاً آمنوا إخلاصاً. فكيف قيل لأهل الكتاب (وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ) وكانوا مؤمنين بالتوراة والإنجيل؟ قلت: كانوا مؤمنين بهما فقط، ولم يكونوا مؤمنين بكل ما أنزل من الكتب، فأمرُوا أَنْ يُؤْمِنُوا بِجَمِيعِهَا؛ ولأن إيمانهم ببعض الكتب لا يكفي عنه، فالإيمان به حصول المعجزة، ولا اختصاص لها ببعض الكتب دون بعض. فلو كان إيمانهم بما آمنوا به لأجل المعجزة لآمنوا به كله، فحين آمنوا ببعضه علم أنهم لم يعتبروا المعجزة، فلم يكن إيمانهم إيماناً تاماً. وهذا ما أراده تعالى في قوله {وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا}¹⁷⁵¹. فإن قيل: لم قال (نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ) و(أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ)؟ ذلك لأن القرآن نزل منجماً في عشرين سنة، بخلاف الكتب قبله، ومعنى قوله {وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ} أي: ومن يكفر بشيء من ذلك {فَقَدْ ضَلَّ} لأن الكفر ببعضه كفر بأكمله. قدم الأمر بالإيمان به جميعاً¹⁷⁵².

نستنتج من ذلك بأن الخوارج لا يحرصون على التقيد بالقواعد المتعلقة بأسباب نزول آيات القرآن؛ بل إن منهم من يميز القول في ذلك بالرأي والاجتهاد، ومنهم من يستشهد بروايات لم تثبت

¹⁷⁵⁰ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 23.

¹⁷⁵¹ النساء، 150/4.

¹⁷⁵² الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 576.

صحتها عند أحد المحدثين ونقله الأخبار؛ وإن من غلاتهم من يضع الحديث في سبب النزول ليستدل به على رأيه. وأما المصنف فإنه ما يذكره في أسباب النزول عبارة عن نقل وجمع للروايات التي اطلع عليها، وأحياناً يرجح في ختام هذه الروايات ما يراه أو يراه قومه، وقد يرد على من يرى بغير رؤيته، سواء من الإباضية أم من غيرهم.

المطلب الثاني: المحكم والمتشابه في تفسير آيات الاعتقاد

قال سبحانه وتعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}¹⁷⁵³. قال المصنف رحمه الله: "معنى {آيات محكمات} مصونة عن الإجمال والالتباس والاحتمال. {هنَّ أم الكتاب} أصله الذي يُردُّ إليها غيرها من المتشابه، مثل قوله تعالى {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ}¹⁷⁵⁴ فإنه محكم، وقوله {وَجُودٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ}¹⁷⁵⁵ متشابه يحتل النظر إلى ذاته، ويحتل انتظار ثوابه. فيحتمل انتظار الثواب ردّاً إلى قوله {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ}. وهذا يدخل في متشابه الصفات"¹⁷⁵⁶. وعند قوله تعالى {لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ}¹⁷⁵⁷ ذكر بأنه محكم، وفي قوله {أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا}¹⁷⁵⁸ قال هو متشابه، لأن "أمرناهم" بالفسق أو الطاعة، فيجعل على الأمر بالطاعة ردّاً إلى قوله تعالى {لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ}؛ وإنما لم يقل "أُمّهات الكتاب" لأنّ الكل بمنزلة آية واحدة، أو لاعتبار أنّ كلّ واحدة منهنَّ أم الكتاب. وقال في {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} أي: محتملات أو مجملات أو ملتبسات، لا تظهر إلا بالبحث الشديد، لتعارضها آياتٍ أخرى أو أمر عقلي"¹⁷⁵⁹.

فالقرآن فيه من المتشابه، لأنّ كلام العرب إما ظاهر صريح وإما غيره، كالكناية والتلويح. وهو مستحسن. فاشتمل القرآن عليهما لأنه نزل بلغة العرب، و"ليقف المؤمن عند المتشابه ويردّه إلى الله، ويرتاب المنافق، وليقوى الثواب باستخراج معناه؛ ولأنّه لو كان كلّ محكماً بقي الإنسان في الجهل والتقليد؛ لعدم الحاجة إلى الدلالة العقلية، وليفتقر إلى تحصيل ما تقوى به معرفته؛ ولأنّ الطباع تتوانى عن إدراك

¹⁷⁵³ آل عمران، 7/3.

¹⁷⁵⁴ الأنعام، 103/6.

¹⁷⁵⁵ القيامة، 23/75.

¹⁷⁵⁶ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 3، ص 41.

¹⁷⁵⁷ الأعراف، 28/7.

¹⁷⁵⁸ الإسراء، 16/17.

¹⁷⁵⁹ أطفيش، هميان الزاد، ج 3، ص 41.

الحقائق. والقرآن مشتمل على الخاص والعام، فخطبوا بما يناسب ما توهموه، وقرنَ بما يدلّ على الحقيقة من التوحيد. مثلاً: فالدال على الحقيقة محكم، والموهم مشتبّه¹⁷⁶⁰. وقال المصنف أيضاً: "ومذهبنا ومذهب الشافعي أن الخاص قطعي، فلا نسخ بالعام لأنه ظني"¹⁷⁶¹.

ومما قاله المصنف رحمه الله تعالى في مسألة المحكم والمتشابه: "وما فسّرت به المحكم والمتشابه هو قولي وقول بعض أصحابنا وقول الشافعي. وقال في قوله تعالى {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} قيل: الذين أظهروا التوحيد وأضمروا الشرك ثم قال: الظاهر أن المراد كل من يريد من المشركين وغيرهم في دين الله فيلبس عليهم بمحتملات القرآن؛ إذا ذكر ذلك يريد إدخاله في قلوب الناس، فقد طلب إدخال فساد الاعتقاد في قلوبهم. وقيل هم اليهود الذين يفسّرون بما يتناسب مع اعتقاداتهم الفاسد"¹⁷⁶². وقال المصنف أيضاً: "وإنما لم يقل (هؤلاء أمتها الكتاب) لأن الكل بمنزلة آية واحدة، أو لاعتبار أن كل واحدة منهن أم! الكتاب"¹⁷⁶³.

فقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ}¹⁷⁶⁴. الآيات المحكمات لا تحتمل وجوهاً؛ بل قد فصلت فليس فيها إجمال؛ ففي القرآن {آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ} أيضاً {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}، والمتشابهات تحتمل أوجهاً من المعاني. (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} وميل عن الحق، كالمبتدعة الذين يتبعون ما تشابه منه، ويتعلقون بظواهره معتمدين على عقولهم وأهوائهم، أو يتمسكون بتأويل باطل ابتغاء فتنة الناس؛ بل يحكمون على الآيات الموافقة لمذهبهم بأنها محكمات، والآيات المخالفة لمذهبهم بأنها متشابهات؛ فيأخذون بتأويل النصوص على ما يشتهونه وفق أهوائهم. {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ} تأويلاً مطابقاً لمعناه المراد {إِلَّا اللَّهُ} جلّ وعلا. ولما كان المتشابه لا يعلم تأويله الذي يجب أن يحمل عليه إلا الله تعالى، فلذلك كان العلماء من السلف {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ}، فيفوضون علم تأويله إلى الله تعالى. ثم جاء من بعدهم من إذا أولوا. لضرورة تقتضي التأويل. فإنهم يؤولون المتشابه بما يتفق مع المحكم، ويحملون اللفظ على المعنى الراجح فيه، وهو المحكم، وأما حمله على المعنى الغير راجح فهو المتشابه. ومن شأن الراسخين في العلم أنهم يقولون: {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا}

¹⁷⁶⁰ أطفيش، هميان، ج 3، ص 41.

¹⁷⁶¹ أطفيش، هميان، ج 3، ص 185.

¹⁷⁶² أطفيش، هميان، ج 4، ص 15.

¹⁷⁶³ أطفيش، هميان، ج 4، ص 14.

¹⁷⁶⁴ آل عمران، 7/3

أي المتشابه والمحكم كله من عند الله تعالى، وحاشا أن يتناقض أحدهما مع الآخر. ولا يتنبه إلى هذه الحقيقة {وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} الذين صفت قلوبهم وعقولهم. وفي ذلك إشارة إلى أنهم استعدوا للاهتداء إلى تأويله بتجرد عقولهم عن الأوهام الباطلة؛ لأنهم أيقنوا بالعقائد والشرائع.

وهذه الآية نصٌّ على أنّ من القرآن ما لا يعلم تأويلها إلا الله سبحانه وتعالى، لاستثناؤه تعالى بعلمها. ومن الثابت في علوم القرآن أنّ القرآن ينقسم إلى محكم ومتشابه؛ وكل واحد منهما ينقسم إلى ما يوصف به القرآن جميعه، وما يُطلق على البعض من آيات القرآن. ففي قول الله تعالى: {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ} ¹⁷⁶⁵ وصف القرآن كله هنا بصفة الإحكام.

وأما قوله تعالى: {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي} ¹⁷⁶⁶ فوصف للقرآن جميعه بأنه متشابه. وقال تعالى: {مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} ¹⁷⁶⁷، فوصف القرآن هنا بأنّ بعضه محكم وبعضه الآخر متشابه. "فأما وصفه بالإحكام فهو عامٌ لجميع القرآن؛ ومعنى الإحكام الذي يصدق على جميع القرآن: الإتقان والصواب. وأما في هذا الموضع ففيه الخصوص؛ إذ إنّ القرآن {مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ} والمراد بالمحكمات هنا: اللفظ الذي لا اشتراك فيه، ولا يحتمل إلا معنى واحداً عند قارئه وسامعه ¹⁷⁶⁸.

وأما المتشابه الذي ينبغي أن يردّ إلى المحكم ويحمل معناه عليه، فهو "ما يحتمل وجوهاً من المعاني؛ فلا يُقطع معناه على وجه واحد. وقد وُصفت جميع آي القرآن بالمتشابه في قوله تعالى: {كِتَابًا مُتَشَابِهًا} بمعنى التماثل وعدم الاختلاف والتضاد فيه؛ فالمتشابه على هذا المعنى يعمّ القرآن كله. وأما المتشابه الذي يختصّ ببعض القرآن فقليل في تعريفه: المحكم ما عُرف المراد منه، والمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه، كقيام السّاعة والخروف المقطّعة في أوائل السّور. وقيل: المحكم ما وضّح معناه، وأما المتشابه فلا. وقيل: المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً، والمتشابه ما احتمل أوجهها. وقيل: المحكم ما كان معناه معقولاً، والمتشابه بخلافه. وقيل: المحكم ما استقلّ بنفسه، والمتشابه ما لا يستقلّ معناه إلا برده إلى غيره. وقيل:

¹⁷⁶⁵ يونس، 1/10.

¹⁷⁶⁶ الزمر، 23/39.

¹⁷⁶⁷ آل عمران: 7/3.

¹⁷⁶⁸ الجصاص، أحكام القرآن، ج 2، ص 280.

الحكم ما تأويله تنزيله، والمتشابه ما لا يدري إلا بالتأويل. وقيل: الحكم ما لم تتكرر ألفاظه، والمتشابه ما تكررت ألفاظه. وقيل: الحكم هو الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه هو الأمثال والقصص¹⁷⁶⁹.

وفي قوله: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}¹⁷⁷⁰ جعل الله الكتاب هنا محكماً ومتشابهاً؛ وجعله في نص آخر كله محكماً، فقال {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ}¹⁷⁷¹. وجعله في موضع آخر كله متشابهاً فقال: {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ}¹⁷⁷². فكيف الجمع بين هذه الآيات؟

"فحيث جعله كله محكماً أراد أنه كله حق وصدق، ليس فيه عبث ولا هزل؛ وحيث جعله كله متشابهاً أراد أن بعضه يُشبه بعضاً في الحسن والحق والصدق. وقوله (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) أي: من كان في قلبه ميل عن الحق فيأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها، لاحتمال لفظه لما يصرفونه؛ فأما الحكم فلا نصيب لهم فيه، لأنه دافع لهم وحجة عليهم؛ ولهذا قال تعالى (ابتغاء الفتنة) أي الإضلال لأتباعهم، لأنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن، وهو حجة عليهم. وقوله تعالى: (وابتغاء تأويله) أي تحريفه على ما يريدون. وقوله (وما يعلم تأويله إلا الله) إن أريد بالتأويل حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه فالوقف على "الله" لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمها جلية إلا الله تعالى، ويكون قوله {والراسخون في العلم} مبتدأ و {يقولون آمنا به} خبره. وإن أريد بالتأويل التفسير والبيان والتعبير عن الشيء، فالوقف على {والراسخون في العلم} لأنهم يعلمون ما خوطبوا به وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على ما هي عليه. وقوله {يقولون آمنا به} حال منهم. وأخبر عنهم بأنهم يقولون آمنا به، أي بالمتشابه. وقوله {كل من عند ربنا} أي الحكم والمتشابه حق وصدق يصدق كل منهما الآخر ويشهد له؛ لأن الحكم والمتشابه من عند الله، ليس فيهما اختلاف ولا تضاد. فأما الذين يتبعون المتشابه فأولئك أهل الزيغ الذين سماهم الله، فاحذروهم فلا تجالسوهم. والمقصود التحذير من الإصغاء إلى الذين يتبعون المتشابه في القرآن¹⁷⁷³.

¹⁷⁶⁹ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 3، ص 4.

¹⁷⁷⁰ آل عمران، 7/3

¹⁷⁷¹ هود، 1/10.

¹⁷⁷² الزمر، 23/39.

¹⁷⁷³ محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، أبي العلا المبارك فوري، (ت: 1353 هـ)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ج 8، ص 272، 273.

وقد اشتهرت فرق الخوارج بأنها تتبع ما تشابه من القرآن؛ فلا يبحثون عن المراد الذي يهدف إليه النص؛ بل يأخذون بظواهر النصوص، أو يتأولونها. وخاصة المتشابه. بآرائهم وأهوائهم. ومن حاد عن سبيل الله واتبع هواه فقد نَج كمنهج أهل البدع، وأيدها بالرأي والهوى؛ وجعل العقل مصدراً لتفسير آيات الاعتقاد؛ فبلغ به التعصب إلى أنه لا يقبل نقاشاً في منهجه. فهذه المعتزلة التي فسرت آيات الاعتقاد المتشابهات اعتماداً على العقل. وحسنوا الحسن وقبحوا القبيح بالعقل؛ ورأوا أنّ العبد يخلق أفعاله، وأوجبوا على الله سبحانه اختيار الأصلح لعباده؛ وهذا ما انتهجته المعتزلة والشيعة والخوارج والمرجئة والجبرية والمشبهة فسلكت كلٌّ منهم مسلك تأويل المتشابه.

وحال الناس في المتشابه كما أخبر تعالى؛ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ، كالمبتدعة الذين يتبعون ما تشابه من القرآن ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فإنهم يَصِفون ما يوافق مذهبهم بالمحكمات، وما يخالفهم بالمتشابهات؛ فيأخذون بتأويل النصوص بأهوائهم. وهذه الآية نصٌّ بأنّ من القرآن ما لا يعلم تأويلها إلا الله سبحانه، لاستثناؤه تعالى بعلمها.

وذكر المصنف موضحاً متى يجوز طلب المتشابه، وأن من طلب تأويله بتأول حقّ فلا بأس عليه؛ ولعله قصد ذاته بأن إذا أول المتشابه فيما يؤوله بتأويل حقّ فقال: "وأما من علم المحكم ثم طلب المتشابه حرصاً على العلم. فلا بأس، فإنّ الله تعالى إنما ذمّ من كان غرضه تتبع المتشابهات المفسدة، يقصدها فيكون من المشركين الذين يقترحون على رسلهم آيات غير ما جاؤوا به. تعنتاً وعناداً. وظناً أنّهم يؤمنون إذ جاء رسلهم بما اقترحوا"¹⁷⁷⁴. وقال عند قوله {رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا} ¹⁷⁷⁵ "أي: لا تملها عن صراطك المستقيم بعد إذ هديتنا إليه. ومنه الإيمان بالمحكم والمتشابه. إلى اتباع المتشابه. وسبيل الشيطان من سبل الضلال؛ إلا تأويله بتأويل حقّ، فإنه دين الله. وإزاغة القلب خذلانه، والقلوب قابلة للزيغ؛ فدعا الراسخون بالعلم بأن لا يميل قلوبهم عن الحقّ بعد الرسوخ فيه. ولا تبلنا ببلايا تزغ بها قلوبنا؛ كالتكاليف الشاقة والمصائب وأسباب الكفران"¹⁷⁷⁶.

هذا ما ذكره المصنف في المحكم والمتشابه، وطريق معرفة كلّ منهما. ولا يستغرب هذا القول من المصنّف كثيراً؛ لأنّ هذا شأن كل واحد من أصحاب المذاهب. إذا كان لا يرى الحقّ إلى في مذهبه. فإنه

¹⁷⁷⁴ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج4، ص 19.

¹⁷⁷⁵ آل عمران، 8/3.

¹⁷⁷⁶ أطفيش، هميان الزاد، ج4، ص 23.

يرى بأن الآيات الموافقة لمذهبه محكمة، وأن الآيات الموافقة لخصمه فمتشابهة، فالمعتزلي مثلاً يقول في قوله {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمَرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفَرْ} ¹⁷⁷⁷ محكم، وأن قوله تعالى {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} ¹⁷⁷⁸ متشابه. فلذلك لا بد من قانون يُرجع إليه في ضبط هذا؛ من التفسير والمحكم والمتشابه، ومسائل الاعتقاد والأحكام العملية، وغير ذلك من أمور الدين. "فاللفظ إذا كان محتملاً لمعنيين وكان بالنسبة إلى أحدهما راجحاً، وبالنسبة إلى الآخر مرجوحاً، فإن حُمل على الراجح ولم يُحمل على المرجوح فهو المحكم، وإن حُمل على المرجوح ولم يُحمل على الراجح فهو المتشابه. وصرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لا بد فيه من دليل منفصل، والدليل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون عقلياً" ¹⁷⁷⁹.

وما ذكر المصنف من التأويل: بأن قوله تعالى {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} ¹⁷⁸⁰ محكم، وقوله {إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} ¹⁷⁸¹ فمتشابه؛ والغاية من هذا الوصول إلى هذه النتيجة التي أعلنها بقوله: "ونفي الرؤية مذهب الإباضية بأصنافها، والمعتزلة وبعض المرجئة" ¹⁷⁸². فهو يدل بهذا على أنه يؤول نصرة للرأي والمذهب.

المطلب الثالث: المتشابه وتأويله وتأثيره على آيات الاعتقاد

المتشابه "أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف في المعاني، ويقال للغامض متشابه للشبه الذي فيه. والمتشابه كالمشكل، لأنه كشكل غيره فشاكلة. وقيل: أن يشبه بعضه بعضاً، وقيل: هو المنسوخ الغير معمول به، وقيل: هو القصص والأمثال، وقيل: ما أمرنا بالإيمان به ووكل علمه إلى الله، وقيل: فواتح السور، وقيل: ما لا يُدرى إلا بالتأويل، ولا بد من صرفه إليه؛ كقوله تعالى: {تَجَرِّي بِأَعْيُنِنَا}، وقيل: هو الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة ومجيء الغيث وانقطاع الآجال، كقوله: {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ}، وقيل: ما يحتمل وجوهاً. ويقابل المتشابه المحكم، وهو ما يحتمل وجهاً واحداً، وقيل: ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره، وقيل: غير ذلك، وكلها متقاربة. وإن الله تعالى قسم الحق بين عباده، فأولاهم بالصواب من عبّر بخطابه عن حقيقة المراد، قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ

¹⁷⁷⁷ الكهف، 29/18.

¹⁷⁷⁸ التكوين، 29/81.

¹⁷⁷⁹ الجصاص، أحكام القرآن، ج 2، ص 280.

¹⁷⁸⁰ الأنعام، 103/.

¹⁷⁸¹ القيامة، 23/75.

¹⁷⁸² أطفيش، هيمان، ج 5، ص 108.

يَتَفَكَّرُونَ¹⁷⁸³، ثم قال: {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}¹⁷⁸⁴ أي: على لسانك وألسنة العلماء من أمتك. وكلام السلف راجع إلى المشتبه بوجه، لا إلى المقصود المعبر عنه بالمتشابه؛ لأن المعاني إذا دقت تداخلت وتشابحت على من لا علم له بها، وسياق القرآن قد تتقارب فيه المعاني، ويتقدم أو يتأخر فيه الخطاب بعضه على بعض، لحكمة في الترتيب والوجود، فتشتبك المعاني وتُشكل إلا على أولي الأبواب، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض؛ وأما المتشابه من القرآن فيشابه بعضه بعضاً في الحق والصدق، والإعجاز والبشارة والندارة، وكل ما جاء به وأنه من عند الله تعالى، فذمّ تعالى الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتاناً وتضليلاً، فهم بذلك يتبعون ما تشابه عليهم تناصراً وتعاضداً للفتنة والإضلال¹⁷⁸⁵.

وقد بين المصنف رحمه الله أن التأويل هو تصيير اللفظ إلى معنى بالتفسير؛ مع الصرف عن ظاهره؛ سواء وافق الحق أم لم يوافق. وعن عبد الرحمن ابن أبيزى (ت: 70 هـ) "أن رجلاً من الخوارج جاءه فقرأ عليه هذه الآية: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَحْمَتِ اللَّهِ يَعِدُّونَ}¹⁷⁸⁶، قال له: أليس الذين كفروا برحمتهم يعدلون؟ قال: بلى! قال: وانصرف عنه الرجل، فقال له رجل: يا ابن أبيزى! إن هذا قد أراد تفسير هذه غير هذا، إنه رجل من الخوارج! فقال ردّوه عليّ. فلما جاءه قال: هل تدري فيمن نزلت هذه الآية؟ قال لا، قال: نزلت في أهل الكتاب، اذهب ولا تضعها على غير حذّها"¹⁷⁸⁷.

وذكر الإمام النووي في تأويل المتشابه أنه من أحاديث الصفات، وأن فيه مذهبان للعلماء؛ مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين وهو: "الإيمان بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق. ومذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف: أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها"¹⁷⁸⁸.

¹⁷⁸³ النحل، 44/16.

¹⁷⁸⁴ القيامة، 19/75.

¹⁷⁸⁵ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 69.

¹⁷⁸⁶ الأنعام، 1/6.

¹⁷⁸⁷ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 11، ص 153.

¹⁷⁸⁸ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج 1، ص 521.

وتأويلات الخوارج للقرآن تجعلهم يعرضون عن مقاصد القرآن، وعدم التفاتهم إلى السنّة وإنزالها منزلتها من القرآن، فالسنّة تعدّ تفسيراً للقرآن، فهي تأتي بعد القرآن، فالإعراض عن السنّة إعراض عن القرآن. والخوارج أحوج إلى السنّة لأنهم تعلّقوا بظاهر القرآن. وقد خشى النبي ﷺ من فتح باب التأويل لما فيه من زيغ وضلال. وعن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال؛ أن يكثر لهم من المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يفتح لهم الكتب يأخذ المؤمن بيتي تأويله، وليس يعلم تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الأبواب، وأن يروا ذا علمهم فيضيعوه ولا يباليون عليه)¹⁷⁸⁹.

والواجب على المؤمن أن يعتقد معتقد السلف بالتفويض لله تعالى في أمر المتشابه، فإن دعت ضرورة إزالة شبهة أو ما شابه ذلك فتلك ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات. وأما تتبع المتشابه والسؤال عنه! فورد فيه أبلغ النهي؛ ومن ذلك ما جاء (أن صبيغاً العراقي جعل يسأل عن أشياء من القرآن، فبعث به عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فلما أتاها الرسول بالكتاب فقرأه فقال: أين الرجل؟ فقال: في الرجل، قال عمر: أبصر أن يكون ذهب، فتصبيك مني به العقوبة الموجهة. فأتاها به، فقال عمر: تسأل محدثة، فأرسل عمر إلى رطائب من جريد، فضربه بها حتى ترك ظهره دبرة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود له، فقال صبيغ: إن كنت تريد قتلي فاقتلي قتلاً جميلاً، وإن كنت تريد أن تداويني فقد والله برأت، فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: أن لا يجالسه أحد من المسلمين، فاشتد ذلك على الرجل، فكتب أبو موسى إلى عمر: أن قد حسنت توبته، فكتب عمر: أن ائذن للناس بمجالسته)¹⁷⁹⁰.

فإذا قرأ أو سمع المؤمن كلاماً من المتشابه فإنه أمام خيارين كلاهما سديد موافق، فإما أن يؤمن به منزّهاً لله تعالى عما لا يليق بكماله، دون تأويل ولا تعطيل كما هو منهج السلف الصالح، وإما أن يلتمس له تأويلاً بحمله على النصوص المحكمة. ومن هذا قوله تعالى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾¹⁷⁹¹ قال المصنف رحمه الله عند هذه الآية بأن المراد بإتيان ربك إتيان أمره بالعذاب، أحد الأوامر ضد النهي، أو إتيان أمره وهو العذاب أحد الأمور، ومعنى نزول الله

¹⁷⁸⁹ الطبراني، المعجم الكبير، ج 3، ص 293.

¹⁷⁹⁰ الدارمي، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، ج 1، ص 254.

¹⁷⁹¹ الأنعام، 158/6.

نزول رحمته، أو نزول ملك له من ملائكته، يقول ذلك على لسانه، كما يقول القرآن على لسانه، مثل: {إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي} ¹⁷⁹²، وترك مثل هذا الحديث على ظاهره من كيفية النزول شرك، وإبقاؤه بلا تأويل ولا إجراء على ظاهره على المذكور نفاق، وهو إعراض عن العلم وجوع عنه. فتراه ينزهون الله عن الحلول والتحول، ثم إذا أول مثل هذا قالوا يجريه على ظاهره بلا تكييف، أو نؤمن به ¹⁷⁹³.

فالمصنف يذكر صراحة أن ترك المتشابه بلا تأويل يعدُّ شركاً، وإبقاؤه على ظاهره يعتبر نفاقاً. ولكن فاته أن يذكر الدليل لما ذهب إليه، مخالفاً أهل السنة والجماعة. فيكون منهجه في التأويل أنه لا يجوز ترك المتشابه من دون تأويل؛ بل يجب تأويله كما هو مذهبه. فماذا يقول المصنف في منهج السلف الذين لا يؤولون المتشابه؛ وإنما يؤمنون به ويفوضون معناه إلى الله تعالى مع تنزيه الله؟ فعلى رأيه بضرورة التأويل فإن السلف الصالح يدخلون في قوله "ترك المتشابه بلا تأويل يعدُّ شركاً، وإبقاؤه على ظاهره يعتبر نفاقاً".

المطلب الرابع: فهم النصوص بالعام والخاص، والتخصيص، والمطلق والمقيد

ومذهبنا إن العمل بالخاص غذا وجد لا بالعام كما نص عليه الشيخ أحمد في الأصول. وعن بعض العمانيين إن العمل بالعام مع وجود الخاص كجعل الامام تابعا للمأموم ¹⁷⁹⁴. قال المصنف رحمه الله تعالى عند قوله سبحانه وتعالى {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} ¹⁷⁹⁵: "إذا كان كل شيء مخلوقاً لله تعالى لم يبق شيء مخلوق لغيره، فلا خالق غيره تعالى. ومراده بكل شيء ما يصح أن يكون مخلوقاً، فلا يدخل في ذلك واجب الوجود، ولا أسماؤه ولا صفاته، فإنَّه هو سبحانه، وهو قديم لا حادث اتفاقاً، وأيضاً إنَّ المتكلم لا يدخل في عموم كلامه عند الكثير من الأصوليين ¹⁷⁹⁶. وقال عند قوله تعالى {ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَخَذَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ} ¹⁷⁹⁷: "لا حكم إلا لله" فإن المراد بالحكم في الآية حكمه على أهل النار؛ لأنه أريد العموم بها لفظاً ومعنى؛ أريد بها الخصوص معنى واللفظ

¹⁷⁹² طه، 14/20.

¹⁷⁹³ أطفيش، هيمان الزاد، ج 3، ص 59.

¹⁷⁹⁴ أطفيش، هيمان الزاد، ج 9، ص 171.

¹⁷⁹⁵ الزمر، 62/39.

¹⁷⁹⁶ أطفيش، هيمان الزاد، ج 5، ص 07.

¹⁷⁹⁷ غافر، 12/40.

يقتضي العموم؛ والعبرة باللفظ العام لا بخصوص السبب¹⁷⁹⁸. ثم قال تعقيماً على كلامه: "وعلى كل حال فإن الحق مع من قال "لا حكم إلا لله"؛ فإن غيره لا يحكم إلا فيما لم يحكم به الله؛ وأما ما حكم فيه فلا معقب لحكمة¹⁷⁹⁹. وقال أيضاً: القرآن مشتمل على الخاص والعام. وقال في تأويل نزوله تعالى إلى سماء الدنيا: هو نزول ملك من ملائكته إليها بأمره، ليحض على عبادته. والله تحت الأرضين وفيهن، وفي السماوات وفوقهن، وفي العرش وفوقه؛ كل ذلك بغير الحلول والتخمين؛ بل بالخلق والعلم والحفظ والقدرة؛ وإنما يفيد الإيمان به وبالقرآن وبسيدنا محمد ﷺ، مع العمل الصالح واجتناب الكبائر، كما ذكر في مواضع من القرآن والسنة، وحيثما لم يذكر فليحمل المطلق على المقيد¹⁸⁰⁰.

والظاهر من كلامه هذا اتفاقه مع أهل السنة والجماعة في أصول الإيمان، فأما ما عنده من المخالفات فهي في أوصاف الإيمان وتفصيله.

وقد عَمَّمت الخوارج آيات الوعيد، ومنها قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾. فورد الوعيد فيها مقيداً بالأبد، "وفي القرآن أن الوعيد غير مقيد بالأبد، ولكن لما جاء مقيداً بالأبد، كان لا بدّ في هذا التخصيص من سبب، والسبب هنا أن هذا الذنب أعظم الذنوب، وإذا كان كذلك فإنّ هذا الوعيد مختص بهذا الذنب، وغير متعلّق إلى جميع الذنوب، وإذا ثبت أن هذا الوعيد مختص بفاعل هذا الذنب، صارت الآية دالة على أن حال سائر المذنبين بخلاف ذلك"¹⁸⁰¹. وهذا دليل بخلاف ما ذهب إليه الخوارج والمعتزلة، بتعميمهم آيات الوعيد في جميع المعاصي والذنوب.

وثبت المصنف شفاعة النبي ﷺ لأصحاب الكبائر على العموم؛ ولكنه يخص هذا العموم بمن تاب من الكبيرة توبة نصوحاً؛ فقال في ذلك: "وأنّ له ﷺ الشفاعة العامة لأهل المحشر، والشفاعة لمن مات تائباً مقصراً في العمل والخروج عن المعاصي، إلا إن تاب توبة نصوحاً"¹⁸⁰².

¹⁷⁹⁸ أطفيش، هميان الزاد، ج 5، ص 08.

¹⁷⁹⁹ أطفيش، هميان الزاد، ج 12، ص 112.

¹⁸⁰⁰ أطفيش، إزالة الاعتراض عن محققي آل إباح، ص 7.

¹⁸⁰¹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 30، ص 676.

¹⁸⁰² أطفيش، إزالة الاعتراض، ص 6.

وذكر الإمام الرازي رحمه الله في الجواب عن شبهة الخوارج "أن قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾¹⁸⁰³ فإن "ذلكم" عام، وقوله: (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها) خبر مشهور مستفيض، وربما بلغ مبلغ التواتر. وزعمت الخوارج أن هذا خبر واحد، وتخصيص عموم القرآن بخبر الواحد لا يجوز. وهذا الخبر خاص، والخاص مقدم على العام، فتارة نقول هذا الخبر بلغ في الشهرة مبلغ التواتر، وتخصيص عموم القرآن بخبر المتواتر جائز. قال الرازي: وعندي أن هذا القول كالمكابرة، لأن هذا الخبر وإن كان في غاية الشهرة في زماننا هذا لكنه لما انتهى في الأصل إلى رواية الآحاد لم يخرج عن أن يكون من باب الآحاد. وتارة نقول: تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد جائز¹⁸⁰⁴.

وللمصنف رأي في تداخل معنى الإسلام والإيمان، فعند قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾¹⁸⁰⁵ ذكر الحديث الذي سئل فيه عليه السلام: "أي الإسلام أفضل؟ فقال (الإيمان) أي التصديق، فجعل الإيمان جزءاً من الإسلام داخل تحت عموميه. ومن التداخل في الإسلام: (بني على خمس) أولها توحيد الله تعالى؛ فالتوحيد اعتقاد الوحدة وتصديقها؛ فهذا الإيمان، وأما اللسان فترجمان. والحديث جعل الإيمان داخلاً تحت الإسلام خاصاً تحت عموميه. واستعمل الإيمان مرادفاً للإسلام العام، فحين سئل عن الإيمان مرة أخرى أجاب بهذه الخمس. فإذا اعتبرت هذا الحديث الأخير مع الإسلام المستعمل خاصاً في العمل، وجدت أن الإيمان عاماً والإسلام خاصاً¹⁸⁰⁶.

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ ومن يسألني فأعطيه؟ ومن يستغفرني فأغفر له؟)¹⁸⁰⁷. قال الإمام النووي: "هذا من أحاديث الصفات، وفيه مذهب مشهوران للعلماء؛ مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين: أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق. ومذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف:

¹⁸⁰³ النساء، 24/4.

¹⁸⁰⁴ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 10، ص 38.

¹⁸⁰⁵ يونس، 74/10.

¹⁸⁰⁶ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 73.

¹⁸⁰⁷ مسلم، صحيح مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الذكر والدعاء في آخر الليل والإجابة فيه، رقم 758، ج 1، ص 521.

أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها؛ فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين: تأويل مالك بن أنس رضي الله عنه وغيره معناه: تنزل رحمته وأمره أو ملائكته، كما يُقال فعل السلطان كذا إذا فعله أتباعه بأمره. والثاني: أنه على الاستعارة، ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة واللفظ. (حين يبقى ثلث الليل الآخر. وفي الرواية الثانية. حين يمضي ثلث الليل الأول. وفي رواية. إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه). والصحيح رواية (حين يبقى ثلث الليل الآخر)، كذا قاله شيوخ الحديث، وهو الذي تظاهرت عليه الأخبار بلفظه ومعناه. ويحتمل أن يكون النزول بالمعنى المراد بعد الثلث الأول. ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أعلم بأحد الأمرين في وقت، فأخبر به ثم أعلم بالآخر في وقت آخر فأعلم به، وسمع أبو هريرة الخبرين فنقلهما جميعاً، وسمع أبو سعيد الخدري خبر الثلث الأول فقط فأخبر به مع أبي هريرة، كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة. وهذا ظاهر¹⁸⁰⁸.

وقال المصنف مستنداً إلى الحقيقة والمجاز عند تفسير قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ}¹⁸⁰⁹ "المقصود بأولي العلم جميع العلماء بالله، المحققين العدول من كل الأمة إلى آخر الدهر. ثم ساق أقوالاً في تفسير {أولو العلم} ومنها ما قيل بأن المقصود بذلك الأنبياء؛ لأنهم أعلم الخلق بالله عز وجل. ومعنى شهادة أولي العلم التصديق بآيات الوجدانية، والاحتجاج على الوجدانية. والأولى ما ذكرته من حمل الشهادة في ذلك كله على الأخبار بها؛ وإن شئت فقل بمعنى الإثبات في ذلك كله؛ وإما أن تفسرها في حق الله بمعنى، وفي حق الملائكة بمعنى آخر، وفي حق العلماء في آخر، وفي حقهما بآخر؛ ففيه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، وإما عموم المجاز بخلاف ما ذكرت؛ فإنه حقيقة كله على أن الشهادة في الأصل الأخبار بالشيء؛ بأن شبه دلالة الله تعالى على الوجدانية بما نصبه من الأدلة العقلية، وأنزله من الآيات السمعية بشهادة الشاهد في بيان الحق، وكذا الإقرار والاحتجاج مثلاً من الملائكة وأولي العلم¹⁸¹⁰.

هذا قول المصنف في العام والخاص في الآية وفيه شبه من وجه واحد لما ذكر الإمام الرازي؛ فقد ذكر قولين في هذه الآية؛ ولكنه فصل وبين الأول منهما فقال في القولين: "أحدهما: أن الشهادة من الله ومن الملائكة ومن أولي العلم بمعنى واحد، والثاني: أنه ليس كذلك. أما القول الأول فيمكن تقريره من

¹⁸⁰⁸ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج 1، ص 521.

¹⁸⁰⁹ آل عمران: 18/3.

¹⁸¹⁰ أطفيش، هيبان الزاد إلى دار المعاد، ج 4، ص 39.

وجهين: الأول: أن تجعل الشهادة عبارة عن الإخبار، فهذا المعنى مفهوم واحد، وهو حاصل في حق الله تعالى وفي حق الملائكة وفي حق أولي العلم، أما من الله تعالى فقد أخبر في القرآن عن كونه واحداً لا إله معه، وأما من الملائكة وأولي العلم فكلهم أخبروا أيضاً أن الله تعالى واحد لا شريك له، فثبت على هذا أن المفهوم من الشهادة معنى واحد في حق الله وفي حق الملائكة وفي حق أولي العلم. الثاني: أن نجعل الشهادة عبارة عن الإظهار والبيان، ثم نقول: إنه تعالى أظهر ذلك وبينه بأن خلق ما يدل على ذلك، أما الملائكة وأولو العلم فقد أظهروا ذلك، وبينوه بتقرير الدلائل والبراهين، أما الملائكة فقد بينوا ذلك للرسول عليهم الصلاة والسلام، والرسول للعلماء، والعلماء لعامة الخلق، فالتفاوت إنما وقع في الشيء الذي به حصل الإظهار والبيان، فالمفهوم الإظهار والبيان فهو مفهوم واحد في حق الله سبحانه وتعالى، وفي حق أولي العلم، فظهر أن المفهوم من الشهادة واحد على هذين الوجهين، والمقصود من ذلك كأنه يقول للرسول صلى الله عليه وسلم: إن وحدانية الله تعالى أمر قد ثبت بشهادة الله تعالى، وشهادة جميع المعتبرين من خلقه، ومثل هذا الدين المتين والمنهج القوي لا يضعف، بخلاف بعض الجهال من النصارى وعبد الأوثان، فاثبت أنت وقومك يا محمد على ذلك، فإنه هو الإسلام والدين عند الله هو الإسلام.

القول الثاني: قول من يقول: شهادة الله تعالى على توحيده، عبارة عن أنه خلق الدلائل الدالة على توحيده، وشهادة الملائكة وأولي العلم عبارة عن إقرارهم بذلك، ولما كان كل واحد من هذين الأمرين يسمى شهادة، لم يبعد أن يجمع بين الكل في اللفظ، ونظيره قوله تعالى: إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها¹⁸¹¹.

ثم إنَّ "عمومات الوعيد معارضة بعمومات الوعد، ولا بد من الترجيح، وترجيحه من وجوه؛ الأول: أن الوفاء بالوعد أدخل في الكرم من الوفاء بالوعد، والثاني: أنه قد اشتهر في الأخبار أن رحمة الله سابقة على غضبه وغالبه عليه، فكان ترجيح عمومات الوعد أولى. الثالث: وهو أن الوعيد حق الله تعالى والوعد حق العبد، وحق العبد أولى بالتحصيل من حق الله تعالى، وإذا لم يوجد المعارض ولكن هذه العمومات نزلت في حق الكفار، فلا تكون قاطعة في العمومات. فإن قيل "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"، ولكن كثيراً من الألفاظ العامة وردت في الأسباب الخاصة، والمراد تلك الأسباب الخاصة فقط، فإفادتها للعموم لا يكون قوياً¹⁸¹².

¹⁸¹¹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 7، ص 108.

¹⁸¹² فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 3، ص 576.

المطلب الخامس: الناسخ والمنسوخ عند الخوارج

لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله تعالى إلا بعد أن يعرف الناسخ والمنسوخ منه. فإن "معرفة الناسخ والمنسوخ باب عظيم من علوم القرآن. ومن أراد أن يخوض في بحر التفسير ففرض عليه الشروع في طلب معرفة النسخ، والاطلاع على أسرارها، ليسلم من الأغلاط، والخطأ الفاحش، والتأويلات المكروهة"¹⁸¹³. وقال أهل العلم بأن "الناسخ هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب، المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه. والمنسوخ هو الحكم الزائل بعد ثباته بخطاب متقدم بخطاب واقع بعده متراخٍ عنه، دال على ارتفاعه على وجه لولاه لكان ثابتاً"¹⁸¹⁴.

ذهب المصنف في قضية النسخ في القرآن إلى أن سنة الأحاد لا تنسخ القرآن، وذكر بأنه لم يقع النسخ للقرآن إلا بالسنة المتواترة. وذكر أن منهم من منع النسخ فقال: "واحتج من منع النسخ. ولو بالمتواتر. بقوله {قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ}"¹⁸¹⁵، والنسخ بالسنة تبديل منه. ثم أجاب على من منع النسخ بأن السنة وحي من الله لا من تلقائه ﷺ، مستدلاً بقوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}"¹⁸¹⁶؛ وأتبع هذا الدليل بتوضيح ذكر فيه وإن كان ﷺ يجتهد، والنسخ بالسنة الاجتهادية، فالأمر بالنسخ بها وارد من الله إليه ﷺ بالوحي"¹⁸¹⁷. وقال في تفصيل معنى النسخ عند قوله تعالى {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ}"¹⁸¹⁸: "من معاني النسخ الإزالة، كنسخ الليل والنهار، وبعض القرآن منسوخ وأكثره غير منسوخ، ويطلق مع بقاء الناسخ في موضع المنسوخ وبدون بقاءه. وذكر أيضاً أن في القرآن نسخ الناسخ، ومن أمثلته قوله {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}"¹⁸¹⁹ نسخها قوله {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ} ثم نسخت هذه بقوله: {حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ}"¹⁸²⁰. والنسخ تحويل

¹⁸¹³ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت: 817 هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تح: محمد علي النجار، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ت/ن: 1973/1393، ج 1، ص 117.
¹⁸¹⁴ علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبي الحسن علم الدين السخاوي (ت: 643 هـ)، جمال القراء وكمال الإقراء، تح: مروان العطية ومحسن خرابة، نشر: د. المأمون للتراث - دمشق بيروت، ط 1، ت/ط: 1418 هـ، ص 335.

¹⁸¹⁵ يونس، 15/10.

¹⁸¹⁶ النحل، 44/16.

¹⁸¹⁷ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 474.

¹⁸¹⁸ البقرة، 106/2.

¹⁸¹⁹ الكافرون، 6/109.

¹⁸²⁰ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 31.

الشيء من موضعه، بمعنى الإزالة بلا إفناء، والقرآن لا نسخ فيه بهذا المعنى. وقال أيضاً: والنسخ النقل مع إبقاء الأصل؛ فعلى هذا القرآن كله منسوخ من اللوح المحفوظ. ولا يطلق على هذا نسخ إلا ببيان أنه من اللوح المحفوظ¹⁸²¹.

واستطرد في حديثه عن النسخ في القرآن إلى حديثه عن النسخ الشرعي، مبيناً بأن حقيقة النسخ الشرعي بيان انتهاء التعلُّد بقراءة المنسوخ، وبالحكم المستفاد منهما أو بهما جميعاً. ثم ذكر الفرق بين النسخ والتخصيص فقال: "ويخالف التخصيص الذي يقع بشيء ثالث بين شيئين؛ وأما النسخ فيقع بشيء على شيء أو بلا شيء والنسخ في النص، وبأن التخصيص يفيد أن العموم في المخصَّص، انتهاء إرادته من أول مرة، والمنسوخ مراد ظاهره ومعناه إلى وقت علمه الله أزلًا"¹⁸²². ويردُّ على المانعين من مقوع النسخ بقوله: "وزعموا أن النسخ بداء، وهو محال على الله، لما فيه من جهل وخفاء. وليس كما زعموا؛ فالنسخ إبطال الشيء في وقت علمه في الأزل. وقد صح وقوع النسخ، فيردُّ على من أنكر جوازه بقوله: ولا تغير في إرادة الله، لأن الله ما أراد المنسوخ إلا إلى وقت نسخه. وزعمت طائفة أنه لا نسخ في القرآن؛ فهو ناسخ لغيره، وغيره نسخ بعضه بعضاً"¹⁸²³. وتوسع في ردِّه على مانعي وقوع النسخ، حتى إنه ردَّ على أقوال لا قيمة لها في الميزان العلمي بقوله: "وزعمت طائفة أنه لا نسخ في القرآن؛ فهو ناسخ لغيره، وغيره نسخ بعضه بعضاً".

وأضاف أن من معاني النسخ نزول القرآن من اللوح المحفوظ فقال: "ويمكن النسخ من اللوح المحفوظ، والآية إذا أُطلقت انصرفت إلى آية القرآن؛ قال الله تعالى: {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ} . وليس عندي من المنسوخ آية العفو والصفح، والأمر بالتولي عنه، والأمر بتركهم والإعراض عنهم. ولا ما كان في أول الإسلام قبل أن ينزل فيه القرآن، أو كان في شرع من قبلنا أو في الجاهلية ثم نزل القرآن بإبطاله؛ إذ لو عددنا ذلك نسخاً لعدَّ أكثر القرآن نسخاً، ولو كان ذلك أقرب إلى النسخ؛ ولكن عدم عده نسخاً أقوى بالنظر إلى النسخ المصطلح عليه؛ وهو نسخ بعض القرآن ببعضه أو بحديث متواتر"¹⁸²⁴.

¹⁸²¹ أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 475.

¹⁸²² أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 469.

¹⁸²³ أطفيش، هميان، ج 1، ص 470.

¹⁸²⁴ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 468.

وذهب إلى أن النسخ في القرآن قليل، وذكر المنسوخ الحقيقي والخلاف فيه. فعند قوله تعالى {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ} ¹⁸²⁵ كان رأي المصنف أنها غير منسوخة، وردّ على الإمام الطبري لقوله بنسخها فقال: "زعم الطبري أن الآية منسوخ بقوله تعالى {قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً} ¹⁸²⁶، وليس كذلك عندي" ¹⁸²⁷.

وهذا قول الإمام الطبري الذي أنكره المصنف ورأى خلافه: "والصواب أن النهي عن قتال المشركين في الأشهر الحرم منسوخ بقول الله تعالى: {مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً} ¹⁸²⁸، وإنما قلنا ذلك ناسخ لقوله {يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير} لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه غزا ثقيفاً بالطائف وهوازن بجنين في الأشهر الحرم، في شوال وبعده، فلو كان القتال فيها حراماً، لكان ﷺ أبعد الناس منه" ¹⁸²⁹.

ومما ذكره المصنف في الناسخ والمنسوخ قوله تعالى {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ} ¹⁸³⁰ وفصل ما ذهب إليه العلماء في نسخ الآية، فذهب البعض إلى أنها منسوخة بقوله تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} ¹⁸³¹. وحكى قولاً يفيد بأنها غير منسوخة. ثم ذكر بأن "الإعلام من الله عز وجل عباده أنه مؤاخذهم بما كسبته أيديهم وعملته جوارحهم، وبما حدثتهم به أنفسهم مما لم يعملوه، فهذه الآية محكمة غير منسوخة، والله عز وجل محاسب خلقه على ما عملوا من عمل وعلى ما لم يعملوه مما أصرّوه في أنفسهم ونووه وأرادوه، فيغفره للمؤمنين ويؤاخذ به أهل الكفر والنفاق" ¹⁸³².

وذهب العلماء - كالإمام الطبري - إلى أنها غير منسوخة؛ فعن ابن عباس أنه قال في قوله {إِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ} "إنها لم تنسخ، ولكن الله عز وجل إذا جمع الخلائق يوم القيامة يقول: إني أخبركم بما أخفيتم في أنفسكم مما لم تطّلع عليه ملائكتي، فأما المؤمنون فيخبرهم ويغفر

¹⁸²⁵ البقرة، 217/2.

¹⁸²⁶ التوبة، 36/9.

¹⁸²⁷ أطفيش، هيبان الزاد، ج 3، ص 185.

¹⁸²⁸ التوبة، 36/9.

¹⁸²⁹ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج 4، ص 314.

¹⁸³⁰ البقرة، 284/2.

¹⁸³¹ البقرة، 286/2.

¹⁸³² الطبري، جامع البيان، ج 5، ص 137.

لهم ما حدّثوا به أنفسهم، وهو قوله {يحاسبكم به الله} أي يخبركم، وأما أهل الشك والريب، فيخبرهم بما أخفوا من التكذيب، وهو قوله {ويعذب من يشاء} وهو قوله {وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ} 1833 من الشك والنفاق" 1834. وذكر الطبري رواية أخرى في قوله {وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} فقال: "هي محكمة لم ينسخها شيء، يقول {يحاسبكم به الله}، أي يعرفه الله يوم القيامة أنك أخفيت في صدرك كذا وكذا لا يؤاخذ. وقال آخرون: هذه الآية غير منسوخة، فوافقوا من قال بأن الله أعلم عباده ما هو فاعل بهم فيما أبدوا وأخفوا من أعمالهم، وهو محاسبهم بما أبدوا من سيئ أعمالهم وما أسروه، ومعاقبهم عليه، غير أن عقوبته إياهم على ما أخفوه فلم يعملوا بمقتضى الأمور التي يحزنون عليها ويألمون منها بما يحدث لهم من المصائب الدنيا" 1835.

ومن الآيات التي يرى المصنف أنها منسوخة قوله تعالى {فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ} 1836 قال: "فإنه منسوخ بقوله تعالى {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ} 1837. والمنسوخ هو الحكم الثابت نفسه، وقيل إنها مثل الحكم الثابت فيما يستقبل. ونسب هذا القول للمعتزلة معللاً سبب قولهم. والذي قادهم إلى ذلك مذهبهم أن الأوامر مراده، وأن الحسن صفة نفسية للحسن، ومراد الله تعالى حسن، ولكن المصنف ردّ على المعتزلة بقوله: "وقد قامت الأدلة على أن الأوامر لا ترتبط بالإرادة، وأن الحسن والقبح في الأحكام إنما هو من جهة الشرع لا بصفة نفسية. وإذا عددنا ما في القرآن من آيات الصفح والتولي والإعراض عن الكفار والكف عنهم منسوخاً بآية السيف، وهي: {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} 1838 كان المنسوخ بها (114) آية، ثم نسخ آخرها أولها. ولكنه اعترض على هذا فقال: وليس ذلك عندي بنسخ. وجوّز نسخ الناسخ فيصير منسوخاً، ومثل لهذا بقوله تعالى: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ} 1839 فقال نسختها آية السيف" 1840.

1833 البقرة، 225/2.

1834 الطبري، جامع البيان، ج 5، ص 140.

1835 الطبري، جامع البيان، ج 5، ص 142.

1836 المائدة، 42/5.

1837 المائدة، 49/5.

1838 التوبة، 5/9.

1839 الكافرون، 6/109.

1840 أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 11، ص 7.

وبعد حكايته لهذا القول نقضه راداً له بأن "هذا ليس نسخاً، محتجاً بأن لهم دينهم ولنا ديننا. وعند قوله تبارك وتعالى {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ} ¹⁸⁴¹ وقوله {وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ} ¹⁸⁴² ذكر بأنه منسوخ بآية السيف. وأما في قوله جلّ وعلا {وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ} ¹⁸⁴³ فعده منسوخاً بقوله تبارك وتعالى {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} ¹⁸⁴⁴.

ولما كان من عادة المصنف التنبيه على فضائل بعض الآيات والسور، وغالبه مما ليس له سند معتبر، فروى عن النبي ﷺ أنه قال: (من قرأها أعطي حجة وعمره بعدد من حجّ واعتمر فيما مضى وفيما بقي) ¹⁸⁴⁵. وكان من منهجه جمع كل ما اطلع عليه فيما هو بصده، فيذكر رأياً ثم يطله فيقول عن الآية بأنها منسوخة عند بعض أصحابنا بآية (السيف)، ثم يقول: والحق أنها باقية ¹⁸⁴⁶. وهذا كثيراً ما يتكرر عند المصنف، فبعد ذكره أقوال من لا يتفق معه من الإباضية يعقب عليه بقول له يخالفهم في الرأي.

وذكر المصنف في الناسخ والمنسوخ بأن النسخ لم يقع في المكي، إلا آيات منها قوله تعالى {الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا} ¹⁸⁴⁷ فإنه ناسخ لقوله {وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ} ¹⁸⁴⁸. وقال منتقداً على من قال بنسخ الآية: "وعندي أن هذا إخبار، والإخبار الذي ليس بمعنى الأمر أو النهي لا يدخله نسخ، ومن أجاز النسخ في الأخبار كفر؛ لأن القول به يستلزم نسبة الكذب أو البذاء على الله سبحانه وتعالى. ثم علق على هذا القول بقوله: "ولا مانع عندنا من جواز نسخ الأخبار الذي بمعنى الأمر أو النهي" ¹⁸⁴⁹. وفيما يتعلق بدليل الناسخ والمنسوخ قال: "وإنما يرجع في النسخ إلى النقل الصريح،

¹⁸⁴⁰ الحج، 49.

¹⁸⁴¹ الحج، 68.

¹⁸⁴² الحج، 78.

¹⁸⁴³ التغابن، 16.

¹⁸⁴⁴ أطفيش، هميان الزاد، ج 11، ص 8.

¹⁸⁴⁵ أطفيش، هميان، ج 12، ص 65.

¹⁸⁴⁶ غافر، 7/40.

¹⁸⁴⁷ الشورى، 5/42.

¹⁸⁴⁸ الشورى، 5/42.

¹⁸⁴⁹ أطفيش، هميان الزاد، ج 1، ص 464.

وقد يحكم بالنسخ عند التعارض المقطوع به مع علم التاريخ ليعرف المقدم والمتأخر. ولا يعتمد في النسخ قول عامة المفسرين المجتهدين ولا غيرهم، من غير نقل صحيح ولا معارضة¹⁸⁵⁰.

وهذا ما اتفق العلماء عليه من أمر النسخ، لا مدخل للرأي والاجتهاد فيه. وحكى المصنف قولاً لم ينسبه لأحد أنه: "يكتفى في النسخ بقول مفسر مجتهد"¹⁸⁵¹. وأضاف إليه قولاً لا يُعرف قائله: "لا يقبل في النسخ الأحاد بل يؤخذ بالتواتر"¹⁸⁵². وأخذ المصنف في بيان النسخ والمنسوخ واستطرد فيه بطريقة تُخرج الكتاب من كونه تفسيراً للقرآن إلى كونه مصنفاً في علوم القرآن. ففي معرض حديثه عن النسخ والمنسوخ قال: "والنسخ إما للفظ الحكم، وإما لأحدهم". بل إنه جعل النسخ في القرآن متعدياً إلى أبحاث في أصول الفقه؛ فقال: "ويجوز نسخ مفهوم الموافقة. وهو أولى بالحكم ويساوى المنطوق. وبقاء المنطوق. ويجوز نسخ المنطوق وبقاء المفهوم، لأن المفهوم وأصله. وهو المنطوق. مدلولان متغايران، فلا مانع من نسخ أحدهما، كما لو نسخ تحريم ضرب الوالدين وهو المفهوم، ولم يحرم قول "أف" وهو المنطوق أو بالعكس"¹⁸⁵³. ويتابع الحديث في النسخ فيقول: "فأما نسخ اللفظ والحكم فقد يكون المنسوخ متلوّاً وقد يكون غير متلو". ويذكر الأقوال في هذه المسألة، فإذا وافق قولاً رأيه أو رأي الإباضية قال حينئذٍ: "وعندي" أو قال: "وكذا نقول معشر الإباضية الوهبية" كقوله فيما نسخ حكمه دون لفظه: "والنسخ يكون للفظ مع بقاء الحكم". وذكر رواية فيها: "ألم تجد فيما أنزل علينا {جاهدوا كما جاهدتم أول مرة} فإننا لا نجدها؟ فقال: أسقطت فيما أسقط من القرآن"¹⁸⁵⁴. وذكر رواية عن أبي لهية: (أخبروني بآيتين من القرآن لم تكتبنا في المصحف؟ فلم يخبروه، فقال قائل: الأولى {إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا وأنتم المفلحون}، والثانية {والذين آووا ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون})¹⁸⁵⁵.

¹⁸⁵⁰ أطفّيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 464.

¹⁸⁵¹ أطفّيش، هميان الزاد، ج 1، ص 464.

¹⁸⁵² أطفّيش، هميان الزاد، ج 1، ص 464.

¹⁸⁵³ أطفّيش، هميان، ج 1، ص 464.

¹⁸⁵⁴ أطفّيش، هميان، ج 1، ص 464.

¹⁸⁵⁵ أطفّيش، هميان، ج 1، ص 467.

وهو ما أورد السيوطي في الإتيقان؛ ولكن حكى السيوطي قول القاضي أبو بكر في الانتصار عن قوم: "إنكار هذا الضرب لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها"¹⁸⁵⁶.

وبعد تصريح المصنف بأن القرآن مخلوق كسائر ما خلق الله ذهب إلى أن النسخ قد يُعرف بغير القرآن، مستغلاً الفرصة ليستدل إلى مذهبه في خلق القرآن، ويستخرج دليلاً بأن في نسخ بعض القرآن دليل على حدوثه. ثم فصل القول في هذه المسألة فقال: "لا أظن عاقلاً يقول إن ألفاظ القرآن قديمة؛ فحقيقة الخلاف في إثبات الكلام النفسي؛ فأثبتته المخالفون ونفيناه"¹⁸⁵⁷. ويحتم حديثه عن النسخ فيقول: "وزعم المخالفون أن التفاوت والتغاير من عوارض الألفاظ المتعلقة بالمعنى القائم بالذات. وأجاز بعضهم عقلاً نسخ جميع القرآن. وقيل: يجوز نسخ جميع الشريعة عقلاً، ولا يجوز هذا إلا في بادئ العقل، وصرح عما يدين به بأنه لا يجوز ذلك عقلاً، كما لا يجوز شرعاً. ونسخ اللفظ قسماً؛ فناؤه من المصاحف والقلوب، أو إزالته من أحكام القرآن، ونسخ الحكم يعني عدمه؛ بل عدم العمل به. فاللفظ ولو نسخ دال على ذلك الحكم، المدلول له والمفهوم منه"¹⁸⁵⁸.

ولما ثبتت موافقة المصنف للمعتزلة في مسألة خلق القرآن، ثبت بأنه يستدل بأدلتهم؛ وقد "استدلت المعتزلة على أن القرآن مخلوق بأن كلام الله تعالى لو كان قديماً لكان الناسخ والمنسوخ قديمين، لكن ذلك محال، لأن الناسخ يجب أن يكون متأخراً عن المنسوخ، والمتأخر عن الشيء يستحيل أن يكون قديماً، وأما المنسوخ فلا أنه يجب أن يزول ويرتفع، وما ثبت زواله استحال قدمه بالاتفاق"¹⁸⁵⁹.

المطلب السادس: الإسرائيليات والحكايات في تفسير الخواص

لشدة ارتباط الاعتقاد والأحكام العملية التكليفية بتفسير القرآن الكريم وجب توخي الدقة والحذر في تفسيره، والتيقظ عند نقل الأخبار حتى لا يتسرّب منها الغير موثقة؛ وخاصة من الإسرائيليات التي جمعت الأخبار الموافقة لشرعنا وأكثرها مما يخالفه. ولتعلق العقيدة بأصول الدين. بالقرآن، فإن الخطأ بالتفسير كبير جرمه؛ وهذا الارتباط بين التفسير والاعتقاد لإثبات العقائد وإقامة الأدلة والبراهين عليها،

¹⁸⁵⁶ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج 3، ص 85.

¹⁸⁵⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 1، ص 75.

¹⁸⁵⁸ أطفيش، هيمان الزاد، ج 1، ص 75.

¹⁸⁵⁹ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 3، ص 642.

وللردُّ على الكافرين والمنكرين. ولأنَّ الطوائف المختلفة من المسلمين تعلّق كلٌّ منها بالقرآن الكريم، وكلّ طائفة احتجّت لمذهبها بالقرآن الكريم، وردّت على من خالفها بنصوص منه؛ ولا شكَّ أنّ فيهم المحقّ الذي أصاب، وفيهم المبطّل¹⁸⁶⁰. عن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه، أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم قال: (بلّغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار)¹⁸⁶¹. فقوله ﷺ (وحدثوا عن بني إسرائيل) يحتمل عدة وجوه؛ "فالتحديث عنهم يكون غالباً بما وقع لهم من الأعاجيب التي لم يكن مثلها في هذه الأمة؛ كأمرهم بقتل أنفسهم ليتوب الله تعالى عليهم، وكنزول نار من السماء تأكل القربان الذي قبله الله، وأمثال هذا من العجائب، وإن كان لا يُعلم كذب هذا الخبر من صدقه. (ولا حرج) أي: ولا ضيق عليكم في الحديث عنهم. وكان النبي ﷺ هنيئاً الأخذ عنهم وعما في كتبهم قبل استقرار الأحكام والقواعد الإسلامية، خشية الفتنة في الدين؛ ولما زال المحذور أذن ﷺ بنقل أخبارهم. وقوله ﷺ (حدثوا) يحتمل صيغة الأمر أولاً، وهي تقتضي الوجوب فأشار ﷺ إلى عدم الوجوب؛ وإنما الأمر للإباحة، بدليل قوله (ولا حرج). وعلى هذا فقوله (ولا حرج) أي في ترك التحديث عنهم. أو أن المراد رفع الحرج عمّن حكى أخبارهم وفيها ألفاظ مستبشرة؛ كقولهم {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}¹⁸⁶² و{فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ}¹⁸⁶³. ويحتمل وجهاً وهو أن المراد جواز التحديث عنهم بأيّ صيغة وقعت، من انقطاع أو بلاغ، لتعذر الاتصال في التحديث عنهم، بخلاف الأحكام المحمدية فإن الأصل فيها التحديث بالاتصال¹⁸⁶⁴.

ومن منهج المصنف إكثاره من الروايات والقصص الإسرائيلية في معرض التفسير والاستشهاد بها؛ وأكثرها لم يسلم من النقد العلمي، من حيث السند أو المتن أو كليهما؛ بل ربما روى من ذلك ما يردُّه العقل. وقبل بيان روايات المصنف من الإسرائيلية في تفسيره، نطلّع إلى بعض ما قاله الأئمة في رواية الإسرائيلية. ومنها ما ذكره الإمام السيوطي رحمه الله تعالى عند تعداد شروط مفسر القرآن، فعَدَّ

¹⁸⁶⁰ ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، ص 18.

¹⁸⁶¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم 3461، ج 4، ص 170.

¹⁸⁶² السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4، ص 215.

¹⁸⁶³ الأعراف، 138/7.

¹⁸⁶⁴ المائدة، 24/5.

¹⁸⁶⁴ انظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 6، ص 499.

منها "الشرط التاسع: وهي "أصول الدين" بما في القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى؛ فالأصولي يؤول ذلك ويستدلّ على ما يستحيل على الله تعالى وما يجب وما يجوز"1865.

من ذلك روايته أخباراً وقصصاً في تفسير قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ﴾¹⁸⁶⁶. فقال: "هو بلعام بن باعوراء، آتاه الله علم بعض الكتب المنزلة، وكان له دعوة لا ترد وعنده اسم الله الأعظم، فطلب ملك البلقاء من بلعام أن يدعو الله على موسى، فرفض لأنه من أهل دينه، فنصب له خشبة ليصلبه عليها، فلما رأى ذلك خرج على حماره ليدعو عليه، فلما عاين عسكرهم وقف الحمار فضربه، فقال له الحمار لم تضربني؟ أنا مأمورة فلا تظلمني، وهذه الملائكة أمامي قد منعني أن أمشي، فرجع بلعام إلى الملك فأخبره؛ فخيره إما أن يدعو عليه وإما يصلبه، فدعا على موسى باسم الله الأعظم أن لا يدخل المدينة، فاستجاب الله له، فوقع في التيه بسبب دعائه، فلما سأل موسى ربه بأي ذنب وقع في التيه؟ أوحى له بدعاء بلعام، فطلب من ربه أن يستجب دعاءه كما استجاب دعاء بلعام، فدعا عليه أن ينزع منه الاسم الأعظم والإيمان، فنزع الله منه المعرفة، فخرجت من صدره كحمامة بيضاء. وفي نهاية هذه القصة وبعد أن نسبها إلى "عرائس القرآن" قال: "وأظن هذه القصة إسرائيلية، فإن صحت فما دعا موسى عليه بنزع الإيمان إلا بإذن الله له في الدعاء عليه، أو بعد إخباره بأنه كافر شقي، وإيمانه ضرر على غيره"1867.

فأيّ فائدة ترجى من سرد مثل هذه القصة خلال تفسير القرآن! وهي تفتقر إلى السند أولاً. وما الذي يقتضي إيراد أخبار وقصص إسرائيلية، تجتمع فيها المخالفة في الرواية والمخالفة في التفسير، فضلاً عن معانيها البعيدة عن مقاصد القرآن.

ومما رواه من الروايات الإسرائيلية، عند تفسيره لقوله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾¹⁸⁶⁸ فروى "عن كعب الأخبار: أن الأولى من موج مكفوف، والثانية من زمرد أخضر، والثالثة حديد، والرابعة نحاس، والخامسة فضة، والسادسة ذهب، والسابعة ياقوته حمراء. وقيل الثانية نحاس، والثالثة فضة، والرابعة ذهب، والخامسة ياقوت، والسادسة زمرد، والسابعة نور. وقيل الأولى زمردة خضراء، والثانية فضة، والثالثة

¹⁸⁶⁵ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 4، ص 215.

¹⁸⁶⁶ الأعراف، 175/7.

¹⁸⁶⁷ أطفيش، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ج 5، ص 257.

¹⁸⁶⁸ الملك، 3/67.

ياقوت أحمر، والرابعة درة بيضاء، والخامسة ذهب أحمر، والسادسة ياقوتة صفراء، والسابعة نور. واسم الأولى رقيقاء، والثانية أذلقون، والثالثة قيدوم. وقيل عيناء. والرابعة عرداء. وقيل باعوناء. والخامسة دبقاء. وقيل سحيقاء. والسادسة قناء. وقيل عدرباء. والسابعة عبراء، وقيل سمعواء¹⁸⁶⁹.

وهو يبالغ برواية الأخبار الإسرائيلية، مما كان له سند أو ليس له سند؛ ومن هذه الأخبار ما يكون معانيها مخالفة، فلا فائدة بإيرادها في التفسير؛ بل قد تعكّر على التفسير في فهم المعنى الأصيل. ولما تساهل الناس بنقل هذه الأخبار عن أهل الكتاب انتشرت على الألسنة، فظنوا جواز الرواية عن بني إسرائيل. وإذا قيل بجواز روايتها في التفسير فلاستثناس لا للاعتقاد. وقد شحنت كتب التفسير بالمأثور وغيرها من الأخبار والحكايات الإسرائيلية. وكان المصنف رحمه الله تعالى من الذين أولعوا بذكر هذه الإسرائيلية، ومنها ما هو ظاهر البطلان، ومثل هذه وإن بين روايتها بطلانها بالنص عليها. فإنّ فيه إعانة على انتشارها بين الناس؛ حتى لو كانت خبراً أو على شكل قصة لا يقبلها العقل. فالكثير من الناس لا يميز بين ما هو ثابت بالشرع أو العقل وبين ما هو باطل فيهما. وصحة اعتقاده يدفعه إلى الرجاء والطمع في عفو الله ومغفرته¹⁸⁷⁰.

ومما ذكره المصنف من الأخبار التي تنبو على التفسير قوله عن جماعة من قومه "إنّ النبي ﷺ سأل ربّه أن يُريه أصحاب الكهف، فقال: إنك لن تراهم في الدنيا؛ ولكن ابعث إليهم أربعة من أصحابك، ليبلّغهم رسالتك ويدعوهم إلى الإيمان بك، وابسط كساءك وأجلس على طرف أبا بكر، وعلى الثاني عمر، وعلى الثالث عليّاً، وعلى الرابع أبا ذرٍّ، ثم ادعُ الرياح المسخّرة لسليمان، فإنّ الله تعالى أمرها أن تطيعك؛ ففعل النبي ﷺ، وحملتهم الريح حتى انطلقت بهم إلى باب الكهف، فلما دنوا منه قلعوا منه حجراً، فقام الكلب ونبح عليهم، وهشّ وحرك رأسه وبصيص بذنبه، وأوماً برأسه ليدخلوا الكهف، فدخلوه، فردّ الله تعالى عليهم أرواحهم، وقالوا وعلى محمد رسول الله السلام ما دامت السماوات والأرض، وعليكم بما بلّغتم. وآمنوا برسول الله ﷺ؛ ثم جلس كلّ منهم على مكانه في الثوب وحملتهم الريح، فهبط جبريل فأخبره بما قالوا، فلما أوصلتهم إليه ﷺ أخبروا بما قال أصحاب الكهف. ولما قضى الكلام بينه

¹⁸⁶⁹ أطفيش، هيمان الزاد، ج 14، ص 325.

¹⁸⁷⁰ انظر كتاب التوحيد، لمحمد أبي منصور الماتريدي، (ت: 333 هـ)، تح: فتح الله خليف، نشر/د. الجامعات المصرية. الإسكندرية، ص 230. 239.

وبين أصحاب الكهف قبض الله أرواحهم، وذكروا له ﷺ وكذا لجبريل. وسيحييهم الله تعالى للمهدي،
فيسلّم عليهم ويرجعون موتى" 1871.

وهذه القصة - على فرض صحتها - فقد نسبها المصنف إلى جماعة من قومه الإباضية، ولم يُسندها
إلى المصنفين من أهل النقد والتمحيص. واستطرد في ذكر الروايات بشأنها حتى ملأ أكثر من عشرين
صحيفة، مستشهداً بها في قصة لبث أصحاب الكهف في كهفهم وتفاصيل أخبارهم، مع أنه لا مبرر ولا
وجه لذكرها والاستدلال فيما هو بصدده من التفسير.



1871 الأعراف، 157/7.

الخاتمة

إنَّ القول في تفسير القرآن الكريم شأنه عظيم في الدين؛ إذ هو إخبار عن الله تعالى بالمراد من قوله، فلهذا لا ينبغي القول فيه بلا دليل من النقل الصحيح، مع الاطمئنان إلى دليل صريح لا يحتمل التأويل؛ وخاصة إذا كان النص يقرّر مسألة من مسائل الاعتقاد. ولا تخلو مسألة من الدين عن الاعتقاد؛ حتى ولو كانت من الأحكام العملية، أو من الآداب والأخلاق المرضية؛ إذ إنه يجب الاعتقاد أنها من الشرع الذي أمر الله تعالى بالتزامه. وأحكام الشارع تتنوع من فرض واجب إلى سنة مستحبة، ومن محرّم منهي عنه إلى مكروه حثّ الشارع على مجانبته.

والاعتقاد بالدليل الذي دلّ على هذه الأحكام وثبتت به إما بنصّ القرآن أو السنة أو ما استند إلى أصل يعود إليهما، ولما كان القرآن أصل للعقيدة في الدين وأصل لإقامة البراهين للردّ على منكريها؛ فإن كافة الطوائف والفرق الإسلامية تعلّقت واحتجّت بالقرآن أمام مخالفيها؛ فلهذا كانت ضوابط التفسير وقواعده ضرورية لمن أراد المشاركة في تفسير القرآن.

وبعد التعرف على مناهج الخوارج في التفسير ومقارنتها بما هو ثابت عند أهل السنة والجماعة، ورد الشبهات التي دخلت عليهم يمكن تقرير ما يأتي:

أولاً . التأكيد على ضرورة الحذر من الخوض في تفسير القرآن، والتطاول على حرمة كلام الله تعالى بالظنّ والرأي؛ لأن القول في تفسير القرآن بالظن دون دليل كذبٌ وتقول على الله تعالى. وقد قال رسول الله ﷺ: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بغيرِ عِلْمٍ فليتبوأْ مقعده من النار).

ثانياً . إنَّ الكشف عن منهج الخوارج العقدي التفسيري، ومقابلته بمنهج أهل السنة والجماعة وسيلةٌ لتمييز منهج المحقّقين في تفسير هذه الآيات، والوصول إلى العقيدة التي دعا إليها رسول الله ﷺ كما أراد الله تعالى، علماً أنَّ الغاية من التفسير تقريب معاني القرآن ومقاصده وإرشاداته؛ وليست لترويج الآراء والبدع المخالفة، ولا لترسيخ الضلالات الاعتقادية.

ثالثاً . لم تكن الخوارج متفقة في الرأي والمعتقد، ولا في المنهج والبحث عن الدليل بتفسير القرآن؛ بل كانت مختلفة في الرأي والعقيدة والمنهج شكلاً ومضموناً، إضافة إلى اختلافها في تأويل القرآن وتفسير المتشابه من آياته؛ الأمر الذي تسبب في الفرقة والاختلاف المقيت بين المسلمين، وهذا من أشدّ المخاطر التي تسببت في اختلاف الآراء وتعدّد المناهج في تفسير آيات الاعتقاد.

رابعاً. وكان من أشهر النتائج التي خالف فيها الخوارج: تأويل المتشابه بالرأي والهوى، وعدم إنزال السنة منزلتها في تفسير القرآن، والاختلاف في تفسير القرآن نتيجة اعتمادهم على العقل الذي اختلفت به آراؤهم، إضافة إلى تكفيرهم المسلمين بالذنب الواحد، حتى إنهم حكموا على مقترف المعصية بالخلود في النار، ودعواهم بأنه ليس لله أن يُخلف في وعيده بالعقوبة، وعرفوا الإيمان تعريفاً ضيقوا فيه على أهل القبلة، ووسعوا باب الكفر فأدخلوا منه من شاؤوا من أهل الزلات والهفوات، وإنكارهم وقوع الشفاعة لأصحاب الكبائر. وأشدُّ من ذلك قولهم بخلق القرآن، وإنكارهم لصفات الله تعالى وقدمها، وإنكارهم جواز رؤية الله تعالى جزاء للمؤمنين في الآخرة، منذرَين بتوحيد الله تعالى وتنزيهه، حتى أنكروا ما أثبتته الله تعالى لنفسه من جليل الصفات، فشكُّوا الصفَّ وفرَّقوا الجماعة؛ وهم يزعمون بأنهم أهل الحق وحدهم، وعلَّلوا خروجهم بأنه نصره للدين؛ ولهم مسائل أخرى تناثرت في صفحات هذا البحث. وما ثبت في هذا البحث من تعريفٍ للخوارج وعرضٍ لأشهر فرقها، وبيانٍ لأسباب خروجها وتفرقها، وذكرٍ لأشهر صفاتها، يصوِّر لنا حقيقتهم.

خامساً. ومع هذا فإنَّ علماء السنة لم يكفروا الخوارج؛ بل ذكروا ما لهم وعليهم؛ فلم يقولوا بأنهم كفَّار؛ بل قالوا إنَّهم من الكفر فرُّوا؛ وقد ثبت ما ورد عنه ﷺ في الخوارج: (ألا إنَّه سيُخرج من أمِّي أقوامٌ أشدَّاءُ أحداً، ذليقةٌ ألسنتهم بالقرآن، لا يجاوز تراقيهم). فتأوَّل أهل السنة بأن كلمة "من" تقتضي كونهم من الأمة لا كفَّاراً، بخلاف "في". وقد جاء من رواية علي رضي الله عنه (يخرج من أمِّي قوم) وفي رواية أبي ذر (بعدي من أمِّي . أو . سيكون بعدي من أمِّي). فوقع الخلاف في تكفيرهم، ولكنَّ المحققين من أهل السنة بينوا بأن الصحيح عدم تكفيرهم. والأحكام التي تقال في حقهم يُراد بها جماعتهم الواسعة لا أفرادهم.

سادساً. وكان من أخطر نتائج منهج الخوارج تكفير المسلمين بصغار الذنوب فضلاً عن كبائرها، متأولين نصوص الوعد والوعيد بالتكفير والخلود في العذاب. خلافاً لمذهب أهل السنة أنه يجوز من الله تعالى أن يعفو عن العقاب؛ ولكنَّ الخوارج بالغوا فكفَّروا من خالفهم الرأي. ومن التناقض عند الخوارج أنهم رأوا بأنَّ من أقرَّ بوحدانية الله وبرسالة النبي ﷺ يُعَدُّ موحِّداً، ولو أنه ضيَّع الفرائض وارتكب الكبائر؛ فكانوا لا يسمونه مؤمناً ولا مشركاً؛ بل هو عندهم كافر كُفِّرَ نعمة لا كفر شرك، فهو عندهم موحِّداً

عاصياً؛ وإن مات دون توبة فمخلّد في النار؛ لأن الإيمان بدون تطبيق للفرائض لا معنى له عندهم، وقد اختلفوا في هذا فلم يُجمعوا عليه وفيهم من قال بغير هذا.

سابعاً . عقيدة الخوارج بالله وصفاته تقوم على أن الله تعالى لا يوصف بجسم ولا بعرض، ولا بحلول في مكان ولا بجهة . إلا من شدَّ من نَحج نَحجهم . وبلغ بهم تنزيه الله تعالى أن أنكروا كلّ معنى قد يوهم . ولو مشاكلّة . خلاف التنزيه؛ فنقوا ما ثبت في الكتاب والسنة من صفات الله تعالى بحجّة تنزيه الله سبحانه؛ فدفعهم الخطأ في التنزيه إلى الوقوع بتعطيل صفات الكمال لله . وكان معتقد أهل السنة في الله وصفاته يقوم على أساس الإيمان بكلّ ما ورد بنصوص القرآن والسنة، فيسمّون الله بما سمّى به نفسه، لا زيادة ولا نقصاناً، فيثبتون الصفات لله بما وصف به نفسه في كتابه، وبيان رسوله ﷺ؛ من غير تحسيم ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

ثامناً . ترى الخوارج أنّ كفّار الأمة ليسوا مشركين ولا مؤمنين؛ بل يصفونهم بالكفّار . ثم يفسّرون هذا الكفر بأحد هذه المعاني: إما كفر نعمة، وإما كفر نفاق، وإما كفر فسق؛ ولكنّ كفّار الأمة عندهم من أهل المعاصي ليس كفرهم كفر شرك . علماً أنه لا يوجد للخوارج إجماع على رأي وعقيدة واحدة، إلا في مسألة التكفير بالذنوب . حتى إنّ مصنف "هميان الزاد إلى دار المعاد" سار في منهجه التفسيري على حمل كل آيات العفو والمغفرة ليوافق مذهب الإباضية القائل بأن الكبائر لا يغفرها الله إلا بالتوبة؛ فلذلك حمل على الأشاعرة لأنهم قالوا بأن الله يجوز أن يغفر لصاحب الكبيرة وإن لم يتب منها.

تاسعاً . يعدّ تفسير الخوارج من التفسير بالرأي المذموم، لما فيه من صرف ألفاظ القرآن عن ظواهرها . ولم ينظروا إلى السنة على أنها تفسير للقرآن؛ فتأهوا في تأويل آيات الاعتقاد ومتشابه القرآن . وإنه كان فيهم أقلّة ممن أعرضوا عن التفسير خشية الكذب على الله . وهذا ما يدفع إلى وجوب البحث والتحري استناداً إلى ضوابط التفسير والنقل الصحيح على كل من أراد تفسير القرآن . إذ كان في الخوارج التي عرفت بالزيف والهوى من يخشى من الخوض في التفسير، لما للقرآن من حرمة، أفلا يكون هذا عند أهل الهدى والمنهج القويم من باب الأولى.

عاشراً . إنّ الإباضية الأولى هي فرقة من الخوارج قطعاً؛ وأما الإباضية المعاصرة فالبعض يرى أنها من أعدل فرق الخوارج، في حين تنفي الإباضية عن نفسها صلتها بالخوارج . ويبدو بأن الإباضية المعاصرة ليست على منهج واحد؛ بل لم تكن جماعة واحدة مؤتلفة؛ وهذا ما ذكره المصنف موضحاً أن الإباضية

ليست جماعة واحدة؛ بل هي عدة جماعات. فقد ذكر عند حديثه عن نفي رؤية الباري تعالى بأن نفي الرؤية مذهب الإباضية بأصنافها، هذا مذهبنا معشر الإباضية المغربية، ولم يعذره الإباضية النفوسية.

حادي عشر . وفيما يتعلق بكتاب "هميان الزاد إلى دار المعاد" فقد تناثرت فيه الحكم والفوائد التي استفادها المصنف من مصنفات من سبقه من العلماء، مما يدل على تأثره ببعض هذه المعاني التي نقلها. ولكن لا يُنصح من كان حريصاً على سلامة دينه أن يقرأ في هذا الكتاب، وخاصة إن لم يكن له تمرس بأصناف العلوم الشرعية لما يُخشى من تأثره ببعض ما فيه من الاعتقادات المخالفة. فمصنفه عندما يذكر مسألة عقدية فإنه يذكرها بطريقة جمع الأقوال التي اطلع عليها، فأحياناً يرجح رأياً منها وقد لا يرجح، فإن رجح قولاً منها فلعله رجحه دفاعاً عن المذهب، وإن لم يرجح قولاً فسيصد القارئ في حيرة، وإن رجح قولاً فلعله رجحه برأيه؛ فالقارئ على كل حال سيكون أمام سيل متدفق من الآراء المتضاربة، وفيها ما يبدو وكأنه كفر بواح؛ ولو اطلع على تفاصيل هذه المسألة ودليلها عند المصنف ذاته لوجد أنه ذكرها عن شبهة في الدين. فإن كان ولا بد من القراءة في الكتاب بدافع الفضول والرغبة في الاطلاع فمن راسخ الإيمان بعقيدة الدين، متضلّع بعلومه الأصلية والفرعية؛ حتى لا يتزعزع إيمانه أمام عواصف الشبهات. وهيهات أن يسلم منها من لم يروّض فكره وقلبه وجوارحه على ما يرشد إليه علوم الدين. وإن كان الكتاب تضمّن من الفوائد المتناثرة، ومنها لفت الانتباه إلى مكانة رسول الله ﷺ ومحبته والتأدب معه، والتنفير من المعاصي وتقبيحها.

ثاني عشر . إن هذا الكتاب احتوى على طرف من تفسير القرآن . الذي يعدّ تفسيراً بالمعنى المراد من كلمة التفسير، وهو ما يساوي أقل من ربع حجمه. فإذا تم حذف ما لا دخل له بالتفسير من هذا الكتاب - لا من قريب ولا من بعيد - فإنه قد لا يتجاوز ثلاثة أجزاء تقريباً من أصله الذي بلغ أربع عشرة أو خمس عشرة جلدًا. وما سوى ذلك عبارة عن حشو يدخل في علوم أخرى، وقد لا يدخل بعضها في نوع من العلوم؛ وإنما هو عبارة عن حشو لا يمتُّ إلى التفسير بصلة. وهذه العلوم أيضاً لو فرز الصحيح المفيد منها عن غير الصحيح لخرج من مجموع الكتاب أكثره.

ثالث عشر . إن هذا الكتاب أشبه ما يكون بموسوعة، اختلطت فيه شتى العلوم بالتفسير وتبعثرت حلقاته في طيات صفحاته؛ وكأن الكتاب قد جمع الأفكار والنقول والأخبار والفوائد، ممزوجة بكم هائل

من الحكايات الخيالية والروايات الإسرائيلية والأفكار الفلسفية، فوردت في الكتاب مختلطة ببعضها لا تكاد تبين، فعدا الكتاب بحاجة إلى من يُنصّد بين علومه وأفكاره، ويفرز أصيل التفسير عن دخيله.

رابع عشر. بعد الوقوف على هذه النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يحسن ختمها بتوصيات نافعة للمحافظة على العقيدة وصفاء الإيمان وسلامته من البدع، والتقول على الله تعالى بالرأي في تفسير كتابه. ومن ذلك:

1 - إنّ العقيدة والإيمان بمسائلها أصل الدين؛ فيجب الحرص عليها، وعدم تلقّيها إلا من مصادرها، ولا مصدر لها إلا الكتاب والسنة، بأخذها وتلقّيها ممّن أُشريت قلوبهم حبّاً للقرآن، واستنارت عقولهم بإرشاده وهُداة، واستقامت جوارحهم على أحكام القرآن والسنة، فاعتصمت بحبل الله المتين، ولم تخض في الشطحات التي تعترى الموحّد. وإن التوحيد صافٍ لا أحوال فيه ولا تلحقه الشوائب؛ وإنما الأحوال بدعٌ وضلالات تلحق الموحّد إذا لم يحتسّر ولم يحافظ على إيمانه من مورّدات البدع والضلالات. وقد جاء في الدعاء: (اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري) فكان المقصود به: أصلح لي ديني، لا أصل الدين؛ وإنما أصلح لي ديني. أي تمسكي بالدين. فإنّ التمسك بالدين قد يطرأ عليه الخلل والنقص والقصور، من شبهات وأوهام ووساوس في التوحيد. والتوحيد ليس فيه أحوال؛ ولكن قد يدخل على الموحّدين خلل من خطأ ووساوس وخواطر تعكّر نقاء التوحيد عند الموحّدين. وفي الحديث المتفق عليه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: (يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته). فهذا من الأحوال، التي يحاول الشيطان أن يزجّ العبد بها؛ فحين ذاك عليه أن يتعوّذ بالله تعالى من الشيطان.

2 - إن الاعتقاد الحاصل بمجرد التقليد غير خالٍ من الضعف في الابتداء، فلا بدّ من تقويته ليثبت فلا يتزلزل. ويحصل ذلك بتلاوة القرآن وتفسيره وقراءة الحديث ومعانيه، والقيام بأداء العبادات، فلا يزال يزداد رسوخاً بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه، وبما يرد إليه من الأحاديث، وبما يسطع عليه من أنوار تلك العبادات، وبما يسري إليه من مشاهدة الصالحين ومجالستهم، فيحصل الخوف منه تعالى والاستكانة له سبحانه، فيكون أول التلقين كاللقاء البذر في الصدر.

3 - إنّ البحث والتفتيش وتكلف الأدلة لم يُكلّف به الشارع، فمن أراد أن يكون من سالكي طريق الآخرة وساعده التوفيق فإنه يشتغل بالعمل ويلزم التقوى وينهى النفس عن الهوى، ويشغل بالرياضة

والمجاهدة، حتى تنفتح له أبواب من الهداية، فتكشف عن حقائق هذه العقيدة بنور إلهي يُقذف في قلبه بسبب المجاهدة، تحقيقاً لوعده تعالى {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا}.
4.

وجوب الحرص والاهتمام باتباع السنة، وعدم مخالفتها، وهي آثار رسول الله ﷺ التي أمرنا باتباعه من خلالها، وهي تفسير للقرآن، الذي لا تُدرك معانيه بالعقول والأهواء، إنما بالنقل والاتباع. كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (الحمد لله الذي جعل في كل زمان وفترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضلّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى ويُبصرون بنور الله أهل العمى؛ فما أحسن أثرهم على الناس. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل المبتدعة وأصحاب الفتنة، المختلفين والمخالفين للكتاب العزيز، الذين يقولون على الله ما لم يرده، ويتبعون المتشابه في كتاب الله، ويخدعون جهّال الناس بما يشبهون عليهم).

5. وأخيراً! فإن تفسير القرآن بالرأي خطأ كبير وإن وافق الصواب. والمراد بالرأي هنا القول بالخواطر والظنون دون معرفة اللغة وفنونها ومعاني ألفاظها، ومقاصد الشريعة، ومعرفة المكي والمدني، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، وسبب النزول وغيرها من علوم القرآن، فالتفسير بدون هذه العلوم خطأ قد يوصل من أقدم عليه إلى الزيغ والضلال.

والحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأكمل التسليم على سيدنا محمد، إمام المفسرين، المبلغ عن الله تعالى عقيدة الدين وأحكام شرعه القويم، وعلى آله وأصحابه ومن سلك نهجهم، آمين.

المصادر والمراجع

- ابن أبي زمنين، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الألبيري المعروف بابن أبي زمنين المالكي (ت: 399 هـ)، أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تح: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، ط/مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي أبي بكر، (ت: 235 هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار = مصنف ابن أبي شيبة، تح: كمال يوسف الحوت، ط/مكتبة الرشد - الرياض، ط/1، ت/ط: 1409 هـ.
- الكتاب المنسوب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (ت: 150 هـ)، الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، نشر/مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، ط/1، ت/ط: 1419 هـ.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر، (ت: 287 هـ)، السنة، ط/المكتب الإسلامي - بيروت، ط/1، ت/ط: 1400 هـ.
- ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، (ت: 230 هـ)، مسند ابن الجعد، تح: عامر أحمد حيدر، ط/مؤسسة نادر - بيروت، ط/1، ت/ط: 1410 هـ.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن علي بن محمد الجوزي، (ت: 597 هـ)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تح: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، (ب/ت، ط).
- الموضوعات، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، ط/محمد عبد المحسن المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط/1.
- زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد الرزاق المهدي، ن/د. الكتاب العربي - بيروت، ط/1، ت/ط: 1422 هـ.
- ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، (ت: 543 هـ)، المسالك في شرح موطأ مالك قرأه وعلق عليه: محمد الحسين السليمان وعائشة بنت الحسين السليمان، تقديم: يوسف القرضاوي، نشر/د. العرب الإسلامي، ط/1، ت/ط: 1428 هـ.

- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد سراج الدين أبي حفص الشافعي المصري، (ت: 804 هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط/د. النوادر. دمشق، ط/1، ت/ط: 1429 هـ.

- ابن جزى، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، أبي القاسم ابن جزى الكلبي الغرناطي، (ت: 741 هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، ط/د. الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت، ط/1، ت/ط: 1416 هـ.

- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبو عبد الله الكنانى الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: 733 هـ)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، تح: وهبي سليمان غاوجي الألباني، ط/د. السلام للطباعة والنشر. مصر.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُد التميمي، أبي حاتم الدارمي البُستي، (ت: 354 هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب الأرناؤوط، ط/مؤسسة الرسالة. بيروت، ط/2، ت/ط: 1414 هـ.

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/د. المعرفة. بيروت، ت/ط: 1379.

- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: 974 هـ)، الفتاوى الحديثية، ب/تح، ط/د. الفكر، ب/ت ط.

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي الظاهري، (ت: 456 هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط/مكتبة الخانجي. القاهرة.

- ابن حماد، نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، (ت: 228 هـ)، كتاب الفتن، تح: سمير أمين الزهيري، ط/مكتبة التوحيد. القاهرة، ط/1، ت/ط: 1412.

- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبي عبد الله الشيباني، (ت: 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وعبد الله التركي وآخرون، ط/مؤسسة الرسالة، ط/1، ت/ط: 1421 هـ.

- ابن دريد الأزدي، محمد بن الحسن بن دريد، أبي بكر الأزدي (ت: 321 هـ)، **جمهرة اللغة**، تح: رمزي منير بعلبكي، ط/د. العلم للملايين - بيروت، ط/1، ت/ط: 1407 هـ.

- ابن دقيق العيد، تقي الدين، أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، (ت: 702 هـ)، **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**، نشر/مؤسسة الريان، ط 6، ت/ط: 1424 هـ.

- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، زين الدين السّلامي الحنبلي البغدادي ثم الدمشقي، (ت: 795 هـ)، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، تح: محمد الأحمد أبو النور، نشر/د. السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط/2، ت/ط: 1424 هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمود بن شعبان ومجدي بن عبد الخالق وإبراهيم بن إسماعيل وعزت المرسي ومحمد بن عوض وصالح بن سالم وعلاء بن مصطفى وصبري بن عبد الخالق، ط/مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية ومكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، ط/1، ت/ط: 1417 هـ.

- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، أبي عبد الله البغدادي المعروف بابن سعد، (ت: 230 هـ)، **الطبقات الكبرى**، تح: محمد عبد القادر عطا، ط/د. الكتب العلمية.

- ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، أبو حفص ابن شاهين (ت: 385 هـ)، **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**، تح: محمد حسن إسماعيل، ط/د. الكتب العلمية - بيروت، ط/1، ت/ط: 1424 هـ.

- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (ت: 1252 هـ)، رد المختار على الدر المختار، نشر/د. الفكر - بيروت، ط/2، ت/ط: 1412 هـ.

- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت: 1393 هـ)، **التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، ط/د. التونسية للنشر - تونس، ت/ط: 1404 هـ.

- مقاصد الشريعة الإسلامية، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط/وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ت/ط: 1425 هـ.

- ابن عبّاد، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، ابن عباد، (ت: 385 هـ)، المحيط في اللغة، بد/ط.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، (ت: 463 هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبي الأشبال الزهيري، ط/د. ابن الجوزي. السعودية، ط/1، ت/ط: 1414 هـ.

- الاستذكار، تح: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1421 هـ.

- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: 365 هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، نشر/الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1418 هـ، وضع حواشي هذه النسخة الإلكترونية: محمود خليل، موافق للمطبوع.

- ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، (ت: 571 هـ)، تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، نشر/د. الكتاب العربي. بيروت، ط/3، ت/ط: 1404 هـ.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، (ت: 395 هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ط/د. الفكر، ت/ط: 1399 هـ.

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276 هـ)، تأويل مختلف الحديث، نشر: المكتب الاسلامي. مؤسسة الإشراف، ط/2، ت/ط: 1419 هـ.

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبي الفداء، (ت: 774 هـ)، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، تح: محمد حسين شمس الدين، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1419 هـ.

- طبقات الشافعيين، تح: أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم ومحمد عزب، ط/مكتبة الثقافة الدينية، ت/ن: 1993/1413، مصر. المنصورة.

- حاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (ت: 1252 هـ)، رد المختار على الدر المختار، نشر/د. الفكر - بيروت، ط/2، ت/ط: 1412 هـ.

- ابن ماجه، محمد بن يزيد، أبي عبد الله القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، (ت: 273 هـ)، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر/د. إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، أبي محمد الرازي ابن أبي حاتم، (ت: 327 هـ)، تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم تح: أسعد محمد الطيب، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ط/3، ت/ط: 1998/1419.
- أبو المظفر، يوسف بن قزؤغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي، (ت: 654 هـ)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان. تح: محمد بركات وكامل الخراط وعمار ربحاوي. ط/د. الرسالة، ط/1، ت/ط: 1434 هـ.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، أبي داود السجستاني، (ت: 275 هـ)، سنن أبي داود، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
- الزهد، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط/د. المشكاة للنشر والتوزيع - حلوان، ط/1، ت/ط: 1414 هـ.
- أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، (ت: 1394 هـ)، المعجزة الكبرى القرآن، ط/د. الفكر العربي.
- الحديث والمحدثون، نشر/د. الفكر العربي بلد وتاريخ الطباعة/ القاهرة - 1378 هـ.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، (ت: 430 هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، نشر/السعادة - مصر، ت/ط: 1394 هـ.
- أبو يعلى، محمد بن محمد، أبي الحسين بن أبي يعلى، (ت: 526 هـ)، الاعتقاد، تح: محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط/د. أطلس الخضراء، ط/1، ت/ط: 1423 هـ.
- أطفيش، محمد بن يوسف بن أطفيش، (1332 هـ)، هميان الزاد إلى دار المعاد، تح: عبد الحفيظ شلي، ط/2، ت/ط: 1413 هـ، سلطنة عمان - وزارة التراث القومي والثقافة.
- إزالة الاعتراض عن محقي آل إباح، وزارة التراث القومي والثقافة، المطبعة الرسمية ومكتبتها - سلطنة عمان، العدد/29، ت/ن: 1402 هـ.
- تيسير التفسير، وقفية الأمين غازي للفكر القرآني، 2012/1433.

- الآجري، محمد بن الحسين بن عبد الله، أبي بكر الآجُرِّي البغدادي، (ت: 360 هـ)، الشريعة، ح: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، نشر/د. الوطن. الرياض، ط/2، ت/ط: 1420 هـ.
- الإسفراييني، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله، أبي منصور البغدادي التميمي، (ت: 429 هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، نشر/د. الآفاق الجديدة. بيروت، ط/2، ت/ط: 1397 هـ.

- الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى، أبي الحسن الأشعري (ت: 324 هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية حسين محمود، ط/د. الأنصار. القاهرة، ط/1، ت/ط: 1397 هـ.

- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تح: عبد الله شاکر محمد الجندي، ط/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ت/ط: 1413 هـ.

- الأصفهاني، الحسين بن محمد، أبي القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت: 502 هـ)، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، ط/د. القلم والدار الشامية. دمشق وبيروت، ط/1، ت/ط: 1412 هـ.

- الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي شهاب الدين (ت: 1270 هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، ط/د. الكتب العلمية. بيروت، ط/1، ت/ط: 1415 هـ.

- الآمدي، سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، أبي الحسن الثعلبي الآمدي، (ت: 631 هـ)، غاية المرام في علم الكلام، تح: حسن محمود عبد اللطيف، ط/المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة.

- البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي، (ت: 1221 هـ)، تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، ط/د. الفكر، ت/ط: 1415 هـ.

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (ت: 256 هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر،

نشر/د. طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط/1، ت/ط: 1422 هـ.

- البخاري، ، **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، تح: أحمد الشريف، ط/د. الأرقم للنشر والتوزيع - الكويت، ط/1، ت/ط: 1404 هـ.

- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، أبي بكر المعروف بالبزار، (ت: 292 هـ)، **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، تح: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، نشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط/1، ت/ط: 1430 هـ.

- البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، محيي السنة، أبو محمد البغوي الشافعي، (ت: 516 هـ)، **شرح السنة**، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط/المكتب الإسلامي - دمشق وبيروت، ط/2، ت/ط: 1403 هـ.

- البوطي، محمد سعيد رمضان البوطي، (ت: 1434 هـ)، **منشورات اجتماعية**، د/الفكر، دمشق. ، **من روائع القرآن = تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل**، ط/مؤسسة الرسالة - بيروت، ت/ط: 1420 هـ.

- ، **كبرى اليقينيّات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق**، ط/د. الفكر، دمشق - بيروت.

- البيضاوي، القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله أبي عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، (ت: 791 هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، وبهامشه حاشية العلامة أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني، تح: عبد القادر عرفات العشّا حسونة، ط/د. الفكر.

- ، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط/د. إحياء التراث العربي - بيروت، ط/1، ت/ط: 1418 هـ.

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458 هـ)، **الأسماء والصفات**، تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، ط: مكتبة السوادي - السعودية - جدة، ط/1، ت/ط: 1413 هـ.

- ، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ط/د. الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط/3، ت/ط: 1424 هـ.
- ، المدخل إلى السنن الكبرى، تح: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، نشر/د. الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- ، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تح: أحمد عصام الكاتب، ط/د. الآفاق الجديدة - بيروت، ط/1، ت/ط: 1401 هـ.
- ، شعب الإيمان، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع دار بومباي بالهند، ط/1، ت/ط: 1423 هـ.
- أبو المظفر، طاهر بن محمد الإسفراييني، (ت: 471 هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، نشر: عالم الكتب - لبنان، ط/1، ت/ط: 1403 هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة، (ت: 279 هـ)، الجامع الكبير = سنن الترمذي، تح: بشار عواد معروف، ط/د. الغرب الإسلامي - بيروت، ت/ط: 1418 هـ.
- التستري، سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع، أبي محمد التستري، (ت: 283 هـ)، تفسير التستري، جمع: أبي بكر محمد البلدي، تح: محمد باسل عيون السود، ط/د. الكتب العلمية - بيروت، ط/1، ت/ط: 1423 هـ.
- الجامي، الشيخ أحمد فتح الله جامي، (ت: 1444 هـ)، الدرر البهية في الوصايا الجامية، ط/7، ت/ط: 1427، دار الغزالي للطباعة والنشر والتوزيع - حلب - الإسماعيلية.
- الجصاص، أحمد بن علي أبي بكر الرازي الجصاص الحنفي، (ت: 370 هـ) أحكام القرآن للجصاص، تح: محمد صادق القمحاوي، نشر/د. إحياء التراث العربي - بيروت ت/ط: 1405 هـ.
- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، أبي عبد الله المعروف بابن البيع، (ت: 405 هـ)، المستدرک علی الصحیحین، تح: مصطفى عطا، نشر/د. الكتب العلمية - بيروت، ط/1، ت/ط: 1411 هـ.
- الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، (ت: 1377 هـ)، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تح: عمر بن محمود أبو عمر، ط/د. ابن القيم - الدمام، ط/1، ت/ط: 1410 هـ.

- الحليمي، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبي عبد الله الحليمي (ت: 403هـ)،
المنهاج في شعب الإيمان، تح: حلمي محمد فودة، ط/د. الفكر، ط/1، ت/ط: 1399 هـ.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، (ت: 388 هـ)،
معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المطبعة العلمية. حلب، ط/1، ت/ط: 1351 هـ.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت: 1069 هـ)، حاشية
الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المسماة **عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي**، ط/د.
 صادر - بيروت، ت/ن: 2008/1429.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار أبي الحسن البغدادي
 الدارقطني، (ت: 385 هـ)، **سنن الدارقطني**، تح: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد
 اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، نشر/مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، ت/ط: 1424 هـ.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَرام بن عبد الصمد الدارمي، أبي محمد التميمي
 السمرقندي (ت: 255 هـ)، **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**، تح: حسين سليم أسد الداراني،
 نشر/د. المغني للنشر والتوزيع. السعودية، ط/1، ت/ط: 1412 هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي، (ت: 748 هـ)، **العرش**،
 تح: محمد بن خليفة بن علي التميمي، ط/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة،
 ط/2، ت/ط: 1424 هـ.
- **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرّفض والاعتزال**، تح: محب الدين
 الخطيب، ت/ن: 1992/1413.
- الرازي، محمد بن عمر الرازي أبي عبد الله الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، (ت: 606 هـ)،
مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/3، ت/ط: 1420 هـ.
- **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، تح: علي سامي النشار، نشر/د. الكتب العلمية
 - بيروت.
- **معالم أصول الدين**، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نشر/د. الكتاب العربي - لبنان.

- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، أبي عبد الله بدر الدين، (ت: 794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، ت/ط: 1376 هـ، ط/د. إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركائه.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، (ت: 1396 هـ)، الأعلام، ط/د. العلم للملايين، ط/5، ت/ط: 1423 هـ.
- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم جار الله، (ت: 538 هـ) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ط/د. الكتاب العربي - بيروت، ط/3، ت/ط: 1407 هـ.
- السائيس، محمد علي السائيس، (ت: 1396 هـ)، تفسير آيات الأحكام، تح: ناجي سويدان، نشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ت/ن: 1423 هـ.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، (ت: 771 هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط/هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/2، ت/ط: 1413 هـ.
- ، السيف المسلول على من سب الرسول، تح: إياد أحمد الغوج، ط/د. الفتح - عمان الأردن، ط/1، ت/ط: 1421 هـ.
- علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبي الحسن علم الدين السخاوي (ت: 643 هـ)، جمال القراء وكمال الإقراء، تح: مروان العطية ومحسن خرابة، نشر/د. المأمون للتراث - دمشق بيروت، ط/1، ت/ط: 1418 هـ.
- السفاريني، محمد بن أحمد بن سالم، أبي العون شمس الدين، (ت: 1188 هـ)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، نشر/مؤسسة الخافقين ومكتبتها دمشق، ط/2، ت/ط: 1402 هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ط/د. الفكر - بيروت، ت/ن: 2003/1424.
- ، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/الهيئة المصرية العامة للكتاب، ت/ط: 1394 هـ.

..... ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، ط/د. طيبة.

..... ، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، ط/د. الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط/1، ت/ط: 1408 هـ.

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت: 790 هـ)، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط/د. ابن عفان، ط/1، ت/ط: 1417 هـ.

..... ، الاعتصام، تح: سليم بن عيد الهلالي، ط/د. ابن عفان - السعودية، ط/1، ت/ط: 1412 هـ.

- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، (ت: 977 هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، نشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ت/ن: 1285 هـ. - الشعراي، عبد الوهاب بن أحمد، (ت: 973 هـ)، لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود الحمديّة، تح: عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي الدرقاوي، ط/د. الكتب العلمية.

- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، أبي الفتح (ت: 548 هـ)، الملل والنحل، ط/مؤسسة الحلبي، ت/ن: 1413/1992.

- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: 1069 هـ)، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة عناية القاضي وكفاية الرَّاظي على تفسير البيضاوي، نشر/د. صادر - بيروت.

- الصابوني، محمد علي، (ت: 1442 هـ)، صفوة التفاسير، نشر/د. الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط/1، ت/ط: 1417 هـ.

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله (ت: 764 هـ)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط/د. إحياء التراث - بيروت، ت/ط: 1420 هـ.

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، (ت: 1182 هـ)، التَّحجير لإيضاح معاني التيسير، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب، ط/مكتبة الرشد - الرياض، ط/1، ت/ط: 1433 هـ.

- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، (ت: 360 هـ)، **مسند الشاميين**، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر/مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/1، ت/ط: 1405 هـ.
- **المعجم الكبير**، تح: حمدي بن عبد المجيد، ط/د. مكتبة ابن تيمية - ط/2، القاهرة.
- **المعجم الأوسط**، تح: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، ن/د. الحرمين - القاهرة، ط/2، ت/ط: 2008/1429.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت: 310 هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تح: أحمد محمد شاكر، ط/مؤسسة الرسالة، ط/1، ت/ط: 1420 هـ.
- الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، (ت: 204 هـ)، **مسند أبي داود الطيالسي**، تح: محمد بن عبد المحسن التركي، نشر: د/هجر - مصر، ط/1، ت/ط: 1419 هـ.
- العتري، نور الدين محمد الحسني، (ت: 1442 هـ)، **منهج النقد في علوم الحديث**، ط/د. الفكر - دمشق، ت/ط: 1399 هـ.
- **علوم القرآن الكريم**، ط/مطبعة الصباح - دمشق، ط/1، ت/ط: 1414 هـ.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء، (ت: 1162 هـ)، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس** ط/المكتبة العصرية، تح: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداي، ط/1، ت/ط: 1420 هـ.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم أبي الفضل العراقي، (ت: 806 هـ)، **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، نشر/د. ابن حزم، بيروت، ط/1، 1426 هـ.
- **طرح التثريب في شرح التثريب = تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد**، أكمله ابنه أحمد، أبو زرعة ولي الدين، (ت: 826 هـ)، نشر/المطبعة المصرية القديمة.
- العسقلاني الملقب، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبي الحسين العسقلاني الملقب (ت: 377 هـ)، **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، ط/المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، أبي الفضل العسقلاني، (ت: 852 هـ)،
إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تح: مركز خدمة السنة والسيره بإشراف زهير الناصر،
نشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ط/1، ت/ط: 1415 هـ.
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتاني الحنفي، أبي محمد بدر الدين العيني، (ت:
855 هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، نشر: د/إحياء التراث - بيروت.
- أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد الغزالي أبي حامد الطوسي، (ت: 505 هـ)، قواعد العقائد، تح:
موسى محمد علي، نشر/عالم الكتب - لبنان، ط/2، ت/ط: 1405 هـ.
- - الاقتصاد في الاعتقاد، تح: عبد الله محمد الخليلي، ط/د. الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، ط/1، ت/ط: 1424 هـ.
- - إحياء علوم الدين، نشر/د. المعرفة - بيروت، ت/ن: 1433/2012.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري (ت: 170 هـ)،
كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط/د. ومكتبة الهلال.
- الفريابي، جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبي بكر الفريابي، (ت: 301 هـ)، كتاب القدر،
تح: عبد الله بن حمد المنصور، ط/أضواء السلف، ط/1، ت/ط: 1418 هـ.
- - فوائد الفريابي، تح: عبد الوكيل الندوي، نشر: الدار السلفية - بومباي.
- القاضي أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بابن الفراء، (ت: 458 هـ)،
أما لي أبي يعلى الفراء، نشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية،
ط/1، ت/ط: 1424 هـ.
- القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014 هـ)، مرقاة
المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، نشر/د. الفكر، بيروت - لبنان، ط/1، ت/ط: 2002/1422.
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، (ت: 671 هـ)،
الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط/د. الكتب المصرية - القاهرة، ط/2،
ت/ط: 1384 هـ.

- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبي العباس، شهاب الدين، (ت: 923هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، نشر/المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط/7، ت/ط: 1323 هـ.

- القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، (ت: 465 هـ)، لطائف الإشارات = تفسير القشيري، تح: إبراهيم البسيوني، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط/3، 2000/1420 هـ.
- القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم، أبو عبد الله القضاعي المصري (ت: 454 هـ)، مسند الشهاب، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/2، ت/ط: 1407 هـ.

- القطان، مناع بن خليل القطان، (ت: 1420 هـ)، تاريخ التشريع الإسلامي، ط/مكتبة وهبة، ط/5، ت/ط: 1422 هـ.

- القنوجي، محمد صديق خان الحسيني البخاري أبي الطيب، (ت: 1307 هـ)، البلغة إلى أصول اللغة، تح: سهاد حمدان أحمد السامرائي (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات - جامعة تكريت).
- أبو منصور الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، (ت: 333 هـ)، تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة، تح: مجدي باسلوم، ط/د. الكتب العلمية - بيروت، ط/1، ت/ط: 1426 هـ.

- التوحيد، تح: فتح الله خليف، نشر/د. الجامعات المصرية الإسكندرية، 1427/2006 هـ.

- المبارك فوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، أبي العلا المبارك فوري، (ت: 1353 هـ)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ط/د. الكتب العلمية - بيروت، ط/1، ت/ن: 2018/1439 هـ.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، (ت: 742 هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/1، ت/ط: 1400 هـ.

- المستغفري، جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس، أبي العباس المستغفريّ النّسفيّ، (ت: 432 هـ)، فضائل القرآن، تح: أحمد بن فارس السّلم، ط/د. ابن حزم، ط/1، ت/ط: 1429 هـ.

- المظهري، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الضرير الشيرازي، (ت: 727 هـ)،
المفاتيح في شرح المصابيح، تح: بإشراف نور الدين طالب، ط/د. النوادر. الأوقاف الكويتية، ط/1،
ت/ط: 1433 هـ.

- عبد العزيز بن سعود المعولي، مذهب الإباضية، ط 4، ت/ن: 2012/1433.

- المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، ج 8، العدد 02، تاريخ 2022.

- المناوي، محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، زين الدين
المناوي القاهري (ت: 1031 هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط/المكتبة التجارية الكبرى .
مصر، ط/1، ت/ط: 1356 هـ.

- النبهاني، يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني (ت: 1350 هـ)، الأساليب البديعة في فضل
الصحابة وإقناع الشيعة (مطبوع بهامش كتاب شواهد الحق)، ط/المطبعة الميمنية . مصر، لمصطفى البابي
الخلي وأخويه، ت/ن: 2019/1441.

- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبي عبد الرحمن النسائي، (ت: 303 هـ)، السنن الكبرى،
تح: حسن عبد المنعم شلي وشعيب الأرناؤوط وعبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر/مؤسسة الرسالة .
بيروت، ط/1، ت/ط: 1421 هـ.

- النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، (ت: 710 هـ)، تفسير النسفي (مدارك
التنزيل وحقائق التأويل)، تح: يوسف علي بديوي ومحبي الدين ديب مستو، ط/د. الكلم الطيب .
بيروت، ط/1، ت/ط: 1419 هـ.

- النعماني، عمر بن علي بن عادل سراج الدين أبي حفص الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775 هـ)،
اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط/د. الكتب العلمية .
بيروت . لبنان، ط/1، ت/ط: 1419 هـ.

- النورسي، بديع الزمان سعيد النورسي، (ت: 1379 هـ)، كليات رسائل النور = سيرة ذاتية، إعداد
وترجمة: إحسان قاسم الصالحي، مكتبة سوزلر، شركة سوزلر، ط/2، ت/ن: 1992/1412.
..... كليات رسائل النور = اللمعات، إعداد وترجمة: إحسان قاسم الصالحي، مكتبة سوزلر،
شركة سوزلر، ط/2، ت/ن: 1992/1412..

.. . . . المكتوبات، إعداد وترجمة: إحسان قاسم الصالحي، مكتبة سوزلر، شركة سوزلر، ط/2،
ت/ن: 1992/1412.

- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676 هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،
ط/د. إحياء التراث العربي . بيروت، ط/2، ت/ط: 1392 هـ.

.. . . . التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تح: محمد عثمان
الخشت، ط/د. الكتاب العربي . بيروت، ط/1، ت/ط: 1405 هـ.

.. . . . المجموع شرح المذهب مع تكملة السبكي والمطيعي، نشر/د. الفكر، ت/ن:
1415/1995.

.. . . . الأذكار للنووي، فصل في حكم العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والترغيب
والترهيب، ط/د. ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، ط/1، ت/ط: 1425 هـ.

.. . . . الأربعون النووية، تح: قصي محمد نورس الحلاق وأنور بن أبي بكر الشيعي، نشر:
د. المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، ط/1، ت/ط: 1430 هـ.

- الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور الهروي، (ت: 370 هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد
عوض مربع، ط/د. إحياء التراث العربي . بيروت، ط/1، ت/ط: 1442 هـ.

- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام أبي
العبّاس، (ت: 852 هـ)، الصّواعق المحرقة على أهل الرّفص والضّلال والزّندقة، تح: عبد الرّحمن
التركي وكامل الخراط، ط/مؤسسة الرّسال . لبنان، ط/1، ت/ط: 1417 هـ.

.. . . . تحفة المحتاج في شرح المنهاج، تح: لجنة من العلماء، نشر: المكتبة التجارية الكبرى
بمصر لصاحبها مصطفى محمد، بدون طبع، ت/ن: 1357 هـ، (صورتها دار إحياء التراث العربي .
بيروت).

- حجي كردي، أحمد الحجّي الكردي، شبكة الفتاوى الشرعية، islamic-fatwa.com.
ت/ن: 2005.11.27.

- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي، (ت: 807 هـ)، مجمع الزوائد
ومنبع الفوائد، تح: حسام الدين القدسي، ط/مكتبة القدسي . القاهرة، ت/ط: 1414 هـ.

- الواحدي، علي أبو الحسن بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، أبي الحسن الشافعي (ت: 468 هـ)، أسباب نزول القرآن، تح: عصام بن عبد المحسن الحميدان، ط/د. الإصدار. الدمام، ط/2، ت/ط: 1412 هـ.

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تح: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، نشر/د. الكتب العلمية - بيروت، ط/1، ت/ط: 1415 هـ.

- حقي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإسطنبولي، (ت: 1127 هـ)، روح البيان، ط/د. الفكر - بيروت، ط 1، ت/ط: 1429/2008.

- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، أبو العباس البرمكي الإربلي، (ت: 681 هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، ط/د. صادر - بيروت. - دار الإفتاء المصرية، فاسألوا أهل الذكر.

- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، (ت: 762 هـ)، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تح: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، نشر/د. ابن خزيمة - الرياض، ط/1، ت/ط: 1993/1414.

- سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد بن مالك بن عامر الخثعمي العسيري النجدي، (ت: 1349 هـ)، منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع، فصل في قصّة الخوارج، (تح: عبد السلام ابن برجس العبد الكريم)، مكتبة الفرقان، ط/3، ت/ط: 1422 هـ.

- صليبي، علي محمد صليبي، الإباضية مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج، نشر/مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، ت/ن: 2019/1441.

- عبّاس، فضل حسن عبّاس، التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، ط/د. النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، ط/1، ت/ط: 1437 هـ.

- عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، (ت: 1078 هـ)، شرح جوهرة التوحيد المسماة إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، مكتبة دار الفلاح، حلب، ط/1، ت/ن: 2019/1441.

- عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، **الإباضية وهل هم خوارج**، إذن بطبع هذا الكتاب من المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام - تبوك، ط/1، ت/ط: 1412 هـ.
- الشيخ عبد القادر عيسى، **حقائق عن التصوف**، ط/11، ت/ط: 2000/1419، ط/د. العرفان، سورية - حلب.
- الشيخ أحمد فتح الله جامي، (ت: 1445هـ)، **المجرد المختصر من تفسير القاضي البيضاوي رحمه الله تعالى**، ط/1، ت/ن: 2014/1436.
- عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي، أبي عبد الله المعروف بابن بَطَّة العُكْبَرِي، (ت: 387 هـ)، **الإبانة الكبرى لابن بطة**، تح: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري نشر/د. الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ت/ن: 1994/1415.
- غالب بن علي عواجي، **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**. مصنفه عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط/د. الميمنة - دار الإمام مسلم، ت/ن: 2020/1441.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت: 817 هـ)، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تح: محمد علي النجار، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ت/ن: 1973/1393.
- الفريابي، جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، (ت: 301 هـ)، **فوائد الفريابي**، تح: عبد الوكيل الندوي، نشر/د. السلفية - بومباي، ت/ن: 2010/1431.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، **المعجم الوسيط**، ط/1، ت/ط: 1429 هـ، نشر/د. الدعوة.
- مختار، أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت: 1424 هـ) بمساعدة فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط/د. عالم الكتب، القاهرة، ط/1، ت/ط: 1429 هـ.
- مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: 1205 هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: مجموعة من المحققين، ط/د. الهداية، بيروت، ت/ن: 1971/1390.

- مسلم بن الحجاج، أبي الحسن القشيري النيسابوري، (ت: 261 هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/د. إحياء التراث العربي - بيروت، ت/ن: 2010/1431.

- مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ط/د. القلم، ط/4، ت/ط: 1426 هـ.
- معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاها، أبي عروة البصري، نزيل اليمن (ت: 153 هـ)، الجامع "منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق"، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط/2، ت/ط: 1403 هـ.

- علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، (ت: 762 هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط/1، ت/ط: 1422 هـ.

- أبو طالب المكي، محمد بن علي بن عطية الحارثي، (ت 386 هـ)، قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريء إلى مقام التوحيد، تح: عاصم إبراهيم الكيالي، نشر/د. الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط 2، ت/ن: 2005/1426.

- الشيخ نوح علي سليمان القضاة، المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد، دار الرازي، عمان - الأردن، ط/1، ت/ط: 1999/1420.

- مجلة الحياة، إصدار رمضان 2024/1445. جمعية التراث - الجزائر - غرناية. العدد 29.

- موقع نسيم الرياض، دروس وخطب الشيخ محمد عبد الله رجو.

- موقع نسيم الشام. <https://www.naseemalsham.com/fatwas/view/2560>.

- نويهض، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط/د. مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر - بيروت، ط/2، ت/ط: 1400 هـ.

- معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، ط/مؤسسة نويهض

الثقافية للتأليف والترجمة والنشر - بيروت، ط/3، ت/ط: 1409 هـ.

KAYNAKÇA

Abbas, Fadl Hasan. **et-Tefsîr ve'l-müfessirûn**: esâsiyyâtühû ve't-ticâhâtühû ve menâhicühû fi'l-asri'l-hadîs. Ürdün: Dârü'n-Nefâis, 1. Baskı, 2016.

Abdülkadir İsa. **Hakâik ani't-tasavvuf**. Suriye-Halep: Dâru'l-İrfan, 11. Baskı, 2000.

Aclûnî, Ebû'l-Fidâ İsmâil b. Muhammed ed-Dımaşkî. **Kesfû'l-hafâ ve müzîlû'l-ilbâs**. thk. Abdülhamîd b. Ahmed b. Yûsuf b. Hindâvî. el-Mektebetü'l-Asriyye, 1. Baskı, 2000.

Âcurrî, Ebû Bekir Muhammed b. el-Hüseyin el-Bağdâdî. **eş-Şerîa**. thk. Abdullah b. Ömer b. Süleyman ed-Dümeycî. Riyad: Dârü'l-Vatan, 2. Baskı, 1999.

Ahmed el-Haccî el-Kürdî. **Şebeketü'l-fetâva's-şer'iyye**. islamc-fatwa.com, 27.11.2005.

Âl Abdüllatîf, Abdülazîz b. Muhammed. **el-İbâziyye ve hel hüm Havâric**. Tebuk: el-Müdiriyyetü'l-Âmme li'l-Matbûât bi-Vizâreti'l-İ'lâm, 1. Baskı, 1992.

Âlûsî, Şihâbüddîn Mahmûd b. Abdullah el-Hüseyinî. **Rûhu'l-meânî fi tefsîri'l-Kur'ânî'l-azîm ve's-seb'i'l-mesânî**. thk. Ali Abdülbârî Atıyye. Beyrut: Dârü'l-Kütübî'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1995.

Âmidî, Ebû'l-Hasan Seyfüddîn Ali b. Ebî Ali es-Sa'lebî. **Gâyetü'l-merâm fi ilmi'l-kelâm**. thk. Hasan Mahmûd Abdüllatîf. Kahire: el-Meclisü'l-A'lâ li's-Şuûni'l-İslâmiyye, t.y.

Askalânî, Ebû'l-Hüseyin Muhammed b. Ahmed. **et-Tenbîh ve'r-red alâ ehli'l-ehvâ' ve'l-bida'**. thk. Muhammed Zâhid b. el-Hasan el-Kevserî. Mısır: el-Mektebetü'l-Ezheriyye li't-Türâs, t.y.

Aynî, Ebû Muhammed Bedrüddîn Mahmûd b. Ahmed el-Hanefî. **Umdetü'l-kârî şerhu Sahîhi'l-Buhârî**. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, t.y.

Begavî, Ebû Muhammed Muhyissünne el-Hüseyin b. Mes'ûd eş-Şâfiî. **Şerhü's-sünne**. thk. Şuayb el-Arnaût - Muhammed Züheyr eş-Şâvîş. Dımaşk-Beyrut: el-Mektebü'l-İslâmî, 2. Baskı, 1983.

Beyhakî, Ebû Bekir Ahmed b. el-Hüseyin el-Horasânî (ö. 458/1066), **el-Esmâ' ve's-sıfât**, thk. Abdullah b. Muhammed el-Hâşidî, Cidde: Mektebetü's-Sevâdî, 1413/1993, 1. bs.

Beyhakî, **el-İ'tikâd ve'l-hidâye ilâ sebîli'r-reşâd alâ mezhebi's-selef ve ashâbi'l-hadîs**, thk. Ahmed İsam el-Kâtib, Beyrut: Dârü'l-Âfâki'l-Cedîde, 1401/1981, 1. bs.

Beyhakî, *el-Medhal ile's-Süneni'l-kübrâ*, thk. Muhammed Ziyâurrahman el-A'zamî, Kuveyt: Dârü'l-Hulefâ li'l-Kitâbi'l-İslâmî.

Beyhakî, *es-Sünenü'l-kübrâ*, thk. Muhammed Abdülkâdir Atâ, Beyrut: Dârü'l-Kütübü'l-İlmiyye, 1424/2003, 3. bs.

Beyhakî, *Şuabü'l-îmân*, thk. Abdülalî Abdülhamîd Hâmid, Riyad: Mektebetü'r-Rüşd - Bombay: ed-Dârü's-Selefiyye, 1423/2003, 1. bs.

Beyzâvî, *Envârü't-tenzîl ve esrârü't-te'vîl*, thk. Muhammed Abdurrahman el-Mar'aşlî, Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 1418/1997, 1. bs.

Beyzâvî, Nâsirüddîn Ebû Saîd Abdullah b. Ömer eş-Şîrâzî (ö. 791/1389), *Envârü't-tenzîl ve esrârü't-te'vîl* (Hâşiyetü'l-Kâzerûnî ile birlikte), thk. Abdülkâdir Arafât el-Aşşâ Hassûne, Dârü'l-Fikr.

Bezzâr, Ebû Bekir Ahmed b. Amr b. Abdülhâlık el-Atekî (ö. 292/905), *Müsnedü'l-Bezzâr el-menşûr bi-ismi'l-Bahri'z-zehhâr*, thk. Mahfûzurrahman Zeynullah, Âdil b. Sa'd, Sabrî Abdülhâlık, Medine: Mektebetü'l-Ulûm ve'l-Hikem, 1430/2009, 1. bs.

Buhârî, Ebû Abdullah Muhammed b. İsmâil el-Cu'fî. *Kurretü'l-ayneyn bi-ref'i'l-yedeyn fi's-salât*. thk. Ahmed eş-Şerîf. Kuveyt: Dârü'l-Erkam li'n-Neşr ve't-Tevzî', 1. Baskı, 1984.

Buhârî, Ebû Abdullah Muhammed b. İsmâil el-Cu'fî. *Sahîhü'l-Buhârî*. thk. Muhammed Züheyr b. Nâsir en-Nâsir. Dâru Tavki'n-Necât (Sultâniye nüshasından tıpkıbasım, Muhammed Fuâd Abdülbâkî'nin numaralandırması ilaveli), 1. Baskı, 2001.

Bûtî, Muhammed Saîd Ramazan. *Kübrâ'l-yakîniyyâtü'l-kevnîyye: Vücûdü'l-hâlık ve vazîfetü'l-mahlûk*. Dımaşk-Beyrut: Dârü'l-Fikr, t.y.

Bûtî, Muhammed Saîd Ramazan. *Menşûrât ictimâiyye*. Dımaşk: Dârü'l-Fikr, t.y.

Bûtî, Muhammed Saîd Ramazan. *Min revâii'l-Kur'ân = Te'emmülât ilmiyye ve edebiyye fi kitâbillâhi azze ve celle*. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1999.

Büceyrimî, Süleyman b. Muhammed b. Ömer el-Mısırî eş-Şâfiî (ö. 1221/1806), *Tuhfetü'l-habîb alâ şerhi'l-Hatîb = Hâşiyetü'l-Büceyrimî ale'l-Hatîb*, Dârü'l-Fikr, 1415/1995.

Ca'fer b. Muhammed b. el-Hasen b. *el-Müstefâd el-Firyâbî. Fevâidü'l-Firyâbî*. thk. Abdülvekîl en-Nedevî. Bombay: Dâru's-Selefiyye Yayınları, 2010.

Câmî, Ahmed Fethullah. *ed-Dürerü'l-behiyye fi'l-vesâya'l-Câmiyye*. Halep-İsmâiliye: Dârü'l-Gazâlî, 7. Baskı, 2006.

Cessâs, Ebû Bekir Ahmed b. Ali er-Râzî el-Hanefî. *Ahkâmü'l-Kur'ân*. thk. Muhammed Sâdık el-Kamhâvî. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 1985.

Dârekutnî, Ebü'l-Hasan Ali b. Ömer el-Bağdâdî. *Sünenü'd-Dârekutnî*. thk. Şuayb el-Arnaût - Hasan Abdülmün'im Şelebî - Abdüllatîf Hirzullah - Ahmed Berhûm. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1. Baskı, 2004.

Dârimî, Ebû Muhammed Abdullah b. Abdurrahman es-Semerkindî. *Müsnedü'd-Dârimî (Sünenü'd-Dârimî)*. thk. Hüseyin Selîm Esed ed-Dârânî. Suudi Arabistan: Dârü'l-Muğnî, 1. Baskı, 1992.

Ebû Dâvûd, Süleyman b. el-Eş'as b. İshak es-Sicistânî. *ez-Züh'd*. thk. Yâsir b. İbrâhim - Ganîm b. Abbâs b. Ganîm. Hulvân: Dârü'l-Mişkât li'n-Neşr ve't-Tevzî', 1. Baskı, 1993.

Ebû Dâvûd, Süleyman b. el-Eş'as b. İshak es-Sicistânî. *Sünen*. thk. Muhammed Muhyiddîn Abdülhamîd. Beyrut-Sayda: el-Mektebetü'l-Asriyye, t.y.

Ebû Hanîfe, Nu'mân b. Sâbit b. Zûtâ b. Mâh'a. *el-Fikhü'l-ekber* (Muhammed b. Abdurrahman el-Hamîs'in eş-Şerhü'l-müyesser ale'l-fikheyne'l-ebsat ve'l-ekber el-mensûbeyn ilâ Ebî Hanîfe adlı eseriyle birlikte). Birleşik Arap Emirlikleri: Mektebetü'l-Furkân, 1. Baskı, 1999.

Ebû Nuaym, Ahmed b. Abdullah b. Ahmed el-İsfahânî. *Hilyetü'l-evliyâ ve tabakâtü'l-asfiyâ*. Mısır: Dârü's-Saâde, 1974.

Ebû Ya'lâ el-Ferrâ, Muhammed b. el-Hüseyin. *Emâlî Ebî Ya'lâ el-Ferrâ* (Cevâmiu'l-Kelim programında yayımlanan yazma). 1. Baskı, 2003.

Ebû Ya'lâ, Muhammed b. Muhammed b. el-Hüseyin. *el-İ'tikâd*. thk. Muhammed b. Abdurrahman el-Hamîs. Dâru Atlas el-Hadrâ, 1. Baskı, 2002.

Ebû Zehre, Muhammed b. Ahmed b. Mustafa. *el-Hadîs ve'l-muhaddisûn*. Kahire: Dârü'l-Fikri'l-Arabî, 1958.

Ebû Zehre, Muhammed b. Ahmed b. Mustafa. *el-Mu'cizetü'l-kübrâ: el-Kur'ân*. Dârü'l-Fikri'l-Arabî, t.y.

Eş'arî, Ebü'l-Hasan Ali b. İsmâil. *el-İbâne an usûli'd-diyâne*. thk. Fevkiyye Hüseyin Mahmûd. Kahire: Dârü'l-Ensâr, 1. Baskı, 1977.

Eş'arî, Ebü'l-Hasan Ali b. İsmâil. *Risâle ilâ ehli's-sağr bi-bâbi'l-ebvâb*. thk. Abdullah Şâkir Muhammed el-Cüneydî. Medine: İmâdetü'l-Bahsi'l-İlmî bi'l-Câmiati'l-İslâmiyye, 1992.

Ettafeyyîş, Muhammed b. Yûsuf. *Himyânü'z-zâd ilâ dâri'l-meâd*. thk. Abdülhafîz Şelebî. Umman Sultanlığı: Vizâretü't-Türâsi'l-Kavmî ve's-Sekâfe, 2. Baskı, 1992.

Ettafeyyîş, Muhammed b. Yûsuf. *İzâletü'l-i'tirâz an muhakkikî âli ibâd*. Umman Sultanlığı: Vizâretü't-Türâsi'l-Kavmî ve's-Sekâfe, sy. 29, 1982.

Ettafeyyiş, Muhammed b. Yûsuf. *Teysîrû't-tefsîr*. Vakfiyyetü'l-Emîn Gâzî li'l-Fikri'l-Kur'ânî, eamaan al'urdunu, 2012.

Ferâhîdî, Ebû Abdurrahman el-Halîl b. Ahmed el-Basrî. *Kitâbü'l-Ayn*. thk. Mehdi el-Mahzûmî - İbrâhim es-Sâmerrâî. Dâr ve Mektebetü'l-Hilâl, t.y.

Fîrûzâbâdî, Mecdüddîn Muhammed b. Ya'kûb. *Besâiru zevi't-temyîz fî letâifi'l-Kitâbi'l-Azîz*. thk. Muhammed Ali en-Neccâr. Kahire: Yüksek İslam İşleri Konseyi - İslami Miras İhya Komitesi Yayınları, 1973.

Firyâbî, Ebû Bekir Ca'fer b. Muhammed. *Fevâidü'l-Firyâbî*. thk. Abdülvekîl en-Nedevî. Bombay: ed-Dârü's-Selefiyye, t.y.

Firyâbî, Ebû Bekir Ca'fer b. Muhammed. *Kitâbü'l-Kader*. thk. Abdullah b. Hamd el-Mansûr. Advâü's-Selef, 1. Baskı, 1997.

Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed et-Tûsî. *el-İktisâd fî'l-i'tikâd*. thk. Abdullah Muhammed el-Halîlî. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 2003.

Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed et-Tûsî. *İhyâü ulûmi'd-dîn*. Beyrut: Dârü'l-Ma'rife, 2012.

Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed et-Tûsî. *Kavâidü'l-akâid*. thk. Mûsâ Muhammed Ali. Lübnan: Âlemü'l-Kütüb, 2. Baskı, 1985.

Hafâcî, Şihâbüddîn Ahmed b. Muhammed el-Mısırî el-Hanefî. *Hâşiyetü's-Şihâb alâ tefsîri'l-Beyzâvî: İnâyetü'l-Kâdî ve kifâyetü'r-Râdî*. Beyrut: Dâru Sâdır, t.y.

Hakemî, Hâfız b. Ahmed b. Ali. *Meâricü'l-kabûl bi-şerhi Süllemi'l-vusûl ilâ ilmi'l-usûl*. thk. Ömer b. Mahmûd Ebû Ömer. Demmâm: Dâru İbni'l-Kayyim, 1. Baskı, 1990.

Hâkim, Ebû Abdullah Muhammed b. Abdullah en-Nisâbü'rî. *el-Müstedrek ale's-Sahîhayn*. thk. Mustafa Atâ. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1990.

Hakkı, İsmâil Hakkı el-Bursevî. *Rûhu'l-beyân*. Beyrut: Dârü'l-Fikr, 1. Baskı, 2008.

Halîmî, Ebû Abdullah el-Hüseyin b. el-Hasan el-Buhârî el-Cürcânî. *el-Minhâc fî şuabi'l-imân*. thk. Hilmî Muhammed Fûde. Dârü'l-Fikr, 1. Baskı, 1979.

Hattâbî, Ebû Süleyman Hamd b. Muhammed el-Büstî. *Meâlimü's-sünen (Şerhu Süneni Ebî Dâvûd)*. Halep: el-Matbaatü'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1932.

Hayat Dergisi. Ramazan 1445/2024 yayını. Cemiyetü't-Türâs, Cezayir-Garneye, Sayı: 29.

Herevî, Ebû Mansûr Muhammed b. Ahmed el-Ezherî. *Tehzîbü'l-luga*. thk. Muhammed İvaz Mur'ib. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 1. Baskı, 2021.

Heysemî, Ebü'l-Hasan Nûreddîn Ali b. Ebî Bekir. *Mecmau'z-zevâid ve menbau'l-fevâid*. thk. Hüsâmeddîn el-Kudsî. Kahire: Mektebetü'l-Kudsî, 1994.

Heytemî, Ebü'l-Abbas Şihâbüddîn Ahmed b. Muhammed. *es-Savâiku'l-muhrîka alâ ehli'r-rafz ve'd-dalâl ve'z-zendeka*. thk. Abdurrahman et-Türkî - Kâmil el-Harrât. Lübnan: Müessesetü'r-Risâle, 1. Baskı, 1997.

Heytemî, Ebü'l-Abbas Şihâbüddîn Ahmed b. Muhammed. *Tuhfetü'l-muhtâc fî şerhi'l-Minhâc*. thk. Heyet. Mısır: el-Mektebetü't-Ticâriyyetü'l-Kübrâ (Mustafa Muhammed), 1938 (Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî - Beyrut tıpkıbasım).

İrâkî, Ebü'l-Fazl Zeynüddîn Abdürrahîm b. el-Hüseyn. *el-Muğnî an hamli'l-esfâr fî'l-esfâr fî tahrîci mâ fî'l-İhyâ' mine'l-ahbâr*. Beyrut: Dâru İbn Hazm, 1. Baskı, 2005.

İrâkî, Ebü'l-Fazl Zeynüddîn Abdürrahîm b. el-Hüseyn. *Tarhü't-tesrîb fî şerhi't-Takrîb = Takrîbü'l-esânîd ve tertîbü'l-mesânîd* (oğlu Ebû Zür'a Veliyyüddîn Ahmed tarafından tamamlanmıştır). el-Matbaatü'l-Mısriyyetü'l-Kadîme, t.y.

İtr, Nûreddîn Muhammed el-Hasenî. *Menhecü'n-nakd fî ulûmi'l-hadîs*. Dımaşk: Dârü'l-Fikr, 1979.

İtr, Nûreddîn Muhammed el-Hasenî. *Ulûmü'l-Kur'ânî'l-Kerîm*. Dımaşk: Matbaatü's-Sabâh, 1. Baskı, 1993.

İbn Abbâd, Ebü'l-Kâsım İsmâil b. Abbâd b. *el-Abbâs et-Tâlekânî*. el-Muhît fî'l-luga. t.y.

İbn Abdülber, Ebû Ömer Yûsuf b. Abdullah b. Muhammed en-Nemerî. *Câmiu beyânî'l-ilm ve fazlîh*. thk. Ebü'l-Eşbâl ez-Züheyrî. Suudi Arabistan: Dâru İbni'l-Cevzî, 1. Baskı, 1994.

İbn Abdülber, Ebû Ömer Yûsuf b. Abdullah b. Muhammed en-Nemerî. *el-İstizkâr*. thk. Sâlim Muhammed Atâ - Muhammed Ali Muavvad. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 2000.

İbn Âbidîn, Muhammed Emîn b. Ömer b. Abdülazîz ed-Dımaşkî el-Hanefî. *Reddü'l-muhtâr ale'd-Dürri'l-muhtâr*. Beyrut: Dârü'l-Fikr, 2. Baskı, 1992.

İbn Adî, Ebû Ahmed el-Cürcânî. *el-Kâmil fî duafâi'r-ricâl*. thk. Âdil Ahmed Abdülmevcûd - Ali Muhammed Muavvad - Abdülfettâh Ebû Sünne. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1997.

İbn Asâkir, Ali b. el-Hasen b. Hibetullah. *Tebyînü kezibi'l-müfterî fî mâ nüsiibe ile'l-İmâm Ebi'l-Hasan el-Eş'arî*. Beyrut: Dârü'l-Kitâbi'l-Arabî, 3. Baskı, 1984.

İbn Âşûr, Muhammed et-Tâhir b. Muhammed et-Tûnisî. *et-Tahrîr ve't-tenvîr*. Tunus: ed-Dârü't-Tûnisiyye li'n-Neşr, 1984.

İbn Âşûr, Muhammed et-Tâhir b. Muhammed et-Tûnisî. *Makâsîdû's-şerîati'l-İslâmiyye*. thk. Muhammed el-Habîb İbnü'l-Hoca. Katar: Vizâretü'l-Evkâf ve's-Şuûni'l-İslâmiyye, 2004.

İbn Cemâa, Bedrüddîn Ebû Abdullah Muhammed b. İbrâhim b. Sa'dullah el-Kinânî el-Hamevî eş-Şâfiî. *Îzâhü'd-delîl fî kat'i huceci ehli't-ta'tîl*. thk. Vehbî Süleyman Gâvecî el-Elbânî. Kahire: Dârü's-Selâm, t.y.

İbn Cüzey, Ebü'l-Kâsım Muhammed b. Ahmed b. Muhammed b. Abdullah el-Kelbî el-Gırnâtî. *et-Teshîl li-ulûmi't-tenzîl*. thk. Abdullah el-Hâlidî. Beyrut: Dârü'l-Erkam b. Ebî'l-Erkam, 1. Baskı, 1995.

İbn Dakîkul'id, Takıyyüddîn Ebü'l-Feth Muhammed b. Ali b. Vehb el-Kuşeyrî. *Şerhu'l-Erbâine'n-Neveviyye fî'l-ehâdîsi's-sahîhati'n-nebeviyye*. Müessesetü'r-Reyyân, 6. Baskı, 2003.

İbn Düreyd el-Ezdî, Ebû Bekir Muhammed b. el-Hasen. *Cemheretü'l-luga*. thk. Remzî Münîr Ba'lebekkî. Beyrut: Dârü'l-İlm li'l-Melâyîn, 1. Baskı, 1987.

İbn Ebî Âsım, Ahmed b. Amr b. ed-Dahhâk b. Mahled eş-Şeybânî. *es-Sünne*. Beyrut: el-Mektebül-İslâmî, 1. Baskı, 1980.

İbn Ebî Hâtım, Abdurrahman b. Muhammed b. İdrîs b. el-Münzir et-Temîmî el-Hanzelî Ebû Muhammed er-Râzî. *Tefsîrû'l-Kur'ânî'l-azîm*. thk. Es'ad Muhammed et-Tayyib. Suudi Arabistan: Mektebetü Nizâr Mustafa el-Bâz Yayınları, 3. Baskı, 1998.

İbn Ebî Şeybe, Abdullah b. Muhammed b. İbrâhim b. Osmân b. Havâstî el-Absî. *el-Kitâbü'l-musannef fî'l-ehâdis ve'l-âsâr = Musannefü İbn Ebî Şeybe*. thk. Kemâl Yûsuf el-Hût. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 1. Baskı, 1989.

İbn Ebî Zemenîn, Ebû Abdullah Muhammed b. Abdullah b. Îsâ b. Muhammed el-Mürrî el-Elbîrî. *Usûlû's-sünne* (ve beraberinde Riyâzü'l-cenne bi-tahrîci Usûli's-sünne). thk. Abdullah b. Muhammed Abdürrahîm b. Hüseyin el-Buhârî. Medine: Mektebetü'l-Gurabâi'l-Eseriyye, t.y.

İbn Fâris, Ebü'l-Hüseyin Ahmed b. Fâris el-Kazvînî er-Râzî. *Mu'cemü mekâyîsi'l-luga*. thk. Abdüsselâm Muhammed Hârûn. Dârü'l-Fikr, 1979.

İbn Hacer el-Askalânî, Ebü'l-Fazl Ahmed b. Ali. *İthâfü'l-mehera bi'l-fevâidi'l-mütekere min etrâfi'l-aşere*. thk. Merkezü Hıdmeti's-Sünne ve's-Sîre (Züheyr en-Nâsır gözetiminde). Medine: Mecmau'l-Melik Fehd, 1. Baskı, 1994.

İbn Hacer el-Askalânî, Ebü'l-Fazl Şihâbüddîn Ahmed b. Ali. **Fethü'l-bârî şerhu Sahîhi'l-Buhârî**. thk. Muhammed Fuâd Abdülbâkî. Beyrut: Dârü'l-Ma'rife, 1960.

İbn Hacer el-Heytemî, Şihâbüddîn Ebü'l-Abbâs Ahmed b. Muhammed es-Sa'dî el-Ensârî. **el-Fetâva'l-hadîsiyye**. Dârü'l-Fikr, t.y.

İbn Hallikân, Ebü'l-Abbâs Şemsüddîn Ahmed b. Muhammed el-Bermekî. **Vefeyâtü'l-a'yân ve enbâü ebnâi'z-zamân**. thk. İhsan Abbas. Beyrut: Dâru Sâdır - Dârü'l-İftâi'l-Mısriyye, Fes'elû ehle'z-zikr, t.y.

İbn Hammâd, Nuaym b. Hammâd b. Muâviye b. el-Hâris el-Huzâî el-Mervezî. **Kitâbü'l-Fiten**. thk. Semîr Emîn ez-Züheyrî. Kahire: Mektebetü't-Tevhîd, 1. Baskı, 1991.

İbn Hanbel, Ebü Abdullah Ahmed b. Muhammed b. Hanbel eş-Şeybânî. **Müsnedü'l-İmâm Ahmed b. Hanbel**. thk. Şuayb el-Arnaût - Âdil Mürşid - Abdullah et-Türkî vd. Müessesetü'r-Risâle, 1. Baskı, 2001.

İbn Hazm, Ebü Muhammed Ali b. Ahmed b. Saîd el-Endelüsî ez-Zâhirî. **el-Fasl fi'l-milel ve'l-ehvâ' ve'n-nihal**. Kahire: Mektebetü'l-Hâncî, t.y.

İbn Hibbân, Ebü Hâtîm Muhammed b. Hibbân b. Ahmed et-Temîmî ed-Dârimî el-Büstî. **Sahîhu İbn Hibbân bi-terfîi İbn Balabân**. thk. Şuayb el-Arnaût. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 2. Baskı, 1993.

İbn Kesîr, Ebü'l-Fidâ İsmâîl b. Ömer ed-Dımaşkî. **Tabakâtü's-Şâfiyyîn**. thk. Ahmed Ömer Hâşim - Muhammed Zeynehem Muhammed Azeb. Mektebetü's-Sekâfeti'd-Dîniyye, 1993.

İbn Kesîr, Ebü'l-Fidâ İsmâîl b. Ömer ed-Dımaşkî. **Tefsîrü'l-Kur'ânî'l-azîm**. thk. Muhammed Hüseyin Şemsüddîn. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1998.

İbn Kuteybe, Ebü Muhammed Abdullah b. Müslim ed-Dîneverî. **Te'vîlü muhtelifi'l-hadîs**. el-Mektebü'l-İslâmî - Müessesetü'l-İşrâk, 2. Baskı, 1999.

İbn Mâce, Ebü Abdullah Muhammed b. Yezîd el-Kazvînî. **Sünen**. thk. Muhammed Fuâd Abdülbâkî. Dâru İhyâi'l-Kütübi'l-Arabiyye - Faysal Âsâ el-Bâbî el-Halebî, t.y.

İbn Receb el-Hanbelî, Zeynüddîn Abdurrahman b. Ahmed es-Selâmî el-Bağdâdî ed-Dımaşkî. **Fethü'l-bârî şerhu Sahîhi'l-Buhârî**. thk. Mahmûd b. Şa'bân - Mecdî b. Abdülhâlık - İbrâhim b. İsmâîl - İzzet el-Mürsî - Muhammed b. Avad - Salâh b. Sâlim - Alâ' b. Mustafa - Sabrî b. Abdülhâlık. Medine: Mektebetü'l-Gurabâi'l-Eseriyye - Kahire: Mektebü Tahkîki Dâri'l-Harameyn, 1. Baskı, 1996.

İbn Receb el-Hanbelî, Zeynüddîn Abdurrahman b. Ahmed es-Selâmî el-Bağdâdî ed-Dımaşkî. **Câmiu'l-ulûm ve'l-hikem fî şerhi hamsîne hadîsen min cevâmii'l-kelim**. thk. Muhammed el-Ahmedî Ebü'n-Nûr. Dârü's-Selâm li't-Tıbâa ve'n-Neşr ve't-Tevzî', 2. Baskı, 2003.

İbn Sa'd, Ebû Abdullah Muhammed b. Sa'd b. Menî' el-Hâşimî el-Basrî el-Bağdâdî. **et-Tabakâtü'l-kübrâ**. thk. Muhammed Abdülkâdir Atâ. Dârü'l-Kütübî'l-İlmiyye, t.y.

İbn Şâhîn, Ebû Hafs Ömer b. Ahmed b. Osman el-Bağdâdî. **et-Tergîb fi fezâilî'l-a'mâl ve sevâbi zâlik**. thk. Muhammed Hasan İsmâil. Beyrut: Dârü'l-Kütübî'l-İlmiyye, 1. Baskı, 2003.

İbnü'l-Arabî, Ebû Bekir Muhammed b. Abdullah el-Meâfirî el-İşbilî el-Mâlikî. **el-Mesâlik fi şerhi Muvatta'i Mâlik**. thk. Muhammed el-Hüseyin es-Süleymânî - Âişe bint el-Hüseyin es-Süleymânî, takdim: Yûsuf el-Karadâvî. Beyrut: Dârü'l-Garbi'l-İslâmî, 1. Baskı, 2007.

İbnü'l-Ca'd, Ali b. el-Ca'd b. Ubeyd el-Cevherî el-Bağdâdî. **Müsnedü İbni'l-Ca'd**. thk. Âmir Ahmed Haydar. Beyrut: Müessesetü Nâdir, 1. Baskı, 1990.

İbnü'l-Cevzî, Cemâlüddîn Ebü'l-Ferec Abdurrahmân b. Ali b. Muhammed. **Keşfü'l-müşkil min hadîsi's-Sahîhayn**. thk. Ali Hüseyin el-Bevvâb. Riyad: Dârü'l-Vatan, t.y.

İbnü'l-Cevzî, Cemâlüddîn Ebü'l-Ferec Abdurrahmân b. Ali b. Muhammed. **el-Mevzû'ât**. thk. Abdurrahman Muhammed Osman. Medine: el-Mektebetü's-Selefiyye, 1. Baskı, t.y.

İbnü'l-Cevzî, Cemâlüddîn Ebü'l-Ferec Abdurrahmân b. Ali b. Muhammed. **Zâdü'l-mesîr fi ilmi't-tefsîr**. thk. Abdürrezzâk el-Mehdî. Beyrut: Dârü'l-Kitâbi'l-Arabî, 1. Baskı, 2001.

İbnü'l-Mülakkın, Sirâcüddîn Ebû Hafs Ömer b. Ali b. Ahmed eş-Şâfiî el-Mısrî. **et-Tavzîh li-şerhi'l-Câmi's-sahîh**. thk. Dârü'l-Felâh li'l-Bahsi'l-İlmî ve Tahkîki't-Türâs. Dımaşk: Dârü'n-Nevâdir, 1. Baskı, 2008.

İbrâhim Mustafa - Ahmed ez-Zeyyât - Hâmid Abdülkâdir - Muhammed en-Neccâr. **el-Mu'cemü'l-vasît**. Kahire: Arap Dil Kurumu Dârü'd-Da've, 1. Baskı, 2008.

İsferâyînî, Ebû Mansûr Abdülkâhir b. Tâhir el-Bağdâdî et-Temîmî. **el-Fark beyne'l-fırak ve beyânü'l-fırakati'n-nâciye**. Beyrut: Dârü'l-Âfâki'l-Cedîde, 2. Baskı, 1977.

İsferâyînî, Ebü'l-Muzaffer Tâhir b. Muhammed. **et-Tefsîr fi'd-dîn ve temyîzü'l-fırakati'n-nâciye ani'l-fıraki'l-hâlikîn**. thk. Kemâl Yûsuf el-Hût. Lübnan: Âlemül-Kütüb, 1. Baskı, 1983.

Kastalânî, Ebü'l-Abbas Şihâbüddîn Ahmed b. Muhammed el-Mısırî. *İrşâdü's-sârî li-şerhi Sahîhi'l-Buhârî*. Mısır: el-Matbaatü'l-Kübrâ el-Emîriyye, 7. Baskı, 1905.

Kattân, Mennâ' b. Halîl. *Târîhu't-teşrû'l-İslâmî*. Mektebetü Vehbe, 5. Baskı, 2001.

Kınnevcî, Ebü't-Tayyib Muhammed Sıddîk Hân el-Buhârî. *el-Bülga ilâ usûli'l-luga*. thk. Sihâd Hamdân Ahmed es-Sâmerrâî (Tikrit Üniversitesi Kız Eğitim Fakültesi yüksek lisans tezi), t.y.

Kudâî, Ebû Abdullah Muhammed b. Selâme el-Mısırî. *Müsnedü's-Şihâb*. thk. Hamdî b. Abdülmecîd es-Selefî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 2. Baskı, 1986.

Kurtubî, Ebû Abdullah Şemsüddîn Muhammed b. Ahmed el-Hazrecî. *el-Câmi' li-ahkâmî'l-Kur'ân*. thk. Ahmed el-Berdûnî - İbrâhim Etfiyyîş. Kahire: Dârü'l-Kütübî'l-Mısriyye, 2. Baskı, 1964.

Kuşeyrî, Abdülkerîm b. Hevâzin. *Letâifü'l-işârât*. thk. İbrâhim el-Besyûnî. Mısır: el-Hey'etü'l-Mısriyyetü'l-Âmme li'l-Kitâb, 3. Baskı, t.y.

Lekânî, Abdüsselâm b. İbrâhim. *Şerhu Cevhereti't-tevhîd el-müsemmâ İthâfü'l-mürîd bi-Cevhereti't-tevhîd*. Halep: Mektebetü Dâri'l-Felâh, 1. Baskı, t.y.

Ma'mer b. Ebî Amr Râşid el-Ezdî el-Basrî. *el-Câmi'* (Abdürrezzâk'ın el-Musannef'inin eki olarak). thk. Habîbürrahmân el-A'zamî. Pakistan: el-Meclisü'l-İlmî - Beyrut: el-Mektebül-İslâmî (dağıtım), 2. Baskı, 1983.

Mâtürîdî, Ebû Mansûr Muhammed b. Muhammed. *Kitâbü't-Tevhîd*. thk. Fethullah Huleyf. İskenderiye: Dârü'l-Câmiâtî'l-Mısriyye - Beyrut, 1. Baskı, 2006.

Mâtürîdî, Ebû Mansûr Muhammed b. Muhammed. *Te'vîlâtü Ehli's-sünne*. thk. Mecdî Bâsellûm. Beyrut: Dârü'l-Kütübî'l-İlmiyye, 1. Baskı, 2005.

Ma'velî, Abdülazîz b. Suûd. Mezhebü'l-İbâziyye. *Mecelletü'l-Cezâiriyye li'l-buhûs ve'd-dirâsâtî't-târîhiyyeti'l-mütevassıta*, cilt: 8, sayı: 2, 4. Baskı, 2022.

Mazharî, Hüseyin b. Mahmûd ez-Zeydânî. *el-Mefâtîh fî şerhi'l-Mesâbil*. thk. Nüreddîn Tâlib. Dârü'n-Nevâdir - el-Evkâfü'l-Kuveytiyye, 1. Baskı, 2012.

Mizzî, Cemâlüddîn Ebû Muhammed Yûsuf b. Abdurrahman. *Tehzîbü'l-Kemâl fî esmâi'r-ricâl*. thk. Beşşâr Avvâd Ma'rûf. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1. Baskı, 1980.

Moğultay, Alâüddîn b. Kılıç el-Bekcerî el-Mısırî el-Hanefî. **İkmâlû Tehzîbi'l-Kemâl fî esmâî'r-ricâl**. thk. Âdil b. Muhammed - Üsâme b. İbrâhim. el-Fârûku'l-Hadîse, 1. Baskı, 2001.

Mübârekfûrî, Ebü'l-Alâ Muhammed Abdurrahman. **Tuhfetü'l-ahvezî bi-şerhi Câmîi't-Tirmizî**. Beyrut: Dârü'l-Kütübî'l-İlmiyye, 1. Baskı, 2018.

Münâvî, Zeynüddîn Muhammed Abdürraûf el-Kâhirî. **Feyzü'l-kadîr şerhu'l-Câmîi's-sagîr**. Mısır: el-Mektebetü't-Ticâriyyetü'l-Kübrâ, 1. Baskı, 1937.

Müslim b. el-Haccâc, Ebü'l-Hüseyn el-Kuşeyrî en-Nisâbü'rî. **Sahîhu Müslim**. thk. Muhammed Fuâd Abdülbâkî. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, t.y.

Müslim, Mustafa. **Mebâhis fi't-tefsîri'l-mevdûi**. Dârü'l-Kalem, 4. Baskı, 2005.

Mustağfirî, Ebü'l-Abbâs Ca'fer b. Muhammed en-Nesefî. **Fedâilü'l-Kur'ân**. thk. Ahmed b. Fâris es-Sellûm. Dâru İbn Hazm, 1. Baskı, 2008.

Nebhânî, Yûsuf b. İsmâil. **el-Esâlibü'l-bedîa fî fazli's-sahâbe ve iknâi's-Şîa** (Şevâhidü'l-Hak'ın hâmişinde). Mısır: el-Matbaatü'l-Meymûniyye (Mustafa el-Bâbî el-Halebî ve kardeşleri), t.y.

Nesâî, Ebû Abdurrahman Ahmed b. Şuayb el-Horasânî. **es-Sünenü'l-kübrâ**. thk. Hasan Abdülmün'im Şelebî - Şuayb el-Arnaût - Abdullah b. Abdülmuhsin et-Türkî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1. Baskı, 2001.

Nesefî, Ebü'l-Berekât Abdullah b. Ahmed. **Tefsîrû'n-Nesefî (Medârikü't-tenzîl ve hakâiku't-te'vîl)**. thk. Yûsuf Ali Büdeyvi - Muhyiddin Dîb Müstû. Beyrut: Dârü'l-Kelimi't-Tayyib, 1. Baskı, 1998.

Nevevî, Muhyiddin Yahyâ b. Şeref. **el-Erbaûne'n-Neveviyye**. thk. Kusay Muhammed Nûras el-Hallâk - Enver b. Ebî Bekir eş-Şeyhî. Beyrut: Dârü'l-Minhâc, 1. Baskı, 2009.

Nevevî, Muhyiddin Yahyâ b. Şeref. **el-Ezkâr**. Beyrut: Dâru İbn Hazm, 1. Baskı, 2004.

Nevevî, Muhyiddin Yahyâ b. Şeref. **el-Mecmû'** şerhu'l-Mühezzeb (Tekmilîtunü's-Sübkî ve'l-Mutî ile). Dârü'l-Fikr, 1. Baskı, 1995.

Nevevî, Muhyiddin Yahyâ b. Şeref. **el-Minhâc şerhu Sahîhi Müslim b. el-Haccâc**. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 2. Baskı, 1972.

Nevevî, Muhyiddin Yahyâ b. Şeref. **et-Takrîb ve't-teysîr li-ma'rifeti süneni'l-beşîri'n-nezîr fî usûli'l-hadîs**. thk. Muhammed Osman el-Haşî. Beyrut: Dârü'l-Kitâbi'l-Arabî, 1. Baskı, 1985.

Nuh Ali Süleyman el-Kudât. **el-Muhtasaru'l-müfid fî şerhi Cevhereti't-tevhîd**. Amman: Dâru'r-Râzî, 1. Baskı, 1999.

Nu'mânî, Ebû Hafs Sirâcüddîn Ömer b. Ali ed-Dımaşkî el-Hanbelî. **el-Lübâb fî ulûmi'l-kitâb**. thk. Âdil Ahmed Abdülmevcûd - Ali Muhammed Muavvaz. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1998.

Nursî, Bedüzzaman Saîd. **el-Lemeât**. Suzler Yayıncılık Şirketi, 2. Baskı, 1992.

Nursî, Bedüzzaman Saîd. **el-Mektûbât**. Suzler Yayıncılık Şirketi, 2. Baskı, 1992.

Nursî, Bedüzzaman Saîd. **Külliyât-ı Resâili'n-Nûr Tarihçe-i Hayat**. haz. ve trc. İhsan Kâsım es-Sâlihî. Mektebetü Sözlür, 2. Baskı, 1992.

Nüveyhiz, Âdil. **Mu'cemü a'lâmi'l-Cezâir min sadri'l-İslâm hatta'l-asri'l-hâdir**. Beyrut: Müessesetü Nüveyhiz es-Sekâfiyye, 2. Baskı, 1980.

Ömer, Ahmed Muhtâr Abdülhamîd. **Mu'cemü'l-lugati'l-Arabiyyeti'l-muâsıra**. Kahire: Âlemü'l-Kütüb, 1. Baskı, 2008.

Râgıb el-İsfahânî, Ebü'l-Kâsım Hüseyin b. Muhammed. **el-Müfredât fî garîbi'l-Kur'ân**. thk. Safvân Adnân ed-Dâvûdî. Dımaşk: Dârü'l-Kalem - Beyrut: ed-Dârü's-Şâmiyye, 1. Baskı, 1992.

Râzî, Ebû Abdullah Fahrüddîn Muhammed b. Ömer. **İ'tikâdâtü fıraki'l-müslimîn ve'l-müşrikîn**. thk. Ali Sâmî en-Neşşâr. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, t.y.

Râzî, Ebû Abdullah Fahrüddîn Muhammed b. Ömer. **Meâlimü usûli'd-dîn**. thk. Tâhâ Abdürraûf Sa'd. Lübnan: Dârü'l-Kitâbi'l-Arabî, t.y.

Râzî, Ebû Abdullah Fahrüddîn Muhammed b. Ömer. **Mefâtihu'l-gayb**. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 3. Baskı, 1999.

Sâbûnî, Muhammed Ali. **Safvetü't-tefâsîr**. Kahire: Dârü's-Sâbûnî, 1. Baskı, 1997.

Safedî, Salâhuddîn Halîl b. Aybek. **el-Vâfi bi'l-vefeyât**. thk. Ahmed el-Arnaût - Türkî Mustafa. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâs, 2000.

San'ânî, Ebû İbrâhim İzzüddîn Muhammed b. İsmâil el-Kehlânî el-Emîr. **et-Tahbîr li-izâhi meâni't-Teyssîr**. thk. Muhammed Subhî b. Hasan Hallâk Ebû Mus'ab. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 1. Baskı, 2012.

Sâyis, Muhammed Ali. **Tefsîru âyâti'l-ahkâm**. thk. Nâcî Süveydân. el-Mektebetü'l-Asriyye, 2002.

Sefârînî, Ebü'l-Avn Şemsüddîn Muhammed b. Ahmed. **Levâmiu'l-envâri'l-behiyye ve sevâtîu'l-esrâri'l-eseriyye li-şerhi'd-Dürreti'l-mudîyye fî akdi'l-fırkati'l-marziyye**. Dımaşk: Müessesetü'l-Hâfikayn ve Mektebetühâ, 2. Baskı, 1982.

Sehâvî, Ebü'l-Hasan Alemüddîn Ali b. Muhammed el-Hemedânî el-Mısırî. **Cemâlü'l-kurrâ' ve kemâlü'l-ikrâ'**. thk. Mervân el-Atıyye - Muhsin Harâbe. Dimaşk-Beyrut: Dârü'l-Me'mûn li't-Türâs, 1. Baskı, 1997.

Sıbt İbnü'l-Cevzî, Ebü'l-Muzaffer Yûsuf b. Kızıoğlu. **Mir'âtü'z-zamân fî tevârîhi'l-a'yân**. thk. Muhammed Berekât - Kâmil el-Harrât - Ammâr Rîhâvî. Dârü'r-Risâle, 1. Baskı, 2013.

Suleybî, Ali Muhammed. **el-İbâziyye medresetün İslâmiyye baide ani'l-Havâric**. Mektebetü Hasan el-Asriyye, 1. Baskı, t.y.

Sübkî, Tâcüddîn Abdülvehhâb b. Takıyyüddîn. **es-Seyfû'l-meslûl alâ men sebbe'r-Resûl**. thk. İyâd Ahmed el-Gavc. Ammân: Dârü'l-Feth, 1. Baskı, 2000.

Sübkî, Tâcüddîn Abdülvehhâb b. Takıyyüddîn. **Tabakâtü's-Şâfiyyeti'l-kübrâ**. thk. Mahmûd Muhammed et-Tanâhî - Abdülfettâh Muhammed el-Hulv. Hicr li't-Tıbbâ ve'n-Neşr ve't-Tevzî', 2. Baskı, 1993.

Süleyman b. Sahmân el-Has'amî en-Necdî. **Minhâcü ehli'l-hak ve'l-ittibâ' fî muhâlefeti ehli'l-cehl ve'l-ibtidâ'**. thk. Abdüsselâm b. Berces el-Abdülkerîm. Mektebetü'l-Furkân, 3. Baskı, 2001.

Süyûtî, Celâlüddîn Abdurrahman b. Ebî Bekir. **ed-Dürrü'l-mensûr fî't-tefsîr bi'l-me'sûr**. Beyrut: Dârü'l-Fikr, t.y.

Süyûtî, Celâlüddîn Abdurrahman b. Ebî Bekir. **el-İtkân fî ulûmi'l-Kur'ân**. thk. Muhammed Ebü'l-Fazl İbrâhim. el-Hey'etü'l-Mısriyyetü'l-Âmme li'l-Kitâb, 1974.

Süyûtî, Celâlüddîn Abdurrahman b. Ebî Bekir. **Mu'terekü'l-akrân fî i'câzi'l-Kur'ân**. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1988.

Süyûtî, Celâlüddîn Abdurrahman b. Ebî Bekir. **Tedrîbü'r-râvî fî şerhi Takrîbi'n-Nevevî**. thk. Ebû Kuteybe Nazar Muhammed el-Firyâbî. Dâru Taybe, t.y.

Şa'rânî, Abdülvehhâb b. Ahmed. **Levâkıhu'l-envârî'l-kudsiyye fî beyâni'l-uhûdi'l-Muhammediyye**. thk. Âsım İbrâhim el-Keyâlî el-Hüseynî eş-Şâzelî ed-Darkâvî. Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, t.y.

Şâtıbî, Ebû İshak İbrâhim b. Mûsâ el-Gırnâtî. **el-İ'tisâm**. thk. Selîm b. İd el-Hilâlî. Suudi Arabistan: Dâru İbn Affân, 1. Baskı, 1992.

Şâtıbî, Ebû İshak İbrâhim b. Mûsâ el-Gırnâtî. **el-Muvâfakât**. thk. Ebû Ubeyde Meşhûr b. Hasan Âl Selmân. Dâru İbn Affân, 1. Baskı, 1997.

Şehristânî, Ebü'l-Feth Muhammed b. Abdülkerîm. **el-Milel ve'n-nihal**. Müessesetü'l-Halebî, 1992.

Şeyh Ahmed Fethullah Câmî. **el-Mücerredü'l-muhtasar min tefsîri'l-Kâdî el-Beydâvî rahimehullâhü teâlâ**. 1. Baskı, 2014.

Şirbînî, Muhammed b. Ahmed el-Hatîb eş-Şâfî. *es-Sirâcü'l-münîr fi'l-iâne alâ ma'rifeti ba'zı meânî kelâmi Rabbine'l-hakîmi'l-habîr*. Kahire: Matbaatü Bûlâk (el-Emîriyye), 1868.

Taberânî, Ebü'l-Kâsım Süleyman b. Ahmed eş-Şâmî. *el-Mu'cemü'l-evsat*. thk. Târik b. Ivazullah - Abdülmuhsin el-Hüseynî. Kahire: Dârü'l-Haremeyn, 2. Baskı, 2008.

Taberânî, Ebü'l-Kâsım Süleyman b. Ahmed eş-Şâmî. *el-Mu'cemü'l-kebîr*. thk. Hamdî b. Abdülmecîd. Kahire: Mektebetü İbn Teymiyye, 2. Baskı, t.y.

Taberânî, Ebü'l-Kâsım Süleyman b. Ahmed eş-Şâmî. *Müsnedü's-Şâmiyyîn*. thk. Hamdî b. Abdülmecîd es-Selefî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1. Baskı, 1985.

Taberî, Ebü Ca'fer Muhammed b. Cerîr el-Âmülî. *Câmiu'l-beyân fî te'vîli'l-Kur'ân*. thk. Ahmed Muhammed Şâkir. Müessesetü'r-Risâle, 1. Baskı, 1999.

Tayâlisî, Ebü Dâvûd Süleyman b. Dâvûd el-Basrî. *Müsnedü Ebî Dâvûd et-Tayâlisî*. thk. Muhammed b. Abdülmuhsin et-Türkî. Mısır: Dâru Hecer, 1. Baskı, 1999.

Tirmizî, Ebü İsa Muhammed b. İsa b. Sevre. *Sünenü't-Tirmizî*. thk. Beşşâr Avvâd Ma'rûf. Beyrut: Dârü'l-Garbi'l-İslâmî, 1998.

Tüsterî, Ebü Muhammed Sehl b. Abdullah b. Yûnus. *Tefsîrü't-Tüsterî*. cem: Ebü Bekir Muhammed el-Beledî, thk. Muhammed Bâsil Uyûn es-Sûd. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 2002.

Ukberî, Ebü Abdullah Ubeydullah b. Muhammed İbn Batta. *el-İbânetü'l-kübrâ*. thk. Rızâ Mu'tî - Osman el-Esyûbî - Yûsuf el-Vâbil - el-Velîd b. Seyfinnasr - Hamed et-Tüveycrî. Riyad: Dârü'r-Râye, t.y.

Vâhidî, Ebü'l-Hasan Ali b. Ahmed en-Nîsâbûrî. *el-Vasût fî tefsîri'l-Kur'âni'l-mecîd*. thk. Âdil Ahmed Abdülmevcûd v.dğr. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1. Baskı, 1994.

Vâhidî, Ebü'l-Hasan Ali b. Ahmed en-Nîsâbûrî. *Esbâbü nüzûli'l-Kur'ân*. thk. İsam b. Abdülmuhsin el-Humeydân. Demmâm: Dârü'l-Islâh, 2. Baskı, 1992.

Zebîdî, Muhammed Murtazâ el-Hüseynî. *Tâcü'l-arûs min cevâhiri'l-Kâmûs*. thk. Heyet. Dârü'l-Hidâye, 1971.

Zehebî, Şemsüddîn Ebü Abdullah Muhammed b. Ahmed b. Osman b. Kaymaz. *el-Müntekâ min Minhâci'l-i'tidâl fî nakdi kelâmi ehli'r-rafdi ve'l-i'tizâl*. thk. Muhibbüddîn el-Hatîb, 1992.

Zehebî, Şemsüddîn Ebû Abdullah Muhammed b. Ahmed. *el-Arş*. thk. Muhammed b. Halîfe b. Ali et-Temîmî. Medine: İmâdetü'l-Bahsi'l-İlmî bi'l-Câmiati'l-İslâmiyye, 2. Baskı, 2003.

Zemahşerî, Ebû'l-Kâsım Mahmûd b. Ömer Cârullah. *el-Keşşâf an hakâiki gavâmi'z-tenzîl*. Beyrut: Dârü'l-Kitâbi'l-Arabî, 3. Baskı, 1987.

Zerkeşî, Ebû Abdullah Bedrüddîn Muhammed b. Abdullah. *el-Burhân fî ulûmi'l-Kur'ân*. thk. Muhammed Ebû'l-Fazl İbrâhim. Îsâ el-Bâbî el-Halebî ve Şürekâühû: Dâru İhyâi'l-Kütübi'l-Arabiyye, 1. Baskı, 1957.

Zeylaî, Cemâlüddîn Ebû Muhammed Abdullah b. Yûsuf b. Muhammed. *Tahrîcü'l-ehâdis ve'l-âsâri'l-vâkıa fî tefsîri'l-Keşşâf li'z-Zemahşerî*. thk. Abdullah b. Abdurrahman es-Sa'd. Riyad: İbn Huzeyme Yayınları, 1. Baskı, 1993.

Ziriklî, Hayrüddîn b. Mahmûd ed-Dımaşkî. *el-A'lâm*. Dârü'l-İlm li'l-Melâyîn, 5. Baskı, 2002.

Nesîmü'r-Riyâd (web sitesi), "Dürûs ve hutab eş-Şeyh Muhammed Abdullah Recû".

